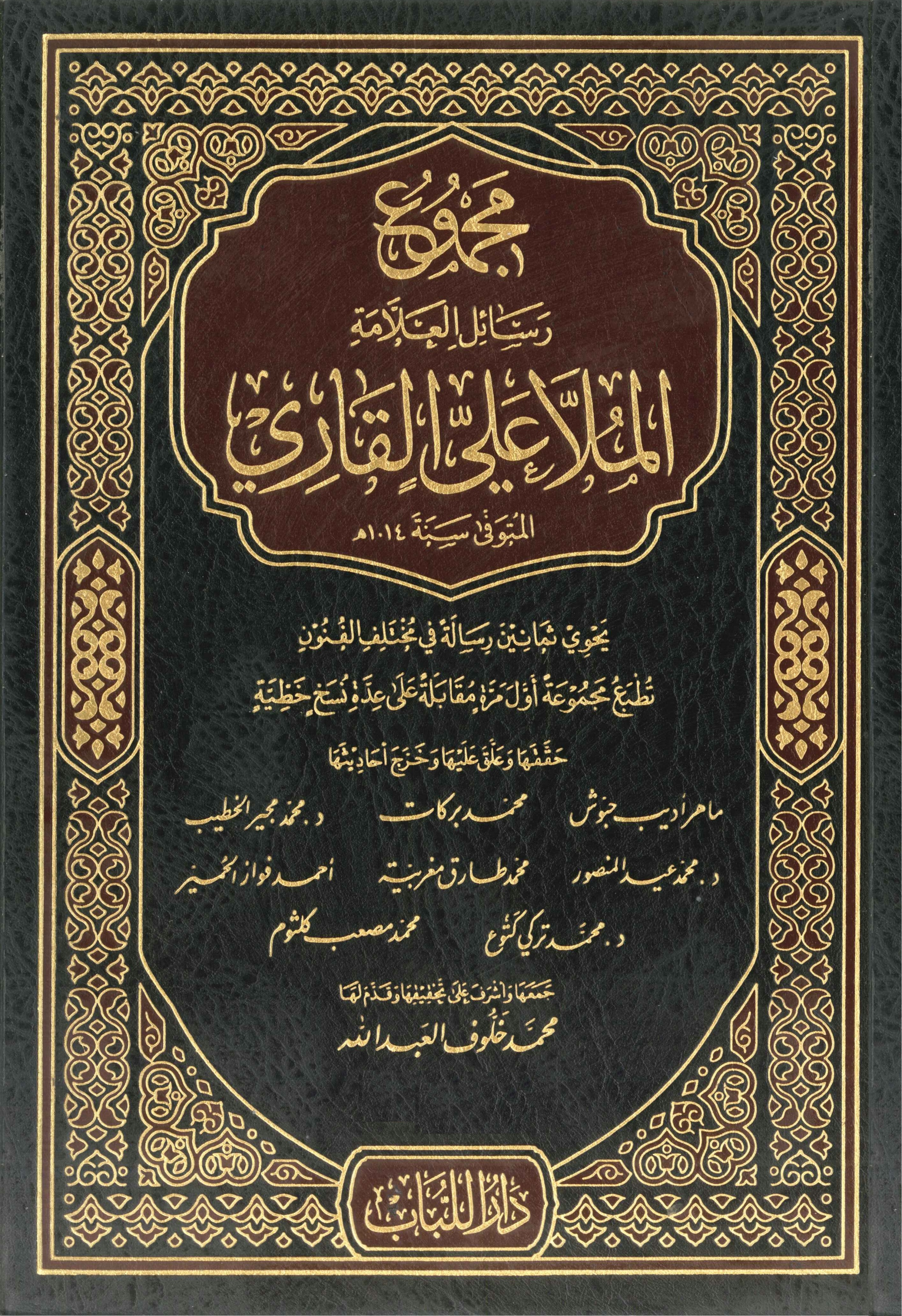
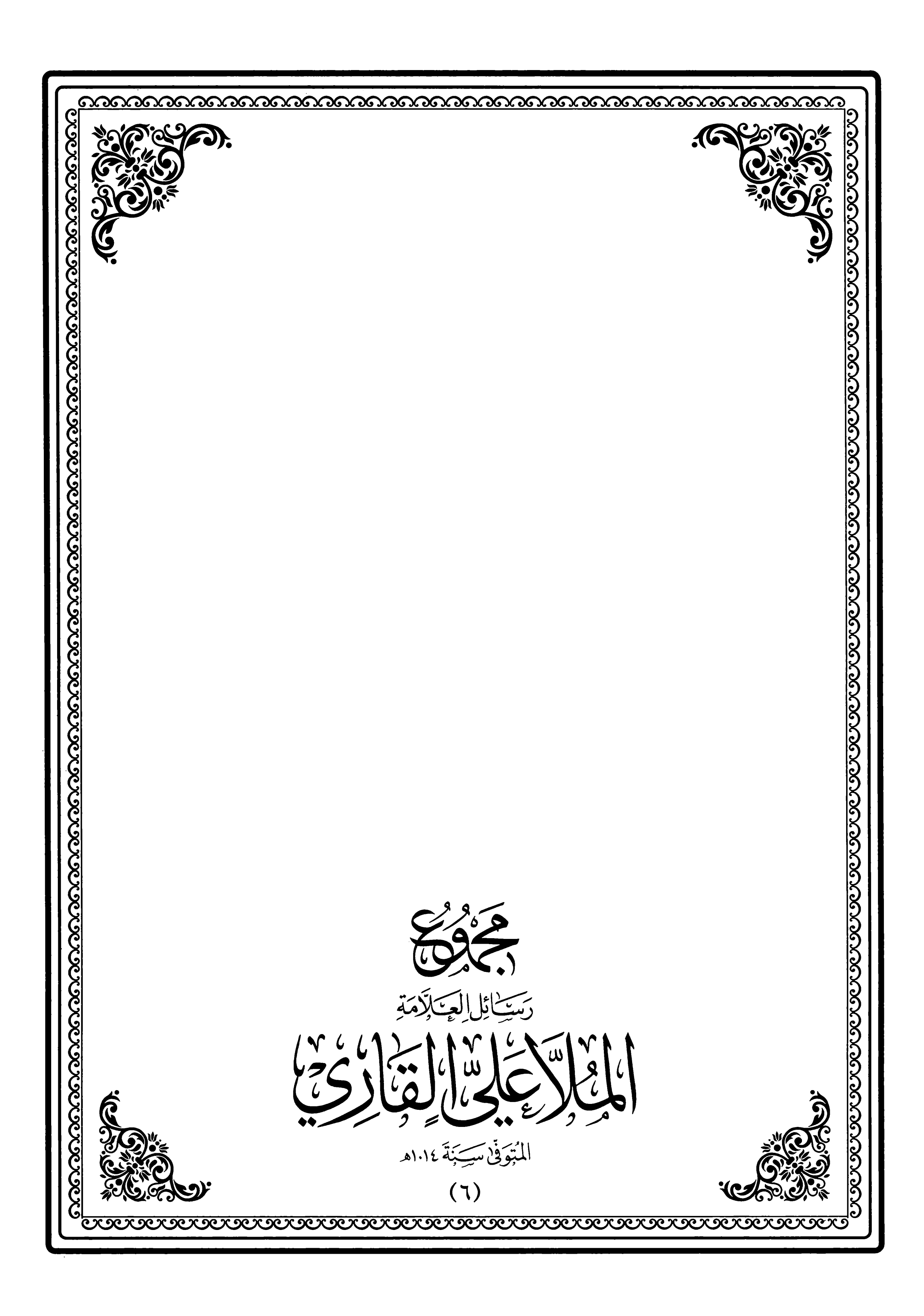
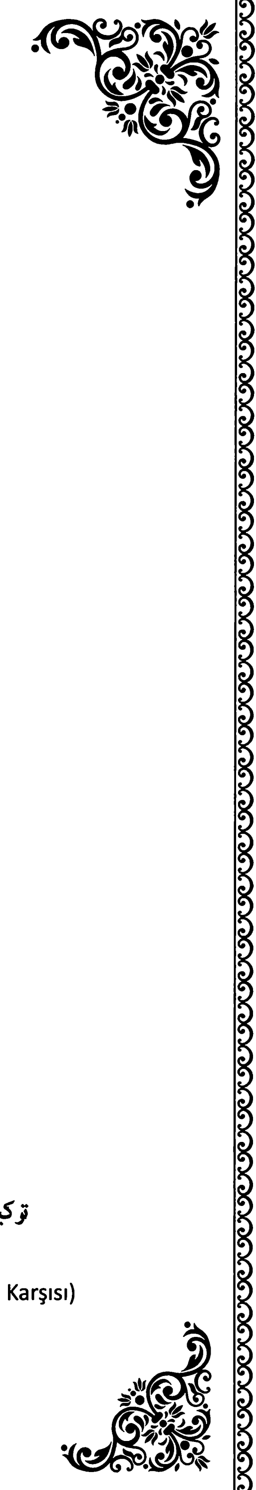


مجموع
رسائل العلامة
الملا علي القاري
المتوفى سنة ١٠١٤هـ
يحوي ثمانين رسالة في مختلف الفنون
تطبع مجموعة أول مرة مقابلة على عدة نسخ خطية
حققها وعلق عليها وخرج أحاديثها
ماهر أديب حبوش
محمد بركات
د. محمد مجير الخطيب
د. محمد عيد المنصور
محمد طارق مغربية
أحمد فواز الحمير
د. محمد تركي كتوع
محمد مصعب كلثوم
جمعها وأشرف على تحقيقها وقدم لها
محمد خلوف العبد الله
دار اللباب



مجموع
رسائل العلامة
الملا علي القاري
المتوفى سنة ١٠١٤هـ

(٦)



الطبعَة الأولىٰ

١٤٣٧هـ ـ ٢٠١٦م

الخطوط بقلم :
عدنان الشيخ عثمان

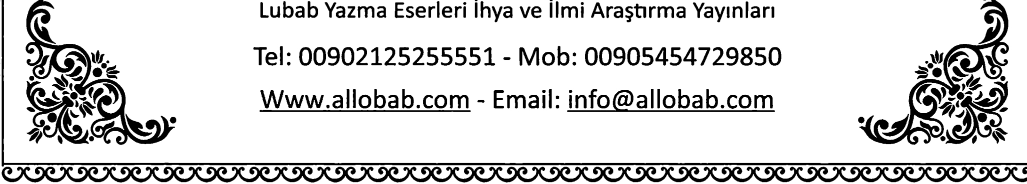
الإخراج الفنّي :
خالد محمّد ياسين علوان



تركيا ـ اسطنبول ـ الفاتح ـ اسكندر باشا ـ كزتاش ـ مفرق بنك الكويت

مقابل مستشفى الفاتح ـ بناء رقم ٧ ـ ط ٥



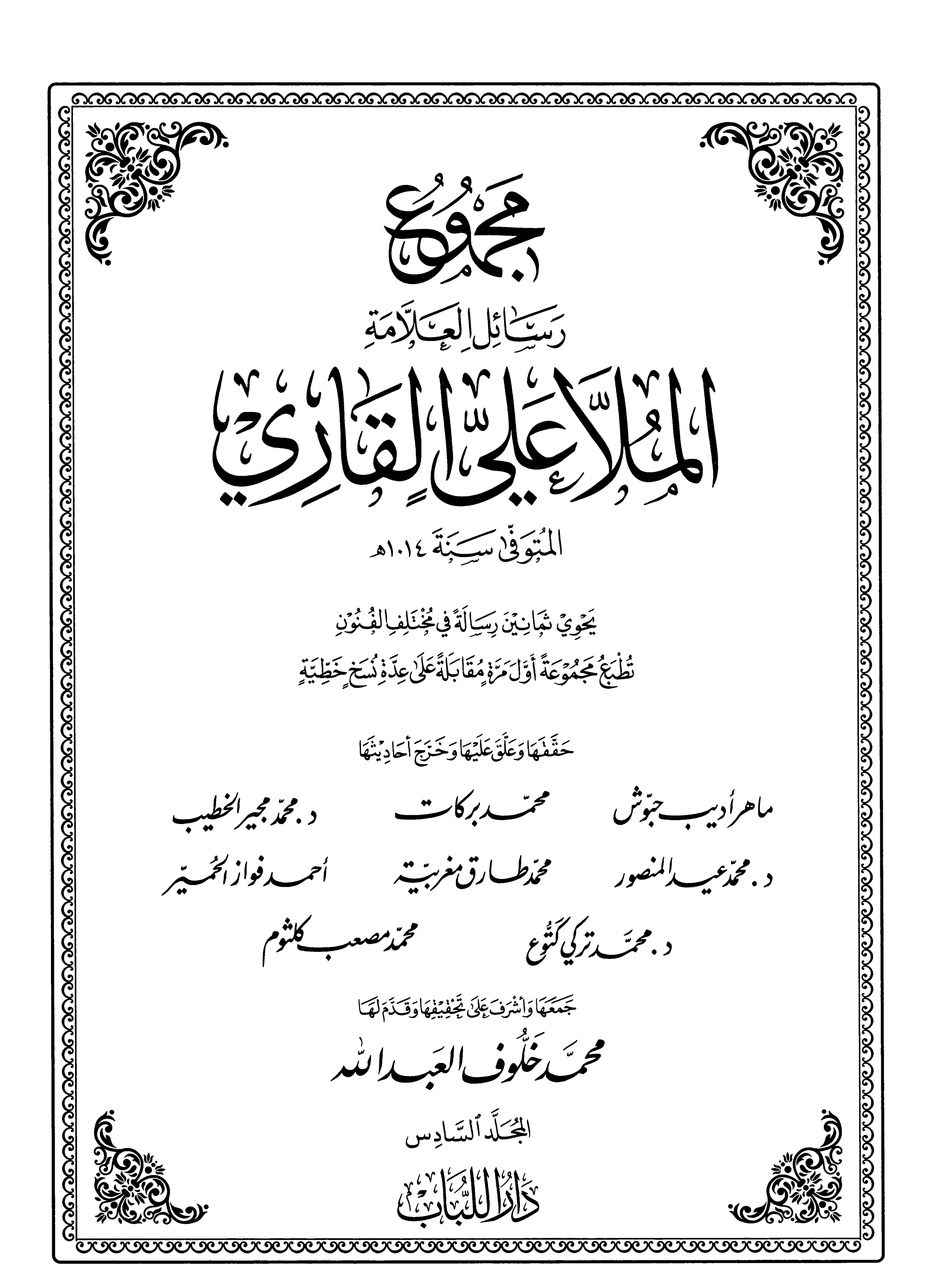


İskenderpaşa mh. Kıztaşı cd. No:7 D:5 Fatih (Özel Fatih Hastanesi Karşısı)

Lubab Yazma Eserleri İhya ve İlmi Araştırma Yayınları

Tel: 00902125255551 - Mob: 00905454729850

Www.allobab.com - Email: info@allobab.com



مجموع

رسائل العلامة

الملا علي القاري

المتوفى سنة ١٠١٤هـ

يحوي ثمانين رسالة في مختلف الفنون

تطبع مجموعة أول مرة مقابلة على عدة نسخ خطية

حققها وعلق عليها وخرج أحاديثها

ماهر أديب حبوش — محمد بركات — د. محمد مجير الخطيب

د. محمد عيد المنصور — محمد طارق مغربية — أحمد فواز الحمير

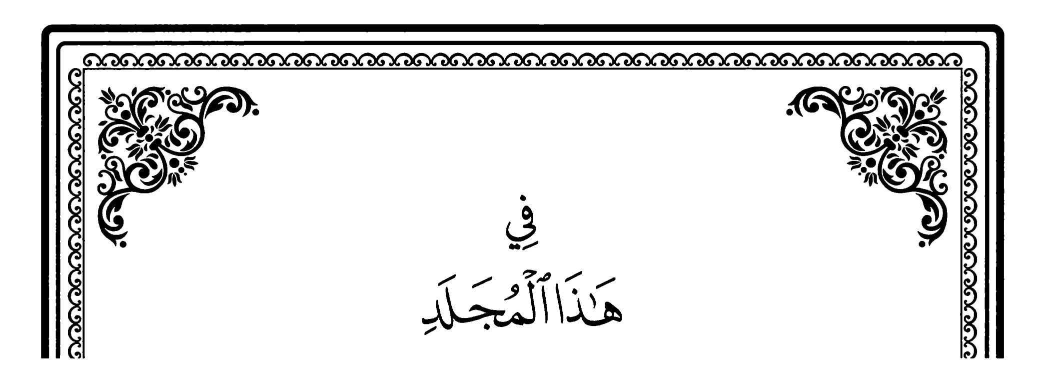
د. محمد تركي كتوع — محمد مصعب كلثوم

جمعها وأشرف على تحقيقها وقدم لها

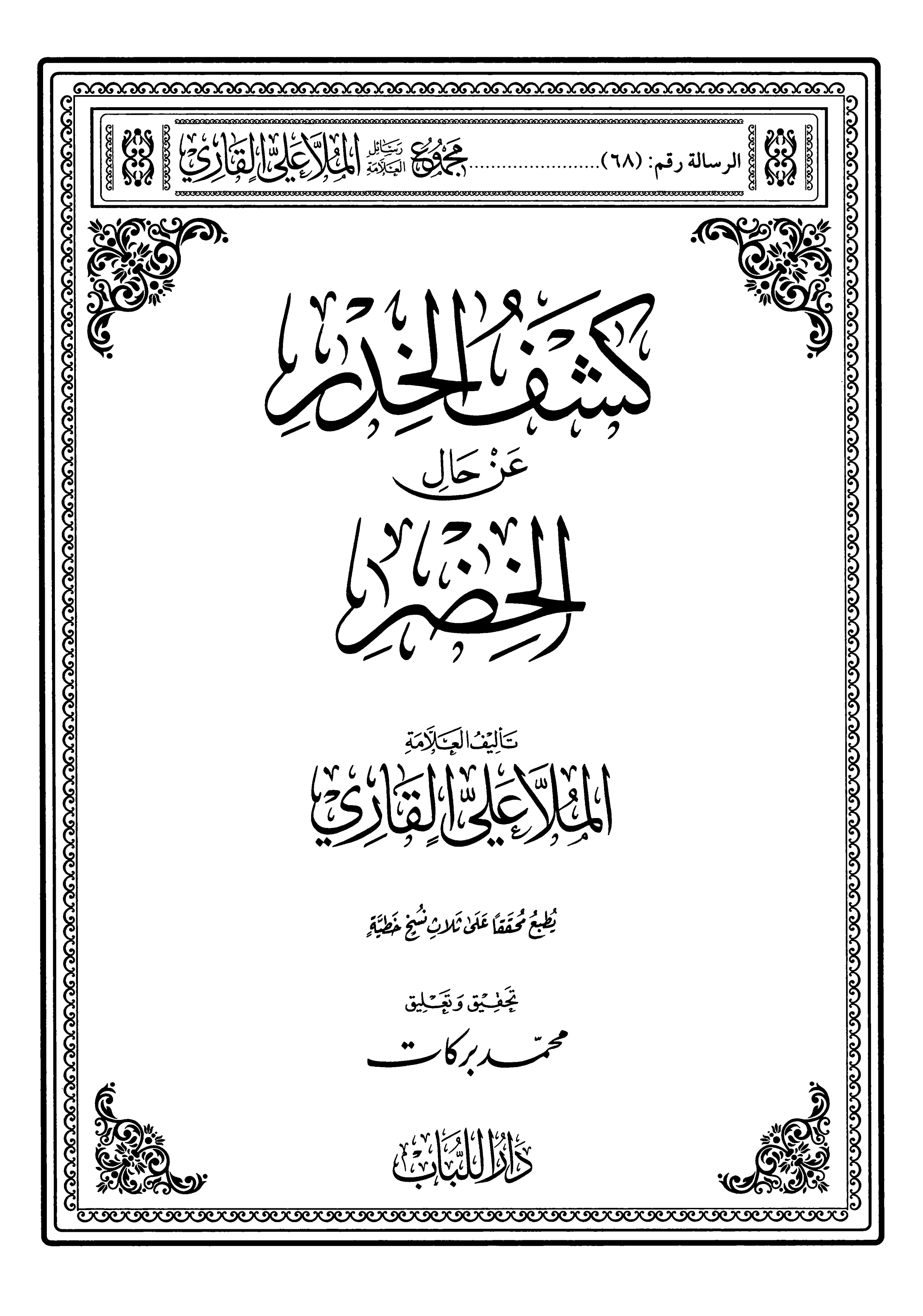
محمد خلوف العبد الله

المجلد السادس

دار اللباب


في
هذا المجلد

***



كشف الخدر عن حال الخضر

تأليف العلامة

الملا علي القاري

يطبع محققاً على ثلاث نسخ خطية

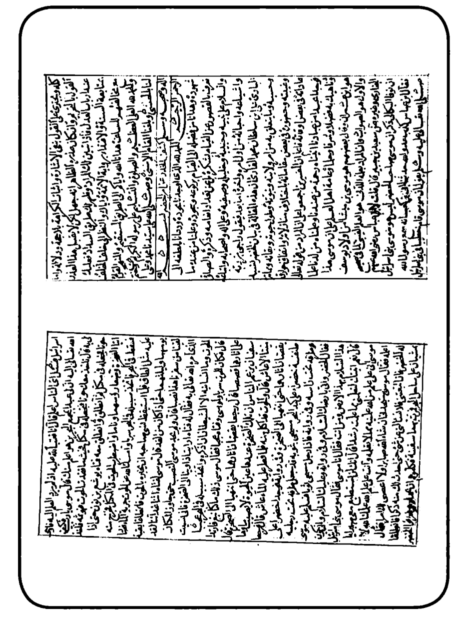
تحقيق وتعليق

محمد بركات

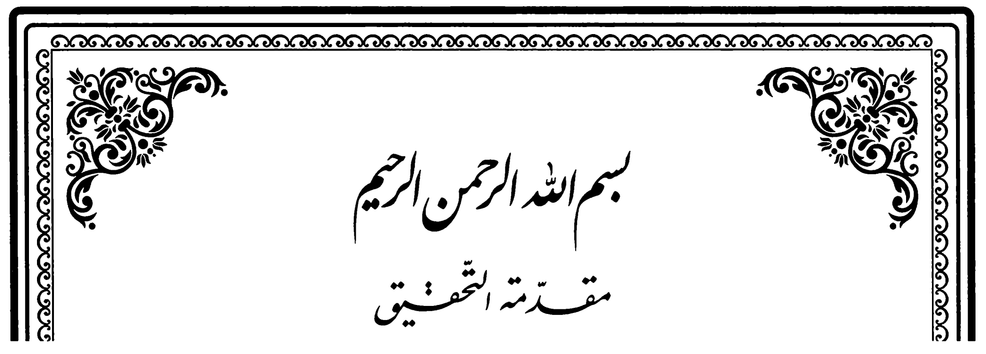
دار اللباب

مكتبة الجامعة الإسلامية (ج)

مكتبة فاضل أحمد (ف)



مكتبة قونية (و)



إنَّ الحمدَ للهِ نحمدُه ونَسْتعينُه ونَسْتهديهِ ونَسْتَرشدُهُ، ونَعوذُ باللهِ من شُرورِ أَنْفسِنا وسيئاتِ أَعمالنا، مَنْ يَهدِ اللهُ فلا مُضلَّ لهُ، ومن يُضْلل فلا هادِيَ لهُ.

وأَشهدُ أَنْ لا إلهَ إلا اللهُ وليُّ الصَّالحين، وأَشْهدُ أَنْ محمداً عبدُه ورسولهُ إمامُ المتقينَ.

أما بعد: فهذهِ مقالةُ العلَّامةِ الملَّا عليِّ القاري ـ رحمه الله ـ في «الخضر»، والمسماة: «كشف الخدر عن حالِ الخضر»، تَناولَ فيها شخصيةً طالما وَقعَ الاختلافُ حَوْلَها قديماً وحديثاً، وصنَّف فيها العلماءُ سابقاً ولاحقاً.

نعم، اتَّفقُوا على أنَّه هو العبدُ الصَّالحُ الذي أَذِن اللهُ لنَبيِّه موسى عليه السَّلام أَنْ يَلْقاهُ عند مَجْمعِ البَحْرينِ، فإنَّ الله علَّمه من لَدُنُه عِلْماً وآتاهُ رحمةً منه، وجاءت الأخبارُ حَوْلُه في الأحاديث الصحيحة، وغيرها.

لكن اختلفُوا فيما عدا ذلك، في اسمهِ ونَسَبهِ، فالخَضِرُ هو لَقَبُه.

واختلفوا أيضاً: هل هو نبيٌّ، أو وليٌّ، أو مَلَكٌ من الملائكةِ؟

وهل هو حيٌّ أو ميتٌ؟

وإذا ما زَالَ حيّاً، هل لَقي نبيَّنا ﷺ؟

ثم هل يمكنُ أن يراه أَحدٌ من خاصّة الناسِ أو عامَّتهم؟

كلُّ هذهِ المسائلِ، وهذهِ الخِلافياتِ، تَنَاوَلها المصنِّفُ هاهنا في هذهِ الرسالة،

وعَرضَ الأقوالَ المُختلفةِ للسابقين مع أدلَّتِهم، وحَرَّرَ تلك المسائلَ، لَيَنصرَ ما يراهُ حقّاً، مُستفيداً مما صنَّفَهُ الأسبقون، وكذلك ليَردَّ على مُخالفيه؛ كابن القيم وابن الجوزي. فإنَّ مسألة الخضرِ، مسألةٌ غَيْبيةٌ، عمادُها النَّقلُ من الأحاديثِ والأخبارِ، وفيها الصحيح والسقيم، وكلُّ مُصنِّفٍ يجتهدُ لرأيِهِ في الأدلة ليَنْصُرَ ما يَراهُ صواباً ويعتقده حقّاً.

فالمُصنِّفُ هاهنا اختار كونَ الخضرِ من وَلَد آدمَ لصُلْبِهِ وقد نُسِىءَ له حتى يكذِّبَ الدجالُ، وهو نبيٌّ تابعٌ لنبيِّنا محمدٍ ﷺ في مِلَّتِهِ، وأنه حيٌّ موجودٌ بين أظْهُرنا، وهو محجوبٌ عن أبصارِ أكثرِ الناسِ، وله القوةُ في التَّشكُّلِ والتَّصُّورِ بأيِّ صورةٍ شَاءَ، كجبريلَ عليه السَّلام!

وقد اعْتَمدَ المُصنِّفُ في اسْتخراجِ هذه النَّتائج على النُّصوص الواردة حوله، ومما كتبه المُصنِّفونَ السَّابقون له، كابنِ عساكرَ وابنِ الجَوْزيِّ، وابنِ القَيّم، وابنِ حَجَرٍ العسقلاني، وكذلك اعتمد على ما اختاره من أقوال العلماء كالنَّووي والغزاليِّ وابن حجرٍ الهَيْتميِّ رحمهم الله.

وقد خَتَم مقالتَه هذهِ بالردِّ على ما ذهب إليه الإمام ابنُ القيم في تلك المسألة، في كتابه «المنار المنيف»، وقد فَنَّد أقوالَه قَوْلاً قَوْلاً، ومؤولاً حُججَه القائلةَ: أنَّ الخضرَ وليٌّ، وأنَّه ماتَ... إلخ، غير أنَّ ردودَه اتَّسمت بالهدوء على خلاف ردودِه على جملة من المخالفين له، وتجلَّى فيها الاحترام لشخصِ الإمام ابن القيِّم، ثم إنَّها جاءت ضعيفةً غيرَ ناهضةٍ على مُعارضة ما ذهبَ إليه الإمامُ ابنُ القيِّم وغيرهُ، رحم الله الجميع.

لكن مهما يَكُنْ من أمرٍ، فإنَّ تلك المسألةَ ليست من القضايا التي يترتبُ عليها خطرٌ عظيمٌ، وليست مما يُبنى عليها أحكامٌ شرعيةٌ تكليفيةٌ عمليةٌ، اللهمَّ إلا أنَّ الله قال في حقه ﴿عَبْدًا مِّنْ عِبَادِنَآ﴾ وسمَّاه لنا نبيُّنا ﷺ: الخضر، كما جاء في الصحيحِ عنهُ.

وقد قال العلماء: كلُّ مسألةٍ لا يَنْبني عليها عملٌ فالخوضُ فيها خوضٌ فيما لم يدلَّ على استحسانهِ دليلٌ شرعيٌّ.

هـذا ونَشْـرُنا لهـذه المقالـة، يَأْتـي مـن بـابِ نَشْـرِ التُّـراثِ الإسـلاميِّ العامِّ، ونَشْـر جُهـودِ أحـدِ أَعـلامِ العِلـمِ العلَّامـةِ المـلَّا عليٍّ القـاري، وهـذهِ المقالـة التي تبيـن للنـاس مسـألة شَـغَلَت بعـضَ النـاسِ، فَعظَّـم مـن أَمْرِهـا وبَالـغَ فـي حَجْمِها البعـضُ ليتفلَّتـوا مـن حدودِ الشَّـريعة، وقـد نبَّه على ذلـك العلَّامةُ المـلا رحمه الله. فَجَعلـوا وحيـاً بعـد وحـي رسـول الله إلى يومنـا هذا!

هذا، وقد سَبَق نَشْرُ هذهِ المقالةِ، وقد علَّق عليها محقِّقُها بحواشٍ فيها شرحٌ واستدراكٌ على المصنِّفِ أو مخالفةٌ له.

لكن رَأَينا أَنْ تُحقَّق هذه المقالةُ، ويُثْبتَ نصُّها صحيحاً، كي تُظهرَ رأيَ المصنف فحسب، فالمسألةُ خلافيةٌ، والأهمُّ فيها بيانُ درجةِ الأحاديثِ الواردةِ فيها، ودراستُها، ليرى القارئُ درجةَ الأدلةِ التي اعتمد عليها المصنفُ.

هذا وقد اعتمدنا في تحقيق هذه المقالة على ثلاثِ نُسخٍ خطيّةٍ:

الأُولى منها: نسخةُ الجامعةِ الإسلاميةِ، ورَمْزُها «ج».

والثانيةُ: نسخةُ فاضل أحمد، ورَمْزُها «ف».

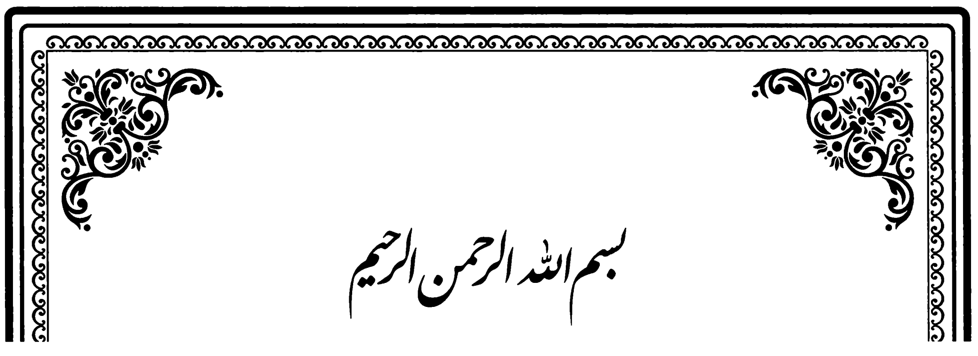
والثالثةُ: نُسخةُ قونية، ورمزها «و».

وقـد أثبتنـا فـي النـصِ مـا رأَينـاهُ صوابـاً من تلـك النُّسَـخ، علـى أنَّ النُّسـخَة الأَخيـرةَ منهـا مليئـةٌ بالسَّـقطِ والأوهـامِ.

وأخيـراً نَرْجُـو أَنْ نكـونَ قـد وُفِّقنـا إلـى الصَّـوابِ في عملنا هـذا، ونسـأَلُ اللهَ أن يعفـوَ عمـا وَقَـع مـن الزَّلل والخَطَـأ، إنَّه تعالـى عفوٌ كريمٌ، سـميعٌ مجيـبُ الدُّعاءِ. والحمـدُ للهِ ربِّ العالميـنَ، وصلَّـى الله على نبيِّنا محمدٍ، وعلى آلـهِ وصَحْبهِ أجمعينَ.

المحقق

* * *



الحمدُ للهِ الذي أَوجَدَنا بجُودِهِ، ودَعانا بلُطفِه إلى شُهودِهِ، وهَدانا من فَضلِه إلى القيامِ برُكوعِه وسُجودِهِ، وعلَّمَنا من عندِه ما نعترِفُ بالقُصورِ عن القيامِ بشُكرِه، بل عن تعدادِ إنعامِه وذِكرِه، والصَّلاةُ والسَّلامُ على حبيبِه ونبيِّه وخَليلِه وصَفِيِّه، وعلى آلِه وأصحابِه وأتباعِه وأشياعِه وأحبابِه، من أوَّلِ أمرِه وآخرِه.

أمَّا بعدُ: فيقولُ راجي بِرِّ ربِّه البارِيْ، عليُّ بنُ سُلطانِ محمَّدٍ القارِيْ: إنَّ هذه مقالة في بيانِ حالِ الخَضِرِ، من نسَبِه وحَسَبِه، وما يتعلَّقُ به من أمرِ ولايتِه ونُبوَّتِه، وطُولِ حياتِه وبقائِه ومماتِه، وغَيبتِه وحُضورِه في بعضِ مقاماتِه، باختِلافِ مُنازلاتِه، واتِّفاقِ خَوارقِ عاداتِه في بعضِ أوقاتِه.

فاعلَمْ: أنَّ المُفسِّرينَ أجمَعوا على أنَّه المُرادُ من قولِه تعالى: ﴿ فَوَجَدَا عَبْدًا مِّنْ عِبَادِنَآ ءَاتَيْنَٰهُ رَحْمَةً مِّنْ عِندِنَا وَعَلَّمْنَٰهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا ﴾ [الكهف: ٦٥][1]. وناهيكَ به فَضْلاً وشَرَفاً وعِلْماً.

وعامَّةُ أهلِ العلمِ على أنَّ **مُوسَى** هذا: هو ابنُ عِمْرانَ، وقالَ بعضُهم: هو مُوسَى بنُ ميشا، من أولادِ يوسُفَ، والأوَّلُ هو الصَّوابُ[2].

---

(١) قال القرطبي في «تفسيره» (١١/ ١٦): العبد، هو الخضر عليه السلام في قول الجمهور وبمقتضى الأحاديث الثابتة، وخالف من لا يعتد بقوله.

(٢) انظر: «تاريخ الطبري» (١/ ٣٦٥)، و«تاريخ ابن عساكر» (١٦/ ٣٥٩)، و«الكامل» لابن الأثير (١/ ١٤١)، و«البداية والنهاية» لابن كثير (٢/ ٢٤٣)، و«المنتظم» لابن الجوزي (١/ ٣٥٧) و«تفسير البغوي» (٥/ ١٨٣). وقال ابن حجر في «الزهر النضر في حال الخضر» (ص ٦١) في قولهم (من سبط هارون): هو بعيد. اهـ.

وأنَّ المُرادَ بعِلمِه اللَّدُنِّيِّ: هو العلمُ الغَيبيُّ.

١ ـ لما في «صحيحِ البُخارِيِّ» وغيرِه[1] عن سعيدِ بنِ جُبيرٍ قالَ: قُلتُ لابنِ عبَّاسٍ رضِيَ اللهُ عنهما: إن نَوْفاً البِكَّالِيَّ[2] ذكرَ: أنَّ مُوسى صاحِبَ الخَضِرِ ليسَ هو مُوسَى بني إسرائيلَ، فقالَ ابنُ عبَّاسٍ: كذَبَ عدُوُّ اللهِ، حدَّثَنا أُبيُّ بنُ كعبٍ: أنَّه سمِعَ رسولَ اللهِ ﷺ يقولُ: «إنَّ مُوسَى قامَ خَطيباً في بني إسرائيلَ، فسُئِلَ: أيُّ النَّاسِ أعلَمُ؟ قالَ: أنا، فعَتَبَ اللهُ عليه؛ إذ لم يرُدَّ العلمَ إليه، فأوحَى اللهُ تعالى إليه: إنَّ لي عبداً بمَجْمَعِ البَحْرَينِ، هو أعلَمُ منكَ، قالَ مُوسَى: يا رَبِّ، فكيفَ لي به؟ قالَ: تأخُذُ معَكَ حُوتاً، فتجعَلُه في مِكتَلٍ، فحيثُما فقَدْتَ الحوتَ فهو ثمَّةَ. فأخَذَ حُوتاً، فجَعَلَه في مِكتَلٍ، ثمَّ انطَلَقَ، وانطَلَقَ معه فتَاهُ يُوشَعُ بنُ نونٍ، حتَّى إذا أَتيا الصَّخرَةَ وَضَعا رُؤوسَهُما وناما، واضطَرَبَ الحوتُ في المِكتَلِ، فخَرَجَ منه فسقَطَ في البحرِ، ﴿فَٱتَّخَذَ سَبِيلَهُۥ فِى ٱلْبَحْرِ سَرَبًا﴾ [الكهف: ٦١]، وأمسَكَ اللهُ عن الحوتِ جِرْيَةَ الماءِ، فصارَ عليه مثلُ الطَّاقِ، فلمَّا استيقَظَ نسِيَ صاحبُه أن يُخبِرَه بالحُوتِ، فانطَلَقا بقيَّةَ يومِهما وليلَتِهما، حتَّى إذا كانَ من الغَدِ، قالَ مُوسَى لفَتاه: ﴿ءَاتِنَا غَدَآءَنَا لَقَدْ لَقِينَا مِن سَفَرِنَا هَٰذَا نَصَبًا﴾ [الكهف: ٦٢]، قالَ: ولم يجِدْ مُوسَى النَّصَبَ، حتَّى جاوَزَ المكانَ الذي أمرَ اللهُ تعالى به، فقالَ له فتَاهُ: ﴿أَرَءَيْتَ إِذْ أَوَيْنَآ إِلَى ٱلصَّخْرَةِ فَإِنِّى نَسِيتُ ٱلْحُوتَ وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيْطَٰنُ أَنْ أَذْكُرَهُۥ ۚ وَٱتَّخَذَ سَبِيلَهُۥ فِى ٱلْبَحْرِ عَجَبًا﴾ [الكهف: ٦٣]، قالَ: فكانَ للحُوتِ سَرَباً، ولمُوسَى وفتاهُ عَجَباً. فقالَ مُوسَى: ﴿ذَٰلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ ۚ فَٱرْتَدَّا عَلَىٰٓ ءَاثَارِهِمَا قَصَصًا﴾ [الكهف: ٦٤]، قالَ: رَجَعا يقُصَّانِ آثارَهما حتَّى انتَهَيا إلى الصَّخْرَةِ.

---

(١) «صحيح البخاري» (٤٧٢٥)، و«صحيح مسلم» (٢٣٨٠)، والترمذي (٣١٤٩)، والنسائي في «الكبرى» (١١٢٤٥).

(٢) في هامش «ف» و«و»: «كان قاضياً بالكوفة». اهـ. كذا هو «قاضياً»، وصوابه: قاصاً. انظر: «تاريخ بغداد» (٢/ ١٠١٣).

قـالَ سُـفيانُ: يزعُـمُ النَّـاسُ أنَّ تلـكَ الصَّخـرةَ عندَها عيـنُ الحيـاةِ، لا يُصيبُ ماؤُهـا ميِّتـاً إلا عـاشَ، قـالَ: والحـوتُ قـد أُكِلَ منـه، فلمَّـا قطرَ عليـه المـاءُ عاشَ، قـالَ: فرجَعـا يقُصَّـانِ آثارَهُما حتَّـى انتهَيـا إلى الصَّخـرَةِ[1].

وفي رِوايةٍ: فوَجَدَا خَضِراً على طِنْفِسَةٍ خَضراءَ على كبدِ البَحرِ مُسجًّى بثَوبِه، قد جَعَلَ طرفَه تحتَ رِجلَيه، وطَرَفَه تحتَ رأسِه[2].

وفـي روايـةٍ: فـإذا رَجُـلٌ مُسَـجًّى ثَوبـاً، فسَـلَّمَ عليـه مُوسـى، فقـالَ الخَضِرُ: وأنَّـي بأرضِـكَ السَّـلامُ[3].

وفي روايةٍ: وعليكَ السَّلامُ، وأنَّى يكونُ هذا السَّلامُ بهذا الأرضِ؟ ومَن أنتَ[4]؟ فقالَ: أنا مُوسَى، قالَ: مُوسَى بني إسرائيلَ؟ قالَ: نعَم، أَتيتُكَ لتُعلِّمَني ممَّا عُلِّمتَ رُشداً، قالَ: ﴿إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا﴾ [الكهف: ٦٧]، يا مُوسَى! إنِّي على عِلْمٍ من اللهِ علَّمَنيهِ ممَّا لا تَعْلَمُه، وأنتَ على عِلْمٍ من عِلمِ اللهِ علَّمَكَ اللهُ لا أعلَمُه، فقالَ مُوسَى: ﴿سَتَجِدُنِيٓ إِن شَآءَ ٱللَّهُ صَابِرًا وَلَآ أَعْصِي لَكَ أَمْرًا﴾ [الكهف: ٦٩].

فقالَ له الخَضِرُ: ﴿فَإِنِ ٱتَّبَعْتَنِي فَلَا تَسْـَٔلْنِي عَن شَيْءٍ حَتَّىٰٓ أُحْدِثَ لَكَ مِنْهُ ذِكْرًا﴾ [الكهف: ٧٠]، فانطَلَقَا يمشِيانِ على ساحِلِ البَحْرِ، فمرَّتْ بهما سفينةٌ، فكلَّمُوهم أن يحمِلُوهم، فعَرَفُوا الخَضِرَ فحَمَلوهما بغَيرِ نَوْلٍ، فلمَّا رَكِبا في السَّفينةِ لم يَفْجَأْ مُوسَى إلا والخَضِرُ قد قَلَعَ لَوْحاً من ألواحِ السَّفينةِ بالقَدُومِ ـ وفي روايةٍ: ووَتَدَ فيها وَتِداً[5] ـ فقال موسى: لقد حَمَلونا بغيرِ نَوْلٍ، عَمَدتَ إلى سفينَتِهم فخَرَقْتَها لتُغرِقَ أهلَها،

---

(١) قول سفيان في «سنن الترمذي» (٣١٤٩).

(٢) «صحيح البخاري» (٤٧٢٦).

(٣) «صحيح البخاري» (٤٧٢٥).

(٤) «تفسير الطبري» (١٨/ ٦٩).

(٥) «صحيح البخاري» (٤٧٢٦).

﴿لَقَدْ جِئْتَ شَيْئًا إِمْرًا ﴿٧١﴾ قَالَ أَلَمْ أَقُلْ إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا ﴿٧٢﴾ قَالَ لَا تُؤَاخِذْنِي بِمَا نَسِيتُ وَلَا تُرْهِقْنِي مِنْ أَمْرِي عُسْرًا﴾ [الكهف: ٧١ ـ ٧٣].

قَالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «كانَتِ الأُولى من مُوسَى نِسياناً، والوُسْطى شَرْطاً، والثَّالثةُ عَمْداً»[١].

قالَ: وجاءَ عُصْفورٌ فوَقَعَ على حَرْفِ السَّفينةِ ـ أي: طَرَفِها ـ فنَقَرَ في البَحرِ نَقْرَةً، فقالَ له الخَضِرُ: ما عِلْمي وعِلْمُكَ في علمِ اللهِ إلا مِثْلُ ما نَقَصَ هذا العُصفُورُ من هذا البحرِ. ثمَّ خَرَجا من السَّفينَةِ، فبينَما هما يمشِيانِ على السَّاحلِ إذ أبصَرَ الخَضِرُ غُلاماً يلعَبُ معَ الغِلمانِ، فأخَذَ الخَضِرُ برأسِه فاقتلَعَه بيدِه فقتَلَه.

وفي روايةٍ: فأخَذَه وأَضْجَعَه، ثمَّ ذَبَحه بالسِّكِّينِ[٢].

وفي أُخرَى: فأخَذَه بيدِه وأخذَ حَجَراً فضَرَبَ به رأسَه حتَّى دَمَغَه فقتَلَه[٣].

فقالَ له مُوسى: ﴿أَقَتَلْتَ نَفْسًا زَكِيَّةً بِغَيْرِ نَفْسٍ لَّقَدْ جِئْتَ شَيْئًا نُّكْرًا ﴿٧٤﴾ قَالَ أَلَمْ أَقُل لَّكَ إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا﴾ [الكهف: ٧٤ ـ ٧٥]، قالَ: وهذه أشَدُّ من الأُولى، ﴿قَالَ إِن سَأَلْتُكَ عَن شَيْءٍ بَعْدَهَا فَلَا تُصَاحِبْنِي قَدْ بَلَغْتَ مِن لَّدُنِّي عُذْرًا فَانطَلَقَا حَتَّىٰ إِذَا أَتَيَا أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَطْعَمَا أَهْلَهَا فَأَبَوْا أَن يُضَيِّفُوهُمَا فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ﴾ [الكهف: ٧٦ ـ ٧٧]، قالَ: مائلٌ، فقالَ الخَضِرُ بيدِه فأقامَه، قالَ مُوسَى: قَومٌ أتيناهُم فلم يُطعِمُونا، ولم يُضَيِّفُونا، ﴿لَوْ شِئْتَ لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا ﴿٧٧﴾ قَالَ هَٰذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ سَأُنَبِّئُكَ بِتَأْوِيلِ مَا لَمْ تَسْتَطِع عَّلَيْهِ صَبْرًا﴾ [الكهف: ٧٧ ـ ٧٨].

وفي روايةٍ: فأخَذَ مُوسَى بطَرَفِ ثَوبِه، فقالَ: حَدِّثني؟ فقالَ: أمَّا السَّفينةُ... إلخ.

---

(١) «صحيح البخاري» (٤٧٢٦).

(٢) «صحيح البخاري» (٤٧٢٦).

(٣) «تفسير الطبري» (١٨/ ٦٧).

قالَ رسولُ الله ﷺ: «وَدِدْنا أنَّ مُوسَى كانَ صَبرَ حتَّى يقُصَّ علينا من خَبَرِهما»[١].

قيلَ: لمَّا كانَ قولُ مُوسَى في الجدارِ لنفسِه لطلَبِ شيءٍ من الدُّنيا، وقَولُه في السَّفينةِ، وقَتلُ الغُلامِ لله تعالى قالَ: ﴿هَٰذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ﴾[٢] [الكهف: ٧٨].

فهذا مُجمَلُ الكلامِ على المَرامِ، وتفصيلُه في تفاسيرِ العُلماءِ الكِرامِ.

٢ ـ ورُوِيَ عن أُبيٍّ بنِ كعبٍ مَرفوعاً: «انجابَ الماءُ عن مَسْلَكِ الحوت ـ أي: انكَشَفَ ـ فصارَ كُوَّةً لم تلتَئِمْ، فدَخَلَ مُوسَى الكُوَّةَ على إِثْرِ الحوتِ فإذا هو بالخَضِرِ»[٣].

***

(١) «مسند أحمد» (٢١١١٨).

(٢) «تفسير الطبري» (١٨/ ٦٣). وفي إسناده ابن حميد شيخ الطبري، وهو ضعيف.

(٣) انظر: «تفسير الثعلبي» (٦/ ١٨١)، و«تفسير البغوي» (٥/ ١٨٦).

[مَنْ هو الخضرُ؟]

قيلَ: **كانَ**[(١)] **مَلَكاً من المَلائكةِ.**

والصَّحيحُ الذي جاءَ في التَّواريخِ، وثبَتَ عن النَّبيِّ ﷺ: **أنَّه الخَضِرُ**[(٢)].

* [نسبه]: وهو بفَتْحِ الخاءِ وكَسْرِ الضَّادِ، ويجوزُ إسكانُ الضَّادِ معَ كَسْرِ الخاءِ أو فَتحِها.

واسمُه: بَلْيا، بفتحِ المُوحَّدةِ وسُكونِ اللَّامِ، وياءٍ تحتيَّةٍ فألف ممدودةٍ، ابنُ مَلْكانٍ، بفتحِ الميمِ وإسكانِ اللَّامِ، وبالكافِ، وكُنيَتُه: أبو العَبَّاسِ[(٣)].

فقيلَ: كانَ من نَسْلِ بني إسرائيلَ كما سيأتي.

وقيلَ: إنَّه ابنُ فِرْعَونَ[(٤)].

وقيلَ: أبوه[(٥)]، ولا يبعُدُ؛ فإنَّه سُبحانَه يُخرِجُ الحيَّ من الميِّتِ، ويُخرِجُ الميِّتَ من الحيِّ.

---

(١) يعني: الذي ذَهَب إليه موسى.

(٢) انظر: «النكت والعيون» (٣/ ٣٢٥)، و«تفسير البغوي» (٥/ ١٨٧ ـ ١٨٨)، و«البداية والنهاية» (١/ ٣٨٣)، و«فتح الباري» (٦/ ٣٨٣).

(٣) انظر: «المعارف» لابن قتيبة (٤٢)، و«تاريخ ابن عساكر» (١٦/ ٣٩٩)، و«تفسير البغوي» (٥/ ١٨٨)، و«تهذيب الأسماء واللغات» للنووي (١/ ١٧٦).

(٤) انظر: «تاريخ بغداد» (١٦/ ٥٦٣)، و«البداية والنهاية» لابن كثير (١/ ٣٢٦)، و«الإصابة» (٢/ ٢٤٧)، و«إرشاد الساري» للقسطلاني (١/ ١٧٣)، وقال ابن كثير والقسطلاني: غريب جداً. ونسبه ابن الملقن في «التوضيح» (٣/ ٣٧٢): روى محمد بن أيوب، عن ابن لهيعة: أنه ابن فرعون موسى. وهذا بعيد، ابن لهيعة وابن أيوب مطعون فيهما.

(٥) لم أقف عليه.

٣ ـ **والصَّحيحُ**: ما أخرَجَه الدَّارَقُطنِيُّ، وابنُ عساكِرَ، من طريقِ مُقاتِلِ بنِ سُلَيمانَ، عن الضَّحَّاكِ، عن ابنِ عبَّاسٍ رضِيَ اللهُ عنهما، قالَ: إنَّ الخَضِرَ ابنُ آدمَ عليهما السَّلامُ لصُلْبِه، ونُسِئَ له في أجلِه حتَّى يُكذِّبَ الدَّجَّالَ[١].

٤ ـ ويُؤَيِّدُه: أنَّه أخرَجَ ابنُ عَساكِرَ، عن ابنِ إسحاقَ، قالَ: حدَّثَنا أصحابُنا أنَّ آدمَ عليه السَّلامُ لمَّا حَضرَه المَوتُ جمَعَ بَنيه فقالَ: يا بَنِيَّ، إنَّ اللهَ مُنزِلٌ على أهلِ الأرضِ عذاباً فلْيَكُنْ جَسَدي مَعَكُم في المَغارَةِ حتَّى إذا هَبَطْتُم فابعَثُوا بي[٢]، وادفِنُوني بأرضِ الشَّامِ، فكانَ جَسَدُه معَهم، فلمَّا بعَثَ اللهُ تعالى نوحاً ضَمَّ ذلك الجَسَدَ، وأرسَلَ اللهُ الطُّوفانَ على الأرضِ، فغَرِقَت الأرضُ زماناً، فجاءَ نوحٌ حتَّى نَزَلَ بابِلَ، وأَوْصَى بنيه الثَّلاثةَ، وهم سامٌ ويافِثُ وحامٌ، أن يذهَبُوا بجسَدِه إلى الغارِ الذي أمرَهُم أن يدفِنُوه به، فقالوا: الأرضُ وحشِيَّةٌ لا أنيسَ بها، ولا يُهتَدَى لطَرِيقٍ، ولكِنْ كُفَّ حتَّى يأمَنَ النَّاسُ ويكثُروا، فقالَ لهم نوحٌ: إنَّ آدمَ قد دَعا اللهَ أن يُطيلَ عُمُرَ الذي يدفِنُه إلى يومِ القيامَةِ، فلم يزلْ جَسَدُ آدمَ حتَّى كانَ الخَضِرُ هو الذي تولَّى دفنَه، فأنجَزَ اللهُ له ما دَعاه، فهو يحيَا إلى ما شاءَ اللهُ أن يحيَا[٣].

٥ ـ وأخرَجَ ابنُ عَساكِرَ عن سعيدِ بنِ المُسيَّبِ قالَ: الخَضِرُ أمُّه رُوميَّةٌ، وأبوه فارِسيٌّ[٤].

---

(١) رواه الدارقطني في «المؤتلف والمختلف» (٢/ ٨٢٧)، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخه» (١٦/ ٤٠٠)، من طريق رواد بن الجراح، عن مقاتل، بهذا الإسناد. وقال ابن كثير في «البداية والنهاية» (١/ ٣٨٠): وهذا منقطع وغريب. اهـ. وقال القسطلاني في «الإرشاد» (٥/ ٣٨٤): وهو ضعيف منقطع. اهـ. وقال ابن حجر في «الإصابة» (٢/ ٢٤٦): رواد ضعيف، ومقاتل متروك، والضحاك لم يسمع من ابن عباس.

(٢) في «و»: «به».

(٣) أورده ابن عساكر في «تاريخه» (١٦/ ٤٠٠)، قال: وذكر ابن إسحاق قال: حدثنا أصحابنا، فذكره. وابن إسحاق لم يُعرِّف بأصحابه ولا بإسناده، فمثله ضعيف لا يحتج به.

(٤) رواه ابن عساكر في «تاريخه» (١٦/ ٤٠١). وفي إسناده منصور بن عمار القاص وهو منكر الحديث، =

٦ ـ وأخرَجَ الدَّيلَمِيُّ في «مُسنَدِ الفِردَوْسِ»، عن أبي هُرَيرةَ رضِيَ اللهُ عنه: أنَّ إلياسَ والخَضِرَ أخوانِ، وأبوهما من الفُرسِ، وأمُّهما من الرُّومِ[١].

٧ ـ وقيلَ: كانَ من أبناءِ المُلوكِ الذين تزَهَّدُوا في الدُّنيا[٢].

٨ ـ ثمَّ «**الخَضِرُ**» **لقَبٌ** له؛ لما رَواهُ البُخارِيُّ وغيرُه، عن أبي هُرَيرَةَ رضِيَ اللهُ عنه قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «إنَّما سُمِّيَ خَضِراً لأنَّه جَلَسَ على فَرْوةٍ بيضاءَ فإذا هي تهتَزُّ تحتَه خَضراءَ»[٣]. والفَروةُ: وَجهُ الأرضِ[٤].

وقالَ مُجاهِدٌ: سُمِّيَ خَضِراً؛ لأنَّه إذا صلَّى اخضَرَّ ما حولَه[٥].

وزادَ عِكرِمَةُ: وكانَ[٦] ثيابُه خضراءَ.

والمُرادُ **بالعلمِ اللَّدُنِّي**: عِلمُ الباطنِ إلهاماً.

***

= ورشدين بن سعد، وهو ضعيف.

(١) هو في «مسند الفردوس» (١/ ٤٢٧) بلا إسناد.

(٢) انظر: «تفسير البغوي» (٥/ ١٨٨).

(٣) رواه البخاري (٣٤٠٢)، والترمذي (٣١٥١)، وأحمد (٨١١٣).

(٤) قال ابن الملقن في «التوضيح لشرح الجامع الصحيح» (٣/ ٣٧٠): الفروة الأرض اليابسة أو الحشيش اليابس، قال ابن فارس: الفروة: كل نبات مجتمع إذا يبس. انظر: «مجمل اللغة» (٣/ ٧١٩).

(٥) انظر: «تفسير الثعلبي» (٦/ ١٨٢).

(٦) كذا في النسخ: «كان»، والذي في «الدر المنثور» (٥/ ٤٢٥): كانت، ونسبه السيوطي لابن أبي حاتم.

[هل الخضر نبيٌّ؟]

ولم يكُنِ الخَضِرُ نبيّاً عندَ أكثرِ أهلِ العِلمِ على ما ذكرَه البَغَوِيُّ[١].

وقالَ سَعدي جَلَبي[٢] من عُلمائِنا: الجمهورُ على أنَّه نبيٌّ.

وقالَ الكَرْمانيُّ: اختَلَفوا فيه، فقيلَ: إنَّه نبيٌّ على قولَين، مُرسلاً وغيرَ مُرسَلٍ. وقيلَ: إنَّه وليٌّ. وقيلَ: إنَّه من الملائكةِ[٣].

وقالَ النَّوويُّ في «شَرحِ مُسلمٍ»: جُمهورُ العُلماءِ على أنَّه حيٌّ موجودٌ بينَ أظهُرِنا، وذلك مُتَّفقٌ عليه عندَ الصُّوفيَّةِ، وأهلِ الصَّلاحِ والمعرفةِ، وحِكاياتُهم في رُؤيتِه والاجتماعِ به والأخذِ عنه في سُؤالِه وجَوابِه ووُجودِه في أماكنِ الخيرِ والمَواطِنِ الشَّريفةِ والأزمنةِ اللَّطيفةِ أكثرُ من أن يُحصَرَ، وأشهَرُ من أن يُذكَرَ[٤].

وقالَ ابنُ الصَّلاحِ: هو حيٌّ عندَ جماهيرِ العُلَماءِ، والعامَّةُ معَهم في ذلك، وإنَّما ذَهَبَ إلى إنكارِه بعضُ المُحدِّثين[٥]؛ أي: إلى إنكارِ بقائِه.

وقد نَقَلَ النَّوويُّ عن الثَّعلَبيِّ المُفسِّرِ: أنَّ الخَضِرَ نبيٌّ مُعمَّرٌ على جميعِ

---

(١) «تفسير البغوي» (٥/ ١٨٨).

(٢) هو سعد الله بن عيسى بن أمير خان، الشهير بسعدي جلبي، قاض حنفي، من علماء الروم، المتوفى سنة (٩٤٥هـ). انظر: «هدية العارفين» (١/ ٣٨٦).

(٣) انظر: «الكواكب الدراري» للكرماني (٢/ ٤٤).

(٤) «شرح مسلم» للنووي (١٥ ـ ١٣٥ ـ ١٣٦)، و«تهذيب الأسماء» (١/ ١٧٧)، مع اختلاف يسير في العبارة.

(٥) «فتاوى ابن الصلاح» (ص ١٨٥)، وفيه: «وإنما شذ بإنكار ذلك بعض...».

الأقوالِ[1]، محجوبٌ عن أبصارِ أكثرِ الرِّجالِ، وقيلَ: إنَّه يموتُ في آخرِ الزَّمانِ حينَ يُرفَعُ القُرآنُ[2].

وقيلَ: يجتمعُ معَ المَهدِيِّ وعيسى في المسجدِ الحرامِ في جمعةٍ من الأيَّامِ.

وأمَّا ما ذَهَبَ إليه عبدُ الرَّزَّاقِ الكاشِيِّ[3] من: أنَّ الخَضِرَ عبارةٌ عن البَسْطِ، وإلياسَ كنايةٌ عن القَبْضِ[4]. فهو غيرُ مقبولٍ عندَ الأكياسِ من أهلِ النُّقولِ.

وكذا ما نقَلَه الشَّيخُ صَدْرُ الدِّينِ [محمد بن][5] إسحاقُ القُونَوِيُّ في «تبصرةِ المُبتَدي وتَذكِرَةِ المُنتَهي»: أنَّ وجودَ الخَضِرِ في عالمِ المثالِ، مَعدودٌ من المُحالِ في المَقالِ عندَ أهلِ الحالِ.

وأمَّا ما ذكرَه السَّهْرَوَرْدِيُّ في «السر المَكتومِ»[6]: أنَّ الخَضِرَ حدَّثنا بثلاثِ مئةِ حديثٍ سمِعَه من النَّبيِّ ﷺ شِفاهاً. وكذلك ما ادَّعاه الشَّيخُ عَلاءُ الدَّولةِ[7] من استفادةِ

---

(١) في «و»: «الأحوال».

(٢) «شرح مسلم» (١٥/ ١٣٦).

(٣) هو عبد الرزاق بن أحمد، كمال الدين ابن أبي الغنائم الكاشي، ويقال: الكاشاني، الصوفي، المتوفى (٧٣٠هـ) أو (٧٣٥هـ) من تصانيفه: «اصطلحات الصوفية». انظر: «هدية العارفين» (١/ ٥٦٧)، و«الأعلام» (٣/ ٣٥٠).

(٤) انظر: «اصطلحات الصوفية» للكاشاني (١٧٩).

(٥) ما بين معكوفتين زيادة من مصادر ترجمته، وهو صدر الدين محمد بن إسحاق بن علي الملاطي ثم القونوي، تلميذ ابن عربي، المتوفى سنة (٦٧٢هـ)، من تصانيفه: «تبصرة المبتدي وتذكرة المنتهي». فارسي في أصول المعارف وقواعد طور الولاية. انظر «كشف الظنون» (١/ ٣٣٧)، و«هدية العارفين» (٢/ ١٣٠).

(٦) لم تذكر مصادر ترجمة السهروردي هذا الكتاب من مصنفاته، إلا ما ذكره المصنف هاهنا، والآلوسي في «روح المعاني» (٨/ ٣٠٥).

(٧) هو علاء الدولة أحمد بن محمد السمناني الشافعي الصوفي المتوفى سنة (٧٣٦هـ). انظر: «هدية العارفين» (١/ ١٠٨).

الأحاديثِ النَّبويَّةِ بلا واسطةٍ عنه؛ فغيرُ صحيحٍ؛ إذ أجمَعَ المُحدِّثون على أنَّ الخَضِرَ ليسَ له روايةٌ عنه عليه السَّلامُ، كما صرَّحَ به العِراقِيُّ في «تخريجِ أحاديثِ الإحياءِ»[١].

هذا، وذكرَ النَّيسابُورِيُّ في «تفسيرِه»: أنَّ الأكثَرينَ على أنَّ **الخَضِرَ كانَ نبيَّاً**؛ لقولِه: ﴿وَمَا فَعَلْتُهُۥ عَنْ أَمْرِى﴾ [الكهف: ٨٢][٢].

وكذا قالَ الغَزاليُّ: إنَّ الأكثَرين على أنَّه نبيٌّ، وظاهِرُ الآياتِ والأحاديثِ يدُلُّ على نُبُوَّتِه، وكذا قالَ الفَيْروزآبادِيُّ: إنَّ الخَضِرَ نبيٌّ من الأنبياءِ[٣].

وقيلَ: الأكثَرون على أنَّ **ولادَتَه في فارِسَ**[٤].

وقيلَ: **ماءُ الحياةِ كِنايةٌ عن العلمِ**، والظُّلُماتُ كِنايةٌ[٥] عن الجَهْلِ، قالَ تعالى: ﴿أَوَمَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَٰهُ﴾ [الأنعام: ١٢٢][٦].

٩ ـ وفي «صحيحِ مُسلمٍ» عن سعيدِ بنِ جُبَيرٍ، عن ابنِ عبَّاسٍ، عن أُبَيِّ بنِ كَعْبٍ رضِيَ اللهُ عنهم، قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «إنَّ الغُلامَ الذي قتلَه الخَضِرُ طُبِعَ كافِراً، ولو عاشَ لأَرْهَقَ أبوَيه طُغياناً وكُفراً»[٧].

١٠ ـ وقد قالَ ابنُ عبَّاسٍ: كانَ غُلاماً لم يبلُغِ الحنثَ[٨]. وهو قولُ الأكثَرين.

١١ ـ وقالَ الحسَنُ: كانَ رَجُلاً.

---

(١) «تخريج الإحياء» (١/ ٤٠٠).

(٢) انظر: «تفسير النيسابوري» المسمى: «غرائب القرآن ورغائب الفرقان»، لنظام الدين الحسن بن محمد القمي النيسابوري، المتوفى سنة (٨٥٠هـ)، (٤/ ٤٤٨).

(٣) انظر: «القاموس المحيط» للفيروزآبادي (خضر).

(٤) انظر: «تاريخ الطبري» (١/ ٣٦٥)، و«المنتظم» لابن الجوزي (١/ ٣٥٧).

(٥) في «و»: «عبارة».

(٦) انظر: «تفسير الثعلبي» (٦/ ١٨١).

(٧) رواه مسلم (٢٦٦١).

(٨) «تفسير البغوي» (٥/ ١٩١)، و«شرح مشكل الآثار» (٨/ ١٤٤).

١٢ ـ وقالَ الكَلبِيُّ: كانَ فتًى يقطَعُ الطَّريقَ ويأخُذُ المتاعَ ويلجَأُ إلى أبوَيه.

١٣ ـ وقالَ الضَّحَّاكُ: كانَ غُلاماً يعمَلُ بالفَسادِ، وتأذَّى منه أبواه[1].

واختَلَفُوا في ذلك «الكَنْزِ»:

١٤ ـ فعن ابنِ عبَّاسٍ قال: كانَ لَوْحاً من ذَهَبٍ، مَكتوبٌ فيه: (عَجَباً لمَن أيقَنَ بالمَوتِ كيفَ يفرَحُ؟ عجَباً لمَن أيقَنَ بالقَدَرِ كيفَ ينصَبُ؟ عجَباً لمَن أيقَنَ بالرِّزقِ كيفَ يتعَبُ؟ عجباً لمَن أيقَنَ بالحسناتِ[2] كيفَ يغفُلُ؟ عجَباً لمَن أيقَنَ بزَوالِ الدُّنيا وتقلُّبِها بأهلِها كيفَ يطمَئِنُّ إليها؟ لا إلهَ إلا اللهُ محمَّدٌ رسولُ اللهِ). وفي الجانبِ الآخَرِ مَكتوبٌ: (أنا اللهُ لا إلهَ إلا أنا وَحدِي لا شريكَ لي، خَلَقْتُ الخيرَ والشَّرَّ، فطُوبَى لمَن خلَقتُه للخَيرِ، وأجرَيتُه على يدَيه، والوَيلُ لمَن خلَقتُه للشَّرِّ وأجرَيتُه على يدَيه).

وهو قولُ أكثرِ المُفسِّرين[3].

١٥ ـ ورُوِيَ أيضاً مَرفوعاً[4].

١٦ ـ وقيلَ: بينَ اليتيمَين وبينَ الأبِ الصَّالحِ سبعةُ آباءٍ[5].

١٧ ـ ورُوِيَ: أنَّ مُوسَى لمَّا أرادَ أن يُفارِقَه قالَ له: أَوصِني، قالَ: لا تطلُبِ العلمَ لتُحدِّثَ به، واطلُبْه لتعمَلَ به[6].

---

(١) انظر هذه الأقوال في «تفسير البغوي» (٥/ ١٩١).

(٢) في «و»: «بالحساب».

(٣) انظر: «تفسير البغوي» (٥/ ١٩٦)، و«تفسير الطبري» (١٨/ ٨٩)، و«تفسير ابن كثير» (٥/ ١٨٦).

(٤) رواه ابن حبان في «صحيحه» (٣٦١)، وأبو نعيم في «الحلية» (١/ ١٦٦ـ١٦٨) من حديث أبي ذر المطول، وفيه: أن صحف موسى كانت عبراً كلها: عجبت لمن أيقن بالموت... إلخ. وإسناده ضعيف جداً، فيه إبراهيم بن هشام بن يحيى الغساني الدمشقي، وهو متروك، وكذبه أبو حاتم وأبو زرعة.

(٥) انظر: «تفسير البغوي» (٥/ ١٩٦)، و«تفسير الرازي» (٢١/ ٤٩٢)، و«زاد المسير» (٣/ ١٠٤).

(٦) انظر: «تفسير البغوي» (٥/ ١٩٧).

١٨ ـ وزادَ في روايةٍ: قالَ للخَضِرِ: ادعُ لي، قالَ: يسَّرَ الله عليكَ طاعتَه[١].

* * *

* واختلَفُوا في: أنَّ الخَضِرَ حيٌّ أم ميِّتٌ؟

١٩ ـ فقيلَ: إنَّ الخَضِرَ وإلياسَ حيَّانِ يلتَقيانِ كلَّ سنةٍ بالمَوسِمِ[٢].

٢٠ ـ وقيلَ: كانَ سببُ حياةِ الخَضِرَ فيما يُحكَى: أنَّه شَرِبَ من عينِ الحياةِ، وذلك أنَّ ذا القَرنَينِ دخَلَ الظُّلمَةِ لطَلَبِ عَينِ الحياةِ، وكانَ الخَضِرُ على مقدمتِه، فوَقَعَ الخَضِرُ على العَينِ، فنزَلَ واغتَسَلَ وشَرِبَ، وصَلَّى شُكراً للهِ عزَّ وجلَّ، وأخطأ ذو القَرْنَينِ الطَّريقَ فعادَ[٣].

وقالَ آخَرون: إنَّه ميِّتٌ؛ لقَولِه تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِّن قَبْلِكَ ٱلْخُلْدَ﴾ [الأنبياء: ٣٤].

٢١ ـ ولقَولِه عليه السَّلامُ بعدَما صلى العِشاءَ ليلةً: «أرأيتكُم ليلتكُم هذه، فإنَّ رأسَ مئةِ سنةٍ لا يبقَى ممَّن هو اليومَ على ظَهْرِ الأرضِ أحدٌ»، ولو كانَ الخَضِرُ حيّاً لكانَ لا يعيشُ بعدَه. كذا ذكرَه البَغَوِيُّ[٤].

---

(١) أورده السيوطي في «الدر المنثور» (٥/ ٤٣٢)، وعزاه إلى ابن أبي حاتم وابن عساكر، وهو عند ابن عساكر في «تاريخه» (١٦/ ٤١٦) عن يوسف بن أسباط قال: بلغني أن الخضر، فذكره.
وأورده ابن كثير في «البداية والنهاية» (١/ ٣٨٣)، وقال: وقد ورد في ذلك حديث مرفوع رواه ابن عساكر من طريق زكريا بن يحيى الوقاد إلا أنه من الكذابين الكبار.

(٢) انظر: «تفسير البغوي» (٥/ ١٩٧). ورواه ابن عدي في «الكامل» (٣/ ١٧٥) من طريق الحسن بن رزين، عن ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس قال: ولا أعلمه إلا مرفوعاً إلى النبي ﷺ، فذكره. وقال: الحديث بهذا الإسناد منكر. والحسن فيه جهالة كما قال الذهبي في «الميزان».

(٣) انظر: «تفسير البغوي» (٥/ ١٩٧).

(٤) انظر: «تفسير البغوي» (٥/ ١٩٧). والحديث رواه البخاري (١١٦)، ومسلم (٢٥٣٧)، من حديث عبد الله بن عمر.

وأُجيبَ عن الآيةِ: بأنَّه لا يلزَمُ من طُولِ الحياةِ الخُلدُ، بمعنَى: عَدَمِ المَماتِ.

وعن الحديثِ: بأنَّه يُمكِنُ في ذلك الزَّمانِ لم يكُنْ على ظَهْرِ الأرضِ، بل كانَ على مَتْنِ الهَواءِ أو ظَهْرِ الماءِ.

والأظهَرُ في الجوابِ: أنَّه مُستَثنَى؛ للعلمِ بأنَّه طويلُ الحياةِ، كما ثبَتَ في الرِّواياتِ[1]، نعَم يدلُّ الحديثُ على بُطلانِ قَولِ بعضِ المُعمَّرينِ كرَتَنٍ الهِنديِّ[2] وغيرِه ممَّن يدَّعي الصُّحبةَ وطُولَ المُدَّةِ زيادةً على تلك المئةِ.

٢٢ ـ هذا، وفي «المُستَدرَكِ» للحاكِمِ عن أنسٍ[3]: لمَّا تُوفِّيَ رسولُ اللهِ ﷺ واجتَمَعَ الصَّحابةُ دخَلَ رجُلٌ أشهب اللِّحيةِ[4] جَسيمٌ صبيحٌ، فتَخَطَّا رِقابَهم، فبَكَى ثمَّ التفَتَ إلى الصَّحابةِ؛ أي: كُبَرائِهم فقالَ: إنَّ في الله عزاءً من كلِّ مُصيبةٍ، وعِوَضاً من كلِّ فائتٍ، وخَلَفاً من كلِّ هالكٍ، فإلى اللهِ فأَنِيبوا، وإليه فارغَبُوا، ونظَرُه إليكم في البلاءِ، فانظُرُوا، فإنما المُصابُ مَن لم يُجبَرْ. فقالَ أبو بكرٍ وعليٌّ رضِيَ اللهُ عنهما: هذا الخَضِرُ عليه السَّلامُ.

---

(١) التي تقدمت.

(٢) رتن الهندي، هو الذي ادّعى ـ في المئة السابعة ـ أنه أدرك الصحابة، فكذَّبه الناس، قال الذهبي في «الميزان». شيخ دجَّال بلا ريب ظهر بعد الست مئة، فادّعى الصحبةَ، والصحابةُ لا يكذبون..، وقد قيل: (ت ٦٣٢هـ). قال: ومع كونه كذاباً فقد كَذَبوا عليه جملة كبيرةً من أَسْمج الكذبِ المُحال. اهـ.

(٣) في النسخ: «جابر». والتصويب من «المستدرك» (٣/ ٦٠).

ورواه الحاكم (٣/ ٦٠) ـ ومن طريقه البيهقي في «الدلائل» (٧/ ٢٦٩) وابن عساكر في «تاريخه» (١٦/ ٤٢٤) ـ من طريق عباد بن عبد الصمد، عن أنس بن مالك، ووقع في مطبوع «المستدرك»: أصهب! وقال البيهقي: عباد بن عبد الصمد ضعيف، وهذا منكر بمرة. ا.هـ.

وقال ابن حجر في «الإصابة» (٢/ ٢٦٩): وعباد ضعفه البخاري والعقيلي.

وأما حديث جابر، فقد رواه الحاكم أيضاً (٣/ ٥٩) مختصراً وبنحوه. وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه. ثم ساق حديث أنس، وقال عقبه: هذا شاهد لما تقدم.

(٤) في هامش «ف»: «أي بياضها غلب سوادها».

هكذا في رواية الكِرامِ، وهو «المُصابُ»، يحتملُ[١] أن يكونَ من قَولهما، وأن يكونَ من قَولِ أحدِ الرُّواةِ.

ففي الجُملةِ: يدُلُّ على نُبوَّتِه، وأنَّه تابعٌ لنبيِّنا ﷺ في ملَّتِه؛ لقولِه عليه السَّلامُ: «لو كانَ مُوسَى حيّاً لَمَا وَسِعَه إلا اتِّباعي»[٢]، بل إنَّه ﷺ كانَ مَبعوثاً إلى كافَّةِ النَّبيِّين وعامَّةِ المُرسَلين حُكْماً، على فَرَضِ إدراكِهم زَمانَه، كما حُقِّقَ في تفسيرِ قولِه تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِۦ وَلَتَنصُرُنَّهُۥ ۚ قَالَ ءَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِى ۖ قَالُوٓا۟ أَقْرَرْنَا ۚ قَالَ فَٱشْهَدُوا۟ وَأَنَا۠ مَعَكُم مِّنَ ٱلشَّٰهِدِينَ﴾ [آل عمران: ٨١].

فقولُه: (رسولٌ)؛ أي: عظيمٌ، على أنَّ تنوينَهُ للتَّعظيمِ لا للتَّنكيرِ، ولذا يَنْزِلُ عيسى عليه السَّلامُ على وَفْقِ ملَّتِه، ويكونُ من أفرادِ أُمَّتِه.

واحتَجَّ مَن قالَ: إنَّ الخَضِرَ نبيٌّ بقَولِه تعالى: ﴿وَمَا فَعَلْتُهُۥ عَنْ أَمْرِى﴾ [الكهف: ٨٢]، وبكَونِه أعلمَ من مُوسَى، والوَليُّ لا يكونُ أعلمَ من النَّبيِّ.

وأُجيبَ: بأنَّه يجوزُ أن يكونَ قد أوحَى اللهُ إلى نبيٍّ ذلك العَصْرِ أن يأمُرَ الخَضِرَ.

ويُدفَعُ هذا: بأنَّه معَ كَونِه احتمالاً بعيداً جِدّاً، لو كانَ مَوجوداً لأُمِرَ مُوسَى بالاجتماعِ به دُونَ الخَضِرِ.

وممَّا يُؤَيِّدُ كونَه نبيّاً:

٢٣ ـ ما أخرَجَه ابنُ أبي حاتمٍ عن ابنِ عبَّاسٍ رضِيَ اللهُ عنهما في قولِه: ﴿ءَاتَيْنَٰهُ رَحْمَةً مِّنْ عِندِنَا﴾ [الكهف: ٦٥] قالَ: آتيناهُ الهُدَى والنُّبوَّةَ[٣].

---

(١) في «ج»: «هكذا في رواية الكرام، ويحتمل». وفي «ف»: «هكذا في رواية الكرام، وهل يحتمل». والمثبت من «و».

(٢) رواه أحمد (١٤٦٣١)، والبزار (١٢٤) «كشف الأستار»، وأبو يعلى (٢١٣٥)، والبيهقي في «الشعب» (١٧٩) من حديث جابر. وإسناده ضعيف، فيه مجالد بن سعيد، وهو ضعيف.

(٣) أورده السيوطي في «الدر المنثور» (٥/ ٤٢٥)، وعزاه لابن أبي حاتم.

٢٤ ـ وأخرَجَ أحمدُ، عن عطاءٍ قالَ: كتَبَ نَجدَةُ الحَروريُّ إلى ابنِ عبَّاسٍ رضِيَ اللهُ عنهما يسألُه عن قَتْلِ الصِّبيانِ، فكتَبَ إليه: إنَّ كنتَ الخَضِرَ تعرِفُ الكافِرَ من المُؤمِنِ فاقتُلْهُم[١].

وفيه تنبيهٌ نَبيهٌ على أنَّه ليسَ لغَيرِ نبيٍّ أن يقتُلَ نفساً بغَيرِ نفسٍ بمُجَرَّدِ الإلهامِ، كما قد تقرَّرَ عندَ العُلماءِ الأعلامِ في تحقيقِ أصولِ الأحكامِ.

وذكرَ الثَّعلَبِيُّ ثلاثةَ أقوالٍ في أنَّ الخَضِرَ كانَ في زَمَنِ إبراهيمَ، أم بعدَه بقليلٍ، أو كثيرٍ؟ وقالَ: إنَّه نبيٌّ مُعَمَّرٌ على جميعِ الأقوالِ[٢]، محجوبٌ عن الأبصارِ[٣].

وقيلَ: إنَّه لا يموتُ إلا في آخِرِ الزَّمانِ.

وقيلَ: يعيشُ إلى أن يُقاتِلَ الدَّجَّالَ.

وقالَ ابنُ الصَّلاحِ: جُمهورُ العُلَماءِ والصَّالحين على أنَّه حيٌّ، والعامَّةُ معَهم[٤].

وقالَ النَّوَوِيُّ: الأكثَرون من العُلماءِ على أنَّه حيٌّ مَوجودٌ بينَ أظهُرِنا، وذلك مُتَّفقٌ عليه عندَ الصُّوفيَّةِ وأهلِ الصَّلاحِ[٥].

٢٥ ـ وأخرَجَ ابنُ المُنذرِ وغَيرُه، عن أبي العاليَةِ قالَ: كانَ الخَضِرُ عَبْداً لا تراهُ

---

(١) رواه أحمد (١٩٦٧)، وفي إسناده الحجاج بن أرطاة، وقد توبع، وقد رواه أحمد أيضاً (٢٢٣٥)، ومسلم (١٨١٢)، وأبو داود (٢٧٢٧) من حديث ابن عباس وفيه: وأنت فلا تقتل إلا أن تكون تعلم ما علم الخضر من الغلام الذي قتله.

ونجدة الحروري: هو نجدة بن عامر الحروري الحنفي المتوفى سنة (٦٩هـ) تنسب إليه الفرقة النجدية من الخوارج.

(٢) في «و»: «الأحوال».

(٣) انظر: «عرائس المجالس» للثعلبي (٢٢٦ ـ ٢٢٧)، و«تفسير القرطبي» (١١/ ٤٣). وقد سلف هذا القول والأقوال الآتية.

(٤) «فتاوى ابن الصلاح» (ص ١٨٥).

(٥) «شرح مسلم» (١٥/ ١٣٦).

الأعيُنُ إلا مَن أرادَ أن يُرِيَه اللهُ إيَّاه، فلم يرَه من القَومِ إلا مُوسَى، ولو رَآهُ القَومُ لَحالُوا بينَه وبينَ خَرْقِ السَّفينةِ، وبينَه وبينَ قَتْلِ الغُلامِ[١].

٢٦ ـ وأخرَجَ البَيهَقِيُّ في «شُعَبِ الإيمانِ» عن قَتادَةَ قالَ: قالَ مُطَرِّفُ بنُ الشِّخِّيرِ: إنَّا لنَعلَمُ أنَّهما ـ أي: والِدَي الغُلامِ ـ قد فَرِحا به يومَ وُلِدَ، وحَزِنا عليه يومَ قُتِلَ، ولو عاشَ لَكانَ فيه هَلاكُهما، فرَضِيَ رجُلٌ ـ أي: فليَرضَ كلُّ أحدٍ ـ بما قَسَمَ اللهُ له، فإنَّ قَضاءَ الله تعالى للمُؤمنِ خيرٌ له من قَضائِه لنَفسِه، وما قضَى اللهُ لك فيما تكرَهُ خيرٌ ممَّا قضَى لك فيما تُحِبُّ[٢].

٢٧ ـ وعن بعضِ السَّلَفِ: أنَّ اللهَ سُبحانَه أبدَلَهما مكانَ الغُلامِ جاريةً وَلَدَت نبيَّين[٣].

٢٨ ـ وأخرَجَ أحمدُ في «الزُّهدِ»، عن وَهْبٍ، قالَ: قالَ الخَضِرُ لمُوسَى حينَ لَقِيَه: انْزِعْ عن اللَّجاجةِ ـ أي: الخُصومَةِ ـ ولا تمشِ في غيرِ حاجةٍ، ولا تضحَكْ من غيرِ عَجَبٍ، والزَمْ بيتَكَ، وابكِ على خَطيئَتِك[٤].

٢٩ ـ وأخرَجَ ابنُ أبي حاتمٍ، عن بقيَّةَ، قالَ: حدَّثَني أبو سعيدٍ، قالَ: سمِعتُ أنَّ آخِرَ كلمةٍ أوْصَى بها الخَضِرُ مُوسَى حينَ فارَقَه: إيَّاكَ أن تُعيِّرَ[٥] مُسيئاً بإساءَتِه فتُبتَلى[٦].

---

(١) أورده السيوطي في «الدر المنثور» (٥/ ٤٢٥). وهو مرسل.

(٢) أورده السيوطي في «الدر المنثور» (٥/ ٤٢٩)، ونسبه للبيهقي في «الشعب»، ولم أجده في المطبوع منه، لكن فيه من قول قتادة (٩٦٩٣) بنحوه.

(٣) في «و»: «بنين». وأورده السيوطي في «الدر المنثور» (٥/ ٤٢٩)، ونسبه إلى ابن المنذر من طريق بسطام بن جميل عن عمر بن يوسف. وجميل بن بسطام قال الأزدي: ليس بشيء.

(٤) رواه أحمد في «الزهد» (٣٤٠) عن عبد الرزاق، عنه، به. وانظر: «الدر المنثور» (٥/ ٤٣٢).

(٥) في «و»: «تعيب».

(٦) أورده السيوطي في «الدر المنثور» (٥/ ٤٣٣). وبقية بن الوليد متكلم فيه.

٣٠ ـ وأخرَجَ ابنُ أبي الدُّنيا، والبَيهَقِيُّ في «شُعَبِ الإيمانِ»، وابنُ عساكِرَ، عن أبي عبدِ اللهِ أظنُّه المَلَطِيَّ، قالَ: لمَّا أرادَ مُوسَى أن يُفارِقَ الخَضِر قالَ له: أَوصِني، قالَ: كُنْ نفَّاعاً، ولا تكُنْ ضرَّاراً، كُنْ بشَّاشاً، ولا تكُنْ غَضبانَ، ارجِعْ من اللَّجاجةِ، ولا تمشِ من غيرِ حاجةٍ، ولا تُعيِّرْ امرءاً بخَطيئَتِه، وابكِ على خَطيئَتِكَ يا ابنَ عِمْرانَ[1].

وفي هذه الأحاديثِ **دَلالةٌ ظاهِرةٌ على جَلالتِه وعُلوِّ مَقامِه** وحالته؛ إذ ليسَ لغيرِ نبيٍّ أن يُخاطِبَ رسولاً مُعظَّماً بما هذا صورةُ مَقالتِه.

٣١ ـ وأخرَجَ ابنُ عساكِرَ عن وَهْبٍ: أنَّ الخَضِرَ قالَ لمُوسَى: يا مُوسَى!، إنَّ النَّاسَ مُعذَّبون في الدُّنيا على قَدْرِ هُمومِهم بها[2].

٣٢ ـ وأخرَجَ الخطيبُ وابنُ عَساكِرَ، عن عليٍّ رضِيَ اللهُ عنه قالَ: بينَا أنا أطوفُ بالبيتِ إذا رجُلٌ مُعلَّقٌ بأستارِ الكعبةِ يقولُ: يا مَن لا يشغَلُه سَمْعٌ عن سَمْعٍ، ويا مَن لا تُغلِطُه المَسائِلُ، ويا مَن لا يتبَرَّمُ بإلحاحِ المُلحِّين، أذِقْني بَرْدَ عَفْوِكَ وحلاوَةَ رَحمَتِكَ.

قُلتُ: يا عبدَ اللهِ، أعِدِ الكلامَ، قالَ: وسمِعْتَه؟ قُلتُ: نعم، قالَ: والذي نفسُ الخَضِرِ بيدِه ـ وكانَ هو الخَضِرَ ـ لا يقولُهنَّ عبدٌ دُبُرَ الصَّلاةِ المَكتوبةِ إلا غُفِرَت ذُنوبُه وإن كانَت مثلَ رَمْلِ عالِجٍ، وعدَدَ المَطَرِ ووَرَقِ الشَّجَرِ[3].

٣٣ ـ وأخرَجَ أبو الشَّيخِ في «العَظَمَةِ»، وأبو نُعَيمٍ في «الحِليةِ»، عن كَعْبِ

---

(١) رواه ابن أبي الدنيا في «التوبة» (٥٦)، ومن طريقه البيهقي في «الشعب» (٦٢٦٧)، وابن عساكر في «تاريخه» (١٦/ ٤١٦).

(٢) رواه ابن عساكر في «تاريخه» (١٦/ ٤١٦). وهو من الإسرائيليات.

(٣) رواه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٥/ ١٩٠) ـ ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخه» (١٦/ ٤٢٥) ـ وابن الجوزي في «الموضوعات» (١/ ١٩٨)، وقال: هذا حديث لا يصح، ومحمد ابن الهروي مجهول، وابن محرز متروك. وأورده السيوطي في «اللآلئ المصنوعة» (١/ ١٥٤)، وابن عراق في «تنزيه الشريعة» (١/ ٢٣٥).

الأحبارِ، قالَ: إنَّ الخَضِرَ بنَ عاميلَ رَكِبَ في نفرٍ من أصحابِه حتَّى بلغَ بحرَ الهندِ، وهو بحرُ الصِّينِ، فقالَ: يا أصحابي، دلُّوني، فدَلَّوه في البحرِ أياماً ولياليَ، ثمَّ صَعِدَ، فقالوا: يا خَضِرُ ما رأيتَ؟ فلقد أكرَمَكَ اللهُ، وحَفِظَ لك نفسَكَ في لُجَّةِ هذا البحرِ، فقالَ: استقبَلَني مَلَكٌ من المَلائكةِ فقالَ لي: أيُّها الآدَميُّ الخطَّاءُ، إلى أينَ؟ ومن أينَ؟ فقُلْتُ: أردتُ أن أنظُرَ عُمقَ هذا البحرِ، فقالَ لي: كيفَ وقد أَهْوَى رجلٌ من زمانِ داودَ عليه السَّلامُ ولم يبلُغْ ثلُثَ قَعْرِه حتَّى الساعةَ، وذلك ثلاثُ مئةِ سنةٍ[1]؟

٣٤ ـ وأخرَجَ الطَّبَرانيُّ، وابنُ عساكِرَ، عن أبي أُمامَةَ: أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قالَ لأصحابِه: «ألا أُحَدِّثُكُم عن الخَضِرِ؟» قالوا: بلى يا رسولَ اللهِ، قالَ: «بينَما هو ذاتَ يومٍ يمشي في سوقِ بني إسرائيلَ، أبصرَه رجُلٌ مُكاتبٌ، فقالَ: تصَدَّقْ عليَّ بارَكَ الله فيكَ، فقالَ الخَضِرُ: آمَنتُ باللهِ، ما شاءَ اللهُ من أمرٍ يكونُ، ما عندي شيءٌ أُعطيكَه، فقالَ المِسكينُ: أسألُكَ بوَجهِ اللهِ لمَّا[2] تصَدَّقْتَ عليَّ، فإنِّي نظرتُ السيماءَ في وَجهِكَ، ووَجَدْتُ البرَكَةَ عندَك.

فقالَ الخَضِرُ: آمنتُ باللهِ، ما عندي شيءٌ أُعطيكَه إلا أن تأخُذَني فتبيعَني، فقالَ المِسكينُ: وهل يستقيمُ هذا؟ قالَ: نعَم، الحقَّ أقولُ، لقد سألتَني بأمرٍ عظيمٍ، أما إنِّي لا أُخيِّبُك بوَجهِ ربِّي، بِعني، فقدمَه إلى السُّوقِ فباعَه بأربعِ مئةِ درهمٍ، فمَكَثَ عندَ المُشتري زَماناً لا يستعمِلُه في شيءٍ، فقالَ له: إنَّما ابتَعْتَني التَماسَ خيرٍ عندي، فأَوْصِني بعَمَلٍ، قالَ: أكرَهُ أن أشُقَّ عليكَ، إنَّكَ شيخٌ كبيرٌ ضعيفٌ، قالَ: ليسَ يشُقُّ عليَّ، قالَ: نعَمْ فانقُلْ هذه الحجارةَ، وكانَ لا ينقُلُها دونَ ستَّةِ نفَرٍ في يومٍ، فخرَجَ

(١) رواه أبو الشيخ في «العظمة» (٤/ ١٤٠٥)، وأبو نعيم في «الحلية» (٦/ ٧). وهو من الإسرائيليات.
(٢) في «ف»: «أي إلا».

لبعضِ حاجتِه ثمَّ انصَرَفَ وقد نقَلَ الحجارةَ في ساعتِه[١]، فقالَ: أحسَنْتَ وأجمَلْتَ وأطَقْتَ ما لم أرَكَ تُطيقُه.

ثمَّ عرَضَ للرَّجُلِ سفَرٌ، فقالَ: أحسِبُكَ أميناً، فاخلُفني في أهلي خِلافةً حَسَنةً، قالَ: فأوصِني بعمَلٍ، قالَ: إنِّي أكرَهُ أن أشُقَّ عليك، قالَ: ليسَ يشقُّ عليَّ، قالَ: فاضرِبْ لي من اللَّبِنِ لنَبنِيَ حتَّى أقدُمَ عليك، فمَرَّ الرَّجلُ بسَفَرِه، فرَجَعَ وقد شيَّدَ بناءَه.

فقالَ: أسألُكَ بوَجهِ اللهِ، ما سبيلُكَ؟ وما أمرُكَ؟ قالَ: سألتَني بوجهِ اللهِ، ووَجهُ اللهِ أوقَعَني في العُبوديَّةِ، أنا الخَضِرُ الذي سمِعتَ به[٢]، سألَني مِسكينٌ صَدَقةً فلم يكُنْ عندي شيءٌ أُعطِيه، فسألَني بوَجهِ اللهِ، فأمكَنْتُه من رَقَبَتي فباعَني، وأُخبِرُك أنَّه مَن سُئِلَ بوَجهِ اللهِ فرَدَّ سائِلَه وهو يقدِرُ علَيه؛ وَقَفَ يومَ القيامةِ جِلدةً ولا لحمَ له ولا عظمَ يتَقَعْقَعُ، فقالَ الرَّجلُ: آمَنتُ باللهِ، شَقَقتُ عليكَ يا نبيَّ اللهِ، ولم أعلَمْ، فقالَ: لا بأسَ، أحسَنْتَ واتَّقيتَ.

فقالَ الرَّجلُ: بأبي وأُمِّي يا نبيَّ اللهِ، احكُمْ في أهلي ومالي بما أراكَ اللهُ، أو أُخيِّرُك فأُخَلِّي سبيلَك، فقالَ: أُحِبُّ أن تُخلِّيَ سبيلي، فأعبُدَ ربِّي، فخلَّى سبيلَه، فقالَ الخَضِرُ: الحمدُ للهِ الذي أَوْثَقَني في العُبودِيَّةِ، ثمَّ نجَّاني منها»[٣].

---

(١) في «و»: «ساعة».

(٢) في «و»: «بي».

(٣) رواه الطبراني في «الكبير» (٧٥٣٠)، وابن عساكر في «تاريخه» (١٦/ ٤١٧)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (١٨٧٧) من طريق بقية بن الوليد، عن محمد بن زياد الألهاني عن أبي أمامة، به. وفيه بقية بن الوليد يدلس ويسوي، وهو ضعيف.

وقال ابن كثير في «قصص الأنبياء» (٢/ ٢٢٤): هذا حديث رفعه خطأ، والأشبه أن يكون موقوفاً، وفي رجاله من لا يعرف، فالله أعلم. وقد رواه ابن الجوزي في «عجالة المنتظر في شرح حال الخضر» من طريق عبد الوهاب بن الضحاك، وهو متروك، عن بقية. اهـ. وقال ابن حجر في «الإصابة» (٢/ ٢٥٤): وسند هذا الحديث حسن لولا عنعنة بقية، ولو ثبت لكان نصاً أن الخضر نبي لحكاية النبي ﷺ وقول الرجل: يا نبي الله، وتقريره على ذلك.

وفي هذا الحديثِ دليلٌ صريحٌ على أنَّه نبيٌّ.

٣٥ ـ وأخرَجَ ابنُ أبي حاتمٍ، عن أبي مُلَيكةَ قالَ: سُئِلَ ابنُ عبَّاسٍ رضِيَ اللهُ تعالى عنهما عنِ الوِلدانِ، أفي الجنَّةِ هم؟ قالَ: حَسبُكَ ما اختَصَمَ فيه مُوسَى والخَضِرُ[1]!

٣٦ ـ وأخرجَ مُسلمٌ وأبو داودَ والتِّرمِذيُّ وغيرُهم، عن أُبيٍّ، عن النَّبيِّ ﷺ قالَ: «الغُلامُ الذي قتَلَه الخَضِرُ طُبِعَ كافِراً، ولو أدرَكَ لأرهَقَ أبوَيهِ طُغياناً وكُفْراً»[2].

٣٧ ـ وأخرَجَ البَيهَقِيُّ في «شُعَبِ الإيمانِ» عن الحجَّاجِ بنِ فرَافِصَةَ: أنَّ رَجُلَين كانا يتبايَعانِ عندَ عبدِ اللهِ بنِ عُمَرَ رضِيَ اللهُ عنهما، فكانَ أحدُهما يُكثِرُ الحلِفَ، فبينَما هو كذلك إذ مَرَّ عليهما رجُلٌ، فقامَ عليهما، فقالَ للذي يُكثِرُ الحلِفَ منهما: يا عبدَ اللهِ، اتَّقِ اللهَ، ولا تُكثِرِ الحلِفِ؛ فإنَّه لا يزيدُ في رِزْقِكَ إنْ حَلَفْتَ، ولا يَنقُصُ من رزقِكَ إن لم تحلِفْ، قالَ: اِمضِ لما يَعْنِيك. قالَ: إنَّ ذا ممَّا يَعنِيني، قالها ثلاثَ مرَّاتٍ، ورَدَّ عليه قولَه، فلمَّا أرادَ أن ينصَرِفَ عنهُما قالَ: اِعلَمْ أنَّ من آيةِ الإيمانِ أن تُؤْثِرَ الصِّدقَ حيثُ يضُرُّكَ على الكذِبِ حيثُ ينفَعُكَ، ولا يكُنْ في قولِك فضلٌ على فعلِك، ثمَّ انصرَفَ.

فقالَ عبدُ اللهِ بنُ عُمَرَ: اِلحَقْهُ فاستكتِبْه هذه الكلماتِ، فقالَ: يا عبدَ اللهِ! أكتِبْني هذه الكلماتِ رحِمَكَ اللهُ تعالى، فقالَ الرَّجُلُ: ما يُقَدِّرُ اللهُ من أمرٍ يكُنْ، فأعادَهُنَّ عليه حتَّى حفِظَه، ثمَّ مشى حتَّى وَضَعَ إحدى رجلَيه في المَسجدِ، فما أدري أأَرْضٌ لَحَسَتْهُ أم سماءٌ اقتَلَعَته. قالَ: كأنَّهم يرَونَه الخَضِرَ أو إلياسَ عليهما السَّلامُ[3].

---

(١) أورده السيوطي في «الدر المنثور» (٥/ ٤٢٦)، وزاد نسبته إلى الحاكم. ورواه الحاكم (٢/ ٤٠١) ومن طريقه البيهقي في «القضاء والقدر» (ص ٦٤٣)، وقال الحاكم: صحيح الإسناد ولم يخرجاه. ووافقه الذهبي.

(٢) رواه مسلم (٢٣٨٠)، وأبو داود (٤٧٠٥)، والترمذي (٣٤١٧)، والنسائي في «الكبرى» (١١٢٤٤)، وأحمد (٢١١١٨).

(٣) رواه البيهقي في «شعب الإيمان» (٤٥١٥). وإسناده منقطع، الحجاج بن فرافصة لم يسمع من ابن عمر.

٣٨ ـ وأخرَجَ الحارِثُ بنُ أبي أُسامَةَ في «مسنَدِه» بسندٍ واهٍ عن أنسٍ قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «إنَّ الخَضِرَ في البحرِ، وإلياسَ في البرِّ، يجتَمِعان كلَّ ليلةٍ عندَ الرَّدمِ الذي بناه ذو القَرْنين بينَ النَّاسِ وبينَ يأجُوجَ ومأجُوجَ، ويحُجَّانِ ويعتَمِرانِ كلَّ عامٍ، ويشرَبانِ من زمزَمَ شربةً تكفيهما إلى قابِلٍ»[1].

٣٩ ـ وأخرَجَ ابنُ عساكِرَ عن أبي رَوَّادٍ، قالَ: إلياسُ والخَضِرُ يصومانِ شهرَ رَمَضانَ في بيتِ المَقدِسِ، ويحُجَّانِ في كلِّ سنةٍ، ويشرَبانِ من زمزَمَ شربةً تكفيهما إلى مثلِها من قابِلٍ[2].

٤٠ ـ وأخرَجَ العُقيليُّ، والدَّارَقُطنِيُّ في «الأفرادِ»، وابنُ عَساكِرَ، عن ابنِ عبَّاسٍ رضِيَ اللهُ تعالى عنهما، عن النَّبيِّ ﷺ قالَ: «يلتَقي الخَضِرُ وإلياسُ كلَّ عامٍ في الموسمِ، فيحلِقُ كلُّ واحدٍ منهما رأسَ صاحبِه، ويتفرَّقانِ عن هؤلاءِ الكلماتِ: بسمِ اللهِ، ما شاءَ اللهُ، لا يسوقُ الخيرَ إلا اللهُ، ما شاءَ اللهُ لا يصرِفُ السُّوءَ إلا اللهُ، ما شاءَ الله ما كانَ من نعمةٍ فمنَ اللهِ، ما شاءَ اللهُ لا حولَ ولا قُوَّةَ إلا باللهِ. قالَ ابنُ عبَّاسٍ رضِيَ اللهُ عنهما: مَن قالَهنَّ حينَ يُصبِحُ وحينَ يُمسي ثلاثَ مرَّاتٍ آمَنَه اللهُ من الغَرَقِ والحَرَقِ والسَّرَقِ، ومن الشَّيطانِ والسُّلطانِ، والحيَّةِ والعَقْرَبِ»[3].

---

(١) أورده السيوطي في «الدر المنثور» (٥/ ٤٣٤). ورواه الحارث بن أبي أسامة في «مسنده» ـ فيما نقله ابن حجر في «الزهر النضر» (ص ٧٥) ـ عن عبد الرحيم بن واقد، عن محمد بن بهرام، عن أبان، عن أنس، به. وقال ابن حجر: عبد الرحيم وأبان متروكان.

(٢) رواه ابن عساكر في «تاريخه» (١٦/ ٤٢٨). وقال ابن حجر في «الإصابة» (١/ ٦٢): هو معضل.

(٣) رواه العقيلي في «الضعفاء» (١/ ٢٢٤)، وابن عدي في «الكامل» (٣/ ١٧٥)، وابن شاذان في «مشيخته» (٥٢)، والدارقطني في «المزكيات» (٢٣)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (١/ ١٩٥و١٩٦)، وابن عساكر في «تاريخه» (٩/ ٢١١) و(١٦/ ٤٢٦ ـ ٤٢٧)، من طريق الحسن بن رزين، عن ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس، به. وقال الدارقطني: حديث غريب من حديث ابن جريج، لم يحدث به غير هذا الشيخ عنه. اهـ. =

٤١ ـ ورَوَى ابنُ بَشْكُوالَ في «كتابِ المُستَغيثين باللهِ» عن عبدِ اللهِ بنِ المُبارَكِ قالَ: خرَجْتُ إلى الجهادِ ومعي فرسٌ، فبينَما أنا في الطَّريقِ صُرِعَ الفَرَسُ، فمَرَّ بي رجلٌ حسَنُ الوَجهِ، طيِّبُ الرَّائحةِ، فقالَ: تُحِبُّ أن تركَبَ فرسَكَ؟ قُلتُ: نعم، فوَضَعَ يدَه على جبهَةِ الفرسِ حتَّى انتَهَى إلى مُؤَخَّرِه، وقالَ: أقسَمتُ عليكِ أَيَّتُها العِلَّةُ بعِزَّةِ اللهِ، وبعَظَمةِ عزَّةِ اللهِ[1]، وبجَلالِ جلالِ اللهِ، وبقُدرةِ قُدرَةِ اللهِ، وبسُلطانِ سُلطانِ اللهِ، وبلا إلهَ إلا اللهُ، وبما جرَى به القَلَمُ من عندِ اللهِ، وبلا حولَ ولا قوَّةَ إلا باللهِ، إلا انصَرَفْتِ. قالَ: فانتفَضَ الفَرَسُ، فأخَذَ الرَّجُلُ برِكابي، وقالَ: اركَبْ فرَكِبْتُ ولحِقتُ بأصحابي، فلمَّا كانَ من غُدوةِ غَدٍ ظَهَرنا بالعَدُوِّ، فإذا هو بينَ أيدينا، فقُلتُ: ألستَ صاحبي بالأمسِ؟ قالَ: بلى، فقُلتُ: سألتُكَ باللهِ، مَن أنتَ؟ فوَثَبَ قائِماً فاهتَزَّتِ الأرضُ تحتَه خضراءَ، فإذا هو الخَضِرُ عليه السَّلامُ.

قالَ ابنُ المُبارَكِ: فما قُلتُ هذه الكلمات على شيءٍ إلا شفِيَ بإذنِ اللهِ[2].

٤٢ ـ وأخرَجَ ابنُ عساكِرَ بسندِه عن محمَّدِ بنِ المُنكَدِرِ، قالَ: بينَما عمرُ بنُ الخطَّابِ يُصلِّي على جنازةٍ إذا بهاتفٍ يهتِفُ من خَلفِه: لا تسبِقْنا بالصَّلاةِ يرحَمُكَ اللهُ، فانتَظَرَه حتَّى لحِقَ بالصَّفِّ، فكبَّرَ عُمَرُ وكبَّرَ معَه الرِّجالُ، فقالَ الهاتِفُ: إنْ تُعذِّبْه فكثيراً

= وقال العقيلي: الحسن بن رزين بصري مجهول في الرواية مجهول بالنقل وحديثه غير محفوظ. ثم قال: ولا يتابع عليه مسنداً ولا موقوفاً. اهـ. وقال ابن عدي: لا أعلم يروى هذا عن ابن جريج بهذا *الإسناد غير الحسن بن رزين هذا، وليس بالمعروف*... وهذا الحديث بهذا الإسناد منكر.

(١) كذا هذه العبارة في النسخ، والذي في «المستغيثين بالله» (ص ١٢٠ ـ ١٢١): أيتها العلة بعزة عزة الله، وبعظمة عظمة الله.

(٢) انظر: «المستغيثين بالله» (ص ١٢٠ ـ ١٢١)، والخبر دون إسناد. وقال الآلوسي في «روح المعاني» (٨/ ٣٠٦): وأما ما روي عن ابن المبارك فلا نسلم ثبوته عنه، وأنت إذا أمعنت النظر في ألفاظ القصة استبعدت صحتها، ومن أنصف يعلم أن حضوره عليه السلام يوم قال النبي ﷺ لسعدٍ رضِيَ اللهُ عنه: «ارم فداك أبي وأمي» كان أهم من حضوره مع ابن المبارك.

عصاكَ، وإنْ تغفِرْ له ففقيرٌ إلى رحمَتِك، فنظَرَ عُمَرُ وأصحابُه إلى الرَّجُلِ، فلمَّا دُفِنَ الميِّتُ وسوَّى الرَّجُلُ عليه من ترابِ القبرِ، قالَ: طُوبَى لك يا صاحِبَ القبرِ إنْ لم تكُنْ عَريفاً[١]، أو جابياً، أو خازِناً، أو كاتباً، أو شُرطِيّاً. فقالَ عُمَرُ: خُذُوا لي الرَّجُل نسألُه عن صلاتِه وكلامِه هذا عمَّن هو، فتَوارَى عنهم فنَظَروا فإذا أثرُ قَدَمِه ذِراعٌ، فقالَ عُمَرُ: هذا واللهِ الخَضِرُ الذي حَدَّثَنا عنه النَّبيُّ ﷺ[٢].

٤٣ ـ وأخرَجَ ابنُ عساكِرَ بسندِه عن الأوزاعِيِّ عن مَكحولٍ، قالَ: سمِعتُ واثلةَ بنَ الأسقَعِ قالَ: غَزَوْنا معَ رسولِ اللهِ ﷺ غزوَةَ تبوكَ، حتَّى إذا كُنَّا في بلادِ جُذامٍ في أرضٍ لهم يقالُ لها: الحورة، وقد كانَ أصابَنا عَطَشٌ شديدٌ، فإذا بينَ أيدينا آثارُ غيثٍ فسِرْنا مَلِياً، فإذا بغَديرٍ، وإذا فيه جيفَتانِ، وإذا السِّباعُ قد وَرَدَتِ الماءَ، فأكَلَت من الجيفَتَينِ، وشَرِبَت من الماءِ، فقُلنا: يا رسولَ اللهِ! هذه جيفَتانِ، وآثارُ السِّباعِ قد أكلَت منهما، فقالَ النَّبيُّ ﷺ: «نعَم، هما طَهورانِ اجتَمَعا من السَّماءِ والأرضِ، لا يُنجِّسُهما شيءٌ، وللسِّباعِ ما شرِبَت في بُطونِها، ولنا ما بقِيَ». حتَّى إذا ذَهَبَ ثُلُثُ اللَّيلِ إذا نحنُ بمُنادٍ يُنادي بصَوتٍ حَزينٍ: اللَّهُمَّ اجعَلْني من أمَّةِ محمَّدٍ المَرحومةِ، المَغفورِ لها، المُستَجابِ لها، المُبارَكِ عليها.

فقالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «يا حُذَيفَةُ، ويا أنسُ، اُدخُلا إلى هذا الشِّعبِ فانظُرا ما هذا الصَّوتُ؟» قالا: فدَخَلْنا، فإذا نحنُ برجُلٍ عليه ثيابٌ بيضٌ أشدُّ بياضاً من الثَّلجِ، وإذا وجهُه ولحيتُه كذلك، ما أدري[٣] أيُّهما أشَدُّ ضَوءاً[٤]، ثيابُه أو وجهُه، فإذا هو أعلى

(١) في هامش «ف»: «العريف: الكاهن. صحاح».

(٢) رواه ابن عساكر في «تاريخه» (١٦/ ٤٢٤)، وإسناده منقطع بين ابن المنكدر وعمر بن الخطاب.

(٣) في «و»: «ندري».

(٤) في «و»: «بياضاً».

جِسْماً منَّا بِذِراعَينِ أو ثلاثةٍ، فسَلَّمْنا عليه، فرَدَّ علينا السَّلامَ، ثمَّ قالَ: مَرْحباً، أنتُما رُسُلُ[١] رسولِ اللهِ ﷺ؟ قالا: فقُلنا: نعَم، قالا: فقُلنا: مَن أنتَ رحِمَكَ اللهُ؟

قالَ: أنا إلياسُ النَّبيُّ، خرجتُ أريدُ مكَّةَ، فرأيتُ عسكَرَكُم، فقالَ لي جندٌ من المَلائكةِ على مُقدِّمَتِهم جبريلُ، وعلى ساقَتِهم ميكائيلُ: هذا أخوك رسولُ اللهِ ﷺ فسلِّم عليه والقَهُ، ارجِعا فأقرِئاهُ منِّي السَّلامَ، وقُولا له: لم يمنَعْني منَ الدُّخولِ إلى عسكَرِكُم إلا أنِّي أتخوَّفُ أنَّه تذعَرُ الإبلُ، ويفزَعُ المُسلمونَ من طُولي، فإنَّ خَلْقي ليسَ كخَلْقِكُم. وقُولا له يأتيني، قالَ حُذَيفةُ وأنسٌ: فصافَحْناه، فقالَ لأنسٍ: مَن هذا؟ قالَ: هذا حُذَيفةُ بنُ اليَمانِ، صاحِبُ رسولِ اللهِ ﷺ، فرحَّبَ به، ثمَّ قالَ: واللهِ إنَّه لَفي السَّماءِ أشهَرُ منه في الأرضِ، يُسمِّيه أهلُ السَّماءِ صاحِبَ سَرِّ رسولِ اللهِ ﷺ، قالَ حُذَيفَةُ: هل تلقَى المَلائكةَ؟ قالَ: ما من يومٍ إلا وأنا ألقاهُم، ويُسلِّمونَ عليَّ، وأُسلِّمُ عليهم.

فأتَينا النَّبيَّ ﷺ، فخَرَجَ معَنا حتَّى أتَينا الشِّعبَ وهو يتَلألأُ وجهُه نُوراً، فإذا ضَوءُ وجهِ إلياسَ وثيابِه كالشَّمسِ، قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: على رِسْلِكُم فتقَدَّمَنا النَّبيُّ ﷺ قَدْرَ خمسينَ ذراعاً، وعانَقَه مَليَّاً، ثمَّ قَعَدا، قالا: فرأينا شيئاً كهَيئةِ الطَّيرِ العِظامِ بمَنزِلَةِ الإبلِ قد أحدَقَتْ به، وهي بيضٌ، وقد نشَرَتْ أجنِحَتَها فحالَت بينَنَا وبينَهُم.

ثمَّ خَرَجَ بنا النَّبيُّ ﷺ فقالَ: يا حُذَيفةُ ويا أنسُ، تقَدَّما فتَقَدَّمنا، فإذا بينَ أيديهم مائدةٌ خَضراءُ لم أرَ[٢] شيئاً قطُّ أحسَنَ منها، قد غَلَبَ خُضرَتُها بياضَها، فصارَت وُجوهُنا وثيابُنا خُضْراً، وإذا عليها خُبزٌ ورُمَّانٌ ومَوزٌ وعِنَبٌ ورُطَبٌ وبَقْلٌ، ما خَلا الكُرَّاثَ.

ثمَّ قالَ النَّبيُّ ﷺ: «كلوا بسمِ اللهِ»، قالا: فقُلنا: يا رسولَ اللهِ، أمِن طَعامِ الدُّنيا هذا؟ قالَ: «لا».

---

(١) في «و»: «رسلا». وفي «تاريخ ابن عساكر»: «رسولا».

(٢) في «و»: «نر».

قالَ لنا: هذا رِزقي في كلِّ أربعينَ يوماً وأربعينَ ليلةً آكُلُه، تأتيني بها الملائكةُ، وهذا تَمامُ الأربعينَ يوماً واللَّيالي، وهو شيءٌ يقولُ اللهُ له: كُنْ فيكونُ، فقُلنا: من أينَ وَجهُكَ؟ قالَ: وَجهي من خَلْفِ (رُوميَّةَ)، كنتُ في جيشٍ من الملائكةِ معَ جيشٍ من المسلمين غَزَوا أمَّةً من الكُفَّارِ.

فقُلنا: فكم يُسَارُ من ذلك المَوضعِ الذي كُنتَ فيه؟ قالَ: أربعةَ أشهُرٍ، وفارَقتُه منذُ عشرةِ أيَّامٍ، وأنا أُريدُ إلى مكَّةَ، أشرَبُ بها في كلِّ سنةٍ مرَّةً، وهي رِيِّي وعِصْمَتي إلى تمامِ المَوسِمِ من قابلٍ.

فقُلنا: فأيُّ[1] المَواطِنِ أكثَرُ مَعادِك؟ قالَ: الشَّامُ وبيتُ المَقدسِ والمَغرِبُ واليَمَنُ، وليسَ من مسجدٍ من مساجدِ محمَّدٍ ﷺ إلا وأنا أدخُلُه صغيراً كانَ أو كبيراً.

قُلنا[2]: الخَضِرُ متى عَهدُك به؟ قالَ: منذُ سنةٍ، كنتُ قد التقيتُ أنا وهو بالمَوسمِ، وقد قالَ: إنَّك ستَلْقَى محمَّداً ﷺ قبلي، فأَقْرِئْه منِّي السَّلامَ، فعانَقَه وبكَى، ثمَّ صافَحناه وعانَقناه، وبكَى وبكَينا، فنَظَرْنا إليه حتَّى هوَى في السَّماءِ، كأنَّه يحمِلُ حِملاً، فقُلنا: يا رسولَ الله، لقد رأينا عَجَباً إذ هَوَى إلى السَّماءِ، فقالَ: «إنَّه يكونُ بينَ جَناحَي مَلَكٍ حتَّى ينتهيَ به حيثُ أرادَ».

قالَ ابنُ عساكِرَ: هذا حديثٌ مُنكَرٌ، وإسنادُه ليسَ بالقَوِيِّ، يعني مُنكَرُ المعنَى، حيثُ لم يروِه[3] أحدٌ نحوَ هذا المبنى[4].

وحاصِلُه: أنَّ الحديثَ ضَعيفٌ، بدليلِ قولِه: وإسنادُه ليسَ بالقَويِّ.

---

(١) في «و»: «أي».

(٢) في «و»: «فقلنا».

(٣) في «و»: «يرو».

(٤) رواه ابن عساكر في «تاريخه» (٩/ ٢١٣ ـ ٢١٤). وفيه بقية بن الوليد، وهو يدلس ويسوي، وقد عنعن.

وفي الجُملةِ: **فيه دلالةٌ على أنَّ إلياسَ والخَضِرَ نبيَّانِ**، وأنَّهما[١] من أفرادِ أُمَّته، بل من جُملةِ مَن تشَرَّفَ بصُحبَتِه ﷺ ورُؤيتِه، فيُسأل بطريقِ الإلغازِ وعبارةِ الإيجازِ: مَن مِنَ الصَّحابةِ أفضَلُ من الخُلَفاءِ الأربعةِ؟

ثـمَّ رأيـتُ السُّـيوطيَّ قـالَ: وقـد عَـدَّ بعـضُ المُحدِّثيـن الخَضِرَ وإليـاسَ من جُملـةِ الصَّحابةِ.

وقالَ الذَّهَبيُّ في «تجريدِ الصَّحابةِ»: إنَّ عيسى بنَ مريمَ عليهما السَّلامُ نبيٌّ وصَحابيٌّ؛ فإنَّه رأى النَّبيَّ ﷺ، فهو آخِرُ الصَّحابةِ مَوْتاً[٢].

وأيضاً من المُحالاتِ العادِيَّةِ أن يكونَ إلياسُ والخَضِرُ عليهما السَّلام موجودَين في زَمانِه عليه السَّلامُ ولم يرَيَا وجهَه الشَّريفَ، لا في اللَّيالي ولا في الأيَّامِ.

وإذا كانا من أُمَّتِه فلا شكَّ أنَّه يجبُ عليهما معرفَةُ أحكامِ الإسلامِ، وهي لا تُعرَفُ يقيناً إلا من طريقِه، كما أخَذَه أصحابُه الكِرامُ.

والحِكمَةُ في إخفائِهما عن نَظَرِ العوامِ مُفوَّضٌ إلى علمِ اللهِ الملِكِ العلَّامِ.

٤٤ ـ وأمَّا حديثُ: «لو كانَ أخي الخَضِرُ حيّاً لزارَني»؛ فلا أصلَ له، كما صَرَّحَ به الحافِظُ العَسْقَلانِيُّ[٣].

٤٥ ـ وأخرَجَ ابنُ عساكِرَ أيضاً عن أسباطٍ، عن السُّدِّيِّ، قالَ: كانَ ملكٌ، وكانَ له ابنٌ يُقالُ له: الخَضِرُ، وإلياسُ أخوه، فقالَ النَّاسُ للملكِ: إنَّك قد كَبِرْتَ وابنُكَ الخَضِرُ ليسَ يدخُلُ في مُلكِكَ، فلو زوَّجتَه لكي يكونَ ولدُه مَلِكاً بعدَكَ.

فقالَ له: يا بُنَيَّ تزَوَّجْ، فقالَ: لا أُريدُ، قالَ: لا بُدَّ لك، قال: فزَوِّجْني، فزوَّجَه امرأةً

---

(١) في «و»: «وهما».

(٢) «تجريد الصحابة» للذهبي (١/ ٤٣٢).

(٣) نقله السخاوي عن شيخه ابن حجر كما في «المقاصد الحسنة» (ص ٣٦٣).

بِكْراً، فقالَ لها الخَضِرُ: إنَّه لا حاجَةَ لي في النِّساءِ، فإنْ شِئْتِ عَبَدْتِ اللهَ معي، وأنتِ في طَعامِ الملِكِ ونفَقَتِه، وإنْ شِئْتِ طَلَّقتُكِ، قالَت: بل أعبُدُ اللهَ معَك، قالَ: فلا تُظهِري سِرِّي، فإنَّكِ إنْ حَفِظْتِ سِرِّي حَفِظَكِ اللهُ، وإنْ أظهَرْتِ عليه[1] أهلَكِ أهلَكَكِ اللهُ.

فكانَت معه سنةً لم تلِدْ، فدعاها الملكُ فقالَ: أنتِ شابَّةٌ وابني شابٌّ، فأينَ الوَلَدُ وأنتِ من نساء ولدٍ[2]؟ فقالَت: إنَّما الوَلَدُ بأمرِ اللهِ، ودعا الخَضِرَ، فقالَ له: أينَ الولدُ يا بُنَيَّ، قالَ: الولَدُ بأمرِ اللهِ.

فقيلَ للملكِ: فلَعَلَّ هذه المرأةَ عقيمٌ لا تلدُ، فزوِّجه امرأةً قد وَلَدَت، فقالَ للخَضِرِ: طلِّقْ هذه، قالَ: تُفرِّقُ بيني وبينَها وقد اغتبَطتُ بها؟ فقالَ: لا بُدَّ، فطلَّقَها ثمَّ زوَّجَه ثيِّباً قد ولَدَتْ.

فقالَ لها الخَضِرُ كما قالَ للأولى، فقالَت: بل أكونُ معَكَ، فلمَّا كانَ الحولُ دعاها فقالَ: إنَّكِ ثيِّبٌ قد وَلَدتِ قبلَ ابني، فأينَ الولدُ؟ فقالَت[3]: فهل[4] يكونُ الوَلَدُ إلا من بعلٍ وبعلي مشتَغِلٌ بالعبادةِ، لا حاجَةَ له في النِّساءِ، فغَضِبَ لذلك، فقالَ: اطلُبوه فهَرَبَ، فطلَبه ثلاثةٌ فأصابَه اثنانِ منهم، فطلَب إليهما أن يُطلِقاه فأبَيَا، وجاءَ الثَّالثُ فقالَ: لا تذهَبا به فلعلَّه يضربُه وهو ولدُه، فأطلَقاه، ثمَّ جاءا إلى الملكِ، فأخبرَه الاثنان أنَّهما أخذاه، وأنَّ الثَّالثَ أخذَه منهما، فحُبِسَ الثَّالثُ.

ثمَّ فكَّرَ الملكُ فدَعا الاثنَين، فقالَ: أنتُما خَوَّفتُما ابني حتَّى هَرَبَ، فذَهَبَ، فأمَرَ بهما فقُتِلا، ودعا بالمَرأةِ فقالَ لها: أنتِ هَرَّبتِ ابني وأفشَيتِ سِرَّه، لو كتَمْتِ عليه لأقامَ عندي فقَتَلَها، وأطلَقَ المرأةَ الأولى والرَّجُلَ.

---

(١) في «و»: «على».

(٢) في «و»: «الولد».

(٣) في «و»: «قالت».

(٤) في «ف»: «هل».

فذَهَبَتِ المَرأةُ فاتَّخَذت عَريشاً على بابِ المدينةِ، وكانَت تحتَطِبُ وتبيعُه وتتقوَّى بثَمَنِه، فخرَجَ رجلٌ من المدينةِ فقيرٌ، فقالَ: بسمِ الله، فقالَت المَرأةُ: وأنتَ تَعرِفُ الله؟ قالَ: أنا صاحِبُ الخَضِرِ، قالَت: وأنا امرأةُ الخَضِرِ، فتزَوَّجَها ووَلَدَت له، وكانَت ماشِطَةَ امرأةِ فِرعَونَ.

فقالَ أسباطٌ: عن عطاءِ بنِ السَّائبِ، عن سعيدِ بنِ جُبَيرٍ، عن ابنِ عبَّاسٍ رضِيَ اللهُ عنهما: أنَّها بينَما هي تمشُطُ ابنةَ فِرعَونَ سقَطَ المِشطُ من يدِها، فقالَت: سُبحانَ اللهِ ربِّي، فقالَت ابنةُ فِرعَونَ: أبي؟ قالَت: لا بل رَبِّي ورَبُّ أبيكِ. فقالَت: أُخبِر أبي؟ قالَت: نعم، فأخبَرَتْه فدَعا بها، فقالَ: ارجِعي، فأبَت، فدَعا بنُقْرَةٍ من نُحاسٍ، وأخذَ بعضَ ولَدِها فرَمَى به في النُّقرَةِ وهي تَغلي، ثمَّ قالَ: تَرجِعينَ؟ قالَت: لا، فأخَذَ الوَلَدَ الآخَرَ، حتَّى ألقَى أولادَها أجمعين. ثمَّ قالَ لها: تَرجِعين؟ قالَت: لا، فأمَرَ بها، قالَت: إنَّ لي حاجةً، قالَ: وما هي؟ قالَت: إذا ألقَيتَني في النُّقرَةِ، تأمُرُ بالنُّقرةِ أن تُحمَلَ ثمَّ تُكفَأَ في بيتي الذي على بابِ المدينةِ، وتُنَحِّي[1] النُّقرَةَ، وتهدِمُ البيتَ علينا حتَّى يكونَ قُبورَنا، فقالَ: نعم، إنَّ لكِ علينا حقّاً. ففعَلَ بها ذلك.

قالَ ابنُ عبَّاسٍ: قالَ النَّبيُّ ﷺ: مرَرْتُ ليلةَ أُسرِيَ بي فشَمَمْتُ رائحةً طيِّبةً، فقُلتُ: يا جِبريلُ، ما هذا؟ فقالَ هذا ريحُ ماشطةِ بنتِ فِرعَونَ وولدِها[2].

٤٦ ـ وأخرَجَ ابنُ عساكِرَ، عن أُبيِّ بن كعبٍ، سمعتُ رسولَ اللهِ ﷺ يقولُ: «شَمَمْتُ ليلةَ أُسرِيَ بي رائحةً طيِّبةً، فقُلتُ: يا جبريلُ، ما هذه الرَّائحةُ الطَّيِّبةُ؟ قالَ: ريحُ قبرِ الماشطةِ وابنِها وزَوجِها».

---

(١) في «و»: «فتنحي».

(٢) رواه ابن عساكر (١٦/ ٤١٩)، وإسناده ضعيف لضعف أسباط وهو ابن نصر، ولضعف السدي، وهو إسماعيل. ثم إن أسباط روى هذا الخبر بعضه معضلاً، والآخر موصولاً.

وكانَ بدءُ ذلك أنَّ الخَضِرَ كانَ من أشرافِ بني إسرائيلَ، وكانَ ممرُّه براهبٍ في صَومَعَةٍ، فيطَّلِعُ عليه الرَّاهِبُ فيُعلِّمُه الإسلامَ، وأخذَ عليه أن لا يُعلِّمَه أحداً، ثمَّ إنَّ أباه زوَّجَه امرأةً، فعَلَّمها الإسلامَ وأخَذَ عليها أن لا تُعلِّمَه أحداً، وكانَ لا يقرَبُ النِّساءَ.

ثمَّ زوَّجَه امرأةً فعلَّمَها الإسلامَ، وأخذَ عليها أن لا تُعلِّمَه أحَداً، وكانَ لا يقرَبُ النِّساءَ، ثمَّ زوَّجَه امرأةً أُخرَى، فعَلَّمَها الإسلامَ وأخَذَ عليها أن لا تُعلِّمَه أحداً، ثمَّ طلَّقَها فأفشَتْ عليه إحداهُما، وكتَمَتِ الأُخرى.

فخَرَجَ هارِباً حتَّى أتى جزيرةً في البحرِ، فرآهُ رجُلانِ أفشى عليه أحدُهما وكتَمَ الآخرُ، فقيلَ له: مَن رآهُ معكَ؟ قالَ: فُلانٌ، وكانَ في دينِهم أنَّ مَن كَذَبَ قُتِلَ، فسُئِلَ فكَتَمَ، فقُتِلَ الذي أفشَى عليه الكلامَ.

ثمَّ تزَوَّجَ الكاتِمُ عليه المرأةَ الكاتمةَ، فبينَما هي تمشُطُ ابنةَ فِرعَونَ إذ سقَطَ المشطُ من يدِها، فقالَت: تَعِسَ فِرعَونُ، فأخبرَتِ الجاريةُ أباها، فأرسَلَ إلى المرأةِ وزَوجِها وابنِها، فأرادَهم أن يرجِعُوا عن دينِهم فأبَوا، فقالَ: إنِّي قاتِلُكم. قالُوا: أَحْبَبْنا منك إنْ أنتَ قتَلْتَنا أن تجعلَنا في قبرٍ واحدٍ، فقتَلَهُم وجعَلَهُم في قبرٍ واحدٍ.

فقالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «ما شَمَمْتُ رائحةً أطيَبَ منها، وقد دخَلَتِ الجنَّةَ»[١].

٤٧ ـ وأخرَجَ أبو الحُسَينِ بنُ المُنادي في جُزْءٍ جمَعَه في «أخبارِ الخَضِرِ» بسَنَدِه عن أبي عمرٍو النَّصيبيِّ قالَ: خرَجْتُ أطلُبُ مسألةً من مِصْقَلةَ[٢] بالشَّامِ، وكانَ يُقالُ:

---

(١) رواه ابن عساكر في «تاريخه» (١٦/ ٤٢٠) من طريق الوليد بن مسلم، عن سعيد بن بشير، عن قتادة، عن مجاهد، عن ابن عباس، عن أبي بن كعب، به وإسناده ضعيف لضعف سعيد بن بشير، كان منكر الحديث، متكلم في حفظه.

(٢) أورده السيوطي في «الحاوي للفتاوى» (٢/ ٣٠٣)، بهذا اللفظ. وعند ابن حجر في «الإصابة» (٢/ ٢٧٧): خرجت أطلب مسلمة بن مصقلة... ونقل ابن حجر عن ابن الجوزي قوله: مسلمة والراوي عنه وأبو جعفر الكوفي لا يعرفون.

إنَّه من الأبدالِ، فلقيتُه بوادي الأُرْدُنِّ، فقالَ لي: ألا أُخبِرُكَ بشيءٍ رأيتُه اليومَ في هذا الوادي؟ فقُلتُ: بلى: قالَ: دخَلْتُ فإذا أنا بشيخٍ يُصلِّي إلى شجرةٍ، فأُلقِيَ في رُوعِي أنَّه إلياسُ عليه السَّلامُ، فدَنَوتُ منه، فسَلَّمتُ عليه، فرَدَّ عليَّ، فقُلتُ: مَن أنتَ يرحَمُكَ اللهُ؟ قالَ: أنا إلياسُ النَّبيُّ. قُلتُ: يا نبيَّ اللهِ، هل في الأرضِ اليومَ أحَدٌ من الأبدالِ؟ قالَ: نعم، هم ستُّونَ رَجُلاً، منهم خمسونَ فيما بينَ العَريشِ إلى الفُراتِ، ومنهم ثلاثةٌ بالمَصِّيْصَةِ، وواحدٌ بأنطاكيَّةَ، والعشرةُ في سائرِ أمصارِ العَرَبِ.

وقد ذَكَرْنا أحاديثَ الأبدالِ في ذيلِ رسالتِنا المُسَمَّاةِ بـ«المَعدِنِ العَدَنيِّ في فَضْلِ أُوَيسٍ القَرَنيِّ».

٤٨ ـ وأخرَجَ القُشَيرِيُّ في «الرِّسالةِ» بسنَدِه عن الخوَّاصِ، قالَ: كنتُ في تيهِ بني إسرائيلَ فإذا رجُلٌ يُماشيني، فتعَجَّبْتُ فأُلهِمْتُ أنَّه الخَضِرُ عليه السَّلامُ، فقُلتُ له: بحَقِّ الحقِّ مَن أنتَ؟ قالَ: أخوكَ الخَضِرُ، قُلتُ: أريدُ أن أسألَكَ، قالَ: سَلْ، قُلتُ: ما تقولُ في الشَّافعِيِّ؟ قالَ: هو من الأوتادِ، قُلتُ: ما تقولُ في أحمدَ بنِ حَنبلٍ؟ قالَ: رجُلٌ صِدِّيقٌ، قُلتُ: ما تقولُ في بِشْرٍ الحافي؟ قالَ: لم يُخلِّفْ بعدَه مثلَه، قُلتُ: بأيِّ وسيلةٍ رأيتُكَ؟ قالَ: ببركةِ أُمِّكَ[1].

٤٩ ـ هذا ومن الأمورِ الغَريبةِ، والمُنكَراتِ العجيبةِ في مكَّةَ المُكرَّمةِ قُبالَةَ الكَعبَةِ المُعظَّمةِ من اجتماعِ النِّساءِ وبعضِ السُّفَهاءِ، ولو في صُورةِ الفُقَهاءِ، عندَ بابِ الحَزْوَرَةِ وقتَ صلاةِ المَغربِ في أوَّلِ ليلةِ سبتٍ من ذي القعدةِ، مُعتَقدينَ أنَّ أوَّلَ مَن يخرُجُ من المسجدِ الحرامِ حينَئِذٍ هو الخَضِرُ عليه السَّلامُ، ويتفَرَّعُ عليه المُنكَراتُ العِظامُ، التي يُصانُ لسانُ العلمِ عن ذكرِها في هذا المَقامِ.

وأعجَبُ منه غَفلَةُ الحُكَّامِ من أكلَةِ الحرامِ عن رَفعِ هذه البِدعَةِ فيما بينَ أهلِ الإسلامِ.

---

(١) «الرسالة القشيرية» (ص ٤٩).

٥٠ ـ وأمَّا ما ذكرَه بعضُ العُلَماءِ من: أنَّ الخَضِرَ عليه السَّلامُ يُصلِّي الصُّبحَ معَ إمامِ الشافعيَّةِ خلفَ المَقامِ؛ فعلى تقديرِ صِحَّةِ روايةِ رُؤيَتِه، لا يدلُّ على أنَّه تابعٌ للشَّافعيِّ في مسائلِ عبادتِه، فإنَّه ليسَ مُقلِّداً لأحدٍ من الأئمَّةِ، كما حقَّقناه في رسالةِ «مَهدِيِّ الأمَّةِ»[١]، ولا على أنَّ مذهَبَ الشَّافعيِّ أصَحُّ المَذاهبِ، أو أحوَطُ في المَراتبِ، فإنَّه على تقديرِ تعدُّدِ الجماعةِ واختِلافِ الأئمَّةِ رُبَّما يكونُ له داعيةٌ راجِحةٌ للاقتِداءِ به في تلك[٢] الحالةِ.

ثمَّ اعلَمْ أنَّ مَن ألزَمَ نفسَه اتِّباعَ السُّنَّةِ، واجتِنابَ البِدْعَةِ، نوَّرَ اللهُ قلبَه بنُورِ المَعرفةِ، وأمَّا مَن أعرَضَ عن الكتابِ والسُّنَّةِ، ولم يتلَقَّ العلمَ من مِشكاةِ النُّبوَّةِ بدَعواه علماً لدُنِّياً فهو من لُدُنِ النَّفسِ والشَّيطانِ، يفتَحُ له بابَ الكُفرِ والخُذلانِ، فالعلمُ اللَّدنِّيُّ نوعانِ[٣]: علمٌ لَدُنِّيٌّ رَحمانيٌّ، ولَدُنِّيٌّ شَيطانيٌّ، والمَحَكُّ هو الكتابُ المُنَزَّلُ، وأحاديثُ النَّبيِّ المُرسَلِ.

٥١ ـ وأمَّا قِصَّةُ مُوسَى معَ الخَضِرِ عليهما السَّلامُ، فالتَّعلُّقُ بها في تجويزِ الاستِغناءِ عن الوَحْيِ بالعِلمِ اللَّدُنِّيِّ إلحادٌ، عندَ جميعِ المَشايخِ الكِرامِ، وكُفرٌ يخرجُ به عن دائرةِ الإسلامِ.

والفرقُ: أنَّ مُوسَى عليه السَّلامُ لم يكُنْ مَبعوثاً إلى الخَضِرِ، ولم يكُنِ الخَضِرُ مَأمُوراً بمُتابعتِه، ولو كانَ مَأمُوراً بها[٤] لَوَجَبَ عليه أن يُهاجِرَ إلى مُوسَى، ويكونَ معَه، ولهذا قالَ له: أنتَ مُوسَى بني إسرائيلَ؟ قالَ: نعَمْ[٥].

---

(١) وهي المسماة بـ: «المشرب الوردي في مذهب المهدي»، وهي الرسالة التالية ضمن هذا المجموع.

(٢) في «و»: «هذه».

(٣) في «و»: «علمان».

(٤) في «و»: «به».

(٥) سلف تخريجه.

وأمَّا محمَّدٌ ﷺ [فإنه] مَبعوثٌ إلى جميعِ[1] الثَّقَلَين، فرِسالتُه عامَّةٌ للجِنِّ والإنسِ في كلِّ زَمانٍ، ولو كانَ مُوسَى وعيسَى حيَّينِ لكانا من أتباعِه.

قالَ القَسْطَلانيُّ: فمَن ادَّعَى أنَّه معَ محمَّدٍ كالخَضِرِ معَ مُوسَى، أو جوَّزَ ذلك لأحدٍ من الأمَّةِ فليُجَدِّدْ إسلامَه، وليَشْهَدْ بشَهادةِ الحقِّ؛ فإنَّه مُفارِقٌ لدينِ الإسلامِ بالكُلِّيَّةِ، فَضْلاً عن أن يكونَ من خاصَّةِ أولياءِ اللهِ تعالى، وإنَّما هو من أولياءِ الشَّيطانِ وخُلَفائِه ونُوَّابِه[2].

جعَلَنا اللهُ تعالى من أتباعِ كتابِه، وسُنَّةِ رسولِه، وآثارِ أصحابِه وأحبابِه، وحشَرَنا تحتَ لوائِه، معَ أحزابِه.

***

* [الردُّ على ابن القيِّم]:

ثمَّ رأيتُ ابنَ قَيِّمِ الجَوْزِيَّةِ ذكرَ: أنَّ الأحاديثَ التي يُذكَرُ فيها الخَضِرُ وحياتُه كلُّها كذِبٌ، ولا يصِحُّ في حياتِه حديثٌ واحدٌ[3].

والجوابُ عنه ما قد تقَدَّمَ من وُرودِ الأخبارِ والآثارِ.

قالَ: وسُئِلَ إبراهيمُ الحَرْبيُّ عن تعميرِ الخَضِرِ، وأنَّه باقٍ، فقالَ: مَن أحالَ على غائبٍ لم يُنتَصَفْ منه، وما ألقى هذا بينَ النَّاسِ إلا الشَّيطانُ[4].

ويُجابُ عنه: بأنَّه قَولٌ شاذٌّ مُخالِفٌ لجُمهورِ العُلماءِ وعامَّةِ المشايخِ الصُّلَحاءِ.

قالَ: وسُئِلَ البُخارِيُّ عنِ الخَضِرِ وإلياسَ: هل هما حيَّانِ؟ فقالَ: كيفَ

---

(١) في «و»: «كافة».

(٢) انظر: «المواهب اللدنية» للقسطلاني (٢/ ٦٣٤).

(٣) انظر: «المنار المنيف» (ص ٦٧).

(٤) «المنار المنيف» (ص ٦٧).

يكـونُ هـذا وقد قـالَ النَّبـيُّ ﷺ: «لا يبقَـى علـى رأسِ مئةِ سـنةٍ ممَّن هو اليـومَ على ظهـرِ الأرضِ أحدٌ»[١]؟

وسُـئِلَ عـن ذلـك غيـرُه مـن الأئمَّـةِ فقـرأ: ﴿وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِّن قَبْلِكَ ٱلْخُلْدَ﴾ [الأنبياء: ٣٤].

والجـوابُ عـن الثَّانـي ظاهِـرٌ؛ إذ المُخلَّدُ مَـن لا يموتُ إلـى الأبدِ، ولـم يقُلْ هذا فـي حقِّـه أحدٌ.

وأمَّا تخبيرُ[٢] البُخارِيِّ فلم يُوجِبْ نفيَ حياتِه في زَمانِه عليه السَّلامُ، وإنَّما يُفيدُ مماتَه بعدَ مُضِيِّ مئةِ سنةٍ من الأيَّامِ.

وأُجيـبَ عنـه: بأنَّـه لـم يكُـنْ حينَئـذٍ علـى ظهـرِ الأرضِ، بـل كانَ علـى وجهِ المـاءِ، وبأنَّ الحديـثَ عامٌّ فيمَن يُشـاهِدُه النَّاسُ، بدليلِ اسـتِثناءِ الملائكـةِ، وإخراجِ الدَّجَّـالِ والشَّـيطانِ، وحاصِلُه انخِـرامُ القَـرْنِ الأوَّلِ. فتأمَّلْ.

نعَـم، هـو نـصٌّ علـى بُطـلانِ المُدَّعين مـن المُعمَّريـن كرَتَـنٍ الهِنـدِيِّ وغيرِه مـن الكذَّابين.

قالَ: وسُئِلَ عنه شيخُ الإسلامِ ابنُ تَيميَةَ فقالَ: لو كانَ الخَضِرُ حيّاً لوَجَبَ عليه أن يأتيَ إلى النَّبيِّ ﷺ ويُجاهِدَ بينَ يدَيه، ويتعَلَّمَ منه، وقد قالَ النَّبيُّ ﷺ يومَ بدرٍ: «اللَّهُمَّ إنْ تَهلِكْ هذه العِصابةُ لا تُعبَدُ في الأرضِ». فكانُوا ثلاثَ مئةٍ وثلاثةَ عَشَرَ رَجُلاً معروفينَ بأسمائِهم وأسماءِ آبائِهم وقبائِلِهم، فأينَ كانَ الخَضِرُ حينَئذٍ[٣]؟!

---

(١) المصدر السابق، والحديث سلف تخريجه.

(٢) في «و»: «خبر». وفي «ج»: «تحير».

(٣) انظر: «المنار المنيف» (ص٦٨). و«الرد على المنطقيين» (ص ١٨٥). والحديث رواه مسلم (١٧٦٣)، والترمذي (٣٠٨١)، والنسائي في «الكبرى» (٨٥٧٤)، وأحمد (٢٠٨) من حديث ابن عباس.

قُلتُ: وهذا الكلامُ غَريبٌ من شيخِ الإسلامِ، حيثُ حَكَمَ بوُجوبِ الإتيانِ إلى النَّبيِّ ﷺ، فإنَّه لم يقُلْ به أحدٌ من عُلماءِ الأعلامِ، فهذا خَيرُ التَّابعينَ أُوَيسٌ القَرَنيُّ لم يتيَسَّرْ له الصَّحُبَةُ والمُرافقَةُ في المُجاهدةِ، ولا التَّعَلُّمُ من غيرِ الواسطَةِ.

على أنَّا نقولُ بأنَّ الخَضِرَ كانَ يأتيه، ويتعلَّمُ منه، لكِنْ على وجهِ الخَفاءِ؛ لعَدَمِ كَوْنِه مأموراً بإتيانِ العلانيةِ لحِكمةٍ إلهيَّةٍ اقتَضَتْ ذلك.

وقد سبَقَ في كلامِ ابنِ المُبارَكِ، حُضورُ الخَضِرِ في بعضِ المَعارِكِ.

وأمَّا الحديثُ فمَعناه: أنَّه لا يُعبَدُ في الأرضِ على وجهِ الظُّهورِ والغَلَبةِ وقُوَّةِ الأمَّةِ، وإلا فكَم من مُؤمنٍ كانَ في المدينةِ وغَيرِها حينَئذٍ ولم يحضُروا بدراً؟!

ثمَّ قالَ عن أبي الفَرَجِ ابن الجَوزيِّ: والدَّليلُ على أنَّ الخَضِرَ ليسَ بباقٍ في الدُّنيا أربعةُ أشياءَ: القُرآنُ، والسُّنَّةُ، وإجماعُ المُحقِّقينَ من العُلماءِ، والمَعقولِ.

أمَّا القُرآنُ: فقَولُه تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِّن قَبْلِكَ ٱلْخُلْدَ﴾ [الأنبياء: ٣٤]، فلو دامَ البقاءُ له كانَ خالِداً[١].

قُلتُ: قد سبَقَ عنه الجوابُ على وجهِ الصَّوابِ، وليسَ المُرادُ به طُولَ العمرِ، فإنَّ عيسى عليه السَّلامُ كانَ قبلَ نبيِّنا، وقد طالَ عمرُه بإجماعِ الأنامِ.

قالَ: وأمَّا النَّقلُ، فذَكَرَ حديثَ: «أرأَيتكُم ليلتَكُم هذه، فإنَّ على رأسِ مئةِ سنةٍ لا يبقَى على ظَهْرِ الأرضِ ممَّن هو اليومَ أحدٌ». مُتَّفقٌ عليه[٢].

وفي «صَحيحِ مُسلمٍ» عن جابرٍ رضِيَ اللهُ عنه قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ قبلَ مَوتِه بقليلٍ: «ما من نفسٍ مَنفُوسةٍ يأتي عليها مئةُ سنةٍ وهي يومَئذٍ حيَّةٌ»[٣].

---

(١) انظر: «المنار المنيف» (ص ٦٩).

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) رواه مسلم (٢٥٣٨). وانظر: «المنار المنيف» (ص ٧١).

أقولُ: ولا شَكَّ أنَّها مُقيَّدةٌ بما على وَجهِ الأرضِ؛ لما سبقَ من الحديثِ الأصَحِّ.

ثمَّ ذَكَرَ عن البُخارِيِّ، وعليِّ بن مُوسَى الرِّضَا: أنَّ الخَضِرَ ماتَ[١].

أقولُ: لو صَحَّ هذا عنهُما ليُقال لهما: متى ماتَ؟ وما الدَّليلُ على مماتِه المُنافي لبَقاءِ حياتِه؟

وذَكَر: أنَّ البُخارِيَّ سُئِلَ عن حياتِه فقالَ: كيفَ يكونُ ذلك وقد قالَ عليه السَّلامُ «أرأيتكُم ليلتكُم هذه فإنَّ على رأسِ مئةِ سنةٍ لا يبقَى من على ظهرِ الأرضِ أحدٌ».

قالَ: وممَّن قالَ «إنَّ الخَضِرَ ماتَ»: إبراهيمُ بنُ إسحاقَ الحربيُّ[٢]، وأبو الحُسَينِ ابنُ المُنادِي[٣]، وهما إمامانِ، وكانَ ابنُ المنادِي يُقَبِّحُ قولَ مَن يقولُ: إنَّه حيٌّ.

وحَكَى القاضي أبو يعلى[٤] مَوتَه عن بعضِ أصحابِ محمَّدٍ[٥].

قُلتُ: فيكونُ هؤلاءِ مُخالفينَ لجُمهورِ العُلماءِ والصُّلَحاءِ، معَ أنَّه لا مُستنَدَ لهم فيما أبرَزُوا من الادِّعاء!

قالَ: وذَكرَ[٦] عن بعضِ أهلِ العلمِ أنَّه احتجَّ بأنَّه لو كانَ حيّاً لوَجَبَ عليه أن يأتيَ إلى النَّبيِّ ﷺ.

---

(١) «المنار المنيف» (ص ٧٢).

(٢) هو الحافظ إبراهيم بن إسحاق الحربي، صاحب التصانيف، المتوفى سنة (٢٨٥هـ). انظر: «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٣٥٦ ـ ٣٧٢).

(٣) هو أحمد بن جعفر، أبو الحسين ابن المنادي، البغدادي، المحدث والمصنف، توفي سنة (٣٣٦هـ). انظر: «السير» (١٥/ ٣٦١).

(٤) هو محمد بن الحسين، أبو يعلى ابن الفراء، القاضي الحنبلي، المتوفى سنة (٤٥٨هـ). انظر: «السير» (١٨/ ٨٩).

(٥) انظر: «المنار المنيف» (ص ٧٢).

(٦) يعني: وذكر أبو يعلى، انظر: «المنار المنيف» (ص ٧٢).

والجوابُ عنه قد تقدَّمَ.

وأمَّا قولُه: قالَ أحمدُ: حدَّثَنا شُرَيحُ بنُ النُّعمانِ، حَدَّثنا هُشَيمٌ، أنبَأَنا مُجالد، عن الشَّعبيِّ، عن جابرِ بنِ عبدِ اللهِ رضِيَ اللهُ تعالى عنه: أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قالَ: «والذي نفسي بيدِه لو أنَّ مُوسَى كانَ حيًّا ما وسِعَه إلا أن يتَّبِعَني»[١].

فكيفَ يكونُ حيًّا ولا يُصلِّي معَ رسولِ اللهِ ﷺ الجُمُعةَ والجَماعةَ ويُجاهِدُ معَه؟! ألا ترَى أنَّ عيسى عليه السَّلامُ إذا نَزَلَ إلى الأرضِ يُصلِّي خلفَ إمامِ هذه الأمَّةِ، ولا يتقَدَّمُ؛ لئلَّا يكونَ ذلك خَدْشاً في نُبوَّةِ نبيِّنا ﷺ؟!

قالَ أبو الفَرَجِ: وما أبعدَ فَهْمَ مَن يُثبِتُ وُجودَ الخَضِرِ وينسى ما في طَيِّ إثباتِه من الإعراضِ عن هذه الشَّريعةِ[٢]!

فضَعفُه ظاهِرٌ؛ إذ القَولُ بنَفيِ صلاتِه معَه ﷺ رَجمٌ بالغَيبِ، معَ أنَّه لا يُنافي المُتابعَةَ، فإنَّه لم يُعَدَّ من الأركانِ الدِّينيَّةِ، لا سيَّما إذا لم يكُنْ في المدينةِ.

وكذا القَولُ بإعراضِه عن هذه الشَّريعةِ من الكلماتِ الواهيةِ الشَّنيعةِ.

قالَ: وأمَّا الدَّليلُ من المَعقولِ فمن عشرةِ أوجُهٍ:

أحدُها: أنَّ الذي أثبتَ حياتَه يقولُ: إنَّه وَلَدُ آدمَ لصُلبِه، وهذا فاسِدٌ لوجهَينِ: أحدِهما: أنَّه يكونُ عمرُه اليومَ ستَّةَ آلافِ سنةٍ، وقد ذُكِرَ في حسابِ بعضِ المُؤَرِّخينَ، ومثلُ هذا بعيدٌ في العاداتِ أن يقعَ في حقِّ بشرٍ[٣].

قُلتُ: فَلْيَكُنْ من قَبيلِ خَرْقِ العاداتِ، معَ أنَّ هذا قولٌ ضَعيفٌ في الرِّواياتِ.

والثَّاني: أنَّه لو كانَ ولدَه لصُلبِه، أو الرَّابعَ من أولادِه كما زعَمُوا أنَّه كانَ

---

(١) رواه أحمد في «مسنده» (١٥١٥٦). وإسناده ضعيف لضعف مجالد.

(٢) من قوله: قال أحمد، إلى هاهنا، من «المنار المنيف» (ص ٧٢ ـ ٧٣).

(٣) انظر: «المنار المنيف» (ص ٧٣).

وزيرَ ذي القَرنَينِ لكانَ مَهُولَ الخِلْقَةِ، فإنَّ تلكَ الخِلْقَةَ ليست على خِلْقَتِنا، بل مُفرِطَةٌ في الطُّولِ والعَرْضِ.

ففي «الصَّحيحَينِ» من حديثِ أبي هُرَيرةَ رضِيَ اللهُ عنه، عن رسولِ اللهِ ﷺ أنَّه قالَ: «خَلَقَ اللهُ آدمَ طُولُه سِتُّونَ ذِراعاً، فلم يزَلِ الخَلْقُ ينقُصُ بعدُ»(١).

وما ذَكَرَ أحدٌ ممَّن رأى الخَضِرَ أنَّه رآه على خِلْقَةٍ عظيمةٍ، وهو من أقدَمِ النَّاسِ(٢).

قُلتُ: الحديثُ مَحمولٌ على الغالبِ، فلا يبعُدُ أن يكونَ بعضُ أولادِه أقصَرَ من بعضِهم، أَمَا ترَى خِلْقَةَ يأجُوجَ ومأجُوجَ، وهُم من صُلْبِ يافِثَ بنِ نُوحٍ، وطُولُهم قَدْرُ شِبْرٍ على ما ذَكَروه(٣).

ثمَّ لا بِدْعَ(٤) أن يكونَ الخَضِر أُعطِيَ قُوَّةَ التَّشكُّلِ والتَّصوُّرِ بأيِّ صُورةٍ شاءَ(٥) كما حقَّقناه في جَوابِ سُؤالٍ لبعضِ أهلِ فَضْلٍ وكَمال، ولم يَظْهَرْ على أحدٍ في خِلقَتِه الأصليَّةِ، كجِبريلَ عليه السَّلامُ؛ فإنَّه كانَ يتشَكَّلُ عندَ النَّبيِّ ﷺ غالباً على صورةِ دِحيَةَ، ولم يرَه عليه السَّلامُ في صُورَتِه الأصليَّةِ إلا مرَّتَينِ(٦).

الوَجْهُ الثَّالثُ: أنَّه لو كانَ الخَضِرُ قبلَ نُوحٍ لرَكِبَ معَه في السَّفينةِ، ولم ينقُلْ(٧) هذا أحَدٌ.

---

(١) رواه البخاري (٣٣٩٩)، ومسلم (١٤٧٠).

(٢) «المنار المنيف» (ص ٧٤).

(٣) انظر: «تفسير البغوي» (٥/ ٢٠٢)، و«التوضيح» لابن الملقن (١٩/ ٣٥١).

(٤) في «و»: «ندعي».

(٥) قال الآلوسي في «روح المعاني» (٨/ ٣٠٦): ما ذكر من إعطائه من قوة التشكل احتمال بعيد، وفي ثبوته للأولياء خلاف كثير من المحدثين، وقال بعض الناس: لو أعطي أحد من البشر هذه القوة لأعطيها ﷺ يوم الهجرة فاستغنى بها عن الغار وجعلها حجاباً له عن الكفار.

(٦) ينظر: «روح المعاني» (٨/ ٣٠٦).

(٧) في «و»: «يقل». والمثبت من النسخ وهو الموافق لما في «المنار المنيف» (٧٤).

قُلتُ: لا يلزَمُ من عدَمِ النَّقلِ عَدَمُ وُجودِه في العقلِ معَ احتِمالِ أنَّه دَخَلَه على وجهِ الإخفاءِ كما لا يخفَى!

الوَجْهُ الرَّابعُ: أنَّ العُلماءَ قد اتفَّقُوا أنَّ نُوحاً لمَّا نزَلَ من السَّفينةِ ماتَ مَن كانَ معَه، ثمَّ ماتَ نَسلُهم، ولم يبقَ غيرُ نسلِ نوحٍ، والدَّليلُ على هذا قولُه تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا ذُرِّيَّتَهُۥ هُمُ ٱلْبَاقِينَ﴾ [الصافات: ٧٧]. وهذا يُبطِلُ قولَ مَن قالَ: كانَ قبلَ نوحٍ[١].

والجوابُ: أنَّه ماتَ مَن كانَ معَهم[٢] ظاهِراً، بدليلِ أنَّ الشَّيطانَ أيضاً رَكِبَ في السَّفينةِ، والآيةُ تدلُّ على بقاءِ ذُرِّيَّتِه على وجهِ التَّناسُلِ، وهو لا ينفي وُجودَ مَن عَداهُم معَ أنَّ كونَه قبلَ نُوحٍ من الأقوالِ الضَّعيفةِ، والمُعتَمَدُ أنَّه كانَ معَ ذي القَرْنَينِ، وقبلَ سيِّدِنا مُوسَى عليه السَّلامُ.

الوَجْهُ الخامِسُ: أنَّ هذا لو كانَ صحيحاً أنَّ بَشَراً من بني آدَمَ يعيشُ من حينِ يُولَدُ إلى آخِرِ الدَّهرِ، ومَولِدُه قبلَ نُوحٍ، لكانَ هذا من أعظَمِ الآياتِ والعَجائبِ، وكانَ خبَرُه في القُرآنِ مَذكُوراً في غيرِ مَوضِعٍ؛ لأنَّه من أعظَمِ آياتِ الرُّبوبيَّةِ، وقد ذَكَرَ اللهُ سُبحانَه وتعالى من استَحياه ألفَ سنةٍ إلا خمسينَ عاماً وجعَلَه آيةً، فكيفَ بمَن أحياهُ على أقلِّ ما قيلَ ستَّةَ آلافِ سنةٍ، وتستَمِرُّ حياتُه إلى آخِرِ الدَّهرِ[٣]؟

قُلتُ: لا يلزَمُ من كَوْنِه أعظَمَ الآياتِ أن يكونَ مذكوراً في القُرآنِ بالكَرَّاتِ والمَرَّاتِ، وإنَّما ذكَرَ اللهُ عزَّ وجلَّ طُولَ عمرِ نُوحٍ تسليةً لنبيِّنا ﷺ؛ ليُعينَه على صبرِ أذى قَومِه، وإمهالِ هَلاكِهم، وتَنبيهاً على ضَلالةِ قَومِ نُوحٍ وجهالَتِهم، وإصرارِهم على كُفرِهم وعَداوَتِهم، حتَّى استَحَقُّوا ما نزَلَ بهم من مُوجِباتِ شَقاوَتِهم.

---

(١) «المنار المنيف» (ص ٧٤).

(٢) في «و»: «معه».

(٣) «المنار المنيف» (ص ٧٤).

وأمَّا القادرُ على إيجادِ العالَمِ فلا يُشكُّ في قُدرتِه على الإمدادِ، ولو كانَ أبدَ الآبادِ، معَ أنَّ في ذكرِ طُولِ عُمرِ نوحٍ تَصريحاً، يُوجدُ إشارةً إلى تجويزِ طُولِ العُمرِ أكثرَ منه تلويحاً.

الوَجْهُ السَّادِسُ: أنَّ القَولَ بحياةِ الخَضِرِ قولٌ على اللهِ بلا علمٍ، وذلك حرامٌ بنصِّ القُرآنِ، أمَّا المُقدِّمةُ الثانيةُ فظاهِرةٌ، وأمَّا الأولى فإنَّ حياتَه لو كانَت ثابتَةً لدَلَّ عليها القُرآنُ، أو السُّنَّةُ، أو إجماعُ الأمَّةِ، فهذا كتابُ اللهِ، فأينَ فيه حياةُ الخَضِرِ؟ وهذه سُنَّةُ رسولِ اللهِ ﷺ، فأينَ فيه ما يدُلُّ على ذلك بوَجهٍ؟ وهؤلاءِ عُلماءُ الأمَّةِ، [هل][1] أجمَعوا على حياتِه؟

قُلتُ: أمَّا حياتُه الأصليَّةُ، فإنَّها ثابتةٌ بالكتابِ والسُّنَّةِ وإجماعِ الأمَّةِ، كما عُلِمَ في تفسيرِ قولِه تعالى: ﴿وَعَلَّمْنَٰهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا﴾ [الكهف: ٦٥].

وإنَّما الكلامُ في بقائِه المُدَّةَ الطَّويلةَ، فنأخُذُه من الاستِصحابِ حتَّى يثبُتَ مَوتُه من طريقِ نقلِ الصَّوابِ.

وقد قدَّمْنا بعضَ الأحاديثِ ممَّا يدُلُّ على وُجودِه من غيرِ شُهودِه في زَمَنِه عليه السَّلامُ، وثبَتَ نقلُه عن الصَّحابةِ الكِرامِ، ثمَّ يكفيكَ إجماعُ المشايخِ العِظامِ، وجُمهورِ العُلماءِ الأعلامِ، على أنَّه حيٌّ موجودٌ بينَ الأنامِ، كما نقَلَه ابنُ الصَّلاحِ والنَّوويُّ وغيرُهما من الفُقَهاءِ والمُحدِّثين الفِخامِ. فالقَولُ بمَوتِه رَجْمٌ بالغَيبِ، فمَن عابَ رَجَعَ عليه العَيبُ.

الوَجْهُ السَّابعُ: أنَّ غايةَ ما يتمَسَّكُ به مَن ذَهَبَ إلى حياتِه حِكاياتٌ منقولةٌ، يُخبِرُ الرَّجُلُ بها أنَّه رَأى الخَضِرَ، فياللهِ للعَجَبِ! هل للخَضِرِ علامةٌ يعرِفُه بها مَن رآه؟ وكثيرٌ من هؤلاءِ يغتَرُّ بقَولِه: أنا الخَضِرُ، ومعلومٌ أنَّه لا يجوزُ تصديقُ قائلِ ذلك بلا بُرهانٍ منَ اللهِ، فمن أينَ للرَّائي أنَّ المُخبِرَ له به صادِقٌ لا يكذِبُ[2]؟

---

(١) ما بين معكوفين زيادة من «المنار المنيف» (ص ٧٥).

(٢) «المنار المنيف» (ص ٧٥).

قُلتُ: هذا بحثٌ آخَرُ، فلا شكَّ أنَّ القائِلَ به يحتمِلُ الصِّدقَ والكذِبَ في خَبَرِه.

على أنَّ له علاماتٍ مشهورةً عندَ أهلِه، وهو كَونُ الأرضِ تخضَرُّ عندَ قَدَمِه، وأنَّ طولَ قدَمِه ذراعٌ ونحوُه، ورُبَّما يظهَرُ بعضُ خَوارِقِ العاداتِ، ممَّا يشهَدُ بصِدْقِه، على أنَّ المُؤمِنَ مُصَدَّقٌ بقَولِه، بناءً على حُسنِ الظَّنِّ به، ألا ترى أنَّ غَريباً إذا دَخَلَ بلداً وقالَ: أنا سيِّدٌ يُصَدَّقُ حتَّى يثبُتَ القَولُ بنَفيِه؟

والحاصِلُ: أنَّ الإثباتَ مُقدَّمٌ على النَّفيِ عندَ الثِّقاتِ.

الوَجْهُ الثَّامِنُ: أن الخَضِرَ فارَقَ مُوسَى بنَ عِمْرانَ كليمَ الرَّحمنِ ولم يُصاحِبْه وقالَ: ﴿هَٰذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ﴾ [الكهف: ٧٨]، فكيفَ يرضَى لنفسِه بمُفارَقَةِ مثلِ مُوسَى ثمَّ يجتمِعُ بجَهَلةِ العبادِ الخارجينَ عن الشَّريعةِ، الذين لا يحضُرونَ جمعة ولا جماعة، ولا مجلِسَ علم، ولا يعرِفُونَ من الشَّريعةِ شيئاً؟ وكلٌّ منهم يقولُ: قالَ لي الخَضِرُ، وجاءَني الخَضِرُ، وأوصاني الخَضِرُ، فيا عَجَباً له يُفارِقُ[1] كَليمَ اللهِ تعالى ويدورُ على صُحبةِ الجُهَّالِ ومَن لا يعرِفُ كيفَ يتوضَّأُ، ولا كيفَ يُصلِّي!

قُلتُ: والكذَّابونَ الدَّجَّالونَ يكذِبونَ على اللهِ ورسولِه، فلا يبعُدُ أن يكذِبُوا على الخَضِرِ في قولِه، وإنَّما الكلامُ في اجتماعِه لأكابرِ[2] الصُّوفيَّةِ من الزُّهَّادِ والعُبَّادِ، حتَّى الخوَّاصُ لمَّا سُئِلَ: ما رأى من الغَرائبِ في سَفَرِ حَجِّه؟ فقالَ: طَلَبَ الخَضِرُ مُرافقتَه فأبى، فسُئِلَ عن سببِه، فقالَ: خَوفاً من النَّقصِ في توكُّلِه حيثُ يعتمِدُ على وُجودِه[3].

الوَجْهُ التَّاسِعُ: أنَّ الأمَّةَ مُجمِعَةٌ على أنَّ الذي يقولُ: أنا الخَضِرُ، لو قالَ: سمِعْتُ رسولَ اللهِ يقولُ كذا وكذا، لم يُلتَفَتْ إلى قَولِه، ولم يُحتَجَّ به في الدِّينِ، إلا أن يُقالَ:

---

(١) في «و»: «كيف يفارق».

(٢) في «و»: «اجتماع أكابر» بدل «اجتماعه لأكابر».

(٣) انظر: «الرسالة القشيرية» (١/ ٣٠٢)، و«تاريخ بغداد» (٦/ ٩٠٦). والخواص: هو إبراهيم بن أحمد أبو إسحاق، شيخ الصوفية في الري. توفي سنة (٢٩١هـ).

إنَّه لم يأتِ إلى رسولِ اللهِ ﷺ ولا بايَعَه، أو يقولُ هذا الجاهِلُ: إنَّه لم يُرسَلْ إليه، وفي هذا من الكُفْرِ ما فيه[١].

قُلتُ: أمَّا القَوْلُ بعَدَمِ إرسالِه إليه باطِلٌ إجماعاً، وكذا القَولُ بعَدَمِ إتيانِه إليه ﷺ، وأمَّا عدَمُ المُبايعةِ الظَّاهرةِ لو سُلِّمَ معَ وُجودِ المُتابعةِ الباهِرَةِ؛ فلا يضُرُّ لا في الدُّنيا ولا في الآخرةِ. وقد عدَّه جماعةٌ من أربابِ الأُصولِ في الصَّحابةِ، ولعلَّ عَدَمَ قَبولِ رِوايتِه لعَدَمِ القَطْعِ في وُجودِه وشُهودِه في حالةِ[٢] رُؤيَتِه.

الوَجْهُ العاشِرُ: أنَّه لو كانَ حيَّاً لكانَ جِهادُه الكفَّارَ، ورِباطُه في سبيلِ اللهِ، ومَقامُه في الصَّفِّ ساعةً، وحُضورُه الجُمعَةَ والجماعَةَ، وتعليمُ العلمِ له؛ أفضَلُ بكثيرٍ من سياحتِه بينَ الوُحوشِ في القِفارِ والفَلَواتِ[٣].

قُلتُ: وهذا مُجازَفَةٌ في الكلامِ، فمن أينَ له نفيُ هذه الأشياءَ من الخَضِرِ عليه السَّلامُ؟ مع أنَّ العالمَ بالعلمِ اللَّدُنِّيِّ لم يكُنْ مُشتَغِلاً إلا بما ألهَمَه اللهُ تعالى في كلِّ مَكانٍ وزَمانٍ بحَسَبِ ما يقتضي الأمرُ والشَّأنُ، ولا يُقاسُ المُلوكُ بالحدَّادين.

فسُبحانَ مَن أقامَ العبادَ فيما أرادَ، فالتَّسليمُ أسلَمُ، واللهُ سُبحانَه وتعالى أعلَمُ، وبما قدَّرَه وقضاهُ أحكَمُ.

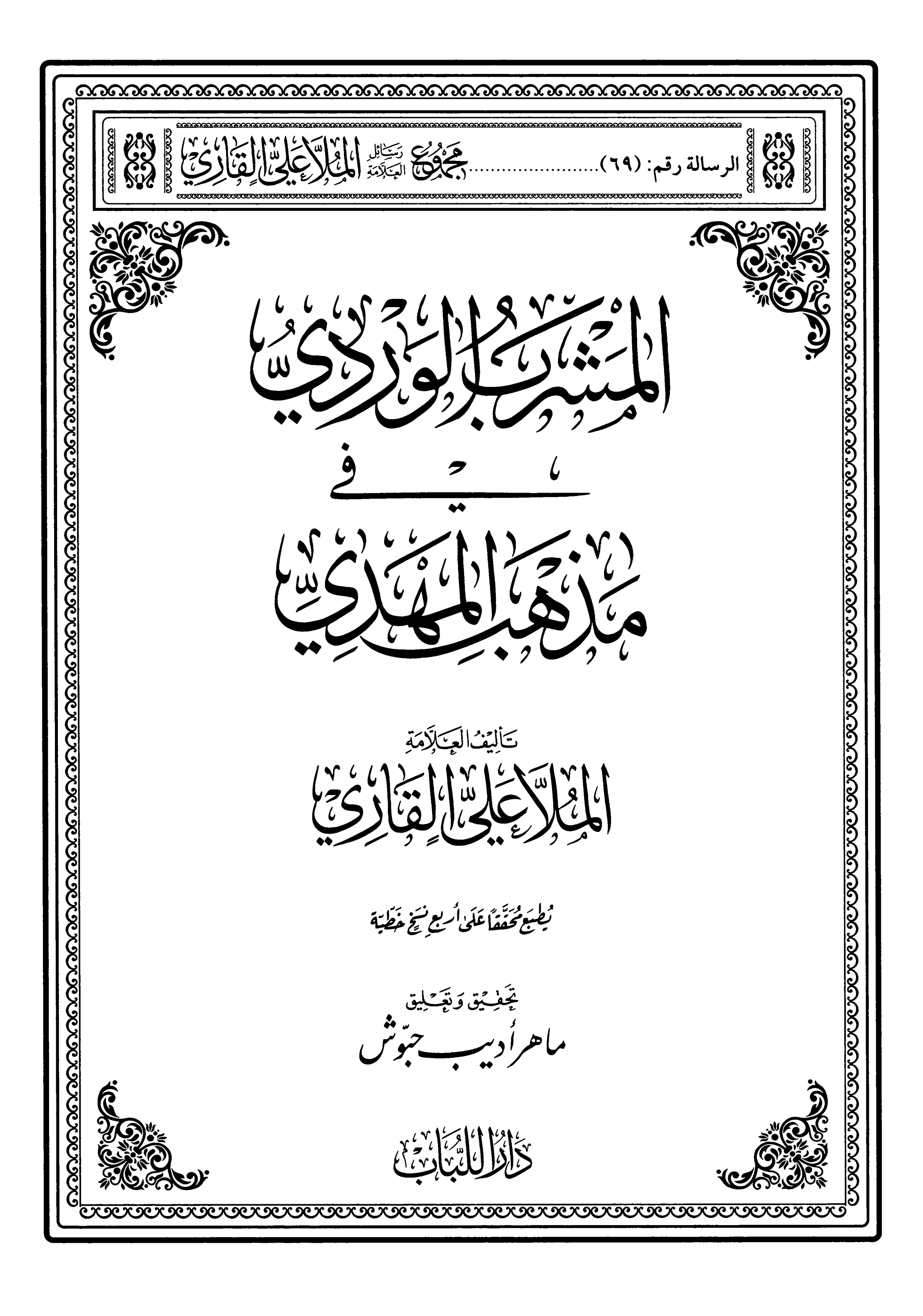
بعَونِ اللهِ تمَّ، وصلَّى اللهُ على سيِّدِنا محمَّدٍ وعلى آلِه وصَحبِه وسَلَّمَ.

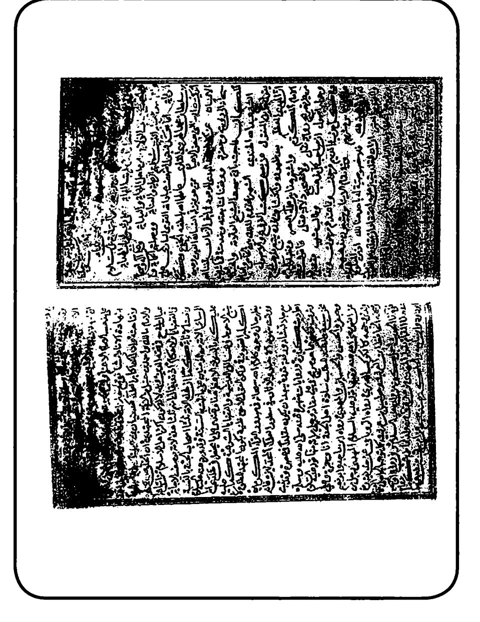
* * *

(١) «المنار المنيف» (ص ٧٦).

(٢) في «و»: «حال».

(٣) «المنار المنيف» (ص ٧٦).


مجموع رسائل العلامة الملا علي القاري
الرسالة رقم: (٦٩)
المشرب الوردي
في
مذهب المهدي
تأليف العلامة
الملا علي القاري
يطبع محققاً على أربع نسخ خطية
تحقيق وتعليق
ماهر أديب حبّوش
دار اللباب



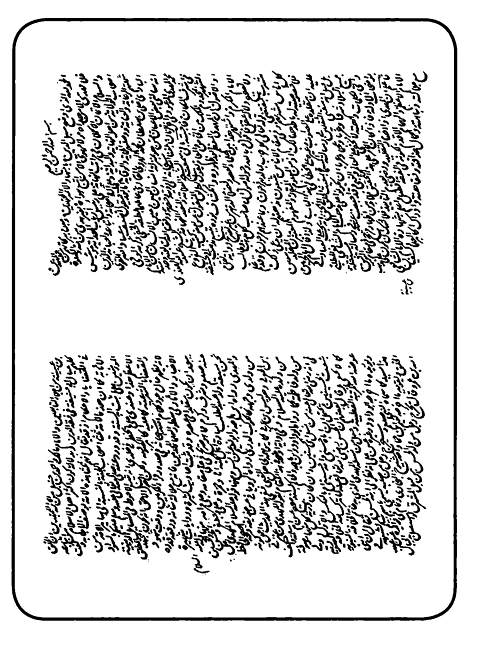
مكتبة الجامعة الإسلامية (ج)

رسالة المشرب الوردي في مذهب المهدي

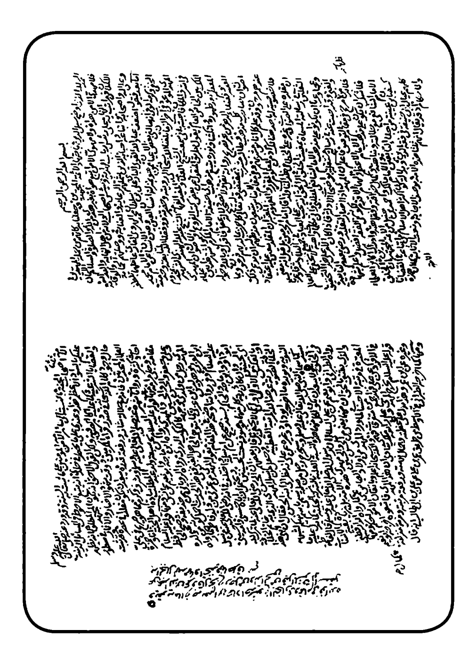
بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أوضح سبيل الدين باجتهاد الأئمة المجتهدين وجعلنا ببركاتهم من جملة المهتدين فلا مهدي إلا من هداه ولا مغوي إلا من اتبع هواه بغير هدى من الله والصلاة والسلام الأتمان الأكملان في مراتب النهاية على رئيس أرباب الهداية وسيد أصحاب الولاية من أهل النهاية والبداية وعلى آله وأصحابه وأتباعه وأحبابه الذين شملتهم الرعاية والعناية ووصلتهم الحماية والوقاية أما بعد فيقول أضعف عباد الله القوي الباري علي بن سلطان محمد الهروي القاري عاملهما الله بلطفه الخفي وكرمه الوفي سألني بعض الأعيان ممن هو بمنزلة إنسان العين وعين الإنسان عن الإمام محمد المهدي الموعود في آخر الزمان بلغنا الله بركاته المرئية وحضرته ووفقنا لمتابعته وخدمته في أشرف المكان فأجبت بأني سمعت الشيخ العلامة والمفيد الفهامة الشيخ عبد الله الهندي الشهير بمخدوم الملك بين الخاص والعام يقول بطريق المنقول عن بعض كتب الفروع والأصول أن المهدي المعظم بعد ظهوره وانكشاف نوره يتبع مذهب أبي حنيفة الإمام المكرم واشتهر هذا بين علماء العصر وفضلاء الدهر من غير تصريح رواية نقل ولا تصحيح دلالة العقل فأقول وبالله حوله أصول أن كل صاحب مذهب وطالب مشرب بمقتضى قوله تعالى كل حزب بما لديهم فرحون وبما عندهم مرجون وقد علم كل أناس مشربهم وفي مقام الإيناس يتبعون من هو مذهبهم له أن يدعي ذلك فلا خصوصية بأصحابنا كذلك إذ من المعلوم المقرر والمفهوم المعتبر أن المقلد يتعين عليه اعتقاد أن مقلده على الصواب وغيره على الخطأ في هذا الباب ولذا قال إمام الحرمين بل قيل إنه مفتي الثقلين في رسالته المسماة بمغيث الخلق إلى الحق أنه يجب على العباد في جميع

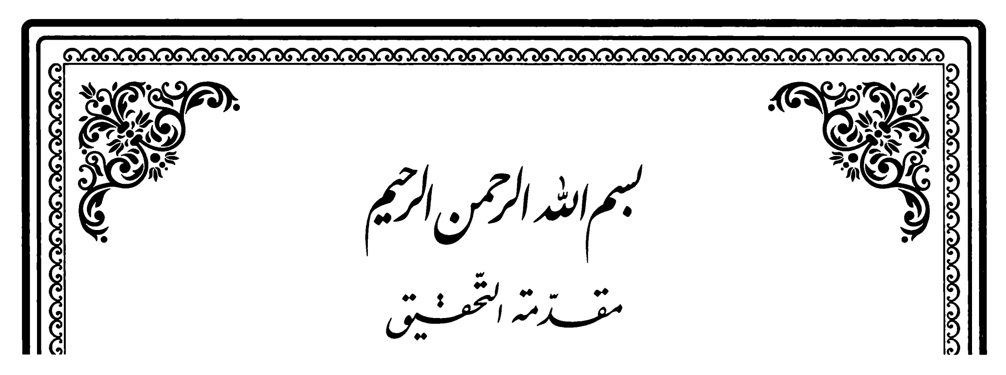
مكتبة جامعة أم القرى (د)



مكتبة فاضل أحمد (ف)



مكتبة قونية (و)



الحمدُ للهِ ربِّ العالَمين، والصَّلاةُ والسَّلامُ على إمامِ المتَّقين، وخاتَمِ الأنبياءِ والمُرسَلين، وعلى آلِهِ وصَحْبِه أجمعين.

وبعد:

فقدِ اخْتَلَفَ الناسُ في مسألةِ الـمُنْتَظَرِ اختلافاً كثيراً، ولـمْ يَقْتَصِرْ هذا الاختلافُ على المسلمينَ فقط، بل إنَّ الاعتقادَ به هو جزءٌ من عقيدةِ النَّصارى واليهود، ولكلٍّ تَصوُّرٌ عنه ليس هذا مجالُ الخوضِ فيه، لكنْ سَيَرِدُ في آخِرِ الكتابِ إنْ شاءَ اللهُ إشارةٌ إليه.

وسنُوْجِزُ في هذه القضية مواقِفَ الـمُنْتَمِينَ إلى الإسلامِ، حيث يُمْكِنُ أنْ تُقْسَّمَ تلك المواقفُ إلى أربعةِ أقسام:

١ ـ موقفُ الشِّيعة: أمَّا الشِّيعةُ فقد غالَوا في هذه المسألةِ كثيراً، ورَوَوْا فيها آلافَ الأحاديثِ، بل جَعَلوها أصلَ عقيدتهم، وأساسَ بُنْيانهم، وهو عندَهُم الإمامُ المُتَوارِي، محمدُ بنُ الحسنِ العَسْكَري، وقد دَخَلَ في السِّرداب وهو ابنُ خمسٍ من السِّنين، وهم بانتظارِ خروجِه ليكونَ لهم إماماً في الدُّنيا والدِّين، ومخلِّصاً مِن ظُلمِ الظَّالمين وأَذَى الـمُجْرِمين.

وهناكَ غيرُهم أيضاً قد ادَّعَى مَهْديًّا قد ظَهَر، لكنَّه ماتَ وانْدَثَرْ، ولـمْ يَتَوارَ عن عيونِ البَشَر، وسيردُ ذكرُهم في آخِرِ الكتاب، بمشيئةِ اللهِ ربِّ الأرباب.

٢ ـ موقفُ بعضِ أهلِ السُّنَّةِ مِن العَوَامِّ والجُهَّال، الذين تَسْتَهْويهم أخبارُ الفتنِ والأهوال، فقَبِلُوا كلَّ ما رُوِيَ فيه دونَ تَـمْحيص أو تَحقيق، وأَخَذُوه مسلَّماً دونَ نظرٍ فيه أو تَدْقيق، ولم يميِّزوا صحيحَ الأخبارِ مِن سَقيمِها، ولا ثابِتَها من موضُوعها، ولا عَرَفوا مُسْلِمَها من إسرائيليِّها، فغالَوا أيضاً في هذه المسألةِ كثيراً، لكنَّهم دونَ مَن قبلَهم بكثير.

٣ ـ وهناك بعضُ المنتمين لأهلِ السُّنَّةِ مَن وَقَفَ موقفَ النَّقيضِ لـمَن سَبَق، فأَنْكَرَ قصَّةَ المهديِّ مِن أساسِها، وردَّ كلَّ ما جاءَ فيها من أحاديثَ وأخبار، فبعضُهم جَعَلها مِن الإسرائيليَّات، وآخَرونَ مِن وضعِ الزَّنادِقةِ والعُصاة، فمِن ذلك ما قالَه بعضُهم في تعليقِه على «الحاوي للفتاوي» للسيوطيِّ، في آخِرِ جزءِ «العَرْفِ الوَرْدِي في أخبارِ المهديّ»: «يَرَى بعضُ الباحثينَ أنَّ كلَّ ما وَرَدَ عن المهديِّ وعن الدَّجَّالِ مِن الإسرائيليَّات».

ونحوُه ما قالَه آخَرُ مِن الـمُعاصِرين، ونصُّه: «ويَرَى الكثيرون مِن العلماءِ الثِّقاتِ الأثباتِ أنَّ ما وَرَدَ من أحاديثَ خاصَّةٍ بالـمَهْدِيِّ ليستْ إلَّا مِن وَضْعِ الباطنيَّةِ والشِّيعةِ وأَضْرابِهم، وأنَّها لا تَصِحُّ نِسبتُها إلى الرَّسولِ ﷺ».

بل ذَهَبَ البعضُ إلى أكثرَ مِن ذلك، فشَمِلَ في إنكارِهِ ما جاء في عيسى عليهِ السَّلامُ والدَّجَّال، لكنْ كعادتِه بطريقةِ المكرِ والاحْتِيَال، فقال ما معناه مِن الكلامِ الـمُحال: «إنَّ ما جاءَ مِن الأحاديثِ في شأنِ المهديِّ ونزولِ عيسى بنِ مريمَ والدَّجَّال، إنَّما هو رمزٌ لانْتِصارِ الحقِّ على الباطل»[١].

ولعلَّ الذي أَوْقَعَ هؤلاءِ في هذا الزُّورِ والبُهتان، هو أنَّ قصَّةَ المهديِّ لم تَرِدْ في القرآن، ولا في الصَّحيحَينِ تَصْريحاً بالبَيَان.

---

(١) انظر هذه الأقوال في: «عقيدة أهل السنة والأثر في المهدي المنتظر» للشيخ عبد المحسن العباد (ص ١٢٧).

٤ ـ أمَّا المعتدِلونَ المحقِّقونَ مِن أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ فإنَّهم وَقَفوا الموقِفَ الوَسَطَ الصَّحيح، فدَرَسوا ما جاءَ مِن أخبارٍ دراسةَ تمحيصٍ وتحقيق، وبيَّنوا الصَّحيحَ والحَسَنَ منها والـمُستَقيم، وعرَّفوا الضَّعيف والموضوعَ السَّقِيم، فأَثْبَتوا خروجَ رجلٍ مِن النَّسَبِ الشَّريفِ المعظَّم، مِن ولدِ الحسنِ أو الحسينِ ابْنَيْ عليٍّ رضيَ اللهُ عنهم، يُوافِقُ اسمُه اسمَ الرَّسولِ الأعظم ﷺ، واسمُ أبيهِ اسمَ أبيهِ، يتولَّى إمْرَةَ المسلمين، ويُصلِّي خلفَه عيسى بنُ مريمَ عليه السَّلامُ مِن جملةِ المأمومين، وذلك لدَلالةِ الأحاديثِ الكثيرةِ المستفيضةِ عن رسولِ اللهِ ﷺ، التي تَلَقَّتْها الأمَّةُ بالقَبولِ واعْتَقَدتْ مُوْجَبَها إلَّا مَن شذَّ ممَّن تَقَدَّم.

ومِن هؤلاءِ الإمامُ ابنُ القيِّم رحمه الله، فقد أَوْرَدَ كثيراً مِن الأحاديثِ في قصَّةِ المهديِّ، ثُمَّ قال: «وهذهِ الأحاديثُ أربعةُ أقسامٍ: صِحَاحٌ، وحِسَانٌ، وغرائبُ، وموضوعةٌ».

وقد وَرَدَ في الصَّحيحينِ بعضُ الإشاراتِ إلى الـمَهْديِّ، منها: ما يكونُ من أميرٍ صالحٍ يصلِّي عيسى عليه السلامُ مؤتَمَّاً به عندَ نُزوله، فقد رَوَى البخاريُّ ومسلمٌ من حديثِ أبي هريرةَ رضيَ اللهُ عنه قال: قالَ رسولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: «كيفَ أنتُمْ إذا نزلَ عيسى بنُ مريمَ فيكُمْ وإمامُكُمْ مِنكُمْ».

ورَوَى مسلمٌ عن جابرٍ رضيَ اللهُ عنه نحوَه، وفيهِ: «فينزِلُ عيسَى ابنُ مريمَ ﷺ، فيقولُ أميرُهم: تعالَ صلِّ لنا، فيقولُ: لا، إنَّ بعضَكُمْ على بعضٍ أمراءُ؛ تَكْرِمةَ اللهِ هذهِ الأمَّة».

وما عدا الصحيحين فقد رُويت أحاديثُ الـمَهْديِّ في أكثرِ كتبِ السُّننِ المشتهرة، ودواوينِ الإسلامِ المعتبَرة؛ كسنن أبي داودَ والتِّرمذي وابن ماجَهْ، و«مسند أحمد»، و«صحيح ابن حبان»، و«مستدرك الحاكم» وغيرها.

كما رُويت أحاديثُ المهديِّ عن جمعٍ من الصَّحابةِ؛ منهم: أبو هُريرةَ، وابنُ مسعودٍ، وأمُّ سَلَمةَ، وأبو سعيدٍ، وحُذيفةُ بنُ اليَمانِ، وأبو أُمامةَ الباهليُّ، وعبدُ الرَّحمنِ بنُ عَوفٍ، وعبدُ اللهِ بنُ عمرِو بنِ العاصِ، وثَوبانُ، وأنسُ بنُ مالكٍ، وجابرٌ، وابنُ عبَّاسٍ، وغيرُهم. وستأتيكَ أحاديثُهم مع تخريجِها مبثوثةً في هذا الكتابِ إنْ شاءَ اللهُ تعالى.

وهذه الأحاديثُ منها الصَّحيحُ ومنها الحسنُ والضَّعيفُ، وقد أَوْصَلَ بعضُهم ما رُوِيَ فيه إلى درجةِ التَّواتُر المعنويِّ، فقد قال القُرطبي: «وقيلَ: المَهْدِيُّ هو عيسَى فقط، وهو غَيْرُ صحيحٍ؛ لأَنَّ الأخبارَ الصِّحاحَ قد تَوَاتَرَتْ على أنَّ المَهْدِيَّ مِن عِتْرَةِ رسولِ اللهِ ﷺ، فلا يَجُوزُ حَمْلُهُ على عيسَى»[1].

وقال أبو الحسين محمد بن الحسين الآبُريّ في كتاب «مناقب الشافعيّ»: «وقد تَوَاتَرتِ الأخبارُ واستفاضَتْ عن رسولِ اللهِ ﷺ بذكرِ المهديِّ، وأنَّه مِن أهلِ بيته، وأنَّه يملكُ سبعَ سنينَ، وأنَّه يملأُ الأرضَ عدلاً، وأنَّ عيسى يخرجُ فيساعدُه على قتلِ الدجَّالِ، وأنَّه يؤمُّ هذه الأمَّةَ ويُصلِّي عيسى خَلْفَه».

نقله عن الآبُريِّ أئمَّةٌ كبارٌ مِن أهلِ التَّحقيقِ والتَّحديثِ ولم يتعقَّبْهُ أحدٌ منهم بشيءٍ، ومِن هؤلاء: المِزِّيُّ في «تهذيب الكمال»، وابنُ القيِّم في «المَنار المُنيف»، وابنُ حجرٍ في «تهذيب التَّهْذيب»، وغيرُهم، وسيأتي في هذا الكتابِ إن شاء الله.

لكنْ ثمَّةَ ملاحظةٌ لا بدَّ من التَّنبيهِ عليها بالنِّسبة لهؤلاء، وهي أنَّهم في اعتقادِهم بالمهديِّ لم يَعْتقِدوه مخلِّصاً ينتظِرون خروجَه ليَرْفَعَ الظُّلمَ عنهم، ولا ظنَّ أحدٌ منهم أنَّ في الدِّينِ نقصاً سيأتي المهديُّ ليُكْمِلَه لهم، ولم يتجاوَزوا في الاعتقادِ به دائرةَ فروعِ العقيدةِ التي يَسوغُ فيها الاختلافُ، حتَّى الذين قالوا بالتَّواتُرِ يَعْلَمون أنَّها مسألةٌ فيها خِلَاف.

---

(١) انظر: «تفسير القرطبي» (١٠/ ١٧٩ ـ ١٨٠).

وهناك تقسيمٌ آخَرُ للمُثْبِتين ذَكَره ابنُ القيِّم سيأتي في آخِرِ الكتابِ مفصَّلاً إنْ شاءَ اللهُ، وهو يتقاطَعُ مع ما ذَكَرْناه في بعضِ بنودِهِ ويُخالِفُ في بعضٍ.

وقصَّةُ المهديِّ وخروجِهِ قد كُتِبَ فيها الكثيرُ، ولو أرادَ أحدٌ أن يَجمَعَ ما كُتِبَ في هذه المسألةِ لملأَ منها أسفاراً، فرامَ العلَّامة القارِي رحمه الله في هذا الكتابِ تقريبَها، وتلخيصَ ما وَرَدَ فيها، جامعاً في ذلك جملةً كبيرةً ممَّا رُوِيَ عن النبيِّ ﷺ، وسمَّاها:

«المَشْرَبُ الوَرْدِيّ في مذهب المَهْدِيّ»

وكان الدَّافِعُ له إلى تأليفِها ـ كما ذَكَر ـ سؤالاً وردَه مِن أحدِ الأعيان، عن المهديِّ الموعودِ في آخِرِ الزَّمان، فابتدأ فيها بما شاعَ واشْتَهَر، عن بعضِ رجالِ ذلك العَصْر، مِن أنَّ المهديَّ عندما ينزلُ سيَحْكمُ بمذهَبِ أبي حنيفةَ رحمهُ الله، ففَنَّدَ ما ذُكر مِن ذلك، ثُمَّ بيَّنَ الحقَّ فيما هنالك، ومنها انْطَلَقَ إلى عَرْضِ ما رُوِيَ عن النبيِّ ﷺ من أحاديثَ في هذه القصَّة.

وقد تَعَرَّض في خلالِ ذلكَ لبعضِ المسائلِ التي وقع فيها الاختلافُ، كالبحثِ في المهديِّ مِن نَسلِ أيِّ الحَسَنينِ هو، ورجَّح أنَّ أباهُ حَسَنيٌّ وأمَّه حُسَيْنيَّة، مستدِلًّا بأدلَّةٍ عقليَّةٍ، وأخرى نقليَّة، لكنَّ النَّقليَّةَ لا يخلو كلٌّ منها مِن علَّةٍ قويَّة، وقد بيَّنَّاها في التعليقاتِ بفضلِ ربِّ البَـرِيَّة.

كما تَعَرَّضَ لمسألةٍ أُخرى وقع فيها الخلافُ، وهي ما رُوِيَ عن بعضِ التَّابِعينَ مِن تفضيلِ المَهْديِّ على أبي بكرٍ وعُمرَ، مائلاً في النِّهايةِ إلى التوقُّفِ في هذه المسألة.

ولـم يَنْسَ أن يُعـرِّجَ علـى مـا نُقـل عـن ابـنِ عَربـيٍّ فـي «الفُصُـوص»، ممَّـا يخالِـفُ المعقـولَ والـمَنْصُوص، حيثُ قـال: «إنِّـي خاتَمُ الأوليـاءِ، ويُسـتَمَدُّ منِّي خاتَـمُ الأنبيـاءِ...»، ففنَّـدَه وبيَّـن بطلانَه.

كما تكلَّم عن الطَّائفةِ الغَوِيَّةِ المسمَّاةِ بـ (المهدويَّةِ) في دعوتِهم: أنَّ المهديَّ

الموعودَ هو شيخُهم المشهودُ، ونَقَلَ الحُكمَ بتكفيرِهم عن الفقهاءِ مِن مذهبِ أبي حنيفةَ والشافعيِّ وأحمدَ ومالك، بعد أنْ كفَّروا أهلَ السُّنَّةِ لأنَّهم لم يَعتقِدوا بشيخِهم المهديِّ الهالك.

ومن المسائلِ التي تَعرَّضَ لها أيضاً ما يتعلَّقُ بعيسى عليه السَّلامُ، فصحَّحَ أنَّه عليه السَّلامُ يُدفنُ في حُجرةِ نبيِّنا ﷺ، على خلافٍ أنَّه قبلَ الصِّدِّيقِ أو بعد الفاروقِ، ولم يَذْكُرْ مِن الأثرِ دليلاً على ذلك، لكنَّنا بفضلِ اللهِ قد ذَكَرْنا ما رُوِيَ فيما هنالك.

كما أَوْرَدَ ما رُوِيَ في نزولِ عيسى عليه السَّلامُ مِن الأحاديثِ والآثارِ.

وفي هذا الكتابِ عَدَا ما ذَكَرْنا مِن الفوائد الكثيرُ مِن اللَّطائفِ والعَوائد، التي ستَظْهَرُ لمن يقرأُ هذا الكتاب، الصَّغيرَ في مُحتَواه، الكبيرَ فيما ضمَّه وحَوَاه.

وقد اعْتَمَدَ المؤلِّفُ في جانبٍ مِن هذا الكتابِ على رسالةِ السُّيوطيِّ: «العَرْفُ الوَرْديُّ في أخبارِ المَهْديِّ»، حيثُ إنَّ كثيراً ممَّا ذَكَره من أحاديثَ وآثارٍ، أو حتَّى أقوالٍ للعلماء، منقولٌ منه، إلى حدٍّ أنَّه قد يَنقُلُ كلامَه على أنَّه هو القائلُ، كما جاء مِن قوله: «ثُمَّ وقفتُ على سؤالٍ رُفعَ إلى شيخِ الإسلامِ ابنِ حجرٍ العسقلانيِّ، صورتُه: ما قولُكم في قولِ سيِّدِنا رسولِ اللهِ صلَّى اللهُ تعالى عليه وسلَّمَ: ينزلُ عيسى ابنُ مريمَ في آخرِ الزَّمانِ حَكَماً»، والعبارةُ نفسُها في «الحاوي»، حيث قال: «ثم بعدَ مدَّةٍ مِن كتابَتي لهذا الجواب وَقَفْتُ على سؤالٍ رُفِعَ إلى شيخِ الإسلامِ ابنِ حجرٍ صُورَتُه: ما قولُكم...»[1].

وممَّا يُؤخَذُ على المؤلِّفِ في هذه الرِّسالةِ أيضاً إثباتُه بعضَ الأحاديثِ الضَّعيفةِ أو الموضوعةِ دونَ التَّنبيهِ عليها، كما سيَظْهرُ لك مِن خلالِ تخريجِها، والحمدُ للهِ ربِّ العالَمين.

---

(١) انظر: «الحاوي للفتاوي» (٢/ ١٥٧).

وقـد اعْتَمَدْنـا فـي تحقيقِ هـذا الكتابِ علـى أربع نُسـخٍ خطِّيَّةٍ، وهي: نسـخةُ الجامعـةِ الإسـلاميَّةِ المرمـوزُ لها بـ«ج»، ونسـخةُ مكتبـة جامعة أم القـرى المرموزُ لهـا بـ«د»، ونسـخةُ فاضِل أحمـد ورمزُها: «ف»، ونسـخةُ قُوْنيـة ورمزُها: «و».

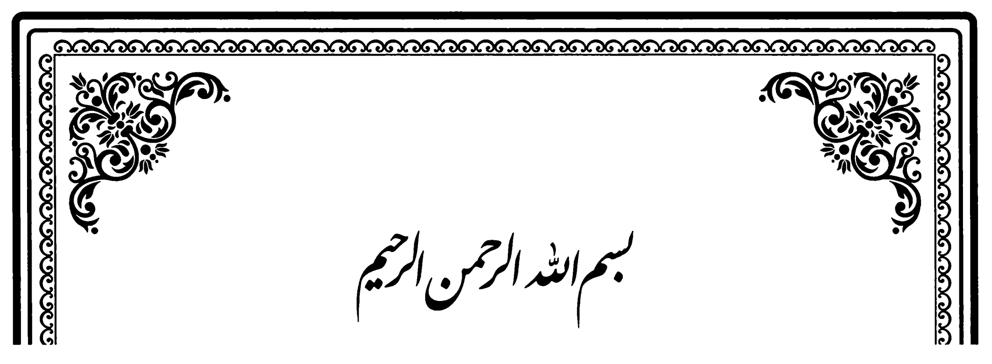
وقد وَقَع في «د» سقطٌ طويلٌ نبَّهْنا على أوَّلِه وآخِرِه كلٌّ في مكانِهِ.

كمـا وَقَعَ في النُّسـخِ جميعاً سـقطٌ بمقـدارِ صحيفتيـنِ تقريباً، اسـتَدْرَكناه مِن المصـدرِ المنقـولِ عنه، وهـو «المنارُ الـمُنِيفُ» لابنِ القيِّـم رحمه الله.

والحمدُ لله ربِّ العالمينَ

المحقق

* * *



الحمـدُ للهِ الذي أوضحَ سُـبُلَ[1] الدِّين، باجتهـادِ الأئمَّةِ المجتهدِيـن، وجَعَلَنا ببركاتِهـم مـن جُملـةِ المهتدِيـن، فـلا مَهـدِيَّ إلَّا مَن هَـدَاه، ولا مَهـوِيَّ إلَّا مَـن اتَّبعَ هـواه بغيرِ هـدًى من الله.

والصَّلاةُ والسَّلامُ الأَتمَّانِ الأكملانِ في مراتب النِّهاية، على رئيسِ أربابِ الهداية، وسَئِيسِ أصحابِ الولاية، من أهلِ النِّهايةِ والبداية، وعلى آلِه وأصحابِه، وأتباعِه وأحبابِه، الذين شملَتْهم الرِّعايةُ والعنايَة، ووصلَتْهم الحمايةُ والوِقايَة.

أمَّا بعدُ:

فيقـولُ أضعـفُ عبـادِ اللهِ القـويِّ البـارِي، علـيُّ بـنُ سـلطانِ محمَّـدٍ الهرويُّ القـارِيْ، عامَلَهمـا اللهُ بلطفِه الخفيِّ، وكرمِه الوفيِّ: إنَّه سـألَني بعـضُ الأعيانِ، ممَّن هـو بمنزلةِ إنسـانِ العيـنِ وعينِ الإنسـانِ، عن الإمـامِ محمَّـدٍ المهـديِّ الموعودِ في آخـرِ الزَّمـانِ، بلَّغَنـا اللهُ سـبحانَه إلى رؤيتِـه وحضرتِه، ووفَّقَنـا اللهُ لمتابعتِـه وخدمتِه في أشـرفِ المكانِ.

فأجَبْتُه: بأنِّي سمعتُ الشَّيخَ العلَّامةَ، والمُفيدَ الفهَّامةَ، الشَّيخَ عبدَ اللهِ الهنديَّ، الشَّهيرَ بـ (مخدومِ المُلْكِ)[2] بين الخاصِّ والعامِّ، يقولُ بطريقِ المنقولِ، عن بعضِ

---

(١) في «د»: «سبيل».

(٢) هو عبد الله الأنصاريُّ السلطانبوريُّ الهندي، المتوفى مسموماً في سنة (١٠٠٦هـ)، من تصانيفه: «عفيفة الأنبياء»، و«كشف الغمة عن بصائر الأئمة»، و«منهاج الدين». انظر: «هدية العارفين» (١/ ٤٧٣).

كتبِ الفروعِ أو[1] الأصولِ: إنَّ الـمَهْدِيَّ المعظَّمَ بعد ظهورِه وانكشافِ نورِه، يتَّبعُ مذهبَ أبي حنيفةَ الإمامِ المكرَّم، واشْتَهَرَ هذا بين علماءِ العصرِ، وفضلاءِ الدَّهرِ، من غيرِ تصريحِ روايةِ نَقْلٍ، ولا تصحيحِ دلالةِ عَقْلٍ[2].

فأقولُ، وباللهِ وحولِه أَصُولُ:

إنَّ صاحبَ كلِّ مذهبٍ، وطالبَ مشربٍ، بمقتضَى قولِه تعالى: ﴿كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ [المؤمنون: ٥٣]، وبما عندَهم مَرِحونَ، وقد عَلِمَ كلُّ أناسٍ مشربَهم، وفي مقامِ الإيناسِ يتَّبعونَ مذهبَهم = له أنْ يدَّعيَ ذلك، فلا خصوصيَّةَ له بأحدٍ هنالك؛ إذْ من المعلومِ المقرَّرِ، والمفهومِ المعتَبرِ، أنَّ المقلِّدَ يَتعيَّنُ عليه اعتقادُ أنَّ مقلَّدَه على الصَّواب، وغيرَه على الخطأ في هذا الباب.

ولـذا[3] قـال إمامُ الحرمينِ ـ بـل قيل: إنَّه مُفتي الثَّقلينِ ـ في رسـالتِه المسـمَّاةِ بـ«مغيـثِ الخَلْـقِ إلـى الحـقِّ»: إنَّـه يجـبُ علـى العباد، فـي جميـع البلاد، شـرقاً وغَرْبـاً، وعجمـاً وعُرْبـاً، أن يكونـوا علـى مذهبِ الإمـامِ الشَّـافعيِّ المُطَّلبـيِّ، وأتى بكلمـاتٍ واهيَـةٍ لا تَخْفَـى علـى العالِمِ والغبـيِّ، وقد أجبتُ عنه في رسـالةٍ مسـتقلَّة بواضحـاتِ الأدلَّـةِ، فـإذا كان الأمـرُ علـى هـذا التَّحقيـقِ، فلا بُـدَّ من إظهـارِ مرجِّحٍ فـي مقـامِ التَّوفيقِ.

فاعلمْ: أنَّ المهديَّ إذا اختارَ التَّقليد، ورضيَ بعدمِ التَّأييد، فلا شكَّ أنْ يكونَ على مذهبِ الإمامِ الأعظمِ، والهُمامِ الأقدمِ؛ لكونِه في مقامِ الفقهِ أفضلَ وأعلمَ، بشهادةِ الإمامِ الشَّافعيِّ مع جلالتِه ونَباهتِه، وكمالِ حَذَاقَتِه وفَقَاهَتِه، وإدراكِ أكابرِ

---

(١) في «د» و«ج»: «و».

(٢) في «د»: «العقل».

(٣) في «ج»: «وكذا».

العلماءِ؛ كسفيانَ بنِ عُيَينةَ من أجلَّاءِ التَّابعينَ، والإمامِ مالكٍ وأحمدَ بنِ حَنبَلٍ من الأئمَّةِ المجتهدينَ: أنَّ الخَلْقَ كلَّهم عِيالُ أبي حنيفةَ في فقهِ الدِّينِ، وبدَلالةِ كونِ أكثرِ أهلِ الإسلامِ من أتباعِه في القضايا والأحكام؛ إذْ قد يُقالُ: إنَّهم ثُلُثَا هذه الأُمَّةِ بوصفِ الإجابةِ ونعتِ الإثابةِ، كما أنَّ هذه الأُمَّةَ ثُلُثَا أصحابِ الجنَّةِ بالنِّسبةِ إلى سائرِ الأُمَّةِ من المؤمنينَ على ما ثبتَ به السُّنَّة، وقد وردَ عنه ﷺ: «عليكم بالسَّوادِ الأعظمِ»[1].

هذا، وعندي على ما يَخطرُ في خَلَدي: أنَّه يتَّبعُ الأحوطَ في المسائلِ الدِّينيَّةِ والقضايا الشَّرعيَّةِ كما عليه أكابرُ الصُّوفيَّةِ، ولكنَّ القولَ الأحقَّ أنَّه يكونُ المجتهدَ المُطْلَقَ؛ لأنَّه يَظهرُ حالَ وجودِ كلامِ اللهِ سبحانَه في صدورِ القُرَّاءِ المكرمينَ، ووقتَ شهودِ الأخبارِ والآثارِ في سطورِ العلماءِ المحدِّثينَ؛ فإنَّه مع جلالةِ شأنِه ورِفعةِ قَدْرِه يَبعُدُ أنْ يكونَ مقلِّداً في عصرِه.

وقد ثبتَ أحاديثُ كثيرةٌ ورواياتٌ شهيرةٌ عنه ﷺ، وشرَّفَ وكرَّم، ممَّا هو صريحٌ في عَلِيِّ مقامِه وجَلِيِّ مَرَامِه:

منها: قولُه ﷺ: «نحن سبعةٌ ولدُ عبدِ المطَّلبِ، سادةُ أهلِ الجنَّةِ: أنا، وحمزةُ، وعليٌّ، وجعفرٌ، والحسنُ، والحسينُ، والمهديُّ». رواه ابنُ ماجه وأبو نُعيمٍ عن أنسٍ[2].

ومنها: قولُه عليه السَّلامُ: «المهديُّ رجلٌ من ولدي، وجهُه كالكوكبِ

---

(١) رواه ابن ماجه (٣٠٥٩) من طريق أبي خلف الأعمى عن أنس رضيَ اللهُ عنه مرفوعاً به. قال البوصيري في «مصباح الزجاجة» (٤/ ١٦٩): هذا إسناد ضعيف لضعف أبي خلف الأعمى واسمه حازم بن عطار.

(٢) رواه ابن ماجه (٤٠٨٧)، ولم أجده عند أبي نعيم، ورواه أيضاً الحاكم في «المستدرك» (٤٩٤٠) وصححه، فتعقبه الذهبي بقوله: هذا موضوع. وانظر: «الحاوي للفتاوى» للسيوطي (٢/ ٥٥)، وعنه نقل المؤلف.

الـدُّرِّيِّ». رواه الرُّويانـيُّ عن حُذيفـةَ[١]، وصحَّحَه الحافظُ ابنُ العربـيّ[٢]، وهو ليس ابنُ عربـيٍّ[٣] كمـا يتوهَّمُه الجاهـلُ الغبيّ.

ففي هذا الحديثِ أَجْمَلَ كونَه من ولدِه عليه السَّلامُ، وفي روايةٍ أوضحَه في هذا المقامِ بقولِه: «المهديُّ من عِتْرَتي؛ من ولدِ فاطمةَ». كما رواه أبو داودَ وابنُ ماجه والحاكمُ ـ بسندٍ صحيحٍ ـ عن أُمِّ سَلَمةَ رضيَ اللهُ عنها[٤].

واختُلفَ في أَنَّه رضيَ اللهُ عنه من نَسلِ أيِّ الحَسَنينِ؟ وإنْ كان ذُرِّيَّةُ كلٍّ منهما موصوفٌ بنعتِ الحَسَنينَ[٥]، ويحتملُ أنَّ أباه حَسَنيٌّ وأمَّه حُسَينيَّة[٦]، أو بالعكسِ.

والأَوَّلُ أَوْلَـى كمـا لا يَخْفَـى؛ بـل قال بعضُهم: إنَّ الحسـنَ رضـيَ اللهُ عنه لَمَّا تـركَ للهِ الخلافـةَ الصُّوريَّـةَ، عوَّضَـه اللهُ المرتبـةَ القُطْبيَّـةَ، وجعلَ من نسـلِه المهديَّ الـذي به خاتَـمُ الخلافـة النَّبويَّةِ.

ويؤيِّدُه ما أخرجَه أبو داودَ وغيرُه عن عليٍّ: أنَّه نظرَ إلى ابنِه الحسنِ فقال: إنَّ

---

(١) ورواه ابن الجوزي في «العلل» (١٤٣٩)، وهو خبر باطل كما قال ابن الجوزي.
قلت: فيه محمد بن إبراهيم بن كثير الصوري، قال الذهبي في «الميزان» (٤/ ٢٩): روى عن رواد ابن الجراح خبراً باطلاً أو منكراً في ذكر المهدي، ثم أورد له هذا الحديث.

(٢) هـو العَلاَّمـةُ، الحافـظُ، القاضـي، أبـو بَكْـرٍ مُحَمَّـدُ بنُ عبـدِ اللهِ بـنِ محمَّـدٍ، الأندلُسِـيُّ الإشـبيلِيُّ المالِكِـيّ، صاحـبُ «التَّصانيـفِ»، مـن مشـايخه أبو حامـد الغزالي، وأبـو بكر الشاشـي وغيرهما، توفـي سـنة (٥٤٣هـ). انظـر: «سـير أعـلام النبـلاء» (٢٠/ ١٩٧).

(٣) يعني به الشيخ محمد بن علي بن محمد، الحاتمي الطائي الأندلسي، المعروف بمحيي الدين بن عربي، صاحب «الفصوص»، و«الفتوحات المكية»، توفي سنة (٦٣٨هـ). انظر: «الأعلام» (٦/ ٢٨١).

(٤) رواه أبو داود (٤٢٨٤) واللفظ له، وابن ماجه (٤٠٨٦)، والحاكم (٨٦٧٢). قال البخاري في «التاريخ الكبير» (٣/ ٣٤٦): في إسناده نظر. وسيكرر في أواخر هذه الرسالة.

(٥) في «و»: «الحسينين»، والمثبت من «د»، ووقع في «ج» طمس في هذا الموضع.

(٦) في «و»: «حسينيي»، والمثبت من «د»، ووقع في «ج» طمس في هذا الموضع.

ابني هذا سيِّدٌ كما سمَّاه النَّبيُّ ﷺ، وسيخرجُ رجلٌ من صُلبِه يُسمَّى باسم نبيِّكم؛ يُشْبِهُهُ في الخُلُقِ[١].

ويُقوِّيـه ما أخرجَـه نُعيمُ بنُ حمَّادٍ أحدُ شـيوخِ البخاريِّ، وتمَّـامٌ في «فوائده»، عـن عبـدِ اللهِ بـنِ عمـرو قـال: يخـرجُ رجلٌ مـن ولدِ الحسـنِ من قِبَـلِ المشـرقِ، لو اسـتُقبلَ به الجبالُ لهدَّمهـا واتَّخذَ فيهـا طُرُقاً[٢].

ولا يَبْعُدُ أن يكونَ لكلٍّ منهما هذه النِّسبةُ العَلِيَّةُ، بالشِّركةِ الجليَّة، كما يدلُّ عليه ما رواه الطَّبرانيُّ وأبو نُعيمٍ، عن عليٍّ الهلاليِّ[٣]: أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قال لفاطمةَ: «والذي بَعَثَني بالحقِّ! إنَّ منهما ـ يعني: من الحسنِ والحسينِ ـ مهديَّ هذه الأُمَّةِ»[٤].

بل بزيادةِ بقيَّةِ الأنساب، المعتبرةِ في مرتبةِ[٥] الأحساب؛ لِمَا وردَ: «إنَّ المهديَّ من أولادِ العبَّاسِ عمِّي». كما رواه الدَّارَقُطنيُّ في «الأفرادِ» عن عليٍّ[٦].

---

(١) رواه أبو داود (٤٢٩٠) من طريق أبي إسحاق عن علي رضيَ اللهُ عنه، وفيه علتان: الأولى إبهام شيخ أبي داود فيه، والثانية أن أبا إسحاق ـ وهو عمرو بن عبد الله السبيعي ـ رأى علياً رضيَ اللهُ عنه، ولم تثبت له رواية عنه.

(٢) رواه نعيم بن حماد في «الفتن» (١٠٩٥)، وتمام في «فوائده» (١١٤٧). قال الذهبي في «الميزان» ترجمة الحجاج بن الريان: هذا موقوف، وهو منكر.

(٣) في «د»: «العلاشي»، وفي «و»: «البلالي»، والمثبت من «ج»، وهو الصواب.

(٤) رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٦٧٥). قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٩/ ١٦٦): فيه الهيثم بن حبيب، قال أبو حاتم: منكر الحديث، وهو متهم بهذا الحديث.

(٥) في «ج»: «رتبة».

(٦) رواه ابن الجوزي في «العلل» (١٤٣١) من حديث عثمان رضيَ اللهُ عنه، وقال: تفرد به محمد بن الوليد، قال ابن عدي: كان يضع الحديث ويصله، ويسرق ويقلب الأسانيد والمتون، قال: سمعت الحسين بن أبي معشر يقول: هو كذاب. ولم أجده من حديث علي، ولعل في نسبته إليه وهم من المؤلف رحمه الله، فقد أورده ابن طاهر في «أطراف الغرائب والأفراد» (١/ ١٦٥) من حديث عثمان رضيَ اللهُ عنه.

فهذا جمعٌ من متفرِّقاتِ فَهْمِي، واللهُ سبحانَه وتعالى أعلمُ، وبإتقانِ الأمورِ أحكمُ.

ومنها: قولُه عليه السَّلامُ: «يخرجُ المهديُّ وعلى رأسِه مَلَكٌ يُنادي: إنَّ هذا المهديُّ، فاتَّبعوه». أخرجَه أبو نُعيمٍ وغيرُه عن ابنِ عمرَ[1].

وهذا يدلُّ على كمالِ عظمتِه، وجمالِ نُبْهَتِه، ورِفعةِ مرتبتِه، ومَزِيَّةِ منزلتِه.

ومنها: كما أخرجَه الطَّبرانيُّ في «الأوسطِ» من طريقِ عمرَ بنِ عليٍّ، عن عليِّ ابنِ أبي طالبٍ: أنَّه قال للنَّبيِّ ﷺ: أَمِنَّا المهديُّ أم من غيرِنا يا رسولَ اللهِ!؟ قال: «بل منَّا؛ بنا يَختمُ اللهُ كما بنا فَتَحَ، وبنا يُستنقَذونَ من الشِّركِ، وبنا يُؤَلِّفُ اللهُ بينَ قلوبِهم بعد عداوةِ الفتنةِ كما أَلَّفَ بينَ قلوبِهم بعد عداوةِ الشِّركِ»[2].

ومنها: قولُه عليه السَّلامُ: «يخرجُ رجلٌ من أهلِ بيتي يقولُ بسُنَّتي، يُنزلُ اللهُ له القَطرَ من السَّماءِ، وتُخرجُ الأرضُ له من بركاتِها، يملأُ الأرضَ منه قِسْطاً وعدلاً كما مُلئتْ جَوراً وظُلماً، يعملُ على هذه الأُمَّةِ سبعَ سنينَ، ويَنزلُ بيتَ المقدسِ». أخرجَه الطَّبرانيُّ في «الأوسطِ»، وأبو نُعيمٍ، عن أبي سعيدٍ الخُدريِّ[3].

وفي روايةٍ لأبي نُعيمٍ: «ثم لا خيرَ في عيشِ الحياةِ بعد المهديِّ»[4].

---

(١) رواه الطبراني في «مسند الشاميين» (٩٣٧)، والخطيب في «تلخيص المتشابه» (١/ ٤١٧). وفي إسناده عبد الوهاب بن الضحاك، قال الذهبي في ترجمته في «الميزان» (٤/ ٤٣٢): كذبه أبو حاتم، وقال النسائي وغيره: متروك.

(٢) رواه الطبراني في «المعجم الأوسط» (١٥٧). قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ٣١٧): فيه عمرو بن جابر الحضرمي، وهو كذاب. ورواه نعيم بن حماد في «الفتن» (١٠٨٩) من طريق مكحول عن علي رضيَ اللهُ عنه، وهو منقطع، فإن مكحولاً لم يسمع من علي.

(٣) رواه الطبراني في «المعجم الأوسط» (١٠٧٥). قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ٣١٧): فيه من لم أعرفهم.

(٤) قطعة من حديث رواه أبو نعيم في «صفة المهدي» من حديث ابن مسعود، كما في «عقد الدرر في أخبار المنتظر» ليوسف بن يحيى السلمي (ص ٢٤٤).

ومنها: ما أخرجَه الدَّارَقُطنيُّ في «سننه» عن محمَّدِ بنِ عليٍّ قال: إنَّ لمَهديِّنا آيتينِ لم تكونا منذ خُلقَ السَّماواتُ والأرضُ: ينكسفُ القمرُ لأوَّلِ ليلةٍ من رمضانَ، وتنكسفُ الشَّمسُ في النِّصفِ منه[1].

ومنها: ما أخرجَه أبو نُعيمٍ عن أبي أُمامةَ قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ «بينكم وبين الرُّومِ أربعُ هُدَنٍ، يومُ الرَّابعةِ على يدِ رجلٍ من أهلِ هِرَقْلَ يدومُ سبعَ سنينَ»، فقال له رجلٌ: يا رسولَ اللهِ! مَن إمامُ النَّاسِ يومئذٍ؟ قال: «المهديُّ من ولدي؛ ابنُ أربعينَ سنةً، كأنَّ وجهَه كوكبٌ دُرِّيٌّ، في خَدِّه الأيمنِ خَالٌ أسودُ، وعليه عَباءتانِ قَطْوَانِيَّتانِ، كأنَّه من رجالِ بني إسرائيلَ، يَستخرجُ الكنوزَ، ويفتحُ مدائنَ الشِّركِ»[2].

ومنها: ما أخرجَه الرُّوْيانيُّ في «مسندِه» وأبو نُعيمٍ عن حُذيفةَ قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «المهديُّ رجلٌ من ولدي؛ لونُه لونُ عربيٍّ، وجِسمُه جِسمُ إسرائيليٍّ، على خَدِّه الأيمنِ خَالٌ، كأنَّه كوكبٌ دُرِّيٌّ، يملأُ الأرضَ عدلاً كما مُلئتْ جَوْراً، يرضى في خلافتِه أهلُ الأرضِ وأهلُ السَّماءِ والطَّيرُ في الجَوِّ[3]»[4].

وفي روايةٍ: «لا يُوقظُ نائماً، ولا يُهْرِيقُ دماً»[5].

ومنها: ما أخرجَه نُعيمُ بنُ حمَّادٍ عن أبي جعفرٍ قال: يَظهرُ المهديُّ بمكَّةَ عند

---

(١) رواه الدارقطني في «سننه» (١٧٩٥).

(٢) رواه الطبراني في «مسند الشاميين» (١٦٠٠)، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ٣١٩): فيه عنبسة بن أبي صغيرة، وهو ضعيف. وقال الذهبي في «الميزان» (٣/ ٣٠٣) في ترجمة عنبسة المذكور: «أتى عن الأوزاعي بخبر باطل». يريد هذا الحديث.

(٣) في «ج»: «الهواء». والمثبت من باقي النسخ، وهو الموافق لما في المصادر.

(٤) رواه ابن الجوزي في «العلل» (١٤٣٩)، وهو خبر باطل تقدمت منه قطعة في أول الكتاب.

(٥) قطعة من حديثين، الأول رواه نعيم بن حماد في «الفتن» (٩٩١) عن أبي هريرة رضيَ اللهُ عنه، والثاني رواه نعيم أيضاً (١٠٤٠) عن أبي سعيد الخدري رضيَ اللهُ عنه.

العشاءِ معه رايةِ[١] رسولِ اللهِ ﷺ وقميصِه وسيفِه وعلاماتٍ ونورٍ وبيانٍ، فإذا صلَّى العشاءَ نادى بأعلى صوتِه يقول: أُذكِّرُكم اللهَ أيُّها النَّاسُ ومقامَكم بين يدي ربِّكم، فقد بَعَثَ الأنبياءَ وأنزلَ الكتبَ، وأَمَرَكم أن لا تُشركوا به شيئاً، وأن تُحافظوا على طاعتِه وطاعةِ رسولِه، وأنْ تُحْيُوا ما أحيا القرآنُ، وتُميتوا ما أماتَ، وتكونوا أعواناً على الهُدَى، ووزراءَ على التَّقوى، فإنَّ الدُّنيا قد دنا فَناؤُها وزوالُها، وأَذِنتْ بانصِرامٍ عن إقبالِها، فإنِّي أدعوكم إلى اللهِ تعالى وإلى رسولِه، والعملِ بكتابِه، وإماتةِ الباطلِ، وإحياءِ السُّنَّةِ. فيظهرُ في ثلاثِ مئةٍ وثلاثةَ عشرَ رجلاً عددِ أهلِ بَدرٍ، على غيرِ ميعادٍ، رهبانٌ باللَّيلِ، أُسْدٌ بالنَّهارِ، فيفتحُ اللهُ تعالى للمهديِّ أرضَ الحجازِ، ويُخرجُ مَن كان في السِّجنِ من بني هاشمٍ، وتنزلُ الرَّاياتُ السُّودُ الكوفةَ، فيُبعثُ بالبَيعَةِ إلى المهديِّ، ويَبعثُ المهديُّ جنودَه في الآفاقِ، ويُميتُ الجَورَ وأهلَه، وتستقيمُ له البُلدانُ، ويفتحُ اللهُ تعالى على يديهِ القُسْطَنْطِينِيَّةَ[٢].

ومنها: ما أخرجَه أيضاً عن ابنِ مسعودٍ رضيَ اللهُ عنه قال: إذا انقطعتْ التِّجاراتُ والطُرقُ، وكَثُرتْ الفتنُ، خرجَ سبعةُ نَفَرٍ علماءُ من أُفُقٍ شتَّى على غيرِ ميعادٍ، يُبايعُ لكلِّ رجلٍ منهم ثلاثُ مئةٍ وبِضعةَ عشرَ رجلاً، حتى يجتمعوا بمكَّةَ، فيلتقي السَّبعةُ فيقولُ بعضُهم لبعضٍ: ما جاءَ بكم؟ فيقولون: جِئنا في طلبِ هذا الرَّجلِ الذي يَنبغي أنْ تَهْدأَ على يَدَيْه هذه الفتنُ ويُفتحَ له القُسْطَنْطِينِيَّةُ، قد عَرَفْناه باسمِه واسمِ أبيه وأُمِّه وجيشِه، فيتَّفقُ السَّبعةُ على ذلك، فيطلبونَه فيُصيبونَه بمكَّةَ، فيقولون له: أنت فلانُ ابنُ فلانٍ؟ فيقول: بل أنا رجلٌ من الأنصارِ، حتى يُفلِتَ منهم، فيَصِفونَه لأهلِ الخيرِ منه والمعرفةِ به، فيُقال: هو صاحبُكم الذي تطلبونَه وقد لحقَ بالمدينةِ، فيَطلبونَه بالمدينةِ فيُخالفُهم إلى مكَّةَ، فيَطلبونَه بمكَّةَ فيُصيبونَه، فيقولون له: أنت فلان ابنُ فلانٍ، وأُمُّك

---

(١) في «و»: «مع راية»، وفي «ج»: «معه رداء».

(٢) رواه أبو نعيم في «الفتن» (٩٩٩).

فلانةُ ابنةُ فلانٍ، وفيك آيةُ كذا وكذا، وقد أفلتَّ منَّا مرَّةً فمُدَّ يَدَكَ نُبايِعْك، فيقولُ: لستُ بصاحبِكم، حتى يفلِتَ منهم، فيطلبونَه بالمدينةِ فيُخالفُهم إلى مكَّةَ، فيُصيبونَه بمكَّةَ عند الرُّكنِ ويقولونَ له: إثْـمُنا عليك ودماؤُنا في عنقِك إنْ لم تَمُدَّ يدكَ نبايعْك، هذا عسكرُ السُّفْيانيِّ قد تَوَجَّه في طَلَبِنا، عليهم رجلٌ مِن حَرَامٍ، فيجلسُ بين الرُّكنِ والمقامِ، فيمدُّ يدَه فيُبايَعُ[1] له، فيُلْقي اللهُ تعالى محبَّتَه في صدورِ النَّاسِ، فيسيرُ مع قومٍ أُسْدٍ بالنَّهارِ، رُهبانٌ باللَّيلِ[2].

ومنها: ما أخرجَه أيضاً عن أبي الطُّفَيلِ: أنَّ النَّبيَّ ﷺ وصفَ المهديَّ، فوصفَ ثِقلاً في لسانِه، وضربَ فخذَه اليسرى بيده اليمنى إذا أبطأَ عليه الكلامُ، اسمُه اسمي، واسمُ أبيه اسمُ أبي[3].

ومنها: ما أخرجَه أيضاً عن عليٍّ عن النَّبيِّ ﷺ، قال: «المهديُّ رجلٌ من عِتْرَتي، ويُقاتِلُ على سُنَّتي كما قاتلتُ أنا على الوحيِ»[4].

ومنها: ما أخرجَه أيضاً عن كعبٍ، قال: قادةُ المهديِّ خيرُ النَّاسِ، وأهلُ نُصرتِه وبيعتِه من أهلِ الكوفةِ واليمنِ وأبدالِ الشَّامِ، مقدِّمتُه جبريلُ، وساقَتُه ميكائيلُ، محبوبٌ في الخلائقِ، يُطفئُ اللهُ تعالى به الفتنةَ العمياءَ، وتأمنُ الأرضُ حتى إنَّ المرأةَ لَتَحُجُّ في خمسِ نسوةٍ ما معهنَّ رجلٌ، لا تتَّقي شيئاً إلَّا اللهَ، تُعطي الأرضُ نباتَها والسَّماءُ بركتَها[5].

---

(١) وقع سقط طويل في النسخة «د»، وسنشير إلى نهايته في مكانه.

(٢) رواه نعيم بن حماد في «الفتن» (١٠٠٠)، وهو موقوف، وفي إسناده ابن لهيعة وهو سيئ الحفظ.

(٣) رواه نعيم بن حماد في «الفتن» (١٠٦٩)

(٤) رواه نعيم بن حماد في «الفتن» (١٠٩٢) من حديث عائشة رضيَ اللهُ عنها، وفي إسناده شيخ مبهم.

(٥) رواه نعيم بن حماد في «الفتن» (١٠٣٠) قال: «حدثنا الوليد عمن حدثه وقرأه عن كعب قال: قادة المهدي...». وهو خبر ضعيف للإبهام في بعض رواته.

ومنها: ما أخرجَه أيضاً عن كعبٍ قال: إنِّي أجدُ المهديَّ مكتوباً في أسفارِ الأنبياءِ: ما في عملِه ظلمٌ ولا عيبٌ[١].

ومنها: ما أخرجَه أيضاً من طريقِ ضَمْرَةَ، عن [ابن شَوْذَبٍ عن]، ابنِ سيرينَ: أنَّه ذكرَ فتنةً تكونُ، فقال: إذا كان ذلك فاجلسوا في بيوتِكم حتى تُسبَقوا[٢] على النَّاسِ بخيرٍ من أبي بكرٍ وعمرَ، قيل: يا أبا بكرٍ! خيرٌ من أبي بكرٍ وعمرَ؟ قال كان يفضَّلُ على بعضِ [الأنبياء][٣].

قال الحافظُ السُّيوطيُّ: وفي هذا ما فيه، وقد قال ابنُ أبي شَيبةَ في «مصنَّفِه» في بابِ المهديِّ: حدَّثنا أبو أسامةَ، عن عوفٍ، عن محمَّدِ بنِ سيرينَ، قال: يكونُ في هذه الأُمَّةِ خليفةٌ لا يُفضلُ عليه أبو بكرٍ ولا عمرُ[٤].

قال الحافظُ: وهذا إسنادٌ صحيحٌ، وهذا اللَّفظُ أخفُّ من الأوَّلِ.

قال: والأوجَهُ عندي: تأويلُ اللَّفظينِ على ما أُوِّلَ عليه حديثُ: «بل أجرُ[٥] خمسينَ منكم»[٦]؛ لشدَّةِ الفتنِ في زمانِ المهديِّ، وتمالُؤِ الرُّومِ بأسرِها عليه، ومحاصرةِ الدَّجَّالِ له، وليس المرادُ بهذا التَّفضيلَ الرَّاجعَ إلى زيادةِ الثَّوابِ والرِّفعةِ عندِ اللهِ تعالى؛ فالأحاديثُ الصِّحاحُ والإجماعُ على أنَّ أبا بكرٍ وعمرَ أفضلُ الخلقِ بعد النَّبيِّينَ والمرسلينَ[٧].

---

(١) رواه نعيم بن حماد في «الفتن» (١٠٣٤).

(٢) في «الفتن» و«الحاوي»: «تسمعوا».

(٣) رواه نعيم بن حماد في «الفتن» (١٠٣٦)، وما بين معكوفتين منه، وهو ساقط من النسخ ومن «الحاوي» للسيوطي (٢/ ٧٣)، والنَّقل هنا عنه.

(٤) رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٧٦٥٠).

(٥) تحرفت في «و» و«د» و«ج» إلى: «آخر».

(٦) قطعة من حديث رواه أبو داود (٤٣٤١)، والترمذي (٣٠٥٨)، وابن ماجه (٤٠١٤) عن أبي ثعلبة الخشني رضيَ اللهُ عنه، قال الترمذي: حسن غريب.

(٧) انظر: «الحاوي للفتاوي» للسيوطي (٢/ ٧٣) رسالة: «العرف الوردي في أخبار المهدي».

أقول: ولا يَبْعُدُ أن يُتوقَّفَ في هذه المسألةِ؛ لعدمِ إجماعِ الأمَّةِ في خصوصِ هذه المادَّةِ المستقلَّةِ مع وُرودِ: «أُمَّتي كالمطرِ؛ لا يُدْرَى أَوَّلُه خيرٌ أم آخرُه»[(١)]، وفي قولِه سبحانَه: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ﴾ [آل عمران: ١١٠] إشارةٌ لطيفةٌ إلى رفعِ هذه الغُمَّةِ.

ومنها: ما أخرجَه ـ أيضاً ـ عن قيسِ بنِ جابرٍ الصَّدَفيِّ: أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قال: «سيكونُ رجلٌ من أهلِ بيتي يملأُ الأرضَ عدلاً كما مُلئتْ جَوراً، ثم مِن بعدِه القَحطانيُّ، والذي نفسي بيدِه ما هو دونه»[(٢)].

وأخرجَ أيضاً عن كعبٍ قال: يكونُ بعدَ المهديِّ خليفةٌ من أهلِ اليمنِ من قحطانَ أخو المهديِّ في دِينِه، يعملُ بعملِه، وهو الذي يَفتحُ مدينةَ الرُّومِ ويُصيبُ غنائمَها[(٣)].

ومنها: ما أخرجَه عن أَرْطَاةَ، قال: بلغَني أنَّ المهديَّ يعيشُ أربعينَ عاماً، ثم يموتُ على فراشِه، ثم يخرجُ رجلٌ من قحطانَ مثقوبُ الأُذنينِ على سِيرةِ المهديِّ، بقاؤُه عشرون سنةً، ثم يموتُ قتيلاً بالسِّلاحِ، [وهو آخِرُ أميرٍ مِن أمَّةِ محمَّدٍ]، ثم يخرجُ

---

(١) رواه الترمذي (٢٨٦٩) من حديث أنس رضيَ اللهُ عنه، وقال: حديث حسن، غريب من هذا الوجه.

(٢) رواه نعيم بن حماد في «الفتن» (١١٤٦) ـ ومن طريقه أبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٢/ ٥٥٤) ـ عن الوليد بن مسلم، عن ابن لهيعة، عن عبد الرحمن بن قيس بن جابر الصدفي عن النبي ﷺ. فهو على هذا مرسل. ورواه الطبراني في «الكبير» (٢٢/ ٣٧٤)، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٢/ ٥٥٤)، من طريق الأوزاعيِّ عن قيسِ بن جابرٍ الصَّدَفيِّ، عن أبيه، عن جَدِّهِ، عن النبي ﷺ. قال أبو نعيم: «هكذا رواه الأوزاعي عن قيس بن جابر عن أبيه عن جده، ورواه ابن لهيعة عن عبد الرحمن بن قيس بن جابر عن أبيه عن جده عن النبي قال، نحوه... ولم يقل الوليد في رواية ابن لهيعة: عن أبيه عن جده، وذكره غيره». وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٥/ ١٩٠): «رواه الطبراني وفيه جماعة لم أعرفهم».

(٣) رواه نعيم بن حماد في «الفتن» (١١٩٠).

رجلٌ من أهلِ بيتِ النَّبيِّ ﷺ، مَهْديٌّ حَسَنُ السِّيرةِ، يغزو مدينةَ قَيصَرَ، ثم يخرجُ في زمانِه الدَّجَّالُ، وينزلُ في زمانِه عيسى ابنُ مريمَ عليهما السَّلامُ(١).

ومنها: قولُه عليه السَّلامُ: «المهديُّ منَّا أهلَ البيتِ، يُصلحُه اللهُ في ليلةٍ». رواه أحمدُ وابنُ ماجه عن عليٍّ(٢).

فصدرُ الحديثِ مُجمَلُ ما فصَّلنا، ومَحْمَلُ ما فضَّلنا، وأمَّا ذيلُه من إصلاحِه في ليلةٍ، فيُشيرُ إلى أنَّه يُعطيه اللهُ المرتبةَ القُطبيَّةَ، والـمَنْقَبةَ الاجتهاديَّةَ الغَوثيَّةَ، بالجَذْبةِ الإلهيَّةِ الفَرْدانيَّةِ، وألوهيَّةِ(٣) الصَّمَدانيَّةِ، لا بكَسبِه وجَهدِه من تعلُّمِه في مقامِ كَدِّه وجِدِّه، كما حصَّلَ هذه العنايةَ لجَدِّه على ما ذَكَرَه اللهُ سبحانَه، وعظَّمَ شأنَه وبرهانَه: ﴿مَا كُنتَ تَدْرِى مَا ٱلْكِتَٰبُ وَلَا ٱلْإِيمَٰنُ﴾ [الشورى: ٥٢]؛ أي: تفاصيلَه في هذا البابِ، ﴿وَلَٰكِن جَعَلْنَٰهُ نُورًا نَّهْدِى بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنْ عِبَادِنَا﴾ [الشورى: ٥٢]؛ فالمهديُّ في زمانِه أفضلُ المهتدينَ(٤)، وأكملُ المجتهدينَ في أمورِ الدِّينِ.

ومنها: قولُه عليه السَّلامُ: «المهديُّ منِّي، أجْلَى الجبهةِ، وأقنى الأنفِ، يملأُ الأرضَ قِسطاً وعدلاً كما مُلئتْ جَوراً وظلماً، يملكُ سبعَ سنينَ». رواه أبو داودَ في «سننه»، والحاكمُ في «مستدركه»(٥).

---

(١) رواه نعيم بن حماد في «الفتن» (١٢١٤)، وما بين معكوفتين منه.

(٢) رواه الإمام أحمد في «المسند» (١/ ٨٤)، وابن ماجه (٤٠٨٥). ورواه أيضاً البخاري في «التاريخ الكبير» (١/ ٣١٧) وقال: في إسناده نظر.

(٣) في «د»: «والألوهية».

(٤) في «ج»: «المهديين».

(٥) رواه أبو داود (٤٢٨٥) واللفظ له، والحاكم في «المستدرك» (٨٦٧٠). وجَوَّد إسناده ابن القيم في «المنار المنيف» (ص ١٤٤)، وسيأتي كلامه في آخر الرسالة. ورواه ابن الجوزي في «العلل» (١٤٤٠ ـ ١٤٤٣) من طرق أربعة ثم قال: «أما طريق أبي داود فلا بأس به».

وقال المنذري: في إسناده عمران القطان، وهو أبو العوام عمران بن داود القطان البصري، استشهد =

فقولُه عليه السَّلامُ: «المهديُّ منِّي» شهادةٌ منه على أنَّه من ذُرِّيَّتِه وخاصَّةِ أُمَّتِه في عمومِ متابعتِه، ولذا قال عليه السَّلامُ: «مَن رَغِبَ عن سُنَّتي فليس منِّي»[1].

وقولُه: «أجلى الجبهةِ» ـ أي: واسعُ الجبينِ ـ إشارةٌ إلى حُسنِ صُورتِه وسِيرتِه، واستحسانِ عِشرتِه مع عَشيرتِه.

وقولُه: «أقنى الأنفِ»: إشارةٌ إلى جمالِ أَرْنَبتِه، وإيماءٌ إلى كمالِ أَنَفَتِه[2]، وإشعارٌ إلى مرتبةِ شجاعتِه، ومَزِيَّةِ سَخاوتِه، وعدمِ الالتفاتِ إلى أموالِ رعيَّتِه، وفَقْدِ الرِّضا بالتَّقليدِ في مقامِ معرفتِه؛ لأنَّ مِن المعلوم استبعادُ جميعِ الطَّوائفِ من أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ وطوائفِ المبتدعةِ ـ ولو كانوا من أهلِ الطَّاعةِ ـ أن يرضَوا بأنَّه يكونُ مقلِّداً مَثَلاً لمذهبِ العلماءِ الحنفيَّةِ، وتاركاً مذاهبَ البقيَّةِ بالكُلِّيَّة.

وقولُه عليه السَّلامُ: «يملأُ الأرضَ قِسطاً وعدلاً كما مُلئتْ جَوراً وظلماً»: إشارةٌ إلى سَعةِ دولتِه ومملكتِه، وإلى ظهورِه في وقتِ شِدَّةِ حاجتِه.

وقولُه: «يملكُ سبعَ سنينَ»؛ أي: قبلَ نزولِ عيسى عليه السَّلامُ؛ إذْ بعدَه تنتقلُ إليه الأحكامُ؛ سواءٌ يكونُ المهديُّ موجوداً في عالَمِ الحياةِ أو مفقوداً بالمماتِ؛ إذ لا شكَّ أنَّ عيسى بعد نزولِه لم يُفسخْ عنه خِلعَةُ النُّبوَّةِ، وإن كان يُنسخُ عنه عَباءُ الرِّسالةِ، فيُعلي أولاً آياتِ إعلامِه وراياتِ مقامِه في الحرمين الشَّريفينِ والمسجدينِ المُنِيفَيْنِ، ثم يتوجَّه إلى بيتِ المقدَّسِ والمَحَلِّ المنفَّسِ؛ عملاً بقولِه عليه السَّلامُ: «لا تُشدُّ الرِّحالُ إلَّا إلى ثلاثةِ مساجدَ: مسجدِ الحرامِ، ومسجدي هذا، والمسجدِ الأقصى»[3]،

= به البخاري، ووثقه عفان بن مسلم، وأحسن عليه الثناء يحيى بن سعيد القطان، وضعفه يحيى بن معين والنسائي. انظر: «تحفة الأحوذي» (٦/ ٤٠٣).

(١) رواه البخاري (٥٠٦٣)، ومسلم (١٤٠١)، من حديث أنس رضيَ اللهُ عنه.

(٢) في «ج»: «ألفته».

(٣) رواه البخاري (١١٨٩)، ومسلم (١٣٩٧)، من حديث أبي هريرة رضيَ اللهُ عنه.

فرتَّب هذا التَّرتيبَ الأعلى، حيث يَبدأُ بمَهبِطِ بَدءِ وحي المصطفَى، ثم بدارِ الهجرةِ، ثم بالأرضِ[(١)] المباركةِ بواسطةِ قدومِ أصحابِ النُّبوَّةِ وأربابِ الرِّسالةِ، وفي جعلِ القضيَّةِ عكسَ ما يقتضيه العقلُ من تقديمِ الأقدميَّةِ إيماءٌ إلى قولِه عليه السَّلامُ: «نحن الآخِرُونَ السَّابقونَ»[(٢)]؛ أي: الآخِرُونَ وجوداً في عالَمِ الحِسِّ والـمَبْنَى، والسَّابقونَ شُهوداً في مقامِ الأُنسِ والمعنى، كما يُشيرُ إليه قولُه عليه السَّلامُ: «أوَّلُ ما خلقَ اللهُ رُوحي»[(٣)]، وفي روايةٍ: «نوري»[(٤)]. وقولُه: «كنتُ نبيّاً وآدمُ بين الرُّوحِ والجسدِ»[(٥)].

ولقد أبعدَ الغزاليُّ في تفسيرِ هذا الحديثِ وتأويلِه، حيث قال: أي: كنتُ نبيّاً في علمِ اللهِ؛ لأنَّه بهذا المعنى لا مَزِيَّةَ له عمَّا سواه من أربابِ الجاه؛ بل المعنى: أنَّه ﷺ كان نبيّاً فيما بين الأرواحِ سابقاً، كما وقعَ رسولاً في عالَمِ الأشباحِ لاحقاً، فهو الأوَّلُ والآخِرُ والباطنُ والظَّاهرُ في النِّسبِ الإضافيَّةِ بالنِّسبةِ إلى صفاتِ الإلهيَّةِ؛ فإنَّها القديمةُ الأزليَّةُ بلا ابتداءٍ في الأوَّليَّةِ.

وأمَّا قولُه: مَن قال: جُملةُ الأرواحِ قديمةٌ؛ كما قال بعضُ الحكماء، أو: أرواحُ الكُمَّلِ قديمةٌ؛ كما صرَّحَ به بعضُ الصُّوفيَّةِ السُّفهاءُ، فكفرٌ صريحٌ ليس عنه تأويلٌ صحيحٌ عند أعلامِ العلماءِ.

---

(١) في «ج»: «بأرض».

(٢) قطعة من حديث رواه البخاري (٨٧٦)، ومسلم (٨٥٥)، عن أبي هريرة رضيَ اللهُ عنه.

(٣) لم أجده.

(٤) عزاه ابن حجر الهيتمي في «الفتاوى الحديثية» (ص ٤٤) لعبد الرزاق بسنده عن جابر بن عبد الله الأنصاري رضيَ اللهُ عنهما قال: قلت: يا رسول الله! بأبي أنت وأمي أخبرني عن أوَّل شيء خلقه الله قبل الأشياء؟ قال: «يا جابر! إن الله خلق قبل الأشياء نور نبيك محمد ﷺ من نوره...». ولم أجده مسنداً عند عبد الرزاق ولا عند غيره.

(٥) رواه الترمذي (٣٦٠٩) من حديث أبي هريرة رضيَ اللهُ عنه، وقال: حسن صحيح، غريب من حديث أبي هريرة رضيَ اللهُ عنه.

والحاصلُ: أنَّ المهديَّ وأتباعَه وأصحابَه وأشياعَه يكونون في بيت المقدِسِ فارغَ البال، إذْ يظهرُ الأعورُ الدَّجَّال، ومعه خلقٌ كثيرٌ من ضُلَّالِ الرِّجال، فيُحاصِرُ المهديَّ في مكانِه، ويُضيِّقُ عليه بعد ارتفاعِ شأنِه في زمانِه، إذْ ينزلُ[1] عيسى ابنُ مريمَ عليهما السَّلامُ في المنارةِ الشَّرقيَّةِ في مسجدِ الشَّامِ، ويَتوجَّه إلى القدسِ لنُصرةِ أهلِ الإسلامِ، فيراه الدَّجَّالُ اللَّعينُ، وكادَ أن يذوبَ كذَوَبانِ الملحِ في الماءِ، ويصيرَ كالطِّينِ، فيُصيبُه بحَرْبَةٍ من عالَمِ اليقين، ويقتلُه فيكونَ من الغازِين[2]، ثم يَقتُلُ مَن لم يَدْخُلْ في الإسلامِ ولم يَصِرْ من الفائزين، ويرفعُ الجِزيةَ ولم يقبلْها مِن أحدٍ كما أخبرَ به سيِّدُ المرسلينَ، وهذا نسخٌ مُغيّاً في هذه الأمَّةِ، ظهرَ على يدِ خاتَمِ أصفياءِ الأئمَّةِ، لا أنَّه نسخٌ من عندِه؛ فإنَّ دينَه منسوخٌ بأصلِه؛ كسائرِ أديانِ الأنبياءِ، ولذا قالَ عليه السَّلامُ: «لو كان موسى حيَّاً لَمَا وَسِعَه إلَّا اتِّباعي»[3]؛ أي: كما صارَ عيسى في آخرِ الأمرِ مِن أَتْباعي، وله المَزِيَّةُ على غيرِه من هذه الحيثيَّةِ، ولذا شُبِّهَ ﷺ بقلبِ عسكرِ المسلمينَ وجنودِ الموحِّدينَ، والأنبياءُ السَّابقةُ بمنزلةِ المقدِّمة، وعيسى في مرتبةِ الخاتمةِ اللَّاحقةِ المتمِّمة، وعلماءُ هذه الأمَّةِ بمنزلةِ جناحِ اليمين، وعلماءُ سائرِ الأممِ في مرتبةِ جناحِ اليسارِ، مرتبتُهم دون مرتبةِ الأوَّلِين.

ويؤيِّدُه ما وردَ صحيحَ المعنى، وإنْ كان موضوعَ المبنى: «علماءُ أمَّتي كأنبياءِ بني إسرائيلَ»[4]، ويُقوِّيهِ ما صحَّ من قولِه عليه السَّلامُ: «العلماءُ ورثةُ الأنبياءِ»[5]؛ فإنَّه لا ريبَ أنَّ إرثَ الوارثِ يكونُ على قَدْرِ مالِ الموروثِ.

---

(١) في «ج»: «نزل».

(٢) كذا وقعت في النسخ، ولعل الصواب: «من الغابرين».

(٣) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٣/ ٣٣٨).

(٤) أورده الزركشي في «التذكرة في الأحاديث المشتهرة» (ص ١٦٦) وقال: لا يعرف له أصل. وأورده المؤلف في «المصنوع في معرفة الحديث الموضوع» (ص ١٢٣) وقال: لا أصل له، كما قال الدميري والزركشي والعسقلاني.

(٥) رواه أبو داود (٣٦٤١)، والترمذي (٢٦٨٢)، وابن ماجه (٢٢٣)، والإمام أحمد في «المسند» =

فلْنصرفِ[1] العَنَانَ إلى ما كنَّا في صَدَدِه من البيَان، وهو أنَّ عيسى عليه السَّلامُ بعد قتلِه اليهودَ والنَّصارى وسائرَ الكفَّارِ الذين لم يَدخُلوا في دِينِ الإسلامِ، حتى كان الحجرُ والشَّجرُ يُنادي بلسانٍ فَصيحٍ، وبيانٍ نَصيحٍ: يا نبيَّ اللهِ! هذا يهوديٌّ مخفيٌّ عندي؛ فإمَّا أن يُسلمَ، وإمَّا أن يُقتلَ[2]، كما أشارَ إليه قولُه تعالى: ﴿وَإِن مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِۦ قَبْلَ مَوْتِهِۦ﴾ [النساء: ١٥٩].

فيدخلُ عيسى في مسجدِ القدسِ عند ظهورِ صُبحِ الأُنسِ، وقد أُقيمَ الإقامةُ، فيُشيرُ المهديُّ إليه، فيمتنعُ عليه، ويقول: قد أُقيمتْ لك هذه الإقامة، وأنت في هذا المسجدِ قائمٌ بوصفِ الإمامة، فيُصلِّي المهديُّ ويَقتدي به عيسى[3]؛ تحقيقاً لمتابعةِ هذه الأمَّةِ، ثم يكونُ إماماً في كلِّ الحالةِ.

وممَّا يؤيِّدُ هذه المقالةَ: قولُه عليه السَّلامُ: «منَّا الذي يصلِّي عيسى ابنُ مريمَ

= (٥/ ١٩٦) من حديث أبي الدرداء رضيَ اللهُ عنه.

(١) في «ج»: «فنصرف».

(٢) روى البخاري (٢٩٢٥ و٢٩٢٦)، ومسلم (٢٩٢١)، من حديث ابن عمر رضيَ اللهُ عنهما مرفوعاً: «تُقَاتِلُونَ اليَهُودَ، حَتَّى يَخْتَبِيَ أَحَدُهُمْ وَرَاءَ الحَجَرِ، فَيَقُولُ: يَا عَبْدَ اللهِ! هَذَا يَهُودِيٌّ وَرَائِي فَاقْتُلْهُ». وروى مسلم (٢٩٢٢) نحوه من حديث أبي هريرة رضيَ اللهُ عنه، لكن ليس في الحديثين تصريح بأن عيسى عليه السلام هو المخاطب بذلك، ولا بالتخيير بين الإسلام أو القتل. وكذلك ليس فيهما تصريح أن ذلك يكون في وقت نزول المسيح عليه السلام، لكن هذا ورد في حديث أبي أمامة عند ابن ماجه.

(٣) روى معناه مسلم (١٥٦) من حديث جابر رضيَ اللهُ عنه، ولفظه: «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِن أُمَّتِي يُقَاتِلُونَ على الحقِّ ظَاهِرِينَ إلى يومِ القيامةِ» قال: «فَيَنْزِلُ عِيسَى بن مريمَ ﷺ فيقول أَمِيرُهُمْ: تَعَالَ صَلِّ لنا، فيقول: لا إِنَّ بَعْضَكُمْ على بَعْضٍ أُمَرَاءُ، تَكْرِمَةَ اللهِ هذه الأُمَّةَ». وروى البخاري (٣٤٤٩)، ومسلم (١٥٥/ ٢٤٤) من حديث أبي هريرة رضيَ اللهُ عنه: «كَيْفَ أَنْتُمْ إِذَا نَزَلَ ابْنُ مَرْيَمَ فِيكُمْ، وَإِمَامُكُمْ مِنْكُمْ».

خلفَه». رواه أبو نُعيمٍ في «كتابِ المهديِّ» عن أبي سعيدٍ[1]، وظاهرُه الإطلاقُ، إلَّا أنَّ تعليلَه يُفيدُ التَّقييد؛ كما لا يَخْفَى على أهلِ التَّوفيقِ والتَّأييد.

وأمَّا قولُه عليه السَّلامُ للعبَّاسِ: «يا عمَّ النَّبيِّ[2]! إنَّ اللهَ ابتدأَ الإسلامَ بي، وسيختمُه بغلامٍ من ولدِك، وهو الذي يتقدَّمُ عيسى ابنَ مريمَ». رواه أبو نُعيمٍ في «الحِليةِ» عن أبي هُريرَةَ[3]، فيحتملُ تقدُّمَه وجوداً، وتقدُّمَه في منصبِ الإمامةِ شُهوداً.

ويؤيِّدُه ما في روايةِ الدَّارَقُطنيِّ في «الأفرادِ»، والخطيبِ، وابنِ عساكرَ، عن عمَّارِ بنِ ياسرٍ، ولفظُه: «يا عبَّاسُ! إنَّ اللهَ ابتدأَ هذا الأمرَ بي، وسيختمُه بغلامٍ من ولدِك، يملؤُها عدلاً كما مُلئتْ جَوراً، وهو الذي يُصلِّي بعيسى عليه السَّلامُ»[4]. انتهى.

---

(١) رواه أبو نعيم في «مناقب المهدي» كما في «عقد الدرر في أخبار المنتظر» (ص ٨٤)، وذكره ابن القيم في «المنار المنيف» (ص ١٤٧) عن أبي نعيم بإسناده، ثم قال: «هذا إسناد لا تقوم به حجة». وانظر التعليق السابق، ففيه من الصحيحين ما يشهد لمعناه. وسيكرر الحديث في أواخر هذه الرسالة.

(٢) كلمة: «النبي» ليست في «ج».

(٣) الذي رواه أبو نعيم في «الحلية» (١/ ٣١٥) عن أبي هريرة أنه قال: خرج رسولُ اللهِ ﷺ فَتَلَقَّاهُ العَبَّاسُ فقال: «أَلَا أُبَشِّرُكَ يا أبا الفَضْلِ؟»، قال: بَلَى يا رسولَ اللهِ، قال: «إِنَّ اللهَ عَزَّ وجَلَّ افْتَتَحَ بِي هَذَا الأَمْرَ، وَبِذُرِّيَّتِكَ يَخْتِمُهُ». وفي إسناده علي بن زيد بن جدعان، وهو ضعيف. أما لفظ المؤلف فرواه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٣/ ٣٢٣ ـ ٣٢٤)، وابن الجوزي في «العلل» (١٤٣٨) من حديث ابن عباس رضيَ اللهُ عنهما، وهو خبر كذب كما قال الذهبي في «الميزان» (٤/ ٢٨٤).

(٤) رواه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٤/ ١١٧)، ومن طريقه وطريق الدارقطني رواه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٦/ ٣٥٠ ـ ٣٥١)، ومن طريق الخطيب رواه ابن الجوزي في «العلل» (١٤٣٧). قال ابن الجوزي: لا بأس بإسناده، وتعقبه الذهبي في «تلخيصه» فقال: بل هو باطل، فيه أحمد بن الحجاج بن الصلت وفيه جهالة وهو الآفة، وما رأيت لأحد فيه كلاما. انظر: «تنزيه الشريعة» (٢/ ١١). وقال الذهبي في «الميزان» ترجمة أحمد بن الحجاج: والعجب أن الخطيب ذكره في «تاريخه» ولم يضعفه، وكأنه سكت عنه لانتهاك حاله.

وهـو صـادقٌ أنْ يوجدَ مـرَّةً أو مرَّات، واللهُ سـبحانَه أعلمُ بحقيقـةِ الحالات، وإذا عَرَفْـتَ ذلـك، تَبيَّـنَ لـك ممَّـا قرَّرنـا هنالـك: أنَّ قـولَ ابـنِ عربـيٍّ فـي كتابِـه «الفُصـوصِ»، المملـوءِ مـن مخالفةِ النُّصـوصِ: إنِّي خاتَـمُ الأولياءِ، ويُسـتمدُّ منِّي خاتَـمُ الأنبيـاءِ، ويَسـتفيضُ منِّي سـائرُ الرُّسـلِ والأصفيـاءِ، باطلٌ مـن وجهينِ، كما أوضحتُـه فـي الرِّسـالةِ المعمولـةِ للـرَّدِّ علـى الوجوديَّـةِ القائلـةِ بالعينيَّـةِ، بالأدلَّـةِ القطعيَّةِ.

ومجملُه هنا: أنَّ دعواه أنَّه خاتَمُ الأولياءِ ظاهرُ البُطلانِ عند أعيانِ العلماءِ؛ لوجودِ عيسى عليه السَّلامُ، وشهودِ المهديِّ من أولياءِ الفِخامِ، وكذا وجودُ كثيرٍ من الأولياءِ في حياتِه ومماتِه من فُضلاء كرام، وهذا أمرٌ سهلٌ منه؛ فإنَّ غايتَه أنَّه كذبٌ محضٌ بالنِّسبةِ إلى دعواه الثَّانيةِ، فإنَّه كفرٌ صريح، ليسَ له تأويلٌ صحيح.

والعجبُ ممَّن لم يَعرفْ حقيقةَ إيمانِه وحُسْنَ خاتمتِه في شأنِه كيف يدَّعي مثلَ هذا من غيرِ برهانِه؟!

وأغربُ من هذا أنَّ بعضَ العلماءِ المعتبَرينَ، والفضلاءِ المتبحِّرينَ، ممَّن تَصَدَّى لشرحِ كلامِه، لم يتعرَّضْ لتصحيحِ مرامِه، وكأنَّه وافقَ مشربَه، وطابقَ مذهبَه.

ثم من الغريب ما وقعَ في هذا القريب: أنَّه سألَ بعضَ أكابرِ الفِخامِ، عمَّن يزعمُ أنَّه من علماءِ الأعلام[1]: هل ثبتَ أنَّ المهديَّ يُقلِّدُ أبا حنيفةَ؟ فقال: نَعَمْ، رأيتُ في كتابينِ، ومع هذا سَلْ بعضَ أصحابي، وخُلَّصِ أحبابي، فإنَّه رأى رؤيا تدلُّ على هذه المدَّعَى، وصورتُها: أنَّه رأى أوَّلاً ثلاثَ قُبَبٍ هيئتُها الصَّغارُ، ثم رأى قُبَّةً كبيرةً كثيرةَ الأنوارِ، غطَّى[2] نورُ هذه القُبَّةِ سائرَ القُبَبِ في إبصارِ الأبصارِ.

---

(١) في «و»: «الإسلام».

(٢) في «ج»: «عظم».

والحالُ أنَّ المشارَ إليه لرؤيةِ هذا المنامِ معروفٌ عند الأنام؛ لأنَّه لو أخبرَ يقظةً بشيءٍ، لم يُصدِّقْه أحدٌ في هذه الأيَّامِ، فكيف يكونُ رؤياه صادقةً صالحةً للاستدلالِ في هذا المقامِ؟! فإنَّها على تقديرِ ثبوتِها وصحَّتِها من أضغاثِ الأحلامِ وخيالاتِ الأوهامِ؛ كما يرى الهِرُّ إذا نامَ في خيالِ البَرِّ أنَّه يأكلُ اللَّحم أو يَمضَغُ الشَّحم.

وبهذا تبيَّنَ أنَّ الأمورَ الاعتقادياتِ لا يُتصوَّرُ ثبوتُها بالأمورِ الظَّنِّيَّاتِ، فضلاً عن المقالاتِ الواهماتِ والمناماتِ الواهِيَاتِ، وقِسْ على هذا أقوالَ سائرِ الأنامِ في هذه الأيَّامِ.

فعليك بميزانِ الكتابِ والسُّنَّة، إن كنتَ من أهلِ المعرفةِ وقابِلِ المِنَّة، وتُريدُ أن تدخلَ الجَنَّة، ويكونَ معرفتُك السُّترَةَ من النَّارِ والجُنَّة، وتصيرَ محفوظاً من شَرِّ النَّاسِ والجِنَّةِ.

وقد وردَ عنه عليه السَّلامُ أنَّه قال: «يُوشِكُ أن يأتيَ على النَّاسِ زمانٌ لا يبقى من الإسلامِ إلَّا اسمُه، ولا يبقى من القرآنِ إلَّا رَسْمُه، مساجدُهم عامرةٌ وهي خَرابٌ من الهدى، علماؤُهم شرُّ مَن تحت أديمِ السَّماءِ، مِن عندِهم تخرجُ الفتنةُ، وفيهم تعودُ». رواه ابنُ عديٍّ والبَيهَقيُّ عن عليٍّ[1].

وقد قال ابنُ جريرٍ أحدُ الأخيارِ في «تهذيبِ الآثارِ»: حدَّثني أبو حُميدٍ الحمصيُّ أحمدُ بنُ المغيرةِ، حدَّثنا عثمانُ بنُ سعيدٍ، عن محمَّدِ بنِ مهاجرٍ، حدَّثني الزُّبيديُّ، عن الزُّهريِّ، عن عُروةَ، عن عائشةَ: أنَّها قالتْ: يا ويحَ لبيدٍ! حيث يقولُ:

---

(١) رواه ابن عدي في «الكامل» (٤/ ٢٢٧) عن علي رضيَ اللهُ عنه مرفوعاً وموقوفاً، ورواه البيهقي في «الشعب» (١٩٠٨) مرفوعاً، و(١٩٠٩) مرفوعاً وموقوفاً، وكلاهما من طريق عبد الله بن دكين، وروى ابن عدي عن ابن معين قال: عبد الله بن دكين ليس بشيء. وهو مع هذا منقطع كما قال البيهقي. ورواه البيهقي في «الشعب» (١٩١٠) من طريق آخر عن علي موقوفاً ثم قال: هذا موقوف، وإسناده إلى شَريكٍ [وهو ابن عبد الله النخعي] مجهول.

ذَهَـبَ الَّذيـنَ يُعَـاشُ فـي أكنَافِهِـم وبَقِيْـتُ فـي خَلْـفٍ كجِلـدِ الأَجرَبِ

قالـت عائشـةُ: فكيـف لـو أدركَ زمانَنا هـذا؟! قـال عُـروةُ: رحمَ اللهُ عائشـةَ، فكيـف لـو أدركـتْ زمانَنا هـذا؟! ثم قال الزُّهـريُّ: رحـمَ اللهُ عُروةَ، فكيـفَ لو أدركَ زمانَنـا هـذا؟! ثم قـال الزُّبَيـديُّ: رحـمَ اللهُ الزُّهـريَّ، فكيف لـو أدركَ زمانَنـا هذا؟! وهكـذا قـال كلُّ مـن رجالِ السَّـندِ إلى آخـرِه(١).

وأنا أقولُ: فكيف لو أدركَ كلُّ واحدٍ منهم ومَن بعدَهم زمانَنا هذا.

ومن هنا ما وردَ عن جعفرٍ الأحمرِ: سألتُ أبا حنيفةَ عن مسألةٍ، فأجابَ، فقلتُ: لا يزالُ هذا المِصرُ بخيرٍ ما أبقاكَ اللهُ تعالى، فقال رحمَه اللهُ تعالى:

خَلَـتِ الدِّيـارُ فسُـدْتُ غيـرَ مُسـوَّدِ ومِـن الشَّـقاءِ تَفَـرُّدِي بالسُّـؤْدَدِ

وعن أبي يوسفَ: أنَّ الإمامَ كان يُنشدُ هذا البيتَ كثيراً:

كَفَـى حَزَنـاً أنْ لا حَيَـاةَ هَنِيئَـةٌ ولا عمـلٌ يَرْضَـى بـهِ اللهُ صَالـحُ

انتهى.

وقد نُقلَ عن بعضِ السَّلفِ أنَّه قال: لقد حَلَّت العُزلةُ في زمانِنا. فقال الغزاليُّ: فإنْ حلَّتْ في زمانِه، لقد وجبتْ في زمانِنا. فنعوذُ باللهِ من شرورِ أنفسِنا وأقرانِنا.

هذا، وبما حرَّرنا في قَلَمِ البيان، ممَّا قرَّرنا في عَلَمِ التِّبيان على وجهِ الإيقان، انكشفَ بطلانُ مذهبِ الطَّائفةِ الغَوِيَّةِ المسمَّاةِ بـ(المهدويَّةِ) في دعوتِهم أنَّ المهديَّ الموعودَ هو شيخُهم المشهودُ قبل ذلك، وأنَّه توفِّي بخُراسانَ ودُفنَ هنالك، ومن كمال تعصُّبهم وجهلِهم: يُكفِّرونَ أهلَ السُّنَّةِ في إنكارِهم المهديَّ شيخَهم، فكفَروا باتِّفاقِ العلماءِ كما أفتى فقهاءُ عصرِنا في مكَّةَ من الحنفيَّةِ والمالكيَّةِ والشَّافعيَّةِ والحنبليَّةِ.

---

(١) رواه الطبري في «تهذيب الآثار» (٢٠٤ ـ مسند عمر بن الخطاب رضيَ اللهُ عنه).

وكـذا تبيَّـنَ بطـلانُ مذهـبِ الإماميَّـةِ فـي قولِهـم: إنَّ المهـديَّ هـو ولـدُ العسـكريِّ، وإنَّه لـم يمتْ، وإنَّه إمـامُ زمانِه وخليفـةُ أوانِه، من غيرِ أن يأتـوا ببرهانِه، أو يُطابقـوا أحاديثَـه عليـه السَّـلامُ في شـانِه.

وقـد صـرَّحَ القُطْـبُ الرَّبَّانـيُّ الشَّـيخُ عـلاءُ الدَّولـةِ السِّـمنانيُّ[١]: أنَّ المهديَّ هـذا صـارَ مـن الأبدالِ، وغـابَ عـن أعينِ الرِّجـالِ، ثم صـارَ قُطْبـاً ومـاتَ في تلك الحـالِ، وتولَّـى القُطبيَّـةَ بعـده أحدٌ مـن أربـابِ الكمالِ.

فتعيَّنَ الآنَ أن نُوْرِدَ بقيَّةَ ما وردَ في حقِّ المهديِّ من الأخبارِ؛ ليتبيَّنَ حالُه لَدَى الأبرارِ والفجَّارِ، فنقول:

منها: قولُه عليه السَّلامُ: «أُبشِّركم بالمهديِّ، رجلٌ من قريشٍ، من عِترَتي، يخرجُ في أُمَّتي في اختلافٍ من النَّاسِ وزِلزَالٍ، فيملأُ الأرضَ قِسطاً وعدلاً كما مُلئتْ جَوراً وظلماً، ويَرْضَى عنه ساكنُ السَّماءِ وساكنُ الأرضِ، ويَقسمُ المالَ صِحاحَاً بالسَّويَّةِ، ويملأُ قلوبَ أمَّةِ محمَّدٍ غنًى، ويسعُهم عدلُه، حتى إنَّه يأمرُ منادياً فينادي: مَن له حاجةٌ إليَّ فلْيأتني، فما يأتيه إلَّا رجلٌ واحدٌ، فيسألُه فيقولُ: ائتِ السَّادنَ ـ أي: الخادمَ الخازنَ ـ حتى يُعطيَك، فيأتيه فيقولُ: أنا رسولُ المهديِّ إليكَ لتعطيَني مالاً، فيقولُ: احْثِ، فيَحْثِي فلا يستطيعُ أن يحملَه، فيُلقي منه حتى يكونَ قدْرَ ما يستطيعُ أنْ يحملَه، فيخرجُ به، فيندَمُ، فيقولُ: أنا كنتُ أجشعَ أمَّةِ محمَّدٍ نَفْساً ـ أي: أحرصَ ـ كلُّهم دُعيَ إلى هذا المالِ فتركَه غيري، فيردُّ عليه فيقولُ: إنَّا لا نقبلُ شيئاً أعطيناه، فيلبثُ في ذلك ستّاً أو سبعاً أو ثمانياً أو تسعَ سنينَ، ولا خيرَ في الحياةِ بعده». رواه

---

(١) أحمد بن محمد بن أحمد، ركن الدين، من علماء الصوفية، شافعيّ مولده بسمنان (بين الريّ والدامغان) ووفاته ببغداد، له مصنفات قيل: تزيد على ثلاث مئة، وكان كثير البر، من كتبه الباقية: «العروة لأهل الخلوة»، و «صفوة العروة» تناول فيه الآداب الشرعية وصيانة خلوات المتصوفة عن الشطحات والترهات المنسوبة إليهم، و «تحفة السالكين». توفي سنة (٧٣٦هـ). انظر: «الأعلام» (١/ ٢٢٣).

أحمدُ والباوَرْدِيُّ وأبو نُعيمٍ والتِّرمِذِيُّ عن أبي سعيدٍ[١]، والشَّكُّ من الرَّاوي، فلا ينافي ما تقدَّمَ من الجزمِ بالسَّبعِ.

ولعلَّه يعيشُ إلى آخرِ زمانِ عيسى عليه السَّلامُ ليَصِحَّ قولُه: «ولا خيرَ في الحياةِ بعدَه»، وقد ثبتَ أنَّ زمنَ عيسى أيضاً سبعُ سنينَ، فكأنَّهما يجتمعانِ حياةً ومماتاً.

وأمَّا روايةُ موتِ عيسى بعد أربعينَ سنةً، فمحمولٌ على مجموعِ عمرِه؛ لأنَّه رُفعَ إلى السَّماءِ كَهْلاً وهو ابنُ ثلاثٍ وثلاثينَ، فالسَّبعُ يكونُ تكملةَ الأربعينَ. واللهُ الموفِّقُ والمعينُ.

لكنْ جاءَ في روايةِ أحمدَ عن عائشةَ: أنَّ عيسى عليه السَّلامُ ينزلُ ويقتلُ الدَّجَّالَ، ويمكُثُ في الأرضِ أربعينَ سنةً إماماً عدلاً، وحَكَماً مُقسِطاً[٢].

وفي روايةِ الطَّبرانيِّ عن عبدِ اللهِ بنِ مُغفَّلٍ: «ثم ينزلُ عيسى ابنُ مريمَ مُصدِّقاً بمحمَّدٍ على مِلَّتِه، إماماً مهديَّاً وحَكَماً عدلاً، فيقتلُ الدَّجَّالَ»[٣]، وهذا الحديثُ يدلُّ على إمامتِه وحكومتِه بعد المهديِّ، ويُؤيِّدُه ما رواه مسلمٌ عن أبي هُريرَةَ: «كيف أنتم إذا نزلَ ابنُ مريمَ فيكم فأَمَّكم»[٤].

وأمَّا ما في «الصَّحيحينِ»: «كيف أنتم إذا نزلَ ابنُ مريمَ وإمامُكم منكم»[٥]؛

---

(١) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٣/ ٣٧)، والترمذي (٢٢٣٢)، وأبو نعيم في «الحلية» (٣/ ١٠١). ورواية الترمذي وأبي نعيم مختصرة. قال الترمذي: «حديث حسن». وفي رواية أحمد: العلاء بن بشير، قال عنه ابن المديني: مجهول، كما في «الميزان» (٣/ ١٠٧)، وذكر له الذهبي هذا الحديث.

(٢) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٦/ ٧٥)، وصححه ابن حبان (٦٨٢٢).

(٣) رواه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٤٥٨٠). قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ٣٣٦): رواه الطبراني في «الكبير» و«الأوسط»، ورجاله ثقات، وفي بعضهم ضعف لا يضر.

(٤) رواه مسلم (١٥٥/ ٢٤٥).

(٥) رواه البخاري (٣٤٤٩)، ومسلم (١٥٥/ ٢٤٤) من حديث أبي هريرة رضيَ اللهُ عنه

فمعناه: أنَّ عيسى منكم وداخلٌ في أُمَّتي معكم، أو محمولٌ على ما تقدَّمَ[١]، واللهُ أعلمُ.

وفي روايةِ ابنِ عساكرَ: «إنَّ الدَّجَّالَ يقتلُ من المسلمينَ ثُلثًا، ويهزِمُ ثُلثًا، ويُبقي ثُلثًا، ويَجُنُّ عليهم اللَّيلُ، فيقولُ بعضُ المؤمنينَ لبعضٍ: ما تنتظرونَ إلَّا أن تلحقوا بإخوانِكم في مرضاةِ ربِّكم، مَن كان عنده فضلُ طعامٍ فلْيَغْدُ به على أخيه، وصلُّوا حين ينفجرُ الفجرُ وعجِّلوا الصَّلاةَ، ثم أَقْبِلوا على عدوِّكم، فلمَّا قاموا يُصلُّونَ نزلَ عيسى ابنُ مريمَ أمامَهم، فصلَّى بهم..» الحديثَ[٢].

وفي روايةٍ لأحمدَ ومسلمٍ عن جابرٍ: «لا تزالُ طائفةٌ من أُمَّتي يُقاتلونَ على الحقِّ، ظاهرينَ إلى يومِ القيامةِ، فينزلُ عيسى ابنُ مريمَ، فيقولُ أميرُهم: تعالَ صَلِّ لنا[٣]، فيقولُ: ألَا إنَّ بعضَكم على بعضٍ أميرٌ؛ تكرمةَ اللهِ لهذه الأُمَّة»[٤]، وقد تقدَّمَ وجهُ الجمعِ بحيث انكشفَ الغُمَّة.

وأخرجَ ابنُ أبي شيبةَ في «مصنَّفِه»، عن ابنِ سيرينَ قال: المهديُّ من هذه الأُمَّةِ، وهو الذي يؤمُّ عيسى ابنَ مريمَ عليه السَّلامُ[٥].

يعني: أوَّلَ مرَّةٍ؛ لمَا أخرجَه ابنُ ماجه وابنُ خُزيمةَ والحاكمُ وأبو عَوانةَ وأبو نُعيمٍ واللَّفظُ له، عن أبي أُمامةَ قال: خطبنا رسولُ اللهِ ﷺ، فذكرَ الدَّجَّالَ، فقالتْ أُمُّ شَريكٍ: فأين العربُ يا رسولَ اللهِ!؟ قال: «هم يومئذٍ قليلٌ، وجُملَتُهم ببيتِ المقدسِ، وإمامُهم المهديُّ؛ رجلٌ صالحٌ، فبينما إمامُهم قد تقدَّمَ يُصلِّي بهم الصبحَ، إذْ نزلَ عيسى ابنُ

---

(١) انظر ما تقدم من الكلام في إمامة المهدي لعيسى عليه السلام.

(٢) قطعة من خبر رواه ابن منده في «الإيمان» (١٠٣٣)، والحاكم في «المستدرك» (٨٥٠٧)، من حديث حذيفة رضيَ اللهُ عنه.

(٣) في «ج»: «بنا».

(٤) رواه مسلم (١٥٦)، والإمام أحمد في «المسند» (٣/ ٣٨٤).

(٥) رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٧٦٤٩).

مريمَ الصُّبحَ، فرجعَ ذلك الإمامُ ينكصُ يمشي القَهْقَرى ليتقدَّمُ عيسى، فيضعُ عيسى يدَيه بين كتفَيهِ ثمَّ يقولُ له: تقدَّمْ؛ فإنَّها لك أُقيمتْ، فيُصلِّي بهم إمامُهم»[(١)].

وقد صحَّ: أنَّ عيسى عليه السَّلامُ يُدفنُ في حُجرةِ نبيِّنا ﷺ[(٢)]، على خلافٍ أنَّه قبلَ الصِّدِّيقِ أو بعد الفاروقِ، فالأوَّلُ أقربُ إلى الأدب؛ لكونِه نبيّاً في الحَسَب؛ فالنَّبيَّانِ ثم الوليَّانِ، والثَّاني لتعظيمِ الشَّيخينِ أنسب؛ ليكونا مكتوفينِ بين النَّبيَّينِ، وكَفَى به لهما شرفاً وفضلاً وفخراً ونُبْلاً؛ إذْ ما اتَّفقَ نظيرُه لأحدٍ من الثَّقلينِ.

وأمَّا ما اخترعَه الشِّيعةُ من البِدْعةِ الشَّنيعة، وهو جعلُ تابوتِ آدمَ ونوحٍ عليهما السَّلامُ في مقبرةِ عليٍّ كرَّمَ اللهُ وجهَه، فليس له وجهٌ وَجِيهٌ ولا تنبيهٌ نبيهٌ من وجهين:

أحدُهما: أنَّ قبرَ عليٍّ نفسَه غيرُ ثابتٍ في ذلك المقامِ، وإنَّما أقدمَ أحدٌ على

---

(١) رواه ابن ماجه (٤٠٧٧) واللفظ له، وابن خزيمة في «التوحيد» (٢/ ٤٥٩)، والحاكم في «المستدرك» (٨٦٢٠)، وأبو نعيم في «الحلية» (٦/ ١٠٨).

(٢) لم يرد في هذا خبر مرفوع عن النبي ﷺ يحتج به، فقد روى الترمذي عن عبد الله بن سلام رضيَ اللهُ عنه قال: مكتوبٌ في التَّوراةِ صِفَةُ مُحَمَّدٍ وصِفَةُ عيسى بن مَرْيَمَ يُدْفَنُ معه. قال: فقال أبو مَوْدُودٍ [أحدُ رُواته]: وقد بَقِيَ في البيتِ مَوْضِعُ قَبْرٍ. قال الترمذي: «هذا حديثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ». قال المباركفوري في «تحفة الأحوذي» (١٠/ ٦٢): «ويؤيده ما روي عن عائشة في حديث قال الحافظ: لا يثبت، أنها استأذنت النبي ﷺ إن عاشت بعده أن تدفن إلى جانبه، فقال لها: «وأنَّى لكِ بذلك وليس في ذلك الموضعِ إلا قبري وقبرُ أبي بكر وعمر وعيسى بن مريم». وفي «أخبار المدينة» من وجه ضعيف عن سعيد بن المسيب قال: إن قبور الثلاثة في صفة بيت عائشة، وهناك موضع قبر يدفن فيه عيسى عليه السلام». وقال ابن كثير في «البداية والنهاية» (٢/ ٩٩): «وقد ورد في ذلك حديث ذكره ابن عساكر في آخر ترجمة المسيح عليه السلام في كتابه عن عائشة مرفوعاً: أنه يدفن مع رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر في الحجرة النبوية، ولكن لا يصح إسناده». وروى ابن الجوزي في «العلل» (١٥٢٩) من حديث ابن عمر رضيَ اللهُ عنهما: «ينزل عيسى ابن مريم إلى الأرض فيتزوج ويولد ويمكث خمساً وأربعين سنة ثم يموت فيدفن معي في قبري فأقوم أنا وعيسى ابن مريم من قبر واحد بين أبي بكر وعمر». قال ابن الجوزي: «هذا حديث لا يصح».

عِمَارَتِه بمجرَّدِ المنامِ؛ كما في قُبَّةِ أُمِّ المؤمنينَ خديجةَ الكبرى في صدرِ المُعلَّى من بلدِ اللهِ الحرامِ.

وثانيهما: أنَّه لم يَثبتْ تعيينُ قبرِ أحدٍ من الأنبياءِ غيرَ قبرِ نبيِّنا ﷺ وشرَّفَ وكرَّمَ، وما ذاك إلَّا لأنَّه شمسُ المناقبِ في الضُّحى، وغيرُه بمنزلةِ الكواكبِ في ليلةِ الدُّجَى، نَعَمْ قبرُ حضرةِ إبراهيمَ عليه الصَّلاةُ والتَّسليمُ ثابتٌ في تلكِ القريةِ، وأمَّا تعيينُ موضعِ قبرِه فمن الفِرْيةِ.

هـذا، ومـن الألغـازِ في مقـامِ الإيجازِ: أيُّ شـخصٍ من هـذه الأُمَّـةِ أفضلُ من الشَّـيخينِ عند أهلِ السُّـنَّةِ؟

فيُقالُ: عيسى عليه السَّلامُ من غيرِ الشَّكِّ والشُّبهةِ.

ومنها: قولُه عليه السَّلامُ: «يكونُ اختلافٌ عند موتِ خليفةٍ، فيخرجُ رجلٌ من أهلِ المدينةِ هارباً إلى مكَّةَ، فيأتيه أهلُ مكَّةَ فيُخرجونَه وهو كارهٌ فيُبايعونَه بين الرُّكنِ والمقامِ، ويُبعثُ إليه بَعْثٌ من الشَّامِ، فيُخسفُ بهم بالبَيداءِ بين مكَّةَ والمدينةِ، فإذا رأى النَّاسُ ذلك، أتاه أبدالُ الشَّامِ وعصائبُ أهلِ العراقِ، فيُبايعونَه، ثم ينشأُ رجلٌ من قريشٍ أخوالُه كَلْبٌ، أي: بنو كَلبٍ؛ وهم قبيلةٌ عظيمةٌ، فيَبْعَثُ إليهم بَعْثاً فيَظهرونَ عليهم، وذلك بَعثُ كَلبٍ، والخيبةُ لمَن لم يشهدْ غنيمةَ كَلبٍ، فيَقسمُ المالَ، ويَعملُ في النَّاسِ بسُنَّةِ نبيِّهم، ويُلقي الإسلامُ بجِرَانِه إلى[1] الأرضِ، فيلبثُ سبعَ سنينَ ثم يُتوفَّى، ويُصلِّي عليه المسلمونَ». رواه أحمدُ وأبو داودَ والحاكمُ عن أُمِّ سَلَمةَ[2].

وفي قولِه: «يعملُ بسُنَّةِ نبيِّكم» إشارةٌ إلى أنَّه ليس بمقلِّدٍ لأحدٍ؛ كما هو مذهبُ

---

(١) في «د»: «في».

(٢) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٦/ ٣١٦) (٢٦٦٨٩)، وأبو داود (٤٢٨٦)، والحاكم في «المستدرك» (٨٣٢٨). وسيرد في أواخر الرسالة الكلام عليه.

المحدِّثينَ؛ بل إنَّما هو مجتهدٌ عاملٌ بالكتابِ والسُّنَّةِ بحسب ما يظهرُ له من الضَّعفِ والقوَّةِ والصِّحَّةِ.

ومنها: قولُه عليه السَّلامُ: «يكونُ في آخرِ أُمَّتي خليفةٌ يقسمُ المالَ ولا يعُدُّه». رواه أحمدُ ومسلمٌ عن أبي سعيدٍ وجابرٍ(١).

وفي روايةٍ لأحمدَ ومسلمٍ عن جابرٍ: «يكونُ في آخرِ أُمَّتي خليفةٌ يَحْثِي المالَ حَثْياً، ولا يعُدُّه عدّاً»(٢).

ومنها: قولُه عليه السَّلامُ: «إذا رأيتم الرَّاياتِ السُّودَ قد جاءَتْ من قِبَلِ خُراسانَ فأتوها؛ فإنَّ فيها خليفةَ اللهِ المهديَّ». رواه أحمدُ في «مسندِه» عن ثوبانَ(٣).

وفي سوادِ الرَّايةِ إيماءٌ إلى أنَّه من العبَّاسيَّةِ، كما بُيِّنَ في محلِّه ما وردَ في فضلِه.

ثم مجيئُها من قِبَلِ خُراسانَ، وكونُه فيها، لا يُنافي ما تقدَّمَ من بَدءِ ظهورِه ممَّا بين الرُّكنينِ؛ فإنَّه إمَّا محمولٌ على إتيانِه إلى الحَرَمِ ثانياً، أو بالنِّسبةِ إلى غيرِهم، أو يكونُ حينئذٍ استقبلَهم ودخلَ معسكرَهم، والأوسطُ هو الأوسطُ، ويؤيِّدُه روايةُ أحمدَ والتِّرمِذِيِّ، عن أبي هُريرَةَ: «يخرجُ من خُراسانَ راياتٌ سودٌ، فلا يَردُّها شيءٌ حتى تُنصَبَ بإيلياءَ»(٤).

---

(١) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٣/ ٣٨)، ومسلم (٢٩١٤/ ٦٩).

(٢) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٣/ ٤٨)، ومسلم (٢٩١٤/ ٦٨)، كلاهما من حديث أبي سعيد لا من حديث جابر.

(٣) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٥/ ٢٧٧) (٢٢٣٨٧)، وانظر الكلام عليه في التعليق على «المسند»، ط الرسالة. وسيعاد في أواخر هذه الرسالة.

(٤) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٢/ ٣٦٥) (٨٧٧٥)، والترمذي (٢٢٦٩) وقال: «حديث غريب». وإسناده ضعيف جداً. انظر الكلام عليه في التعليق على «المسند».

وفي روايةِ الحاكمِ والدَّيلميِّ عن ثوبانَ: «فإذا رأيتُموه فبايِعوه ولو حَبْواً على الثَّلجِ، فإنَّه خليفةُ اللهِ المهديُّ»[1].

ويقوِّيه قولُه عليه السَّلامُ: «إنَّا أهلُ بيتٍ اختارَ اللهُ لنا الآخرةَ على الدُّنيا، وإنَّ أهلَ بيتي سيلقَوْنَ من بعدي بلاءً وتشريداً وتطريداً، حتى يأتيَ قومٌ من قِبَلِ المشرقِ معهم راياتٌ سودٌ، فيَسألون الحقَّ فلا يُعطَوْنَه، فيُقاتِلونَ، فيُنصَرونَ، فيُعطَوْنَ ما سألوا، فلا يقبلونَه حتى يدفعوها إلى رجلٍ من أهلِ بيتي، يُواطئ اسمُه اسمي، واسمُ أبيه اسمَ أبي، فيملِكُ الأرضَ، فيملأُها قِسطاً وعدلاً كما ملؤوها جَوراً وظلماً، فمَن أدركَ ذلك منكم أو مِنْ أعقابِكم فلْيأتهم ولو حَبواً على الثَّلجِ؛ فإنَّها راياتُ هدًى». رواه الحاكمُ، عن ابنِ مسعودٍ[2].

وفي إطلاقِ (خليفةِ اللهِ) عليه دلالةٌ واضحةٌ على عُلوِّ شأنِه ورِفعةِ مكانِه، وهو أصرحُ في تعظيمِ أمرِه من قولِه تعالى في حقِّ آدمَ عند ذِكرِه: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة: ٣٠]، ومن قولِه سبحانَه: ﴿يَٰدَاوُۥدُ إِنَّا جَعَلْنَٰكَ خَلِيفَةً فِي ٱلْأَرْضِ﴾ الآيةَ [ص: ٢٦].

والحاصلُ: أنَّ هذا مَنقَبةٌ عَليَّةٌ، ومرتبةٌ جَلِيَّةٌ، وربَّما يكونُ المهديُّ أفضلَ من الصِّدِّيقِ من هذه الحيثيَّةِ؛ فإنَّه يُقالُ له: خليفةُ رسولِ اللهِ، لا خليفةُ اللهِ، ولمَّا تولَّى عمرُ الخلافةَ، ولم يصدُقْ عليه أنَّه خليفةُ رسولِ اللهِ؛ لعدمِ صدقِه عليه في المعنى، ولو قيل: خليفةُ خليفةِ رسولِ اللهِ، لطالَ المبنَى= قالوا له: أميرَ المؤمنينَ، فهو أوَّلُ مَن لُقِّبَ به، كما أوضَحْتُه في «شرحِ الأربعينَ».

---

(١) رواه الحاكم في «المستدرك» (٨٤٣٢)، والديلمي في «الفردوس» (٢/ ٣٢٣). ورواه أيضاً ابن ماجه (٤٠٨٤).

(٢) رواه الحاكم في «المستدرك» (٨٤٣٤)، ورواه أيضاً ابن ماجه (٤٠٨٢). قال ابن القيم في «المنار المنيف» (ص ١٥٠): وفي إسناده يزيد بن أبي زياد وهو سيئ الحفظ اختلط في آخر عمره. وسيكرر في أواخر هذه الرسالة.

وممَّا يُؤيِّدُ ما أشرنا إليه: قولُه ﷺ: «لن تَهلِكَ أُمَّةٌ أنا في أوَّلِها، وعيسى ابنُ مريمَ في آخرِها، والمهديُّ من أهلِ بيتي في أوسطِها». رواه أبو نُعيمٍ وابنُ عساكرَ عن ابنِ عبَّاسٍ(١).

وأمَّا قولُه عليه السَّلامُ: «لا يزدادُ الأمرُ إلَّا شدَّةً، ولا الدُّنيا إلَّا إدباراً، ولا النَّاسُ إلَّا شُحَّاً، ولا تقومُ السَّاعةُ إلَّا على شرارِ النَّاسِ، ولا مهديَّ إلَّا عيسى ابنُ مريمَ»(٢). فالمرادُ بالمهديِّ معناه اللُّغويُّ، والتَّقديرُ: لا مهديَّ كاملاً معصوماً في ذلك الوقتِ إلَّا عيسى ابنُ مريمَ، واللهُ أعلمُ.

وقد أخرجَ نُعيمُ بنُ حمَّادٍ عن الوليدِ بن مسلمٍ، قال: سمعتُ رجلاً يُحدِّثُ قوماً فقال: المهديُّونَ ثلاثةٌ: مهديُّ الخيرِ: عمرُ بنُ عبدِ العزيزِ، ومهديُّ الدَّمِ: وهو الذي تسكنُ عليه الدِّماءُ، ومهديُّ الدِّينِ: وهو عيسى، تَسلمُ أُمَّتُه في زمانِه(٣).

ومنها: قولُه عليه السَّلامُ: «لا تذهبُ الدُّنيا ولا تنقضي حتى يملكَ رجلٌ من أهلِ بيتي، يُواطئُ اسمُه اسمي»(٤).

وفي روايةٍ: «وخُلُقُه خُلُقي»(٥)، وهو يَحْتَمِلُ الفتحَ والضَّمَّ، واللهُ أعلمُ.

والحديثُ رواه أحمدُ وأبو داودَ والتِّرمِذيُّ عن ابنِ مسعودٍ(٦).

---

(١) رواه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥/ ٣٩٤-٣٩٥).

(٢) رواه ابن ماجه (٤٠٣٩)، والحاكم في «المستدرك» (٨٣٦٣)، وابن الجوزي في «العلل» (١٤٤٧) وقال: قال أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي: هذا حديث منكر. وسيأتي في أواخر هذه الرسالة تفصيل الكلام فيه.

(٣) رواه نعيم بن حماد في «الفتن» (١٠٤٣).

(٤) رواه أبو داود (٤٢٨٢)، والترمذي (٢٢٣٠)، والإمام أحمد في «المسند» (١/ ٣٧٧)، من حديث ابن مسعود رضيَ اللهُ عنه. قال الترمذي: حسن صحيح.

(٥) رواه ابن حبان في «صحيحه» (٦٨٢٥).

(٦) تقدم تخريجه.

وفي روايةٍ للتِّرمِذِيِّ بسندٍ صحيحٍ عنه، ولفظُه: «يَلِي رجلٌ من أهلِ بيتي، يُواطئُ اسمُه اسمي، ولو لم يبقَ من الدُّنيا إلَّا يومٌ لَطوَّلَ اللهُ ذلك اليومَ حتَّى يَلِيَ»[١].

وفي روايةٍ: «اسمُه اسمُ أبي، واسمُ أبيه اسمُ أبي، فيملؤُها عدلاً وقِسطاً كما مُلئتْ جَوراً وظلماً، فلا تَمنعُ السَّماءُ شيئاً من قَطْرِها، ولا الأرضُ شيئاً من نباتِها مدَّةَ ما يمكثُ فيها»[٢].

ومنها: قولُه عليه السَّلامُ: «في ذي القَعْدَةِ تجاذبُ القبائلُ، وعامئذٍ يُنهبُ الحاجُّ، فتكونُ ملحمةٌ بمنًى، حتى يهربَ صاحبُهم، فيُبايَعُ بين الرُّكنِ والمقامِ وهو كارهٌ، فيُبايعُه مثلُ عِدَّةِ أهلِ بدرٍ، يرضَى عنه ساكنُ السَّماءِ وساكنُ الأرضِ». رواه الحاكمُ وغيرُه عن عمرِو بنِ شُعيبٍ، عن أبيه، عن جدِّه[٣].

ورواه أبو نُعيمٍ عن شَهرِ بنِ حَوشَبٍ مرسَلاً: أنَّه عليه السَّلامُ قال: «يكونُ في رمضانَ صوتٌ، وفي شَوَّالَ هَمْهَمَةٌ، وفي ذي القَعدةِ تتحاربُ القبائلُ، وفي ذي الحِجَّةِ يُنتهَبُ الحاجُّ، وفي المحرَّمِ يُنادِي منادٍ من السَّماءِ: أَلَا إنَّ صفوةَ اللهِ من خلقه فلانٌ، فاسمعوا له وأطيعوا[٤]»[٥].

---

(١) رواه الترمذي (٢٢٣١) وقال: حسن صحيح.

(٢) رواه عبد الرزاق في «المصنف» (٢٠٧٧٠)، ومن طريقه الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٥/ ٢٥٣)، وفي إسناده أبو هارون العبدي، قال الذهبي: أبو هارون واهٍ. ورواه البزار في «مسنده» (٣٣٢٣)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٩/ ٣٢) من حديث قرة بن إياس رضيَ اللهُ عنه. قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ٣١٤): رواه البزار والطبراني في «الكبير» و«الأوسط» من طريق داود بن المحبر بن قحذم عن أبيه، وكلاهما ضعيف.

(٣) رواه الحاكم في «المستدرك» (٨٥٣٧)، وقال الذهبي: سنده ساقط.

(٤) زاد في «ق»: «وأطيعوه».

(٥) رواه الطبري في «تهذيب الآثار» (٦٨٩ ـ الجزء المفقود).

وعن قتادةَ قال: كان يُقالُ: إنَّ المهديَّ ابنُ أربعينَ سنةً. رواه ابنُ عساكرَ[١].

وعن عليٍّ قال: المهديُّ مولدُه بالمدينةِ، من أهلِ بيتِ النُّبوَّةِ، واسمُه اسمُ النَّبيِّ، ومُهاجَرُه بيتُ المقدسِ، كَثُّ اللِّحيةِ، أكحلُ العينينِ، برَّاقُ الثَّنايا، في وجهِه خَالٌ، في كتفِه علامةُ النَّبيِّ، يخرُجُ برَايةِ النَّبيِّ ﷺ من مِرْطٍ مُعْلَمَةٍ سوداءَ مربَّعةٍ، فيها حَجَرٌ، لم تُنشرْ منذُ توفِّي رسولُ اللهِ ﷺ، ولا تُنشرُ حتى يخرجَ المهديُّ، يُمِدُّه اللهُ بثلاثةِ آلافٍ من الملائكةِ يضربونَ وجوهَ مَن خالفَهم وأدبارَهم، يُبعثُ وهو ما بين الثَّلاثينَ إلى الأربعينَ. رواه نُعيمُ بنُ حمَّادٍ[٢].

فتأمَّلْ في هذه الرِّوايةِ ممَّا يدلُّ على تعظيمِ المهديِّ من جهةِ الدِّرايةِ.

وعن عمرَ بنِ الخطَّابِ: أنَّه ودَّعَ البيتَ وقال: واللهِ ما أدري أَدَعُ خزائنَ البيتِ وما فيه من السِّلاحِ والمالِ، أم أقسمُه في سبيلِ اللهِ، فقال له عليُّ بنُ أبي طالبٍ: امضِ يا أميرَ المؤمنينَ فلستَ بصاحبِه، إنَّما صاحبُه منَّا شابٌّ من قريشٍ يقسمُه في سبيلِ اللهِ في آخرِ الزَّمانِ. رواه أبو نُعيمٍ[٣].

وعن عليٍّ قال: لَيخرُجنَّ رجلٌ من ولدي عند اقترابِ السَّاعةِ حين تموتُ قلوبُ المؤمنينَ كما تموتُ الأبدانُ؛ لِمَا لَحِقهم من الشِّدَّةِ والضُّرِّ والجوعِ والقتلِ، وتواتُرِ الفتنِ والملاحِمِ العظامِ وإماتةِ السُّننِ وإحياءِ البِدَعِ وتركِ الأمرِ بالمعروفِ والنَّهيِ عن المنكرِ، فيُحْيي اللهُ بالمهديِّ محمَّدِ بنِ عبدِ اللهِ السُّننَ التي قد أُميتتْ، ويَسُرُّ بعدلِه وبركتِه قلوبَ المؤمنينَ، وتتألَّفُ إليه عُصَبٌ من

---

(١) رواه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٥/ ١٨٧)، ورواه أيضاً نعيم بن حماد في «الفتن» (١٠٦٧).

(٢) رواه نعيم بن حماد في «الفتن» (١٠٧٣)، وفي إسناده انقطاع.

(٣) رواه نعيم بن حماد في «الفتن» (١٠٥٤)، وفي إسناده إسحاق بن يحيى بن طلحة بن عبيد الله، وهو ضعيف كما في «التقريب».

العجمِ وقبائلُ من العربِ، فيَبْقَى على ذلك سنينَ ليستْ بالكثيرةِ دونَ العَشَرةِ ثمَّ يموتُ. رواه ابنُ المنادي في «الملاحمِ»[١].

وعن عليٍّ قال: وَيحاً للطَّالَقَانِ؛ فإنَّ للهِ فيها كنوزاً ليست من ذهبٍ ولا فضَّةٍ، ولكنْ بها رجالٌ عرفوا اللهَ حقَّ معرفتِه، وهم أنصارُ المهديِّ آخرَ الزَّمانِ. رواه أبو غَنْمٍ الكوفيُّ في كتابِ «الفتن»[٢].

قلتُ: وقد جاءَ أنَّ أكثرَ أنصارِ الدَّجَّالِ من أَصفَهانَ[٣]، وفيه تنبيهٌ على أنَّ أنصارَ المهديِّ أهلُ السُّنَّةِ والجماعةِ، وأنصارَ الدَّجَّالِ أهلُ الكفرِ والبِدعةِ.

وعن عليٍّ قال: قال النَّبيُّ ﷺ: «يخرجُ رجلٌ ممَّا وراءَ النَّهرِ يُقالُ له الحارثُ، حَرَّاثٍ على مقدِّمته[٤] رجلٍ يُقالُ له: المنصورُ، يوطِّئُ أو يُمكِّنُ لآلِ محمَّدٍ كما مكَّنتْ قريشٌ لرسولِ اللهِ ﷺ، وَجَبَ على كلِّ مؤمنٍ نصرُه»، أو قالَ: «إجابتُه». رواه أبو داودَ[٥].

وفيه إشعارٌ إلى أنَّ أهلَ ما وراءَ النَّهرِ مُحِبُّونَ لأهلِ بيتِ النُّبوَّةِ، لا كما يزعمُ الرَّافضةُ أنَّهم الخارجيَّةُ، ولقد أحسنَ العلَّامةُ التُّورِبِشْتِيُّ في كتابِه «المُعتمَدُ في المُعتَقَدِ»: أنَّ اللهَ سبحانَه جعلَ أهلَ السُّنَّةِ على الطَّريقِ المستقيمِ والدِّينِ القويمِ، وأهلُ البدعِ انحرفوا عنه إلى يمينِ الطَّريقِ ويسارِها؛ لعدمِ التَّوفيقِ، وقد قال تعالى: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسۡتَقِيمٗا فَٱتَّبِعُوهُۖ وَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ

(١) انظر: «الحاوي للفتاوي» (٢/ ٨٠).

(٢) المصدر السابق (٢/ ٧٨).

(٣) رواه مسلم (٢٩٤٤) من حديث أنس رضيَ اللهُ عنه بلفظ: «يَتْبَعُ الدَّجَّالَ مِنْ يَهُودِ أَصْبَهَانَ سَبْعُونَ أَلْفًا عَلَيْهِمُ الطَّيَالِسَةُ».

(٤) في «و»: «مقدمة».

(٥) رواه أبو داود (٤٢٩٠)، وفي إسناده انقطاع.

فَتَفَرَّقَ بِكُمۡ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٥٣]؛ فالرَّوافضُ يُسمُّونَ أهلَ السُّنَّةِ بالخوارجِ، والخوارجُ يعتقدونَ فيهم أنَّهم الرَّوافضُ، ونحن بريئونَ بحمدِ اللهِ من الفريقينِ، لا مائلونَ إلى أحدِ الطَّريقينِ، ولا شكَّ أنَّ كلَّ واحدٍ يدَّعي أنَّه واقفٌ على الجادَّةِ، وقائمٌ إلى قِبلةِ السَّجَّادةِ، لكنَّه عليه السَّلامُ لمَّا قال: «ستفترقُ أُمَّتي على ثلاثٍ وسبعينَ فِرقةً، كلُّهم في النَّارِ إلَّا واحدةً، قيلَ: ما هي يا رسولَ اللهِ؟ قال: ما أنا عليه وأصحابي»[1]؛ فالفِرقةُ النَّاجيةُ هم أهلُ السُّنَّةِ والجماعةِ الرَّاجيةِ.

ثم اعلمْ: أنَّ في حقِّ عيسى عليه السَّلامُ وردَ أيضاً أحاديثُ بنقلِ علماءِ الإسلامِ، فلْنُورِدْ بعضَها ليتمَّ الكلامُ في مَرامِ هذا المقامِ.

فمنها: قولُه عليه السَّلامُ: «إنَّ رُوحَ اللهِ عيسى نازلٌ فيكم، فإذا رأيتُموه فاعْرِفوه؛ فإنَّه رجلٌ مربوعٌ، إلى الحُمرةِ والبياضِ، عليه ثوبانِ ممصَّرانِ، كأنَّ رأسَه يقطُرُ وإن لم يُصِبْه بَلَلٌ، فيدُقُّ الصَّليبَ، ويقتلُ الخنزيرَ، ويضعُ[2] الجزيةَ، ويدعو النَّاسَ إلى الإسلامِ، فيُهلِكُ اللهُ في زمانِه المسيحَ الدَّجَّالَ، وتقعُ الأَمَنَةُ على أهلِ الأرضِ حتى تَرْعَى الأسودُ مع الإبلِ، والنُّمورُ مع البقرِ، والذِّئابُ مع الغنمِ، ويلعبَ الصِّبيانُ بالحيَّاتِ لا تضرُّهم، فيمكثُ أربعينَ سنةً، ثم يُتوفَّى، ويُصلِّي عليه المسلمون». رواه ابنُ عساكرَ عن أبي هُريرَةَ[3].

ومنها: قولُه عليه السَّلامُ: «الأنبياءُ إخوةٌ لعَلَّاتٍ؛ أمَّهاتُهم شتَّى ودينُهم واحدٌ، وإنِّي أولى النَّاسِ بعيسى ابنِ مريمَ؛ لأنَّه لم يكن بيني وبينه نبيٌّ، وإنَّه نازلٌ، فإذا رأيتموه فاعْرِفوه؛ رجلٌ مربوعٌ، إلى الحُمرةِ والبياضِ، عليه ثوبانِ ممصَّرانِ، رأسُه يقطُرُ وإن

---

(١) لم أجده بهذا اللفظ، ورواه ابن ماجه (٣٩٩٣) من حديث أنس رضيَ اللهُ عنه بلفظ: «... كُلُّها في النَّارِ إلا واحدةً وهي الجماعَةُ».

(٢) في «ج»: «ويرفع»، وفي هامش «و»: «الظاهر: ويرفع».

(٣) رواه الحاكم في «المستدرك» (٤١٦٣) وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه. وانظر ما بعده.

لم يُصبْه بَلَلٌ، فيدقُّ الصَّليبَ، ويقتلُ الخنزيرَ، ويضعُ الجزيةَ، ويدعو النَّاسَ إلى الإسلامِ، فتهلكُ في زمانِه المِلَلُ كلُّها إلَّا الإسلامَ، وترتعُ الأسودُ مع الإبلِ، والنِّمَارُ مع البقرِ، والذِّئابُ مع الغنم، ويلعبُ الصِّبيانُ بالحيَّات فلا تضرُّهم، فيمكثُ أربعينَ سنةً، ثم يُتوفَّى ويصلِّي عليه المسلمونَ». رواه أحمدُ وأبو داودَ عن أبي هُريرَةَ[١].

وقولُه: «فيمكثُ أربعينَ سنةً» يَحتمِلُ أن يكونَ بيانَ عمرِه جميعاً في وجهِ الأرضِ، أو مدَّةَ نزولِه من السَّماءِ بالطُّولِ والعرضِ.

وقولُه: «لم يَكُنْ بيني وبينه نبيٌّ» بإطلاقِه يردُّ على مَن قال بنبوَّةِ خالدٍ العَبسيِّ بينهما، ويَحتملُ أن يُقيَّدَ النَّفيُ بما بينهما فيما تأخَّرَ لا فيما تقدَّمَ، واللهُ أعلمُ.

ومنها: قولُه عليه السَّلامُ: «إنِّي لأرجو إنْ طالَ بي عُمُرٌ أَنْ أَلقى عيسى ابنَ مريمَ، فإنْ عَجِلَ بي موتٌ، فمَن لَقِيهُ منكم فلْيُقْرِئْه منِّي السَّلامَ». رواه مسلمٌ عن أبي هُريرَةَ[٢].

وفيه تنبيهٌ نبيهٌ على أنَّ الإيمانَ الإجماليَّ بنزولِ عيسى كافٍ في العقائدِ، وأنَّه ينبغي للمرءِ أن يتمنَّى رؤيةَ الأنبياءِ والأصفياءِ؛ لمَا يترتَّبُ عليها من الفوائدِ، ويتعيَّنُ على مَن أدركَ عيسى عليه السَّلامُ أن يُبلِّغَه سلامَ نبيِّنا عليه التَّحيَّةُ والإكرامُ.

ومنها: قولُه عليه السَّلامُ: «طُوبَى لعيشٍ بعد المسيحِ، يُؤذَنُ للسَّماءِ في القطْرِ، وللأرضِ في النَّباتِ، فلو بُذرتْ حبَّةٌ على الصَّفا لنبتتْ، ولا تباغُضَ ولا تحاسُدَ، حتى يمرَّ الرَّجلُ على الأسدِ فلا يَضرَّه، ويطأُ على الحيَّةِ فلا تضرَّه». رواه أبو نُعيمٍ عن أبي هُريرَةَ[٣].

---

(١) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٢/ ٤٠٦) (٩٢٧٠)، وأبو داود (٤٣٢٤). وإسناده صحيح.

(٢) ليس عند مسلم، ورواه الإمام أحمد في «المسند» (٢/ ٩٨ ـ ٩٩) عن أبي هريرة مرفوعاً وموقوفاً. وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٨/ ٢٠٥): رواه أحمد مرفوعاً وموقوفاً ورجالهما رجال الصحيح.

(٣) رواه أبو سعيد النقاش في «فوائد العراقيين» (٢٨).

وفيـه دلالـةٌ على أنَّ العيـشَ الطَّيِّبَ إنَّمـا هو برفـعِ التَّباغُضِ والتَّحاسُـدِ، وأنَّه بكمالِـه غيـرُ حاصـلٍ إلَّا في زمانِ عيسـى عليه السَّـلامُ، وكـذا يكونُ في دارِ السَّـلامِ لأهـلِ الإسـلامِ، كمـا فـي قـولِ اللهِ الملـكِ العـلَّامِ: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا عَلَىٰ سُرُرٍ مُّتَقَابِلِينَ﴾ [الحجر: ٤٧]؛ ووردَ عـن علـيٍّ كـرَّمَ اللهُ وجهَـه أنَّـه قـال: أرجـو أن أكـونَ أنا وطلحـةُ والزُّبيـرُ منهم[١].

ومنها: قولُه عليه السَّلامُ: «ينزلُ عيسى ابنُ مريمَ عند بابِ دمشقَ» ـ وفي روايةٍ: «شرقيَّ دمشقَ، عند المنارةِ البيضاءِ» ـ لستِّ ساعاتٍ من النَّهارِ، في ثوبينِ ممشَّقينِ، كأنَّما يتحدَّرُ من رأسِه اللُّؤلؤُ». رواه تمَّامٌ وابنُ عساكرَ عن كَيسانَ[٢].

ومنها: قولُه عليه السَّلامُ: «لَيهبِطنَّ عيسى ابنُ مريمَ حَكَماً وإماماً مُقْسِطاً، وليسلُكنَّ فَجّاً حاجّاً أو معتمراً، ولَيأتينَّ قبري حتى يُسلِّمَ عليَّ، ولأَرُدَّنَّ عليه». رواه ابنُ عساكرَ عن أبي هُريرَةَ[٣].

---

(١) رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٧٨٢).

(٢) رواه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٠/ ٢٧٨) و(١٦/ ٤١٥) من حديث كيسان، ومن حديث ابنه نافع بن كيسان، قال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٧/ ١٦٥) ترجمة كيسان: والصحيح: نافع بن كيسان عن النبي ﷺ فقط، ليس فيه ذكر كيسان، سمعت أبي يقول ذلك. وذكر في ترجمة نافع بن كيسان (٨/ ٤٥٧) الاختلاف على هذا الحديث. وقال ابن عبد البر في «الاستيعاب» (٤/ ١٤٩١): يختلف في هذا الحديث ويضطرب في إسناده. أما الرواية التي فيها نزوله شرقي دمشق عند المنارة البيضاء، فهذه قطعة من حديث رواه مسلم (٢٩٣٧) عن النواس بن سمعان في ذكر خبر الدجال، وفيه: «فبينما هو كذلكَ [أي: الدَّجَّال] إذْ بَعَثَ اللهُ المَسِيحَ ابنَ مَرْيَمَ، فَيَنْزِلُ عِنْدَ المَنَارَةِ البَيْضَاءِ شَرْقِيَّ دِمَشْقَ، بَيْنَ مَهْرُودَتَيْنِ، وَاضِعًا كَفَّيْهِ عَلَى أَجْنِحَةِ مَلَكَيْنِ، إِذَا طَأْطَأَ رَأْسَهُ قَطَرَ، وَإِذَا رَفَعَهُ تَحَدَّرَ مِنْهُ جُمَانٌ كَاللُّؤْلُؤِ».

(٣) رواه ابـن عسـاكر فـي «تاريـخ دمشـق» (٤٧/ ٤٩٣)، ورواه أيضـاً الحاكـم فـي «المسـتدرك» (٤١٦٢)، وصححـه.

وقولُـه: «لأَرُدَّنَّ عليـه»؛ أي: ظاهـراً، وإلَّا فهـو عليه السَّـلامُ يردُّ علـى كلِّ مَن يُسـلِّمُ عليـه باطناً؛ كمـا في حديثٍ: «ما مـن أحدٍ يُسـلِّمُ علـيَّ إلَّا ردَّ اللهُ عليَّ روحي حتـى أردَّ عليه»[١].

فيُفيدُ الحديثُ الشَّريفُ تخصيصَ عيسى بهذا المنصبِ المُنيفِ، فمَن ادَّعى هذا المعنى المبنيَّ على كمالِ المَغنَى من غيرِه، ولو من العلماءِ أو المشايخِ الكُرماءِ، فعليه بالبيانِ وإتيانِ البرهانِ، وإلَّا فما أَيسرَ الدَّعوى، وما أَعْسَرَ المعنى.

ومنها: قولُه عليه السَّلامُ: «خيرُ هذه الأُمَّةِ أَوَّلُها وآخرُها؛ أَوَّلُها فيهم رسولُ اللهِ، وآخرُها فيهم عيسى ابنُ مريمَ». رواه أبو نُعيمٍ في «الحليةِ»، عن عُروةَ بنِ رُويم[٢].

ومنهـا: قولُـه عليـه السَّـلامُ: «عِصابتـانِ مـن أُمَّتـي أحرزَهمـا اللهُ مـن النَّـارِ: عِصابـةٌ تغـزو الهنـدَ، وعِصابـةٌ تكـونُ مـع عيسـى ابـنِ مريـمَ»[٣].

ومنهـا: قولُـه عليه السَّـلامُ: «يخـرجُ الدَّجَّـالُ في أُمَّتـي فيمكثُ أربعينَ سـنةً، فيبعـثُ اللهُ تعالـى عيسـى ابنَ مريـمَ كأنَّه عُروةُ بـنُ مسـعودٍ الثَّقفيُّ، فيطلبُـه فيُهلكُه، ثـم يمكثُ النَّاسُ سـبعَ سـنينَ ليـس بين اثنينِ عـداوةٌ، ثم يُرسـلُ اللهُ رِيحاً بـاردةً من قِبَـلِ الشَّـامِ، فـلا يَبْقَى علـى وجـهِ الأرضِ أحدٌ فـي قلبِه مثقـالُ ذرَّةٍ مـن الإيمان إلَّا قبضَتْـهُ، حتـى لـو أنَّ أحدَكـم دخلَ في كَبِـدِ جبلٍ لدخلَـتْ عليه حتـى تَقبضَه، فيبقى شـرارُ النَّاسِ فـي خِفَّةِ الطَّيرِ وأحلامِ السِّـباعِ، لا يعرفونَ معروفـاً ولا يُنكرونَ منكراً، فيتمثَّـلُ لهـم الشَّـيطانُ فيقـولُ: أَلَا تسـتجيبونَ؟! فيقولـون: بـمَ تأمرُنـا؟ فيأمرُهـم

---

(١) رواه أبو داود (٢٠٤١).

(٢) رواه أبو نعيم في «الحلية» (٦/ ١٢٣)، وهو مرسل، وعروة بن رويم ـ كما في «التقريب» ـ صدوق كثير الإرسال.

(٣) رواه النسائي (٣١٧٥)، والإمام أحمد في «المسند» (٥/ ٢٧٨) (٢٢٣٩٦) وهو حديث حسن، وانظر الكلام عليه في التعليق على «المسند» ط الرسالة.

بعبادةِ الأوثانِ فيعبدونَها، وهم في ذلك دارٌّ رزقُهم[١]، حسنٌ عيشُهم، ثم يُنفخُ في الصُّورِ فلا يَسمعُه أحدٌ إلَّا أصغى لِيتاً ورفعَ لِيتاً ـ وهو بكسرةِ اللَّام: صفحةُ العنقِ ـ وأوَّلُ مَن يسمعُه رجلٌ يَلُوطُ حوضَ إبلِه، فيُصعقُ ويُصعقُ النَّاسُ، ثم يُرسلُ اللهُ مطراً كأنَّه الطَّلُّ، فيَنبتُ منه أجسادُ الذين ماتوا، ثم يُنفخُ فيه أخرى فإذا هم قيامٌ ينظرونَ، ثم يقولُ: يا أيُّها النَّاسُ! هَلُمُّوا إلى ربِّكم، ﴿وَقِفُوهُمْ إِنَّهُم مَّسْئُولُونَ﴾ [الصافات: ٢٤]، ثم يُقالُ: أخرجوا بَعْثَ النَّارِ، فيُقالُ: من كم؟ فيُقالُ: من كلِّ ألفٍ تسعَ مئةٍ وتسعةً وتسعينَ، فذلك ﴿يَوْمًا يَجْعَلُ ٱلْوِلْدَٰنَ شِيبًا﴾ [المزمل: ١٧]، وذلك ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ﴾ [القلم: ٤٢]». رواه أحمدُ ومسلمٌ عن ابنِ عمرَ[٢].

فإن قلتَ: هل يكونُ عيسى عليه السَّلامُ مجتهِداً مطلقاً في القضايا والأحكامِ، أو يكونُ عاملاً بالوحي والإلهامِ؟

يَحتمِلُ الأمرينِ، وعلى التَّقديرينِ يكونُ أحكامُه قطعيَّةً لا ظنِّيَّةً؛ لأنَّ الأنبياءَ ولو وقعَ منهم الخطأُ، لم يستقرُّوا عليه؛ بل نُبِّهوا بالإنباء، واللهُ أعلمُ بحقائقِ الأشياءِ.

ثم اعلمْ: أنَّه وردَ في مسندِ حذيفةَ بنِ اليَمانِ: قلتُ: يا رسولَ اللهِ! الدَّجَّالُ قبل عيسى ابنِ مريمَ؟ قال: «الدَّجَّالُ ثم عيسى ابنُ مريمَ، ثم لو أنَّ رجلاً أَنْتَجَ فرساً لم يركبْ مُهرَها حتى تقومَ السَّاعةُ»[٣].

وقد تقدَّمَ أنَّ أوَّلَ الآياتِ ظهورُ المهديِّ، ثم الدَّجَّالُ، ثم عيسى، ثم خروجُ يأجوجَ ومأجوجَ، وآخرُ الآياتِ طلوعُ الشَّمسِ من مغربِها، ثم تكونُ النَّفخةُ الأولى على شرارِ

---

(١) في «ج»: «وإن رزقهم».

(٢) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٢/ ١٦٦)، ومسلم (٢٩٤٠)، كلاهما من حديث ابن عمرو لا ابن عمر. وفيهما في مقدار لبث الدجال بدل: «فيمكث أربعين سنة»: «فَيَمْكُثُ أَرْبَعِينَ ـ لَا أَدْرِي أَرْبَعِينَ يَوْمًا أو أَرْبَعِينَ شَهْرًا أو أَرْبَعِينَ عَامًا ـ».

(٣) رواه نعيم بن حماد في «الفتن» (١٣١٠).

الخلقِ ممَّن لم يقلْ: لا إلهَ إلَّا اللهُ، ثم تقعُ النَّفخةُ الثَّانيةُ، وبين النَّفختينِ أربعونَ سنةً كما ثبتَ عنه ﷺ[١]، ويقولُ الحقُّ فيها: لمَن الملكُ اليومَ؟ فيُجيبُ بذاتِه: للهِ الواحدِ القهَّار، وحيث لم يكنْ في الدَّارِ غيرُه ديَّار، وكذا الآنَ في نظرِ أربابِ الشُّهودِ سوى اللهِ، واللهُ ما في الوجودِ، وهذا معنى قولِهم: كان اللهُ ولم يكنْ معه شيءٌ، والآنَ على ما عليه كانَ. وهذا يحتاجُ إلى بسطٍ في البيان، فصَرَفْنا عنه العِنان.

ورجعنا إلى معنى ما وردَ في بعضِ الرِّواياتِ: أنَّ عمرَ الدُّنيا سبعةُ آلافِ سنةٍ، وأنَّ نبيَّنا ﷺ بُعثَ في الألفِ السَّابعِ، ولهذا يُقالُ له: نبيُّ آخرِ الزَّمانِ، وقد تَعدَّى عن الألفِ ثلاثَ عشْرةَ سنةً في هذا الآوانِ، فلا بُدَّ أن يقعَ أشراطُ السَّاعةِ قبل تحقُّقِ القيامةِ، فيحتاجُ إلى إطالةِ المدَّة؛ تكملةً للعِدَةِ والعِدَّةِ.

والتَّحقيقُ ما ذكرَه شيخُ مشايخِنا الجلالُ السُّيوطيُّ رحمَه اللهُ في رسالتِه «الكشفُ في مجاوزةِ هذه الأُمَّةِ الألفَ»[٢]، إلَّا أنَّه لا يتجاوزُ عن الخمسِ مئةٍ؛ ليصحَّ ما ثبتَ في

---

(١) لم يثبت ذلك عنه ﷺ، ولم يرد في هذا التعيين خبر يحتج به، فقد رواه أبو عمرو الداني في «السنن الواردة في الفتن» (٧٢١) من طريق الحسن عن النبي ﷺ مرسلاً. ورواه البيهقي في «الشعب» (٣٥٦) من طريق الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس رضيَ اللهُ عنهما موقوفاً. والكلبي متروك، وأبو صالح لم يسمع من ابن عباس. والصحيح في هذا عدم التعيين كما رواه البخاري (٤٨١٤)، ومسلم (٢٩٥٥)، من حديث أبي هريرة رضيَ اللهُ عنه قال: قال رسول اللهِ ﷺ: «ما بين النَّفْخَتَيْنِ أَرْبَعُونَ»، قالوا: يا أبا هُرَيْرَةَ! أَرْبَعُونَ يَوْمًا؟ قال: أَبَيْتُ، قالوا: أَرْبَعُونَ شَهْرًا؟ قال: أَبَيْتُ، قالوا: أَرْبَعُونَ سَنَةً؟ قال: أَبَيْتُ. الحديث.

(٢) وهي ضمن «الحاوي للفتاوي» (٢/ ٨١)، وقد لخص الآلوسي رحمه الله في «روح المعاني» (٩/ ٥٢٣) كلامه في الرسالة المذكورة مع رده بقوله: «وأخرج الجلال السيوطي عدة أحاديث في أن عمر الدنيا سبعة آلاف سنة، وذكر أن مدة هذه الأمة تزيد على ألف سنة ولا تبلغ الزيادة عليها خمس مئة سنة، واستدل على ذلك بأخبار وآثار ذكرها في رسالته المسماة بـ «الكشف عن مجاوزة هذه الأمة الألف» وسمى بعضهم لذلك هذه الألف الثانية بالمخضرمة؛ لأن نصفها دنيا ونصفها الآخر أخرى، وإذا لم يظهر المهدي على رأس المئة التي نحن فيها ينهدم جميع ما بناه كما لا يخفى على =

الحديثِ، فإنَّه قد يُذكرُ العددُ ويُسقَطُ كسرُه من المدَّةِ؛ كما وردَ في روايةٍ: «أنَّ عُمُرَه عليه السَّلامُ ستُّونَ سنةً»[1]، مع أنَّ الصَّحيحَ «ثلاثٌ وستُّونَ»[2] كما في روايةٍ، وأمَّا روايةُ «خمس وستِّينَ»[3]؛ فمحمولةٌ على اعتبارِ عامِ الولادةِ وسَنَةِ الوفاةِ.

فههنا كذلك يتعيَّنُ أن يُحملَ على إسقاطِ الكسرِ، والكسرُ لا يكونُ أكثرَ من النِّصفِ؛ فإنَّه يلزمُ حينئذٍ أن يكونَ عُمُرُ الدُّنيا ثمانيةَ آلافٍ؛ إمَّا مع الكسرِ، أو الجبرِ[4].

= من راجعه، وكأني بك تراه منهدما».

قلت: وقد انقضت المئة التي كان فيها الآلوسي ومئة بعدها، ولم يظهر المهدي، فانهدم ما السيوطي بناه، والحمد لله على ما أولاه، إنه هو العليم الحكيم.

وقال الآلوسي أيضاً في رده على السيوطي: «وقد يَرِدُ عليه بأنه مضى من زمن البعثة إلى يومنا هذا ألف ومئتان وثمانٍ وستون سنة، وإذا ضم إليها ما ذكره من سني مكث عيسى عليه السلام وبقاء الدنيا بعد طلوع الشمس من مغربها وما بين النفختين وهي مئتا سنة، تصير ألفاً وأربع مئة وثمان وسبعين، فيبقى من المدة التي ذكرها اثنتان وعشرون، وإلى الآن لم تطلع الشمس من مغربها، ولا خرج الدجال الذي خروجه قبل طلوعها من مغربها بعدة سنين، ولا ظهر المهدي الذي ظهوره قبل الدجال بسبع سنين، ولا وقعت الأشراط التي قبل ظهور المهدي، ولا يكاد يقال: إنه يظهر بعد خمس عشرة سنة ويظهر الدجال بعدها بسبع سنين على رأس المئة الثالثة من الألف الثانية؛ لأن قبل ذلك مقدمات تكون في سنين كثيرة، فالحق أنه لا يعلم ما بقي من مدة الدنيا إلا الله عَزَّ وجَلَّ، وأنه ـ وإن طال ـ أقصر قصير، وما متاع الحياة الدنيا إلا قليل». انظر: «روح المعاني» (٢٥/ ١٦٠).

(١) رواه البخاري (٣٥٤٨)، ومسلم (٢٣٤٧)، من حديث أنس رض الله عنه.

(٢) رواه البخاري (٣٥٣٦)، ومسلم (٢٣٤٩)، من حديث عائشة رضيَ اللهُ عنها. ورواه البخاري (٣٩٠٣)، ومسلم (٢٣٥١)، من حديث ابن عباس رضيَ اللهُ عنهما. ورواه مسلم (٢٣٤٨) من حديث أنس رضيَ اللهُ عنه. ورواه مسلم أيضاً (٢٣٥٢) من حديث معاوية رضيَ اللهُ عنه.

(٣) رواه مسلم (٢٣٥٣) من حديث ابن عباس رضيَ اللهُ عنهما.

(٤) وفي هذا الكلام والتعيين نظر، يظهر ذلك من قول مرعي بن يوسف الكرمي في «بهجة الناظرين وآيات المستدلين»: قد احتج كثير من العلماء على تعيين قرب زمانها بأحاديث لا تخلو عن نظر، فمنهم من قال: بقي منها كذا، ومنهم من قال: يخرج الدجال على رأس كذا، وتطلع الشمس على رأس كذا، وأفرد الحافظ السيوطي رسالة لذلك كله وقال: تقوم الساعة في نحو الألف والخمس =

وقد أخرجَ نُعيمُ بنُ حمَّادٍ عن أبي قَبِيلٍ، قال: اجتماعُ النَّاسِ على المهديِّ سنةَ أربعٍ ومئتينِ[١].

يعني: بعد الألفِ السَّابعِ[٢]، ويكونُ بقيَّةُ أشراطِ السَّاعةِ ينقضي قبلَ الخمسِ مئةٍ.

وكذا ما أخرجَه نُعيمٌ أيضاً عن جعفرٍ، قال: يقومُ المهديُّ سنةَ مئتينِ[٣].

هذا، وقال أبو الحسنِ محمَّدُ بنُ الحسينِ بنِ إبراهيمَ بنِ عاصمٍ السِّجْزِيُّ[٤]: قد تواترتِ الأخبارُ واستفاضتْ بكثرةِ رُواتِها عن سيِّدِ الأخيارِ وسندِ الأحبارِ، بمجيءِ المهديِّ المختارِ، وأنَّه من أهلِ بيتِه، وأنَّه سيملكُ سبعَ سنينَ، وأنَّه يملأُ الأرضَ عدلاً، وأنَّه يَخرجُ مع عيسى عليه السَّلامُ، فيساعدُه على قتلِ الدَّجَّالِ ببابِ لُدٍّ بأرضِ فلسطينَ، وأنَّه يؤمُّ هذه الأُمَّةَ، وعيسى يُصلِّي خلفَه، في طولٍ من قصَّتِه وأمرِه.

وهذا كلُّه باعتبارِ الإجمالِ في زمانِ السَّاعةِ، وما يترتَّبُ عليه من الأحوالِ، وإلَّا فقد قال تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا ﴿٤٢﴾ فِيمَ أَنتَ مِن ذِكْرَىٰهَآ ﴿٤٣﴾

= مئة، وكل ذلك مردود، وليس للمتكلمين في ذلك إلا ظن وحسبان، لا يقوم عليه من الوحي برهان. نقله عنه الآلوسي في «روح المعاني» (٢٥/ ١٥٩).

(١) رواه نعيم بن حماد في «الفتن» (٩٦٢) عن رشدين عن ابن لهيعة عن أبي قبيل به. ورشدين هو ابن سعد ضعيف، وابن لهيعة سيئ الحفظ، وأبو قبيل اسمه: حيي بن هانئ، قال عنه الحافظ في «التقريب»: «صدوق يهم». والخبر من قوله.

(٢) لم يرد التعيين بما بعد الألف السابعة في الخبر، بل قال ابن لهيعة عقبه: بحساب العجم ليس بحساب العرب.

(٣) رواه نعيم بن حماد في «الفتن» (٩٥٣).

(٤) ثم الآبُري ـ بالمد ثم الضم ـ مصنف كتاب «مناقب الإمام الشافعي»، منسوب إلى قرية آبر من عمل سجستان، ارتحل وسمع إمام الأئمة ابن خزيمة وغيره، توفي سنة (٣٦٣هـ). انظر: «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ٣٠٠).

﴿إِلَىٰ رَبِّكَ مُنتَهَاهَآ﴾ [النازعات: ٤٢ ـ ٤٤]، وفي آيةٍ[1] أخرى: ﴿قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ رَبِّى لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَآ إِلَّا هُوَ﴾ [الأعراف: ١٨٧]، وفي أخرى: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيبًا﴾ [الأحزاب: ٦٣]، وفي أخرى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ﴾ [لقمان: ٣٤]، وهي من[2]: «مفاتيحُ الغيبِ خمسٌ لا يعلمهنَّ إلَّا اللهُ» كما وردَ في حديثٍ[3].

وفي حديثِ جبريلَ عليه السَّلامُ لمَّا سألَ النَّبيَّ صلَّى اللهُ تعالى عليه وسلَّمَ: «أخبرني عن السَّاعةِ، قال: ما المسؤولُ عنها بأعلمَ من السَّائلِ، قال: فأخبرني عن أماراتِها...» الحديثَ[4].

والحاصل: أنَّ ساعةَ القيامةِ بعينِها لا يعرفُها إلَّا اللهُ، ولا يطَّلعُ على حقيقتِها سواه، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا﴾ [طه: ١٥]؛ أي: أُخفي علاماتِها؛ لحكمةٍ[5] في إخفاءِ حالاتِها، أو أَقْرُبُ أن أخفيَها فلا أقولُ: إنَّها آتيةٌ بما فيها، ولولا ما في الأخبارِ من اللُّطفِ والإعذارِ، لَمَا أخبرتُ بها واخترتُ الإسرارَ؛ لأنَّها من جملةِ الأسرارِ.

أو المعنى: أكادُ أخفيها عن نفْسي؛ كما قُرئ بها[6]؛ أي: لو كان ممكناً إخفاؤُها.

وفي الجملةِ: أظهرَ اللهُ إتيانَها، وأَخْفَى زمانَها؛ لتُجْزَى كلُّ نفسٍ بما تسعَى قبلَ أوانِها؛ تعظيماً لشأنِها في إخفاءِ بيانِها.

---

(١) في «و» «ج»: «رواية»، وسقط هذا الموضع من «د»، والصواب: «آية» كما أثبت.

(٢) كلمة: «من» ليست في «ج».

(٣) رواه البخاري (١٠٣٩) و(٤٦٢٧) و(٤٦٩٧) من حديث ابن عمر رضيَ اللهُ عنهما.

(٤) رواه بهذا اللفظ مسلم (٨) من حديث عمر رضيَ اللهُ عنه. ورواه البخاري (٥٠)، ومسلم (٩) من حديث أبي هريرة رضيَ اللهُ عنه دون قوله: «فأخبرني عن أماراتها».

(٥) في «ج»: «لحكمة اقتضت».

(٦) هي قراءة عطاء كما في «تفسير السمرقندي» (٢/ ٣٩٢). وذكر ابن خالويه في «المختصر في شواذ القراءات» (ص ٩٠) عن أُبيٍّ: «أكاد أخفيها من نفسي».

فنسألُ اللهَ حُسنَ الخاتمةِ في الحالةِ اللَّاحقة، وإن كان المدارُ على الأمورِ السَّابقة، والحمدُ للهِ على ما أسبغَ علينا من نِعَمِه الظَّاهرةِ والباطنة، وجَعَلَنا فيما بين الخَلْقِ من خيرِ الأممِ وأتباعِ النَّبيِّ المكرَّمِ والرَّسولِ المعظَّمِ، وأنعمَ علينا بموافقةِ مذهبِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعة، وإنْ كنَّا مقصِّرينَ في مقامِ الطَّاعة، فنرجو من كرمِه العميمِ ولُطفِه القديمِ أن يحفظَنا من الفضيحةِ والشَّناعة؛ كما قال القائلُ:

لَقَدْ أَحْسَنَ اللهُ فيما مَضَى   كذلكَ يُحسِنُ فيما بَقِي

وهذا حسنُ ظنِّنا به، وهو أكرمُ الأكرمينَ، وأرحمُ الرَّاحمينَ.

فصلٌ في هذا الكلامِ، وَصْلٌ في مقامِ المَرامِ

وهو أنَّه عارَضَني في هذه القضيَّةِ مَن هو عارٍ عن الفضيلةِ بالكلِّيَّةِ؛ بل هو خالٍ عن إدراكِ علمِ الباطنِ والظَّاهرِ، وفي صورةِ الفَرخِ في سماءِ عَلْماءِ الطَّائرِ، وأبرزَ نقلاً ممَّا كُتبَ في قَفَاءِ الدَّفاترِ، الذي يُدرِكُ بطلانَه ذو العقلِ القاصرِ، والفهمِ الفاترِ، ومع هذا منقولٌ من كتابٍ هو مجهولٌ.

وقد صرَّحَ الإمامُ ابنُ الهُمامِ بأنَّه لا يجوزُ نقلُ المسائلِ الشَّرعيَّةِ عن غيرِ الكتبِ المتداوَلةِ، يستوي فيه العلومُ الأصليَّةُ والفرعيَّةُ.

ثم ألفاظُه ومَبَانيهِ مع ذلك في غايةٍ من الرَّكاكةِ الدَّالَّةِ على بطلانِ معانيهِ، وها أنا أَذْكرُ لك جميعَ ما فيه؛ لتُحيطَ علماً بما يوافقُه وما ينافيه، حيث قال ولم يخشَ ما عليه من الوَبالِ والمآلِ، من[1] غضبِ الملِكِ المتعالِ:

اعلمْ: أنَّ اللهَ تعالى قد خَصَّ أبا حنيفةَ رضيَ اللهُ تعالى عنه بالشَّريعةِ والكرامةِ؛ ومن كراماتِه: أنَّ الخَضِرَ عليه السَّلامُ كان يجيءُ إليه كلَّ يومٍ وقتَ الصُّبحِ، ويتعلَّمُ منه أحكامَ الشَّريعةِ إلى خمسِ سِنينَ، فلمَّا تُوفِّيَ أبو حنيفةَ، ناجَى الخَضِرُ ربَّه وقال:

---

(١) في «ج»: «في».

إلهي! إنْ كان لي عندك منزلةٌ فأذَنْ لأبي حنيفةَ حتى يُعلِّمَني من القبرِ على حَسَبِ عادتِه، حتى أعلمَ شرعَ محمَّدٍ صلَّى اللهُ تعالى عليه وسلَّم على الكمالِ؛ ليحصلَ[1] لي الطَّريقةُ والحقيقةُ، فنودي: أنْ اذهبْ إلى قبرِه وتعلَّمْ منه ما شئتَ، فجاءَ الخَضِرُ عليه السَّلامُ إليه، وتعلَّمَ منه ما شاءَ كذلك إلى خمسٍ وعشرينَ سنةً أخرى، حتى أتمَّ الدَّلائلَ والأقاويلَ، ثم ناجَى خَضِرٌ عليه السَّلامُ ربَّه وقال: إلهي! ماذا أصنعُ؟ فنودِي: أنْ اذهبْ إلى صفائِك واشتغلْ بالعبادةِ إلى أنْ يأتيَك أمري، إلى أن اذهبْ إلى البقعةِ الفلانيَّةِ[2] وعلِّمْ فلاناً عِلمَ الشَّريعةِ، ففعلَ خَضِرٌ عليه السَّلامُ ما أُمرَ.

ثم بعدَ المدَّةِ ظهرَ في مدينةِ ما وراءَ النَّهرِ شابٌّ، وكان اسمُه أبا القاسمِ القُشَيريُّ، وكان يخدِمُ لأمِّه ويحترمُها، ثم إنَّه قال وقتاً من الأوقاتِ لأُمِّه: يا أُمَّاه! قد حصلَ لي الحِرصُ على طلبِ العلمِ، وقد قال عليٌّ كرَّمَ اللهُ وجهَه: مَن كان في طلبِ العلمِ كانت الجنَّةُ في طلبِه، فأْذَني لي حتى أذهبَ إلى بُخارى وأتعلَّمَ العلمَ، فتفكَّرتْ والدتُه وقالتْ: إنْ لم أُعطِه الإذنَ أكونُ مانعةً للخيرِ، وإنْ أَذِنتُ له لم أصبرْ على فِراقِه، فلم يكنْ لها بُدٌّ حتى أذنتْ له، فودَّعَ القُشَيريُّ والدتَه وعزمَ على السَّفرِ مع شابٍّ صاحبٍ له يطلبانِ العلمَ، فقعدتْ أمُّه على البابِ باكيةً حزينةً وقالت: إلهي! اشْهَدْ أني حرَّمتُ على نفسي الطَّعامَ والشَّرابَ والمنزلَ، ولا أقومُ من مقامي حتى أرى ولدي، فمضى القُشيريُّ وصاحبُه حتى نزلا في منزلٍ ليأكلا فيه طعاماً، فقامَ القُشيريُّ ليقضيَ حاجتَه، فتلوَّثَ ثيابُه ببولِه، وقال لصاحبِه: اذهبْ أنت فإنِّي أُريدُ أنْ أرجعَ، فقالَ له صاحبُه: لمَ ترجعُ؟ قال: لأنَّ هذا السَّفرَ ليس بمباركٍ لي، وقد أصابَ لثيابي النَّجاسةُ في أوَّلِ المنزلِ، وأخافُ أنْ تُصيبَ النَّجاسةُ لجسمِي في المنزلِ الثَّاني، وتُصيبَ روحي في الثَّالثِ، فقُعودِي عند والدتي أَوْلَى، ورجعَ إلى أمِّه، وكانت قاعدةً على مكانِها التي ودَّعتْ ابنَها، فقامتْ وتصافحتْ مع ولدِها وقالت: الحمدُ للهِ.

---

(١) في «ج»: «فيحصل».

(٢) في «و» و«د»: «الفلاني».

فأمرَ اللهُ تعالى الخَضِرَ عليه السَّلامُ: أنْ اذْهَبْ إلى القُشيريِّ وعلِّمْه ما تعلَّمتَ من أبي حنيفةَ؛ لأنَّه أرضَى أمَّه، فجاءَ الخَضِرُ إلى أبي القاسمِ وقال: أنت أردْتَ السَّفرَ لأجلِ طلبِ العلمِ، وقد تركْتَه لرضا أمِّك، وقد أمرني اللهُ أن أجيءَ إليك كلَّ يومٍ على الدَّوامِ وأُعلِّمَك، فكلَّ يومٍ يجيءُ إليه الخَضِرُ عليه السَّلامُ حتى مضى ثلاثُ سنينَ، وعلَّمَه العلومَ الذي تعلَّمَ من أبي حنيفةَ في ثلاثينَ سنةٍ، حتى علَّمَه علمَ الحقائقِ والدَّقائقِ ودلائلَ العلمِ، وصارَ مشهورَ دهرِه وفريدَ عصرِه، حتى صنَّفَ ألفَ كتابٍ، وصارَ صاحبَ كرامةٍ، وكثُرَ مُريدوه وتلاميذُه.

فكانَ له مريدٌ كبيرٌ متديِّنٌ لا يُفارقُ الشَّيخَ، فعَدَّ له الشَّيخُ ألفَ كتابٍ من مصنَّفاتِه، ووضعَه في الصُّندوقِ، وأعطى لذلك المريدِ وقال: قد بدا لي أمرٌ، فاذهبْ وارمِ هذا الصُّندوقَ في نهرِ جَيحُونَ، فحملَ المريدُ الصُّندوقَ وخرجَ من عندِ الشَّيخِ وقال في نفسِه: كيف أَرْمي مصنَّفاتِ الشَّيخِ في الماءِ، لكنْ أذهبُ وأحفظُ الكتبَ وأقولُ للشَّيخِ رميتُها، وحفظَ الكُتبَ وجاءَ وقال للشَّيخِ: رميتُ الصُّندوقَ إلى الماءِ، قال الشَّيخُ: وما رأيتَ في تلك السَّاعةِ من العَلَامةِ؟ قال: ما رأيتُ شيئاً، قال الشَّيخُ: اذهبْ وارمِ الصُّندوقَ، فذهبَ المريدُ إلى الصُّندوقِ وأرادَ أن يرميَهُ فلم يهُنْ عليه، ورجعَ إلى الشَّيخِ مثلَ الأوَّل فقال: رميتَه؟ قال: نَعَمْ، قال: وما رأيتَ؟ قال: لم أرَ شيئاً، قال الشَّيخُ: وما رميتَه فاذهبْ وارمِه فإنَّ لي فيها سِرَّاً مع اللهِ ولا تَرُدَّ أمري، فذهبَ المريدُ ورمى الصُّندوقَ، فخرجَ من الماءِ يَدٌ وأخذَ الصُّندوقَ، قال المريدُ له: مَن أنت؟ فنادى من الماءِ: إنِّي وُكِّلتُ لأنْ أحفظَ أمانةَ الشَّيخِ، فرجعَ المريدُ وجاءَ إلى الشَّيخِ، فقال الشَّيخُ: رميتَه؟ قال: نعم، قال: وما رأيتَ؟ قال: رأيتُ الماءَ قد انشقَّ وخرجَ منه يَدٌ وأخذَ الصُّندوقَ، وقد صرتُ متحيِّراً، وما السِّرُّ في ذلك؟ قال الشَّيخُ: السِّرُّ في ذلك أنَّه إذا قرُبتِ القيامةُ وخرجَ الدَّجَّالُ ونزلَ عيسى بيتَ المقدسِ، ويكونُ إمامُ المسجدِ رجلٌ صالحٌ من آلِ عليٍّ رضيَ اللهُ تعالى عنه، فيعلِّمُ عيسى عليه السَّلامُ

ويقولُ: قَدِّمْ إلى المحرابِ وصَلِّ بنا، فيقولُ عيسى عليه السَّلامُ: إنِّي جئتُ تابعاً لشرعِ محمَّدٍ صلَّى اللهُ تعالى عليه وسلَّم؛ بل أنتَ صَلِّ بنا، فيُصلِّي بهم، فإذا فرغَ من الصَّلاةِ يأمرُهم أن يركبوا ويقصدوا الدَّجَّالَ، فيقتلُه وينهزمُ عسكرُه، ويقتلُهم المسلمون، فإذا فرغوا من قتلِهم، فيضعُ عيسى عليه السَّلامُ الإنجيلَ بجنبِه ويقولُ: أينَ الكتبُ المحمَّديُّ؟ وقد أمرني اللهُ تعالى أنْ أحكمَ بينكم بكُتُبِه ولا أحكمَ بالإنجيلِ، فيطلبونَ الدُّنيا ويطوفونَ البلادَ، فلم يوجدْ كتابٌ من كتبِ الشَّرعِ المحمَّديِّ، فيتحيَّرُ عيسى عليه السَّلامُ ويقولُ: إلهي! بماذا أحكمُ بين عبادِك ولم يوجدْ كتابٌ غيرُ الإنجيلِ؟ فينزلُ جبريلُ عليه السَّلامُ ويقولُ: قد أمرَ اللهُ تعالى أنْ تذهبَ إلى نهرِ جَيحُونَ وتركعَ بجنبِه ركعتينِ وتُنادي: يا أمينَ صندوقِ أبي القاسمِ القُشَيريِّ سلِّمْ إليَّ الصُّندوقَ وأنا عيسى ابنُ مريمَ، وقد قتلتُ الدَّجَّالَ، فيذهبُ عيسى عليه السَّلامُ إلى جَيحُونَ ويُصلِّي ركعتينِ ويقولُ مثلَ ما أمرَه جبريلُ عليه السَّلامُ، فينشقُّ الماءُ ويخرجُ الصُّندوقُ، ويأخذُه ويفتحُه ويجدُ فيه خَتمَه وألفَ كتابٍ، فيحيا الشَّرعُ بذلك الكتبِ.

ثم سألَ عيسى عليه السَّلامُ جبريلَ: بمَ نالَ أبو القاسمِ هذه المرتبةَ؟ فقال: برِضاءِ والدتِه، واللهُ أعلمُ بالصَّوابِ، من كتابِ «أنيسِ الجُلساءِ»، انتهى.

ولا يَخْفَى أنَّ هذا من كلامِ بعضِ الـمُلحدين، السَّاعي في فسادِ الدِّينِ؛ إذْ حاصلُه أنَّ الخَضِرَ الذي قال تعالى في حقِّه: ﴿عَبْدًا مِّنْ عِبَادِنَآ ءَاتَيْنَٰهُ رَحْمَةً مِّنْ عِندِنَا وَعَلَّمْنَٰهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا﴾ [الكهف: ٦٥]، وقد تعلَّمَ موسى عليه السَّلامُ بعضَ العلومِ منه بما أُوتي حِلمَاً = من جُملةِ تلاميذِ أبي حنيفةِ، ثم عيسى عليه السَّلامُ يأخذُ أحكامَ الإسلامِ من تلميذِ تلميذِ أبي حنيفةَ في ذلك المقامِ، وما أسرعَ فهمَ التِّلميذِ حيث أخذَ عن الخَضِرِ في ثلاثِ سنينَ ما تعلَّمَه الخَضِرُ من أبي حنيفةَ حيَّاً وميتاً في ثلاثينَ سنةٍ.

وأعجبُ منه أنَّ أبا القاسمِ القُشَيريَّ ليس معدوداً في طبقاتِ الحنفيَّةِ، وإنَّما هو أحدُ أكابرِ الشَّافعيَّةِ.

ثم التَّعجُّبُ من الخَضِرِ أنَّه أدركَ النَّبيَّ عليه السَّلام، ولم يتعلَّمْ منه الإسلام، ولا من علماءِ الصَّحابةِ الكرام؛ كعليٍّ بابِ مدينةِ العلمِ وأقضى الصَّحابةِ، وزيدٍ أفرضِهم، وأُبيٍّ أقرأُ القُرَّاءِ[١]، ومعاذِ بنِ جبلٍ الأعلمِ بالحلالِ والحرام، ولا من التَّابعينَ العِظام؛ كالفقهاءِ السَّبعةِ وسعيدِ بنِ المسيَّبِ بالمدينةِ، وعطاءٍ بمكَّةَ، والحسنِ بالبصرةِ، ومكحولٍ بالشَّامِ، وقد رضيَ بجهلِه بالشَّريعةِ الحنيفيَّةِ حتى تعلَّمَ مسائِلَها بدلائِلها في أواخرِ عُمرِ أبي حنيفةَ، فهذا ممَّا لا يَخْفَى بطلانُه على العقولِ السَّخيفةِ، والفُهُومِ الضَّعيفةِ؛ بل لو اطَّلعَ على هذه المقالةِ الرَّديَّةِ علماءُ الشَّافعيَّة، أو الحنابلةِ والمالكيَّة، أخذوها على وجهِ السُّخرية، وجعلوها وسيلةً في قِلَّةِ عقلِ الطَّائفةِ الحنفيَّةِ، حيث لم يعلموا أنَّ أحداً منهم لم يرضَ لهذه القضيَّةِ بالكلِّيَّةِ.

ثم لو تعرَّضْتُ لِمَا في مَنقولِه من الخَطَاءِ في مبانيهِ ومعانيهِ الدَّالَّةِ على نقصانِ معقولِه، لصارَ كتاباً مستقلّاً في ردِّ محصولِه، إلَّا أنِّي أعرضتُ عنه صَفْحَاً؛ لقولِه تعالى: ﴿ خُذِ ٱلْعَفْوَ وَأْمُرْ بِٱلْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْجَٰهِلِينَ ﴾ [الأعراف: ١٩٩]، وقال عَزَّ وجَلَّ: ﴿فَٱعْفُ عَنْهُمْ وَٱصْفَحْ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ [المائدة: ١٣].

وقد جمعتُ ما وردَ في الخَضِرِ، وسمَّيتُه بـ «كشفِ الحَذِرِ»، وبيَّنْتُ فيه أنَّه النَّبيُّ على القولِ[٢] الأكثرِ؛ بل وقيل: إنَّه مرسلٌ عند بعضِ أهلِ الأثر، فبطلَ قولُ القائلِ بل وكفَرَ فيما أظهر، لا سيَّما فيما أبرزَ بالنِّسبةِ إلى عيسى عليه السَّلامُ المُجمَعِ على نبوَّتِه سابقاً ولاحقاً، فمَن قال بسلبِ نبوَّتِه كفَرَ حقَّاً كما صرَّحَ به السُّيوطيُّ؛ لأنَّ النَّبيَّ لا يذهبُ عنه وصفُ النُّبوَّةِ أبداً ولا بعد موتِه.

وأمَّا حديثُ: «لا وحيَ بعدي» فباطلٌ لا أصلَ له، نَعَمْ وردَ: «لا نبيَّ بعدي»[٣]، ومعناه عند العلماءِ: أن لا يَحدثَ بعده نبيٌّ بشرْعٍ ينسخُ شرعَه.

---

(١) في «ج»: «أقرؤهم القرآن».

(٢) في «ج»: «قول».

(٣) رواه البخاري (٣٤٥٥)، ومسلم (١٨٤٢)، من حديث أبي هريرة رضيَ اللهُ عنه.

فإنْ قلتَ: فكيف طريقُ عيسى عليه السَّلامُ في تنفيذِ الأحكامِ؟

فاعلمْ أنَّ العلماءَ أجمعوا على أنَّه يحكمُ بشرعِ نبيِّنا ﷺ، ومِن المقرَّرِ عند الفقهاءِ أنَّ المقلِّدَ لا يُقلِّدُ مجتهداً، فإذا كان المجتهدُ من آحادِ الأمَّة لا يُقلِّدُ، فكيف يُظَنُّ بالنَّبيِّ أنَّه يُقلِّدُ؟!

لا يُقالُ: تعيَّنَ حينئذٍ القولُ بأنَّه يحكمُ بالاجتهادِ.

فإنَّا نقولُ: لم يتعيَّنْ ذلك؛ فإنَّ نبيَّنا صلَّى اللهُ تعالى عليه وسلَّمَ كان يحكمُ بما أُنزلَ إليه في القرآنِ، ولا يُسمَّى ذلك اجتهاداً، كما لا يُسمَّى تقليداً، والدَّليلُ على ذلك: أنَّ العلماءَ حكَوا خلافاً[1] في جوازِ الاجتهادِ للنَّبيِّ ﷺ، فكان حكمُه بما يفهمُه من القرآنِ لو يُسمَّى اجتهاداً لم يتَّجهْ حكايةُ الخلافِ.

والحاصلُ: أنَّ نبيَّنا صلَّى اللهُ تعالى عليه وسلَّمَ كان مبيِّناً لِمَا في القرآنِ من مشكلاتِ الفرقانِ، كما يُشيرُ إليه قولُه تعالى: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤]، فالظَّاهرُ أنَّه كان التَّبيينُ حاصلاً له من غيرِ تفكُّرٍ، بخلافِ غيرِه.

وجوَّزَ بعضُهم الاجتهادَ له حيث لا يُفهمُ معناه من القرآنِ ومبناهُ، لكنَّه بوحيٍ خفيٍّ، وهو إلهامٌ ربَّانيٌّ؛ لقولِه تعالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ﴾ [النجم: ٣].

واختلفوا في جوازِ خطئِه في الاجتهادِ، مع الاتِّفاقِ أنَّه لا يَبْقَى ولا يُقَرُّ عليه؛ لمَا يترتَّبُ من الفسادِ في الاعتقادِ.

ثم اعلمْ: أنَّه جُوِّزَ أن يكونَ عملُ عيسى عليه السَّلامُ وفقَ علمِه اليقينيِّ في الأحكامِ، فقد ذكرَ الحافظُ الجلالُ السُّيوطيُّ: أنَّ جميعَ الأنبياءِ عليهم السَّلامُ قد كانوا

---

(١) في «ج»: «اختلافاً».

يعلمونَ في زمانِهم جميعَ شرائعِ مَن قبلَهم ومَن بعدهم بالوحي من اللهِ تعالى على لسانِ جبريلَ، وبالتَّنبيهِ على بعضِ ذلك في الكتابِ الذي أُنزلَ عليهم[1].

وحاصلُـه: القطـعُ بـأنَّ اللهَ تعالى بيَّـنَ لأنبيائِه جميعَ مـا يتعلَّقُ بهـذه الأمَّةِ من أحـكامِ واقعـةٍ أو حادثـةٍ، وأنَّ عِلْمَهـم بطريقِ الوحيِ مـن اللهِ من غيرِ احتيـاجٍ إلى أنْ يأخـذوه باجتهادٍ، فضلاً عـن تقليدٍ.

فإنْ قلتَ: يَلزمُ عليه أنْ يكونَ كلُّ ما في القرآنِ مضمَّناً في جميعِ الكتبِ السَّابقةِ.

قلـتُ: لا مانـعَ مـن ذلـك؛ بل دلَّـتْ الأدلَّـةُ على ثبـوتِ هـذه الملازَمـةِ، قال تعالـى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٩٢﴾ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ﴾ إلـى قولِـه: ﴿وَإِنَّهُۥ لَفِى زُبُرِ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [الشعراء: ١٩٢ ـ ١٩٦].

وقد نصَّ على هذا بعينِه الإمامُ أبو حنيفةَ، حيث استَدَلَّ بهذه الآيةِ على جوازِ قراءةِ القرآنِ بغيرِ اللِّسانِ العربيِّ، وقال: إنَّ القرآنَ مُضمَّنٌ في الكتبِ السَّابقةِ، وهي بغيرِ اللِّسانِ العربيِّ.

وممَّا يشهدُ لذلك: وصفُه تعالى للقرآنِ في عدَّةِ مواضعَ بأنَّه مصدِّقٌ لمَا بين يديه من الكتبِ، فلولا أنَّ ما فيه موجودٌ فيها، لم يصحَّ هذا الوصفُ.

فإذا عَرَفْتَ ذلك، فيمكنُ أن يَنظرَ عيسى عليه السَّلامُ في القرآنِ فيَفهمَ منه جميعَ الأحكامِ المتعلِّقةِ بهذه الشَّريعةِ من غيرِ احتياجٍ إلى مراجعةٍ؛ كما فهمَ النَّبيُّ صلَّى اللهُ تعالى عليه وسلَّمَ بفهمِه الذي اختصَّ به، ثم شرحَها لأمَّتِه في السُّنَّةِ، وأفهامُ الأمَّةِ تَقْصُرُ عن إدراكِ ما أدركَه النُّبوَّةُ؛ كما قال بعضُ أربابِ الحالِ رحمَه المتعالُ: جميعُ العلمِ في القرآنِ، لكنْ تقاصَرَ عنه أفهامُ الرِّجالِ.

وعيسـى عليـه السَّـلامُ نبيٌّ، فـلا يَبْعُدُ أن يَفهـمَ من القـرآنِ كفهمِ النَّبـيِّ الجليلِ

---

(١) انظر: «الحاوي للفتاوى» (٢/ ١٤٨).

صلَّى اللهُ تعالى عليه وسلَّمَ، ويَحكمَ به وإن خالفَ الإنجيلَ، ويُؤيِّدُه قولُ الشَّافعيِّ: جميعُ ما حكمَ به النَّبيُّ صلَّى اللهُ تعالى عليه وسلَّم فهو ممَّا فَهِمَه من القرآنِ.

ويُقوِّيه: ما أخرجَه الطَّبرانيُّ في «الأوسطِ» من حديثِ عائشةَ: أنَّ رسولَ اللهِ صلَّى اللهُ تعالى عليه وسلَّمَ قال: «إنِّي لا أُحلُّ إلَّا ما أحلَّ اللهُ في كتابِه، ولا أُحرِّمُ إلَّا ما حرَّمَ اللهُ تعالى في كتابِه»[1]، وقد قال تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾ [النحل: ٨٩]، وقال تعالى: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِى ٱلْكِتَٰبِ مِن شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٣٨].

هذا، وقد صرَّحَ السُّبْكيُّ في تصنيفٍ له ما نصُّه: إنَّما يَحكمُ عيسى بشريعةِ نبيِّنا صلَّى اللهُ تعالى عليه وسلَّم؛ بالقرآنِ والسُّنَّةِ.

وحينئذٍ فيترجَّحُ أنَّ أخذَه للسُّنَّةِ من النَّبيِّ صلَّى اللهُ تعالى عليه وسلَّمَ بطريقِ المشافهةِ من غيرِ الواسطةِ، أو بطريقِ الوحيِ والإلهامِ؛ تصحيحَ ما ثبتَ عنه عليه السَّلامُ في جميعِ الأحكامِ.

ورُويَ عن أبي هُريرَةَ: أنَّه لمَّا أكثرَ الحديثَ وأنكرَ عليه النَّاسُ، قال: لئنْ أُنزلَ عيسى ابنُ مريمَ قبلَ أن أموتَ، لأُحدِّثنَّه عن رسولِ اللهِ صلَّى اللهُ تعالى عليه وسلَّمَ فيُصدِّقَني[2].

فقولُه: (يُصدِّقَني) دليلٌ على أنَّ عيسى عليه السَّلامُ عالمٌ بجميعِ سنَّةِ النَّبيِّ صلَّى اللهُ تعالى عليه وسلَّمَ، من غير احتياجٍ إلى أن يأخذَها عن أحدٍ من الأمَّةِ، حتى إنَّ أبا هُريرَةَ الذي سمعَ من النَّبيِّ صلَّى اللهُ تعالى عليه وسلَّمَ احتاجَ إلى أن يلجأَ إليه، ليصدِّقَه فيما رواه ويُزكِّيَه.

---

(١) رواه الطبراني في «الأوسط» (٥٧٤١)، وابن عدي في «الكامل» (٥/ ١٩٢)، وفي إسناده علي ابن عاصم، قال ابن عدي: الضعف بَيِّنٌ على حديثه. ورواه الشافعي في «الأم» (١/ ٨٠) من طريق عبيد بن عمير عن النبي ﷺ مرسلاً.

(٢) رواه عبد الرزاق في «المصنف» (٢٠٨٤٦).

فإنْ قلتَ: هل ثبتَ أنَّ عيسى عليه السَّلامُ بعد نزولِه يأتيه الوحيُ؟

فالجوابُ: نعم، روى مسلمٌ وغيرُه من حديثِ النَّوَّاسِ بنِ سَمعانَ، قال: ذكرَ رسولُ اللهِ صلَّى اللهُ تعالى عليه وسلَّمَ الدَّجَّالَ، قال: «فبينما هم على ذلك، إذ بعثَ اللهُ المسيحَ ابنَ مريمَ، فينزلُ عند المنارةِ البيضاءِ شرقيَّ دمشقَ، واضعاً يدَه على أجنحةِ ملَكينِ، فيتبعُه فيدركُه فيقتلُه عند بابِ لُدٍّ الشَّرقيِّ، فبينما هم كذلك، أوحى اللهُ تعالى إلى عيسى ابنِ مريمِ: أنِّي قد أخرجتُ عباداً من عبادِي لا يدانِ لك بقتالِهم، فحَرِّزْ عبادي إلى الطُّورِ، فيبعثُ اللهُ يأجوجَ ومأجوجَ»... الحديث[١].

ثم الظَّاهرُ أنَّ الجائيَ إليه بالوحيِ هو جبريلُ؛ بل هو الذي يُقطعُ به ولا يُتردَّدُ فيه؛ لأنَّ ذلك وظيفتَه، وهو السَّفيرُ بينَ اللهِ تعالى وبين أنبيائِه، لا يُعرفُ ذلك لغيرِه من الملائكةِ.

وقد أخرجَ أبو حاتمٍ في «تفسيرِه»: وُكِّلَ جبريلُ بالكتبِ وبالوحيِ إلى الأنبياءِ[٢].

وأمَّا ما اشْتَهَرَ على أَلسنةِ العامَّةِ: أنَّ جبريلَ لا ينزلُ إلى الأرضِ بعد موتِ النَّبيِّ صلَّى اللهُ تعالى عليه وسلَّمَ، فلا أصلَ له، وممَّا يدلُّ على بطلانِه:

ما أخرجَه الطَّبرانيُّ في «الكبيرِ» عن ميمونَةَ بنتِ سعدٍ، قالت: قلتُ: يا رسولَ اللهِ! هل يرقدُ الجُنبُ؟ قال: «ما أُحِبُّ أن يرقدَ حتى يتوضَّأَ؛ فإنِّي أخافُ أن يُتوفَّى فلا يحضرَه جبريلُ»[٣].

---

(١) رواه مسلم (٢٩٣٧).

(٢) قطعة من خبر رواه ابن أبي حاتم عن عبد الرحمن بن سابط قوله. انظر: «الإتقان» للسيوطي (١/ ١٢٨).

(٣) رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٥/ ٣٦)، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١/ ٢٧٥): رواه الطبراني في الكبير وفيه عثمان بن عبدالرحمن عن عبد الحميد بن يزيد، وعثمان بن عبدالرحمن هو الحراني الطرائفي، وثقه يحيى بن معين، وقال أبو حاتم: صدوق، وقال أبو عروبة الحراني وابن عدي: لا بأس به، يروي عن مجهولين، وقال البخاري وأبو أحمد الحاكم: يروي عن قوم ضعاف، =

فهذا الحديثُ يدلُّ على أنَّ جبريلَ ينزلُ إلى الأرضِ، ويَحضرُ موتَ كلِّ مؤمنٍ حضرَه الموتُ وهو على طهارةٍ.

وقد قال الضَّحَّاكُ في قولِه تعالى: ﴿ تَنَزَّلُ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِم ﴾ [القدر: ٤]: الرُّوحُ هنا: جبريلُ[١]، وإنَّه ينزلُ هو والملائكةُ في ليلةِ القدرِ ويُسلِّمونَ على المسلمينَ، وذلك في كلِّ سنةٍ.

وأخرجَ نُعيمُ[٢] بنُ حمَّادٍ في «كتاب الفتنِ» والطَّبرانيُّ عن ابنِ مسعودٍ عن النَّبيِّ صلَّى اللهُ تعالى عليه وسلَّمَ في وصفِ الدَّجَّالِ، قال: «فيمرُّ بمكَّةَ، فإذا هو بخَلْقٍ عظيمٍ، فيقولُ: من أنتَ؟ فيقولُ: أنا ميكائيلُ، بَعَثَني اللهُ لأَمْنعَه مِن حَرَمِه، ويمرُّ بالمدينةِ، فإذا هو بخَلْقٍ عظيمٍ، فيقولُ: أنا جبريلُ، بَعَثَني اللهُ لأمنعَه مِن حَرَمِه»[٣].

ثم وقفتُ على سؤالٍ رُفعَ إلى شيخِ الإسلامِ ابنِ حجرٍ العسقلانيِّ، صورتُه: ما قولُكم في قولِ سيِّدِنا رسولِ اللهِ صلَّى اللهُ تعالى عليه وسلَّمَ: «ينزلُ عيسى ابنُ مريمَ في آخرِ الزَّمانِ حَكَماً»[٤]، فهل نزلَ عيسى عليه السَّلامُ حافظاً لكتابِ اللهِ القرآنِ العظيمِ، ولسنَّةِ نبيِّنا الكريمِ، أو يتلقَّى الكتابَ والسُّنَّةَ عن علماءِ ذلك الزَّمانِ، ويجتهدُ فيها؟

فأجابَ بما نصُّه: لم يُنقلْ في ذلك شيءٌ صريحٌ، والذي يليقُ بمقامِ عيسى عليه السَّلامُ أنَّه يتلقَّى ذلك عن رسولِ اللهِ صلَّى اللهُ تعالى عليه وسلَّمَ، فيحكمُ في أمَّتِه كما تلقَّاه عنه؛ لأنَّه في الحقيقةِ خليفةٌ عنه، واللهُ أعلمُ.

= وقال أبو حاتم: يشبه بَقيَّةَ في روايته عن الضعفاء.

(١) رواه ابن المنذر في «تفسيره» كما في «الدر المنثور» (٨/ ٥٦٩).

(٢) في النسخ: «أبو نعيم»، والصواب المثبت.

(٣) قطعة من خبر طويل رواه نعيم بن حماد في «الفتن» (١٥٢٧)، ومن طريقه الطبراني كما ذكر ابن كثير في «النهاية في الملاحم والفتن» (١/ ٩٢)، وقال: خبر عجيب ونبأ غريب.

(٤) تقدم من حديث عدد من الصحابة.

وقـد سُـئلَ ابـنُ القَيِّـمِ الجوزيَّـةِ[١] عـن حديـثِ: «لا مهـديَّ إلَّا عيسـى ابـنُ مريـمَ» فكيـف يأتلِـفُ هـذا مـع أحاديـثِ المهـديِّ وخروجِـه؟ ومـا وجـهُ الجمـعِ بينهمـا؟ وهـل صـحَّ فـي المهـديِّ حديـثٌ أم لا؟

فقال: أمَّا حديثُ: «لا مهديَّ إلَّا عيسى ابنُ مريمَ»، فرواه ابنُ ماجه في «سننه»، عن يونسَ بنِ عبدِ الأعلى، عن الشَّافعيِّ، عن محمَّدِ بنِ خالدٍ الجَنَديِّ، عن أبانِ بنِ صالحٍ، عن الحسنِ، عن أنسِ بنِ مالكٍ، عن النَّبيِّ صلَّى اللهُ تعالى عليه وسلَّمَ[٢].

وهـو ممَّا تفـرَّدَ به محمَّـدُ بنُ خالدٍ، قـال محمَّدُ بنُ الحسـينِ الإِسْـنَويُّ[٣] في كتابِـه «مناقـب الشَّـافعي»: محمَّـدُ بـنُ خالدٍ هـذا غيـرُ معروفٍ عنـد أهـلِ الصِّناعةِ مـن أهـلِ العلمِ والنَّقـلِ، وقد تواتـرتِ الأخبارُ عن رسـولِ اللهِ صلَّـى اللهُ تعالى عليه وسـلَّمَ بذكـرِ المهـديِّ، وأنَّه من أهـلِ بيتِه.

وقال البَيهَقيُّ: تفرَّدَ به محمَّدُ بنُ خالدٍ هذا. وقد قالَ الحاكمُ أبو عبدِ اللهِ: هو مجهولٌ، وقد اختُلف عليه في إسنادِه؛ فرُوِيَ عنه عن أبان بنِ أبي عَيَّاشٍ عن الحسنِ عن النَّبيِّ صلَّى اللهُ تعالى عليه وسلَّمَ.

قال: فرجعَ الحديثُ إلى روايةِ محمَّدِ بنِ خالدٍ وهو مجهولٌ، عن أبانَ بنِ أبي عَيَّاشٍ وهو متروكٌ، عن الحسنِ، عن النَّبيِّ صلَّى اللهُ تعالى عليه وسلَّمَ، وهو منقطعٌ، والأحاديثُ في التَّنصيصِ على خروجِ المهديِّ أصحُّ إسناداً[٤].

---

(١) قوله: «ابن القيم الجوزية»، كذا في النسخ، ولعل الصواب أن يقال: «ابن قيم الجوزية»، أو: «ابن القيم» دون كلمة «الجوزية».

(٢) رواه ابن ماجه (٤٠٣٩)، وقد تقدم.

(٣) قوله: «الإسنوي»، كذا في النسخ، والذي في «المنار المنيف» لابن القيم ـ والكلام منه ـ: «الآبري»، وهو الصواب، وقد تقدمت ترجمته قريباً.

(٤) قاله البيهقي في «البعث والنشور» كما في «تفسير القرطبي» (١٠/ ١٨٠)، وليس في المطبوع منه. وقد رواه عنه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٧/ ٥١٨)، كما ذكره عنه ابن الجوزي في «العلل» =

قال ابنُ القيِّم: كحديثِ ابنِ مسعودٍ عن النَّبيِّ صلَّى اللهُ تعالى عليه وسلَّمَ: «لو لم يبقَ من الدُّنيا إلَّا يومٌ، لَطوَّلَ اللهُ ذلك اليومَ حتى يُبعثَ رجلٌ منِّي أو من أهلِ بيتِي، يُواطئُ اسمُه اسمي، واسمُ أبيه اسمَ أبي، يملأُ الأرضَ قسطاً وعدلاً كما مُلئتْ ظلماً وجَوراً». رواه أبو داودَ والتِّرمِذِيُّ، وقال: حديثٌ حسنٌ صحيحٌ، قال: وفي البابِ عن عليٍّ وأبي سعيدٍ وأمِّ سَلَمةَ وأبي هُريرَةَ[1]، ثم رَوَى حديث أبي هُريرَةَ، وقال: حسنٌ صحيحٌ[2]. انتهى.

وفي البابِ عن حُذيفةَ بنِ اليَمانِ، وأبي أُمامةَ الباهليِّ، وعبدِ الرَّحمنِ بنِ عَوفٍ، وعبدِ اللهِ بنِ عمرِو بنِ العاصِ، وثوبانَ، وأنسِ بنِ مالكٍ، وجابرٍ، وابنِ عبَّاسٍ، وغيرِهم[3].

وفي «سننِ أبي داودَ»: عن عليٍّ: أنَّه نظرَ إلى ابنِه الحسنِ، فقال: إنَّ ابني هذا سيِّدٌ كما سمَّاه النَّبيُّ عليه السَّلامُ، وسيخرجُ من صُلبِه رجلٌ يُسمَّى باسمِ نبيِّكم، يُشبهُه في الخُلُقِ ولا يشبهُه في الخَلقِ؛ ـ أي: في كمالِه ـ يملأُ الأرضَ عدلاً[4].

وعن أبي سعيدٍ الخُدريِّ، قال: قالَ رسولُ اللهِ صلَّى اللهُ تعالى عليه وسلَّمَ: «المهديُّ منِّي، أجْلَى الجبهةِ، أَقْنى الأنفِ، يملأُ الأرضَ قِسطاً وعدلاً كما مُلئتْ ظلماً وجَوراً، يملكُ سبعَ سنينَ». رواه أبو داودَ بإسنادٍ جيِّدٍ، من حديثِ عمرانَ بنِ داوَر القَطَّانِ ـ وقال: حسنُ الحديثِ ـ، عن قتادةَ، عن أبي الصِّدِّيقِ النَّاجيِّ عنه، وروى التِّرمِذِيُّ نحوه من وجهٍ واحدٍ[5].

= (٢/ ٨٦٢)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٢٥/ ١٥٠).

(١) رواه أبو داود (٤٢٨٢)، والترمذي (٢٢٣٠).

(٢) رواه الترمذي (٢٢٣١).

(٣) تقدمت أحاديثهم منثورة في هذه الرسالة.

(٤) رواه أبو داود (٤٢٩٠)، وإسناده ضعيف، وقد تقدم.

(٥) كذا وقعت هذه العبارة عند المؤلف، وفيها تحريف في بعض الكلمات، وزيادة في أخرى، وإسقاط لبعض العبارات، وسنذكر كلام ابن القيم في «المنار المنيف» ليظهر ما ذكرناه، ونصه: «رواه أبو داود =

وروى أبو دوادَ من حديثِ صالحِ بنِ أبي مريمَ أبي الخليلِ، عن صاحبٍ له، عن أمِّ سَلمةَ، عن النَّبيِّ صلَّى اللهُ تعالى عليه وسلَّمَ، قال: «يكونُ اختلافٌ عند موتِ خليفةٍ، فيخرجُ رجلٌ من أهلِ المدينةِ هارباً إلى مكَّةَ، فيأتيه ناسٌ من أهلِ مكَّةَ، فيُخرجونَه وهو كارهٌ، فيُبايعونَه بين الرُّكنِ والمقامِ، ويُبعثُ إليه بَعْثٌ من الشَّامِ فيُخسفُ بهم بالبَيداءِ بين مكَّةَ والمدينةِ، فإذا رأى النَّاسُ ذلك، أتاه أبدالُ الشَّامِ وعصائبُ أهلِ العراقِ، فيُبايعونَه، ثم ينشأُ[1] [رجلٌ] من قريشٍ، أخوالُه كَلْبٌ، فيَبْعَثُ إليهم بعثاً فيظهرونَ عليهم، وذلكَ بعثُ كلبٍ، والخيبةُ لمَن لم يشهدْ غنيمةَ كلبٍ، فيقسمُ المالَ، ويعملُ في النَّاسِ بسُنَّةِ نبيِّهم، ويُلقي الإسلامُ بجِرَانِه في الأرضِ، فيلبثُ سبعَ سنينَ، ثم يُتوفَّى، ويُصلِّي عليه المسلمونَ»[2]، [وفي رواية: «فيَلْبَثُ تِسْعَ سنين»][3].

ورواه الإمامُ أحمدُ باللَّفظينِ[4].

ورواه أبو داودَ من وجهٍ آخرَ، عن قتادةَ، عن أبي الخليلِ، عن عبدِ اللهِ بنِ الحارثِ، عن أمِّ سَلَمةَ، نحوَه[5].

ورواه أبو يعلَى الموصِليُّ في «مسنده» من حديثِ قتادةَ، عن صالحِ أبي الخليلِ، عن صاحبٍ له، وربما قال صالحٌ: عن مجاهدٍ، عن أمِّ سلَمةَ[6]،

= بإسناد جيد من حديث عمران بن داور العمي القطان عن قتادة عن أبي نضرة عن أبي سعيد، وروى الترمذي نحوه من وجه آخر عن أبي الصديق الناجي عنه».

(١) **هنا انتهى السقط في النسخة الخطية «د»**.

(٢) رواه أبو داود (٤٢٨٦)، وقد تقدم.

(٣) ما بين معكوفتين من «المنار المنيف»، وقد أشار إليه أبو داود عقب الرواية السابقة فقال: قال بعضهم عن هشامٍ: «تِسْعَ سِنِينَ»، وقال بعضهم: «سَبْعَ سِنِينَ».

(٤) رواه الإمام أحمد باللفظين (٦/ ٣١٦).

(٥) رواه أبو داود (٤٢٨٨)، ولم يسق لفظه.

(٦) رواه أبو يعلى في «مسنده» (٦٩٤٠).

والحديثُ حسنٌ، ومثلُه ممَّا يجوزُ أن يُقالَ فيه: صحيحٌ؛ أي: لغيرِه[١].

وقال ابنُ ماجه في «سننِه»: حدَّثنا عثمانُ بنُ أبي شيبةَ، حدَّثنا أبو داودَ الحَفَريُّ، حدَّثنا ياسينُ، عن إبراهيمَ بنِ محمَّدِ بنِ الحنفيَّةِ، عن أبيه، عن عليٍّ مرفوعاً: «المهديُّ من أهلِ البيتِ، يُصلحُه اللهُ في ليلةٍ»[٢]. وياسينُ وإن كان ضعيفاً، فحديثُه يَصْلُحُ للاعتضادِ، وإنْ لم يَصْلُحْ للاعتمادِ.

وفي «سننه» أيضاً من حديثِ ابنِ لَهِيعةَ، عن أبي زيدٍ عمرِو بنِ جابرٍ الحَضْرميِّ، عن عبدِ اللهِ بنِ الحارثِ بنِ جزء[٣] الزُّبَيديِّ مرفوعاً: «يخرجُ ناسٌ من أهلِ المشرقِ، فيُوطِّئونَ للمهديِّ»[٤]؛ يعني: سلطانَه.

وذكر أبو نُعيم في كتابِه «أخبار المهديِّ»: من حديثِ حُذيفةَ مرفوعاً: «لو لم يبقَ من الدُّنيا إلَّا يومٌ واحدٌ، لَبعثَ اللهُ فيه رجلاً؛ اسمُه اسمي، وخُلُقُه خُلُقي، يُكْنَى أبا عبدِ اللهِ». ولكنْ في إسنادِه العبَّاسُ بنُ بكَّارٍ، لا يُحتجُّ بحديثِه. وقد تقدَّم هذا المتنُ من حديثِ ابنِ مسعودٍ وأبي هُريرَةَ، وهما صحيحانِ.

وعن أمِّ سلَمةَ قالت: سمعتُ رسولَ اللهِ صلَّى اللهُ تعالى عليه وسلَّمَ يقولُ: «المهديُّ من عِتْرتي؛ من ولدِ فاطمةَ». رواه أبو داودَ وابنُ ماجه[٥]، وفي إسنادِه زيادُ بنُ بَيَانٍ، وثَّقَه ابنُ حِبَّانَ، وقال ابنُ معينٍ: ليس به بأسٌ. وقال البخاريُّ: في إسنادِ حديثِه نَظَرٌ[٦].

---

(١) قوله: «أي لغيره» من كلام المؤلف لا من كلام ابن القيم.

(٢) رواه ابن ماجه (٤٠٨٥). ورواه أيضاً البخاري في «التاريخ الكبير» (١/ ٣١٧) وقال: في إسناده نظر. وفيهما: «المهدي منا...»، وقد تقدم.

(٣) تحرفت في النسخ الأربعة إلى: «حسن».

(٤) رواه ابن ماجه (٤٠٨٨).

(٥) رواه أبو داود (٤٢٨٤) واللفظ له، وابن ماجه (٤٠٨٦). وقد تقدم.

(٦) انظر: «التاريخ الكبير» (٣/ ٣٤٦).

وقال أبو نُعيم: حدَّثنا خلفُ بنُ أحمدَ بنِ العبَّاسِ الرَّامَهُرْمِزيُّ في كتابِه، حدَّثنا همَّامُ بنُ محمَّدِ بنِ أيّوبَ، حدَّثنا طَالوتُ بنُ عبَّادٍ، حدَّثنا سُويدُ بنُ إبراهيمَ، عن محمَّدِ ابنِ عمرٍو، عن أبي سَلَمةَ بنِ عبدِ الرَّحمنِ بنِ عَوفٍ، عن أبيه مرفوعاً: «لَيبعثنَّ اللهُ من عِترتي رجلاً أفرقَ الثَّنايا، أجْلَى الجبهةِ، يملأُ الأرضَ عدلاً، ويفيضُ المالُ». ولكنَّ طَالوتَ وشيخَه ضعيفانِ، والحديثُ ذكرناه للشَّواهِد.

وقال يحيى بنُ عبدِ الحميدِ الحِمَّانيُّ في «مسندِه»: حدَّثنا قيسُ بنُ الرَّبيعِ، عن أبي حُصينٍ، عن أبي صالحٍ، عن أبي هُريرَةَ مرفوعاً: «لا تقومُ السَّاعةُ حتى يملكَ [رجلٌ مِن أهلِ بيتي يَفْتحُ القُسْطَنطينيَّةَ وجَبَلَ الدَّيْلَمِ، ولو لم يَبْقَ إلَّا يومٌ طوَّلَ اللهُ ذلك اليومَ حتَّى يَفتحَها»[1]، يحيى بنُ عبدِ الحَميدِ وثَّقهُ ابنُ مَعِينٍ وغيرُه وتَكلَّمَ فيه أحمدُ.

وقال أبو نُعَيْمٍ: حدَّثنا أبو الفَرَجِ الأصبهانيُّ، حدَّثنا أحمدُ بنُ الحُسين، حدَّثنا أبو جعفرِ بنِ طارقٍ، عن الجيدِ بنِ نَظيفٍ، عن أبي نَضْرةَ، عن أبي سعيدٍ قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «منَّا الذي يصلِّي عيسى ابنُ مريمَ خَلْفَه» وهذا إسنادٌ لا تقومُ به حُجَّةٌ، ولكنْ في «صحيح ابنِ حبَّان» مِن حديثِ عَطِيَّةَ بنِ عامرٍ نحوَه[2].

وقال الحارثُ بنُ أبي أُسامةَ في «مسنده»: حدَّثنا إسماعيلُ بنُ عبدِ الكريمِ، حدَّثنا إبراهيمُ بنُ عَقِيلٍ، عن أبيهِ، عن وَهْبِ بنِ مُنبِّهٍ، عن جابر قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «ينزلُ عيسى بنُ مريمَ، فيقولُ أميرُهم المَهْديُّ: تعالَ صلِّ بنا، فيقول: لا، إنَّ بعضَهم أميرُ بعضٍ، تَكْرِمةَ اللهِ لهذه الأُمَّةِ»[3]، وهذا إسنادٌ جيدٌ.

---

(١) ومن طريق يحيى بن عبد الحميد: رواه الرافعي في «التدوين في أخبار قزوين» (٣/ ٢٩٧).
وقيس بن الربيع قال عنه يحيى: ليس بشيء، وقال أبو حاتم: ليس بقوي ومحله الصدق.
انظر: «الكاشف» للذهبي (٢/ ١٣٩).

(٢) لم أجده.

(٣) لم أجده في المطبوع من «مسند الحارث»، وعزاه السيوطي في «الحاوي» (٢/ ٦١) لأبي نعيم. =

وقال الطبرانيُّ: حدَّثَنا محمَّدُ بنُ زكريَّا الهلاليُّ، حدَّثنا العبَّاسُ بنُ بكَّارٍ، حدَّثنا عبدُ اللهِ بنُ زيادٍ، عن الأعمشِ، عن زِرِّ بنِ حُبيشٍ، عن حُذيفةَ قال: خَطَبَنا النبيُّ ﷺ، فذَكَرَ ما هو كائنٌ ثُمَّ قال: «لو لَمْ يَبْقَ مِن الدُّنيا إلَّا يومٌ واحدٌ لطوَّلَ اللهُ ذلك اليومَ حتَّى يَبْعثَ رجلاً مِن وَلَدي اسمُه اسمي»[1]، ولكنَّ هذا إسنادٌ ضعيفٌ.

وهذه الأحاديثُ أربعةُ أقسامٍ: صِحَاحٌ، وحِسَانٌ، وغرائبُ، وموضوعةٌ.

وقد اخْتَلَفَ الناسُ في المهديِّ على أربعةِ أقوالٍ:

أحدُها: أنَّهُ المسيحُ ابنُ مريمَ، وهو المهديُّ على الحقيقة.

واحْتَجَّ أصحابُ هذا بحديثِ محمدِ بنِ خالدٍ الجَنَديِّ المتقدِّمِ، وقد بيَّنَّا حالَه، وأنَّه لا يَصِحُّ، ولو صحَّ لم يَكُنْ فيه حجَّةٌ؛ لأن عيسى أعظمُ مَهْديٍّ بين يَدَي رسولِ الله ﷺ وبينَ السَّاعةِ، وقد دَلَّتِ السُّنَّةُ الصَّحيحةُ عن النبيِّ ﷺ على نزولِهِ على المنارةِ البيضاءِ شرقيَّ دمشقَ، وحُكْمِه بكتابِ اللهِ، وقَتْلِه اليهودَ والنصارى، ووَضْعِهِ الجزيةَ، وإهلاكِ أهلِ المِلَلِ في زَمَانِه، فيَصِحُّ أنْ يُقالَ: لا مَهْديَّ في الحقيقةِ سِوَاه وإنْ كانَ غيرُه مَهْدِيًّا؛ كما يُقالُ: لا عِلْمَ إلَّا ما نَفَعَ، و: لا مالَ إلَّا ما وَقَى وجهَ صاحبِه، وكما يَصِحُّ أنْ يُقالَ: إنَّما المهديُّ عيسى ابنُ مريمَ، يعني: المهديَّ الكاملَ المعصومَ.

القول الثاني: أنَّه المهديُّ الذي وَلِـيَ من بني العبَّاس، وقد انْتَهَى زمانُه، واحْتَجَّ أصحابُ هذا القولِ بما رواهُ أحمدُ في «مسنده»: حدَّثَنا وكيعٌ، عن شَرِيكٍ، عن عليِّ ابنِ زيدٍ، عن أبي قِلَابَةَ، عن ثَوْبانَ قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «إذا رَأيتُمُ الرَّاياتِ السُّودَ قد أَقْبلَتْ مِن خُراسانَ فأتُوها ولو حَبْواً على الثَّلْجِ فإنَّه فيها خليفةُ اللهِ المهديُّ»[2].

= ورواه مسلم (١٥٦) من طريق ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر به، دون كلمة: «المهدي».

(١) رواه الطبراني في «الكبير» (١٠٢٢٢) من طريق زر عن ابن مسعود، ولم أجده من حديث حذيفة، وقد تقدم قريباً حديث ابن مسعود.

(٢) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٥/ ٢٧٧)، وقد تقدم.

وعليُّ بنُ زيدٍ قد رَوَى له مسلمٌ مُتابَعةً، ولكنْ هو ضعيفٌ وله مناكيرُ تفرَّدَ بها، فلا يُحْتجُّ بما ينفرِدُ به.

ورَوَى ابنُ ماجَه مِن حديثِ الثَّوريِّ، عن خالدٍ عن أبي قِلَابةَ، عن أبي أسماءَ، عن ثوبانَ، عن النبيِّ ﷺ نحوَه[1]، وتابَعَهُ عبدُ العزيزِ بنُ المختارِ عن خالدٍ.

وفي «سنن ابن ماجه» عن عبدِ اللهِ بنِ مسعودٍ قال: بينَما نحنُ عندَ رسولِ اللهِ ﷺ إذ أقبلَ فتيةٌ مِن بني هاشمٍ، فلمَّا رآهُمُ النبيُّ ﷺ اغْرَوْرَقَتْ عيناهُ وتَغَيَّرَ لَوْنُه، فقُلْتُ: ما نَزَالُ نَرَى في وجهِكَ شيئاً نَكْرَهُه؟ قال: «إنَّا أهلُ بيتٍ اختارَ اللهُ لنا الآخرةَ على الدنيا، وإنَّ أهلَ بيتي سيَلْقَوْن بلاءً وتَشْريداً وتَطْريداً، حتَّى يأتيَ قومٌ مِن أهلِ المشرقِ][2] ومعهم راياتٌ سودٌ يَسألونَ الحقَّ فلا يُعطَونَ، فيُقاتلونَ فيُنصرونَ، فيُعطونَ ما شاؤوا فلا يقبلونَه حتى يدفعوها إلى رجلٍ من أهلِ بيتي، فيَمْلؤُها قِسطاً كما مُلئتْ جَوراً، فمَن أدركَ ذلك منكم، فليأتِهم ولو حَبواً على الثَّلجِ»[3].

وفي إسنادِه يزيدُ بنُ أبي زيادٍ، وهو سيِّءُ الحفظِ، اختلطَ في آخرِ عُمُرِه، وكان يَقبلُ الفُلُوسَ.

وهذا والذي قبلَه لو صحَّ، لم يَكنْ فيه دليلٌ على أنَّ المهديَّ الذي تولَّى من بني العبَّاسِ هو المهديُّ الذي يخرجُ في آخرِ الزَّمانِ؛ بل هو مهديٌّ من

---

(١) رواه ابن ماجه (٤٠٨٤). ورجاله ثقات، لكن خالف الثوريَّ في إسناده عبد الوهاب بن عطاء فرواه عن خالد الحذاء موقوفاً، كما رواه نعيم بن حماد في «الفتن» (٨٩٦) عن أبي نصر الخفاف (وهو عبد الوهاب بن عطاء) عن خالد الحذاء، والحاكم في «المستدرك» (٨٥٣١)، وعنه البيهقي في «الدلائل» (٦/ ٥١٦)، من طريق يحيى بن أبي طالب، عن عبد الوهاب بن عطاء عن خالد الحذاء.

(٢) من قوله: «رجلٌ من أهل بيتي يفتح القسطنطينية وجبل الديلم» إلى هنا ساقط من النسخ، ووقع مكانه في «ف» و«و» بياض بمقدار كلمة، ولعله خرم وقع في نسخة المؤلف من «المنار المنيف» فاستدركناه منه، فإن الكلام لا يستقيم إلا به.

(٣) رواه ابن ماجه (٤٠٨٢) وقد تقدم.

جملةِ المهديِّينَ، وعمرُ بنُ عبدِ العزيزِ كان مهديَّاً؛ بل هو أولى باسم المهديِّ منه[١]، وقد قال عليه السَّلامُ: «عليكم بسُنَّتي وسُنَّةِ الخلفاءِ الرَّاشدينَ المهديِّينَ من بعدي»[٢].

وقد ذهبَ الإمامُ أحمدُ ـ في إحدى الرِّوايتين عنه ـ وغيرُه إلى أنَّ عمرَ ابنَ عبدِ العزيزِ منهم، ولا ريبَ أنَّه كان راشداً مهديَّاً، ولكن ليس بالمهديِّ الذي يخرجُ في آخرِ الزَّمانِ؛ فالمهديُّ في جانبِ الخيرِ والرُّشدِ كالدَّجَّالِ في جانبِ الشَّرِّ والضَّلالِ، وكما أنَّ بين يدي الدَّجَّالِ الأكبرِ صاحبِ الخوارقِ دجَّالونَ كذَّابونَ، فكذلك بين يدي المهديِّ الأكبرِ مهديُّونَ راشدونَ.

القولُ الثَّالثُ: أنَّه رجلٌ من أهلِ بيتِ النَّبيِّ صلَّى اللهُ تعالى عليه وسلَّم؛ من ولدِ الحسنِ بنِ عليٍّ، يخرجُ في آخرِ الزَّمانِ، قال: «وقد امتلأتْ الأرضُ جَوراً وظلماً، فيملؤُها قِسطاً وعدلاً»، وأكثرُ الأحاديثِ على هذا تَدُلُّ.

وفي كونِه من ولدِ الحسنِ سِرٌّ لطيفٌ، وهو أنَّ الحسنَ تركَ الخلافةَ للهِ، فجعلَ اللهُ من ولدِه مَن يقومُ بالخلافةِ الحقِّ المتضمِّنةِ للعدلِ الذي يملأُ الأرضَ، وهذه سنَّةُ اللهِ في عبادِه: أنَّه مَن تركَ شيئاً للهِ، عوَّضَه اللهُ أو أعطى ذُرِّيَّتَه أفضلَ ممَّا تمنَّاه، وهذا بخلافِ الحسينِ؛ فإنَّه حرصَ عليها، وقاتلَ عليها، فلم يَظفرْ بها[٣].

هذا لفظُ ابنِ القَيِّمِ، وهو ليسَ بقيِّمٍ؛ فإنَّ الحسينَ حاشاه أن يكونَ حريصاً على الخلافةِ ولا عازماً على المقاتلةِ؛ بل أُلزم بمطالبةِ جماعةٍ من الأمَّةِ أنْ يأتيَ الكوفةَ ويُخلِّصَ المؤمنينَ عن أيدي الظَّلَمةِ والفجرةِ، فوجبَ عليه الإتيانُ إليهم، فلمَّا أشرفَ عليهم، خالفوا عهودَهم، ونكثوا وعودَهم، وقد ظفرَ حسينٌ بسعادةِ

---

(١) في «ج»: «من غيره».

(٢) رواه أبو داود (٤٦٠٧)، والترمذي (٢٦٧٦)، وابن ماجه (٤٢). قال الترمذي: حسن صحيح.

(٣) انظر: «المنار المنيف» (ص ١٤١ ـ ١٥١).

الشَّهادةِ التي هي أحسنُ مراتبِ السِّيادةِ[١]، ﴿وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا﴾ [الأحزاب: ٣٨]، إذْ كان ذلك بالكتابِ مسطوراً.

قال: وقد رَوَى أبو نُعيمٍ من حديثِ أبي سعيدٍ الخُدريِّ مرفوعاً: «يخرجُ رجلٌ من أهلِ بيتي، ويعملُ بسُنَّتي، ويُنزلُ اللهُ له البركةَ من السَّماءِ، وتُخرجُ له الأرضُ بركتَها، ويملأُ الأرضَ عدلاً كما مُلئتْ ظلماً، ويعملُ على هذا الأمرِ سبعَ سنينَ، وينزلُ بيتَ المقدسِ»[٢].

ورُويَ أيضاً من حديثِ أبي أُمامةَ، قال: خطبَنا رسولُ اللهِ صلَّى اللهُ تعالى عليه وسلَّمَ، وذكَرَ الدَّجَّالَ، قال: «فتَنفِي المدينةُ الخَبَثَ كما يَنفِي الكِيرُ خَبَثَ الحديدِ، ويُدعى ذلك اليومُ يومَ الخلاصِ، فقالت أمُّ شَريكٍ: فأينَ العربُ يا رسولَ اللهِ؟ قال: هم يومئذٍ قليلٌ، وجُلُّهم ببيتِ المقدسِ، وإمامُهم المهديُّ؛ رجلٌ صالحٌ»[٣].

ورُويَ أيضاً من حديثِ عبدِ اللهِ بنِ عبَّاسٍ مرفوعاً: «لم تهلكْ أُمَّةٌ وأنا في أوَّلِها، وعيسى في آخرِها، والمهديُّ في وسطها»[٤]. فهذه أقوالُ أهلِ السُّنَّةِ.

وأمَّا الرَّافضيَّةُ[٥] والإماميَّةُ فلهم **قولٌ رابعٌ**: وهو أنَّ المهديَّ هو محمَّدُ بنُ الحسنِ العَسكريُّ المنتظَرُ، من ولدِ الحسينِ بنِ عليٍّ، لا من ولدِ الحسنِ، الحاضرُ في الأمصارِ، الغائبُ عن الأبصارِ، الذي يُورِقُ العصا، ويختمُ العصا[٦]، دخلَ سِردابَ

---

(١) «د»: «السعادة».

(٢) ورواه الطبراني في «المعجم الأوسط» (١٠٧٥). وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ٣١٧): فيه من لم أعرفهم. وقد تقدم.

(٣) قطعة من حديث طويل رواه ابن ماجه (٢٠٧٧)، وقد تقدم.

(٤) رواه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥/ ٣٩٤ ـ ٣٩٥). وقد تقدم.

(٥) في «د»: «الرافضة».

(٦) كذا في النسخ الأربعة، والذي في «المنار المنيف»: «يورث العصا ويختم الفضا».

سامرَّاءَ طفلاً صغيراً [مِن] أكثرِ من خمسِ مئةِ سنةٍ، فلم ترَه بعد ذلك عينٌ، ولم يُحَسَّ له بخبرٍ ولا أثرٍ، وهم ينتظرونَه[1] كلَّ يومٍ، ويقفونَ بالخيلِ على بابِ السِّردابِ، ويصيحونَ به أن يخرجَ إليهم: اخرجْ يا مولانا! اخرجْ يا مولانا! ثم يرجعونَ بالخيبةِ والحرمانِ، فهذا دأبُهم ودأبُه، ولقد أحسنَ القائلُ:

مـا آنَ للسِّـردابِ أن يَلِـدَ الـذي	كَلَّمتُمُـوهُ بجهلِكـم مـا آنَ
فعلـى عُقُولكـم العفـاءُ فإنَّكـم	ثلَّثْتُـم العنقـاءَ والغِيلانـا

ولقـد أضحـى هـؤلاءِ عـاراً علـى بنـي آدمَ، وضُحْكةً يَسـخرُ منهـم كلُّ عاقلٍ فـي العالَم.

وأمَّا مهديُّ المغاربةِ: محمَّدُ بنُ تُومَرْتَ، فإنَّه رجلٌ كذَّابٌ ظالمٌ متغلِّبٌ بالباطلِ، ملكَ بالظُّلمِ والتَّغلُّبِ والتَّحيُّلِ، فقتلَ النُّفوسَ، وأباحَ حريمَ[2] المسلمينَ، وسَبَى ذَرارِيهم، وأخذَ أموالَهم، وكان شرّاً على الأمَّةِ من الحَجَّاجِ بنِ يوسفَ بكثيرٍ، وكان يُودِعُ بطنَ الأرضِ في القبورِ جماعةً من أصحابِه أحياءً، ويأمرُهم أن يقولوا للنَّاسِ: إنَّه المهديُّ الذي بشَّرَ به عليه السَّلامُ، ثم يردُمُ عليهم لئلَّا يُكذِّبوه بعد ذلك، وسُمِّيَ أصحابُه الجَهْمِيَّةُ نُفاةُ صفاتِ الرَّبِّ وكلامِه وعُلوِّه على خَلْقه، واستوائِه على عرشِه، ورؤيةِ المؤمنينَ له بالأبصارِ يومَ القيامةِ: (الموحِّدينَ)، واستباحَ قتلَ مَن خالفَهم من أهلِ العلمِ والإيمانِ، ويُسمَّى بالمهديِّ المعصومِ.

ثم خرجَ المهديُّ الملحدُ من أبه[3] عُبيدِ اللهِ بنِ ميمونَ بالقَدَّاحِ[4] ـ أي: من

---

(١) في «د» و«ج»: «ينتظرون».

(٢) في «ج»: «دم».

(٣) قوله: «من أبه» كذا في «و» و«ج» و«ف»، وفي «د»: «من ذرية». وليست في «المنار المنيف»، حيث فيه: «الملحد عبيد الله».

(٤) في المصدر: «القداح» دون باء.

أراضي اليمنِ[١] ـ وكان جدُّه يهوديًّا ابنَ بنتِ مجوسيٍّ، فانتسبَ بالكذبِ والزُّورِ إلى أهلِ البيتِ، وادَّعى أنَّه المهديُّ المبشَّرُ، وملكَ وتغلَّبَ، واستفحلَ[٢] أمرُه إلى أن استولَتْ ذُرِّيَّتُه الملاحدةُ المنافقونَ الذين كانوا أعظمَ النَّاسِ عداوةً للهِ ورسولِه على بلاد اليمنِ والمغربِ ومصرَ والحجازِ والشَّامِ، واشتدَّتْ غُربةُ الإسلامِ ومحنتُه ومصيبتُه بهم، وكانوا يدَّعونَ الإلهيَّةَ، ويدَّعونَ أنَّ للشَّريعةِ باطناً يُخالفُ ظاهرَها، وهم ملوكُ القَرَامِطَةِ الباطنيَّةِ أعداءِ الرُّسلِ، تستَّروا بالرَّوافضِ والانتسابِ إلى أهلِ البيتِ، فدانوا بدِينِ أهلِ الإلحادِ، ولم يَزَلْ أمرُهم ظاهراً إلى أن أنقذَ اللهُ الأمَّةَ ونصرَ الإسلامَ بالملكِ صلاحِ الدِّينِ يوسفَ بنِ أيُّوبَ، فاستنقذَ المِلَّةَ الإسلاميَّةَ منهم، وأبادَهم، وعادتْ مصرُ دارَ إسلامٍ[٣] بعد أنْ كانتَ دارَ نفاقٍ وإلحادٍ في زمنِهم.

والمقصودُ: أنَّ هؤلاءِ لهم مهديٌّ، وأتباعُ ابنِ تُومَرْتَ لهم مهديٌّ، والرَّافضةُ الاثنا عشريَّةُ لهم مهديٌّ، فكلٌّ من هذه الفرقِ يدَّعي في مهديِّه الظَّلومِ الغَشومِ أو المستحيلِ المعدومِ أنَّه الإمامُ المعصومُ والمهديُّ المعلومُ، الذي بشَّرَ به النَّبيُّ عليه السَّلامُ وأخبرَ بخروجِه، نحن ننتظرُه كما ينتظرُ اليهودُ القائمَ الذي يخرجُ في آخرِ الزَّمانِ؛ يعني: الدَّجالَ الأكبرَ، فتعلو به كلمتُهم، ويقومُ به دِينُهم ومِلَّتُهم، وينتصرونَ به على جميعِ الأممِ، والنَّصارى تنتظرُ المسيحَ يأتي قبل يومِ القيامةِ، فيُقيمُ دِينَ النَّصرانيَّةِ، ويُبطلُ سائرَ الأديانِ، وفي عقيدتِهم شرعُ المسيحِ الذي هو إلهٌ حقٌّ من إلهٍ حقٍّ من جوهرِ أبيه الذي نزلَ لخاصِّنا[٤].. إلى أن قالوا: وهو مستعدٌّ للمجيءِ قبل يومِ القيامةِ.

---

(١) «أي من أراضي اليمن» من كلام المؤلف وليست في المصدر.

(٢) في «ج»: «واستعلى».

(٣) «د»: «الإسلام».

(٤) في «ج» و«د»: «لخلاصنا»، والمثبت من «ف» و«و». ووقع في مطبوع «المنار المنيف» مكانها: «طامينا».

فالمِلَلُ الثَّلاثُ تَنْتَظِرُ إماماً قائماً يقومُ في آخرِ الزَّمانِ، ومنتظَرُ اليهودِ هو الذي يتبعُه من يهودِ أصبهانَ سبعونَ ألفاً.

وفي «المسندِ» مرفوعاً: «أكثرُ أتباعِ الدَّجَّالِ اليهودُ والنِّساءُ»[١].

والنَّصارى تَنتظرُ المسيحَ عيسى ابنَ مريمَ، ولا ريبَ في نزولِه، ولكنْ إذا نزلَ كسرَ الصَّليبَ، وقتلَ الخنزيرَ، وأبادَ المِلَلَ كلَّها سوى مِلةِ الإسلامِ[٢].

أماتَنا اللهُ على مِلَّةِ الإسلامِ، ومتابعةِ نبيِّنا محمَّدٍ عليه أفضلُ الصَّلاةِ والسَّلامِ، وعلى آلِه وصحبِه وسلَّم أجمعينَ[٣].

* * *

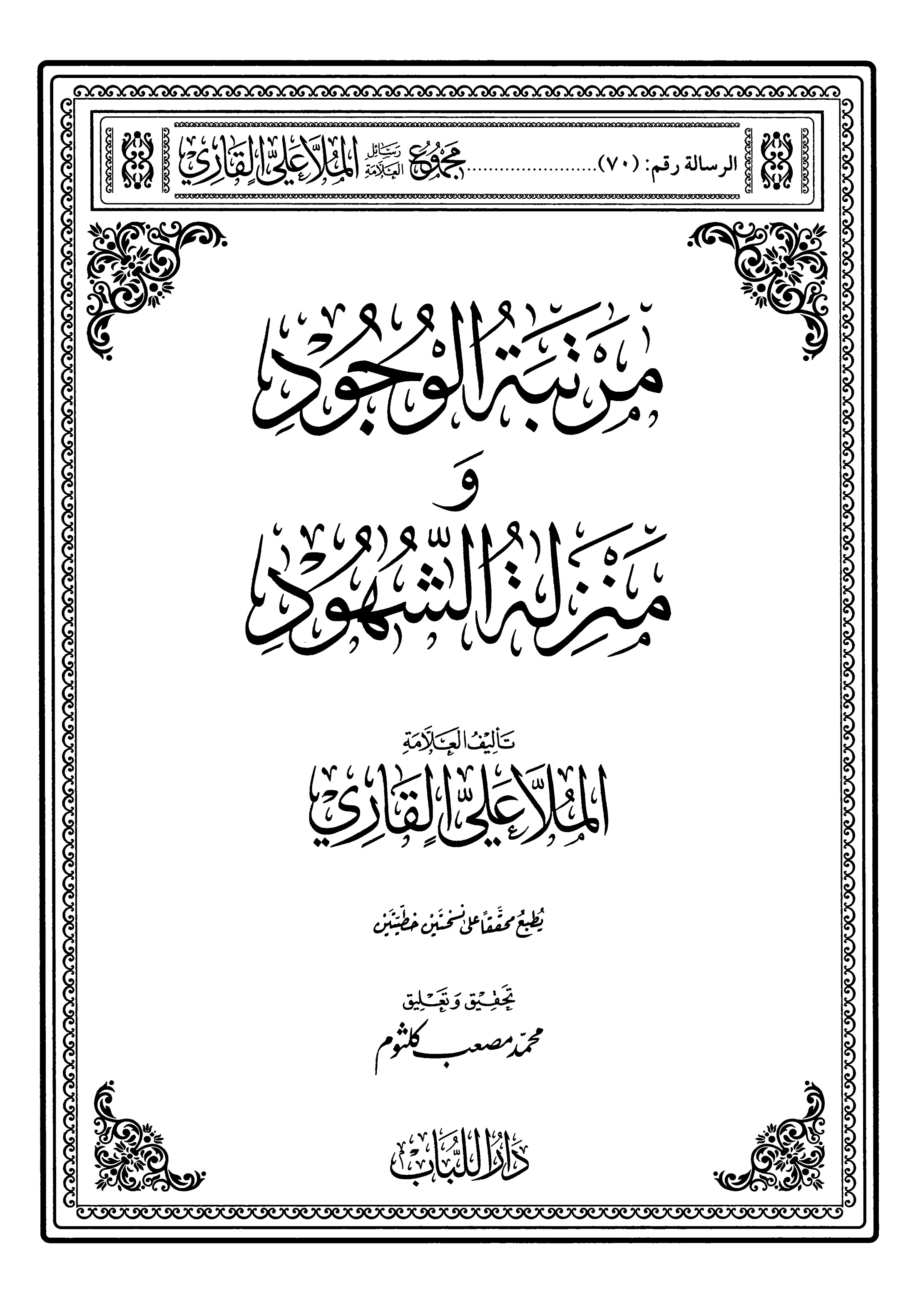
---

(١) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٤/ ٢١٦) من حديث عثمان بن أبي العاص.

(٢) انظر: «المنار المنيف» (١٥١ ـ ١٥٥).

(٣) جاء في آخر النسخة الخطية «ج»: «تمت على يد العبد المذنب الذليل، قائلًا: حسبنا الله ونعم الوكيل، أحمد بن خليل، غفر لهما الجليلُ الجميل، بعد الظهر يوم الأربعاء... سابع ربيع الأول، بعونه عزَّ وجلَّ، عام خمس وسبعين ومئة وألف، والحمد لله وحده».

وجاء في آخر النسخة الخطية «د»: أنها نسخت بخط السيد محمد بن إبراهيم الحاج عثمان بن الحاج محمد بن شاه حسين الديوركي في بلدة سيواس في المدرسة الشفائية، في سنة (١١٣٧) في شهر صفر الأخير.



مرتبة الوجود
و
منزلة الشهود

تأليف العلامة

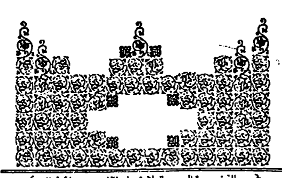
الملا علي القاري

يطبع محققاً على نسختين خطيتين

تحقيق وتعليق

محمد مصعب كلثوم

دار اللباب



﴿ رسالة في وحدة الوجود للعلامة علي القاري رحمه الله تعالى ﴾

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي اوجد الاشياء شرها وخيرها ۞ وهو في عين اهل الحق يكون غيرها ۞ والصلوة والسلام على من بين نفعها وخيرها ۞ وعلى اله واصحابه واتباعه واحزابه السائرين في السلوك سيرها (اما بعد) فيقول الملتجي الى حرم ربه الباري علي بن سلطان محمد القاري انه ورد سوال من صاحب حال مضمونه انه قال بعض جهلة المتصوفة للمريد عند تلقينه كلمة التوحيد اعتقد ان جميع الاشياء باعتبار باطنها متحد مع الله تعالى وباعتبار ظاهرها مغاير له وسواه فقلت هذا كلام ظاهر الفساد مائل الى وحدة الوجود او الاتحاد كما هو مذهب اهل الالحاد فالتمس مني بعض الاخوان ان اوضح هذا الامر وفق الامكان من البيان (فاقول) وبالله التوفيق وبيده ازمة التحقيق ان الله سبحانه وتعالى كان ولم يكن قبله ولا معه شيء عند اهل السنة والجماعة باجماع العلماء خلافا للفلاسفة وبعض الحكماء ممن يقول بقدم العالم ووجود بعض الاشياء وهو مردود لقوله تعالى الله خالق كل شيء اي موجود ممكن في عالم مشهود ومن المحال ان يكون الحادث بباطنه متحدا بالقديم الموجد مع انه مخالف لمذهب الموحد فان الاثنينية تخالف الوحدة اليقينية قال الله تعالى لا تتخذوا الهين اثنين فكيف بالالهة المتعددة والذي يفرقه من السادات الصوفية انهم يقولون ينبغي للسالك ان ينظر حال تكلمه كلمة التوحيد عند لا اله النفي والفناء الى السوى وعند الا الله الثبوت والبقاء الى المولى وقد تقرر في علم العقايد ان الله سبحانه وتعالى ليس محلا للحوادث فان الحدوث عبارة عن وجود لاحق وعدم سابق فيكون مع القديم غير لايق (ثم) الحق من كلمة التوحيد نفي كون شيء يستحق العبودية واثبات

(الرسالة)

(٥٣)

الربوبية لمن له استحقاق الالوهية والا فالكفار كانوا عارفين بوجود الله وبمغايرته لما سواه كما اخبر به سبحانه وتعالى عنهم بقوله (ولئن سألتهم من خلق السموات والارض) اي اوجد العلويات والسفليات من حيز العدم الى صفحة الوجود (ليقولن الله) اي الواجب الوجود المستحق بصفات الجلال او الكمال من الكرم والجود (ثم اعلم) ان حقايق الاشياء ثابتة كما قال اهل الحق لان في نفيها ثبوتها حاصلة خلافا للسوفسطائية حيث حملوها على الامور الخيالية ويلحق بهم الطائفة الوجودية حيث رتبوها مما عداخالقها على الفضولات الاعتبارية نظرا الى جهاتها الباطنية والظاهرية فتبعوا طائفة من السوفسطائية حيث يزعمون ان حقايق الاشياء تابعة لاعتقاد المعتقدين في القضية فهم بحكم هذه المسائل خرجوا عن الطريق الاسلامية حيث انكروا الامور الحسية والادلة الشرعية الانسية (ثم) الاجماع على حدوث العالم وهو ما سوى ذاتا وصفة فان الصفات لا عين الذات ولا غيرها عند اهل السنة وقد نفت المعتزلة اصل الصفات والاسماء تحرزا من تعدد القدماء فتبين ان مقال هذا الجاهل مع انه ليس تحته طائل مخالف لاجماع اهل الايمان اذ يلزم من قوله قدم باطن الاشياء وهو واضح البطلان وكلامه هذا قول بعض الفلاسفة ان الاشياء قديمة بذواتها محدثة بصفاتها وشبيه بشبهة الدهرية المدفوعة بلزوم دوام الممكنات بدوام بارئ المخلوقات ووجوب ان لا يحصل شيء في العالم من التغيرات فسبحان من لم يتغير ولا يتغير لا في الذات ولا في الصفات (ثم) التوحيد في اللغة نفي كل ما يتصور في الافهام ويتخيل في الاذهان والاوهام وهذا معنى قول علي كرم الله وجهه للسائل عن التوحيد ما معناه فقال التوحيد ان تعلم ان ما خطر ببالك او توهمته في خيالك او تصورته في حال من احوالك فالله تعالى وراء ذلك ويرجع اليه قول الجنيد قدس الله سره التوحيد افراد القدم من الحدوث اذ لا يخطر ببالك الاحادث فافراد القدم ان لا يحكم على الله بمشابهة شيء من الموجودات لا في الذات ولا في الصفات فان ذاته لا تشبه الذوات ولا صفاته الصفات قال تعالى ليس كمثله شيء وهو السميع البصير ولهذا ومعنى كون الله واحدا نفي الانقسام في ذاته ونفي التشبيه والشريك عن ذاته وصفاته (واما) ما نقل عن بعض العارفين من ان التوحيد اسقاط الاضافات فهو بيان توحيد الافعال حيث يتعين فيه ان يسقط عن نظره ملاحظة الاسباب والآلات ليتضح له ان الخلق جميعا لا يملكون لانفسهم ضرا ولا نفعا ولا يملكون موتا ولا حيوة ولا نشورا (ثم اعلم)

الطبعة الحجرية (ح)

٢

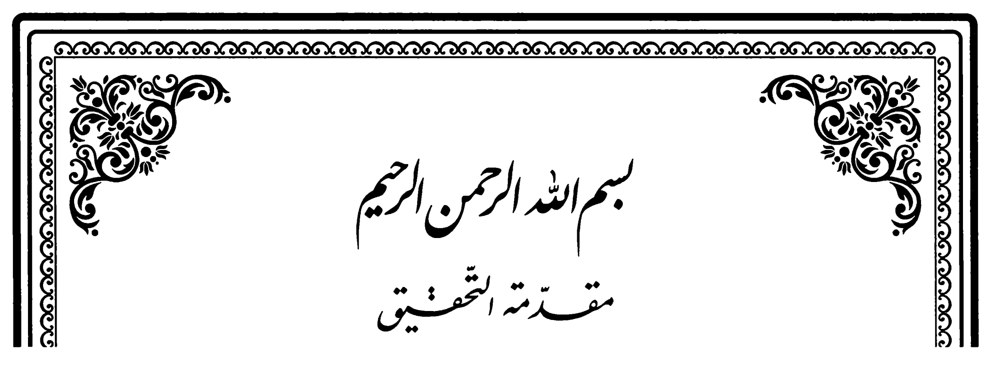
بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي اوجد الاشيا شرها وخيرها وهو في عين اهل الحق يكون غيرها والصلاة والسلام على من بين نفعها وخيرها وعلى اله واصحبه واتباعه واحزابه السائر في السلوك سيرها اما بعد فيقول الملتجي الى الحرم ربه الباري علي بن سلطان محمد القاري انه ورد سوال من صاحب حال مضمونه انه قال بعض جهلة المتصوفة للمريد عند تلقينه كلمة التوحيد اعتقد ان جميع الاشيا باعتبار باطنها متحد مع الله تعالى وباعتبار ظاهرها مغاير له وسواه فقلت هذا الكلام ظاهر الفساد ومائل الى وحدة الوجود والاتحاد كما هو مذهب اهل الالحاد فالتمس مني بعض الاخوان ان اوضح هذا الامر وفق الامكان من البيان فاقول وبالله التوفيق وبيده ازمة التحقيق ان الله سبحانه وتعالى

٣

كان ولم يكن قبله ولا معه شيء عند اهل السنة والجماعة باجماع العلماء خلافا للفلاسفة وبعض الحكماء ممن يقول بقدم العالم ووجود بعض الاشياء وهو مردود لقوله تعالى الله خالق كل شيء اي موجود ممكن في عالم مشهود ومن المحال ان يكون الحادث بباطنه متحدا بالقديم الموجد مع انه مخالف لمذهب الموحد فان الاثنينية تخالف الوحدة اليقينية قال الله تعالى لا تتخذوا الهين اثنين فكيف بالالهة المتعددة والذي يفرقه من السادات الصوفية انهم يقولون ينبغي للسالك ان ينظر حال تكلمه كلمة التوحيد عند لا اله النفي والفناء الى السوى وعند الا الله الثبوت والبقاء الى المولى وقد تقرر في علم العقايد ان الله سبحانه وتعالى ليس محلا للحوادث فان الحدوث عبارة عن وجود لاحق وعدم سابق فيكون مع القديم غير لايق ثم المقصود من كلمة التوحيد نفي كون الشيء يستحق العبودية واثبات الربوبية لمن له استحقاق الالوهية والا فالكفار كانوا عارفين بوجود الله وبمغايرته لما سواه

مكتبة المسجد النبوي (م)



بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة التحقيق

إِنَّ الحمدَ للهِ نَحمَدُهُ، وَنَستَعِينُهُ ونستَغْفرُهُ، ونعُوذُ باللهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنا، ومنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يُضْلِلْ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، الأَوَّلُ الَّذِي لَا يُحِيطُ بِهِ وَصْفُ وَاصِفٍ، الآخِرُ الَّذِي لَا تَحْوِيهِ مَعْرِفَةُ عَارِفٍ، جَلَّ رَبُّنَا وتعالى عَنْ التَّشْبِيهِ بِخَلْقِهِ، وَكُلُّ خَلْقِهِ عَن القِيَامِ بِحَقِّهِ، وَأَشهَدُ أَنَّ مُحَمَّداً عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، المَبعُوثُ بِحُجَّتِهِ وبُرهَانِهِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيهِ وعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِه وإِخْوَانِهِ، ومَن اقْتَدَى بهدِيهِم في عِبادتِهم وسَيرِهِم إلى اللهِ ورضوانِهِ.

وبعدُ:

فهذِهِ رسالةٌ عقدَها العلَّامةُ القارِيْ للردِّ على بعضِ الجهلةِ، القائلينَ بوحدةِ الوُجُودِ والاتِّحادِ؛ وهُو مذهبُ أهلِ الإلحادِ، وسببُ تأليفِهِ لهذِهِ الرِّسالة: أنَّهُ وردَ سُؤالٌ من صاحبِ حالٍ، مضمونُه: أنَّهُ قالَ بعضُ جهلةِ المُتصوِّفةِ للمُريدِ عندَ تلقينِهِ كلمةَ التوحيدِ: اعتقدْ أنَّ جميعَ الأشياءِ باعتبارِ باطِنها مُتحِدٌّ مع اللهِ تعالى، وباعتبارِ ظاهرِها مُغايرٌ لهُ وسواهُ.

فبادرَ العلَّامة القارِيْ كعادتهِ في الدفاع عن العقيدةِ والشريعةِ ـ كالأسدِ إذا دِيسَ عرينُه ـ للردِّ على هؤلاءِ الفِرقةِ الضَّالةِ المبتَدعةِ؛ ففضحَ مذهبَهُم، وشنَّع عليهم وعلى مُعتقدَاتِهم، وبيَّنَ مذهبَ الحقِّ من أهل السنَّةِ والجماعةِ، وبيَّن أنَّ معرفةَ اللهِ تعالى واجبةٌ على جميعِ الأنامِ، وأوضح كيفيةَ الوصولِ لهذِهِ المعرفةِ عندَ العُلماءِ الأثباتِ الثقاتِ.

وحذَّرَ من أولئك الجهلةِ الذينَ اشتملتْ مُقَدِّماتُهم وكُتُبهُم على الحقِّ والباطلِ، الذي أوجبَ المِراءَ والجِدالَ، وانتشرَ بسببِهِ كثرةُ القِيلِ والقَال، وتولَّد لهُم عنها من الأقوالِ المُخالِفةِ للشرعِ الصَّحيحِ، والعقلِ الصريحِ.

فناقشَ الأقوالَ التي نُقِلَت عن ابنِ عَرَبيٍّ في كتابيه «الفصوص» و«الفتوحات»، وأتى بها، وفنَّدَها وناقشها نقاشاً عِلمياً بعيداً عن التعصُّب والمُحَاباة، وكانت هذهِ الاعتراضاتُ على نوعينِ؛ نوعٌ لا يتعلَّقُ بوحدةِ الوُجُودِ، وهي ثمانيةٌ، ونوعٌ يتعلَّقُ بها، وهي ثمانيةَ عَشرَ؛ فالمجموعُ سِتَّةٌ وعشرُونَ اعتراضاً، اشتملتْ على أنواعٍ من العظائم والطَّامات؛ أعظمُها دعوى العَينِيةِ، ثم دعوى أنَّه لا غيرٌ ولا عينٌ، ثم الطعنُ في الأنبياءِ، ثم دعوى أنهم يستفيضونَ من خاتمِ الأولياءِ، ثم إنكارُ تعذيبِ النارِ للكفَّارِ مُؤبَّداً في دارِ البَوارِ.

ولم يكتفِ بذلكَ بل أتى بكلامِ المُدافعينَ عنهُ والمؤوِّلينَ لكلامِه، وناقشَهم، وعرضَ دفاعَهم وحُجَجَهُم على الكتابِ والسنة، ومنهجِ السلفِ الصالحِ، بل وعلى مذهبِ الصُّوفيةِ الحقِّ، القائمِ على ما قالهُ الجنيدُ رحمهُ الله تعالى: مَن لم يحفظِ القُرآنَ، ولم يكتبِ الحديثَ لا يُقتدى به في هذا الأمرِ؛ لأنَّ عِلمَنا مُقيَّدٌ بالكتابِ والسُّنةِ.

ونقلَ كلامَ العُلماءِ الثِّقاتِ في ابنِ عَرَبيٍّ وكُتبِهِ؛ كابنِ الجَزَريِّ وابنِ المُقري والعزِّ بن عبد السَّلامِ وابنِ كثيرٍ والمِزيِّ والذهبيِّ، وغيرِهم من العُلماءِ الأثباتِ.

وساقَ قصيدةَ ابنِ المُقري التي نظمها في بيانِ حالِ ابنِ عَرَبيٍّ، وآرائه وأقوالِهِ، وقولِ العلماءِ فيهِ.

هذا، وقد أفتى العلَّامةُ القارِيْ بهذهِ الرسالة: بأنه لا يجوزُ ابتداءُ السَّلامِ على القائلينَ بوحدةِ الوجودِ أو الاتحادِ، ولا ردُّ السَّلامِ عليهم، بل لا يُقالُ لهُم: عليكُم أيضاً؛ فإنهُم شرٌّ من اليهُودِ والنصارى، وإنَّ حُكمَهُم حُكمُ المُرتدِّينَ عن الدِّين.

بـل أفتـى أيضـاً: بأنـه إذا عطـسَ أحـدٌ منهُـم فقـالَ: الحمـدُ للهِ، لا يُقـالُ لـهُ: يرحمُـكَ اللهُ، وتوقَّـفَ فـي: هـلْ يُجـابُ بيهديَـكَ اللهُ؟!

وإذا مـاتَ أحـدٌ منهُـم لا يجـوزُ الصَّـلاةُ عليـه، وأنَّ عِبادَاتهـم السـابقةَ علـى اعتقاداتِهـم باطلةٌ.

وأنَّهُ يتعيَّنُ على كلِّ أحدٍ أن يُبيِّنَ فسادَ شِقاقِهم وكسادَ نِفاقِهم.

وأنَّ الواجـبَ علـى الحُـكَّام فـي دارِ الإسـلامِ أن يَحرقُـوا مَـن كانَ علـى هذهِ المُعتقـدَاتِ الفَاسـدةِ، والتأويلاتِ الكَاسـدةِ.

وإتمامـاً للفائـدةِ ألحقنـا بهذهِ الرسـالةِ «الذيـلَ»، الذي ألفـهُ العلَّامـةُ القاريْ بعـد أن ألَّـفَ «مرتبـة الوجـودِ ومنزلـة الشُّـهودِ» ـ وقد سـمَّاها هـو بهذا الاسـمِ في «الذيـل» ـ فاطلـعَ عليها أحـدُ الجهلةِ، وكتبَ إليـهِ بتلكَ العبارةِ الشـنيعةِ: إنَّ الأولياءَ يصلُـونَ إلـى المرتبةِ المنيعةِ؛ بحيـثُ يخرجونَ عن دائرةِ الشـريعةِ. فـردَّ عليه وعلى أمثالـهِ الجهلـةِ بهـذا الذيل لرسـالته «مرتبة الوجـودِ ومنزلـة الشُّـهودِ»، واعتمدَ فيها علـى كلامِ العلمـاءِ المحقِّقيـنَ، واعتمـدَ القـاريْ فـي «الذيـلِ» أيضـاً علـى رسـالةِ العلَّامـةِ البِقاعيِّ الشَّـافعيِّ، وهـي: «تحذيـرُ العبادِ من أهـل العنادِ ببدعـةِ الاتِّحادِ»، التـي ألَّفهـا في الـردِّ على ابن الفـارضِ فـي «تائيتـه» و«لاميته».

هـذا، وقد تـمَّ الاعتماد فـي تحقيق هذه الرسـالة على نسـختين الأولى منهما مخطوطـة وهي نسـخة مكتبة المسـجد النبـوي، ورمزنا لهـا بـ «م»، والثانية: نسـخة حجريـة مطبوعـة فـي اسـطنبول سـنة (١٢٩٤هـ) مصـورة عـن المكتبة السـليمانية، ورمزنـا لهـا بــ «ح». بالإضافـة إلـى مراجعتهـا علـى مطبوعـة رسـالة الدكتـوراه للدكتـور عبـد الله علـي الملا، والتي نوقشـت سـنة (١٤٠٩هـ)، ورمزنا لهـا بـ «ط».

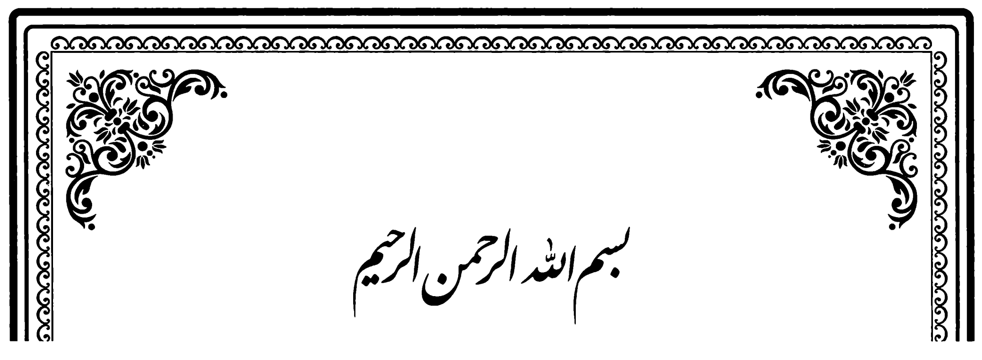
واعتمدنا في تحقيقِ «الذيلِ» على نسخةٍ واحدةٍ، وهيَ نسخةُ الجامعةِ الإسلاميةِ في المدينة المنورة، وجعلناها أصلاً، إلا أنها أثَّرث فيها الرطوبةُ، مما صعُبَ علينا قراءةُ بعضِ الأماكنِ التي أكلتها الرطوبةُ، وأشرنا إلى تلكَ الأماكنِ بالنقاط، سائلينَ المولى أن يُكرمنا بنسخةٍ أخرى جيدة.

هذا، وما كانَ من صوابٍ فمنَ الله سبحانَه وتعالى، وما كانَ من خطإٍ أو زللٍ فمن نفسي، ودليلٌ على ضَعْفِيْ وعجْزِي.

اللهُمَّ تقبَّل منَّا هذا العملَ، واجعلهُ خالصاً لوجهكَ الكريمِ، يا أكرمَ الأكرمينَ، ويا أرحمَ الراحمينَ، وصلِّ اللهُمَّ وسلِّم على سيِّدِ المرسلينَ وإمامِ المتقينَ، وسبحانَ ربِّكَ ربِّ العزَّةِ عمَّا يصفونَ، وسلامٌ على المُرسلينَ، والحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ.

المحقق

* * *



الحمدُ للهِ الذي أوجدَ الأشياءَ شرَّها وخيرهَا، وهو في عينِ أهلِ الحقِّ يكونُ غيرهَا، والصَّلاةُ والسَّلامُ على مَن بيَّنَ نفعهَا وخيرَها، وعلى آلهِ وأصحابهِ وأتباعهِ وأحزابهِ السائرينَ[1] في السُّلوكِ سَيْرَهَا.

أما بعدُ: فيقُولُ المُلتجئُ إلى حَرَمِ ربِّه الباريْ، عليُّ بنُ سُلطانِ مُحمَّدٍ القَاريْ: إنَّهُ وردَ سُؤالٌ من صاحبِ حالٍ، مضمونُه: أنَّهُ قالَ بعضُ جهلةِ المُتصوِّفةِ للمُريدِ عندَ تلقينهِ كلمةَ التوحيدِ: اعتقدْ أنَّ جميعَ الأشياءِ باعتبارِ باطِنها مُتحِدٌ مع اللهِ تعالى، وباعتبارِ ظاهرِها مُغايرٌ لهُ وسواهُ.

فقلتُ: هذا كلامٌ ظاهرُ الفَسادِ، مائلٌ إلى وحدةِ الوُجُودِ أو الاتِّحادِ؛ كما هُو مذهبُ أهلِ الإلحادِ؛ فالتمسَ منِّي بعضُ الإخوانِ أن أُوضِّحَ هذا الأمرَ وِفْقَ الإمكانِ من البيانِ.

فأقُولُ ـ وباللهِ التوفيقُ، وبيدهِ أَزِمَّةُ التحقيقِ ـ: إنَّ اللهَ سُبحانهُ وتعالى كانَ ولم يكنْ قبلهُ ولا معهُ شيءٌ عند أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ بإجماعِ العلماءِ خلافًا للفَلاسفةِ وبعضِ الحُكماءِ ممن يقُولُ بقِدَمِ العالَمِ ووُجُودِ بعضِ الأشياءِ، وهُو مردُودٌ؛ لقولهِ تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ [الزمر: ٦٢]؛ أي: موجُودٌ مُمكنٌ في عالمٍ مشهودٍ، ومن المُحالِ أن يكونَ الحادثُ بباطنهِ مُتحداً بالقديمِ المُوجِدِ، مع أنهُ مُخالفٌ لمذهبِ المُوحِّدِ؛ فإنَّ الإثْنينيةَ تخالِفُ الوحِدةَ اليقِينيةَ، قالَ اللهُ تعالى: ﴿لَا تَتَّخِذُوٓاْ إِلَٰهَيۡنِ ٱثۡنَيۡنِ﴾ [النحل: ٥١]، فكيفَ بالآلهةِ المُتعدِّدةِ؟!

---

(١) كذا في «ط»، وفي «ح» و«م»: «المسايرين».

والـذي يُعـرفُ[١] مـن السَّـاداتِ الصُّوفيـةِ أنهـم يقولُـونَ: ينبغي للسـالكِ أن ينظـرَ حـالَ تكلُّمـهِ كلمـةَ التوحيـدِ عنـدَ (لا إلـهَ) النفـيَّ والفناءَ إلـى السِّـوى، وعندَ (إلا اللهُ) الثبـوتَ والبقـاءَ إلـى المولـى.

وقد تقرَّر في علمِ العقائدِ: أنَّ اللهَ سُبحانهُ وتعالى ليسَ محلّاً للحوادثِ؛ فإنَّ الحُدُوثَ عبارةٌ عن وجودٍ لاحقٍ لعدمٍ سابقٍ؛ فيكونَ مع القديمِ غيرُ لائقٍ.

ثم المَقصُودُ من كلمةِ التوحيدِ نفيُ كونِ الشيءِ يستحقُّ العُبُوديةَ، وإثباتُ الرُّبوبيةِ لمن لهُ استحقاقُ الألوهيةِ، وإلَّا فالكُفَّارُ كانُوا عارفينَ بوجودِ اللهِ، وبمُغايرتهِ لِمَا سواهُ، كما أخبرَ به سُبحانهُ وتعالى عنهُم بقولهِ: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ [الزخرف: ٨٧]؛ أي: أوجدَ العُلْويَّاتِ والسُّفلياتِ من حَيِّزِ العدمِ إلى صَفحةِ الوُجُودِ، ﴿لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [الزخرف: ٨٧]، أي: [الذات][٢] الواجبُ الوُجُودِ، المستحِقُّ لصفاتِ الجلالِ والكمالِ من الكرمِ والجُودِ.

ثم اعلمْ: أنَّ حقائقَ الأشياءِ ثابتةٌ كما قالَ أهلُ الحقِّ، لأنَّ في نفيها ثُبُوتُها حاصلةٌ؛ خلافًا للسُّوفِسْطائيةِ؛ حيثُ حملوها على الأُمُورِ الخياليةِ، ويلحقُ بهم الطائفةُ الوجوديةُ؛ حيثُ رتَّبوها مما عدا خالقِها على الفُضولاتِ الاعتباريةِ؛ نظراً إلى جِهاتِها الباطنيةِ والظَّاهريةِ؛ فتبعوا طائفةً من السُّوفِسْطائيةِ؛ حيثُ يزعمُونَ أنَّ حقائقَ الأشياءِ تابعةٌ لاعتقادِ المُعتقدينَ في القضيةِ، فهم بحكمِ هذهِ المسائلِ خرجُوا عن الطوائفِ[٣] الإسلاميةِ؛ حيثُ أنكرُوا الأُمُورَ الحسِّيةَ، والأدلةَ الشرعية الأُنسيةَ.

ثـم الإجمـاعُ على حُـدُوثِ العالَـم، وهُو مـا سـوى [الله][٤] ذاتاً وصفـةً؛ فإن

---

(١) كذا في «ط»، وفي «ح» وفي «م»: «يفرقه».

(٢) ما بين معكوفتين زيادة من «ط».

(٣) في «م»: الطريق.

(٤) لفظ الجلالة من «ط».

الصفاتَ لا عينُ الذاتِ ولا غيرُها عندَ أهلِ السنةِ، وقد نفتِ المُعتزلةُ أصلَ الصِّفاتِ والأسماءِ تحرُّزًا من تعدُّدِ القُدماءِ؛ فتبيَّنَ أنَّ مقالَ هذا الجاهلِ مع أنَّهُ ليسَ تحتهُ طائلٌ مُخالفٌ لإجماعِ أهلِ الإيمانِ؛ إذ يلزمُ من قولهِ قِدَمُ باطنِ الأشياءِ وهُو واضحُ البُطلانِ، وكلامهُ هذا قولُ بعضِ الفَلاسفةِ: إنَّ الأشياءَ قديمةٌ بذواتِها مُحدَثةٌ بصفاتِها، وشبيهٌ بشُبهةِ الدَّهريةِ؛ المَدفوعةِ بلُزُومِ دوامِ المُمْكناتِ بدوامِ بارئِ المخلُوقاتِ، ووُجُوبِ أن لا يحصُلَ شيءٌ في العالَمِ من التغيُّراتِ؛ فسبحانَ مَن يُغيِّرُ ولا يتغيَّرُ لا في الذاتِ ولا في الصفاتِ.

ثم التوحيدُ: في اللغةِ: [الحكمُ أو العلمُ بأنَّ الشيءَ واحدٌ.

وفي الاصطلاحِ: هُوَ تجريدُ الذاتِ الإلهيةِ عن][1] نفي كُلِّ ما يُتصوَّرُ في الأفهامِ ويُخيَلُ في الأذهانِ والأوهامِ، وهذا معنى قولِ عليٍّ كرَّم اللهُ وجههُ لمَّا سُئلَ عن التوحيدِ ما معناهُ؛ فقالَ: التوحيدُ: أن تعلمَ أن ما خَطَرَ ببالِكَ، أو توهَّمتَهُ في خيالِكَ، أو تصوَّرَتهُ في حالٍ من أحوالِكَ؛ فاللهُ تعالى وراءَ ذلكَ[2].

ويرجعُ إليهِ قولُ الجُنيدِ قدَّسَ اللهُ سرَّهُ: التوحيدُ إفرادُ القِدَمِ من الحُدُوثِ[3]؛ إذ لا يخطرُ ببالِكَ إلا حادثٌ؛ فإفرادُ القِدَمِ أن لا يُحكمَ على الله بمُشابهةِ شيءٍ من الموجوداتِ؛ لا في الذاتِ ولا في الصفاتِ؛ فإنَّ ذاتَهُ لا تُشبهُ الذواتِ، ولا صفاتَهُ الصفاتِ؛ قالَ تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، ولهذا [قيلَ][4]: ومعنى كونِ اللهِ واحدًا نفيُ الانقسامِ في ذاتِه، ونفيُ التشبيهِ والشريكِ عن ذاتِه وصِفاتِه.

---

(١) ما بين معكوفتين من «ط».

(٢) انظر: «الرسالة القشيرية» (ص ١٩).

(٣) «الرسالة القشيرية» (ص ١٩).

(٤) ما بين معكوفتين من «ط».

وأمَّا ما نُقل عن بعضِ العارفينَ من أنَّ التوحيدَ إسقاطُ الإضافاتِ؛ فهُو بيانُ توحيدِ الأفعالِ؛ حيثُ يتعيَّنُ فيه أن يُسقطَ عن نظرِهِ مُلاحظةُ الأسبابِ والآلاتِ ليتضحَ لهُ أنَّ الخلقَ جميعًا لا يملكُون لأنفُسهم ضرّاً ولا نَفعاً، ولا يملكُونَ موتاً ولا حياةً ولا نُشوراً.

ثم اعلم: أنَّ مذهبَ أهلِ الإسلامِ أنَّ معرفةَ اللهِ تعالى واجبةٌ على جميعِ الأنامِ، لكنِ اختلفُوا في طريقِها؛ فمذهبُ الصُّوفيةِ أن طريقَها الرِّياضةُ، والتخليةُ، والتحليةُ، وتصفيةُ الطَّوِيَّةِ، لقبُولِ التحليةِ، وليستفيدَ الوارداتِ، وشواهدُ تكثيرِها المعرفةُ، التي عجزَ العقلُ عن تفسيرِها.

وذهبَ جُمهُور المُتكلمينَ إلى أنَّ طريقَها إنما هُو النظرُ والاستدلالُ بالأدلَّةِ النقليةِ من الكتابِ والسنةِ المُطابقةِ للأدلةِ العقليةِ.

وقالَ بعضهُم: يُعرفُ بالعقلِ المُجرَّدِ الباقي على الفِطرةِ الأصليةِ.

وقال بعضهُم: يُعرفُ اللهُ باللهِ، لا بغيرِهِ؛ وهذا أشبهُ لمذهبِ الصُّوفيةِ، وعن هذا قالُوا: إن أحداً لا يَعرفُ اللهَ حقَّ معرفتهِ وإن كان نبيَّاً مُرسلاً، أو مَلَكاً مُقرَّباً؛ لقولهِ تعالى: ﴿وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٨٥]، وكقولهِ سُبحانهُ وتعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠]، وقولهِ: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣].

ومن هُنا قال ﷺ: «لا أُحصِي ثناءً عليكَ أنتَ كما أثنيتَ على نفسِكَ»[1]، وقال: «لا تتفكروا في ذاتِ الله»[2]، وقال: «كلُّ الناسِ في ذاتِ اللهِ حَمقَى»[3].

---

(١) رواه مسلم (٤٨٦) من حديث عائشة رَضِي الله عَنها.

(٢) رواه أبو الشيخ في «العظمة» (٢٢)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٦١٨) من حديث ابن عباس رَضِي الله عَنهما موقوفاً عليه، وإسناده جيد، كما في «فتح الباري» (١٣/ ٣٨٣).

(٣) لم أقف عليه.

ومِن ثَم قالَ الصدِّيقُ الأكبرُ: العجزُ عن دَرَكِ الإدراكِ إدراكٌ، ووردَ: (عليكُم بدينِ العجائزِ)[١]؛ فسبحانَ مَن لا يعرفهُ إلا هُوَ.

وهـذا لا يُنافـي قـولَ أبـي حنيفـةَ: (نعـرفُ اللهَ حـقَّ معرفتـهِ)؛ لأنـهُ أرادَ به ما أوجـبَ عليـهِ مـن معرفةِ ذاتـهِ وصفاتـهِ لا كُنْـهَ معرفتـهِ وإحاطـةَ كمالاتهِ.

وأمـا قولُـه: (ولا نعبدُه حـقَّ عبادتـهِ) أي: لا يُمكنُنا أن نعبدَهُ حـقَّ طاعتهِ؛ لأنَّا ضُعفـاءُ عاجـزونَ عـن كمالِ هذه الحالـةِ ولو بـالإرادةِ؛ حيثُ لا ننفكُّ عـن التقصيرِ وإيقاعِ الخللِ فـي العبادةِ.

ثم اعلم: أنَّ الواحدَ والأحدَ من الأسماءِ الحُسنى[٢]، وفُرِّقَ بينهُما: بأن الأحدَ في الذاتِ، والواحدَ في الصفاتِ.

فعن الزُّهريِّ: أنهُ لا يُوصفُ شيءٌ بالأحدِيَّةِ غيرُ الله، ويُؤيِّدهُ قولُه: ﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١] بالعِبارةِ الحصريةِ؛ فالأحدِيَّةُ تُخالفُ ما قالهُ الوجُوديةُ من تصوُّرِ الكثرةِ الباطنيةِ والظاهريةِ مع أنَّ العارفينَ باللهِ يُبطلونَ الإثنينيةَ بالكُليَّةِ، ويقُولُونَ في

---

(١) رواه أبو إسماعيل الهروي في «ذم الكلام وأهله» (٨٠٨) من قول داود بن علي الأصبهاني، وانظر: «المقاصد الحسنة» (ص ٤٦٤). قال الإمام الذهبي رحمه الله تعالى: معنى قَول بعض الأَئِمَّة: (عَلَيكُم بدين العَجَائِز) يَعنِي: أَنَّهُنَّ مؤمنات بِالله على فطرَة الإِسلَام لم يدرين مَا علمُ الكَلَام. ثم روى عن أبي الفَتح مُحَمَّد بن عَليّ الفَقِيه قَالَ: دَخَلنَا على الإِمَام أبي المَعَالِي بن الجُوَينِيّ نعودُه فِي مرض مَوته فأُقعدَ فَقَالَ لنا: اشهَدُوا عَليّ أَنِّي قد رجعت عَن كلِّ مقَالَةٍ قلتهَا أُخَالِف فِيهَا مَا قَالَ السّلفُ الصَّالحُ، وَإِنِّي أَمُوت على مَا تَمُوت عَلَيهِ عَجَائِزُ نيسابورَ.

وَقد كَانَ شَيخنَا العَلامَة أَبُو الفَتح القُشيرِي رَحمَه الله يَقُول:

تجـاوزتُ حـدَّ الأَكثَريـن إِلَـى العُـلَا ... وسـافرتُ واسـتبقيتُهم فِـي المفـاوزِ

وخُضـتُّ بحـاراً ليـسَ يُـدرَكُ قعرُهـا ... وسـيرتُ نَفسِـي فِـي قَسـيمِ المفـاوزِ

ولججـتُ فِـي الأفـكارِ ثـمَّ تراجـعَ ... اختيَـاري إِلَـى استِحسَـانِ ديـنِ العَجَائـزِ

(٢) رواه ابن حبان في «صحيحه» (٨٠٨) من حديث أبي هريرة رَضِي الله عَنه.

التوحيدِ الصِّرْفِ، كما وردَ عن بعضِ الأحرارِ: ليسَ في الدارِ غيرُهُ ديَّارٌ.

وجاءَ عن بعضِ أربابِ الشُّهُودِ: سوى اللهِ واللهِ ما في الوُجُودِ، كما وردَ في حزبِ بعضِ مشايخِنا من قولِهِ: أستغفرُ اللهَ مما سوى اللهِ.

وهذا المعنى وأمثالُهُ مُستفادٌ من قولِهِ تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القصص: ٨٨]، و﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴿٢٦﴾ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٦]، ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥]، و﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْءَاخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ﴾ [الحديد: ٣]؛ أي: الأولُ الأزليُّ، والآخرُ الأبديُّ، الظاهرُ بصفاتِهِ، الباطنُ في ذاتِهِ.

ومُستنبطٌ من حديثِ: «أصدقُ كلمةٍ قالها الشاعرُ: ألا كُلُّ شيءٍ ما خَلَا اللهَ باطلُ»[(١)]. ومأخوذٌ من قولِ عليٍّ كرَّم اللهُ وجهَهُ: هُو مع كلِّ شيءٍ لا بمُقارنةٍ، وغيرُ كلِّ شيءٍ لا بمُزايلةٍ. مُشيراً إلى قولِهِ: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد: ٤]، وقولِهِ: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ﴾ [ق: ١٦].

وأما أربابُ الكمالِ المُتجلِّي عليهم بنعتِ الجلالِ ووصفِ الجمالِ؛ فهم جامعونَ بينَ الأحوالِ لا تحجبُهم الكثرةُ عن الوحدةِ، والوحدةُ عن الكَثرةِ، وهذا معنى قولِهِ ﷺ: «المُؤمنُ مرآةُ المُؤمنِ»[(٢)]؛ فإنَّ هذهِ الطائفةَ يرونَ الخلقَ مرآةَ الحقِّ، أو الحقَّ مرآةَ الخلقِ، والأولُ أظهرُ؛ لأن الخلقَ هُو المُظهرُ؛ فإنهُ قال: (كُنتُ كنزاً مخفيّاً)[(٣)]، فتدبَّرْ.

---

(١) رواه البخاري (٣٦٢٨)، ومسلم (٢٢٥٦) من حديث أبي هريرة رَضِي الله عَنها.

(٢) رواه أبو داود (٤٩١٨)، والبخاري في «الأدب المفرد» (٢٣٨) من حديث أبي هريرة رَضِي الله عَنها.

(٣) قال الإمام السخاوي في «المقاصد الحسنة» (ص ٥٢١): حديث: (كنتُ كنزاً لا أعرفُ؛ فأحببتُ أن أُعرفَ، فخلقتُ خلقاً فعرفتهم بي؛ فعرفوني). قال ابن تيمية: ليس من كلام النبيِّ ﷺ ولا يُعرفُ لهُ سندٌ صحيحٌ، ولا ضعيفٌ، وتبعهُ الزركشيُّ وشيخنا ـ أي ابن حجر ـ.

ويُشـيرُ إلى الجمعِ بيـنَ المرتبتينِ قولُه سُـبحانهُ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحـة: ٥]؛ فـإنَّ العبادةَ إشـارةٌ إلـى التفرقةِ، كما أن الاسـتعانةَ عبارةٌ عـن الجَمعيةِ، وكـذا قولُـه: (لا إله) تفرقـةٌ و(إلا الله) جمعيـةٌ؛ لأن في الأولِ مُلاحظـةُ الكَثرةِ، وفي الثاني مُشـاهدةُ الوَحدةِ.

وقـد قالت الصُّوفيـةُ: الجَمْعِيةُ بدُونِ التفرقـةِ زندقةٌ، والتفرقةُ بـدُونِ الجَمْعيةِ كُفْرٌ ومَفسقةٌ.

وقالُـوا: إنَّ المُريـدَ فـي مقـامِ المَزيـدِ ينبغـي أنْ يقُـولَ فـي باطنـهِ عنـدَ كلمـةِ التوحيـد أولاً: لا معبـودَ إلَّا اللهُ، وهـذهِ شـريعةٌ، ثم يقُـولُ: لا موجُـودَ إلا اللهُ، وهذهِ طريقـةٌ، ثـم يقـول: لا مشـهودَ إلا الله، وهـذه حقيقـةٌ، ولا يلـزمُ منهُ الاسـتهلاكُ من عَيـنِ الأَحَدِيَّـةِ مـا توهَّمـهُ الوُجُوديةُ [مـن][1] عكـسِ القضيةِ.

فإذا عرفتَ ذلكَ عرفتَ بُطلانَ ما يَعتمدُ الوُجوديةُ على ما هُنالكَ من نسبةِ القولِ الباطلِ الذي صدرَ من القلبِ الغَبِي إلى الشيخِ ابنِ عَربيٍّ، اللهُ أعلمُ بصحةِ النسبةِ في الروايةِ ليحكمَ بكفرِ قائلِهِ؛ بناءً على ما تقتضيهِ الدرايةُ، [وهُوَ أنهُ ذكرَ في «الفتوحات المكية» بالعبارةِ الرديَّةِ][2]، وهيَ قولُه: (سُبحانَ مَن أظهرَ الأشياءَ وهُو عينُهَا)[3]، وهذا كما ترى مُخالفٌ لجميعِ أربابِ النِّحَلِ والمِلَلِ الإسلاميةِ، وموافقٌ لِمَا عليهِ الطبيعيةُ والدهريةُ، ولذا كتبَ العارفُ الربَّانيُّ الشيخُ علاءُ الدولةِ السِّمنانيُّ في حاشيةِ هذه العبارةِ الدَّنيةِ: أيُّها الشيخُ لو سمعتَ من أحدٍ أنَّهُ يقُولُ: فَضْلةُ الشيخِ عينُه؛ لا تُسامحُه، بل تغضبُ عليهِ، فكيفَ يسوغُ لعاقلٍ أن ينسبَ إلى اللهِ تعالى هذا

---

(١) ما بين معكوفتين زيادة من «ط».

(٢) ما بين معكوفتين من «ط».

(٣) انظر: «الفتوحات المكية» (٢/ ٤٥٩).

الهَذَيانَ؛ تُبْ إلى الله تعالى توبةً نصُوحاً، لتنجوَ من هذهِ الورطةِ التي يستنكفُ منها الدَّهريُّونَ والطبيعيُّونَ واليُونانيُّونَ والشَّكمانيُّونَ.

ثم قال: ومَن لم يُؤمن بوُجُوبِ وجودهِ؛ فهُو كافرٌ حقيقيٌّ، ومن لم يُؤمن بوحِدانيتهِ؛ فهُوَ مُشركٌ حقيقيٌّ، ومن لم يُؤمن بنزاهتهِ من جميعِ ما يختصُّ بالمُمكنِ؛ فهُو ظالمٌ حقيقيٌّ؛ لأنهُ ينسبُ إليه ما لا يليقُ بكمالِ قُدسهِ، والظُّلمُ: وضعُ الشيءِ في غيرِ موضعهِ، ولذلكَ قالَ تعالى في مُحكَمِ كتابهِ: ﴿أَلَا لَعۡنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [هود: ١٨]، وسبحانه وتعالى عن وصفِ الجاهلينَ.

ثم نقلَ عن بدايةِ أمرهِ في مقامِ التوحيدِ إلى الفَرقِ؛ حيثُ كانَ يُظهرُ أنَّ الحُلُولَ كفرٌ، والاتحادَ توحيدٌ، أنه أنشدَ؛ يعني: على وجهِ التضمينِ:

أَنَا مَن أهوَى ومَن أهوى أَنَا ... ليسَ في المِرآةِ شيءٌ غيرَنا
قدْ سَها المُنشدُ إذ أنشدَهُ ... نحنُ رُوحانِ حلَلْنا بدَنا
كلُّ مَن فرَّق فرقاً بينَنا ... أثبتَ الشِّركةَ شِركاً واضِحاً
إنَّ ذِكْري وثنائي[1] يا أنَا ... لَا أُناديهِ ولا أذكرهُ[2]

ثم قالَ: فلمَّا وصلتُ إلى نهايةِ مقامِ التوحيدِ ظهرَ أنَّهُ غَلَطٌ محضٌ، فرجعتُ إلى الحقِّ. انتهى. كما نقلهُ مولانا عبدُ الرحمنِ الجامِي في كتابهِ «النفحات»[3]، وهوَ في نقلهِ من جملةِ الثِّقاتِ.

---

(١) في «ط»: «وندائي» بدل «وثنائي».

(٢) الأبيات للحلاج. انظر: «ديوانه» (ص ٩٢).

(٣) للشيخ عبد الرحمن بن أحمد الجامي المتوفى سنة (٨٩٨هـ) كتاب: «نفحات الأنس من حضرات القدس» باللغة الفارسية، تكلم فيه عن الولاية والأولياء والتوحيد ومراتبه. انظر: «كشف الظنون» لحاجي خليفة (٢/ ١٩٦٧).

والحاصلُ: أنه مقامٌ ناقصٌ ابتُلِيَ به المنصُورُ؛ حيثُ قال: أنا الحقُّ، ولعلَّ البِسطاميَّ في هذا الحال، قال: ليسَ في جبَّتي سوى اللهِ.

نعم فرقٌ بين قولِ المنصُورِ وقولِ فرعونَ: إنَّ المنصُورَ غلبَ عليه مُشاهدةُ الحقِّ حتَّى باينَ عن مُلاحظةِ الخلقِ، فقالَ ما قالَ، وأما فرعونُ، فقولُه نشأ من غلبةِ رُؤيةِ نفسِهِ وجسمِهِ ومطالعةِ كَثْرةِ حَشَمِهِ وخَدَمِهِ، وذهلَ عن مُشاهدةِ خالقِهِ ومُنعِمِهِ وكبريائِهِ وعظمتِهِ وبهائِهِ، ولهذا اختلفَ العلماءُ في حقِّ المنصُورِ، واتَّفقُوا على كفرِ فرعونَ المهجورِ.

هذا وقد قالَ الإمامُ الرازيُّ: إنَّ المُجَسِّمَ ما عبدَ اللهَ قطُّ؛ لأنهُ يعبدُ ما تصوَّرهُ في وهمِهِ من الصُّورةِ، واللهُ تعالى مُنزَّهٌ عن ذلكَ.

قلتُ: فالوجُوديُّ كذلكَ؛ فإنَّ تصوَّرهُ على وجهٍ تَنزَّهَ سُبحانهُ عمَّا هُنالِكَ، ومما يدُلُّ على بُطلانِ مذهبِهِ أنه سُئِلَ أبُو حنيفةَ عمَّا لو قيلَ: أينَ اللهَ تعالى؟ فقالَ لهُ: كانَ اللهُ قبلَ أنْ يخلقَ الخلقَ، ويُقالَ: كانَ اللهُ ولم يكنْ أينٌ، [ولا خلقٌ][1] ولا شيءٌ، وهُو خالقُ كلِّ شيءٍ.

وأما حُكْمُ النبيِّ ﷺ عندَ إشارةِ الأَمَةِ إلى السَّماءِ بكونِها مُؤمنةً[2]، فباعتبارِ أنها يظنُّ بها أنها من عبدةِ الأوثانِ؛ فبإشارتِها إلى السَّماءِ عَلِمَ أن معبودَها ليسَ من الأصنامِ.

وأما قولُه تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾ [الزخرف: ٨٤]؛ أي: معبودٌ فيهما ومُتصرِّفٌ في نفسِهما وأهلِهما.

---

(١) ما بين معكوفتين من «ط».

(٢) رواه مسلم (٥٣٧)، وأبو داود (٩٣٠)، والنسائي (٣/ ١٧) من حديث معاوية بن الحكم السلمي رَضِي الله عَنه.

وأمَّا ما نُقلَ عن بعضِ العارفينَ: كانَ اللهُ ولم يكن معهُ شيءٌ، والآنَ على ما كانَ عليهِ؛ فمحمُولٌ على مُشاهدةِ حقيقةِ التوحيدِ، ومُلاحظةِ حالةِ التفريدِ؛ إذ ليسَ شيءٌ مُستقلٌّ في وجودهِ ومقامِ شُهُودهِ في نظرِ العُرَفاءِ كالهَبَاءِ وكالسَّرابِ في الصحراءِ.

فتبيَّنَ الفرقُ بينَ الوجُوديةِ المُوحِّدينَ، وبين الوجوديةِ المُلحدينَ؛ حيثُ قالَ الأولونَ: الوُجُودُ المُطلقُ هُوَ الحقُّ نظراً إلى أنهُ الفردُ الكاملُ، وقال الآخرُونَ: الوُجُودُ المُطلقُ لتضمُّنهِ الخَلْقَ الشَّامِلَ، كما يُشيرُ إليه قولُ بعضِهم: اللهُ هُوَ الكُلُّ، وأنتَ الجزءُ؛ فإذا وصلتَ إلى مقامِ الحُضُورِ ونفي الشُّعُورِ صِرْتَ الكلَّ في عالمِ الظُّهُورِ.

وقد تقرَّر في علمِ العقائدِ من «المواقفِ» و «المقاصدِ»: أنَّهُ سُبحانهُ وتعالى مُنزَّهٌ من أن يكونَ كلاًّ أو كليّاً في المشاهدِ.

ثم اعلم: أنَّ مَن روى عن أبي حنيفةَ رحمهُ اللهُ: أن للهِ تعالى ماهيةً لا يعرفُها إلا هُوَ؛ فقد افترى عليهِ؛ لأنَّ الشيخَ أبا منصُورٍ الماتريديَّ مع كونهِ أعرفَ الناسِ بمذهبهِ لم ينسبْ هذا القولَ إليه، ونفى القولَ بالماهيةِ. كذا في شرحِ القُونويِّ لـ «عُمدةِ النسفيِّ»[1].

ولا يبعدُ أن يُرادَ بالماهيةِ الحقيقةُ الذاتيةُ؛ فإنها لا يعرفُها إلا هُو؛ فمن ادَّعاها حُكِمَ على جهلهِ بهَا.

ثم في كتبِ العقائدِ: أنه لا يُقالُ: صفاتُه تحُلُّ ذاتَهُ، أو تحُلُّ ذاتُه صفاتهِ، أو صفاتُه معهُ، أو فيه، أو مجاورةٌ لهُ؛ لأنَّ هذهِ الألفاظَ تُستعملُ في المُغايراتِ ولا تغايرَ هُنا، بل يُقالُ: صفاتهُ قائمةٌ بذاتهِ، وصفاتهُ لا هُوَ ولا غيرهُ.

أمَّا الأولُ فظاهرٌ، وأما الثاني، فلأنهُ لو كانت غيرَهُ لوجبَ أن يكونَ معهُ في

---

(١) لأبي البركات النسفي المفسّر (ت ٧٠١هـ) كتاب: «عمدة العقائد في الكلام».

الأزلِ غيرُ اللهِ تعالى وهُو كفرٌ، ولا يجوزُ أن تكونَ بعضَه؛ لأنَّ البعضَ [من][1] علاماتِ الحُدُوثِ، ولا يجوزُ أن تكونَ هذهِ الصِّفاتُ حادثةً؛ لأن القولَ بحدوثِها يُؤدي إلى أنَّ اللهَ تعالى لا يكونُ موصوفاً بها قبلَ الحدوثِ، وإذا لم يكنْ موصوفاً بهذهِ الصِّفاتِ، يكونُ موصُوفاً بأضدادِها؛ فاللهُ تعالى منزَّهٌ عن ذلكَ.

فكيفَ هذا الجاهلُ يقُولُ: إن الأشياءَ بباطِنها مُتحدٌ مع اللهِ، فنقُولُ لهُ: قال الله تعالى: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩]؛ أي: كتابهِ ورسُولهِ؛ فبينَنا الكتابُ والسُّنَّةُ، وقال: ﴿وَإِذَا دُعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحۡكُمَ بَيۡنَهُمۡ إِذَا فَرِيقٞ مِّنۡهُم مُّعۡرِضُونَ ﴿٤٨﴾ وَإِن يَكُن لَّهُمُ ٱلۡحَقُّ يَأۡتُوٓاْ إِلَيۡهِ مُذۡعِنِينَ﴾ [النور: ٤٨ ـ ٤٩]؛ فهم فيما ورَدَ فيهما من مُقتضى أهوائِهم معتقدونَ، وفي مُخالفِ آرائهم مُعرضونَ، وقد قال تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤۡمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيۡنَهُمۡ ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِيٓ أَنفُسِهِمۡ حَرَجٗا مِّمَّا قَضَيۡتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسۡلِيمٗا﴾ [النساء: ٦٥].

وأخبرَ أنَّ المُنافقينَ ﴿يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓاْ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ﴾ [النساء: ٦٠]؛ أي: الشيطانِ وأتباعهِ، ويزعمونَ أنهم [إنما][2] أرادوا إحساناً وتوفيقاً في اتباعهِ كما يقُولُ كثيرٌ من المُتكلِّمةِ والمُتفلسفةِ وغيرهِم: إنما نُريد أن نحسَّ الأشياءَ بتحقِيقها؛ أي: ندركها ونعرفها بماهيتها وكميَّتها وكيفيَّتها، ولم يعرفوا أنَّ من الأشياءِ ما لا يُدركُ كُنهُهُ وحقيقتُهُ، كما قالَ اللهُ تعالى ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلۡمٗا﴾ [طه: ١١٠]، و﴿لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، ولذا لَمَّا قالَ فرعونُ: ﴿وَمَا رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [الشعراء: ٢٣]، قال مُوسى: ﴿رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَمَا بَيۡنَهُمَآ﴾ [الشعراء: ٢٤]؛ فسُئلَ عن الذاتِ، وأخبرَ عن الصِّفاتِ؛ لتعذُّرِ معرفتهِ، كما أشارَ إليهِ ﷺ بقولهِ: «لا أُحصِي ثناءً عليكَ»، و«لا

---

(١) ما بين معكوفتين من «ط».

(٢) ما بين معكوفتين من «ط».

تفكرُوا في ذاتِ اللهِ وتفكرُوا في آلائهِ»[١]، وعدَّ العجزَ عن دَرَكِ الإدارِكِ إدراكاً، ومن هنا حديثُ: «لا أدرِي نصفُ العِلمِ»[٢]، وقولُ الملائكةِ: ﴿لَا عِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآ﴾ [البقرة: ٣٢]، وقولُ الأنبياءِ: ﴿لَا عِلْمَ لَنَآ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ﴾ [المائدة: ١٠٩].

ثم هؤُلاءِ الجهلةُ بعقولهم الكاسدةِ وآرائِهم الفاسدةِ؛ يزعمُون أنهم يُريدُونَ التوفيقَ بينَ الدلائلِ التي عندهم مما يُسمُّونها العقليَّاتِ، وهي في الحقيقةِ محضُ الجهلياتِ، وبينَ الدلائلِ النقليةِ المنقولةِ عن الكتابِ والسُّنَّةِ، وقد [يتفوَّهونَ][٣] أنهم يُريدُونَ التحقيقَ والتدقيقَ بالتوفيقِ بينَ الشريعةِ والفلسفةِ، كما يقُولهُ كثيرٌ من المُبتدِعةِ من المُتنسِّكةِ والجَهَلةِ من المُتصوِّفةِ؛ حيثُ يقُولُونَ: إنما نُريدُ الإحسانَ بالجمعِ بينَ الإيمانِ والإتقانِ، والتوفيقَ بينَ الشريعةِ والحقيقةِ، ويدسُّونَ فيها دسائسَ مذاهِبهم الباطلة ومشارِبهم العاطلة؛ من الاتِّحادِ والحُلُولِ والإلحادِ والاتصالِ ودعوى الوُجُودِ المُطلقِ، وأنَّ الموجوداتِ عينُ الحقِّ، ويتوهمونَ أنهم في مقامِ الجَمْعِيَّةِ، والحالُ أنَّهم في عينِ التفرقةِ والزندقةِ، وكما يقُولُ كثيرٌ من المُلُوكِ والحُكَّامِ والأُمراءِ إذا خالفوا في بعضِ أحكامِ الإسلام: إنما نُريدُ الإحسانَ بالسياسةِ الحَسَنةِ، والتوفيقَ بينها وبينَ الشريعةِ المُستَحسَنةِ؛ فكلُّ مَن طلبَ أن يحكُمَ في شيءٍ من أمرِ الدِّينِ غيرَ ما هوَ ظاهرُ الشرعِ المُبينِ فيما هُنالكَ؛ فلهُ نصيبٌ من ذلكَ، وهُو هالكٌ.

واعلم: أنَّ نبيَّنا ﷺ قد أُوتيَ فواتحَ الكَلِمِ وخواتمَهُ وجوامعَهُ ولوامعَهُ؛ فبُعثَ بالعلومِ الكُلِّيةِ والمعارفِ الأَوليَّةِ والآخِريَّةِ على أتمِّ الوُجُوهِ، فيما يحتاجُ إليهِ السَّالكُ في الأُمُورِ الدينيةِ والدُّنيويةِ والأُخْرويَّةِ، ولكنْ كلَّما ابتدعَ شخصٌ بِدْعةً اتسعُوا[٤] في

---

(١) تقدم تخريجهما قريباً.

(٢) رواه الدارمي في» سننه» (١٨٠)، والبيهقي في «المدخل» (٨١٠) من قول الشعبي رحمه الله تعالى.

(٣) بين معكوفين زيادة من «ط».

(٤) في «ح»: «سعوا».

جوابِها واضطَّربُوا في بيانِ خَطِئها وصَوابِها؛ فالعلمُ نقطةٌ كثَّرها الجاهلونَ، ولذلكَ صارَ كلامُ الخَلَفِ كثيراً قليلُ البركةِ بخلاف كلام السلفِ؛ فإنَّهُ [قليلٌ][1] كثيرُ البركةِ والمنفعةِ، والفضلُ للمُتقدِّمينَ لا ما يقُولُه جهلةُ المُتكلِّمينَ: إن طريقةَ المُتقدِّمينَ أسلمُ، وطريقُنا أحكمُ وأعلمُ، وكما يقُولُه مَن لم يُقدِّر قَدرهُم من المُتسببينَ إلى الفقهِ: إنهم لم يتفرغوا لاستنباطِ وضبطِ قواعدهِ وأحكامهِ اشتغالاً منهُم بغيرهِ، والمتأخرون تفرغوا لذلكَ؛ فهم أفقهُ بما يتعلَّقُ هُنالكَ؛ فكلُّ هؤلاء محجوبونَ عن معرفةِ مقاديرِ السلفِ وعن علومِهم، وقِلَّةِ تكلُّفهم.

فتاللهِ ما امتازَ عنهُم المُتأخِّرُونَ إلا بالتكلُّفِ والاشتغالِ بالأطرافِ التي كانت هِمَّةُ القومِ مُراعاةَ أُصُولِها ومعاهِدها وضبطِ قواعِدِها وشدِّ معاقِدها، وهِممُهُم مُشمِّرةٌ إلى المطالبِ العاليةِ، والمراتبِ الغَاليةِ؛ فالمتأخِّرونَ في شأنٍ والقومُ في شأنٍ، وهُو سُبحانهُ وتعالى ﴿كُلَّ يَوۡمٍ هُوَ فِي شَأۡنٖ﴾ [الرحمن: ٢٩]، و﴿قَدۡ جَعَلَ ٱللَّهُ لِكُلِّ شَيۡءٖ قَدۡرٗا﴾ [الطلاق: ٣]، ومن هُنا قالَ الغزاليُّ: ضيَّعتُ قِطْعةً من العُمرِ العزيزِ في تصنيفِ «البسيط» و«الوسيط» و«الوجيز»[2].

ولهذا لا تجدُ عندَ جهلةِ الصُّوفيةِ من المعرفةِ واليقينِ في جميعِ أُمُورِ الدِّينِ ما يُوجدُ عندَ عوامِّ المُؤمنينَ، فضلاً عن عُلمائِهم المُوفَّقِين[3]، وذلكَ لأنَّ اشتمالَ مُقَدِّماتِهم على الحقِّ والباطلِ أوجبَ المِراءَ والجِدالَ، وانتشرَ كثرةُ القِيلِ والقَالَ، وتولَّد لهُم عنها من الأقوالِ المُخالِفةِ للشرعِ الصَّحيحِ، والعقلِ الصريحِ ما يضيقُ عنهُ المجالُ[4]، واتسعَ كلامُهم في أُمُورِ المُحَالِ.

---

(١) ما بين معكوفتين من «ط».

(٢) انظر: «الجواهر المضية في طبقات الحنفية» للقرشي (١/ ٥٢٤).

(٣) في «ط»: «الموقنين».

(٤) كذا في «ط»، وفي «ح» وفي «م»: «الحال».

إذا عرفتَ ذلكَ وتبيَّن لكَ ما هُنالكَ من المهالكِ الواقعةِ للسالكينَ في ضِيقِ المَسالكِ فاعلمْ: أنَّ أولَ ما يُؤمرُ به العبدُ علمُ التوحيدِ، الذي هُو عبارةٌ عن الإيمانِ والتصديقِ والإقرارِ على وجهِ التحقيقِ؛ إما حقيقةً أو حُكْماً؛ فإنَّ مَن صلَّى ولم يتكلَّم بالشهادتينِ اختلفَ فيه العلماءُ الأعلامُ، والصحيحُ عندنا أنَّهُ يَصيرُ مُسلماً بكُلِّ ما هُو من خصائصِ الإسلامِ، ولو لم يتكلَّم بهما لتحقيقِ المَرامِ على ما ذكرهُ العلَّامةُ عليُّ ابنُ أبي العِزِّ الحنفيِّ في «شرحِ عقيدةِ الطحاويِّ»[1]؛ فالتوحيدُ أولُ ما يدخلُ به في الإسلامِ، وآخرُ ما يخرجُ به من الدُّنيا على وِفقِ النظامِ؛ كما قالَ ﷺ: «مَن كانَ آخرُ كلامِهِ: لا إلهَ إلَّا اللهُ؛ دخلَ الجنةَ»[2].

والعبرةُ بالخاتمةِ اللاحقةِ؛ لأنها مظهرُ القائمةِ السابقةِ، والتوحيدُ إمَّا في الذاتِ بمعنى أنَّهُ يُعبدُ وحدَهُ لا شريكَ لهُ، وإمَّا في الصفاتِ فإنَّهُ لا شبيهَ لهُ في صفاتهِ الذاتيةِ، وإمَّا في الأفعالِ؛ فإنهُ الفعَّالُ لِمَا يُريدُ، ويفعلُ اللهُ ما يشاءُ، وهُو خالقُ كلِّ شيءٍ فاعبدوهُ.

وأمَّا الجهمُ بنُ صفوانَ ومَن وافقَهُ من نُفاةِ الصِّفاتِ؛ حيثُ أدخلُوا نفيَ الصِّفاتِ في مُسمَّى توحيدِ الذاتِ؛ لئلا يلزمَ تعددُ الواجبِ من القُدماءِ؛ فمعلومُ الفسادِ بالضرُورةِ عند العلماءِ، فإنَّ إثباتَ ذاتٍ مُجردةٍ عن جميعِ الصِّفاتِ لا يُتصوَّرُ لها وجودٌ في الخارجِ، وإنما الذِّهنُ قد يتصوَّرُ المُحَالَ ويتخيَّلُه، وهذا غايةُ التعطيلِ، والمذهبُ الحقُّ هُو الوسطُ بينَ التشبيهِ المُحقَّقِ والتنزيهِ المُطلَقِ.

قالَ شارحُ «عقيدةِ الطحاويِّ»: وهذا القولُ الذي هُو ظاهرُ الفسادِ قد أفضى بقومٍ إلى القولِ بالحُلُولِ والاتِّحادِ، وهُو أقبحُ من كُفْرِ النصارى في الاعتقادِ؛ فإنَّ النصارى

---

(١) انظر: «شرح عقيدةِ الطحاويِّ» (ص ٧٥).

(٢) رواه أبو داود (٣١١٦)، وأحمد (٥/ ٢٣٣)، والحاكم (١٢٩٩)، من حديث معاذ بن جبل رَضِي الله عَنه.

خَصُّوهُ بالمسيحِ من الكائناتِ، وهؤُلاء عمُّوا جميعَ الكائناتِ، ومِن فُروعِ هذا التوحيدِ: أنَّ فرعونَ وقومَه كاملوا الإيمانِ عارفونَ باللهِ تعالى على التحقيقِ والإيمانِ.

ومن فروعِهِ: أَنَّهُ لا فرقَ في التحريم والتحليل بين الأم والأخت والأجنبية، ولا فرق بين الماء والخمر، والزنا والنكاح؛ فكلٌّ من عينٍ واحدةٍ، بل هُو العينُ الواحدةُ.

ومن فروعه: أنَّ الأنبياءَ ضيَّقوا على الناسِ، تعالى اللهُ عمَّا يقُولُ الظالمُونَ عُلُوّاً كبيراً، انتهى[1].

وكأنهُ أشارَ إلى أقوالٍ نُسبتْ إلى الشيخِ ابنِ عربيٍّ مِنْ أَنَّهُ قالَ في «الفُصوصِ»: من ادَّعى الأُلوهيةَ؛ فهُو صادقٌ في دعواهُ. ومن أَنَّهُ أباحَ المُكثَ للجنبِ والحائضِ في المسجدِ، وأَنَّهُ لا يُحرِّمُ فرجاً، وأنه يقُولُ بقِدمِ العالَمِ، ومن أنهُ قالَ ضيَّقَ ابنُ أبي كَبْشَةَ أمرَ الدُّنيا على المُوحِّدينَ، وأن فرعونَ خرجَ من الدُّنيا طاهِراً ومُطهِّراً، وقد ذكرتُ بُطلانَ هذا القول في رسالةٍ مُستقلَّةٍ[2] وقَعَتْ شرحاً وطَرْحاً لرسالةٍ جعلها الجلالُ الدوَّاني[3] تبعاً لهُ في هذهِ المراتبِ الأداني، ومن نظرَ إلى كتابِ «الفتوحات» رأى فيها عجائبَ المخلُوقاتِ.

وقد صرَّحَ في «الفُصوصِ»: بأن الرياضةَ إذا كمُلتْ اختلطَ ناسوتُ صاحبِها بلاهوتِ اللهِ. انتهى.

---

(١) انظر: «شرح عقيدةِ الطحاويِّ» (ص ٧٦).

(٢) سمَّاها: «فرُّ العَون من مدَّعِي إيمان فرعون»، وهي الرسالة التالية لهذه الرسالة برقم (٧٢).

(٣) هو: مُحَمَّد بن أسعد، الملقب بجلال الدِّين الدوَّاني ـ نسْبَة إِلَى دوَّان، وهي قَرْيَة من قرى كازرون ـ الشافعي عَالم الْعَجَم بأرض فَارس، وإمام المعقولات وصَاحب المصنفات، وَله مصنفات كَثِيرَة مَقْبُولَة، وَله فصاحة زَائِدَة وبلاغة وتواضع، مَات سنة (٩١٨هـ). انظر: «البدر الطالع» للشوكاني (٢/ ١٢٩).

وهـذا عيـنُ مذهبِ النصـارى؛ حيـثُ قالُوا: امتزجـتِ الكلمةُ بعيسـى امتزاجَ المـاءِ باللبنِ، فاختلطَ ناسـوتُه بلاهوتِ اللهِ سُـبحانهُ، حتَّـى ادَّعوا أنهُ ابـنُ الله؛ تعالى شـأنُه وتعظَّم سُلطانُه.

وقال الشيخُ العلَّامةُ شرفُ الدين ابن المُقري: ولهذا طائفةٌ من العوامِ وقعُوا في الفتنةِ من هذا الكلامِ، وقالُوا: هذا الكلامُ باطنٌ لا يعرفهُ إلا أهلُ الإلهامِ، ولبَّسوا على الناسِ حتى أصغى الجاهلُ إلى أقوالهم؛ مِن أنَّ كلَّ شيءٍ هُو اللهُ، وأنَّ الخالقَ هُو المخلُوقُ، وأنَّ المخلُوقَ هُو الخالقُ، وأن الأُلوهيةُ بالجَعْلِ؛ فمنْ جَعلتَهُ إلهكَ؛ فقد عرفتَهُ وما عرفكَ، وأنَّ المنفيَ في (لا إله إلا الله) هُو المُثبَتُ، فجعلُوا كلمةَ الشهادةِ ما لا معنى لهُ، ولا فائدةَ تحتَهُ، وأشباهُ هذا من كلامهم ما لا يُحصى كثرةً، وهُو في كتابهِ يأمرُ بعبادةِ الأوثانِ، والتنقُّلِ في الأديانِ؛ بقولهِ: إيَّاكَ أن تقتصرَ على مُعتقدٍ واحدٍ فيفوتكَ خيرٌ كثيرٌ، فاجعلْ نفسكَ هُيولى لسائرِ المُعتقداتِ، فما كُتبُه إلا كسُمٍّ دُسَّ في الإسلامِ، ومصيبةٍ أُصيبَ بها كثيرٌ من الأنامِ.

وقال شيخُ مشايخنِا العلَّامةُ الجَزَريُّ: يحرمُ مُطالعةُ كتبهِ، والنظرُ فيها، والاشتغالُ بها، ولا يلتفتُ إلى قولِ مَن قالَ: إنَّ هذا الكلامَ المُخالفَ لظاهرِ المِرامِ ينبغي أن يُؤوَّلَ بما يُوافقُ أحكامَ الإسلامِ؛ فإنهُ غَلَطٌ مِن قائلهِ، وكيفَ يُؤوَّلُ قولُه: الربُّ حقٌّ والعبدُ حقٌّ، وقولُه: ما عرفَ اللهَ إلا المُعطِّلةُ والمُجسِّمةُ، وقد قالَ تعالى: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ﴾ [الشورى: ١١]؛ فهذا دليلُ المُعطِّلةِ، ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] دليلُ المُجسِّمةِ. وقولُه: ما عبدَ مَنْ عبدَ إلا الله؛ لأنَّ اللهَ يقُولُ: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٢٣]، وأحسنُ ما عندي في أمرِ هذا الرجلِ: أنه لما ارتاضَ غلبتْ عليهِ السوداءُ، فقالَ ما قالَ؛ فلهذا اختلفَ كلامُه اختلافاً كثيراً، وتناقضَ تناقضاً ظاهراً، فيقُولُ اليومَ شيئاً وغداً بخلافهِ.

قلتُ: ويُؤيِّدُ ما نُقلَ عنهُ أنَّهُ قالَ: مَن لم يقلْ بكُفرِهِ فهُو كافرٌ، قالَ: والظانُّونَ به خيراً أحدُ رجلينِ؛ إمَّا أن يكونَ سليمَ الباطنِ لا يتحقَّقُ معنى كلامِهِ، ويراهُ صوفياً ويبلغُه اجتهادُه وكثرةُ علمِهِ فيظُنُّ به الخيرَ، وإمَّا أن يكونَ زِندِيقاً إباحِيَّاً حُلُولياً يعتقدُ وحدةَ الوُجُودِ ويأخُذُ ما يُعطيهِ كلامُه من ذلكَ مُسلِّماً، ويُظهرُ الإسلامَ واتباعَ الشرعِ الشريفِ في الأحكامِ.

ولقد جرى بيني وبينَ كثيرٍ من عُلمائهم بحثٌ أفضى إلى أنْ قلتُ: اجمعُوا بينَ قولِكُم وبينَ التكليفِ، وأنا أكونُ أولَ تابعٍ لكم.

ولقد نقلَ الإمامُ عمادُ الدِّين بنُ كثيرٍ عن العلَّامةِ تقِي الدِّين السُّبكيِّ عن شيخِ الإسلامِ ابنِ دقيقِ العيدِ القائلِ في آخرِ عمرِهِ: لي أربعُونَ سنةً ما تكلَّمتُ كلمةً إلا وأعددتُ لها جواباً بينَ يدَي اللهِ تعالى، وقد سألتُ شيخَنا سُلطانَ العلماءِ عبدَ العزيزِ بنَ عبدِ السَّلامِ عن ابنِ عربيٍّ، فقال: شيخُ سوءٍ، كذَّابٌ، يقُولُ بقِدَمِ العالَمِ ولا يُحرِّمُ فرْجاً[1].

قال الجَزَريُّ: وبالجُملةِ فالذي أقولُه وأعتقدُه وسمعتُ من أثقُ به من شُيوخِي الذينَ هم حجَّةٌ بيني وبينَ اللهِ تعالى: أن هذا الرجلَ إن صحَّ عنه هذا الكلامُ الذي في كُتبِهِ مما يُخالفُ الشرعَ المُطهَّرَ وقالهُ وهُو في عقلِهِ وماتَ وهُو مُعتقِدٌ ظاهرَهُ؛ فهُو أنجسُ من اليهُودِ والنصارى، فإنهُم لا يستحلُّونَ أن يقُولُوا ذلكَ.

ثم إنما يُؤوَّلُ كلامُ المعصُومِ، ولو فُتِحَ بابُ تأويلِ كلِّ كلامٍ ظاهرُه الكفرُ، لم يكنْ في الأرضِ كافرٌ، مع أنَّ هذا الرجلَ يقُولُ في «فتوحاته»: (وهذا كلامٌ على ظاهرِهِ لا يجوزُ تأويلُه)، انتهى.

---

(١) انظر: «الوافي بالوفيات» للصفدي (٤/ ١٢٥)، و «لسان الميزان» لابن حجر (٥/ ٣١١).

وقد صنَّف العلَّامةُ ابنُ نورِ الدِّينِ مجلداً كاملاً في الردِّ على ابنِ عربي، سمَّاهُ: «كشفُ الظُّلمةِ عن هذهِ الأمَّة»[1].

أقولُ: والعاقلُ تكفيهِ الإشارةُ ولا يحتاجُ إلى تطويلِ العبارةِ، وأمَّا ما ذكرهُ صاحبُ «القامُوسِ» في فتواه عندَ مدحِ ابنِ عربي: بأنَّ دعوتَهُ تخرِقُ السبعَ الطِّباقَ، وبركتَهُ تملأُ جميعَ الآفاقِ، وأنهُ أفضلُ الخلائقِ على الإطلاقِ، وأن تصانيفَهُ العليَّةَ من أعلى العُلُومِ النافعةِ الشرعيةِ[2]؛ فبناءً على حُسنِ ظنِّهِ بهِ؛ لعدمِ الاطِّلاعِ على كلامِهِ، وفهْمِ مَرامِهِ، أو لِمَوافقةِ مشربِهِ، ومُطابقةِ مذهبِهِ.

وأمَّا قولُه: إنَّ إنكارَ جماعةٍ من فُقهاءِ الظاهرِ العاجزينَ عن فهم شيءٍ من معاني كلامِ الشيخِ وحقائقهِ؛ فإنهُم متى سمِعُوا كلامَه أنكرُوا وبدَّعوا وشنَّعوا؛ لعدم فهمِ مرامهِ، أليسَ حافظُ الأُمَّةِ أبُو هُريرةَ رَضِي الله عَنه يقُولُ: حفظتُ من رسُولِ اللهِ ﷺ وعاءينِ من العلمِ؛ فبثثتُ أحدَهُما فيكُم، وأمَّا الآخَرُ؛ فلو بثثتُه لقُطِعَ منِّي هذا البُلعومُ، كذا في «صحيح البُخاري»[3]، أرادَ به عُلُومَ الحقيقةِ التي ليستْ من شأنِ أهلِ الظاهرِ؛ لأنَّ ذلكَ خاصٌّ بما خصَّهُ اللهُ تعالى من الصِّديقينَ والأُدباءِ المُقربينَ؛ فهُو خطأٌ ظاهرٌ وغلطٌ باهرٌ من وجهينِ:

أحدهما: أن المشايخَ المُعتبرينَ قد أنكرُوا عليهِ، كما ثبتَ واشتهرَ من إنكارِ الشيخِ الربَّانيِّ علاءِ الدولةِ السِّمنانيِّ.

---

(١) هو: محمد بن علي بن عبد الله بن إبراهيم الخطيب، أبو عبد الله، الشهير بابن نور الدين، ويعرف بالموزعي، مفسر، عالم بالأصول، نسبته إلى موزع كمجمع، قرية باليمن على طريق الحاج من عدن. قال السخاوي: جرت له مع صوفية وقته أمور بان فيها فضله، ومات سنة (٨٢٠هـ). انظر: «الضوء اللامع» للسخاوي (٨/ ٢٢٣).

(٢) انظر: «شذرات الذهب» (٥/ ١٩٤).

(٣) رواه البخاري (١٢٠) من حديث أبي هريرة رَضِي الله عَنه.

والثاني: استدلالهُ بالحديثِ المذكُورِ؛ فإنَّهُ لا شكَّ في صِحَّةِ مبناه، وإنما أخطأ فيما ذَكرهُ من بيانِ معناهُ؛ لأنهُ يلزمُ منهُ أنهُ ﷺ خصَّهُ بعلمٍ لا يجوزُ إفشاؤهُ لكونهِ مُخالفاً لظاهرِ الشَّريعةِ.

وقد أجمعَ الفُقهاءُ والصُّوفيةُ والعُرفاءُ: أنَّ كلَّ حقيقةٍ تُخالفُ ظاهرَ الشريعةِ؛ فهي زندقةٌ، مع أنَّ أبا هُريرةَ غيرُ مشهُورٍ بهذا العلمِ، ولا أحدٌ أخذَ عنهُ من طُرقِ المشايخِ ورجالِ أسانيدهِم، وإنما المشهُورُ من الصَّحابةِ في هذا الفنِّ باعتبارِ الحالِ الصِّديقُ الأكبرُ، وباعتبارِ المقالِ عليٌّ المُرتَضى، وقد انتهى إليهما طرقُ الصُّوفيةِ المَرضيةِ.

والصوابُ في معنى الحديثِ المسطورِ: هُو أنَّهُ سمِعَ منهُ ﷺ بعضَ أحاديثَ في مَذمَّةِ[1] بني أُمَيَّةَ، وكانَ يخافُ على نفسهِ مِنْ يزيدَ وزيادةِ بعضِ أذيتهِ؛ فما أظهرَ شيئاً من ذلكَ لعُذرهِ هُنالكَ، وذكرَهُ لبعضِ الخواصِّ من أصحابهِ؛ لئلا يدخلَ تحتَ قولهِ ﷺ: «مَن كَتَمَ عِلْماً أُلجِمَ بلجامٍ من نارٍ»[2].

وقد بيَّنتُ فيما بسطتُ الكلام بذكر فتاوى العلماء الأعلام في رسالتي المُسماةِ «فرُّ العَون ممن يدَّعِي إيمانَ فرعون» وذكرتُ هُناكَ[3] خلاصةً: أن الأحوطَ في أمرِ الدِّين هُو السكُوتُ عن نَفْسِ ابنِ عربي حيثُ اختلفَ العلماءُ في أنه صدِّيقٌ أو زنديقٌ، وعلى الثاني لعله ماتَ تائباً، وتحرمُ مطالعةُ كتبه؛ لأنها مشحونةٌ بما يُخالفُ عقائدَ المُسلمينَ في مقام الإيمان والتصديقِ، واللهُ وليُّ التوفيقِ.

---

(١) في «م»: «ذمة».

(٢) رواه أبو داود (٣٦٥٨)، والترمذي (٢٦٦)، وابن ماجه (٢٦٦)، والحاكم (٣٤٤) من حديث أبي هريرة رَضِي الله عَنه.

(٣) كذا في «ط»، وفي «ح» وفي «م»: «هنا».

ثم اعلم: أن القولَ بالحُلُولِ والاتِّحادِ المُوجبِ لحُصُولِ الفسادِ والإلحادِ شرٌّ من المجُوسِ والثنويةِ والمانويةِ القائلينَ بالأصلينِ؛ النورِ والظُّلمةِ، وأنَّ العالَم صدرَ عنهُما، وهُم مُتَّفقونَ على أن النورَ خيرٌ من الظُّلمةِ، وهُو الإلهُ المحمُودُ، وأنَّ الظُّلمةَ شِرِّيرةٌ مَذمومةٌ، وهم متنازعونَ في الظلمةِ، هل هيَ قَديمةٌ أو مُحدَثةٌ؛ فلم يُثبتوا بينَ مُتماثلينَ، وقد قالَ تعالى ردّاً عليهم: ﴿لَا تَتَّخِذُوٓاْ إِلَٰهَيۡنِ ٱثۡنَيۡنِ﴾ [النحل: ٥١]، وقالَ: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ﴾ [الأنعام: ١].

وقد وردَ: «أنَّ اللهَ خلقَ الخلقَ في ظُلمةٍ، ثم رشَّ عليهم من نورهِ؛ فمَن أصابهُ من ذلك النورِ فقد اهتدى، ومَن أخطأ فقد ضلَّ واعتدى»[١].

وكذا شرٌّ من النصارى القائلينَ بالتثليثِ؛ فإنهُم متَّفقونَ على أن صانعَ العالَم واحدٌ، ويقُولُونَ: باسمِ الأبِ والابنِ ورُوحِ القُدُسِ إلهٌ واحدٌ؛ فقولهم في التثليثِ مُناقضٌ في نفسهِ، وقولُهم في الحُلُولِ أفسدُ منهُ بحسبِ أصلهِ.

وأمَّا ما أنشدَهُ شيخُ الإسلامِ أبُو إسماعيلَ عبدُ اللهِ الأنصاريُّ[٢] في محضِ التوحيدِ وصرفِ التفريدِ في كتابهِ «منازل السائرين»؛ حيثُ قالَ:

مـا وحَّـدَ الواحـدَ مِـن واحـدٍ إذ كُلُّ مَـن وحَّـدَهُ جاحـدُ
توحيـدُ مَـن ينطـقُ عـن نعتـهِ عـاريـةٌ أبطلَهـا الواحـدُ
تـوحيـدهُ إيَّـاهُ تـوحيـدهُ ونعـتُ مَـن ينعتـهُ لاحـدُ[٣]

---

(١) رواه أحمد (٢/ ١٩٧)، والحاكم (٨٣)، والحكيم الترمذي في «نوادر الأصول» (٤/ ١٩٩) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِي الله عَنه.

(٢) عبد الله بن محمد بن علي الأنصاري الهروي، أبو إسماعيل، شيخ خراسان في عصره، من كبار الحنابلة، من ذرية أبي أيوب الأنصاري رَضِي الله عَنه، كان بارعاً في اللغة، حافظاً للحديث، عارفاً بالتاريخ والأنساب، مظهراً للسنّة داعياً إليها، امتحن وأوذي، مات سنة (٤٨١هـ). انظر: «طبقات الحنابلة» (٢/ ٢٤٧).

(٣) انظر: «منازل السائرين» (ص ١٣٩).

فليسَ فيه إلا أنه لا يعرفُ اللهَ ما سواهُ، وحاشاهُ أن يُريدَ به الاتِّحادَ ليتشبثَ بهِ الاتحاديُّ، ويُقسمَ باللهِ جَهْدَ أيمانهِ أنهُ معهُ، وهذا دأبُ أهلِ الباطنِ؛ أنهم يُروِّجونَ مذهبَهم بانتسابهِ إلى بعضِ أهلِ الحقِّ عندَ الجُهَّالِ ممن لا تمييزَ لهُ بينَ الأقوالِ؛ كالشيعةِ ينتسبونَ إلى الإمامِ جعفرِ الصادقِ، وهُو بريءٌ منهُم ومُتنزِّهٌ عنهُم عندَ من يعرفُ مقامَهُ ويتبيَّنُ لهُ مرامُه حينَ يسمعُ كلامَهُ، وكالمُلحدينَ يتعلَّقونَ بأشعار العطَّارِ، والحافظِ، ومِيْر قاسم الأنوارِ[1]، وأمثالِهم من أربابِ الأسرارِ، وكما أنا المُبتدعةُ كلُّهم يستدِّلونَ على مُدَّعائهم بالآياتِ القرآنيةِ وبعضِ الأحاديثِ النبويةِ.

والحاصلُ: إن القُرآنَ وكلامَ أهلِ العِرفان؛ كبحرِ النيلِ ماءٌ للمحبوبينَ، ودماءٌ للمحجوبينَ، وقد قال تعالى: ﴿يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا وَيَهْدِى بِهِۦ كَثِيرًا﴾ [البقرة: ٢٦]، ﴿وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ مَا هُوَ شِفَآءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ ۙ وَلَا يَزِيدُ ٱلظَّٰلِمِينَ إِلَّا خَسَارًا﴾ [الإسراء: ٨٢] ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ﴾ [آل عمران: ٧]؛ فيُفيد أنه لا يجوزُ تأويلُهُ إلا بما وافقَ تنزيلَهُ،

---

(١) العطار؛ هو: محمد بن إبراهيم العطار النيسابوري، الهمداني، فريد الدين، صوفي، شاعر، طبيب، صيدلي. ولد بنيسابور، وقضى طفولته في المشهد الرضوي، وسافر إلى ما وراء النهر والهند والعراق والشام ومصر، له «جواهر اللذات»، و«منطق الطير»، وحج ورجع إلى نيسابور، وتوفي بها سنة (٦٢٧هـ). انظر: «معجم المؤلفين» (٨/ ٢٠٩).

والحافظ؛ هو: الحافظ الشِّيرَازِيّ شمس الدِّين مُحَمَّد الحافظ بن كمَال الدِّين بن الشَّيخ غياث الدِّين الشِّيرازِيّ الشَّاعِر العَارِف، لَهُ ديوان شعره فَارسي مَشهُور، المُتوفَّى سنة (٦٢٧هـ). انظر: «هدية العارفين» (٢/ ١٧٣).

ومير قاسم؛ هو معين الدين، علي الموسوي الأذربيجاني الهروي العارف الفاضل الشاعر المعروف، ذر في أشعاره أنه أفيض عليه العلم وهو في سن ثلاث سنين، كان من تلامذة السلطان صدر الدين ابن الشيخ صفي الدين جد السلاطين الصفوية، توفي سنة (٨٣٨هـ) في نيسابور. انظر: «الكنى والأسماء» لعباس القفي (٣/ ٤٨).

ولقولِهِ ﷺ: «نحنُ نحكُمُ بالظواهرِ، واللهُ أعلمُ بالسرائرِ»[١]، أما إذا طابقَ التأويلُ التنزيلَ؛ فهُو نورٌ على نورٍ، وسرورٌ على سرُورٍ.

هذا وقد ثبتَ بضرورةِ العقلِ وأدلةِ النقلِ وجودُ موجودَينَ؛ أحدُهما واجبٌ، والآخرُ مُمكنٌ؛ أحدُهما قديمٌ، والآخرُ حادثٌ؛ أحدُهما غنيٌّ عمَّا سواهُ، والآخرُ فقيرٌ إلى اللهِ؛ أحدُهما خالقٌ، والآخرُ مخلُوقٌ، وهما متَّفقانِ في كونِ كلٍّ منهُما شيئاً موجُوداً ثابتاً.

إلا أنَّ من المعلُومِ أن أحدَهما ليسَ مماثلاً للآخَرِ في حقيقتِهِ؛ إذ لو كان كذلكَ لتماثلا فيما يجبُ ويجوزُ ويمتنعُ، وأحدُهما يجبُ قِدَمُه وهُو موجُودٌ بنفسِهِ، والآخرُ لا يجوزُ قِدَمُه ولا هُو موجُودٌ إلا بغيرِهِ، فلو تماثلا لزمَ أن يكونَ كلٌّ منهُما واجبُ القِدَمِ ليسَ بواجبِ القِدمِ، موجُوداً بنفسِهِ غيرَ موجُودٍ بنفسِهِ؛ خالقًا ليس بخالقٍ، غنياً غيرَ غنيٍّ؛ فيلزمُ اجتماعُ الضِّدينِ على تقديرِ تماثُلِهما؛ فعُلِمَ أن تماثُلَهما مُنتفٍ بصريحِ العقلِ كما هُو مُنتفٍ بنصوصِ النقلِ؛ فعُلِمَ بهذهِ الأدلةِ اتِّفاقهُما من وجهٍ، واختلافَهُما من وجهٍ؛ فمن نفى ما اتَّفقا فيه كانَ مُعطِّلاً قائلاً بالباطلِ، ومن جعلَهُما متماثلَينِ كان مُشبِّهاً قائلاً بالباطلِ، وأما مَن جعلَهُما مُتحِدَينِ؛ فكفرٌ صريحٌ ليسَ تحتهُ طائلٌ.

وتحقيقُ ذلكَ: أنهُما وإن اتَّفقا في مُسمَّى ما اتَّفقا فيهِ؛ فاللهُ تعالى مُختصٌّ بوُجُودهِ وعلمِهِ وقدرتِهِ وسائرِ صفاتِهِ، والعبدُ لا يُشاركهُ في شيءٍ من ذلكَ، والعبدُ أيضاً مُختصٌّ بوُجُودهِ وعلمِهِ وقدرتِهِ، واللهُ تعالى مُنزَّهٌ عن مُشاركةِ العبدِ في خصائصهِ؛ وإذا اتفقا في مُسمَّى الوُجُودِ والعلمِ والقُدرةِ؛ فهذا المُشتَركُ مُطلقٌ كليٌّ يُوجدُ في الأذهانِ لا في الأعيانِ، والوجودُ في الأعيانِ لا اشتراكَ فيهِ.

---

(١) ليس له أصل، لكنَّ معناه صحيح، يشهد له ما رواه البخاري (٤٠٩٤)، ومسلم (١٠٦٤) من حديث أبي سعيد الخدري رَضِي الله عَنه، وفيه: «إني لم أُومَرْ أَنْ أَنْقُبَ عن قُلُوبِ الناسِ، ولا أَشُقَّ بُطُونَهُمْ».

وهذا موضعُ اضطربَ فيه كثيرٌ من الحُكماءِ؛ حيثُ توهَّموا أنَّ الاتِّفاقَ في مُسمَّى هذه الأشياءِ يُوجبُ أن يكونَ الوُجُودُ الذي للربِّ كالوجودِ الذي للعبدِ، وطائفةٌ ظنَّتْ أنَّ لفظَ الوجودِ يُقالُ بالاشتركِ اللفظيِّ، وكابروا عقولَهم؛ فإنَّ هذهِ الأسماءَ عامَّةٌ قابلةٌ للتقسيمِ كما يُقالُ: الوُجُودُ ينقسمُ إلى واجبٍ، ومُمْكنٍ، وقديمٍ، وحادثٍ، وموردُ التقسيمِ مُشتركٌ بينَ الأقسامِ.

وأما اللفظُ المُشتركُ؛ كلفظِ المُشتري الواقعِ على آخذِ المتاعِ، والكوكبِ؛ فلا ينقسمُ معناهُ، ولكن يُقالُ: لفظُ المُشتري يُطلقُ على كذا وكذا، وأمثالُ هذهِ المقالاتِ التي قد بُسِطَ الكلامُ عليها في مواضِعها الأليقِ بها، فأصلُ الخطأ والغلطِ توهمُهم أنَّ هذهِ الأسماءَ العامةَ الكُلِّيَةَ يكونُ مُسمَّاها المُطلقُ الكُليُّ هُو بعينهِ ثابتاً في هذا المُعيَّنِ، وهذا المُعيَّنُ ليسَ كذلكَ؛ فإنَّ ما يُوجدُ في الخارجِ لا يُوجدُ مُطلقاً كُلِّياً، بل لا يُوجدُ إلا مُتعيَّناً مُختصاً.

وهذهِ الأسماءُ إذا سُمِّيَ اللهُ بها كان مُسمَّاها مُستحقَّاً بها، فإذا سُمِّيَ بها العبدُ كان مسمَّاها مُختصاً به؛ فوجودُ اللهِ وحياتُه لا يَشتركُ فيها غيرهُ، بل وجودُ هذا الموجُودِ المُعيَّنِ لا يشركهُ[1] فيهِ غيرهُ، فكيفَ بوُجُودِ الخالقِ؛ ألا ترى أنَّكَ تقولُ: هذا هُو ذاكَ؛ فالمُشارُ إليه واحدٌ لكن بوجهينِ مُختلفينِ.

ثم اعلم: أنهُ سُبحانهُ كما أنَّ ليسَ لهُ مِثْلٌ في الذاتِ، ليسَ لهُ مِثْلٌ في الصِّفاتِ، وهذا بطريقِ الإجمالِ مُستفادٌ من قولهِ تعالى: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾ [الشورى: ١١]؛ أي: ذاتاً وصفةً وفعلاً، وأما بطريقِ التفصيلِ؛ فكلُّ نفيٍ يأتي في صفاتِ اللهِ إنما هُو لكمالِ ثُبُوتِ ضِدِّهِ؛ كقولهِ تعالى: ﴿وَلَا يَظۡلِمُ رَبُّكَ أَحَدٗا﴾ [الكهف: ٤٩]؛ أي: لكمالِ عدلهِ، وقولهِ: ﴿لَا يَعۡزُبُ عَنۡهُ مِثۡقَالُ ذَرَّةٖ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ [سبأ: ٣]؛ أي: لكمالِ

(١) كذا في «ط»، وفي «ح» و«م»: «يشترك».

علمهِ؛ وقولهِ: ﴿وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ﴾ [ق: ٣٨]؛ أي: لكمال قدرته، وقولهِ: ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥]؛ أي: لكمالِ حياتهِ وقيُّوميَّتهِ، وقولهِ: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]؛ أي: لكمالِ جلالهِ وعظمتهِ وكبريائهِ ومهابتهِ.

وقولهِ: ﴿لَمْ يَلِدْ﴾ [الإخلاص: ٣]؛ أي: ليسَ بحادثٍ، ﴿وَلَمْ يُولَدْ﴾ [الإخلاص: ٤]؛ أي: ليسَ محلاً للحوادثِ، ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص: ٥]؛ أي: شبيهاً لهُ في ذاتهِ وصفاتهِ، وقولهِ سُبحانهُ: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعْجِزَهُۥ مِن شَىْءٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا﴾ [فاطر: ٤٤]؛ فنبَّهَ سُبحانهُ في آخرِ الآيةِ على دليلِ انتفاءِ العَجْزِ، وهُو كمالُ العِلمِ والقُدرةِ، وذلك لأنَّ النفيَ الصِّرْفَ لا مدحَ فيهِ.

وعكسَ المتكلِّمونَ وتركُوا الطريقَ الأمثَلَ؛ حيثُ أتوا بالإثباتِ المُجمَلِ والنفي المُفصَّلِ، وقالُوا: ليسَ بجسمٍ ولا شَبَحٍ، ولا جِثَّةٍ ولا صُورةٍ، ولا لحمٍ ولا دمٍ، ولا شخصٍ ولا جوهرٍ ولا عَرَضٍ، ولا بذي لونٍ ولا طَعْمٍ ولا رائحةٍ، ولا بجِسَّةٍ ولا بذِي حرارةٍ ولا بُرودة، ولا رُطُوبةٍ ولا يُبوسةٍ، ولا طُولٍ ولا عَرْضٍ ولا عُمقٍ، ولا اجتماعٍ ولا افتراقٍ، ولا يتحرَّكُ ولا يسكنُ، ولا يتبعَّضُ، وليسَ بذي أبعاضٍ وأجزاءٍ وجوارحٍ وأعضاءٍ، وليسَ بذي جهاتٍ، ولا بذي يمينٍ، ولا شِمالٍ وأمامٍ وخلفٍ وفوقٍ وتحتٍ، ولا يُحيطُ به مكانٌ، ولا يجري عليه زمانٌ، ولا يجوزُ عليه المُمَاسَّةُ، ولا العُزلةُ، ولا الحُلُولُ في الأماكنِ، ولا يُوصفُ بشيءٍ من صفاتِ الخَلْقِ الدَّالةِ على حدوثِهم، ولا يُوصفُ بأنهُ متناهٍ، ولا يُوصفُ بمَساحةٍ، ولا ذهابٍ في الجهاتِ، وليسَ بمحدودٍ، ولا ولدٍ ولا مولُودٍ، ولا يُحيطُ به الأقدارُ، ولا تَحجبهُ الأستارُ... إلى آخرِ ما نقلهُ أبُو الحسنِ الأشعريُّ رحمه الله عن المُعتزلةِ[1].

---

(١) انظر: «مقالات الأشعريين» لأبي الحسن الأشعري (ص ١٥٥).

وفي هذا النفي المُجرَّدِ مع كونهِ أنه وَصْفٌ بالمعدومِ؛ لا مدحَ فيه، بل فيه إساءةُ أدبٍ؛ فإنَّكَ لو قلتَ للسُّلطانِ: أنتَ لستَ بزبَّالٍ ولا كسَّاحٍ ولا حجَّامٍ ولا حائكٍ؛ لأَدَّبكَ على هذا الوصفِ وإن كنتَ صادقاً، وإنما تكونُ مادحاً إذا أجملتَ النفيَ، فقلتَ: أنتَ لستَ مثلَ أحدٍ مِن رعيتِكَ، أنتَ أعلى منهُم وأكملُ وأشرفُ وأجلُّ.

فالصوابُ هُو التعبيرُ عن الحقِّ بالألفاظِ الشرعيةِ النبويةِ الإلهية، كما هُو سبيلُ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ، وطريقُ السادةِ الصوفيةِ السنيَّةِ، لا ما ابتدعَهُ المُعطِّلةُ والمعتزلةُ، ولا ما اخترعوهُ من المَباني والمَعَاني اللغويةِ والعِرفيةِ.

قالَ القُونَويُّ ـ بعدما بحثَ مع المُعتزلةِ ـ: أَنَّهُ كيفَ يصحُّ كونُه مُتكلِّماً بكلامٍ يقومُ بغيرهِ؛ إذ لو صحَّ ذلكَ للزمَ أن يكونَ ما أحدثَهُ في الجماداتِ والحيواناتِ كلاماً، فيلزمُ أن يكونَ مُتكلِّماً بكُلِّ كلامٍ خلقَهُ في غيرهِ زُوراً وكُفراً؛ تعالى شأنُه وعظُمَ بُرهانُه، وقد اطَّردَ الاتِّحادِيَّةُ، فقالَ ابنُ عربيٍّ:

وكلُّ كلامٍ في الوُجُودِ كلامُهُ   سواءٌ علينا نثرُهُ ونِظامُهُ

انتهى.

وقد بلغني: أنَّ واحداً منهُم سمِعَ نُباحَ كلبٍ، فقالَ: لبَّيكَ، وسجدَ لهُ، فهل هذا إلا كفرٌ صريحٌ ليس لهُ تأويلٌ صحيحٌ، مع مُناقضتهِ لقولهِ ﷺ: «إنَّ أحدكُم إذا سمِعَ نُباحَ كلبٍ، أو نهيقَ حمارٍ؛ فليتعوَّذْ فإنَّهُ رأى شيطاناً»[1]؛ فهؤُلاءِ أضلُّ مِن كلِّ مَن تكلَّمَ في الكلامَ، وهم أصنافٌ تسعةٌ، كما بيَّنتُ كلامَهُم في «شرح الفقه الأكبر» للإمام[2].

---

(١) رواه أبو داود (٥١٠٣)، والحاكم (٧٧٦٢)، وأبو يعلى (٢٢٢١) من حديث جابر بن عبد الله رَضِي الله عَنهما، لكن لفظه: «إذا سَمِعتُمْ نُبَاحَ الكِلَابِ، وَنَهِيقَ الحمُرِ بِاللَّيلِ؛ فَتَعَوَّذُوا بِاللهِ، فَإِنَّهُنَّ يَرَيْنَ مالا تَرَوْنَ».

(٢) انظر: «شرح الفقه الأكبر» للقاري (ص ٣٢).

وأيضاً قد قالتِ النصارى: إنَّ عيسى نفسُ كلمةِ اللهِ واتَّحد اللاهوتُ بالناسوتِ؛ أي: شيءٌ من الإلهِ بشيءٍ من الناسِ؛ فضلُّوا وأضلُّوا، مع أنهم صوَّروهُ وحصروهُ في مظهرِ العجائبِ ومظهرِ الغرائبِ؛ فكيفَ القولُ بعُمُومِ الكلامِ، وشُمولِ المَرامِ، واستواءِ الخاصِّ والعامِ.

وما أحسنَ المثلَ المضرُوبَ لمُثْبتِ الصِّفاتِ من غيرِ تشبيهٍ ولا تعطيلٍ باللبنِ الخالصِ السائغِ للشاربينَ يخرجُ من بينِ فَرْثِ التعطيلِ ودمِ التشبيهِ؛ فالمعطِّلُ يعبدُ عدماً، والمُشبِّهُ يعبدُ صنماً، ولا شكَّ أن تعطيلَ الصِّفاتِ شرٌّ من تشبيهِها.

ثم اعلم: أنَّ منَ أبى إلا تحريفَ الكتابِ والسُّنَّةِ وتأويلَهُما بما يُخالفُ صريحَ كلامِ الأئمةِ؛ فلا يشاءُ مُبطلٌ أن يتأوَّلَ[1] النُّصُوصَ ويُحرِّفها عن مواضعِها إلا وجدَ إلى ذلكَ سبيلاً، وهذا الذي أفسدَ الدنيا والدين، وهكذا فعلتِ اليهُودُ والنصارى في نُصُوصِ التوراةِ والإنجيلِ وحذَّرنا اللهُ أن نفعلَ مثلَهم وأبى المُبْطلونَ إلا أن يسلكوا سبيلَهُم، وكم جنى التأويلُ الفاسدُ على الدِّين وأهلِهِ من جنايةٍ؛ فهل قُتلَ عُثمانُ إلا بالتأويلِ الفاسدِ.

وكذا ما جرى يومَ الجملِ وصِفِّينَ ومقتلِ الحُسينِ والحرَّةِ، وهل خرجت الخوارجُ ورفضتِ الروافضُ، واعتزلتِ المُعتزلةُ، وافترقتِ الأمَّةُ على فِرقٍ جمَّةٍ إلا بالتأويلِ الفاسدِ على وِفقِ مُتابَعةِ العقلِ الكاسدِ، ثم كيف يُفسَّرُ كتابُ الله بغيرِ ما فسَّر به رسُولُ الله الذي قالَ في حقِّهِ: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤].

وقد قالَ ﷺ: «مَن قالَ في القُرآنِ برأيهِ فقدْ كفرَ»[2]، فكيفَ مَن تكلَّم في

---

(١) كذا في «ط»، وفي «ح» و«م»: «يتناول».

(٢) لم أجده بهذا اللفظ، لكن روى الترمذي (٢٩٥٠)، والنسائي في «الكبرى» (٨٠٨٥) من حديث ابن عباس رَضِي الله عَنهما: «مَن قالَ في القُرآنِ بِغَيرِ عِلمٍ؛ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقعدَهُ من النَّارِ». وقال أبو عِيسَى: هذا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

ذاتِ اللهِ وصفاتـهِ بالأهـواءِ الرديـةِ والآراءِ البِدْعيةِ، ولا عبرةَ بقولِ مَـن يقُولُ: العقلُ يشـهدُ بضدِّ مـا دلَّ عليهِ النقـلُ، والعقلُ أصـلُ النقلِ؛ فـإذا عارضَهُ قدَّمنـا العقلَ، بل إذا تعـارضَ العقـلُ والنقـلُ وجبَ تقديـمُ النقـلِ؛ لأنَّ النقلَ في نفسِ الأمـرِ لا يكونُ مطابقـاً للعقـلِ؛ فـإنَّ العُقُـولَ مُختلفـةٌ، ولـذا تـرى أصحابَها مُتفرقـةٌ، ولـذا قيلَ في المثـلِ: العقـلُ مع النقـلِ؛ كالعامي المُقلـدِ مع العالـمِ المُجتهدِ.

وقد قالَ الدَّارانيُّ: كلُّ خاطرٍ خطرَ واستقرَّ بالبالِ فاعرضهُ على ميزانِ الكتابِ والسنةِ، فما وافقهُما قبلتَهُ، وما خالفهُما تركتَهُ.

فالواجبُ كمالُ التسليمِ لهُ ﷺ في التحكيمِ؛ فلا يحاكمُ إلى غيرهِ، ولا يُوقفُ بتنفيذِ أمرهِ وتصديقِ خبرهِ على عَرْضِهِ على قولِ إمامِ مذهبهِ وشيخِ مَشربهِ وأهلِ زمانهِ ومكانهِ، بل إذا بلغَهُ الحديثُ الصحيحُ يعُدُّ نفسَهُ كأنَّهُ سمعهُ من رسُولِ اللهِ ﷺ؛ فلا يرضى بعدَ تحقيقِ أمرهِ إلى تقليدِ غيرهِ؛ كما قال إمامُنا الأعظمُ: لا يحلُّ لأحدٍ أن يقُولَ بقولنا ما لم يعرفْ من أينَ قُلنا. أو هذا معناهُ[1].

وكما قالَ الإمامُ الشافعيُّ: إذا ثبتَ الحديثُ فاضربوا قولِي على الحائطِ[2].

فإذا كانَ هؤُلاءِ المجتهدونَ في الدينِ، الكاملونَ في مقامِ اليقينِ في هذهِ المرتبةِ، فما بالُ مَن يُقلِّدُ ابنَ عربي وغيرهِ في كلامٍ ـ هل صدرَ عنهُ أم لا ـ مما يُخالفُ صريحَ الكتابِ والسنةِ، ويُوجبُ الكفرَ أو البِدْعةَ، ويتركُ مُتابعةَ سائرِ المشايخِ والأئمةِ.

فـإنْ كنـتَ أيُّها الأخُ مـن المُجتهدينَ؛ فاعملْ بمـا في الكتابِ والسـنةِ من أمرِ الديـنِ، وإن كنتَ مـن المقلِّدينَ؛ فتقلَّـد قولَ العلمـاءِ العاملينَ والمشـايخِ الكاملينَ

---

(١) انظر: «الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء» لابن عبد البر (ص١٤٥).

(٢) انظر: «البداية والنهاية» لابن كثير (١٢/ ٢٦٥)، و «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٣٥)، وللإمام تقي الدين السبكي رسالة تناول فيها كلمةَ الشافعي هذه بالشرح والبيان، «معنى قول المطلبي إذا صح الحديث فهو مذهبي»، وهي مطبوعة.

المُجمعِ على دِيانتهم وتحقيقِ أمانتهم وتصديقِ إمامتهم؛ عملاً بقولهِ ﷺ: «عليكُم بالسَّوادِ الأعظمِ»(١).

والحاصلُ: أنه لا يثبتُ قدمُ الإسلامِ إلا على ظهرِ الاستسلامِ لكتابِ اللهِ وسُنَّةِ رسُولهِ ﷺ؛ فقد روى البُخاريُّ عن الزُّهريِّ أنَّهُ قالَ: مِنَ اللهِ الرسالةُ، وعلى الرسُولِ البلاغُ، وعلينا التسليمُ(٢)، وهذا كلامٌ جامعٌ نافعٌ، وعن جميعِ البِدَعِ مانعٌ؛ فمنْ رامَ عِلْمَ ما حُظِرَ عنه علمُه، ولم يقنعْ بالتسليمِ فَهْمُهُ؛ حجبَهُ مرامُه عن خالصِ التوحيدِ، وصافي المعرفةِ وصحيحِ التفريدِ، ولم يترقَ إلى مقامِ التحقيقِ، بل تنزَّلَ إلى حَضيضِ التقليدِ؛ قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَىٰهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ اللَّهِ﴾ [القصص: ٥٠]، وإنما دخلَ الفسادُ في العالمِ من ثلاثِ فِرَقٍ؛ كما قالَ ابنُ المُباركِ:

رأيتُ الذنُوبَ تُميتُ القُلُوبَ ... وقد يُورثُ الذُّلَّ إدمانُها

وتركُ الذنُوبِ حياةُ القُلُوبِ ... وخيرٌ لنفسِكَ إحسانُها

وهلْ أفسدَ الدينَ إلا المُلُوكُ ... وأحبارُ سُوءٍ ورُهبانُها(٣)

فالملوكُ الجبابرةُ يعترضونَ على الشريعةِ بالسياساتِ الجائرةِ، ويُعارضونها بها، ويُقدِّمونَها على حُكْمِ اللهِ ورسُولهِ ﷺ، وأحبارُ السُّوءِ هم العُلماءُ الخارجونَ عن الشريعةِ بآرائِهم وأقيستِهم الفاسدةِ المُتضمِّنةِ تحليلَ ما حرَّمَ اللهُ ورسُولُه ﷺ،

---

(١) رواه ابن ماجه (٣٩٥٠)، وعبد بن حميد في «مسنده» (١٢٢٠) من حديث أنس رَضِي الله عَنه.

(٢) «صحيح البخاري» (٦/ ٢٧٣٨).

(٣) الأبيات رواها أبو نعيم في «حلية الأولياء» (٨/ ٢٧٩)، والدينوري في «المجالسة» (١٧٧)، وزاد بيتين:

وباعوا النفوسَ فلم يزرعوا ... ولم تَغْلُ بالبيعِ أثمانُها

لقد وقعَ القومُ في جيفةٍ ... يَبِينُ للعاقلِ إنْتَانُها

وتحريمَ ما أباحهُ واعتبارَ ما ألغاهُ، وإلغاءَ ما اعتبرهُ، وإطلاقَ ما قيَّدهُ، وتقييدَ ما أطلقَهُ، ونحوَ ذلكَ.

والرُّهبانُ: هم جهَلةُ المُتصوِّفةِ، المُعترضونَ على حقائقِ الإيمانِ والإسلامِ ودقائقِ الشريعةِ، والأحكامِ بالأذواقِ والمواجيدِ الخياليةِ النفسانيةِ، والكُشوفاتِ الباطلةِ الشيطانيةِ؛ المُتضمِّنةِ شرعَ دينٍ لم يأذن به اللهُ، وإبطالَ دينهِ الذي شرعَ على لسانِ نبيِّه ﷺ، والتعرُّضِ عن حقائقِ الإيمانِ بحظوظِ النفسِ وخِدَعِ الشيطانِ.

فقالَ الأولونَ: إذا تعارضتِ السياسةُ والشرعُ؛ قدَّمنا السياسةَ حفظاً للرِّياسةِ.

وقالَ الآخرُونَ: إذا تعارضَ العقلُ والنقلُ؛ قدَّمنا العقلَ؛ لأن العقلَ يُثبتُ النقلَ.

وقالَ أصحابُ الذوقِ: إذا تعارضَ الكشفُ وظاهرُ الشرعِ؛ قدَّمنا الكشفَ؛ لأن الخبرَ ليس كالمُعاينةِ.

ولم يدروا أن أخبارَ اللهِ ورسُولهِ ﷺ فوقَ مرتبةِ عَيانِ الخلقِ؛ فكيفَ بالكشفِ الذي هُو محلُّ اللبسِ، ولذا ترى الكشوفَ مُختلفةً وآثارَها غيرُ مؤتلفةٍ؛ فكلُّ مَن قالَ برأيه، أو ذوقهِ، أو سياستهِ، مع وُجودِ النصِّ، أو عارضَ النصَّ بالمعقولِ؛ فقد ضاهى إبليسَ حيثُ لم يُسلِّمْ لأمرِ ربِّهِ، بل قالَ: ﴿أَنَا۠ خَيۡرٞ مِّنۡهُ خَلَقۡتَنِي مِن نَّارٖ وَخَلَقۡتَهُۥ مِن طِينٖ﴾ [الأعراف: ١٢].

وقد قالَ تعالى: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠]، وقالَ: ﴿قُلۡ إِن كُنتُمۡ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحۡبِبۡكُمُ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١]، وقالَ: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤۡمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيۡنَهُمۡ ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِيٓ أَنفُسِهِمۡ حَرَجٗا مِّمَّا قَضَيۡتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسۡلِيمٗا﴾ [النساء: ٦٥].

فالدائرُ الحائرُ بينَ المنقُولِ والمعقولِ يَتذبذبُ بين الكفرِ والإيمانِ، والتصديقِ

والتكذيبِ، والإقرارِ والإنكارِ؛ موسوساً تائهاً شاكّاً زائغاً، لا مُؤمناً مُصدِّقاً، ولا جَاحِداً مُكذِّباً، كما قال الطَّحاويُّ(١).

فإن قيلَ: كيفَ تتأتى الندامةُ والتوبةُ والمَلَامةُ مع شُهُودِ الحِكْمةِ في التقديرِ مع شُهُودِ القيُّوميَّةِ والمشيئةِ النافذةِ؟

قيلَ: هذا هُوَ الذي أوقعَ مَن عَمِيتْ بصيرتُه في شُهُودِ الأمرِ على ما هُوَ عليهِ، فرأى تلكَ الأفعالَ طاعاتٍ؛ لموافقتهِ فِيها القَدَرَ والمَشيئةَ، وقالَ: إنْ عصيتُ أمرَهُ؛ فقد أطعتُ إرادتَهُ، كما قالَ قائلهُم:

أصْبحتُ مُنفعلاً لِمَا يَختارُه مِنِّي ففِعْلِي كُلُّهُ طاعاتُ(٢)

وهؤُلاء أعمى الخلقِ بصائر، وأجهلُهم بالله وأحكامِه الدُّنيويةِ والكونيةِ؛ فإنَّ الطَّاعةَ هي مُوافقةُ الأمرِ الشَّرعيِّ لا مُوافقةُ القَدَرِ والمَشيئةِ، ولو كانَ مُوافقةُ القَدَرِ طاعةً لكانَ إبليسُ مِن أعظمِ المُطيعينَ.

والحاصلُ: أنَّ هذا ليسَ بطاعةٍ صدرتْ عن إطاعةٍ، بل انقيادٌ للعُبوديةِ، واستسلامٌ تحتَ أحكامِ الرُّبوبيةِ؛ كما قالَ تعالى: ﴿وَلَهُۥٓ أَسْلَمَ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَإِلَيْهِ يُرْجَعُونَ﴾ [آل عمران: ٨٣].

وزُبدةُ الكلامِ في هذا المقامِ: أن العبدَ إذا شَهِد عجزَ نفسِه، ونُفوذَ الأقدارِ به، وكمالَ فَقْرِه إلى ربِّه، وعدمَ استغنائِه عن عِصْمتِه، وحفظه طرفةَ عينٍ؛ كانَ باللهِ في هذهِ الحالِ لا بنفسِهِ في الأفعالِ؛ فوقوعُ الذَّنْبِ منهُ حينئذٍ كالمُحال؛ فإنَّ عليه حِصْناً حَصِيناً من مقامِ (بي يَسمعُ، وبي يُبصرُ، وبي يَبطشُ، وبي يَمشِي)(٣)؛ فإذا حُجِبَ

---

(١) انظر: «شرح عقيدةِ الطحاويِّ» (ص ٢٢٧).

(٢) البيت لنجم الدين بن إسرائيل، كما في «مجموع الفتاوى» (٨/ ٢٥٧)، و«شرح عقيدةِ الطحاويِّ» (ص ٢٨٦).

(٣) وهذا المقام مأخوذٌ من الحديث النبويِّ الذي رواه البخاريُّ (٦١٣٧) عن أبي هُريرةَ قال: =

عن هذا المشهدِ، وبقيَ بنفسهِ استولى عليه حُكْمُ نفسِه؛ فهناكَ نُصِبتْ عليهِ الشِّباكُ والأشراكُ، وأُرسلتْ عليهِ الصيَّادونَ.

فإذا انقشعَ عنهُ ضَبابُ ذلكَ الوُجُودِ الطَّبَعَيِّ، وانفتحَ لهُ بابُ الشُّهُود الشَّرعي، بحضرةِ الندامةِ والتوبةِ والملامةِ والإنابةِ؛ فإنَّهُ كانَ في المعصيةِ محجوباً بنفسهِ عن ربِّه، فلمَّا فارقَ ذلكَ الوُجُودَ صارَ في وجودٍ آخرَ؛ فبقيَ بربِّه لا بنفسهِ، وإليه الإشارةُ في حديث: «لا يَزني الزاني وهُو مُؤمنٌ»[1]، وسرُّ القَدَرِ مَخفِيٌّ عن البشرِ؛ ففي الإنجيلِ: يا بني إسرائيلَ! لا تقولُوا: لِمَ أمرَ ربُّنا، ولكنْ قُولُوا: بِم أمرَ ربُّنا؛ لأنَّ اللهَ سُبحانهُ لا يُسألُ عمَّا يَفعلُ؛ لكمالِ عدلِه وحِكمتِه، لا لمُجردِ قَهرِهِ وقُدرتِه؛ خلافًا لجَهْمٍ وشِيعتِهِ.

وقد قال الطَّحاويُّ: إنَّ العِلمَ عِلمانِ: علمٌ في الخلقِ موجُودٌ، وعلمٌ في الخلقِ مفقُودٌ؛ فإنكارُ العلمِ الموجُودِ كُفْرٌ، وادِّعاءُ العلمِ المفقُودِ كفرٌ، ولا يثبتُ الإيمانُ إلا بقبُولِ العلمِ الموجُودِ، وتركِ طلبِ العلمِ المفقُودِ، انتهى[2].

ويعني بـ (العلم المفقُود) علمَ القَدَرِ، الذي طواهُ اللهُ عن أنامِه، ونهاهُم عن مَرامِه، ويعني بـ (العلم الموجُود) علمَ الشَّريعةِ؛ بأُصُولِها وفُروعِها، فمَن أنكرَ شيئاً مما جاءَ به الرسُولُ ﷺ كانَ من الكافرينَ، وكذا من ادَّعى علمَ الغيبِ.

= قال رسول اللهِ ﷺ: «إنَّ اللهَ قال: من عَادَى لي وَلِيًّا فَقَدْ آذَنْتُهُ بالحربِ، وما تَقَرَّبَ إليَّ عَبْدِي بِشَيْءٍ أَحَبَّ إليَّ مِمَّا افْتَرَضْتُ عليه، وما يَزَالُ عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إليَّ بِالنَّوَافِلِ حتى أُحِبَّهُ؛ فإذا أَحْبَبْتُهُ كنتُ سَمْعَهُ الذي يَسْمَعُ بِهِ وَبَصَرَهُ الذي يُبْصِرُ بِهِ وَيَدَهُ التي يَبْطِشُ بها وَرِجْلَهُ التي يَمْشِي بها...».

(١) رواه البخاري (٢٣٤٣)، ومسلم (٥٧)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، ولفظه عندهما: «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن».

(٢) انظر: «شرح عقيدةِ الطحاويِّ» (ص ٢٩٢).

ثم لا يلزمُ من خفاءِ حِكمةِ الله تعالى علينا عدمُها في نفسِ الأمرِ؛ فمن الحِكَمِ المجهولةِ عندنا خَلْقُ المُؤذي من الأشياءِ، وإيلامُ الأطفالِ والأنبياءِ.

ثم من علامةِ مرضِ القلبِ عُدُولُه عن الأغذيةِ النافعةِ المُوافقةِ له إلى الأغذيةِ الضَّارَّةِ، وعُدُولُه عن دوائِه النافعِ إلى دوائِه الضَّارِّ، كما عليه أكثرُ الفُجَّارِ؛ حيثُ يميلونَ عن العُلُومِ الشَّرعيةِ الإلهيةِ إلى العُلُومِ الطبيعيةِ النفسيةِ، وقد قالَ ﷺ: «إنَّ منَ العلمِ جَهْلاً»[(١)]، وقالَ: «أعوذُ باللهِ من علمٍ لا ينفعُ، وقلبٍ لا يخشعُ»[(٢)].

ثم أنفعُ الأغذيةِ غذاءُ الإيمانِ، وأنفعُ الأدويةِ دواءُ القُرآنِ؛ فمَنْ طلبَ الشِّفاءَ من غيرِ الكتابِ والسُّنَّةِ؛ فهُو من أجهلِ الجاهلينَ وأضلِّ الضَّالينَ.

ثم من المُعتَقدِ المُعتَمدِ كونُه تعالى لا داخلَ العالمِ ولا خارجَهُ، كما كانَ قبلَ خلقِ الموجوداتِ وظُهُورِ الكائناتِ.

وأما القولُ بأنهُ غيرُ مُتصلٍ بالعالَمِ وغيرُ مُنفصلٍ عنهُ؛ فغيرُ مقبُولٍ، فكيفَ بالاتِّصالِ من وجهٍ، وبالانفصالِ من وجهٍ، مع أنَّهُ يلزمُ منهُ أن يكونَ بارئَ النَّسماتِ محلاً للخسائسِ والقاذوراتِ، فكما أنَّهُ تعالى مُنزَّهٌ عن أن يكونَ لهُ مكانٌ؛ فمُنزَّهٌ عن أن يكونَ مكاناً لغيرِه.

وإنما مالَ هذا القائلُ بالإلحادِ الباطلِ إلى مذهبِ الفلاسفةِ المُسمَّونَ عندَ من يُعظِّمُهم بالحُكماءِ، وهم أسْفَهُ السُّفهاءِ؛ حيثُ ذهبُوا إلى أنَّ الله سُبحانهُ وجودٌ مُجرَّدٌ لا ماهيةَ لهُ ولا حقيقةَ له؛ فلا يعلمُ الجزئياتِ بأعيانِها، وكلُّ موجُودٍ في الخارجِ فهُو جُزئيٌّ، ولا يفعلُ عندهُم بقُدرتهِ ومشيئتِه، وإنما العالمُ عندهُم

---

(١) رواه أبو داود (٥٠١٢)، من حديث بريدة بن الحصيب رضي الله عنه، قال العراقي في «تخريج أحاديث الإحياء» (١/ ٢٦): في إسناده من يجهل.

(٢) رواه مسلم (٢٧٢٢) من حديث زيد بن أرقم رَضِي الله عَنه.

لازمٌ لـهُ أزلاً وإن سـمَّوهُ مفعُـولاً لـه، فمُصانعـةٌ ومُصالحـةٌ للمُسـلمينَ فـي اللفظِ، وليـسَ عندهـم بمفعولٍ ولا مخلُـوقٍ ولا مقـدُورٍ عليه، وينفـونَ عنهُ سـمعَهُ وبصرَهُ وسـائرَ صفتـهِ؛ فهـذا إيمانُهم باللهِ سُـبحانهُ.

وعن أبِي حنيفةَ رحمهُ الله أنَّهُ قال: لا ينبغي لأحدٍ أن ينطقَ في ذاتِ الله بشيءٍ، بل يصفُه بما وصفَ به نفسَهُ[1].

ثم الحذرَ الحذرَ من أن يُتوهَّمَ أنَّ مَن أخطأ في عقيدتهِ يكونُ معذُوراً، بل باتِّفاقِ المُسلمينَ يكونُ موزوراً، ثم تأويلُها تأويلاتٌ باطلةٌ على وجهٍ يُوافقُ قولَ أهلِ الحقِّ، هل يُفيدهُ أم لا؟

ففيهِ خلافٌ مشهُورٌ؛ فإنَّ طوائفَ من أهلِ الكلامِ والفقهِ والحديثِ يقُولُونَ بكُفرهِ وإن كانَ مُتأوِّلاً في نفسِه.

وقال شارحُ «عقيدة الطحاوي»: إنَّ مذهبَ الجَهْمِ بنِ صفوانِ: أن الإيمانَ هُو المعرفةُ بالقلبِ فقط؛ فلازمُه أنَّ فرعونَ وقومَه كانُوا مُؤمنينَ عندَهُ؛ فإنهُم عرفُوا صدقَ مُوسى وهارُونَ عليهما الصَّلاةُ والسَّلامُ ولم يُؤمنُوا بهما، ولذا قال مُوسى لفرعون: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَآ أَنزَلَ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ بَصَآئِرَ﴾ [الإسراء: ١٠٢]، وكذا أهلُ الكتابِ كانُوا يعرفُونَ النبيَّ ﷺ كما يعرفُونَ أبناءهُم ولم يكُونُوا مُؤمنينَ بل كافرين مُعاندينَ، وكذا أبُو طالبٍ؛ فإنهُ قال:

لقَـدْ عَلِمْـتُ بـأنَّ ديـنَ مُحمَّـدٍ	مِـن خيـرِ أديـانِ البريَّـةِ دِينـا
لـولا المَلامـةُ أو حَـذَار مسـبَّةٍ	لوجدتنِـي بـذاكَ سـمحاً مُبينـا

بل يكونُ إبليسُ مُؤمناً عندَ الجهمِ؛ فإنهُ لم يجهلْ ربَّه بل هُو عارفٌ به ﴿ قَالَ

(١) انظر: «شرح عقيدةِ الطحاويِّ» (ص ٤٧٤).

﴿أَنظِرْنِي إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ [الأعراف: ١٤]، ﴿قَالَ رَبِّ بِمَآ أَغْوَيْتَنِي﴾ [الحجر: ٣٩]، ﴿قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [ص: ٨٢]، والكُفرُ عندَ الجهمِ هُو الجهلُ بالربِّ تعالى، ولا أحدٌ أجهلَ منهُ بربِّه؛ فإنهُ جعلَهُ الوُجُودَ المُطلق وسلبَ عنهُ جميعَ صفاتِه ولا جهلَ أكثرَ من هذا؛ فيكون كافراً بشهادتِه على نفسِه[1].

وكان الجَهْمُ بخُراسانَ وأظهرَ مقالتَهُ هُناكَ، وتبعَهُ عليها جمعٌ بعدَ أن تركَ الصَّلاةَ أربعينَ يومًا شكّاً في ربِّه، وكان ذلكَ لمُناظرتِه قوماً من المُشركينَ يُقالُ لهُم: السُّمَنِيَّة؛ فلاسفةُ الهندِ، الذين يُنكرُونَ من العُلُومِ ما سوى الحِسِّياتِ؛ قالُوا لهُ: هذا ربُّك الذي تعبدُه، هل يُرى أو يُشمُّ أو يُذاقُ أو يُلمسُ؟ فقال: لا؛ فقالُوا: هُو معدُومٌ؛ فبقيَ أربعينَ يوماً لا يعبدُ شيئاً، ثم لمَّا خلا قلبُه من معبودٍ تألهَهَ؛ نقشَ الشيطانِ اعتقاداً تحتَ فِكْرِه، فقالَ: إنَّهُ الوُجُودُ المُطلقُ، ونفى جميعَ الصِّفاتِ.

وقد تنازعَ العُلماءُ في الجَهْمِيَّةِ؛ هل هُم من الثنتينِ وسبعينَ فِرقةً أم لا؟

ثم اعلم: أنَّ المُعتقَد الحقَّ: أن الجنةَ والنارَ لا تفنيانِ، وأدلتُهما مملُوءٌ من الكتاب والسنة، وقيل: تبقى الجنةُ وتفنى النارُ.

قال شارحُ «عقيدةِ الطحاويِّ»: وهُو قولُ جماعةٍ من السلفِ والخلفِ مذكُورٌ في كثيرٍ من كتبِ التفسيرِ وغيرِها، انتهى[2].

وهذا غيرُ مشهُورٍ ولا مذكُورٍ كما لا يخفى، وعلى تقديرِ ثُبُوتِه يكونُ محمُولاً على طبقةٍ مُختصَّةٍ بعُصاةِ المُؤمنينَ دونَ الكافرينَ، ومما يدلُّ على هذا التأويلِ إطلاقُ نقلِه عن ابنِ عُمرَ وابنِ مسعُودٍ وأبي هُريرةَ وأبي سعيدٍ وغيرِهم.

ثم قال: وقد روى عبدُ بنُ حُميدٍ في «تفسيره» المشهُورِ بسندهِ إلى عمرَ رَضِي

---

(١) انظر: «شرح عقيدةِ الطحاويِّ» (ص ٣٧٢ـ ٣٧٣).

(٢) انظر: «شرح عقيدةِ الطحاويِّ» (ص ٤٨٠).

الله عَنه أنه قالَ: لو لَبِثَ أهلُ النارِ في النارِ كقَدْرِ رَمْلِ عَالجٍ، لكانَ لهُم على ذلكَ وقتَ يخرجُونَ[1].

وقيلَ: بفناءِ الجنةِ والنارِ، وقائلُه الجهمُ بنُ صفوانَ إمامُ المُعطِّلةِ، وأنكرهُ عليه عامَّةُ أهلِ السُّنَّةِ وكفَّروهُ بهِ، وأبُو الهُذيلِ العلَّافُ شيخُ المُعتزلةِ وافقَهُ على هذا.

ثم قال الشارحُ: فللناسِ في أَبدِيَّةِ النارِ ودوامِها أقوالٌ:

منها: أن أهلها يُعذَّبُونَ فيها إلى وقتٍ محدُودٍ، ثم يخرجُونَ منها، ويخلُفُهم فيها قومٌ آخرُونَ، وهذا القولُ حكاهُ اليهُودُ للنبيِّ ﷺ، وأكذبَهُم فيهِ، وقد أكذبَهُمُ اللهُ بقولهِ: ﴿وَقَالُوا۟ لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعْدُودَةً﴾ [البقرة: ٨٠] الآية.

ومنها: أنَّ أهلَها يخرجُونَ منها، وتبقى على حالِها ليسَ فيها أحدٌ.

ومنها: أنها تفنى بنفسِها؛ لأنَّها حادثةٌ، وما ثبتَ حُدُوثُه استحالَ بقاؤُهُ، وهذا قولُ الجَهْمِ وشيعتِه، ولا فرقَ عندَه في ذلكَ بين الجنةِ والنارِ، كما تقدَّمَ، والجوابُ عن شُبهتِه: أنَّ بقاءَ الجنة والنارِ ليسَ لذاتِهما، بل بإبقاءِ اللهِ لهما.

ومنها: أنَّها تفنى حركاتُ أهلِها ويَصِيرونَ جماداً لا يَحسُّونَ بألمٍ، وهذا قولُ أبي الهُذيلِ ممن وافقَ الجَهْمَ في أصلِه وخالفَهُ في فُروعِه.

ومنها: أنَّ أهلَها يُعذَّبُونَ فيه ثم تنقلبُ طبيعتُهم وتبقى طبيعةً ناريةً يتلذَّذونَ بها لموافقتِها لطبعِهم، وهذا قولُ إمامِ الاتِّحادِيَّة ابنِ عربي الطائيِّ. انتهى[2].

وهـذهِ الأقوالُ ظاهـرةُ البُطلانِ، مُخالفةٌ للكتابِ والسُّـنَّةِ ومذهبِ أهلِ السـنةِ والجماعـةِ، ومما يدلُّ علـى بُطلانِ القَـولِ الأخيرِ قولُه تعالـى: ﴿كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُم

(١) كذا عزاه ابن حجر العسقلاني في «فتح الباري» (١١/ ٤٢٢)، وقال: سنده منقطع، ووثَّق رجاله المناوي في «فيض القدير» (١/ ٤٠)، وعزاه السيوطي في «الدر المنثور» لابن المنذر (٤/ ٤٧٨).

(٢) انظر: «شرح عقيدةِ الطحاويِّ» (ص ٢٤٨).

بَدَّلْنَٰهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا لِيَذُوقُوا۟ ٱلْعَذَابَ﴾ [النساء: ٥٦]، وقولُه تعالى: ﴿فَذُوقُوا۟ فَلَن نَّزِيدَكُمْ إِلَّا عَذَابًا﴾ [النبأ: ٣٠]، وقولُه: ﴿وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُم مِّنْ عَذَابِهَا﴾ [فاطر: ٣٦]، وقولُه: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّقِيمٌ﴾ [المائدة: ٣٧]، وقولُه: ﴿لَا يُفَتَّرُ عَنْهُمْ وَهُمْ فِيهِ مُبْلِسُونَ﴾ [الزخرف: ٧٥]؛ أي: حائرونَ آيسونَ.

ثم اعلم: أنَّ الجَهْمَ هذا هُو ابنُ صفوانَ التِّرمذِيُّ رئيسُ الجبريَّةِ، القائلينَ: بأنَّ التدبيرَ في أفعالِ الخلق كلُّها لله تعالى، وهي كلُّها اضطراريةٌ، كحركاتِ المُرتَعِشِ، والعُرُوقِ النابضةِ، وحركاتِ الأشجارِ، وإضافتُها إلى الخلقِ مجازٌ، وهيَ على حسْبِ ما يُضافُ الشيءُ إلى محلِّه دونَ ما يُضافُ إلى مُحَصِّلِه.

وقابلَتْهُم المُعتزلةُ، فقالُوا: إنَّ جميعَ الأفعالِ الاختياريَّةِ من جميعِ الحيوانِ بخلِقها لا تعلُّقَ لها بخلقِ الله تعالى، واختلفُوا فيما بينهُم: أنَّ الله تعالى يَقدرُ على أفعالِ العبادِ أم لا؟

وقال أهلُ الحقِّ: أفعالُ العبادِ بها صارُوا مُطِيعينَ وعُصَاةً، وهيَ مخلوقةٌ للهِ تعالى، والحقُّ سُبحانَهُ مُنفردٌ بخلقِ المخلُوقاتِ لا خالقَ لها سواهُ.

فالجَبْرِيَّةُ غالَوا في إثباتِ القَدَرِ؛ فنفَوْا صُنعَ العبدِ أصلاً كما غَالَتِ المُشبِّهةُ في إثباتِ الصِّفاتِ فشبَّهوا، والقدريَّةُ نُفاةُ القَدَرِ جعلُوا العبادَ خالِقينَ مع الله تعالى، ولهذا كانُوا مجوسَ هذه الأمَّةِ، بل أردى من المجُوسِ؛ من حيثُ إنَّ المجُوسَ أثبتوا خالِقَينَ، وهم أثبتوا خالِقِينَ، وهدى اللهُ أهلَ السُّنَّةِ لِمَا اختلفُوا فيه من الحقِّ بإذنِه، واللهُ يَهدي من يشاءُ إلى صراطٍ مُستقيمٍ، وليس هذه الرِّسالةُ موضعَ بسطِ الأدلةِ.

وأما ما استدلَّ به الجَبْريةُ من قولِه تعالى: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾ [الأنفال: ١٧]؛ فهُوَ دليلٌ عليهم؛ لأنَّهُ سُبحانهُ أثبتَ لرسُولِه رمياً بقولِه: ﴿إِذْ رَمَيْتَ﴾؛ فعُلِمَ: أن المُثبتَ غيرُ المنفي، وذلك أنَّ الرميَ لهُ ابتداءٌ وانتهاءٌ؛ فابتداؤهُ الحذفُ، وانتهاؤهُ الإصابةُ، وكلٌّ منهُما يُسمَّى رمياً.

أو يُقال: المعنى: وما رميتَ خلقاً إذ رميتَ كسْباً، ولكنَّ اللهَ رمى حيثُ خلقكَ وخلقَ أسبابَ الرمِي لكَ وقُوَّةَ الكسبِ فيكَ، وهذا هُو عينُ معنى جمعِ الجمعِ الذي عليهِ السَّادةُ الصُّوفيةُ الرَّضيَّةُ السُّنيةُ السَّنِّيةُ.

وفي «العقيدةِ الطحاويَّةِ»: أن نبيّاً واحدًا أفضلُ من جميعِ الأولياءِ.

قال شارحُها: يُشيرُ الشيخُ رحمهُ الله إلى الردِّ على الاتِّحادِيَّةِ وجهلةِ المُتصوِّفةِ، ممن يظنُّ أنهُ يصلُ برياضتِه واجتهادِه في عبادتِه وتصفيةِ نفسِه إلى ما وصلتْ إليه الأنبياءُ[1].

ومنهُم من يقُولُ: إنَّ الأنبياءَ والرُّسلَ إنما يأخُذُونَ العِلمَ باللهِ من مِشكاةِ خاتَمِ الأولياءِ، ويدَّعِي لنفسهِ أنَّهُ خاتمُ الأولياءِ، ويكونُ ذلك العلمُ حقيقةَ قولِ فرعونَ، وهُو أنَّ هذا الموجُودَ المشهُودَ واجبٌ بنفسِه ليسَ لهُ صانعٌ مُباينٌ لهُ، لكن هذا يقُولُ: هُو اللهُ، وفرعونُ أظهرَ الإنكارَ بالكُليَّةِ، لكن كان فرعونُ في الباطنِ أعرفَ باللهِ منهُم؛ فإنَّهُ كان مُثبتاً للصانعِ، وهؤُلاءِ ظنُّوا أن الموجُودَ المخلُوقَ هُو الموجُودُ الخالقُ؛ كابن عَرَبيٍّ وأمثالِه، وهُو لَمَّا رأى أنَّ الشرعَ الظاهرَ لا سبيلَ إلى تغييرِه، قال: النبُوَّةُ خُتمتْ لكنَّ الولايةَ لم تُختم، وادَّعى من الولايةِ ما هُو أعظمُ من النبُوَّةِ وما يكونُ للأنبياءِ والمُرسلينَ، والأنبياءُ يستفيدونَ منها كما قالَ:

مَقامُ النبُوَّةِ في برزخٍ ... فُويقَ الرَّسُولِ ودونَ الولِي[2]

وهذا قلبٌ للشريعةِ؛ فإنَّ الوُلايةَ ثابتةٌ للمُؤمنينَ، كما قالَ تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ۝٦٢ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَكَانُوا۟ يَتَّقُونَ﴾ [يونس: ٦٢]، والنبوَّةُ أخصُّ من الولايةِ، والرسالةُ أخصُّ من النبُوَّةِ.

---

(١) انظر: «شرح عقيدةِ الطحاويِّ» (ص ٥٥٥).

(٢) انظر: «شرح عقيدةِ الطحاويِّ» (ص ٥٥٦).

وقال ابنُ عَرَبيٍّ أيضاً في «فصوصه»: ولَمَّا مثَّلَ النبيُّ ﷺ النبُوَّةَ بالحائطِ من اللَّبِنِ، فرآها قد كمُلتْ إلا موضعَ لَبِنةٍ، وكان هُوَ ﷺ موضعَ اللَّبِنةِ[1].

وأما خاتمُ الأولياءِ؛ فلا بُد لهُ من هذهِ الرؤيةِ، فيرى ما مثَّلَهُ بِهِ النبيُّ ﷺ، ويرى نفسَه في الحائطِ موضعَ لَبِنتينِ، ويرى نفسَهُ تنطبعُ في موضعِ لَبِنَتينِ، فيكملُ الحائطُ، والسببُ المُوجبُ لكونِهِ يراها لبنتينِ أنَّ للحائطِ لَبِنةً من فِضَّةٍ ولَبِنةً من ذهبٍ، واللَّبِنَةُ الفضةُ هي ظاهرُه وما يتبعهُ فيه من الأحكامِ كما هُو آخذٌ عن الله في السِّرِّ ما هُوَ في الصُّورةِ الظاهرةِ مُتبعٌ فيهِ؛ لأنَّهُ يرى الأمرَ على ما هُو عليهِ؛ فلا بُدَّ أن يراهُ هكذا وهُو موضعُ اللَّبنةِ الذهبيةِ في الباطنِ؛ فإنَّهُ يأخُذُ من المعدنِ الذي يأخذُ منهُ المَلَك الذي يُوحِي به إلى الرسُولِ.

قالَ: فإنْ فهمتَ ما أشرنا إليهِ؛ فقد حصلَ لكَ العلمُ النافعُ.

قال الشارحُ: فمَن ضربَ لنفسِه المَثَلَ بلَبِنةِ ذهبٍ، وللرسُولِ بلبنةِ فِضَّةٍ، فيجعلَ نفسَه أعلى وأفضلَ من الرسُولِ ﷺ: ﴿تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ﴾ [البقرة: ١١١] ﴿إِن فِى صُدُورِهِمْ إِلَّا كِبْرٌ مَّا هُم بِبَٰلِغِيهِ﴾ [غافر: ٥٦].

وكيفَ يخفى كُفْرُ مَن هذا كلامُه، ولهُ من الكلامِ أمثالُ هذا، وفيه ما يخفى منهُ الكُفْر، فلهذا يحتاجُ إلى نقدٍ جيِّدٍ ليظهرَ زيفهُ؛ فإنَّ من الزَّغَلِ ما يظهرُ لكلِّ ناقدٍ، ومنهُ ما لا يظهرُ إلا للناقدِ الحاذقِ البصيرِ، وكُفرُ ابنِ عربيٍّ وأمثالِه فوقَ كُفرِ القائلينَ: ﴿لَن نُّؤْمِنَ حَتَّىٰ نُؤْتَىٰ مِثْلَ مَآ أُوتِىَ رُسُلُ ٱللَّهِ﴾ [الأنعام: ١٢٤]، ولكنَّ ابنَ عربيٍّ وأمثالَه مُنافقُونَ زنادقةٌ اتِّحاديةٌ في الدَّركِ الأسفلِ من النارِ، والمنافقونَ يُعامَلونَ مُعاملةَ المُسلمينَ

---

(١) يشير إلى ما أخرجه البخاري (٣٣٤٢)، ومسلم (٢٢٨٦) من حديث أبي هريرة رَضِي الله عَنه: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قال: «إِنَّ مَثَلِي وَمَثَلَ الْأَنْبِيَاءِ مِن قَبْلِي كَمَثَلِ رَجُلٍ بَنَى بَيْتاً فَأَحْسَنَهُ وَأَجْمَلَهُ إلا مَوْضِعَ لَبِنَةٍ من زَاوِيَةٍ، فَجَعَلَ النَاسُ يَطُوفُونَ بِهِ وَيَعْجَبُونَ له، وَيَقُولُونَ: هَلَّا وُضِعَتْ هذهِ اللَّبِنَةُ؟! قال: فَأَنَا اللَّبِنَةُ وأنا خَاتِمُ النَّبِيِّينَ».

لإظهارهم الإسلامَ، كما كان يُظهرُ المُنافقُونَ الإسلامَ في حياةِ النبيِّ ﷺ ويُبطنونَ الكُفْرَ وهُو يُعاملُهم مُعاملةَ المُسلمينَ لِمَا يَظهرُ منهُم، فلو أنه ظهرَ من أحدٍ منهُم ما يُبطنُه من الكفرِ لأجرى عليهم حُكمَ المُرتدِّ، واللهُ المُستعانُ.

وأما قولُ بعضِ الجهلةِ: إنَّ الفُقراءَ يُسلَّمُ إليهم حالُهم؛ فكلامٌ باطلٌ، بل الواجبُ عرضُ أحوالِهم وأفعالِهم على الشريعةِ المحمديةِ، وعلى الكتابِ والسُّنةِ النبويَّةِ فما وافقها قُبِلَ، وما خالفها رُدَّ، كما وردَ: «مَن أحدثَ في أمرِنا ما ليسَ منهُ فهُو ردٌّ»[1].

فلا طريقةَ إلا طريقةُ الرسُولِ ﷺ، ولا شريعةَ إلا شريعتُه، ولا حقيقةَ إلا حقيقتُه، ولا عقيدةَ إلا عقيدتُه، ولا يصلُ أحدٌ من الخلقِ بعدَهُ إلى الحقِّ ولا إلى رضوانِه وجنتِه وكرامتِه إلا بمتابعةِ رسُولِه باطناً وظاهراً، ومَن لم يكن لهُ مُصدِّقاً فيما أخبرَ مُلتزماً لطاعتِه فيما أمرَ مِن الأُمُورِ الباطنةِ التي في القُلُوبِ والأعمالِ الظاهرةِ التي على الأبدانِ؛ لم يكن مُؤمناً فضلاً عن أن يكونَ وليّاً، ولو طارَ في الهواءِ، وسارَ في الماءِ، وأنفقَ من الغيبِ، وأخرجَ الذهبَ من الغيبِ، ولو حصلَ له من الخوارقِ ماذا عسى أن يحصُلَ؛ فإنَّهُ لا يكونُ مع تركِه الفِعلَ المأمُورَ وتركِ المحظُورِ إلَّا من أهلِ الأحوالِ الشيطانيَّةِ المُبعِدَةِ لصاحبِها عن اللهِ وبابِه، المُقرِّبةِ إلى سُخْطِه وعقابِه.

وأمَّا مَن اعتقدَ من بعضِ البُلْهِ والمُوَلَّهينَ مع تركِه لِمُتابعةِ الرسُولِ ﷺ في أقوالِه وأفعالِه وأحوالِه أنَّهُ من أولياءِ اللهِ؛ فهُو ضالٌّ مُبتدعٌ مُخطئٌ في اعتقادِه؛ فإن ذلكَ الأَبْلَه إمَّا أن يكونَ شيطاناً زِندِيقاً، أو مُزوِّراً كاذباً مُتخيِّلاً، أو مجنُوناً مبذُوراً، ولا يُقالُ: يُمكنُ أن يكونَ هذا مُتبعاً في الباطنِ وإن كانَ تاركاً للاتباعِ في الظاهرِ؛ فإنَّ هذا خطأٌ أيضاً، بل الواجبُ مُتابعةُ الرسُولِ ﷺ ظاهراً وباطناً.

---

(١) رواه البخاري (٢٥٥٠)، ومسلم (١٧١٨) من حديث عائشة رَضِي الله عَنها.

والطائفةُ المَلامِيَّةُ ـ وهم الذينَ يفعلُونَ ما يُلامونَ عليه، ويقُولُونَ: نحنُ متَّبعونَ في الباطنِ، ويقصدونَ إخفاءَ أعمالِهم ـ ضالُّونَ مُبتدعونَ مُخطئونَ في فعلهم ما يُلامونَ عليهِ، وهم عكسُ المُرائينَ زوَّرُوا باطِلَهُم بباطلٍ آخرَ، والصراطُ المُستقيمُ بيِّنَ ذلكَ، وكذلك الذين يُصعقونَ عندَ سماعِ الأنغامِ الحَسَنةِ مُبتدِعونَ ضالُّونَ، وليس للإنسانِ أن يستدعيَ ما يكونُ سببَ زوالِ عقله، ولم يكن في الصحابةِ والتابعينَ مَن يفعلُ ذلكَ، ولو عندَ سماعِ القُرآنِ، بل كانُوا كما وصفهُم الله تعالى: ﴿إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتۡ قُلُوبُهُمۡ﴾ [الأنفال: ٢]، وما يَحصلُ لبعضهم عند سماعِ الأنغام المُطْرِبة؛ من الهَذَيانِ والتكلُّم ببعضِ اللغاتِ المُخالفةِ للسانهِ المعرُوفِ منهُ؛ فذلكَ شيطانٌ يتكلَّمُ على لسانِه كما يتكلَّمُ على لسانِ المصروعِ، وذلك كُلُّه من الأحوالِ الشيطانيةِ.

وأمَّا مَن يتعلَّقُ بقصةِ مُوسى مع الخَضِر عليهما السَّلامُ في تجويزِ الاستغناءِ عن الوحي بالعلمِ اللَّدُنِّي الذي يدَّعِيه بعضُ مَن عُدمَ التوفيقُ؛ فهُو ملحدٌ زنديقٌ؛ فإن مُوسى عليه السَّلامُ لم يكنْ مبعُوثًا إلى الخَضِرِ ولم يكن الخَضِرُ مأمُوراً بمُتابعتِه، ولهذا قالَ لهُ: أنتَ مُوسى بني إسرائيلَ؟ قال: نعم، ومُحمدٌ ﷺ مبعُوثٌ إلى جميعِ الثقلَينِ بل إلى جميعِ [أهلِ][1] الكونينِ، ولو كان مُوسى حيّاً لَمَا وسِعَه إلا اتِّباعُه، وإذا نزل عيسى إلى الأرض إنما يحكمُ بشريعةِ مُحمدٍ ﷺ؛ فمن ادَّعى أنه مع مُحمدٍ كالخَضِرِ مع مُوسى، أو جوَّزَ ذلك لأحدٍ من الأُمَّةِ؛ فلْيُجدِّدْ إسلامَه.

وأمَّا الذينَ يتعبدُونَ بالرِّياضاتِ والخَلَواتِ، ويتركُونَ الجُمَعَ والجَمَاعات فهم من ﴿ٱلَّذِينَ ضَلَّ سَعۡيُهُمۡ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا وَهُمۡ يَحۡسَبُونَ أَنَّهُمۡ يُحۡسِنُونَ صُنۡعًا﴾ [الكهف: ١٠٤]، وكلُّ من عَدَلَ عن اتِّباعِ الكتابِ والسُّنةِ إنْ كانَ عالماً؛ فهُو مغضوبٌ عليه، وإلا فهُوَ ضالٌّ، ولهذا شرعَ اللهُ لنا أن نسألهُ في كلِّ صلاةٍ: أن يَهدِينا الصِّراطَ المُستقيمَ صراطَ الذينَ أنعمتَ عليهم من النبيِّينَ والصدِّيقينَ والشَّهداءِ والصَّالحينَ، غيرِ المغضوبِ عليهم ولا الضَّالينَ.

---

(١) ما بين معكوفتين من «ط».

وقد ثبتَ عن النبيِّ ﷺ أنَّهُ قالَ: «اليهُودُ مغضوبٌ عليهم، والنصارى ضالُّونَ»[1].

وقال طائفةٌ من السَّلفِ: من انحرفَ من العلماءِ؛ ففيه شَبَهٌ من اليهُودِ، ومن انحرفَ من العُبَّادِ؛ ففيه شَبَهٌ من النصارى، ولهذا تجدْ أكثرَ المُنحرِفينَ من أهلِ الكلامِ من المُعتزلةِ ونحوهِم فيه شَبَهٌ من اليهُودِ، حتى إن عُلماءَ اليهُودِ يقرؤونَ كُتُبَ شُيُوخِ المُعتزلةِ، ويستحسنونَ طريقَتَهُم، وكذا شُيُوخُ العُبَّادِ ونحوهِم فيه شَبَهٌ من النصارى، ولهذا يميلونَ إلى نوعٍ من الرَّهبانيةِ والحُلُولِ والاتِّحادِ، وسائرِ أنواعِ الفَسَادِ في الاعتقادِ، واللهُ رؤوفٌ بالعبادِ.

وقد ذكرَ ابنُ المُقري صاحبُ «الإرشاد» في متنِ «الروض»: أنَّ مَن شكَّ في تكفيرِ اليهُودِ والنصارى وطائفةِ ابن عربيٍّ؛ كَفَرَ.

قال شارحه الشيخ زكريَّا: أي: الذينَ ظاهرُ كلامِهم عندَ غيرِهم الاتِّحادُ وغيرُه، وهُو بحَسَبِ ما فهِمَهُ كبعضِهم مِن ظاهرِ كلامِهم، والحقُّ أنَّهُم مُسلمُونَ أخيارٌ، وكلامُهُم جارٍ على اصطلاحِهم كسائرِ الصُّوفيةِ، وهُو حَقيقةٌ عندهُم في مُرادِهِم، وإن افتقرَ ـ عندَ غيرِهم ممن لو اعتقدَ ظاهرُه كفرَ ـ إلى تأويلٍ؛ لأنَّ اللفظَ المصطلحَ عليهِ حقيقةٌ في معناهُ الاصطلاحِي، مجازٌ في غيرِه؛ فالمُعتَقِدُ منهُم لِمَعناهُ مُعتقدٌ لمعنىً صحيحٍ، انتهى[2].

ولا يخفى أنَّ اصطلاحَهُم على تقديرِ وجُودِهِ لهُم؛ مُخالفٌ لمصطلحِ الصُّوفيةِ، فإنَّ منهُم من كفَّرهُ كما قدَّمناهُ عن الشيخ علاءِ الدولةِ السِّمنَانيِّ وغيرِهِ من الأكابرِ مع أنَّ ابنَ عربيٍّ صرَّحَ بنفسهِ أنَّ كلامَهُ هذا ليسَ فيه تأويلٌ.

---

(١) رواه الترمذي (٢٩٥٤)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (١/ ٣١) من حديث عدي بن حاتم رَضِي الله عَنها.

(٢) انظر: «أسنى المطالب شرح روض الطالب» للشيخ زكريا الأنصاري (٤/ ١١٩).

ثـم هلْ يجوزُ لمُسـلمٍ أن يجعـلَ مُصطلحاً مُخالفـاً للقواعدِ العربيـةِ التي نزلَ بهـا القُـرآنُ ووقعَ بها السُّـنةُ؛ فتنقلـبُ الحقيقـةُ اللغويةُ المُطابقـةُ للقواعدِ الشـرعيةِ معانـيَ مجازيـة، والاصطلاحـاتُ المُحدَثـةُ حقيقـةً عُرفيـةَ، وهل لمُسـلم أن يقُولَ: صـدقَ فرعـونُ فـي قولِـه: ﴿أَنَا۠ رَبُّكُمُ ٱلۡأَعۡلَىٰ﴾ [النازعـات: ٢٤]؛ فـإنَّ المُـرادَ بالـربِّ هُنـا المَلِـكُ، وهُـو كانَ سُـلطانَ سـلاطينهم، وكـذا قولُـه: ﴿رُسُلُ ٱللَّهِۘ ٱللَّهُ أَعۡلَمُ﴾ [الأنعام: ١٢٤]؛ مُبتـدأٌ وخبـرٌ، مـع أنَّ هـذا الـكلامَ ليـسَ على مُقتضـى اصطلاحٍ لهُـم في هذا المقـامِ، بـل إلحادٌ وزندقـةٌ فيما قصـدهُ من المَـرَامِ.

ثم قولُه[1]: (وقد نصَّ على ولايةِ ابنِ عربيٍّ جماعةٌ عارفونَ باللهِ؛ منهُم ابنُ عطاءِ الله، والشيخُ اليافعيُّ). مدفُوعٌ بإنكارِ شيخِ الإسلامِ عزِّ الدِّينِ بن عبدِ السَّلامِ وغيرِه من العلماءِ الأعلامِ والمشايخِ الفِخَامِ، وتصريحِهم بأنَّهُ زِنديقٌ.

فالجمعُ بينهُما: أنَّ الأوَّلِينَ ما تأمَّلُوا كلامَهُ ولا عرفُوا مقامَه ولا حقَّقوا مَرامَه، وعلى تقديرِ التنزُّلِ في الأمرِ: بأنَّ التعارُضَ مُوجبٌ للتساقطِ المُقتضي لعدمِ الكُفْرِ؛ فنحنُ نحكمُ بالظاهرِ، واللهُ أعلمُ بالسرائرِ.

فقـولُ الشـارحِ: الحـقُّ باطـلٌ بلا مِريـةٍ فيـه؛ إذ ليسَ بعـدَ الحـقِّ إلا الضلالُ، وهُـو يُوجـبُ تضليلَ أربـابِ الكمالِ، واللهُ أعلـمُ بالأحوالِ، ومن اطَّلـعَ على مباحثِه فـي «الفصـوص»، و «الفتوحـات المكيـة» جـزمَ أنَّـهُ لـم يتكلَّـم علـى مُصطلحاتِ الصُّوفيـة، بـل أوردَها علـى قواعـدِ العربيةِ.

وأمَّـا قـولُ الشـارحِ: (أنَّـهُ رُبَّمـا وقعَ عنـهُ كلماتٌ فـي حـال السُّـكرِ والمَحْوِ)؛ فمـردودٌ بـأن تلـكَ الكلماتِ لـم تؤلَّف إلا فـي وقتِ الشُّـعُورِ والصَّحْوِ، علـى أن هذا الشـرحَ والجـوابَ ليـسَ مُطابِقاً لِمَا فـي الكتابِ؛ إذ لـم يتعرضِ الماتنُ إلـى نفسِ ابنِ

---

(١) أي: الشيخ زكريا الأنصاري. انظر: «أسنى المطالب شرح روض الطالب» (٤/ ١١٩).

عربيٍّ؛ لاحتمالِ موتِه على دينِ النبيِّ ﷺ، وإنما قالَ: وطائفتُه ممن مشى على طريقتِه المُنافيةِ لدينِ الله وشريعتِه، كما سيظهرُ من كلماتِه الصريحةِ في الارتدادِ واتِّفاقِ أتباعِهم على ظاهرِ كلامِه من الفسادِ على وجهِ الاعتمادِ وطريقِ الاعتقادِ؛ بحيثُ كلُّ مَن لهُ أدنى عقلٍ، أو عندَهُ شَمَّةٌ من نقلٍ عَلِمَ أنَّ ضررَ كُفْرِهم على المُسلمينَ أقوى من كُفرِ اليهُودِ والنصارى وضُلَّالِ المُبتدِعةِ أجمعينَ.

فكلامُ الماتنِ هُوَ الحقُّ، والحقُّ بأن يُتَّبعَ أحقُّ؛ فانظُر إلى ما قالَ، ولا تنظرْ إلى مَن قالَ، إن كنتَ من أهلِ العلمِ والحالِ؛ فإنَّ بعضاً من الطائفةِ الوجُوديةِ، ذكَرَ الاعتراضاتِ الواردةَ على الكلماتِ الرديَّةِ المنسوبةِ إلى ابنِ عربيٍّ وأتباعِه الدَّنيَّةِ، ونسبَ إنكارَها إلى العُلماءِ القِشيريَّةِ، والمشايخِ القُشَيريَّةِ، ثم أجابَ عنها بأجوبةٍ واهيةٍ غيرُ مرضيةٍ؛ فها أنا أُوردُها مع أجوبَتِها على وجهٍ يُظهرُ بُطلانَها وحقيقَتها.

اعلم: أنَّ الاعتراضاتِ على نوعينِ؛ نوعٌ لا يتعلَّقُ بوحدةِ الوُجُودِ، وهي ثمانيةٌ، ونوعٌ يتعلَّقُ بها، وهي ثمانيةَ عَشَرَ؛ فالمجموعُ سِتَّةٌ وعشرُونَ اعتراضاً[1]:

الأولُ: قولُه في فَصِّ آدمَ عليهِ السَّلامُ: (**إنَّهُ للحقِّ سُبحانهُ بمنزلةِ إنسانِ العينِ للعينِ**)[2].

ومحظورُه ظاهرٌ، ومحذورُه باهرٌ؛ لأنهُ سُبحانهُ قبلَ إنشاءِ آدمَ، بل قبلَ إبداءِ العالمِ كان بصيراً، وكان في عالَمِ القِدَمِ يرى الأشياءَ قبلَ ظُهُورِها من الوُجُودِ إلى العَدمِ.

ثم تعليلُه بقولِه: (**فإنَّهُ به نظرَ الحقُّ إلى خلقهِ فرحِمَهُم**)؛ ليسَ بصحيحٍ على إطلاقِه؛ إذ خلقَ الملائكةَ والشياطينَ من قبلِ إيجادِه، فلا يكونُ سببَ الرحمةِ على عبادِه.

---

(١) ذكر المؤلف أربعة وعشرين اعتراضاً فقط.

(٢) انظر: «فصوص الحكم» (ص ٥٠).

وأمَّا تأويلُه: بأنَّهُ جعلَ الإنسانَ علَّةً غائيةً في خلقِ هذه الدارِ؛ لِمَا وردَ: «لولاكَ لَمَا خلقتُ الأفلاكَ، ولا الجنةَ والنارَ»[1] فغيرُ صحيحٍ؛ لأنَّ أفعالَه سُبحانَهُ غيرُ مُعلَّلةٍ، وإن كانت صادرةً عن حِكَمٍ مُبيَّنةٍ أو مُجملةٍ، ومع هذا فالحِكمةُ التي بمنزلةِ العلةِ الغائيةِ في الجُملة هي المعرفةُ الإلهيةِ، كما قالَ تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦]؛ أي: ليعرفون، كما فسَّر به ابنُ عباسٍ وغيرُه[2]، وكما وردَ: «كنتُ كنزاً مخفِياً فأحببتُ أن أُعرفَ؛ فخلقتُ الخلقَ لأن أُعرفَ»[3].

وإنما خصَّ الجنَّ والإنسَ بها؛ لأنهُما مُظهرا صفاتِ الكمال من صِفتِي الجمالِ والجلالِ؛ إذ الملائكةُ مختصونَ بمظهريةِ اللطفِ والجمالِ، كما أن الشياطينَ محصورونَ في مظهريةِ القهرِ والجلالِ، بخلافِ الإنسانِ؛ فإن لهُ قابليةَ كلٍّ من المظهرينَ في عظمةِ الشأنِ.

ومِن ثَم قالَ تعالى: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا ٱلْأَمَانَةَ عَلَى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱلْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَن يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا ٱلْإِنسَٰنُ﴾ [الأحزاب: ٧٢]، وهذا معنى قولِه ﷺ: «إنَّ الله تعالى خلقَ آدمَ على صورتِه»[4]؛ أي: على صُورةِ جميعِ أسمائِه وصفاتِه، وبسطُ هذا الكلامِ يُخرجُنا عن المَرامِ.

ثم لَمَّا كانَ نبيُّنا ﷺ أكملَ بنِي آدمَ، بل وأفضلَ أفرادِ العالمِ، ورَدَ في حقِّه: «لولاكَ لَمَا خلقتُ الأفلاكَ» فهُو إنسانُ العينِ، وعينُ الإنسانِ، وأمَّا الله سُبحانهُ فهُو عليُّ الشأنِ، جلِيُّ البُرهانِ؛ فلا يجوزُ تشبيهُ ذاتِه ولا صفاتِه بشيءٍ من مخلوقاتِه، وقد

---

(١) حديث لا أصل له. انظر: «تذكرة الموضوعات» (ص ٨٦)، و«الأسرار المرفوعة» (٢٩٥).

(٢) انظر: «تفسير الثعلبي» (٩/ ١٢٠).

(٣) تقدم تخريجه، وأنه لا أصل له.

(٤) رواه البخاري (٥٨٧٣)، ومسلم (٢٨٤١) من حديث أبي هريرة رَضِي الله عَنه.

نهى الله سُبحانهُ عن مثلِ ذلك في آياتِه؛ حيثُ قال: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ ٱلْأَمْثَالَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٧٤]، ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النحل: ٦٠].

الثاني: قولُه في فَصِّ آدمَ عليه السَّلام أيضاً: (**إنَّ الإنسانَ هُو الحادثُ الأزليُّ والنشأةُ الدائمُ الأبديُّ، انتهى**)[1].

والقولُ بقِدَمِ العالَمِ كُفرٌ بإجماعِ العلماءِ؛ خلافاً للفلاسفةِ من الحُكماءِ، مع التناقُضِ الظاهرِ، والتعارضِ الباهرِ في كلامِه؛ حيثُ جمعَ في مرامِه بين الصِّفةِ الحُدوثيةِ والنعتِ الأزليَّةِ، والله سُبحانهُ هُو الأولُ وهُو خالقُ كلِّ شيءٍ؛ فتأمل، فإنَّهُ موضعُ زَلَلٍ، ومحلُّ خَلَلٍ.

وأمَّا مَن أوَّلَ قولَهُ بقولِه: إنَّ الإنسانَ حادثٌ بالوجودِ الخارجيِّ، وأزليٌّ بالوجودِ العلميِّ الإلهيِّ؛ فهُو غيرُ صالحٍ أن يكونَ تأويلاً؛ لقولِه الأولِ على تخصيصِ المعلُومِ الإلهيِّ بالإنسانِ ليسَ لهُ وجهٌ يكونُ المُعوَّلُ؛ فتأمل لأنَّهُ قال بنفسه في فَصِّ مُوسى عليه السَّلامُ عندَ قولِه تعالى ﴿لَا تَبْدِيلَ لِكَلِمَٰتِ ٱللَّهِ﴾ [يونس: ٦٤]: (**ليستْ كلماتُ اللهِ سوى أعيانِ الموجوداتِ، فيُنسبُ إليه القِدَمُ من حيثُ ثُبُوتُها العلميُّ، ويُنسبُ إليها الحُدُوثُ من حيثُ وجودُها الخارجيُّ، انتهى**)[2].

وهُو كلامٌ لا غُبارَ عليهِ كما لا يخفَى، إلا أنَّهُ لا يُطابِقُ قولَهُ المشهُورَ: من أنه سُبحانهُ أوجدَ الأشياءَ وهُو عينُها؛ لأن المرتبةَ العلميةَ لا تقتضِي المنزلةَ العَينيةَ، مع أنَّ كلامَهُ هذا مُناقِضٌ أيضاً لِمَا قال في «الفتوحات» أيضاً في (الباب التاسع والستين) مِن أنَّهُ سُبحانهُ لم يُوجِدِ الأشياءَ في الأزلِ لكونِه محالاً من وجهينِ؟

الأولُ: أنَّهُ لا يُوجِدُ الموجُودَ؛ فإنَّهُ تحصيلُ الحاصلِ في معرضِ الشُّهُودِ.

---

(١) انظر: «فصوص الحكم» (ص ٥٨).

(٢) المصدر السابق (ص ٢١١).

والثاني: أَنَّهُ سُبحانهُ مُختصٌّ بوصفِ الأزليةِ، فكونُ العالَمِ أزلياً يُناقضُ أوَّليتَه، وبهذا تبيَّنَ كلامُ الشيخِ الجَزَريِّ: أنَّ ابنَ عربيٍّ كان غلبَ عليهِ السوداءُ، فليسَ كلامُه على أساسِ البناءِ.

وأما الشارحُ القَيصريُّ لـ «الفصوص» فقد صرَّح بقِدَمِ الأرواحِ، إلا أنه فرَّقَ بينَ أزليةِ الأعيانِ الثابتةِ والأرواحِ المُجردةِ، وبينَ أزليةِ الحقِّ سُبحانهُ: بأن الأرواحَ وإن كانت أزليةً إلا أن عدمَها مُقدَّمٌ على وجُودِها بالتقدُّمِ الذاتيِّ؛ لأنَّ وجودَها ليسَ منها، وأما أزليةُ الحقِّ فهي عبارةٌ عن نفي الأوليةِ الحقيقيةِ؛ فإنَّ وجودَهُ من ذاتِه.

وأغربَ المُلَّا جامي وقال بقِدَمِ أرواحِ الكاملينَ وبحدوثِ أرواحِ الناقصينَ، ونسبَ هذا المذهبَ إلى الشيخِ صدرِ الدِّينِ القُونويُّ، إلا أَنَّهُ لم يُعيِّن محلَّ نقلِه، والمؤوِّلُ الذي طالعَ كتبَ ابنِ عربيٍّ من «الفصوص» و «الفتوحات» مُدَّةَ ثلاثينَ سنةً من الأوقاتِ صرَّحَ بأَنَّهُ ما وجدَ في كلامِه ما يدلُّ على قِدَمِ الأرواحِ والأشباحِ. انتهى.

ولا يخفى أَنَّهُ منقوضٌ بقولِه: (أوجدَ الأشياءَ وهُو عينُها)، ومُندَفِعٌ بما سبقَ من نسبتِه إلى قِدَمِ العالَمِ في نقلِ أكابرِ العلماءِ، مع أنَّ هذهِ العِبارةَ بعينِها مُتناقضةُ الطرفينِ؛ لأَنَّهُ يلزمُ من إيجادِ الأشياءِ حدوثُها، ومن قولِه: (وهُو عينُها) قِدَمَها بأسرِها، أو قِدَمَ أرواحِها.

والحاصلُ: أن طوائفَ الإسلامِ من العلماءِ والحكماءِ وغيرِهم من أهلِ السنَّةِ والجماعةِ والمعتزلةِ وسائرِ أربابِ البِدْعةِ أجمعُوا على حُدُوثِ الأرواحِ على خلافٍ في أن خلقَها قبلَ الأشباحَ بسبعينَ ألفَ سنةٍ، أو بسبعِ مئةِ ألفِ سنةٍ، وإنما قال بقِدَمِ العالَمِ جمعٌ من السُّفهاءِ الفلسفيةِ، وهم كفرةٌ بإجماعِ عُلماءِ الأُمَّةِ الحنيفيةِ، وقولُه تعالى: ﴿خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٍ﴾ [الأنعام: ١٠٢] يشملُ

الأرواحَ والأشباحَ، وحديثُ: «أولُ ما خلقَ اللهُ رُوحِي»[١] نصٌّ في هذا المعنى إن صحَّ المبنَى.

وقد وردَ في «صحيح البُخاري» عن عائشةَ، وفي «مُسند أحمد» ومُسلم وأبي داوُد عن أبي هُريرةَ مرفُوعاً: «الأرواحُ جنودٌ مُجندةٌ، فما تعارفَ منها ائتلفَ، وما تناكرَ منها اختلفَ»[٢]، وقد قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ جُنُودُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الفتح: ٧]؛ أي: مُلْكاً وخَلْقاً.

هذا، وقال المؤوِّلُ: إن الشيخَ ذهبَ إلى حُدُوثِ العالَمِ من الأرواحِ والأشباحِ، وإنما وقعَ غلطٌ كُليٌّ من الشُّرَّاحِ.

قلتُ: فثبتَ حُرمةُ مُطالعةِ كتبِه؛ لأنَّ دَسَائسَ كلامِه وهواجسَ مرامِه إذا خَفِيتْ على مِثلِ القَيصريِّ والجَامِي، فكيفَ بالنسبةِ إلى غيرِهما ممن يُطالعُها وهُو في مرتبةِ العامِّي.

على أن الظاهرَ أنهُما ما ذكرا هذا القولَ من عندهما ولا معتقدهما، بل لِمَا فَهِما من كلامِه على ما فَهِما، ولا عِبرةَ بنقلِ المؤوِّلِ عن شيخِه والطعنِ فيهما؛ لأَنَّهُ على تقديرِ صِحَّةِ نقلِه عن شيخِه فلهُ أقوالٌ متعارضةٌ وأحوالٌ مُتناقضةٌ، كما تفوَّهَ مرَّةً بإيمانِ فرعونَ ولُزُومِ أَنَّهُ في الجنة مع الأبرارِ، وصرَّح مرَّةً بأَنَّهُ من جَبابرةِ الكُفَّارِ، وأَنَّهُ في قَعْرِ النارِ، وأمثالُ ذلك كثيرٌ في كلامِه حيثُ كان مُتردِّداً في مرامِه، ومُتذبذباً في مقامِه.

الثالث: قولُه في فَصِّ آدمَ أيضاً: (**إنَّا ما وصفنا الحقَّ بوصفٍ من الأوصافِ إلا كُنّا عينَ ذلكَ الوصفِ، وقد وصفَ الحقُّ نفسَهُ لنا؛ فمتى شاهَدْناهُ شاهَدْنا أنفُسَنا، ومتَّى شاهَدَنا شاهَدَ نفْسَهُ، انتهى**)[٣].

---

(١) لم أقف عليه. وفي قول المؤلف بعد إيراده: «إن صحَّ المبنى» إيماء إلى عدم صحته وثبوته، والله أعلم.

(٢) رواه البخاري (٣١٥٨)، ومسلم (٢٦٣٨)، وأبو داود (٤٨٣٤)، وأحمد (٢/ ٢٩٥) من حديث عائشة رَضِي الله عَنها.

(٣) انظر: «فصوص الحكم» (ص ٥٣).

وهذا كفرٌ صريحٌ لا يخفى؛ لأن ذاتَ الإنسانِ وصفتَهُ لا تكونُ عينَ وصفِ الله ونفسِه، إلا في مذهبِ الحُلُولِ والاتِّحادِ ومشربِ الوجُوديِّ والإباحيِّ وأهلِ الإلحادِ، وهذا الفسادُ في الاعتقادِ أخربَ العبادَ، وأضلَّ العِبادَ؛ حيثُ يزعمُونَ أن الشيخَ محلُّ الاعتمادِ.

وأمَّا قولُ المؤوِّلُ: إن هذا مبنيٌّ على قاعدةٍ من قواعدِ أهلِ السُّنةِ و[الجماعةِ][1]: إنَّ الصفاتَ الذاتيةَ؛ من الحياةِ والعلمِ والقُدرةِ والإرادةِ والسمعِ والبصرِ والكلامِ في الأفرادِ الإنسانيةِ ليست عينَ ذواتِهم، بل زائدةٌ عليها، وكذا قالُوا في حقِّ الباري قياساً للغائبِ على الشاهدِ؛ فيلزمُ من مشاهدتِنا صفاتنا مُشاهدةُ صفاتِه، ومشاهدتُه سُبحانهُ صفاته مُشاهدةُ صفاتِنا؛ فصدقَ عليه أنَّ كلَّ وصفٍ وُصِفَ به سُبحانَهُ هُو صفَتُنا، بل نحنُ عينُ ذلكَ الوصفِ. انتهى.

ولا يخفَى أن مآلَ هذا التأويلِ شرٌّ من ذلكَ القِيلِ؛ فإنَّ صفات الحقِّ أزليةٌ ثابتةٌ لهُ بنعتِ القِدَمِ، وصفاتُ الخلقِ ناقصةٌ حادثةٌ من العدمِ، فأيُّ مُناسبةٍ بينَ الصِّفاتَين، ثم أيُّ مُلازمةٍ بين المُشاهدَتَينِ، وكيفَ تكونُ صفةُ الحادثِ عينَ صفةِ القديمِ، فهل رجعَ كلامُ هذا المؤوِّلُ إلى قولِ شيخِه الأولِ: (سُبحانَ مَن أوجدَ الأشياءَ وهُو عينُها)، مع أنَّ مذهبَ أهلِ السُّنَّةِ هُو أنَّ صفات اللهِ لا عينُه ولا غيرُه بخلافِ صفاتِ المخلُوقِ؛ فإنها غيرهُم.

وقد صرَّحَ العلماءُ الكِرامُ والمشايخُ العِظامُ: أن إطلاقَ لفظِ الحياةِ والعلمِ وغيرِهما من الصِّفاتِ الثُّبوتِيَّةِ على الحقِّ والخلقِ ليس بمعنىً واحدٍ حقيقيٍّ، بل اشتراكٌ اسميٌّ بمجردِ إطلاقٍ لفظيٍّ؛ لأنَّ صفاته سُبحانهُ ليستْ حادثةً ولا أعراضاً ولا

---

(١) ما بين معكوفتين من «ط».

مُتناهيةَ الأثرِ، بخلافِ صفاتِ الإنسانِ؛ فإنَّهُ حادثٌ وعارضٌ ومُتناهِي الأثرَ؛ فشتَّانَ بين القُطنِ والكَتانِ، ولذا قيلَ: ما للترابِ وربِّ الأربابِ.

ونظيرُ هذا ما رُويَ عن ابنِ عبَّاسٍ رَضِي الله عَنه وغيرِه: أنَّ أسماءَ الفواكِه وغيرِها مما يكونُ في دارِ الدنيا ودارِ العُقْبَى، إنما هيَ بمجردِ المُشَابَهةِ الاسميةِ لا المُشَاركةِ الحقيقيةِ[1]؛ لاختلافِهما في الماهيةِ والكميَّةِ والكيفيةِ.

وقد كابرَ هذا المؤوِّلُ في ردِّ كلامِ الأكابرِ: بأنهُ يلزمُ من هذا الكلامِ جهلُنا بصفاتِ المَلكِ العَلَّام، وبأنَّ مفهُومَ العِلمِ والقُدرةِ في الواجبِ والمُمكنِ واحدٌ بديهيةٌ، وأنتَ تعلمُ أنَّ أهلَ الحقِّ معترفونَ بقُصورِ إدراكِهم عن كُنْهِ ذاتِه وصفاتِه؛ حيثُ لا مُشابهةَ بينَه وبينَ مخلوقاتِه، وقد قالَ تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾ [البقرة: ٢٥٥]، و﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، ﴿وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٨٥].

وقد صحَّ قولُه ﷺ: «لا أُحصِي ثناءً عليكَ أنتَ كما أثنيتَ على نفسِكَ»[2]، وقال الصدِّيقُ الأكبرُ: العجزُ عن دَرَكِ الإدراكِ إدراكٌ. فحاشا مقامَهُم أن يَقِيسوا الغائبَ على الشاهدِ فيما يقتضِي مرامَهُم.

وكأنَّ هذا المؤوِّلَ الجاهلَ الغافلَ ما فرَّقَ بينَ صفاتِه وصفاتِ الحقِّ، ولا بينَ ذاتِه وذاتِ الحقِّ؛ فكلامُه عينُ كلامِ شيخِه: (سُبحانَ مَن أوجدَ الأشياءَ وهُو عينُها)؛ فمشربُهما من عينٍ واحدةٍ؛ فهما في دعوى معرفةِ الحقِّ جاحدٌ ولاحدٌ، بل أكفرُ من نُفاةِ الصفاتِ؛ كالجَهْمِيةِ والمعتزلةِ والفلاسفةِ من الحُكماءِ؛ حيثُ أرادوا بنفيها احترازًا من تعدُّدِ القُدماءِ.

---

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (١/ ١٧٢).

(٢) تقدم تخريجه.

الرابعُ: قولُه في فَصِّ شيثَ عليه السَّلامُ بعدَ بيان بعضِ العُلُومِ: (إنه ليسَ هذا العلمُ إلَّا لخاتمِ الرسُلِ وخاتمِ الأولياءِ، ولم ير أحدٌ هذا العلمَ من الأنبياءِ والرُّسلِ إلا من مِشكاةِ خاتم الرسُلِ صلواتُ الله وسلامُه عليهم، ولم يرهُ أحدٌ من الأولياءِ إلا من مشكاةِ خاتمِ الأولياءِ حتى خاتم الرسُلِ لم يرَ هذا العلمَ متى [ما][(١)] يراهُ إلا من مشكاةِ خاتمِ الأولياءِ؛ فالرسلُ من حيثُ ولايتهم لا يرونَ ما ذكرَ إلا من مِشكاةِ خاتم الأولياءِ؛ فخاتمُ الرُّسُل من حيثُ ولايتُه بالنسبةِ إلى خاتمِ الأولياءِ كنسبةِ الرسُل والأنبياء إلى خاتم الرسُلِ)[(٢)].

وقولُه أيضاً في الفَصِّ المذكُورِ لَمَّا شبَّه النبيُّ ﷺ جدارَ النبُوَّةِ المَبنِي باللَّبِنِ، وقد قال: (قد تمَّ ذلكَ الجدارُ إلا موضعَ لَبِنَةٍ، وعنى به نفسَه؛ فكمُلت النبُوةُ بوُجُودهِ في عالم شُهُودهِ، فلا بُدَّ لخاتمِ الأولياءِ من رُؤيةِ ذلكَ الجدارِ مَبنياً من الذهب والفضة المركبتينِ في الدار، وأنَّهُ يكونُ ناقصاً مكانَ لَبِنتينِ، أحدهُما من ذهبٍ، والأُخرى من فضةٍ للاعتبارِ، وأنَّهُ يرى خاتمَ الأولياءِ نفسَه منطبعاً مكانَ تَينِكَ اللَّبِنَتينِ، فيكملُ به البناءُ، وسببُ رُؤيتِه ذلكَ أنهُ تابعٌ شرعَ خاتمِ الرسُلِ في الظاهرِ، وهُو موضعُ لَبِنَةِ الفضةِ، ولكونِه يأخُذُ شرعَ خاتمِ الرُّسُلِ من الحقِّ بطريقِ الإلهامِ؛ كجبريلَ عليه السَّلامُ يكونُ هُو موضعُ لَبِنَة الذهبِ أيضاً)[(٣)].

وقولُه في ذلكَ الفَصِّ أيضاً: (حيثُ كانَ خاتمُ الأنبياءِ وآدمُ بينَ الماءِ والطينِ، وكذلكَ خاتمُ الأولياءِ كانَ وآدمُ بين الماءِ والطينِ. وقد صرَّحَ في «الفتوحات»: أنه المُرادُ بخاتمِ الأولياءِ، انتهى).

---

(١) ما بين معكوفتين زيادة من «ط».

(٢) انظر: «فصوص الحكم» (ص ٦٢).

(٣) المصدر السابق (ص ٦٣ ـ ٦٤).

ولا يخفى ما فيهِ من أنواعِ الكُفْرِ الظاهرِ المفهُومِ عندَ العقلِ الحاذقِ الباهرِ؛ حيثُ ادَّعى علمَ الغيبِ أولاً في دعوى هذهِ المراتبِ.

ثم تقديمُ نفسِه على أربابِ المناقبِ، وقد أجمعُوا على أنَّ الأولياءَ بأجمعهِم لم يصِلوا إلى مرتبةِ نبيٍّ واحدٍ؛ فهُو في دعوتِه الكاسد، ومُدَّعاهُ الفاسد، لظاهرِ الشريعةِ ناقد، ولباطنها جاحد، حيثُ يزعُمُ أنَّه يأخُذُ الشرعَ المُجدَّد في بعضِ الأحكامِ عن الحقِّ بواسطةِ الإلهام، وأنه مُستغنٍ في سَيرِ باطنِهِ عن النبيِّ ﷺ، وأنَّ الرُّسُلَ وخاتمَهم يحتاجُونَ إليه ويأخُذُونَ الفيضَ الإلهيَّ النازلَ لديهِ، وأنَّ الأولياءَ الآتينَ كعيسى عليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ والمهديُّ وغيرُهما من أتباعِه في مرتبةِ الوِلايةِ المختومةِ عليه.

وحيثُ شبَّهَ النبيُّ ﷺ باللَّبِنةِ من المَدَرِ في جدارِ الشريعةِ الشريفةِ، ومثَّل نفسَه بلَبِنَتينِ من الفضةِ والذهبِ المُركبتينِ من جدارِ الكعبةِ المُنيفة بمُقتضى رُؤيا رآها، وأن المُرادَ باللَّبِنَةِ من الفضة مُتابعتُه لظاهرِ الشريعةِ المحمديةِ، وباللَّبِنَة من الذهبِ أخذُه الفيضَ الباطنيَّ من الحضرةِ الأحَدِيَّةِ، وأمثالِ ذلكَ من الكلماتِ الكُفرِيَّةِ؛ حيثُ لا يشكُّ أحدٌ من اليهُودِ والنصارى والصَّابئينَ والحكماءَ الإشراقيينَ والشّكمانِيينَ والدَّهريينَ والطبيعيينَ، فضلاً عن طوائف المُسلمين من أهل السنةِ والجماعةِ، وغيرِهم من المُعتزلةِ والخوارجِ والشيعةِ، وسائرِ أهلِ البِدْعةِ.

ثم حاصلُ كلامِ المُؤوِّلِ الجاهلِ بعدما أطالَ الكلامَ فيما لا تعلُّقَ لهُ بالمقامِ من تعريفِ الوليِّ والنبيِّ والرسُولِ، وتقسِيم خاتمِ الأنبياءِ والأولياءِ إلى الصغيرِ والكبيرِ والأكبرِ، وأمثالِ هذا المرامِ المعلُوم عندَ الخواصِّ والعوامِ هُو: أنَّ أنوارَ الأنبياءِ وأرواحَهم فاضتْ من النورِ المحمديِّ والروحِ الأحمديِّ الذي هُوَ العقلُ الأولُ، والقلمُ الأكملُ، وولايتُه مُشتملةٌ على ولايةِ سائرِ الأولياءِ؛ فعلى هذا مشكاةُ خاتمِ الأنبياءِ مُفاضةُ مِشكاة خاتمِ الأولياءِ، ولو أخذَ خاتم

الرسُلِ مِن مِشكاةِ خاتم الأولياءِ شيئاً مِن الأشياءِ لا يكونُ سبباً لتفضيلِ خاتمِ الأولياءِ على خاتمِ الرُّسُلِ والأنبياءِ. انتهى.

ولا يَخفَى أنَّ هذا مُصادرةٌ، وفي مقامِ الجوابِ مُكابَرةٌ على أنَّ الشيخَ بنفسِه ذَكَرَ في «الفتوحات» أنَّ خاتمَ الأولياءِ حسنةٌ من حسناتِ خاتمِ الأنبياءِ مُقدَّمِ الجماعةِ، وسيِّدِ ولدِ آدمَ يومَ القيامةِ في فتحِ بابِ الشَّفاعةِ.

ثم نسبَ المؤوِّلُ إلى شيخِهِ ما هُو أكبرُ قُبْحاً في حقِّه وأظهرُ كفراً في نفسِه؛ حيثُ قال: إنَّ الشيخَ ذكرَ في فَصِّ شِيثَ عليه السَّلامُ: (أنَّ خاتمَ الرُّسُلِ والأنبياءِ وسائرِ الرسُل والأصفياء يأخُذُونَ العِلمَ الخاصَّ المُختصَّ بالخواصِّ من حيثيةِ أنهم أولياءُ أيضاً يأخُذُونَ من مِشكاةِ خاتمِ الأولياءِ).

فانظُر هذا الكفرَ الصريحَ إن كانَ لك الإيمانُ الصحيحُ.

ثم ذكرَ المؤوِّلُ قولَه في الفَصِّ المذكُورِ: (أنهُ لم يرَ أحدٌ من الأنبياء والرُّسل هذا العلمَ إلا من مِشكاةِ خاتم الرسُلِ، ولم يرهُ أيضاً أحدٌ من الأولياءِ إلا من مِشكاةِ خاتمِ الأولياءِ، انتهى).

ومناقضتُه لكلامِه الأولِ ظاهرةٌ كما لا يخفى، إلا أن يُقالَ: إنَّه أرادَ بالأولياءِ الولايةَ العامةَ الشاملةَ للأنبياءِ والأصفياءِ؛ فيصحُّ الحصرانُ في كلامِه، ويكونُ على وِفقِ ما سبقَ من مرامِه، لكنْ ذكَرَ المؤوِّلُ أنّ شيخَه الملّا نور الدِّين عبد الرحمن الجامي قالَ في «شرح الفصوص»: إنَّ مِشكاةَ خاتمِ الأولياءِ وهُو مِشكاةُ خاتمِ الرسُلِ، وإلا فلا يصحُّ الحُصرانُ.

ثم أطالَ المؤوِّلُ بما لا طائلَ تحتَهُ، ومن جملتِه قولُه في فَصِّ شيثَ: (إنَّ خاتمَ الأولياء من وجهٍ أنزلُ وأدنى، كما أنَّه من وجهٍ أفضلُ وأعلى).

ثم مثَّله المؤوِّلُ بموافقاتِ عمرَ رَضِي الله عَنه في بدرٍ وغيرِه؛ فيلزمُ منهُ:

أنَّ عمرَ أفضلُ من النبيِّ عليه الصَّلاة والسَّلامُ من وجهٍ، وهذا قولٌ لم يتفوَّه به مُؤمنٌ، فتدبر؛ ففي المُضمَراتِ[١] ما قالتِ الروافضُ: إنّ علياً كان أعلمَ من مُحمدٍ ﷺ؛ فهذا منهُم كفرٌ.

ومثّلهُ أيضاً بقولِه ﷺ في قضيةِ تأبيرِ النخلِ: «أنتُم أعلمُ بأُمُورِ دُنياكُم»[٢].

فأقُولُ للمؤوِّل: أيُّها الجاهلُ الغافلُ! فتكونُ عامةُ الناسِ أفضلَ من النبيِّ ﷺ من وجهٍ لكونهم أعلمَ بالتجارةِ، وأقوى على حملِ الحجارةِ، وأتقنَ في فنِ الصِّباغةِ والصناعةِ والحِياكةِ والزراعةِ، وأصنافِ حِرَفِ الشناعةِ، وأنَّ المنطقيينَ والفلاسفةَ من الحُكماءِ أفضلُ من سيِّدِ الأنبياءِ وسندِ الأولياءِ بسببِ زيادةِ الفَضَلاتِ التي تُسمَّى فضيلةً عند جَهَلةِ الفُضلاءِ، مع أنهُ عليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ جعلها علوماً غيرَ نافعةٍ، واستعاذَ منها في المرتبةِ الرابعةِ، وقد مدحَ أهلَ الجنةِ بأنهُم لم يعلمُوا العُلُومَ الدُّنيويةَ، وأنَّ علومَهم منحصرةٌ في الأفعالِ الدِّينيةِ والأحوالِ الأُخرويَّةِ؛ حيثُ قال: «أكثرُ أهلِ الجنةِ البُلْهُ»[٣]؛ مُقتبساً [من][٤] مفهُومِ قولِه تعالى في ذمِّ الكفرةِ: ﴿يَعْلَمُونَ ظَاهِرًا مِّنَ الْحَيَوٰةِ الدُّنْيَا وَهُمْ عَنِ الْآخِرَةِ هُمْ غَافِلُونَ﴾ [الروم: ٧].

---

(١) أي: المخفيات.

(٢) رواه مسلم (٢٣٦٣) من حديث أنس بن مالك رَضِي الله عَنه.

(٣) رواه البزار «مسنده» (٦٣٣٩)، والشهاب القضاعي في «مسنده» (٩٩٠)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (١٠٥٣) من حديث أنس بن مالك رَضِي الله عَنه، وفي أسانيدهم ضعف. انظر: «المقاصد الحسنة» (ص١٣٧). والبُلهُ: جمعُ الأبلهِ، وهو الغافلُ عن الشرِّ المطبوعُ على الخيرِ، وقيل: هم الذين غلبت عليهم سلامةُ الصدور وحسنُ الظنِّ بالناسِ؛ لأنهم أغفلوا أمرَ دُنياهم فجهلوا حذق التصرُّف فيها وأقبلوا على آخرتهم فشغلوا أنفُسَهم بها؛ فاستحقُّوا أن يكونوا أكثرَ أهل الجنة؛ فأما الأبلهُ، وهو الذي لا عقلَ له فغيرُ مرادٍ في الحديثِ. انظر: «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير (١/ ١٥٥).

(٤) ما بين معكوفتين من «ط».

ومن ثَم قال ﷺ: «إنَّ من العلمِ جهلاً»[1]، وأقُولُ تبعاً لهُ ﷺ في تبيينِ كلامِه وتعيينِ مَرامِه: إنَّ من العلمِ كُفْراً، والعاقلُ يكفيهِ الإشارةُ، ولا يحتاجُ إلى تطويلِ العِبارةِ؛ رزقنا اللهُ تعالى علماً نافعاً، ووفَّقنا عملاً رافعاً، واعتقاداً مُستقيماً جامعاً مانعاً.

الخامسُ: قولُه في فَصِّ إسحاقَ عليه السَّلامُ: (إنَّ إبراهيمَ عليهِ السَّلامُ قال لولدِه: ﴿يَٰبُنَيَّ إِنِّيٓ أَرَىٰ فِي ٱلۡمَنَامِ أَنِّيٓ أَذۡبَحُكَ﴾ [الصافات: ١٠٢]، والحالُ أنَّ النومَ من عالمِ الخيالِ؛ فكان حقُّه أن يُعبرَ الرؤيا وِفْقَ عالمِ المِثالِ؛ فإنَّ الكبشَ ظهرَ بصُورةِ ولدِ إبراهيمَ وفداهُ اللهُ سُبحانهُ عنهُ بِذِبحٍ عظيمٍ، وهذا كما تصوَّرَ الَّلبَنُ في منامِ نبيِّنا مُحمدٍ ﷺ، وأوَّلَهُ بالدِّين والعلمِ واليقينِ[2]، وكما تُصوَّر البقراتُ بصُورةِ السنواتِ في تعبيرِ يُوسُفَ عليه السَّلام.

ثم قال: ولمَّا كان الكبشُ على صُورةِ ولدِه كان ينبغي لهُ أن يُعبِّرَ عنهُ بذبحِ كَبشٍ في بَدلِه؛ فحملهُ على ظاهرِهِ ووقعَ في اجتهادِه على طرقٍ مَرجُوحةٍ، انتهى).

وهذا من غايةِ حُمقِه وقلَّةِ أدبِه وعدمِ معرفتِهِ بمقامِ نبيِّ ربِّه، ثم من أينَ لهُ هذا العلم بأن الكبشَ كان على صُورةِ ولدِه، بل الظاهرُ من الكتابِ والسُّنَّةِ أنَّه أُمرَ بذبحِ ابنِهِ على صورتِه من غيرِ أن يكونَ على صُورةِ كبشٍ ووصفِه، كما قال تعالى مُخبراً عنهُ: ﴿يَٰبُنَيَّ إِنِّيٓ أَرَىٰ فِي ٱلۡمَنَامِ أَنِّيٓ أَذۡبَحُكَ فَٱنظُرۡ مَاذَا تَرَىٰۚ قَالَ يَٰٓأَبَتِ ٱفۡعَلۡ مَا تُؤۡمَرُ﴾ [الصافات: ١٠٢]، فاستقرَّ رأيُ النبيِّينِ على الذبحِ المذكُورِ، وأقرَّهُما اللهُ على الوجهِ المسطورِ.

فكلامُ المؤوِّلِ أنَّه كانَ خطأ في اجتهادِه، كما جوَّزَ للنبيِّ ﷺ الاجتهادَ، وكذا

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) يشير إلى ما أخرجه البخاري (٦٦٢٤)، ومسلم (٢٣٩١) من حديثِ ابنِ عُمرَ رَضِي الله عَنهما عن رسولِ اللهِ ﷺ قالَ: «بَيْنَا أنا نَائِمٌ إذ رأيتُ قَدَحاً أُتِيتُ بِهِ، فيه لَبَنٌ، فَشَربتُ منه حتى إني لأَرَى الرِّيَّ يَجْرِي في أَظفَارِي، ثُمَّ أَعطَيتُ فَضْلِي عُمَرَ بنَ الْخَطَّابِ، قالوا: فما أَوَّلْتَ ذلكَ يا رَسُولَ الله؟ قال: العِلمَ».

خطؤُهُ عند أصحابِ الاعتقادِ وأربابِ الاعتمادِ خطأٌ فاحشٌ؛ لأن شرطَ خطأ النبيِّ ﷺ في اجتهادِهِ أن لا يُقَرَّ على خطئِهِ، بل يُنبَّهُ على خطئِهِ قبلَ تحقُّقِ فعلِهِ أو بعدَ صَنيعِهِ، وهذا قد صدَّق الله فعلَ إبراهيمَ بقوله: ﴿قَدْ صَدَّقْتَ ٱلرُّءْيَآ﴾ [الصافات: ١٠٥]؛ حيثُ نزَّلَ عزمَهُ موضعَ فعلِه، وأقامَ ذبحَ الكبشِ مقامَ ذبحِه؛ لأنهُ كانَ الحكمةُ في ذلك المنامِ حُصُولَ الاستسلامِ وقطعَ العلاقةِ والمحبةِ الطبيعيةِ بين الوالديةِ والولديةِ، كما هُو بليةٌ عامَّةٌ في الأنامِ، مع أنَّ العلماءَ أجمعُوا على أنَّ منامَ الأنبياءِ عليهم السَّلامُ حقٌّ، وعُدَّ من أنواعِ الوحيِ والإلهامِ، فحملُه على الوهمِ مِنْ قلَّةِ الفهمِ.

وأغربَ المؤوِّلُ حيثُ أجابَ عن هذا بقولِه تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ [الكهف: ١١٠]، وكأنهُ لم يقرأ ﴿يُوحَىٰٓ إِلَيَّ﴾ [الكهف: ١١٠]؛ أي: في اليقظةِ أو المنامِ، فاستدلالُه ببعضِ الآياتِ، كما قيلَ للقَلندَريِّ: أما تُصلِّي؟ فقالَ: قال تعالى: ﴿لَا تَقْرَبُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [النساء: ٤٣]، قيل: اقرأ ما بعدَهُ من جملةِ الحالِ، فقال: نحن من عُشَّاقِ أولِ المقالِ[١].

ثم تمسَّكَ بقولِه ﷺ: «إنما أنا بشرٌ أغضبُ كما يغضبُ البشرُ، وأرضى كما يَرضَى البشرُ»[٢]، فتدبر؛ فإنَّ بعضَ الجهلةِ من أتباعِ الوجُوديَّةِ يزعمُونَ أنَّ هذا المؤوِّلَ طابقَ بينَ كلامِ الشيخِ وبينَ الآياتِ القُرآنيةِ والأحاديثِ النبويةِ؛ حيثُ

---

(١) القَلَنْدَري: نسبة إلى القَلَنْدَريَّة: وهم طائفة لا يبالون بتشويش نظر الناس، ومعظم سعيهم في إبطال رسوم العادات والانطلاق من قيود المجتمع، وكلّ رأسمالهم هو فراغ البال وطيب القلب، ولا يبالون برسوم وأشكال الزُّهاد والعُبَّاد، ولا يكثرون من النوافل والطاعات، ويحرصون فقط على أداء الفرائض، وينسب إليهم حبّ الاستكثار من أسباب الدنيا، ويقنعون بطيب القلب. انظر: «كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم» (١/ ٤٦٠).

(٢) رواه مسلم (٢٦٠١) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه بلفظ: «اللهم إنما محمد بشرٌ يغضب كما يغضب البشر...» الحديث.

يـرونَ أنـه يذكـرُ الأدلةَ مـن الكتابِ والسـنةِ، ولم يفهمـوا أنَّ إيـرادَهُ إيَّاهُمـا ليسَ على وجـهِ المُطابقـة، بل ولا على نوعٍ من المُناسـبةِ، كمـا أن المُعتزلة يُثبتونَ مـا ذهبُوا إليهِ مـن أنـواعِ البِدْعـةِ بمـا يَذكرُونَ فـي كتبهم مـن الكتـابِ والسُّـنَّةِ، فصـدقَ اللهُ العظيمُ فـي الفرقـانِ الكريـمِ: ﴿يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا وَيَهْدِى بِهِۦ كَثِيرًا﴾ [البقـرة: ٢٦]؛ فالعلـمُ كالنيـلِ؛ مـاءٌ للمحبوبيـنَ، ودماءٌ للمحجوبيـنَ، وكلُّ حـزبٍ بما لديهم فرحُـونَ، وإنَّ أحسـنَ الحديـثِ كتـابُ اللهِ، وخيـرَ الهدي هـديُ مُحمدٍ ﷺ.

ومـا أسـخفَ عقـولَ هـؤُلاءِ؛ حيـثُ تركُوا مُطالعـةَ كتـبِ التفسـيرِ والحديثِ والفقـهِ ومعتقـداتِ أئمتِهـم وكتـبِ المشـايخِ المُجمَـعِ علـى دِيانتهـم ووِلايتهـم؛ كــ «التعـرُّفِ» الـذي لـولاهُ لَمَـا عُـرِفَ التصـوفُ، وككتاب «العـوارف» الـذي هُو المعـارفُ، و «الرسـالة القشـيرية» التـي هـيَ مقبُولـةٌ عنـدَ جميـعِ الصُّوفيـةِ، وأمثالِ ذلـكَ مـن الكتـبِ الجامعةِ بيـنَ العُلُـومِ الظاهـرةِ والمعـارفِ الباطنةِ المُسـتنبطةِ من الكتـابِ والسنةِ، وأقبلُـوا على هـذهِ الكُفرِيـاتِ، فتأمـل أيُّها الغافـلُ الجاهـلُ؛ فإنهُ ليـسَ ذلك إلا بغلبةِ هواكَ وتسـويلِ نفسِـكَ وتزيينِ شـيطانِكَ، هدانـا اللهُ وهداكَ إلى الدِّيـنِ القويـمِ، وأماتنـا على سـلوكِ الصراطِ المُسـتقيم.

السادسُ: قولُه في فَصِّ إسماعيلَ، وكذا في فَصِّ أيوبَ عليهما السَّلامُ، وكذا في «الفتوحات»: (إنَّ الكفَّارَ وإن لم يخرجُوا من النارِ، لكن في عاقبةِ الأمرِ يصيرُ العذابُ عذباً لهُم؛ بحيثُ يتلذَّذونَ بالنارِ الجحيمِ والماءِ الحميمِ، كما يتلذَّذُ أهلُ الجنةِ بالنعيمِ المُقيمِ، انتهى).

وهـذه الدعـوى منـهُ فـي علمِ الغيـبِ من غيـرِ نقـلٍ صحيـحٍ كُفرٌ صريـحٌ مع مناقضتِـه لقولِـه تعالـى: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّقِيمٌ﴾ [المائـدة: ٣٧]؛ أي: دائـمٌ، ومعارضتِـه لقولِـه سُـبحانهُ: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [البقـرة: ١٧٤]، وقولِـه: ﴿وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُم

مِّنْ عَذَابِهَا ﴾ [فاطر: ٣٦]، وقوله ﴿فَذُوقُواْ فَلَن نَّزِيدَكُمْ إِلَّا عَذَابًا ﴾ [النبأ: ٣٠]، وقوله: ﴿كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُم بَدَّلْنَٰهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا لِيَذُوقُواْ ٱلْعَذَابَ ﴾ [النساء: ٥٦]؛ فإنهُ صريحٌ في بُطلانِ مذهبِه؛ فإنهُ لو انقلبَ عذابُه بعَذْبةٍ لَمَا كان يحتاجُ إلى تبديلِ الجُلُودِ المُحترقةِ بالجلودِ المُجدَّدةِ لإذاقةِ العقُوبةِ المخلدةِ المؤبَّدةِ.

وبه بطلَ تعلُّقُ المؤوِّلُ بقولِه في «الفتوحات»: إنَّ الله تعالى قال: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا ﴾ [البقرة: ١٦٢]؛ أي: في النارِ، ولم يقل: خالدينَ فيهِ؛ أي: في العذاب. انتهى.

ولا يخفى بطلانُ بُرهانِه، وما زعمَ أنَّهُ ينفعهُ في شأنِه؛ فإنَّهُ سُبحانهُ إذا قالَ في مواضعَ مُتعدِّدةٍ في كتابه: إن الكفارَ خالدُون في النارِ، ونصَّ في مواضعَ أُخَر أنَّهُ لا يُخفَّفُ العذابُ عن الكفارِ؛ فدعوى انقلابِ العذابِ لا يصدرُ إلا من أهلِ الحجابِ، الجاهلِ بأحكامِ الكتابِ، والغافلِ عن فصلِ الخطابِ، والمائلِ عن صَوبِ الصوابِ، مع أنَّ هذا القولَ، وهُو تخفيفُ العذابِ وانقطاعُه مُخالفٌ لِمَا عليه الصُّوفيةُ السَّنيَّةُ من أنَّ الحِكْمةَ في دوامِ العقُوبةِ وزيادةِ المثوبةِ أن لا تتعطَّلَ التجليَّاتُ الأسمائيةُ من الصفاتِ الجلاليةِ، والنُّعوتِ الجماليةِ الأبديةِ التي هيَ غيرُ مُتناهيةٍ في المراتبِ الكماليةِ؛ فمخالفتُه هذهِ مصادمةٌ للأدلةِ النقليةِ والعقليةِ اللَّتينِ عليهما مدارُ عُلماءِ الشريعةِ وعُرفاءِ الحقيقةِ؛ فيكونُ كفراً بالإجماعِ من غيرِ احتمالِ النزاعِ.

ومن جملةِ الأدلةِ في تحقيقِ هذهِ المسألةِ: قولُه تعالى: ﴿لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَىٰ ﴾ [طه: ٧٤]؛ أي: حياةً طيِّبةً، وهُو يُنافي القولَ بصيرورةِ العذابِ عَذْباً.

ومِن جُملتها الإجماعُ، والإجماعُ من أقوى الحُجَجِ في دفعِ النزاعِ إذا كان مُستندُه الكتاب والسنة، والدليلُ قولُه تعالى: ﴿ وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ ﴾ [النساء: ١١٥].

ومن ثَمَّ قال ﷺ: «لا تجتمعُ أمَّتِي على الضلالة»[١]، وهذا القولُ الذي صدرَ عنهُ ـ أي: عن ابن عَرَبيٍّ ـ لم يَسبقْ به أحدٌ من العوام فضلاً عن الخواصِّ من العلماءِ الكرامِ، والمشايخِ العِظامِ.

وأمَّا قولُ الرازيِّ: إنَّ الدليلَ على أنَّ الإجماعَ حُجَّةٌ عقليةٌ، والأدلةُ العقليةُ لا تُفيدُ إلا الأحكامَ الظنيةَ، والأمورُ الظنيةُ غيرُ مُعتبرةٍ في الأحوالِ الاعتقادية؛ فإنما يصحُّ إذا لم يكن الإجماعُ مُستنداً إلى الكتابِ والسُّنَّةِ، ولا إلى الصحابةِ والمجتهدينَ من عُلماءِ الأُمَّة؛ فلا يحلُّ تعلُّقُ المؤوِّلِ به على نفي إجماعِ الأُمَّةِ المُطابقِ للكتابِ والسنةِ، الصادرِ من السلفِ والخلَفِ؛ فمن ادَّعى أن أحداً من الصحابةِ، أو غيرَهم من الأمَّةِ ذهبَ إلى هذه البِدْعةِ الشنيعةِ، والمقالةِ الفظيعةِ؛ فعليه البيانُ، ولنا دفعُه بالبرهانِ؛ فالعذابُ سَرْمديٌّ، والعقابُ أبديٌّ.

وأمَّا ما وردَ من حديثٍ مُتَّفقٍ على ضعفهِ أنَّهُ ﷺ قالَ: «والذي نفسِي بيدهِ ليأتِينَّ على جهنمَ زمانٌ تصفقُ أبوابها، وينبتُ في قَعْرِها الجَرْجِيرُ»[٢]؛ فلا يُقاومُ النصُوصَ القُرآنيةَ والأحاديثَ النبويةَ، وإجماعَ العلماءِ الدينيةِ والمشايخَ الصُّوفيةَ، وعلى صحتِه يُحملُ على أنَّ المُرادَ بها طبقةٌ مُختصةٌ بالفُجَّارِ؛ فإنهُم لا يخلدُون كالكفارِ، بل يُخرجُونَ عاقبةَ الأمرِ من النار.

---

(١) رواه الترمذي (٢١٦٧)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، وابن ماجه (٣٩٥٠)، من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، والإمام أحمد في «المسند» (٦/ ٣٩٦)، من حديث أبي بصرة الغفاري رضي الله عنه، وغيرهم قال السخاوي في «المقاصد الحسنة» (ص: ٧١٧): وبالجملة فهو حديث مشهور المتن، ذو أسانيد كثيرة وشواهد متعددة في المرفوع وغيره.

(٢) لم أجده بهذا اللفظ، لكن روى ابن عدي في «الكامل» (٥/ ٢٢٢) من طريقِ العلاءِ بن زيدل، عن أنس قال: قال رسولُ الله ﷺ: «ليأتين على جهنمَ يومٌ تصطفق أبوابها ما فيها من أمَّةِ محمد أحدٌ». والعلاء هذا قال الذهبي: تالفٌ، وقال ابنُ المديني: كان يضعُ الحديث. وقال ابن حبان في «المجروحين» (٢/ ١٦٩): يروي عن أنس بن مالك بنسخة كلُّها موضوعةٌ، لا يحلُّ ذكره في الكتبِ إلا على سبيل التعجُّبِ.

وكـذا مـا وردَ من الأثرِ عـن عمرَ رَضِـي الله عَنـه: إنَّ أهلَ النـار يُخرجُونَ ولو مكثُوا فيهـا بعـددِ رمـلِ عَالـج؛ فإنهُ مـع كونِـه ضعيفاً، بـل وعلـى التنـزُّلِ أن يكونَ صحيحـاً أو حسـناً؛ لا يصلـحُ حملُـه على ظاهـرِه لمُصادمـةِ قولِـه تعالى: ﴿خَـٰلِدِينَ فِيهَا﴾ [البقرة: ١٦٢]، وقولِه سُـبحانهُ: ﴿يُرِيدُونَ أَن يَخۡرُجُواْ مِنَ ٱلنَّارِ وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنۡهَا﴾ [المائـدة: ٣٧]؛ فالجـوابُ ما سـبقَ، أو المعنـى: يُخرجُونَ من النـارِ ويُدخلونَ فـي الزَّمهريرِ المُعـدِّ للكفَّار.

وأمَّا قولُ المؤوِّل: إنَّ ابنَ تيميةَ الحنبليَّ ذهبَ إلى أن الكفَّار في عاقبةِ الأمرِ يُخرجُونَ من النارِ؛ فافتراءٌ عليه، وعلى تقديرِ صحَّةِ ما نُسبَ إليهِ؛ فخلافُه لا يخرقُ الإجماعَ، بل يُحكمُ بكُفره أيضاً من غير النزاعِ.

ثم اعلم: أنَّ هذا المؤوِّلَ أطالَ في دفعِ هذا الاعتراضِ ونحوِه مما لا طائلَ تحتَ كلامِه، ونحنُ نقتصرُ على بُطلانِ مرامِه ونتركُ ما أتى به من زخارفِ عباراتِه وتساويلِ إشاراتِه، مما يغرُّ الجاهلَ الغافلَ بأنَّهُ الجامعُ لمعرفةِ الكتابِ والسنَّةِ، والعالمَ الفاضلَ، والحالُ أنَّ البحثَ في كفرِ هذا القائلِ ومَن تبعَهُ في هذا المذهبِ الباطلِ.

السـابعُ: قولُـه في الفَـصِّ المُوسـويِّ عليه السَّـلامُ، وكـذا فـي «الفتوحات»: (إنَّ فرعـونَ مـات مُؤمنـاً وقُبـضَ طاهـراً ومُطهَّـراً، وسـؤالُه: ﴿وَمَا رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [الشعراء: ٢٣] مـن حقيقـةِ الحـقِّ تعالـى صحيـحٌ)[1].

وهذا كفرٌ صريحٌ كما بيَّنتُه في رسالةٍ مُستقلَّةٍ على شرحِ رسالةٍ صنفها الجلالُ الدَّوانيُّ وتبعَ فيها ابنَ عَرَبيٍّ، وخالفَ العلماءَ الربَّانيةِ والمشايخَ الصَّمدانيةِ، مع أنَّ ابنَ عَربيٍّ عارضَ نفْسَه لكونِه جزمَ بإيمانِ فرعونَ أولاً، ثم شكَّ في حقِّه بقولِه في «الفتوحات»: أمرُهُ إلى الله، بل صرَّح في (الباب الثاني والستين) من «الفتوحات»:

---

(١) انظر: «فصوص الحكم» (ص ٢٠٧ ـ ٢٠٨).

أنَّ أهلَ النارِ أربعةُ طوائفَ من الكفَّارِ، وهم المتكبرونَ على اللهِ كفرعون وأمثالِه ممن ادَّعى الربوبيةَ لنفسه ونفاها عن غيرِه، فقال: ﴿مَا عَلِمْتُ لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرِى﴾ [القصص: ٣٨]، وقال: ﴿أَنَا۠ رَبُّكُمُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النازعات: ٢٤]، انتهى[1].

فعُلِمَ أنَّه كان من الكاذبينَ، أو من جملةِ المُذبذَبينَ، ومن أغربِ ما نقلَ المؤوِّلُ عنهُ أنَّهُ قال في «الفتوحات»: إن فضلَ الله أوسعُ من أن لا يقبلَ المُضطرَ إذا دعاهُ، وأيُّ اضطرارٍ أقوى من اضطرارِ فِرعونَ؛ فجعلَ إيمانَ اليأسِ من الكفَّارِ كحالِ الاضطرارِ للأبرارِ والفُجَّارِ.

وأما تأويلُ المؤوِّلُ كشيخِه قولَه تعالى: ﴿فَلَمْ يَكُ يَنفَعُهُمْ إِيمَٰنُهُمْ لَمَّا رَأَوْا۟ بَأْسَنَا﴾ [غافر: ٨٤]: بأنَّ المُرادَ به عدمُ النفعِ في الدنيا لا في دارِ العُقبى؛ فيُبطلُه قولُه سُبحانهُ: ﴿وَلَيْسَتِ ٱلتَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ حَتَّىٰٓ إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ ٱلْمَوْتُ قَالَ إِنِّى تُبْتُ ٱلْـَٰٔنَ وَلَا ٱلَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ﴾ [النساء: ١٨].

هذا، ولو كانَ إيمانُ اليائسِ من الكافرِ، وتوبةُ اليائسِ من الفاجرِ نافعاً في الآخرةِ؛ لَمَا دخلَ أحدٌ في النارِ، ولَمَا خلقَ دارَ البَوارِ، كما لا يخفى على الأبرارِ، على ما يُشيرُ إليهِ قولُه تعالى: ﴿وَإِن مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِۦ قَبْلَ مَوْتِهِۦ﴾ [آل عمران: ١٥٩].

الثامنُ: قولُه في فَصِّ مُوسى عليهِ السَّلامُ: (إنَّ الملائكةَ العالِينَ أفضلُ من كلِّ ما خلقَ من العناصرِ من غيرِ مُباشرةٍ؛ فالإنسانُ في الرُّتبةِ فوقَ الملائكةِ الأرضيةِ والسماويةِ، والملائكةُ العالونَ خيرٌ من هذا النوعِ الإنسانيِّ بالنصِّ الإلهيِّ: ﴿أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنتَ مِنَ ٱلْعَالِينَ﴾ [ص: ٧٥]، انتهى)[2].

---

(١) انظر: «الفتوحات» (١/ ٣٠١).

(٢) انظر: «فصوص الحكم» (ص ١٤٤ ـ ١٤٥).

ولا يخفى أنَّ هذا ليسَ من مُوجباتِ تكفيرِهِ، بل من أسبابِ تبديعهِ وتنكيرِهِ؛ حيثُ خالفَ اعتقادَ أهلِ السنةِ والجماعةِ من أنَّ خواصَّ البشرِ، وهم الأنبياءُ أفضلُ من خواصِّ الملائكةِ؛ كجبرائيلَ وميكائيلَ، بل نقلوا الإجماعَ على أن نبيَّنا ﷺ أفضلُ الخلقِ من غيرِ النزاعِ، ويدلُّ عليه قولُه ﷺ على ما رواهُ التِّرمذيُّ عن أبي هُريرةَ رَضِي الله عَنه مرفُوعاً: «أنا أولُ من تنشقُّ الأرضُ عنهُ فأكْسَى حُلَّةً من حُللِ الجنةِ، ثم أقومُ عن يمينِ العرشِ ليسَ أحدٌ من الخلائقِ يقومُ ذلكَ المقامَ[1] غيرِي»[2].

والحاصلُ: أنَّ المسألةَ ظنيةٌ، فإنكارُها بِدْعةٌ أُلحقتْ بالكلماتِ الكُفريةِ، وإنما لم يُلحق الغزاليُّ والحَليميُّ بأهلِ البِدْعةِ حيثُ قالا بأفضليةِ جنسِ الملائكةِ على جنسِ البشريةِ؛ لأنَّ الجنسَ ـ من حيثُ هُو مع قطعِ النظر عن مُلاحظةِ أفرادِهِ إذا كان من أهلِ العِصْمةِ والطاعةِ والقُربةِ ـ لا شكَّ أنَّهُ أفضلُ من جنسٍ يغلبُ عليهم الكفرُ والمعصيةُ والغفلةُ لا سيَّما مع كثرةِ الجنسِ الأولِ وقلَّة الجنسِ الثاني، وقد حَكَمَ الله بأنهُم من المقرَّبينَ العالينَ، وأخبرَ عن غيرهم بأن بعضَهم في أسفلِ سافلينَ، على أنه مَن وافقَ اجتهادَه في مسألةٍ لأهلِ البِدْعةِ لا يُعدُّ من المبتدعينَ، وكأنَّ المؤوِّلَ ذكرَ هذا الاعتراضَ حتى يُوهمَ الجُهَّالَ أن سائرَ الاعتراضاتِ على هذا المِنوالِ، واللهُ أعلمُ بحقيقةِ الأحوالِ.

التاسعُ: قولُه في «الفتوحات»: (سُبحانَ مَن أوجدَ الأشياءَ وهُو عينُها)[3].

وهُو كفرٌ صريحٌ ليسَ لهُ تأويلٌ صحيحٌ، كما قدَّمناهُ مع تعارضِ طرفَي كلامِه لتصحيحِ مرامِه؛ فإنَّ المُوجَديَّةَ الدالةَ على الصفةِ الحدوثيةِ، تُناقضُ العَينيَّةَ المعنويَّةَ

---

(١) كذا في «ط»، وفي «ح» و«م»: «المكان».

(٢) رواه الترمذي (٣٦١١) من حديث أبي هريرة رَضِي الله عَنه، وقال الترمذي: حديث حسن غريب.

(٣) انظر: «الفتوحات» (٢/ ٤٥٩).

بالصفةِ القديميَّةِ، ولذا قالَ بنفسِه استدراكاً لفسادِ مقولِه: (فهُو عينُ كلِّ شيءٍ في الظهُورِ ما هُو عينُ الأشياء في ذواتِها سُبحانهُ وتعالى، بل هُو هُو، والأشياءُ أشياء).

لكنَّ فيه أنه الموجُودُ الخارجيُّ الحادثيُّ، كيفَ يكونُ عينَ واجبِ الوُجود الأزليِّ ولو في مرتبةِ الظُّهُورِ، إلا أن مَن لم يجعلِ الله لهُ نوراً فما لهُ من نورٍ، مع أنَّ ظُهُورَ الأشياءِ إنما هو لكونِها مظاهرُ لتجلِّي الصفاتِ والأسماءِ.

وأمَّا ذاتُه تعالى فلا تُدركهُ الأبصارُ، ولا يُحيطُ به علمُ أحدٍ من العُلماءِ الكبارِ، ولذا قالَ سيِّدُ الأبرار: «لا أُحصي ثناءً عليكَ، أنتَ كما أثنيتَ على نفسِكَ»، وقال: «تفكرُوا في آلاءِ اللهِ، ولا تتفكرُوا في ذاتِ اللهِ تعالى»[1].

وقال الصِّدِّيقُ الأكبرُ: العجزُ عن دَرَكِ الإدراكِ إدراكٌ. وقال المُرتضى: ما خطَرَ ببالِكَ؛ فاللهُ وراءَ ذلكَ.

ثم اعلم: أنَّ مولانا سعدَ الدِّينِ قال في «شرح المقاصد»: إنه اشتهرَ بينَ جمعٍ من المُتفلسفةِ والمتصوِّفةِ، أن حقيقةَ الواجبِ تعالى وجودٌ مُطلقٌ.

ولَمَّا أوردَ عليهم: بأنَّ الوُجُودَ المُطلقَ مفهُومٌ كليٌّ، وليسَ لهُ تحقُّقٌ في الخارجِ وأفرادُه غيرُ متناهٍ، والواجبُ موجُودٌ في الخارجِ، وواحدٌ ليسَ لهُ تكثيرٌ.

أجابوا: بأنهُ تعالى واحدٌ شخصيٌّ وموجودٌ بوُجُودٍ هُو عينُه، والتكثيرُ في الموجوداتِ بواسطةِ الإضافاتِ لا بواسطةِ تكثُّرِ الموجوداتِ؛ لأنَّ الوُجُودَ إذا نُسِبَ إلى إنسانٍ حصلَ موجُودٌ، وإذا نُسِبَ إلى الفرسِ حصلَ موجُودٌ آخرَ، وهلُمَّ جرّاً.

وزعمُوا أنَّ هذا جوابُ ما يَرِدُ عليهم من جانبِ أهلِ السنةِ والجماعةِ

(١) تقدم تخريجهما.

مـن تصريـحِ الشـناعةِ؛ بـأن الواجـبَ غيـرُ موجُودٍ فـي الخـارجِ، وأن وجـودَ جميع الأشـياء حتـى القـاذوراتِ واجـبٌ، تعالـى اللهُ عمَّا يقُـولُ الظالمُـونَ عُلُّواً كبيـراً[١].

وقال السـيِّدُ الشـريفُ في «حاشـية التجريـد»: إنَّ جماعـةً من الصُّوفيـةِ ذهبُوا إلـى أنـه ليسَ فـي الواقـعِ إلا ذاتٌ واحدةٌ ليسَ فيـه تركيبٌ أصلاً وقطعـاً، وله صفاتٌ عينُهـا، وحقيقـةُ وجودِها منزهَّةٌ في حـدِّ ذاتِها من شـوائبِ العَدَمِ وسِـمَاتِ الإمكانِ، ولهـا تقييـداتٌ بقيـودٍ اعتقاديَّـةٍ، وبحسـبِها تـرى الموجـوداتِ متمايـزةً، فيُتوهـمُ منـهُ التعـددُّ الحقيقـيُّ، وهـذا خُـرُوجٌ عـن طَـوْرِ العقـلِ؛ لأنَّ البديهـةَ شـاهدةٌ بتعدُّدِ الموجـوداتِ تعـدُّداً حقيقيـاً، ودالَّـةٌ علـى أن الـذواتِ والحقائـقَ مُختلفـةٌ بالحقيقةِ، لا باعتبـارِ العقيـدةِ فقـط، ومَن ذهـبَ إلى هـذهِ الهذَيانَاتِ يُسـندُها إلى المُكاشَـفاتِ والمُشَـاهداتِ، ويزعُـم أنـهُ خارجٌ عـن طَـوْرِ العقلِ وحِـسِّ المَـدْرِكِ. انتهى.

ولا يخفى أنَّ مَن خرجَ كلامُه مِن طَورِ العقلِ، ومَرامُه مِن طريقِ النقلِ؛ فلا يُلتفتُ إليه ولا يُعَوَّلُ عليهِ، ولا عبرةَ بمُصطلحاتٍ لديهِ، وبهذا تندفعُ شُبهةٌ أوردها خاتمةُ الجمعِ النقشبنديُّ خواجه عُبيدُ اللهِ السَّمرقنديُّ[٢] في فقراتٍ، التي مِن جُملةِ كلماتِهِ: أن خُلاصةَ العُلُومِ المُتدَاولة ثلاثةٌ؛ علمُ التفسيرِ، والحديثِ، والفقهِ، وزبدتُها علمُ التصوُّفِ الذي عليه مدارُ التعرُّفِ، وموضعُ هذا العلم بحثُ الوُجُودِ، والقائلونَ بوحدةِ الوُجُودِ يدَّعونَ أنَّ في جميعِ المراتبِ الإلهيةِ والكونيةِ ليس إلا وجودٌ ظاهرٌ، مُتصوَّرٌ بالصُّورِ العلميَّة.

وهذا المبحثُ في غايةٍ من الإشكالِ، والتخيُّلُ والتعقُّلُ فيه بالخوضِ مُوجبٌ للزندقةِ والضَّلالِ، لِمَا في أفرادِ الموجوداتِ من الكلبِ والخنزيرِ وأمثالِ ذلكَ من

---

(١) انظر: «شرح المقاصد» لسعد الدين التفتازاني (١/ ٣٧٦).

(٢) هو عبيد الله بن محمود بن أحمد الشاشي السمرقندي النقشبندي، المتوفى سنة (٨٩٥هـ)، له مؤلفات في الزهد والتصوف منها: «أنيس السالكين».

خسيسِ الحيواناتِ وأنواعِ النجاساتِ وأصنافِ القاذوراتِ، مما يلزمُ من إطلاقِ الوُجُودِ عليها غايةُ القَبَاحاتِ ونهايةُ الشَّناعاتِ، واستثناؤها خَرْمٌ للقاعدةِ، وخلافٌ لاصطلاحِ هذهِ الطائفةِ، والواجبُ على الأذكياءِ أن يشتغلوا بتصفيةِ المرآةِ الحقيقيَّةِ عن النُّقوشِ الكونيَّةِ؛ لتظهرَ عليهم الأسرارُ الصَّمدانيَّةُ، وتنجلي لهُم الأنوارُ السُّبحانيَّةُ. انتهى.

ولا يخفى أنَّ كلامَهُ يُوهِمُ أنَّ الطائفةَ المذكُورةَ هم الصُّوفيةُ المشهُورةُ، وليسَ كذلكَ؛ فإنَّ الصُّوفيةَ المَجمعَ عليهم من المُتقدِّمينَ؛ كالمُحاسبيِّ وداوُدَ الطائيِّ والجنيدِ والمعرُوفِ الكَرْخِي، وكذا من المُتأخرينَ؛ كصاحبِ «التَّعرف»، و«عوارف المعارف»، و«الرسالة القشيرية»، ونحوِ ذلكَ؛ فليس في كلامِهم ما يُعترضُ على مَرامِهم، بل جميعُها مُطابقةٌ لظواهرِ الكتابِ والسُّنَّةِ.

وقد قال سيِّدُ الطائفةِ: مَن لم يقرأ كتابَ اللهِ وسنةَ رسُولِ اللهِ؛ فهُو خارجٌ عن الطريقةِ، وغيرُ داخلٍ في الحقيقةِ[1].

وقال أبُو سُليمانَ الداراني: كلُّ ما يخطرُ ببالي فأتَّزِنُ بكِفَّتَي ميزانِ الكتابِ والسنةِ، انتهى.

ولا يخفى أنَّ هذا شأنُ الإيمانِ، وطريقُ الإحسانِ، المُؤيَّدُ بالبُرهانِ على وجهِ الإتقانِ، وأمَّا التعلُّقُ بالخيالاتِ العقليةِ، والتَّوهماتِ النفسيةِ الخارجةِ عن الأدلةِ النقليةِ، فليس هذا إلا مذهبُ الحُكماءِ الفلسفيةِ ومن تبعهُم من المُعتزلة والخوارج وغيرِهم من الأصنافِ الرديَّةِ؛ كالوجوديةِ والإلحاديةِ والحلُوليةِ والاتِّحاديةِ والدَّهريةِ والمُعطِّلةِ والمُجسِّمةِ، وأمثالِ ذلك من المشاربِ الكُفريةِ.

فالواجبُ على العبدِ أن يعتقدَ اعتقادَ أهلِ السنةِ والجماعةِ؛ إما بطريقِ التقليدِ، وإما بطريقِ التحقيقِ والتأييد، ثم يشتغلُ بعلمِ التفسيرِ والحديثِ والفقهِ التَّي هيَ العُلُومُ

---

(١) رواه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (١٠/ ٢٥٥). وسيد الطائفة: هو الجنيدُ بنُ محمد، أبو القاسم.

الشرعيةُ، وعلمِ الأخلاقِ من التصوفِ الذي مبناهُ على التخليةِ والتحليةِ؛ بأن يتخلَّى عن الصفاتِ الرديَّة، ويتحلَّى بالأخلاقِ الرَّضيَّة، وأولُ تلكَ المنازلِ العليَّةِ: التوبةُ عن المعصيةِ الجليَّةِ والخفيَّةِ، والأوبةُ عن الغفلةِ الظاهريَّة والباطنيَّةِ، طالباً من اللهِ حُسنَ الخاتمةِ؛ فإنها فاتحةُ الخيراتِ السَّرمديةِ، وفاتحةُ المبراتِ الأبديةِ.

ثم اعلم: أن المؤوِّلَ قد اعترفَ بأنَّ شيخَه تفوَّه في مصنفاتِه: أن واجبَ الوُجُودِ وجودٌ مُطلقٌ، لكنهُ أرادَ به أنَّه موجُودٌ بذاتِه، لا معلُولٌ بشيءٍ، ولا علَّةَ لهُ، وأنَّ وجودَه ليسَ لهُ ابتداءٌ، ثم ادَّعى أنَّ الوجوديةَ طائفتانِ؛ إحداهُما مُوحِّدةٌ، والأُخرى مُلحدةٌ، وهذهِ الطائفةُ الخبيثةُ يقُولُونَ: إنَّ الباري تعالى ليسَ في الخارجِ موجُودٌ بوُجُودٍ مُستقلٍّ، وشهودٌ مُتبيِّنٌ، ومُتميِّزٌ من عالمِ الأرواحِ والأشباحِ، بل إنهُ مجمُوعُ العالَم، وهذا كفرٌ صريحٌ، وقولٌ قبيحٌ، وقد ذكرَهُ في «الفتوحات» في عقيدةِ الخواصِّ.

ثم قال: وفي بعضِ نُسخِ «الفتوحات» لا يُوجدُ، ولعلَّهُ ذكرهُ في رسالةٍ مُستقلَّةٍ سمَّاها «رسالة المعرفة» فصرَّحَ فيها: (أنَّ في هذا المقامِ زلَّتْ أقدامُ طائفةٍ عن مجرى التحقيقِ، فقالُوا ما ثَم، إلا ما نرى، فجعلت العالمَ هُو اللهُ، واللهُ نفسُ العالَم، ليس أمراً آخرَ، وسببُ هذا المشهدِ كونُهم ما تحقَّقوا به تحقُّقَ أهلِه، فلو تحقَّقوا به ما قالُوا بذلكَ، انتهى).

ولا يخفى أنَّ بينَ كلامَيهِ تعارضٌ ظاهرٌ، وتناقضٌ باهرٌ، ولعلَّ هذا سببُ اختلافِ العُلماءِ الكُبَراءِ في حقِّه؛ حيثُ قال بعضُهم: زنديقٌ، وقال آخرُون: صِدِّيقٌ؛ نظراً إلى كلامَيهِ، واللهُ أعلمُ بحقيقةِ مرامَيهِ؛ فنحنُ لا نقُولُ بكُفرِه؛ لأنهُ لا يجزمُ في أمرِه، بل نحكمُ بكفرِ مَن قال بما يُخالفُ الشريعةَ والطريقةَ، وخرجَ عن أطوارِ الحقيقةِ، بل وعلى تقديرِ أنَّهُ تحقَّقَ منهُ الكفرُ، فلا يبعدُ أنَّهُ رجعَ إلى حقِّ الأمرِ في آخرِ العُمرِ في أقوالِه وعندَ انتهاءِ آجالِه؛ فلا يجوزُ الحُكْمُ بكفرِ أحدٍ إلا إذا ثبتَ نصٌّ قاطعٌ على أنه

ماتَ في الكفرِ، وأمَّا أتباعُه في مرامِه والمُطالعينَ لكلامِه؛ فإنْ سلِمُوا من الاعتقادِ الفاسدِ والوهمِ الكاسدِ؛ فمن فضلِ الله وكرمِهِ، وإن تبعوهُ في طريقِ ضلالتهِ وسبيلِ جهالتِه؛ فمن قبيلِ قضاءِ الله وقَدَره، فلا حولَ ولا قُوَّةَ إلا باللهِ؛ فبهذا تبيَّن أن مطالعةَ كتبِهِ حرامٌ على العامةِ؛ لأنَّ دسائسَهُ قد تخفى على الخاصَّةِ، كما اختارهُ شيخُ مشايخنا الجلالُ السيُوطيُّ.

وأما الشيخُ بعينهِ فأتوقفُ في حقِّه، وأُفَوضُ أمرَهُ إلى ربِّه؛ فلا أقُولُ إنَّهُ زنديقٌ، كما قال به كثيرُونَ، وإن كانَ كلامُه المُتعارضُ يدلُّ عليه كما تقدَّم، ولا أقُولُ: إنَّه صِدِّيقٌ، كما قال به آخرُونَ، بناءً على حُسنِ الظنِّ به، وعدمِ تحقُّقِ مَرامِه في كلامِه وسماعِ بعضِ الوقائعِ المُشابهةِ بالكراماتِ، ومشاهدةِ كثرةِ علومِهِ، وتغلغلِ فُهومِه في تحقيقِ المقاماتِ، والله أعلمُ بتحسينِ النيَّاتِ، وتزيينِ الطوِيَّاتِ.

ثم آلَ كلامُ المؤوِّلِ إلى اعترافِه بأنَّ شيخَه قال: (وجودُ الأشياءِ ذاتُ الحقِّ)، هكذا بالوجهِ المُطلَقِ على احتمالِ أنَّهُ أرادَ في المنزلةِ الظُّهوريةِ، أو في المرتبةِ الحقيقيةِ بناءً على انتسابِ هذا القولِ إلى الأشعريةِ، من أنَّ وجودَ كلِّ شيءٍ عينهُ، وادِّعاؤهُ بأنَّ هذا عينُ قولِ شيخِه، ومَنْ عَمِيَتْ بصيرتُه ما فرَّق بين العينِ والغينِ المُشالِ؛ بزيادةِ النقطةِ الحادثةِ إلى الأغيارِ، وبالتجردِ عن هذهِ النقطةِ الدَّال للأبرارِ على أن ليسَ في الدارِ غيرُه ديَّار، والمُظْهِرُ لأهلِ الشُّهُودِ معنى قولِهم: سوى اللهِ، واللهِ ما في الوُجُود، والمومئ في قولِ البِسطاميِّ الذي كان مُستغرِقاً في بحر الشُّهُودِ ونهرِ الوُجُودِ: ليسَ في جُبَّتِي سوى الله، وما ذاكَ إلا لوصولِهم إلى مقامِ الفناءِ وحصولِهم في مرامِ البقاء، ووقوعِهم في حالِ السُّكرِ والمَحْوِ وغَيبتِهم عن نفس الشُّربِ، وغفلتِهم عن حالِ الصَّحْوِ، لكنْ هذه الحالة لحظةً بعدَ لحظةٍ، ولمحةً بعدَ لمحةٍ، كالبرقِ الخاطفِ وطرفةِ العينِ، ورُبما يبقى في هذا المقامِ بعضُهم بقُوَّةِ الجذْبَةِ؛ فإنَّ حُفظَ في تلك الحالةِ عن

المعصيةِ المُتعلِّقةِ بالفعلِ أو المقالِ؛ فهُوَ من المجذوبينَ المحبوبينَ، وإلا فيُسمَّى المجذوبُ الأبترُ، وهُو مقامٌ ناقصٌ، وحالٌ عاطلٌ، كنسبةِ المجنُونِ إلى عالِمٍ عاقلٍ.

وأمَّا الكُمَّلُ من الأنبياءِ والأولياءِ، فهُم في مقامِ جمعِ الجمعِ، لا يحجبُهم وجودُ كثرةِ الموجوداتِ، ولا يحجزُهم شُهُودُ عينِ الذَّاتِ عن مطالعةِ حقائقِ المُمكناتِ، فيرونَ الأشياءَ كما هي، ويُفرِّقونَ بينَ الأوامرِ والنواهي، فيعطونَ كلَّ ذِي حقٍّ حقَّهُ ويُلاحظونَ الحقَّ، ويُراعونَ خلقَه، نعم إذا غلبَ شُهُودُ الحقِّ على وجودِ الخلقِ بالاستغراقِ المُطلقِ؛ فهُو المُرادُ بشرطِ العِصْمةِ في حقِّ الله وحقِّ العبادِ، وإليه الإشارةُ في قولِه ﷺ: «لي مع اللهِ وقتٌ، لا يسعُني فيهِ مَلَكٌ مُقرَّبٌ، ولا نبيٌّ مُرسلٌ»[١]، وأرادَ بالملكِ المُقرَّبِ: جبرائيل، وبالنبيِّ المُرسَلِ: نفسَه الأكمل، فتأمل.

وأما إذا انعكستِ القضيَّةُ؛ بحيثُ غلبتْ مُطالعةُ الخلقِ على مُشاهدةِ الحقِّ فهُو نُقصانٌ إضافيٌّ بالنسبةِ إلى الكمالِ المُطلقِ، ومن هُنا يُقالُ: حسناتُ الأبرارِ سيِّئاتُ الأحرارِ، ولذا قال سيِّدُ الأخيارِ وسندُ الأخبارِ: «وإنهُ ليُغانُ على قلبي وأستغفرُ الله»[٢]، وفي هذا المقامِ قالَ بعضُ المشايخِ الكرام: أستغفرُ اللهَ مما سوى اللهِ.

وقال ابنُ الفارضِ:

ولو خَطَرَتْ لِي في سواكَ إرادةٌ　　　على خاطِري سهواً حكمتُ بِردَّتِي[٣]

---

(١) أورده القشيري في «رسالته» (ص ١٩٠) بنحوه، وقال السخاوي في «المقاصد الحسنة» (ص ٥٦٥): يذكره المتصوِّفةُ كثيراً، وهو في «رسالة القشيري»، لكن بلفظ: «لي وقتٌ لا يسعُني فيه غيرُ ربِّي»، ويشبُه أن يكون معنى ما للترمذيِّ في «الشمائل»، ولابن راهويه في «مسنده»، عن عليٍّ في حديث طويل: كان ﷺ إذا أتى منزلَهُ جزَّأ دخولَه ثلاثةَ أجزاءٍ: جزءاً لله تعالى، وجزءاً لأهله، وجزءاً لنفسه، ثم جزَّأ جُزأهُ بينَه وبينَ الناس.

(٢) رواه مسلم (٢٧٠٢) من حديث الأغر المزني رَضِي الله عَنه.

(٣) انظر: «ديوانه» (ص ٣٩).

وشرحُ هذا المعنى يطولُ، فلنعطفْ إلى بيانِ ما كُنَّا بصددهِ، فنقولُ: مُعتقَدُ أهلِ الحقِّ أنَّ اللهَ تعالى هُوَ غيرُ وجودِ الكائناتِ؛ فإنَّهُ خالقُ المخلُوقاتِ، ومُوجِدُ الوجُوداتِ الحادثةِ للموجوداتِ، ولا غنى عن المُوجِدِ غيرهُ سُبحانهُ، كما قال: ﴿وَٱللَّهُ ٱلْغَنِىُّ وَأَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ﴾ [محمد: ٣٨]؛ أي: إلى إيجادهِ أولاً وإمدادهِ ثانياً، ساعةً فساعةً، فلا موجُودَ إلا بإيجادهِ، ولا مشهودَ إلا بإمدادهِ، بل لا موجُودَ حقّاً سواهُ، مُوجِدٌ فلا موجُودَ مُطلقاً إلا اللهُ، فتأمل هذا الشهُودَ في مقام الوُجُودِ، وبينَ المقالةِ الوجُوديةِ: أنَّ أعيانَ الموجوداتِ من السماواتِ والأرضِ، وما بينهُما من الكائناتِ العُلويةِ والسُّفليةِ والأشياءِ الرَّديَّةِ، عينُ الحقِّ؛ بناءً على القولِ بالوجودِ المُطلقِ.

نعم؛ كونُ الأشياءِ الموجُودةِ والمعدومةِ أعيانٌ ثابتةٌ في علمِ الله سُبحانهُ، وأنَّ لها وجوداً في الخارجِ غيرُ مُستقِّلٍ بذاتها، بل كالهباءِ في الهواءِ، وكسرابٍ بِقيعةٍ يحسبُه الظمآنُ أنَّهُ الماءُ حتَّى إذا جاءَهُ لم يجدْهُ شيئاً ووجدَ الله عندَهُ؛ لقولِه تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد: ٤] ﴿إِنَّهُۥ بِكُلِّ شَىْءٍ مُّحِيطٌۢ﴾ [فصلت: ٥٤]، وقولِه سُبحانهُ: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ﴾ [ق: ١٦]، وهذا غايةُ قُرْبِ المُريدِ في مقامِ المَزيدِ، فتعيّناتها تعيّناتٌ عِلميةٌ صوريةٌ، لا تعيّناتٌ عينيةٌ حقيقيةٌ.

ثم اعلم: أنَّ أربابَ المعرفةِ من الصُّوفيةِ ضربوا مثالاً في بيانِ الوحدةِ الذاتيةِ والكثرةِ الأسمائيةِ والصِّفاتيةِ الحسنى، ولله المثلُ الأعلى أنَّ الأشياءَ على اختلافِها في أكوانِها وألوانِها بالنسبةِ إلى نورِ الحقِّ وظُهُورِ الذاتِ المُطلقِ، كما إذا وقعتِ الزُّجاجاتُ، والمِرآةُ في مُقابلةِ شمسِ الوُجُودِ، وهُناكَ في مُقابِلها جُدُرٌ في عالمِ الشُّهُودِ، فلا شكَّ أن نورَ الشمسِ تقعُ على تلكَ المجالي فينطبعَ آثارُ الألوانِ المُختلفةِ في الجُدُرِ المُقابلِ لتلكَ المرايا، فتبقى في غايةٍ من الظُّهُورِ، للانعكاسِ المُستفادِ من ذلكَ النورِ، والحالُ أنَّ نورَ الشمسِ باعتبارِ وحدةِ الذاتِ مُعْرىً ومبرَّأً من الألوانِ

المُختلفة المنطبعةِ في المِرآةِ، إلا أنَّهُ لولا وجودُ ذاتِها لم يُتصَّور شُهُودُ تجلياتها في مراياتها؛ فالعارفُ نظرهُ إلى الحقِّ المُطلقِ، والغافلُ نظرهُ إلى الخلقِ، وغفلتُه عن الحقِّ، ولذا لمَّا قيل للشيخِ الأوحديِّ، وهُو مُولَعٌ بعشقِ الأمردِ الغُلامِ: أنت في أيِّ المقام؟ فقال: أنظُر شمسَ السماءِ في طِشتِ الماءِ، فقيل لهُ: لولا أنَّ لكَ دَمَلٌ في القَفَا لرأيتَ الشمسَ في مقامِه العُلا، وتنوَّرتَ بنورِه الضِّيا.

ثم على هذا ظُهُورِ الآثارِ المُختلفةِ من الواحدِ الحقيقيِّ لتعدُّدِ القوابلِ المُختلفةِ الاستعدادِ الخَلْقِي، كما يُشيرُ إليهِ قولُه تعالى: ﴿ قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ ﴾ [الإسراء: ٨٤]، ويُومئُ إليهِ قولُه ﷺ: «كلٌّ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لهُ»[1]، وبهذا المثالِ ظهرَ لكَ أنَّ كونَ الحقِّ مع جميعِ الخلقِ ليسَ من المُحَالِ؛ فافهم ولا تتوهَّم أن هُنا شيئاً من الإشْكالِ أو الأشْكالِ، والله أعلمُ بحقيقةِ الأحوالِ.

ثم من نتائجِ هذا المثالِ: أنَّ المُتحقِّقَ الوُقُوعِ هُو النورُ في جدارِ الظهُورِ، والألوانُ المُختلفةُ، والأكوانُ المؤتلفةُ معدُومةٌ في صُورةِ الموجوداتِ، وموهومةٌ مُحقَّق الفناءِ في حدِّ الذاتِ، والجهةُ النُّوريةُ جمعٌ، والجهةُ اللونيةُ فرقٌ، والوجودُ الخارجيُّ جامعٌ بين الجهتينِ، وبرزخٌ بين شُهُودِ الواجبِ الوُجُودِ وظُهُورِ مُمكنِ الشُّهُودِ، وهُو مقامُ جمعِ الجمعِ المُعتبَرِ عند الكلِّ، فتدبر وتأمل، وإليه الإشارةُ بقولِه تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِى ٱلْبَحْرَانِ﴾ [فاطر: ١٢]، وقولِه سُبحانهُ وتعالى ﴿مَرَجَ ٱلْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ ۝١٩ بَيْنَهُمَا بَرْزَخٌ لَّا يَبْغِيَانِ﴾ [الرحمن: ١٦]؛ فدلَّ على أن الواجبَ لا يُمكنُ أن يصيرَ مُمكناً، كما أن المُمكنَ لا يُتصوَّرُ أن يصيرَ واجباً، وأما الناقصُ فلا يُفرِّقُ بينَ النورِ واللونِ، وإليه الإشارةُ بقولِه تعالى: ﴿ وَلَا تَلْبِسُواْ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ ﴾ [البقرة: ٤٢].

وأما مَن غلبَ عليهِ شُهُودُ الحقِّ فقال: ألا كلُّ شيءٍ ما خلا الله باطلُ، ومَن

---

(١) رواه البخاري (٢٧٠٢)، ومسلم (٢٦٤٩) من حديث عمران بن حصين رَضِي الله عَنه.

غلبَ عليه شُهُودُ الخلقِ يكونُ دهرياً عُنصرياً مَجوسياً جُحُودياً يَهُودياً وجُودياً لا شُهودياً، فصحَّ قولُ مَن قال: الربُّ ربٌّ، والعبدُ عبدٌ، فلا تغلَطْ ولا تخلِطْ، وكذا قولُ مَن قالَ: ما للترابِ وربِّ الأربابِ، وقد قال عزَّ وجلَّ: ﴿فَلْيَنظُرِ ٱلْإِنسَٰنُ مِمَّ خُلِقَ﴾ [الطارق: ٥]، ومثالٌ آخرُ يقربُ للمثلِ الأولِ، وللهِ المثلُ الأعلى؛ فتأمل.

كما نظمَ بعضُهم:

رَقَّ الزُّجاجُ ورقَّتِ الخمرُ فتشابَها وتشاكلَ الأمرُ

فكأنَّما خمرٌ ولا قدحٌ وكأنَّما قدحٌ ولا خمرُ(١)

وهذهِ حالةٌ فيها مَزلقةُ الأقدامِ، ومزلَّةُ الأقلامِ، وقد وقع هُنا خَبطٌ للمؤوِّل في الإقدامِ على كلامٍ غيرِ مُستقيمِ المَرامِ عند الأعلامِ، لدفع ما يَرِدُ على شيخه من المَلامِ، ولم يُراعِ جانبَ المَلك العلَّامِ؛ حيثُ قال: (الموجُودُ الخارجيُّ من الحيثية الجامعةِ بين الماهيةِ المُمكنةِ ومبدأ الواجبِ؛ فلو قيل لهُ باعتبارِ اشتمالِه على المبدأِ: إنَّه عينٌ؛ لا يَبعُد كما أن الصفات لا عين ولا غير، وهي غير، انتهى).

وظُهُورُ كُفرهِ لا يخفى؛ فإن المُحققِّينَ، وهم أهلُ السُّنةِ والجماعةِ ما رضوا أن يقُولُوا في الصفاتِ: إنها عينُ الذاتِ، بل قالُوا: إنها لا عينُ ولا غيرُ؛ احترازًا عن تعدُّدِ القُدماء كما تعلَّق به نُفاةُ الصِّفاتِ؛ كالمعتزلة وسائرِ أهل البِدْعة، فكيف يُمكنُ أن يُقالَ: المُمكناتُ عينُ الذاتِ من وجهٍ وغيرُها من وجهٍ، والحالُ أن الموجودات من آثارِ أنوارِ الصِّفات، ولكنَّ العبدَ من طبيعة مولاهُ، كما أن المُريد على طبيعة مَن ربَّاه.

وأما ما مثَّله المؤوِّل تبعاً لغيره في تصويرِ الوِحدةِ والكَثرةِ: أنهُ كالواحدِ في مراتبِ الأعدادِ؛ فهُو ميلٌ إلى القولِ بالعَينيةِ المُترتِّبِ عليه الاتِّحادُ، المحكُومِ عليه

---

(١) البيتان نُسبا للصاحب بن عبَّاد ولأبي نواس. انظر: «ديوان المعاني» (١/ ٣١٠)، و«محاضرات الأدباء» (١/ ٧٨٦).

بالإلحاد، وكذا ما نقله عن شيخه أنهُ قال في «الفتوحات»: من أنَّ التخلِّي عندَ القوم اختيارُ الخَلْوة، والإعراضُ عن الأُمُور المُشغلة من الحضرةِ، وعندنا هُو التخلِّي من الوُجُود المُستفادِ؛ لأنَّ في اعتقاد العوامِ: أن وجودَ الغيرِ حقٌّ، وفي نفس الأمرِ ليس إلا وجودُ الحقِّ جلَّ وعلا. انتهى.

ولا يخفى أن هذا أيضاً يُشيرُ إلى وِحدةِ الوُجُودِ، وهُو مُخالفٌ لِمَا عليه أربابُ الشُّهُودِ: من أن العابدَ غيرُ المعبودِ، والشاهدَ غيرُ المشهُودِ، وغايةُ الأمرِ أنَّ ظُهُورَ الخلقِ يخفى أو يفنى عندَ نورِ الحقِّ، كغَيبةِ الكواكبِ الثواقبِ في حَضْرة شمسِ المشارقِ و[المغاربِ، وكذا شمسُ الجوانب مُنخسفةٌ ومُنكسفةٌ عند تجلِّي ربِّ المشارقِ][1] والمغاربِ؛ فكُن من الأقاربِ لا من الأجانبِ؛ كيلا يقعَ لكَ خطأٌ في تحقيقِ المَراتبِ.

العاشرُ: قولُه في فَصِّ نوحٍ عليه السَّلامُ: (إنَّ التنزيهَ عندَ أهل الحقائقِ في التوحيدِ عينُ التجريدِ والتقييدِ؛ فالمنزِّهُ إمَّا جاهلٌ للربِّ، وإمَّا غافلٌ قليلُ الأدبِ).

ثم قال: (لأنَّ الحقَّ لهُ في كلِّ فردٍ من أفرادِ الخلقِ ظُهُورٌ؛ فهُو الظاهرُ في كلِّ مفهُومٍ، وهُو الباطنُ عن كلِّ معلُومٍ إلَّا من فهم مَن قال: إنَّ العالَم صُورةُ الحقِّ وهَويتُه، وهُو ظاهرٌ في كلِّ مَظهرٍ وماهيةٍ).

ثم قال: (وهكذا مَن شبَّه وما نزَّه؛ حيثُ جعلَ الحقَّ مُقيَّداً ومحدوداً، ولم يعرف كونَه معبوداً، ومَن جمعَ بينَ التشبيهِ والتنزيهِ في وصفِ الحقِّ؛ فهُو الذي عرفَ الحقَّ مِن بين الخلقِ).

وقال في فَصِّ إدريسَ عليه السَّلامُ: (إنَّ الحقَّ المُنزَّهَ هُو الخَلقُ المُشبَّهُ).

وقال في فَصِّ إسماعيلَ عليه السَّلامُ: (فلا تنظرْ إلى الحقِّ، فتعريهِ عن

---

(١) ما بين معكوفتين من «ط».

الخَلـقِ، ولا تنظـر إلى الخَلقِ فتكسـوهُ سـوى الحـقِّ؛ فنزِّههُ وشـبِّههُ، وقُم فـي مَقعَد الصِّـدقِ)، انتهى[1].

وحاصلُ كلامِهِ: أَنَّهُ ذمَّ التنزيهَ المُجرَّدَ، ولا شكَّ أَنَّه قولٌ يَرِدُ، حيثُ مدحَ اللهُ سُبحانهُ ملائكتَه بقولِه: ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ الْمُسَبِّحُونَ﴾ [الصافات: ١٦٦]، ولعلَّ الاكتفاءَ بالتسبيحِ عن النقصانِ والزوالِ ظُهُورُ صفاتِ الجلالِ والجمالِ على وجهِ الكمالِ، ومِن أسمائه الحسنى القُدُّوسُ؛ فلا لومَ على المُنزِّه، ولو اكتفى بالتنزيهِ.

نعم؛ الجمعُ بين التنزيهِ والتحميدِ أولى كما لا يَخفى على أهلِ التأييدِ؛ لقولِهِ تعالى حكايةً عن ملائكتِهِ: ﴿وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ﴾ [البقرة: ٣٠]، ولِمَا وردَ في الحديثِ: «سُبحانَ اللهِ وبحمدِه»[2]، على أن كلًّا منهُما يتضمَّنُ المعنى الآخرَ، فتدبر؛ فإِنَّهُ في حقيقةِ المعنى نظيرَ كلمةِ التوحيدِ في المعنى؛ فإنَّ (لا إله) تنزيهٌ وتمجيدٌ، و(إلا الله) توحيدٌ وتحميدٌ.

ثم تعليلُه المعلُولُ خارجٌ عن حَيِّزِ المعقُولِ والمنقُولِ؛ إذ مآلُه ضلالةٌ في جعلهِ الخلقَ عينُ الحقِّ، وهُو الكفرُ المُطلقُ، ثم تحسينُه للتشبيهِ مُناقِضٌ لتحقيقِ التنزيهِ، ومُعارِضٌ لقولِه تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١].

ثـم قولُـه: الحقُّ المُنزَّهُ هُو الخَلقُ المُشـبَّهُ هُـو عينُ بُطلانِ قولِـه الأولِ؛ فتأمَّل وتنبَّـه، ومَحمَـلُ كلامِـه وظاهـرُ مَرامـِهِ، أنَّ تنزيـهَ الحقِّ عينُ تشـبيههِ بالخلـقِ، ليسَ القـولُ الصـدقُ، وهُو كذبٌ وباطلٌ؛ إذ لا مُناسـبةَ بيـن العبدِ والـربِّ، وبين الحادثِ والقديـمِ؛ فالصـوابُ مـا ذكرهُ سُـبحانهُ فـي الكتـابِ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾؛ أي:

---

(١) انظر: «فصوص الحكم» (ص ٦٨ ـ ٦٩).

(٢) منهـا مـا رواه البخـاري (٧٥٦٣) مـن حديـث أَبِـي هُرَيـرَةَ رَضِـي الله عَنـه، قَـالَ: قَـالَ النَّبِـيُّ ﷺ: «كَلِمَتَـانِ حَبِيبَتَـانِ إِلَى الرَّحمَنِ، خَفِيفَتَانِ عَلَى اللِّسَـانِ، ثَقِيلَتَـانِ فِي المِيزَانِ: سُـبحَانَ اللهِ وَبِحَمدِهِ، سُـبحَانَ اللهِ العَظِيمِ».

فـي ذاتـه ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]؛ أي: كامـلٌ في مراتـبِ صفاتِه؛ ففي الجُملـةِ الأولـى ردٌّ علـى المُشـبِّهةِ، وفي الأُخـرى إبطـالٌ للمُعطِّلةِ، ونُفـاةِ الصِّفاتِ المُكمِّلـةِ؛ فهـذا الجمعُ بين التنزيهِ والتشـبيهِ عنـدَ أربابِ التحقيقِ وأصحـابِ التنبيهِ؛ فتأمـل أيُّهـا النبيـهُ، لئلا تقعَ فيمـا وقعَ فيه السـفيهُ.

وأمَّا ما وردَ من الآياتِ المُتشابهةِ والأحاديثِ المُشكلاتِ؛ حيثُ جاء فيهما ذِكرُ الوجهِ واليدِ والعينِ والقَدَمِ وأمثالِها من الصِّفاتِ؛ ففيه ثلاثُ مذاهبَ بعدَ الإجماعِ على التنزيهِ من التشبيهِ:

أحدُها: تفويضُ علمِها إلى عالِمها، وعليهِ جُمهُورُ السَّلفِ وكثيرٌ من الخلفِ، ويُؤيِّدهُ قولُه تعالى: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران: ٧].

وثانيها: تأويلُها، وإليه مالَ أكثرُ الخلَفِ وبعضُ السَّلفِ.

وثالثهـا: أن لا تأويـلَ ولا توقُّـفَ، بـل المذكُـوراتُ كلُّهـا صفاتٌ زائـدةٌ على الـذاتِ، لا يُعلـمُ معناهـا مـن جميعِ الجهـاتِ، وهُـو مُختـارُ إمامنا الأعظـمِ وأحمدَ ابـنِ حنبـل وأتباعِه؛ كابـنِ تيميةَ، وهُو قـولُ ابنِ خُزيمـة وغيرِهم من أكابـرِ الأمَّةِ من المُحدِّثيـنَ، ونُسـبَ إلى عامةِ السـلفِ.

وقد وافقهم إمام أهل السنة أبو الحسن الأشعري في بعض الصفات لا في جميع المتشابهات، فإن له في الاستواء قولين؛ أحدهُما: التأويلُ بالاستيلاءِ، وكذا في الوجهِ؛ حيثُ قال في أحدِ الوُجُوهِ: إن المُرادَ بالوجهِ الوُجُودُ، وكذا في العينِ والقَدَمِ واليمينِ والجَنْبِ، حيثُ قالَ مرَّةً: إنها كلَّها صفةٌ زائدةٌ، وأُخرى اختارَ تأويلَها، وأما اليدُ، فليسَ لهُ فيها إلا القولُ بأنها من الصِّفاتِ الزائدةِ على الذاتِ، ووافقهُ الباقلانيُّ.

ثم اعلم: أنَّ حاصلَ كلامِ المؤوِّلِ في دفعِ هذا الاعتراضِ: أنَّ الحقَّ سُبحانهُ لمَّا كانَ عينَ الأشياءِ من وجهٍ وغيرَها من وجهٍ، فلا بُدَّ من الجَمْعِ بينَ التنزيهِ والتشبيهِ؛ بأن

يعتقدَ التنزيهَ للذاتِ، من حيثُ الهويةُ، والتشبيهَ من حيثُ العينيةُ، المُعبَّرُ عنها بالمعيةِ في قولِه تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد: ٤] انتهى.

وأنتَ ترى أن هذا توضيحٌ لكلامِهِ لا تصحيحٌ لمرامِهِ، وأمَّا الاستدلالُ بالآيةِ وحملُها على هذا التأويلِ؛ فخطأٌ فاحشٌ؛ إذ لا يلزمُ العَينيةُ من المَعيةِ إلا على مذهبِ الحُلُوليةِ والاتِّحاديةِ والوجُوديةِ؛ بخلافِ مذهبِ أهلِ الحقِّ المُحقِّقينَ بالمراتبِ الشُّهوديةِ.

الحادي عشر: قولُه في فَصِّ إدريسَ عليهِ السَّلامُ: (إنَّ أبا سعيدٍ الخرَّازَ، قالَ: إنَّهُ ـ يعني نفسَهُ ـ وجهٌ مِن وُجُوهِ الحقِّ، ولسانٌ من ألسنتهِ؛ حيثُ لم يعرفْ ربَّ العبادِ إلا بأنْ جمعَ بينَ الأضدادِ).

ثم قال الخرَّازُ: (هُو ـ يعني الله سُبحانهُ ـ سُمِّي بأبي سعيدٍ الخرَّاز وغيرِهِ من أسماءِ المُحدَثاتِ)، انتهى[1].

ولا يَخفى بُطلانُ هذهِ الهَذَيانَاتِ، نعم جمعَ الحقُّ سُبحانهُ في الصِّفاتِ بينَ الأضدادِ؛ حيثُ قال: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ﴾ [الحديد: ٣]، وهُو في صُورةِ الأضدادِ؛ إذ المعنى المُرادُ: هُو الأولُ بلا ابتداءٍ، والآخرُ بلا انتهاءٍ، والظاهرُ باعتبارِ الصِّفاتِ المُقتَضيةِ لإظهارِ المصنوعاتِ، وإبرازِ المُمكناتِ والباطنِ باعتبارِ الذاتِ؛ حيثُ لا يعرفُ كُنهَهُ المُنزَّهُ عن جميعِ الجهاتِ، لا أنَّ أوَّليتَه عينُ آخريتِه، وظاهريتَه عينُ باطنيتِهِ من جهةٍ واحدةٍ فيهما، وإن كانتْ مُختلفةً بالنسبةِ إلينا كما أوَّلَ المؤوِّلُ؛ فإنَّ كلامَه المُعلَّلِ ونسبَه إلى شيخِه المُستدِّل؛ حيثُ قال في «الفتوحات»: هُو الأولُ والآخرُ والظاهرُ والباطنُ، يريدُ الخرَّازُ من وجهٍ واحدٍ، لا من نِسَبٍ مُختلفةٍ كما يراهُ أهلُ الفِكرِ من عُلماءِ الرُّسومِ. انتهى.

---

(١) انظر: «فصوص الحكم» (ص ٧٧).

ولا يخفى أنه عدَّ عُلماءَ الشريعةِ مِن أهلِ التفسيرِ والحديثِ أربابَ الرسومِ، وجعلَ نفسَه وأمثالَه من أصحابِ الحقائقِ والفُهومِ بمُجردِ التخيُّلاتِ في الأمرِ الموهومِ.

وأما قولُ المؤوِّلُ: إنَّه قد تقرَّر سابقاً أنَّه سُبحانهُ لكونِه مَبدأُ الآثارِ والأحكامِ لهُ وجهٌ خاصٌّ بالنسبةِ إلى كلِّ ماهيةٍ ما ليسَ إلى غيرِها؛ فهُو توضيحٌ لا تصحيحٌ؛ فإنَّهُ عينُ القولِ بأنَّهُ سُبحانهُ عينُ الأشياءِ من وجهٍ وغيرُها من وجهٍ، فثبتَ أنه كُفْرٌ صريحٌ ليسَ لهُ تأويلٌ صحيحٌ.

وأمَّا استدلالُه بحديثِ: «إذا قالَ الإمامُ: سمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ يقُولُ: ربَّنا ولكَ الحمدُ»[1]؛ فإنَّ اللهَ قال على لسانِ عبدِهِ: سمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ؛ فمِن سوءِ فهمِه وقلَّةِ علمهِ بالكتابِ والسنةِ؛ فإنَّهُ من قَبيلِ قولِ الخطيبِ إذا قرأ: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيْهِ وَسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٦]، وكذا إذا قرأَ القارئُ آيةَ السجدةِ، وكذا حديثُ: «إنَّ الله يَنطقُ على لسانِ عُمرَ»[2]، وكذا سماعُ مُوسى عليهِ السَّلامُ كلامَ الربِّ من الشَّجرةِ.

الثاني عشر: قولُه في فَصِّ نوحٍ عليهِ السَّلامُ: (لو جمعَ نوحٌ بينَ التشبيهِ والتنزيهِ، ودعا قومَه إليهما لأجابوهُ فيهما، لكنهُ دعاهُم جَهاراً إلى تشبيهٍ، ثم دعاهم إسراراً إلى التنزيهِ، وقال: ﴿إِنِّي دَعَوْتُ قَوْمِى لَيْلًا﴾ إلى التشبيهِ، ﴿وَنَهَارًا﴾ [نوح: ٥] إلى التنزيهِ).

وهذا مع التناقُضِ من كلامَيه، والتعارضِ بينَ مراميهِ كُفرٌ ظاهرٌ لاعتراضِه على نبيٍّ من الأنبياءِ.

وقد صرَّحَ العلماءُ: بأنَّ مَن عابَ نبيّاً من الأنبياءِ؛ فقد كفرَ، ولادِّعائهِ علمَ

(١) رواه البخاري (٧٦٣)، ومسلم (٤١٤) من حديث أبي هريرة رَضِي الله عَنه.

(٢) رواه الترمذي (٣٦٨٢)، وابن ماجه (٤١٤)، وأحمد (٢/ ٥٣) من حديث ابن عمر رَضِي الله عَنهما.

الغيبِ في الإنباءِ والتفسيرِ برأيِهِ مُخالفاً للعُلماءِ والأولياءِ من غيرِ قاعدةٍ عربيةٍ، أو قرينةٍ حاليةٍ، أو مقاليةٍ على ما ادَّعاهُ من الإيماءِ.

ثم أقبحُ من ذلك فيما ترقَّى عمَّا هُنالكَ قولُه في فَصِّ إلياسَ عليه السَّلامُ عند قولِه تعالى: ﴿وَإِذَا جَاءَتْهُمْ ءَايَةٌ قَالُوا۟ لَن نُّؤْمِنَ حَتَّىٰ نُؤْتَىٰ مِثْلَ مَآ أُوتِىَ رُسُلُ ٱللَّهِ ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ [الأنعام: ١٢٤]: (فيه وجهانِ من بيانِ المَبنى وعَيانِ المعنى:

أحدهُما: أنَّ (رُسلُ اللهِ) مُبتدأٌ، و(الله) خبرُه، وقولُه: (أعلم) خبرُ مُبتدأ محذُوفٍ هُو (هُو).

وثانيهما: أنَّ (الله) مُبتدأ، و(أعلم) خبرُه، وفي الوجهِ الأولِ (رسل الله) يكونُونَ الله، وفي الوجه الثاني غيره وسواهُ؛ فهذا هُو التشبيهُ في التنزيهِ، والتنزيهُ في التشبيهِ)، انتهى.

وأنتَ ترى أنَّ هذا إلحادٌ في المَبنى واتِّحادٌ في المعنى، ولا يخفى أن جهلَ هذا القائلِ في الإسلامِ أقوى من عَبدةِ الأصنامِ؛ حيثُ قالُوا: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾ [الزمر: ٣]، و﴿هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ﴾ [يونس: ١٨]، وأشدُّ كفراً من النصارى؛ حيثُ قالُوا: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ﴾ [المائدة: ١٧]، وهُو يقُولُ: بأنَّ جميعَ الرسُلِ الله، مع أنَّ هذا ليسَ على قاعدتِه المَبنيةِ؛ لتصريحِ هذه الطائفةِ الرديَّةِ المُسماةِ بالوجوديَّةِ: أنَّ النصارى ما كفرُوا إلا لحصرِ الإلهيةِ في الماهيةِ المسيحيةِ؛ فهم عمَّموا العَينيةَ حتى في الأشياءِ الدنيَّةِ، فصدقَ في حقِّهم ما قالَ اللهُ تعالى: ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾ [المائدة: ١٣]؛ فأيُّ تحريفٍ أقوى من هذا التصنيفِ المُشتَملِ على هذا الإعرابِ، الذي لم يصدر مثلُه عن الأعرابِ المَذمومينَ في الكتابِ؛ فإن قطعَ (رسل الله) عن قولِه (أُوتي) في غايةٍ من الإغرابِ، فجمعَ بين تزييفِ المَبنى وتحريفِ المعنى؛ فثبتَ أنَّهُ جاهلٌ أيضاً بالقواعدِ العربيةِ التي لا تخفى على من قرأ «الآجرومية».

هذا، وقد أطالَ المؤوِّلُ في هذا المقامِ بما لا طائلَ تحتَ شأنِهِ؛ فأعرضنا عن بيانِهِ وإبطالِ برهانِهِ؛ لقولِه تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ هُمْ عَنِ ٱللَّغْوِ مُعْرِضُونَ﴾ [المؤمنون: ٣]، ولحديثِ: «إنَّ مِن حُسْنِ إسلامِ المرءِ تركُه ما لا يَعنِيهِ»[١]، وإنما ذكرنا هذا المقدارَ من الأُمُورِ الفضيحةِ؛ لما وردَ في الأحاديثِ الصحيحةِ من أنَّ: «الدِّينَ النصيحةِ»[٢].

الثالث عشر: قولُه في فَصِّ نوحٍ عليهِ السَّلامُ أيضاً: (أنَّه قالَ: ﴿وَمَكَرُواْ مَكْرًا كُبَّارًا﴾ [نوح: ٢٢]؛ لأنَّ الدعوةَ إلى اللهِ مكرٌ بالمَدْعوِ).

ثم قالَ بعدَ أسطرٍ: (وقالُوا في مَكرِهِم: ﴿لَا تَذَرُنَّ ءَالِهَتَكُمْ﴾ [نوح: ٢٣]... إلخ؛ فإنهُم لو تركُوهم جهلُوا من الحقِّ قدرَ ما تركُوا من هؤُلاءِ؛ فإنَّ للحقِّ في كلِّ معبودٍ وجهاً خاصاً، يَعرفهُ مَن عرفَه، ويجهلُه مَن جهلَهُ)، انتهى[٣].

ولا كُفْرَ أصرحُ من هذا على ما لا يخفى، ولَمَّا عَجَزَ المؤوِّلُ عن تأويلِه انتقلَ إلى توضيحِ كلامِهِ وتصحيحِ مرامِهِ بما هُو أصرحُ في حالِ كُفْرِهِ ومقامِهِ؛ حيثُ قالَ: (المقصُودُ من الدعوةِ إلى الحقِّ مُجردَ المعرفةِ لا أنَّهُ سُبحانهُ من محلٍّ مفقُودٍ، وفي آخر موجُود، والدعوةُ الظاهرةُ عبارةٌ عن دُعاءِ المدعُوِّ مما فيه الحقُّ مفقُودٌ إلى ما فيهِ الحقُّ موجُودٌ.

ولمَّا كانَ المُرسِلُ والمُرسَلُ إليه والرَّسُولُ والرِّسالةُ والداعي والمدعو إليه، والمدعو والدعوة تقتضي أربعةَ أشياءٍ، والحالُ أنهُ بحسبِ التوحيدِ الذاتيِّ كلُّها شيءٌ واحدٌ لا جرمَ يكونُ مُخالفاً للواقعِ؛ فلو فَهِمَ أحدٌ مِن جَهلِةِ التعدُّدِ الحقيقيِّ تكونُ الدعوةُ في حقيقةِ المَكْرِ الخَفِي، وقد قال تعالى: ﴿وَمَكَرُواْ وَمَكَرَ ٱللَّهُ وَٱللَّهُ خَيْرُ ٱلْمَٰكِرِينَ﴾ [آل عمران: ٥٤] قلتُ: ﴿فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْخَٰسِرُونَ﴾ [الأعراف: ٩٩].

---

(١) رواه الترمذي (٢٣١٨)، وابن ماجه (٣٩٧٦)، وابن حبان (٢٢٩) من حديث أبي هريرة رَضِي الله عَنه.

(٢) رواه مسلم (٥٥)، والنسائي (٤١٩٨)، وأحمد (٤/ ١٠٢) من حديث تميم الداري رَضِي الله عَنه.

(٣) انظر: «فصوص الحكم» (ص ٧١ ـ ٧٢).

ثم قال: ولو اعتقدَ أنَّ شيئاً من الأشياءِ خالٍ منهُ وعارٍ عنهُ، فتفوتُه المعرفةُ بالحقِّ على مقدارِ ما تصوَّر فيه الخُلُوُّ عنهُ من الخلقِ).

قلتُ: ما شاءَ اللهُ كانَ من الأشياءِ، ويُضلُّ من يشاءُ ويَهدي مَن يَشاءُ، والخطراتُ الشيطانيةُ ما لها حدُّ الانتهاءِ، كما تقتضيهِ جلاليةُ الأسماءِ.

الرابع عشر: قولُه في فَصِّ نوحٍ عليهِ السَّلامُ أيضاً: (﴿أُغۡرِقُواْ﴾ في بحارِ العلمِ باللهِ، ﴿فَلَمۡ يَجِدُواْ لَهُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ أَنصَارٗا﴾ [نوح: ٢٥]، فكان الله أنصارهم، فهلكوا فيه؛ أي: في اللهِ إلى الأبدِ، فلو أخرجَهم إلى السِّيفِ ـ بكسر السين؛ أي: الساحل، سيفُ الطبيعة ـ لنزل بهم عن هذه الدرجةِ الرفيعةِ)، انتهى[(١)].

ولا يخفى أن الدنيا هي دارُ المعرفةِ؛ لقولهِ تعالى: ﴿ وَمَن كَانَ فِي هَٰذِهِۦٓ أَعۡمَىٰ فَهُوَ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ أَعۡمَىٰ﴾ [الإسراء: ٧٢]، والكفَّارُ من أجلِ خَطئهم؛ لَمَّا أُغرقوا في الماءِ وأُحرقوا بالنارِ يحصلُ لهُم الإيمانُ في حال البأسِ[(٢)] والإيقانِ في وقتِ اليأسِ، ولا يُسمَّى ذلك الإيمانُ معرفةً، ولذا قال تعالى: ﴿وَلَوۡ رُدُّواْ لَعَادُواْ لِمَا نُهُواْ عَنۡهُ﴾ [الأنعام: ٢٨]، وهذا معنى قولِه: (ولو أخرجهم إلى ساحلِ الطبيعةِ لنزلَ بهم عن هذه الدرجةِ الرفيعةِ)، لكن تسميةُ هذه الحالةِ رفيعةٌ لا شكَّ أنها عبارةٌ شنيعةٌ وإشارةٌ فظيعةٌ.

قال المؤوِّلُ: إنَّ قومَ نوحٍ كانُوا عالمينَ من حيثُ الفطرةُ والجِبلةُ بحقائقِ الأشياءِ ومُسبِّحينَ كسائر أجزاءِ الأرضِ والسماءِ، لكن من غيرِ شُعُور لهُم به من حيثُ التعلُّقُ الجسَدانيُّ وارتباطُ الهَيولانيِّ المانعِ لهُم من الفِكرةِ والرؤيةِ والساترِ لهُم عن المعارفِ الفطريةِ، لا سيَّما لمَّا أُغرقوا وانقطعَ العلائقُ وتفرَّق العوائقُ تحقَّقوا بسببِ شُعُورهم للعلومِ الفطريةِ والمعارفِ الجبليَّةِ، قالَ تعالى: ﴿وَبَدَا لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ مَا

---

(١) انظر: «فصوص الحكم» (ص ٧٣).

(٢) كذا في «ط»، وفي «ح» و«م»: «اليأس».

لَمْ يَكُونُواْ يَحْتَسِبُونَ﴾ [الزمر: ٤٧]، ﴿فَكَشَفْنَا عَنكَ غِطَآءَكَ فَبَصَرُكَ ٱلْيَوْمَ حَدِيدٌ﴾ [ق: ٢٢]، انتهى مقالاً، ونعوذُ بالله من الشقاوةِ حالاً ومآلاً.

ثـم رأيـتُ عبارةَ «الشِّـفا» ففيهـا: أنَّ الإجمـاعَ على تكفيـرِ كلِّ مَـن دافعَ نصَّ الكتابِ[1].

قال شارحُه العلَّامةُ الدَّلجيُّ: أي: حملُه على خلافِ ما وردَ به من المعنى المُحكَمِ كحملِ بعضِ المتصوفةِ قولَه تعالى في قومِ نوحٍ: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ أُغْرِقُواْ فَأُدْخِلُواْ نَارًا﴾ [نوح: ٢٥] على ما حاصلُه: أُغرقوا في المحبةِ فأُدخلُوا نارها مع هَذيانَاتٍ كثيرةٍ صارفةٍ عن ذمِّهم إلى مدحِهم. انتهى.

ولا يخفى أنَّ المعرفةَ صفةٌ مادحةٌ، بل لازمةٌ للمحبةِ.

الخامسَ عشرَ: قولُه في فَصِّ إبراهيمَ عليهِ السَّلامُ:

فيَحمدُنـي وأحمَـدُه ويعبدُنـي وأعبـدُه

انتهى[2].

والجُملةُ الأُولى وجهُها ظاهرٌ؛ لأنَّ الحمدَ بمعنى الثَّناء؛ فاللهُ تعالى يُثني على مَن يشاءُ، وأمَّا الجُملةُ الثانيةُ، فظاهرُها كُفرٌ كما لا يخفَى على أهلِ الصَّفا.

وأمَّـا قـولُ المـؤوِّلِ: إنَّ العبـادةَ جـاءت في اللغـةِ بمعنـى الانقيـادِ والطاعةِ، واللهُ سُـبحانهُ أجـابَ دُعـاءَ المُطيـعِ، كمـا أنَّ المُطيـعَ انقـادَ لأمـرِ المُطاعِ.

قـال أبُـو طالـبٍ للنبيِّ ﷺ: مـا أطوعَ لكَ ربَّـكَ يا مُحمَّـدُ، فقال لـهُ: «وأنتَ يا عمِّي إنْ أطعتَه أطاعـكَ»[3]، انتهى.

---

(١) انظر: «الشفا» (٢/ ٢٨٦).

(٢) انظر: «فصوص الحكم» (ص ٨٣).

(٣) رواه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٣٩٧٣)، وابن عدي في «الكامل» (٧/ ١٠٢) من حديث =

ولا يخفى أَنَّهُ ما ورد: إِنَّكَ إِنْ عبدتَهُ عبدكَ؛ فإِنَّهُ كفرٌ شرعاً، ولا يُلتفتُ إلى معناهُ لُغةً وعرفاً، وكذا لا يُقبلُ توجيهُه المُقابلةَ بالمشاكلةِ، مع أَنَّ المُقابلةَ لا تكونُ إلا في الجُملةِ الأخيرةِ على ما صرَّحُوا به في علمِ المعاني والبيانِ.

هذا؛ وأيُّ لذَّةٍ في هذا الكفرِ بظاهرِهِ واحتياجِهِ إلى تأويلٍ في آخرِهِ، وأيُّ مانعٍ كانَ لهُ أن يقُولَ: ويُجيبُني وأُجيبهُ.

والحاصلُ: أَنَّ تأويلَهُ لا يصدُقُ قضاءً وحكومةً، وقد يُدين ديانةً.

السادسَ عشرَ: قولُه في فَصِّ هودَ عليهِ السَّلامُ: (إنَّ وجودَنا غذاءُ الحقِّ، وهُو غذاؤنا)، انتهى[1].

ولا يخفى أَنَّ الغذاءَ ما يكونُ سبباً للبقاءِ من مطعوماتِ الأشياء، والله تعالى مُنزَّهٌ عن ذلك كما قالَ: ﴿وَهُوَ يُطْعِمُ وَلَا يُطْعَمُ﴾ [الأنعام: ١٤].

وأمَّا قولُ المؤوِّلُ: إنَّ بقاءَ الحقِّ لمَّا كانَ سبباً لوُجُود بقاءِ الخلقِ؛ فلا جرمَ هُو غذاؤنا، ولمَّا كانَ الخالِقِيَّةُ والرازِقِيَّةُ وسائرُ الأسماءِ الأفعاليةُ لا يُتصوَّرُ ثُبُوتها من غيرِ مخلُوقٍ ومرزوقٍ وأمثالِهما، لا تقديراً ولا وجوداً؛ لا جرمَ نكُونُ نحنُ أسبابَ وجودِ الأسماءِ وبقائها؛ فنحنُ غذاؤهُ في ثُبُوتِ أفعالِه وأسمائِه.

فمذهبٌ باطلٌ، ومشربٌ عاطلٌ مع قطعِ النظرِ عن الكُفْرِ، باعتبارِ إطلاقِ هذا اللفظِ الشنيعِ على الربِّ الرفيعِ؛ حيثُ إنَّ أوصافَ الله تعالى توقيفيةٌ؛ لأنَّ المُعتقَدَ المُعتمَدَ عند طوائفِ الإسلامِ، والعُلماء الأعلام، والمشايخ العِظام: أنَّ الله كان خالقاً قبلَ أن يَخلُقَ، ورازقاً قبل أن يَرْزُقَ؛ على خلافٍ بين الماتريديةِ والأشاعرة؛ حيثُ جعلَ الأولونَ صفةَ التكوينِ قديمةً، والآخرُونَ حادثةً باعتبارِ مُتعلَّقاتِها،

= أنس بن مالك رَضِي الله عَنه، وفي إسناده الهيثم بن جماز، وهو ضعيف.

(١) انظر: «فصوص الحكم» (ص ١١١).

وأدخلوهـا تحتَ نعـتِ القُـدرةِ والإرادةِ، والأولونَ قالُوا: لا يلزمُ مـن حُدُوثِ المُتعلَّق أن لا يكـونَ المُتعلَّـقُ ذاتيـاً كمـا حُقِّق فـي العلـمِ والمعلـومِ، فالجوابُ بالجـوابِ في مقـام فصلِ الخطابِ؛ فالأشـعريةُ قالُوا: وجـودُ الخلقِ والـرزقِ تقديـريٌّ، والمَاتُريديةُ قالُـوا: وجودُهما حقيقـيٌّ، وقيل: النـزاعُ لفظيٌّ.

فقولُ المؤوِّلُ: (لا يُتصوَّر ثُبُوتها)؛ أي: الأسماءُ الأفعاليةُ (من غير مخلُوقٍ ومرزوقٍ لا تقديراً ولا وجوداً)؛ كُفرٌ صريحٌ، ليس لهُ تأويلٌ صحيحٌ، لا سيَّما إذا كان قولُه: (لا تقديراً) راجعاً إلى (ثُبُوتها).

السـابعَ عشـرَ: قولُه فـي فَصِّ هـودٍ عليه السَّـلامُ أيضاً: (فإيَّـاكَ أن تتقيَّـدَ بقيدٍ مخصُـوصٍ، وتكفـرَ بمـا سـواهُ، فيفوتُكَ خيـرٌ كثيـرٌ، بل يفوتُـكَ العلـمُ بالأمرِ على ما هُـو عليهِ).

ثم قال: (فكُن هُيولى لصورِ المعتقداتِ كلِّها؛ فإنَّ الله تعالى أوسعُ وأعظمُ من أن يحصُره عقدٌ دونَ عقدٍ؛ فإنهُ تعالى يقُولُ: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥]، فما ذكرَ أَيَّناً مِن أينٍ، وذكرَ أنَّ ثَمَّ وجهُ الله، ووجهُ الشيءِ حقيقتُه)، انتهى[١].

وكُفـرُهُ لا يخفى؛ إذ يلـزمُ منهُ أنَّ المعتقداتِ المُختلفةِ بيـنَ الطوائفِ المؤتلفةِ كلَّهـا حقٌّ واعتقـاداتُ جميعِها صدقٌ، وهذا مذهـبُ الزَّنادقةِ والإباحيـةِ والمَلاحدةِ والاتِّحاديةِ.

ثـم المـؤوِّلُ لَمَّـا عجَـزَ عـن تأويـلِ هـذا الـكلامِ ذهـبَ إلـى طريـقِ توضيحِ المـرامِ علـى قاعـدةٍ فاسـدةٍ لهُ ولشـيخهِ في هـذا المقـامِ، فقـال: إنَّ الله سُـبحانهُ لَمَّا كان مبـدأَ الآثـارِ، والماهيـاتُ الخارجيـةُ كذلـك مبـدأُ الآثـارِ والماهيـاتِ الذِّهنية، وكمـا أنَّـهُ مـن حيـثُ المبدئيـةُ مُقـارنٌ للماهيـاتِ الخارجيـةِ، كذلـك مـن حيـثُ

---

(١) انظر: «فصوص الحكم» (ص ١١٢).

مبدئيتُـه للآثـارِ والأحـكامِ الذِّهنيـةِ مُقـارنٌ للذهنيـةِ؛ فهُو مـع الموجـوداتِ الذهنيةِ كمـا هُـو مـع الموجـوداتِ الخارجيـةِ بـلا فـرقٍ. انتهى.

ولا يخفى أنَّ المعيةَ المذكُورةَ لا تُفيدُ تصحيحَ المسألةِ المسطورةِ؛ اللهُمَّ إلا أن يُرادَ بالمعيةِ العينيةِ كما صرَّحَ به هُو وشيخهُ في مقاماتِها الرديَّةِ، وحينئذٍ يتعيَّنُ القولُ: بأن هذهِ المقولةَ من الكلماتِ الكُفريةِ، ومُجملُ كلامهِ في آخر مَرامهِ: أنه سُبحانهُ لا يخلُو عن اعتقادٍ مسطورٍ، إلا أنه ليسَ في اعتقادٍ دونَ اعتقادٍ بمحصورٍ، انتهى.

وهُو نهايةُ كفرهِ وغايةُ أمرهِ؛ حيثُ جعلَ الإيمانَ والكفرَ سواءً في الاعتقادِ، وكذا صيَّرَ سائرَ الأُمُورِ المتضادَّةِ مُصوَّرةً في الاعتمادِ.

الثامنَ عشرَ: قولُه في فَصِّ شُعيبٍ عليه السَّلامُ: (إنَّ الإلهَ المُعتقَدَ لشخصٍ ليسَ لهُ حُكمٌ في الإلهِ المُعتقَدِ لآخرٍ؛ فصاحبُ الاعتقادِ ينفي النقصانَ عنهُ، ينصرُه وهُو لا ينصرُه، ولهذا ليسَ لهُ أثرٌ في اعتقادِ مُنازعِه، وكذا هذا المُنازعُ ليسَ لهُ نصرةٌ من إلهٍ لهُ اعتقادٌ به، فما لهُم من ناصرينَ)[١].

وقالَ في فَصِّ مُحمدٍ ﷺ: (إنَّ المُعتقِدَ يُثني على إلهٍ مُعتقَدٍ لهُ، ويتعلَّقُ به، فالإلهُ مصنُوعٌ لهُ، فثناؤهُ عليه ثناؤُهُ على نفسهِ، ولهذا يذمُّ مُعتقَدَ غيرهِ، ولو أنصفَ لَمَا فعلَهُ، لكنه جاهلٌ بسببِ الاعتراضِ على الغيرِ في اعتقادِه في الحقِّ، ولو عرفَ قولَ الجُنيدِ: لونُ الماءِ لونُ إنائهِ؛ لسلَّم لكلِّ ذِي اعتقادٍ مُعتقدَهُ، وعرفَ اللهَ في كلِّ صُورةٍ ومُعتقَدٍ؛ فهُو صاحبُ الظنِّ، لا صاحبُ العلمِ، كما قالَ الحقُّ: «أنا عندَ ظنِّ عبْدِي بِي»[٢]؛ يعني: ما أظهرَ لهُ إلا في صُورةِ مُعتقَدهِ إنْ أرادَ أطلقَهُ، وإن أرادَ قيَّدهُ، والإلهُ المُقيَّدُ محدُودٌ، يسعهُ القلبُ؛ إذ الإلهُ المُطلقُ لا يسعهُ شيءٌ؛ لأنهُ عينُ جميعِ الأشياءِ وعينُ ذاتِه، وفي الشيءِ الواحدِ لا يُقال: إنَّه يسعهُ أو لا يسعهُ. انتهى[٣].

---

(١) انظر: «فصوص الحكم» (ص ١٢٢).

(٢) رواه البخاري (٦٩٧٠)، ومسلم (٢٦٧٥) من حديث أبي هريرة رَضِي الله عَنه.

(٣) انظر: «فصوص الحكم» (ص ٢٢٦).

ولا يخفى ما فيهِ من المُنكراتِ الشرعيةِ والكُفرياتِ الفَرعيةِ؛ فإنَّهُ يُبطلُ التوحيدَ، ويُعطِّلُ التمجيدَ، ويُحرفُ كلامَ اللهِ وكلامَ رسُولهِ عن مقامِ التسديدِ والتأييدِ؛ إذ الحديثُ الإلهيُّ: «أنا عند ظنِّ عبدِي بِي» ليسَ بالنسبةِ إلى اعتقادِ الألوهيةِ؛ فإنَّ الظنَّ لا يُغني من الحقِّ شيئاً في الأُمُورِ الاعتقاديةِ، بل معناهُ: أنه عندَ ظنِّ عبدهِ بهِ في مقامِ الرجاءِ والخوفِ، كما تقتضِيهِما صفةُ العُبُوديةِ؛ بأنْ يقومَ بطاعتهِ ويخافَ من معصيتهِ لا لمُجرَّدِ التمنِّي من غيرِ التعنِّي؛ فإنَّهُ غُرورٌ لا يَعقبُه سرُورٌ.

وأمَّا ما وردَ في الحديثِ النبويِّ من أنَّ «القلبَ بيتُ الربِّ»[1]، وكذا ما وردَ في الحديثِ القُدسيِّ والكلامِ الأُنسي: «لا يسعُني فيه أرضي ولا سمائي، ولكن يسعُني قلبُ عبدي المُؤمن»[2]؛ ففيهما إيماء إلى مضمُون قولِه: ﴿ إِنَّا عَرَضْنَا ٱلْأَمَانَةَ ﴾ [الأحزاب: ٧] الآيةَ، وتحقيقُها ليسَ هذا محلُّ بسطِها، ولا يقُولُ مُسلمٌ بنزولِ الربِّ في القلبِ وإحاطتِه بهِ إلا الحُلُوليةُ والوجُوديَّةُ، إلا أنَّ الأَولِينَ يخصُّونَ القضيةَ ولا يعمُّونَ البليَّةَ.

ثم المؤوِّلُ لَمَّا عجَز عن تأويلهِ وتصحيحهِ شرعَ في بيانِ كلامهِ وتوضيحِهِ، فتبعهُ في مرامهِ وصرَّحَ بتصريحهِ، حيثُ قالَ: أصحابُ التقليدِ من العُقلاءِ تصوَّروا الحقَّ سُبحانهُ بحسبَ فهمِهم وإدراكِ علمِهم، فصوَّروا في ذِهنهم صُورةً ونزَّهوها من كلِّ ما يحسبُونهُ نُقصاناً عندهُم، ووصفوها بكُلِّ نعتٍ ظنُّوا أنه كمالٌ لديهم؛ ففي الحقيقةِ تلكَ الصُّورةُ مصنوعةٌ ومخترعةٌ ومجعولةٌ ومفعولةٌ لإدراكِهم وفهمِهم.

---

(١) حديث موضوع، والمؤلف نفسه رحمه الله قد حكم عليه بالوضع في «الأسرار المرفوعة» (ص ٢٦٠). وانظر: «المقاصد الحسنة» للسخاوي (ص ٤٩٢).

(٢) قال السخاوي في «المقاصد الحسنة» (ص ٤٨٩): قال العراقي: لم أرَ له أصلًا، وكذا قال ابن تيمية: هو مذكور في الإسرائيليات وليس له إسناد معروف عن النبي ﷺ.

فلـو نظـرتَ في اعتقـاداتِ الفـرقِ الإسـلاميةِ، وتأملتَ فـي مُعتقَـداتِ اليهُودِ والنصـارى والمجُـوسِ وعبدةِ الأصنـامِ والصابئةِ لظهـرَ لك هذا المعنـى في ميدانِ المَبنـى؛ فـإن كلَّ واحـدٍ منهُـم بحسـبِ قابليتِهـم وفهمِهـم تصـوَّروا الحـقَّ بصُورةٍ مُستحسَـنةٍ عندهُـم، ويحامـونَ ويراعـونَ وينفـونَ عنـهُ المنقصـةَ، وينسـبونَ إليهـا الممدحـةَ، وينفـونَ مُعتقـدَ غيرهِـم ويذمُّونـهُ، ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ۝١١٨ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ﴾ [هـود: ١١٧ ـ ١١٨] وهـم الأنبياءُ والأولياءُ والراسـخونَ مـن العلماءِ؛ لأنهم لم يُصـوِّروا صُـورةً معلُومـةً عندهـم، وحقيقـةً خاصةً مـن لدنهم، بـل اتبعُوا مـا أُوحيَ إليهـم بالوحِـي للأنبياءِ والإلهـامِ للأوليـاءِ. انتهى.

وهذهِ كلمةُ حقٍّ أُريدَ بها الباطلُ كما لا يخفى على العاقلِ الكاملِ؛ فإنَّ مُرادَ شيخِه كما مرَّ مرارًا أن الحقَّ عينُ الخلقِ، وأنَّ كلَّ مُعتقَدٍ صحيحٌ؛ لظُهُورِ الحقِّ، وكونهِ مع كلِّ شيءٍ، بل عينُه، واختلافُ الاعتقاداتِ بحسب تفاوتِ الاعتباراتِ الصادرةِ على وِفْقِ مراتبِ الاستعداداتِ والقابلياتِ، كانعكاسِ نورِ الشمسِ في المراياتِ، وهذا شبهُ المعنى الذي هُو مدارُ بنائه بقولٍ نسبهُ إلى الجُنيدِ: لونُ الماءِ لونُ إنائِه.

والتحقيـقُ: أنَّ معنـى قـولِ الجُنيـدِ لـو صـحَّ روايتُـه عنـهُ يكـونُ من قَبيـلِ ما قيـلَ: كلُّ إناءٍ يترشَّـحُ بما فيـهِ؛ أي: بما يُوافقُ هـواهُ وطبعَه ويُطابقُ مُعتقدَه وشـرعَه، لا بمـا يُنافيـه، ألا تـرى أنَّ جماعـةً مُختلفـةً إذا اجتمعُـوا في مَحفَـلٍ؛ فالعالِـمُ يظهرُ منـهُ آثـارُ علمـهِ، والكريـمُ يظهـرُ منهُ آثـارُ كرمـهِ، والحسـنُ الخُلُـقِ يتبيَّنُ عنـهُ أنوارُ حِلمـهِ؛ فالذاكـرُ لا يذكـرُ إلَّا مذكـورَه وموصوفَـه، والعـارفُ لا يعـرفُ إلا معروفَه، وهكـذا بقيـةُ أربـابِ الفضائـلِ وأصحـابِ الشـمائلِ، وطالـبُ الدنيـا يتكلَّـمُ بأُمُورِ دُنيـاهُ، والفاسـقُ بما فـي خاطرهِ مـن مَهـواه، و﴿كُلُّ حِزْبِۭ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ [المؤمنون: ٥٣]، عارفـونَ طريقَهـم ومذهبَهـم، و﴿قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَّشْرَبَهُمْ﴾ [البقرة: ٦٠].

التاسعَ عشرَ: قولُه في فَصِّ شُعيبٍ عليهِ السَّلامُ أيضاً: (إنَّ العالمَ مجمُوعةُ أعراضٍ، وفي كلِّ آنٍ يصيرُ معدُوماً وموجوداً، كما قال الأشاعرةُ وغيرهُم في الأعراضِ لا في الأجسامِ)[1].

أقُولُ: وهذا المقدارُ ليسَ لهُ مطعنٌ في الكلامِ؛ إذ لا يترتبُ عليه حُكمٌ من الأحكامِ إلا أنه فرَّعَ عليه ما يترتبُ كفرهُ لديه؛ حيثُ قال: فالمُكلَّفُ في كلِّ آنٍ يكونُ غيرَه ويُحشرُ في العُقبى غيرَ ما كان موجُوداً في الدنيا؛ فالعقابُ والثوابُ لا يكونُ في الطائع والعاصي. انتهى.

وكفرهُ لا يخفى، والمؤوِّلُ ما التفتَ إلى دفعِ الاعتراضِ، بل أظهرُ توضيحِ أنَّ الأجسامَ كالأعراضِ بقولِه: إنَّ الله سُبحانهُ هُو الذي قائمٌ بذاتِه في قيامهِ لا يحتاجُ إلى شيءٍ من موضُوعاتهِ.

وأما ما يُسمِّيه أهلُ الرُّسومِ بالجوهرِ، ويجعلونَه قائماً بنفسهِ غيرُ موجُودٍ عند هذهِ الطائفةِ، بل إنَّه أمرٌ موهومٌ، وشيءٌ معدُومٌ؛ فالعالَمُ من أولهِ إلى آخرهِ أعراضٌ غيرُ قائمةٍ بنفسِها في أمرِه.

أقُولُ: ما ذهبَ إليه العلماءُ والحُكماءُ والمشايخُ الكُبراءُ بالاعتبارِ أولى؛ حيثُ فرَّقوا بينَ الجواهرِ والأعراضِ على وجهٍ لا يتوجَّهُ عليهم الاعتراضُ؛ فإنهُم مُجموعونَ على أنَّ الحقَّ هُو القائمُ بذاتِه، وهُو لا يُنافي أن يُقيمَ الجوهرَ قائماً بنفسِه بمعنى أنهُ ثابتٌ في مقرِّه، ولذا قالُوا في معنى القيُّومِ: هُو القائمُ بنفسِه، المُقيمُ لغيرِهِ، وعلى تقديرِ صِحَّةِ كونِه يَصيرُ معدُوماً في كلِّ آنٍ، كما يُشيرُ إليهِ قولُه تعالى: ﴿كُلَّ يَوۡمٍ هُوَ فِي شَأۡنٖ﴾ [الرحمن: ٢٩]؛ أي: يُحيي ويُميتُ، بمعنى يُوجِدُ الشيءَ ويُفنيهِ، فنقُولُ: يصيرُ معدُوماً وينقلبُ موجُوداً، وهكذا في كلِّ

---

(١) انظر: «فصوص الحكم» (ص ١٢٥).

زمـانٍ مـن الأحـوالِ كما يقتضيـهِ ظُهُـورُ صفاتِ الجـلالِ ونعـوتِ الجمالِ إلـى أبدِ الآبـادِ، علـى وجـهِ الكمـالِ، وعلى هـذا المعنـى لا يترتَّبُ الفسـادُ فـي المبنَى؛ كما حُقِّـقَ فـي إعـادةِ أعضـاءِ الأشـباحِ فليكُن كذلك فـي أجـزاءِ الأرواحِ.

وقـد قـال تعالـى: ﴿كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُم بَدَّلْنَٰهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا لِيَذُوقُواْ ٱلْعَذَابَ﴾ [النساء: ٥٦]، فمـا اختلـفَ العاصي والمطيعُ في مقـامِ العِقابِ والثـوابِ، وهذا فصلُ الخطـابِ، والله أعلـمُ بالصوابِ.

العشـرُونَ: قولُـه فـي فَـصِّ العُزيـرِ: (إنَّ ولايـةَ الرسُـولِ أفضـلُ مـن نبوتِـه)، انتهـى[١].

ولا يترتَّـبُ عليـه كفـرٌ ولا فِسـقٌ ولا بِدْعـةٌ، كمـا لا يخفـى؛ لأنَّ هذهِ مسـألةٌ اختلـفَ فيهـا الصُّوفيةُ.

وأصلُ وضعِها أنَّه يُقالُ: ولايةُ الرسُولِ أفضلُ من رسالتِه؛ لأن ولايتَه المُختلفُ فيها هيَ في زمانِ نبوَّته، وأمَّا ولايتُه الكائنةُ قبل نبوتِه؛ فلا يصحُّ أن يُقال: أفضلُ من نبوتِه؛ فإنهُ كفرٌ بلا خلافٍ؛ إذ لا يكونُ الوليُّ أفضلَ من النبيِّ كما حُقِّقَ في محلِّه: أنَّ مَن قال: الوليُّ أفضلُ من النبيِّ؛ يَكفرُ.

وإنمـا بَقِـيَ الـكلامُ فـي نبوَّتـهِ المُعبَّـرِ عنهـا بولايتِـه ورسـالتِه واختـلاف الأفضليَّـة في أيِّ نسـبةٍ، فقـال بعضُهـم: إنَّ ولايتَه أفضـلُ؛ لكونِ توجُّهـهِ حينئذٍ إلى الحـقِّ بخـلافِ رسـالتِه؛ فإنَّـهُ مُتوجِّـهٌ فـي حالتِـه إلـى الخلقِ.

وهذا التفصيلُ من هذهِ الحيثيَّةِ في التفضيلِ لا بأسَ به عندَ أهلِ التحصيلِ، إلا أنَّه يلزمُ منهُ أن يكونَ النبيُّ الذي لم يُؤمرْ بتبليغِ الوحي إلى الخلقِ يكونُ أفضَلَ

---

(١) انظر: «فصوص الحكم» (ص ١٣٥).

وأكملَ ممنْ أُوحِيَ إليهِ وأُمرَ بتبليغِ ما لديهِ، وهُو خلافُ الإجماعِ؛ اللهُمَّ إلا أن يُقال: المُرادُ بيانِ أفضليةِ النسبتينِ المجموعتينِ في الرَّسُولِ بطريقِ الانفرادِ؛ فإنَّ مرتبةَ جمعِ الجمعِ أكملُ عند جميعِ العبادِ، ولذا قالَ بعضُ العلماءِ: إنَّ مقامَ رسالةِ نبيِّناً أفضلُ من مقام ولايتهِ.

وإنما أدرجَهُ المؤوِّلُ، وجعلَه من قَبيلِ القولِ المُشكلِ؛ ليوهِمَ العوامَّ أن سائرَ الاعتراضاتِ مثلُه في قَبُولِ التأويلِ المُحتَمِلِ، نعم ذكرَ بعضُهم: أنَّ نهايةَ النبيِّ بدايةُ الوليِّ، وظاهرُه الكُفْرَ إلا أنَّه لهُ تأويلاً حسناً وتوجيهاً مُستحسناً، وهُو أن الوليَّ لا يصيرُ ولياً باهراً إلا إذا عَملَ بجميعِ ما أتى به النبيُّ أولاً وآخراً، وظاهراً وباطناً.

الحادي والعشرُونَ: قولُه في فَصِّ عيسى عليهِ السَّلامُ: (أنَّهُ لَمَّا كانَ يُحيي الموتَى، قال بعضُهم بحلولِ الحقِّ فيهِ، وقال بعضُهم: هُو اللهُ وكفرُوا، فقالَ تعالى: ﴿ لَقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ ﴾ [المائدة: ١٧]، فجمعُوا بين الكفرِ والخطأ في تمامِ الكلامِ؛ فإنَّ كفرهَم ليسَ بقولِهم: إنَّ الله فقط؛ لأنَّ هذا الكلامَ بانفرادِه حقٌّ، وليسَ بكفرٍ، ولا بقولِهم: المسيحُ ابنُ مريمَ فقط؛ لأنهُ ابنُ مريمَ بلا شكٍّ بل بمجمُوعِ الكلامَينِ كفرُوا)، انتهى[1].

ولا يخفى انحلالُ مثل هذا الكلامِ على أدنى العوامِ؛ لأنَّ أحداً لا يقُول: مَن قال: إنَّ زيداً هُو الإلهُ، يكفرُ بأحدِ جُزئي كلامهِ، بل بتركيبِهما وِفْقَ مرامهِ، مع أنَّ كلَّ جُزءٍ يُسمَّى قولاً لا كلاماً، كما حُقِّقَ في محلِّه، ومع هذا لا يتعلَّقُ الاعتراضُ بالكفرِ على قولِه، إلا أنَّ المؤوِّلَ ذكرَ أن شُرَّاحَ «الفُصوصِ» كالقَيصَريِّ والجَنديِّ والجَاميِّ، اتَّفقُوا أنَّ مُرادَ الشيخِ بهذا القولِ أنهم إنما كفرُوا بحصرِ الحقِّ في عيسى؛ لأنَّهُ تعالى ليسَ محصوراً بل إنَّهُ سُبحانهُ في جميعِ العالَمِ مُتجلِّياً. انتهى.

---

(١) انظر: «فصوص الحكم» (ص ١٤١).

ولا يخفى أنَّهُ مُعارَضةٌ صريحةٌ لكلامِه سُبحانهُ، ومناقضةٌ قبيحةٌ لِمَرامِه عزَّ شأنُه.

وأمَّا بحثُ التجلِّي في أفرادِ العالم؛ فهذا أمرٌ ظاهرٌ، لا يخفى على أحدٍ من بني آدمَ، بل ليسَ لهُ ارتباطٌ بما تقدَّمَ؛ فالكفرُ راجعٌ إليهم حيثُ ما فهموا كلامَ شيخِهم وحملُوهُ على مَحْمَلٍ باطلٍ زعموهُ حقّاً عندهُم، وهؤُلاء وإن كانُوا بحسبِ الظاهرِ من العُلماءِ، لكنهُم وقعُوا فيما وقعُوا فيهِ لفسادِ أساسِهم في البناءِ؛ فقد وردَ: «حُبُّكَ الشيءَ يُعمِي ويُصِمُّ»[1]، وقد قيلَ: كلُّ إناءٍ يترشَّحُ بما فيهِ.

وفيهِ تنبيهٌ على أنه سُبحانهُ يُضلُّ من يَشاءُ ويَهدي مَن يشاءُ، وقد صارتْ ضلالتُهم سبباً لضلالةِ جماعةٍ من السُّفهاءِ، وإنما قُلنا هذا بناءً على نقلِ هذا المؤوِّل، ولعلَّهُ حذفَهُ من كلامِ شيخِهِ من صريحِ الباطلِ كما أشارَ إليه بقولِه، وفي الواقعِ عبارةُ: إنَّ اللهَ هُو المسيحُ ابنُ مريمَ، مُفيدٌ للحصرِ، وأنَّ قولَ الشيخِ يُشير إليهِ حيثُ بيَّنَ أنَّ مجمُوعَ الكلامِ هُو الكفرُ. انتهى.

ولا يخفى أنَّ هذا المَبنى المُفسدُ للمعنى ليسَ في كلامِه على ما نقلَهُ من بيانِ مرامِه، ثم مما يدلُّ صريحاً على بُطلانِ هذا المبدأ الكاسدِ والمنشأ الفاسدِ: أنَّهُ لو قالَ أحدٌ: إنَّ مُحمداً هُو اللهُ، فلا شكَّ أنه يكفرُ بالإجماعِ، خلافاً لمذهبِ ابنِ عربيٍّ وشرَّاحِ كلامِه وسائرِ الأتباعِ؛ حيثُ لم يعرفوا الحكمةَ في فضلِ ضميرِ الفصلِ المُشارِ إليه إلى كمالِ العدلِ؛ تنبيهاً على اختلافِ طوائفِ النصارى؛ حيثُ قال بعضُهم: إنَّ الله ثالثُ ثلاثةٍ، وقال آخرُونَ: إنَّ الله هُوَ المسيحُ ابنُ مريمَ وحدَهُ؛ أي: من غيرِ اندراجِهِ في الثلاثةِ، فبيَّنَ اللهُ سُبحانهُ أنَّ الحصرَ كفرٌ كالزيادةِ في عددِ الآلهةِ، وقيدُ الثلاثةِ بيانٌ للواقعِ من تلكَ الطائفةِ.

---

(١) رواه أبو داود (٥١٣٠)، وأحمد (٥/ ١٩٤) من حديث أبي الدرداء رَضِي الله عَنه وإسناده ضعيف.

وأمَّا قولُ مَن قالَ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ﴾ [المائدة: ٧٣] كفرٌ، وقولُه سُبحانهُ: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ [المجادلة: ٧] إيمانٌ، فمردودٌ؛ إذ لا مُناسبةَ بين الآيتينِ لا في العبارتينِ ولا في الإشارتينِ؛ فإنَّ المعيةَ الإلهيةَ حالَ النجوى وغيرِها ثابتةٌ بالإجماعِ من غيرِ النزاعِ؛ حيثُ قالَ تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد: ٤] وخصوصُ العددِ لا مفهُومَ لهُ، مع أنَّهُ سُبحانهُ عمَّمَ هذا المعنى؛ بحيثُ دخل ثالثُهم أيضاً في هذا المعنى بقولِهِ: ﴿وَلَآ أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا۟﴾ [المجادلة: ٧]؛ فالمعيةُ مُطلقاً إيمانٌ، والمُشاركةُ في الألوهيةِ كُفْرٌ وكُفْرانٌ، سواءٌ فيها الكثرةُ والقِلَّةُ الشاملةُ للاثنينيةِ، قال تعالى: ﴿لَا تَتَّخِذُوٓا۟ إِلَٰهَيْنِ ٱثْنَيْنِ﴾ [النحل: ٥١].

والحاصلُ: أنَّ المُراد هُو تعريفُ المُريد بالتوحيد ليحصُلَ مقامُ المُريدِ، والله يفعلُ ما يشاء ويحكمُ ما يُريد.

وأمَّا قولُ المؤوِّل: إنَّهُ سُبحانهُ مبدأُ جميعِ الآثارِ، ولهُ من هذهِ الحيثيةِ مع جميعِ الأشياءِ نسبةُ المُقارنةِ والمعيةِ؛ فهُو من حيثيةِ المعيةِ عينُ جميعِ الأشياءِ، فحصرُه في عيسى مُوجبٌ للتقييدِ؛ لأنهُ كذبٌ ظاهرُ البُطلانِ؛ فإنَّ المعيةَ الثابتةَ في قولِهِ تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد: ٤] ليست بمعنى المُقارنةِ والمقاربةِ الحسِّيةِ، بل محمُولةٌ على المَعيةِ بالعلمِ والنُّصرةِ، ونحوِ ذلكَ من الأُمُورِ المعنويةِ، ومع هذا لا يلزمُ من المَعيةِ النسبةُ العَينيةِ؛ لأنَّ وجودَ زيدٍ مع عمرٍو لا يقتضي أنَّ أحدَهما عينُ الآخَر، بل العينيةُ تُوجبُ الحُلُولَ والاتِّحادَ والجِسميةَ؛ فيجبُ أن يُنزَّهَ عن أمثالِ ذلك الباري المتعال؛ فإنَّ كونَ الواجبِ الوُجُودِ عينُ المُمكنِ الوُجُودِ من المُحالِ؛ فنرجو من اللهِ أن يُحسِّنَ الأحوالَ، ويحفظنا من الخَطَلِ والخللِ في الأفعالِ والأقوالِ[١].

(١) كذا في «ط»، وفي «ح»: «من الأقوال».

الثاني والعشرُونَ: قولُه في فَصِّ هارُونَ عليهِ السَّلامُ: (إنما لم يُسلِّطِ اللهُ سُبحانهُ هارُونَ على عَبدَةِ العِجْلِ كما سلَّطَ مُوسى عليه السَّلام حتى يُعبدَ اللهُ في جميعِ الصُّورِ، ولهذا ما بقيَ نوعٌ من أنواعِ العالَم إلا وقد عَبدَ؛ إما عبادةٌ تأليهيةٌ، كعَبدةِ الأجسامِ والكواكبِ، وإما عبادةٌ تسخيريةٌ، كعبدةِ الجاهِ والمالِ والمناصبِ والهوى، أكثرُ ما عُبدَ من دونِ الله، قال تعالى: ﴿أَفَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ﴾ [الجاثية: ٢٣])، انتهى[1].

وليسَ في ظاهرِ كلامِه كفرٌ، كما لا يخفى إلا أنَّهُ يُفهمُ من باطنِ مَرامِهِ، كما يتبيَّنُ مرَّةً بعدَ أُخرى في مقامِه أن مُرادَهُ بهذا كُلِّه: أنَّهُ سُبحانهُ عينُ جميعِ الأشياءِ؛ فيقتضي أن يكونَ معبوداً في صُورِ جميعِ مظاهرِ الأسماءِ، وبُطلانُه ظاهرٌ على العُلماءِ وإن أُخفي على بعضِ السُّفهاءِ، ولو زعمَ الجهلةُ أنهم من الكُبَراء، على أنَّ دعوى عُمُومِ الاقتضاءِ باطلةٌ لعدمِ صحَّةِ عبوديةِ جميعِ الأشياءِ.

هذا، وقد خلطَ المؤوِّلُ هُنا فيما ذكرهُ مِن حَلِّ المُشكلِ بينَ الحقِّ والباطلِ، مما ليسَ تحتهُ طائلٌ؛ فأعرضنا عن كلامهِ لعدمِ تحقيقِ مرامِهِ.

الثالثُ والعشرُونَ: قولُه في فَصِّ مُوسى عليهِ السَّلامُ: (إنَّهُ لَمَّا جعلَ اللهَ سُبحانهُ عينَ العالَمِ حينَ أجابَ فرعونَ حالَ الخطابِ والعقابِ، فخاطبَهُ فرعونُ بذلكَ اللسانِ، وبنى عليهِ أساسَ البيانِ، فقال: ﴿لَئِنِ ٱتَّخَذْتَ إِلَٰهًا غَيْرِى لَأَجْعَلَنَّكَ مِنَ ٱلْمَسْجُونِينَ﴾ [الشعراء: ٢٩]، لأنكَ أجبتَ بجوابٍ يُوافقُ أمثالي من المُدَّعِينَ...) إلى آخرِ ما ذكرهُ من كلامِ المُبطلينَ.

وهذهِ منهُ مسألةٌ جزئيةٌ مبنيةٌ على قاعدةٍ كليةٍ لهُ في العَينِيةِ، التي هيَ مذهبُ الوجُوديَّةِ والدَّهريةِ والحُلوليةِ والاتِّحاديةِ، الذينَ وقعَ الإجماعُ على كُفرهم من

---

(١) انظر: «فصوص الحكم» (ص ١٩٤).

الطوائفِ الإسلاميةِ، كما دلَّ عليهِ الآياتُ القُرآنيةُ، والأحاديثُ النبويةُ، وعقائدُ السَّادةِ الصُّوفيةِ الرَّضيةِ من الجَماعةِ السُّنيَّةِ السَّنيَّةِ البَهيةِ.

قال المؤوِّلُ: إنَّ مُوسى عليه السَّلامُ لمَّا قالَ: ﴿رَبُّ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ﴾ [الشعراء: ٢٨]، وهُو بلسانِ الإشارةِ أنَّهُ سُبحانهُ عينُ العالمِ؛ لأن الربَّ عبارةٌ عن المُربِّي والموجِدِ والمنشئِ، وهُو مَبدأُ الآثارِ والأحكامُ، والمَبدأُ المُقارنُ عينٌ كما تقدَّم، فقالَ فرعونُ: إنَّكَ جعلتَ الربَّ عينَ العالمِ، وأنا من العالمِ، ولو كنتُ من بني آدمَ؛ فأكُونَ في دعوى الأُلوهيةِ صادقاً، وفي ادِّعاءِ الرُّبوبيةِ معكَ مُوافقاً، وأنتَ ولو كنتَ معي في هذا الأمرِ شريكاً إلَّا أنَّ مرتبتي مرتبةُ التحكُّمِ بحسبِ الظاهرِ؛ فعارضَهُ بأنَّ لي أيضاً تحكُّمٌ بالأمرِ الباهرِ كما بيَّنه بقولِهِ: ﴿أَوَلَوْ جِئْتُكَ بِشَيْءٍ مُّبِينٍ ۝٣٠ قَالَ فَأْتِ بِهِۦٓ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ [الشعراء: ٣٠ـ ٣١]، وبالجُملةِ هذهِ المُكالمةُ بلسانِ الفطرةِ لا بلسانِ الفكرةِ. انتهى.

ولا يَخفى أنَّ هذا ليسَ جواباً عن فسادِ كلامِهِ، وإنما توضيحٌ لتحقيقِ مرامِهِ.

الرابعُ والعشرُونَ: قولُه في هذا الفَصِّ: (إنَّ فرعونَ كان في مَنصبِ التحكُّمِ وصاحبُ السيفِ، ولذا قال: ﴿أَنَا۠ رَبُّكُمُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النازعات: ٢٤]؛ يعني: وإن كانَ كلُّهم أرباباً بنسبةِ البعضِ إلى البعضِ، لكنْ أنا الربُّ الأعلى؛ لأني صاحبُ الحُكمِ الباهرِ، بحسبِ الظاهرِ، ولمَّا عَرفَ السَّحرةُ صِدْقَهُ في تلك الدَّعوى لم يُنكروا عليه هذا المعنى، بل أقرُّوا؛ حيثُ قالُوا: ﴿إِنَّمَا تَقْضِى هَٰذِهِ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَآ﴾ [طه: ٧٢]؛ فصحَّ قولُه: ﴿أَنَا۠ رَبُّكُمُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النازعات: ٢٤]؛ فإنَّ غيرَهُ وإن كانَ عينَ الحقِّ، فأمَّا في الصُّورةِ؛ فهُو عينُ الحقِّ مما بينَ الخلقِ، فقطعَ أيديهِم وأرجَلهم في عينِ الحقِّ بصُورةِ الباطلِ[1].

فانظُر إلى هذا الكلامِ العاطلِ الذي ليسَ تحتَهُ طائلٌ، وإنما صارَ سبباً لضلالةِ

(١) انظر: «فصوص الحكم» (ص ٢١٠ ـ ٢١١).

الجاهلِ والغافلِ، وإن كانا في صُورةِ العاملِ العالمِ، والفاضلِ الكاملِ؛ فإنَّ العِبرةَ بالاعتقادِ فيما بينَ العِبادِ، وإلا فقد سبقَ الكَفرةُ من الحُكماءِ مَن عجَزَ عن فهمِ كلامِهم جملةُ من ظهرَ بعدهُم من الفُضلاءِ، وسائرِ العُقلاء، لتعلمَ أنَّ الله يُضلُّ مَن يشاءُ، ويهدي مَن يشاءُ.

والمؤوِّلُ لَمَّا عجزَ عن حَلِّ المُشكلِ انتقلَ إلى توضيحِ كلامِه وتصحيحِ مَرامِهِ؛ بحيثُ شاركهُ في بُطلانِ مقامِهِ، واستحقَّ ما استحقَّ من كُفرهِ ومَلامِه.

وهذا آخرُ الاعتراضاتِ الواردةِ على كلماتِه المُشتملةِ على أنواعٍ من الكُفْريَّاتِ؛ أعظمُها دعوى العَينيةِ، ثم دعوى أنَّها لا غيرٌ ولا عينٌ، ثم الطعنُ في الأنبياءِ، ثم دعوى أنهم يستفيضونَ من خاتمِ الأولياءِ، ثم إنكارُ تعذيبِ النارِ للكفَّارِ مُؤبَّداً في دارِ البَوارِ، بل كُتبهُ مشحونةٌ بمثلِ هذهِ الأوزارِ، إلا أنها مخلوطةٌ بكلامِ الأبرارِ ليُلبِّسَ الحقَّ بالباطلِ ويُزيِّنَ الرديَ بالعاطلِ.

منها: ما نقله عنهُ الآق شمسُ الدِّين في رسالتِه على طريقتِه: أنه قال في «الفصوص»: إنَّ من ادَّعى الألوهيةَ فهُو صادقٌ، وأنكر على قولِ العلماء: إنَّ وجودَ الفاني لا يَضمحلُّ ولا يمحو عند فنائهِ بالذات حقيقةً، بل حِسَّاً وخيالاً، وأن الموجودات مُستقلَّةً مُستندةً إلى ذواتِها وليست للحقِّ سُبحانهُ ظلالاً. انتهى.

وهذا كما ترى عينُ ما قال شيخُه من دعوى العَينيةِ؛ سواء يُوافقُ الحُلُوليَّةَ أو يُطابقُ الاتِّحاديةَ، فعلى كلِّ حالٍ هُو من الطائفةِ الإلحاديةِ لمُخالفتهِ لِمَا هُو مُقرَّرٌ في العقائدِ الشرعيةِ التي بيَّنها العلماءُ الإسلاميةُ.

وقد أغربَ حيثُ استدلَّ على صحَّةِ كلامِ ابن عربيٍّ بكلامِ أتباعهِ كشُرَّاحِ كلامِه ووُضَّاعِ مرامِهِ، ثم خلطَ وخبطَ بإيرادِ كلامِ الوجُودية المُوحدة والوجُوديةِ المُلحِدة في الشاهدِ على طبقِ الواحدِ.

وأما قولُ المؤوِّل المشهُورِ بالشيخِ المكيِّ من أنَّه مُدَّةَ سبعٍ وثلاثينَ سنةً خدمَ كلامَ ابنِ عربيٍّ فدلَّ على أنه جاهلٌ غبيٌّ؛ حيثُ ضيَّع عُمرَه وعطَّلَ أمرهُ فيما لا ينفعهُ، بل يضرُّهُ؛ فلو اشتغلَ بالكتابِ والسنةِ لرأى خيرَهُ، واتَّقى شرَّه وضُرَّه وضلالَه وكُفره.

وانظُر إلى قولِ حُجَّةِ الإسلامِ: ضيَّعتُ قِطعةً من العُمر العزيزِ في تصنيفِ «البسيط» و «الوسيط» و «الوجيز». مع أنَّ الأخيرَ هُو مدارُ مذهبِ الشافعيِّ من طريق النوويِّ والرافعيِّ، ثم انتقالُه من حالِه ومقامِه في طريقِ الفُقهاءِ إلى تصنيفِ «الإحياءِ»، وقد ماتَ و «صحيحُ البُخاريِّ» فوقَ صدرِهِ، رجاءَ حُسْنِ الخاتمةِ في أمرِهِ.

وأما قولُه: إنَّ شيخَه خاتمُ الولايةِ الخاصَّة المُحمَّدية، وأنَّهُ لم يُوجد أحدٌ بعدَهُ على قلبِ مُحمدٍ في الحالةِ الظاهريةِ والباطنيةِ؛ فمُجرَّدُ دعوى ليس تحتها طائلٌ أو معنىً؛ إذ لا دليلَ على مرامِه، بل وجودُ كثيرٍ من أكابرِ الأولياء بعدَهُ حُجَّةٌ بيِّنةٌ على بُطلان كلامِه، وعلى تقدير صِحَّةِ هذه الواقعةِ في منامه، فيكون تأويلها أنَّه مُتلبِّسٌ بالكُفْر والإيمانِ، وأنَّه التبسَ عليه الحقُّ والبُطلانُ، وأن الفضةَ البيضاءَ عبارةٌ عن المِلَّة الحنيفيةِ النوراء، كما يُشيرُ إليه قولُه ﷺ في تعبيرهِ عنها باللَّبنِ؛ لأنهُ أبيض كاللَّبنِ، وأنَّ الذهبَ الأحمرَ المُشبَّهِ بنارِ سقرَ عبارةٌ عما ذهبَ إليه من أنواعِ الكُفرِ؛ حيثُ ذهبَ به عن الإيمانِ وحقيقةِ الأمرِ؛ فهُو بهذا المعنى خاتمُ الأولياءِ من الشياطينِ الأغبياءِ، وصُدقتْ رُؤياهُ؛ فإنَّ مِثلَه ما ظهرَ بعدَه، ولا يظهرُ إن شاء اللهُ [مثلَهُ] [1]؛ فإنَّ مضرَّةَ مذهبِه وشَرارةَ مشربِه أضرُّ من الدجَّالِ ونحوِهِ، وأشرُّ من تصانيفِ النصارى؛ لأنَّ كلَّ أحدٍ من أهلِ الإسلامِ يَظهرُ لهُم بُطلانَ كلامِ الدجَّالِ، وأقوالِ النصارى في الحالِ، وكلامِ ابنِ عربيٍّ في قلبِ الغبي الجاهلِ بعلومِ النبيِّ ﷺ مثلَ السُّمِّ في المَسامِّ.

وأما قولُه: إنَّ لشيخِه مصنفات قاربتِ الألفَ؛ منها «الفتوحات المكية» التي

---

(١) ما بين معكوفتين من «ط».

أبوابُها قريبةٌ من الألفِ، وأن لهُ «تفسير القُرآن» قدر «الفتوحات» مرَّتين، المُسمَّى بـ «الجمع والتفصيل في أسرار التنزيل»؛ فغيرُ مُفيدٍ في مقامِ التأويلِ؛ لأن زُبدةَ تصانيفِه «الفصوص» و «الفتوحات»، وعمدةُ ما فيهما من الحقائقِ المُختَّصةِ به هذه الكُفرياتُ والهَذَياناتُ، والعِبرةُ لتحقيقِ قُوَّةِ الدِّرايةِ لا بتدقيقِ كثرةِ الروايةِ.

ثم قِس على هذا ما ذكَرَهُ المؤوِّلُ في تعظيمِ شأنه، وتضخيمِ بُرهانِه بما يظُنهُ أنَّه من الكراماتِ، وقد احتملَ على تقديرِ صحَّتِها أن يكونَ من الاستدراجِ بإظهارِ خَرْقِ العاداتِ، كما وقعَ لفرعونَ وأمثالِه من أربابِ الضلالاتِ.

وأمَّا ما ذكرهُ من مُلاقاةِ شيخه مع شيخِ الإسلامِ شهابِ الدِّين السَّهْرَورديِّ من غير مُكالمةٍ ومُخاطبةٍ، وأنَّهُ سألَ كلٌّ عن حالِ الآخَرِ، وأنه قالَ شيخُ الإسلام: رأيتُه بحراً لا ساحلَ لهُ، وأنَّهُ قال في حقِّ السَّهْرَورديِّ: رأيتُ رجلاً مملوءاً من السُّنَّةِ؛ من قَرْنِهِ إلى قَدَمِه؛ فمحمُولٌ على ما عرفَ كلٌّ من أحوالِ الآخَرِ وتخيَّلَ ذلك الوقتَ وتصوَّر، من غير اطِّلاعٍ لشيخ الإسلامِ على ما وقعَ لهُ من الكلامِ المذمومِ عندَ الأعلامِ، مع احتمالِ أنَّهُ كان قبلَ ظُهُورِ ما استحقَّ من المَلامِ، على أن في عبارتِه نوعاً من إشارتِه إلى أنه بحرٌ ليسَ لهُ مَقرٌّ.

وقد قالَ تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِى ٱلْبَحْرَانِ﴾ [فاطر: ١٢]؛ فإنَّ بحرَ الشريعةِ عذبٌ فُراتٌ سائغٌ شرابُه؛ لأنَّهُ ممزوجٌ بالحقيقةِ بخلافِ بحرِ الحقيقةِ؛ فإنَّهُ قد يكونُ مِلحاً أُجَاجاً إذا لم يكن على طريقِ الشريعةِ والطريقةِ، بل قالُوا: إنَّ الشريعةَ كسفينةِ الطريقةِ، المارَّةِ على بحرِ الحقيقةِ؛ فمَن ركبَ السفينةَ قد نجا، ومن أعرضَ عنها؛ فقد غَرِقَ، وقال: النجا النجا، ولا حصلَ لهُ الملجأُ ولا المنجا؛ فعليكَ الالتجاءُ لسفينةِ نوحٍ وأمثالِه من أربابِ الفتُوحِ؛ إن أردتَ أن يحصلَ لك روحٌ في الرُّوحِ، ثم مَن راحَ في هذهِ السفينةِ من الصَّباحِ إلى الرَّواحِ أدركَ النجاحَ والفلاحَ في الدنيا؛ حيثُ ثبتَ على الدِّين القويمِ

والصِّراطِ المُستقيمِ، وكذا يمرُّ في العُقبى على الصراطِ الذي على متنِ الجحيمِ، ويستقرُّ في دارِ النعيمِ بالعيشِ المُقيمِ والتشريفِ باللِّقاءِ العظيمِ والثناءِ الكريم، كما قال تعالى: ﴿سَلَٰمٌ قَوۡلٗا مِّن رَّبّٖ رَّحِيمٖ﴾ [يس: ٥٨].

وأمَّا ما نقلَهُ مِن أنَّ الشيخَ ابنَ عبدِ السَّلامِ، قال في حقِّ ابنِ عربيٍّ: إنه صِدِّيقٌ؛ فمنقوضٌ بما تقدَّمَ نقلُ الجَزَريِّ بسندِهِ الصَّحِيحِ إليهِ: أنَّهُ قال في حقِّه: إنَّهُ زنديقٌ، وعلى تقديرِ صحَّةِ الأولِ، أنَّه كانَ قبلَ ما يظهرُ منهُ ما يُوجبُ الكُفْرَ، فتأمل.

وأمَّا ما أسندَهُ إليهِ من لُبسِ الخِرقةِ مُنتهياً إلى معرُوفٍ الكَرْخِيِّ آخذاً من الإمام عليِّ بن مُوسى الرِّضا وآبائهِ الكِرامِ إلى النبيِّ عليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ؛ فليسَ لهُ صِحَّةٌ عندَ العُلماءِ الكرامِ وأصحابِ السِّيرِ من المُحدِّثينَ العِظَامِ.

ثم قولُه: وأخذَ الحُسينُ أيضاً عن جدِّه، عن جبريلَ، عن الله عزَّ وجلَّ؛ ظاهرُ البُطلانِ عديمُ البُرهانِ، وكذا طريقُ خرقتهِ من طريقِ المشايخِ إلى أويس، وأنه أخذَ عن عمرَ وعليٍّ رَضِي الله عَنهما؛ فغيرُ معرُوفٍ، بل المشهُورُ أنَّهما ألبسَا خِرقةَ النبيِّ ﷺ لأويسٍ، وإن كان هُو أيضاً غيرُ صحيحٍ، مع أنَّ الاعتبارَ بالحِرفةِ لا بالخِرقةِ؛ فقد قالَ أبُو يزيد لمن طلب منهُ خرقتَه ليُفيدَ لهُ في مقامِ المزيدِ، فقال لهُ: لو لبِستَ جِلدَ أبي يزيدَ لا ينفعُكَ إلا بالعلمِ النافعِ، والعملِ الصالحِ، ويفعلُ اللهُ ما يشاءُ ويحكمُ ما يُريدُ.

ويُؤيِّدهُ أنهُ عليهِ السَّلامُ جعلَ قميصاً لهُ كفناً لرئيسِ المُنافقينَ[1]؛ للإشعارِ بأنَّ لباسَ الظاهرِ[2] وتزيينَ المظاهرِ لا ينفعُ إذا لم يكنْ صاحبُه من الموافِقينَ.

ثم اعلم أنَّ صاحبَ «الشفا» ذكرَ أنَّ أميرَ المُؤمنينَ عليَّ بنَ أبي طالبٍ كرَّم الله وجهَه أحرقَ عبدَ الله بنَ سبأ؛ لأنَّهُ قال لهُ: أنتَ الإلهُ حقّاً، وقتلَ عبدُ الملك بن مروان

---

(١) رواه البخاري (١٢١٠)، ومسلم (٢٧٧٤) من حديث ابن عمر رَضِي الله عَنهما.

(٢) من قوله: «عبارة عن الملة الحنيفية النوراء...» قبل صحيفتين إلى هنا سقط من النسخة الخطية «م».

المُتنبِّيء وصلَبَهُ[1]، وفعلَ غيرُ واحدٍ من الخُلفاءِ والملوكِ وأشباهِهم، وأجمعَ عُلماءُ وقتهم على تصويبِ فِعلهم، وأجمعَ فُقهاءُ بغدادَ أيامَ المُقتدرِ بالله على قتلِ الحلَّاجِ؛ لدعواهُ الأُلوهيةَ، والقولِ بالحلُولِ، وقولِه: أنا الحقُّ، وما في الجُبَّةِ إلا الله، مع تمسُّكهِ في الظاهرِ من حالِه بالشريعةِ، ولم يقبَلُوا توبتَه؛ حيثُ عدُّوهُ زنديقاً، وإن كان في الصُّورةِ صِدِّيقاً[2].

والحاصلُ: أنه كانَ كغيرهِ من جَهَلةِ المُتصوِّفةِ المنتمينَ إلى الإسلامِ والمعرفةِ؛ حيثُ قالُوا: إنَّ السالكَ إذا وصلَ فرُبما حلَّ اللهُ فيه كالماءِ في العُودِ الأخضرِ؛ بحيثُ لا تمايزَ ولا تغايرَ ولا اثنينيةَ، وصحَّ أن يقُول: هُو أنا وأنا هُو، مع امتناعهِ حقيقةً كصَيرورةِ أحدِ الشيئينِ بعينهِ الآخرَ، والآخرُ بعينهِ هُو، وبحكمِ العقلِ وشهادةِ ضرُورةِ المُشاهدةِ أنه من المُحالِ بدُونِ احتياجٍ إلى استدلالٍ، ولا يمتنعُ مجازًا بأن يكونَ بطريقِ وحدةٍ؛ إمَّا اتصاليَّةٌ كجمعِ ماءينِ في إناءٍ واحدٍ، أو اجتماعيةٍ كامتزاجِ ماءٍ وترابٍ حتى صارَ طيناً، وإمَّا بطريقِ كونٍ وفسادٍ، كصيرورةِ ماءٍ وهواءٍ بالغليان هواءً واحدًا، أو استحالةٍ؛ أي: تغيُّرٍ، كصيرورةِ جسمٍ بعدَ كونهِ سواداً بياضًا، وعكسُه، وهذا كُلُّه في الحادثاتِ القابلةِ للتغيراتِ بخلافِ ذاتِ اللهِ تعالى، وما لهُ من الصِّفاتِ؛ فإنَّهُ من المُحالِ أن يحِلَّ في شيءٍ من المُمكناتِ أو يتحدَ مع المخلُوقاتِ؛ إذ لا مُناسبةَ بينَ القديمِ وربِّ الأربابِ والحادثِ لا سيَّما من الترابِ.

---

(١) المتنبي هذا هو: الحارث بن سعيد، الكذَّاب المتنبيُّ، وكان من عُبَّاد أهل دمشق، وكان يتكلَّم في التحميد بكلام لم يُسمع مثلُه، فتعرض له إبليس فأغواه، فتوهم أنه نبيٌّ، فكان يجيء إلى أهل المسجد فيُذَاكرهم أمرَه ويُريهم الأعاجيبَ، حتى كان يأتي إلى رُخامة المسجد فينقرها بيدهِ فتسبح، وكان يُطعمهم فاكهةَ الصيف في الشتاء. فبلغ أمرُه القاسمَ بنَ مُخَيْمرةَ، فكلَّمه فقال له: إني نبيٌّ؛ فقال: كذبتَ يا عدوَّ الله، وقامَ فدخلَ على عبدِ الملكِ فبعثَ في طلبهِ، فلم يقدر عليه، واختفى الحارثُ ببيتِ المقدسِ، فلم يزلْ عبدُ الملك يطلبُه إلى أن قُبِضَ عليه، ثم أُمِرَ بصلبه، ثم أُمِرَ به فطُعِنَ حتى قُتلَ. انظر: «لسان الميزان» لابن حجر (٢/ ٥١٦).

(٢) انظر: «الشفا» للقاضي عياض (٢/ ٢٩٧).

ثم اعلم: أنَّ اللهَ سُبحانهُ قد حكى مقالاتِ المُفترينَ عليه وعلى رسلِه في كتابهِ على وجهِ الإنكارِ لقولِهم، والتحذيرِ من ضلالِهم، والوعيدِ على وبَالهم في مآلهم، وكذلكَ وقعَ في أمثالِه من أحاديثِ النبيِّ ﷺ وعلى آله، وأجمعَ السلفُ والخلفُ من أئمةِ الدِّين على ذِكرِ حكاياتِ الكَفَرةِ والمُلحدينَ في كُتُبهم، وفي مجالسهم ليُبيِّنوها للناسِ، وينقضُوا شُبهَهُم المُوجبة للالتباسِ، وإن كان وردَ لأحمدَ بنِ حنبلٍ إنكارٌ لبعضِ هذا على الحارثِ بن أسدٍ المُحاسبيِّ بما حكاهُ في «الرعاية»، فقد صنعَ أحمدُ ابن حنبلٍ مثلَهُ في ردِّه على الجَهْمِيةِ، وعلى القائلينَ: بأنَّ القُرآنَ مخلُوقٌ من المُعتزلةِ، ولعلَّ الفرقَ: أنَّ كلامَ الأولِ حكايةُ عقائدَ باطلةٍ ثابتةٍ بالكتابِ والسُّنَّةِ مستغنيةٌ عن البيانِ في ميدانِ العَيانِ، أو كأنَّهُ أوردَ أدلَّةَ الخَصْمِ وأوضَحها، ثم ذكرَ بيِّنةَ نفسِه وحُجَّتَه ورجَّحَها، بخلافِ كلامِ الثاني؛ حيثُ ذكرَ واقعةَ حالٍ مُحتاجةٍ إلى جوابِ سُؤالٍ، كما وقعتْ لنا في هذا الكتاب، واللهُ أعلمُ بالصواب.

هذا، وقد صرَّحَ العُلماءُ بأنَّ ردَّ مذهبِ القدريةِ والجَبْريةِ وأمثالِهما فرضُ كفايةٍ حفظاً للشريعةِ والصِّيانةِ والحمايةِ، ولا شكَّ أن كُفرَ الطائفةِ الوجُوديةِ أظهرُ، وضررهُم على الطوائفِ الإسلاميةِ أكثرُ؛ حيثُ صنَّفوا الكتبَ والرسائلَ وأوردوا فيها ما يَشتبهُ على العامَّةِ، حيثُ استدلُّوا بالكتابِ والسُّنةِ ما يُتوهَّم فيهِ المُوافقةُ والمُطابقةُ، لتكونَ وسائلَ لضلالةِ كلِّ طالبٍ وسائلٍ، بخلافِ كلامِ المنصُورِ: أنا الحقُّ، وأبي يزيدَ: ليس في جُبَّتِي سوى الله، ونحو ذلكَ؛ فإنَّهُ أخفُّ من وجهينِ:

أحدهما: أنَّهُ أقربُ إلى قَبُول التأويلِ.

وثانيهما: عدمُ ثُبُوتِ ما قيلَ، فلا عبرةَ بما نقلتْه هذه الطائفةُ عن أبي يزيدَ من أنَّ أدنى منزلةِ العارفِ أن يجريَ فيه الحقُّ ويجري فيه حالُ الرُّبوبيةِ، مع أنَّ هذا لو صحَّ عنهُ؛ فهُو قابلُ التأويل: بأنَّ هذهِ مزَّلةُ قدمِ السالكِ في هذا المقامِ، ولا يلزمُ منهُ تحسينُ الكلامِ وتزيينُ المَرامِ.

وأمَّا ما نُقلَ عنهُ: أنَّ الصُّوفيَّ قديمُ الذاتِ أزليُّ الصِّفاتِ؛ فلا يصحُّ عنهُ قطعاً؛ لأنَّهُ إن أرادَ معناهُ الظاهر؛ فهُو الكفرُ الباهرُ، وإن أرادَ أنَّهُ قديمُ الذاتِ والصِّفاتِ باعتبارِ كونِه معلُوماً عندَ القديمِ الحقيقيِّ؛ فتخصيصُه بالصُّوفيِّ لا وجهَ لهُ، اللهُم إلا أن يُقالَ: إن هذا المعنى يظهرُ للصوفيِّ دونَ غيرهِ من أهلِ العلمِ العُرفي.

وقِسْ على ذلكَ ما ذكرُوا هُنالكَ؛ فإنهُ لا يحِلُّ لمُسلمٍ أن يتركَ الاعتقادَ المفهُومَ من الكتابِ والسنَّةِ، والمعلومَ عندَ عُلماءِ الأمَّةِ، ويميلَ إلى كلامِ هذه الطائفةِ، ولقولِ هذه الجماعةِ؛ فإنها مُجرَّدُ روايةٍ من غير درايةٍ يجب أن يُحكمَ بأنها لا أصلَ لها، بل مصنوعةٌ موضُوعةٌ من أهلها إلا إذا كانت ثابتةً من طرقٍ صحيحةٍ أو حسنةٍ، أو يكونَ ناقلُها معرُوفاً بأنهُ ثقةٌ؛ كالقُشيريِّ؛ فإنَّهُ نقلَ عن الجُنيد: مَن لم يحفظِ القُرآنَ، ولم يكتب الحديثَ لا يُقتدى به في هذا الأمرِ؛ لأنَّ عِلمَنا مُقيَّدٌ بالكتابِ والسنةِ[1].

ثم رأيتُ منقُولاً في بعضِ التواريخِ: أنَّ ابنَ عربيٍّ انتقلَ من بلادِ الأندلسِ بعدَ التسعين وخمس مئة، وجاورَ بمكةَ، وسمعَ بها الحديثَ، وصنَّفَ «الفتوحات المكية» بها، وكان لهُ لسانٌ في التصوُّفِ، ومعرفةٌ لِمَا انتحاهُ من هذهِ المَقالاتِ، وصنَّفَ بها كتباً كثيرةً بما مقاصدُه التي اعتقدَها، ونهجَ في كثيرٍ منها مناهجَ تلكَ الطائفةِ، ونظمَ فيها أشعاراً كثيرةً، وأقامَ بدمشقَ مُدَّةً، ثم انتقلَ إلى الرُّومِ، وحصلَ لهُ فيها قَبُولٌ وأحوالٌ جزيلةٌ، ثم عادَ إلى دمشقَ وبها تُوفي. انتهى.

ثم قال صاحبُه: ونقلتُ ذلك من خطِّ أبي حيَّانَ، وذكرهُ الذهبيُّ في «العبر» فقال: صاحبُ التصانيفِ، وقُدوةُ القائلينَ بوحِدةِ الوُجُودِ[2]. ثم قال: وقد اتُّهم بأمرٍ عظيمٍ.

---

(١) انظر: «الرسالة القشيرية» (ص ٧٩).

(٢) انظر: «العبر في أخبار من غبر» للذهبي (٣/ ٢٣٣)، وتصحفت فيه (القائلين) إلى (العالمين).

وقد وصفَ شيخُ الإسلامِ تقيُّ الدِّينِ عليُّ بنُ عبدِ الكافي السُّبكيُّ ابنَ عَرَبيٍّ هذا وأتباعَه: بأنهُم ضُلَّالٌ وجُهَّالٌ، خارجونَ عن طريقةِ الإسلامِ؛ لأنهُ قال: فيما أنبأني الحافظانِ زينُ الدِّينِ العِراقيُّ ونورُ الدِّينِ الهَيثميُّ في «شرحه على المنهاج» للنوويِّ في بابِ الوصيةِ بعدَ ذِكرهِ طوائفَ المُتكلِّمينَ: وهكذا الصُّوفيةُ ينقسمونَ، كانقسامِ المُتكلِّمينَ؛ فإنهُما مِن وادٍ واحدٍ، فمَن كانَ مقصُودُه معرفةَ الربِّ سُبحانهُ وصفاتِه وأسمائِه، والتخلُّقَ بما يجوزُ التخلُّقُ به منها، والتحلِّي بأحوالِها، وإشراقَ أنوارِ المعارفِ الإلهيةِ وأسرارِ الأحوالِ السَّنِيَّةِ لديهِ؛ فذلكَ من أعلمِ العُلماءِ، ويُصرَفُ إليه في الوَصِيَّةِ للعُلماءِ، والوقفِ عليهم، ومَن كانَ مِن هؤُلاءِ الصُّوفيةِ المُتأخرينَ؛ كابنِ عربيٍّ وأتباعِه؛ فهُم ضُلَّالٌ وجُهَّالٌ خارجونَ عن طريقِ الإسلامِ فضلاً عن العلماءِ الكرامِ. انتهى.

وذكرهُ الذهبيُّ في «الميزان» فقال: صنَّف التصانيفَ في تصوُّفِ الفلاسفةِ وأهلِ الوِحدةِ، وقال أشياءَ مُنكرةً، عدَّها طائفةٌ من العلماءِ مُرُوقاً وزندقةً، وعدَّها طائفةٌ من العلماءِ من إشاراتِ العارفينَ ورموزِ السالكينَ، وعدَّها طائفةٌ من متشابهِ القولِ، وأمَّا ظاهرُها كفرٌ وضُلَّالٌ، وباطنُها حقٌّ وعِرفانٌ، وأنه صحيحٌ في نفسهِ، كبيرُ القَدْرِ، وآخرُونَ يقُولُون: قد قالَ هذا الكفرَ والضلالَ، فمن الذي قال: إنه ماتَ عليهِ؛ فالظاهرُ عندهُم من حالهِ أنَّهُ رجعَ وأنابَ إلى اللهِ؛ فإنهُ كانَ عالماً بالآثارِ والسُّننِ، قويَّ المُشاركة في العُلُوم.

قال: وقولي أنا فيه: أنه يجوزُ أن يكونَ من أولياءِ الله الذين اجتذبَهم الحقُّ إلى جَنَابهِ عندَ الموتِ، وختمَ لهُ بالحُسنى، وأما كلامُه فمن فهمَه وعرفَه على قواعدِ الاتِّحاديةِ، وعَلِمَ محطَّ القومِ، وجمعَ بينَ أطرافِ عباراتهم تبيَّنَ لهُ الحقُّ في خلافِ قولِهم، وكذلكَ مَن أمعنَ النظرَ في «فُصُوص الحِكَم»، وأنعمَ التأمُّلَ لاحَ لهُ العَجَبَ؛ فإن الذكيَّ إذا تأملَ من ذلكَ الأقوالَ والنظائرَ؛ فهُو أحدُ

رجلين: إمَّا من الاتِّحاديةِ في الباطن، وإمَّا منَ المُؤمنينَ بالله الذينَ يعدُّونَ أهلَ هذهِ النِّحلةِ من أكفرِ الكفَرةِ. انتهى[١].

وقال في «تاريخ الإسلام»: على ما أخبرني به ابنُ المُحبِّ الحافظُ إذناً عنهُ وسماعاً: هذا الرجلُ كان قد تصوَّفَ وانعزلَ وجاعَ وسهِرَ وفُتِحَ عليه بأشياءَ امتزجتْ بعالمِ الخيالِ والخَطَراتِ والفكرة، واستحكم ذلك حتى شاهدَ بقُوَّةِ الخيالِ أشياءَ ظنَّها موجُودةً في الخارجِ، وسمِعَ من طيشِ دماغِه خِطاباً اعتقدَهُ من الله تعالى، ولا وجودَ لذلكَ أبداً في الخارجِ، حتى إنَّهُ قال: لم يكُن الحقُّ أوقفني على ما سطَّرهُ لي في توقيعِ وِلايتِي أُمُور العالَم، حتَّى أعلَمنِي بأني خاتمُ أوليائِه المحمَّدية بمدينةِ فاسَ سنَّةَ خمسٍ وتسعينَ؛ فلمَّا كانت ليلةَ الخميس في سنةِ ثلاثينَ وستِّ مئةٍ أوقفني الحقُّ على التوقيعِ بورقة بيضاءَ، فرسمتُه بنصِّه: هذا توقيعٌ إلهيٌّ كريمٌ من رؤوفٍ رحيمٍ إلى فلان، وقد أجْزَلنَا رِفْدَه وما خيَّبنا قصدَهُ، فلينهضْ إلى ما فُوِّضَ إليهِ ولا تَشغَله الولايةُ عن المُثولِ بينَ أيدينا شهراً بشهرٍ إلى انقضاءِ العُمُر. انتهى[٢].

وهذا الكلامُ فيهِ مُؤاخذةٌ على ابنِ عَرَبيٍّ؛ فإنَّهُ إنْ كانَ المُرادُ بما ذكرهُ مِن أنَّه خاتمُ الولايةِ المُحمديَّةِ، وأنه خاتَمُ الأولياءِ، كما أنَّ نبيَّنا مُحمداً ﷺ خاتمُ الأنبياءِ؛ فليسَ بصحيحٍ بل كذبٌ صريحٌ؛ لوُجُودِ جمعٍ كثيرٍ من أوليائِهِ تعالى من العُلماءِ العامِلينَ في عصرِ ابنِ عربيٍّ وفيما بعدَهُ على سبيلِ القطعِ، وإن كانَ المُرادُ أنَّهُ خاتمُ الأولياءِ بمدينةِ فاس، فهُو غيرُ صحيحٍ أيضاً بوُجُودِ الأولياءِ الأخيارِ بها بعدَ ابنِ عربيٍّ، وهذا من الأمرِ المشهُورِ.

قلتُ: ويا ليتَهُ اكتفى بهذا الكذبِ والزُّورِ، ولم يتفوَّه بما هُو صريحٌ في الكُفْرِ، مِن أنَّ خاتمَ الأنبياءِ يأخُذُ الفيضَ من خاتمِ الأولياءِ، كما سبق بيانُه في أثناءِ الأنباءِ.

---

(١) انظر: «ميزان الاعتدال» للذهبي (٣/ ٦٦٠).

(٢) انظر: «تاريخ الإسلام» للذهبي (٤٦/ ٣٧٧).

ثم قال: وقد أنشدني شيخُنا المُحدِّثُ شمسُ الدِّين مُحمدُ بن المُحدِّث ظهيرُ الدِّين إبراهيمُ الجَزَريُّ سماعاً من لفظهِ في الرِّحلةِ الأولى بظاهرِ دمشقَ: أنَّ الحافظَ الزاهدَ شمسَ الدِّينِ مُحمدَ بنَ المُحبِ عبدِ الله بنِ أحمدَ المقدسيَّ الصالحيَّ أنشدهُ لنفسه سماعاً، وأنشدني ذلكَ إجازةً شيخُنا ابنُ المُحبِّ المذكُورُ:

دعا ابنُ عَرَبيٍّ الأنامَ ليقتدُوا ... بأعورةِ الدَّجَّالِ في بعضِ كُتْبِهِ
وفرعونُ أَسْماهُ لتقيِّدوا لكلِّ مُحقِّقٍ ... إماماً ألَا تبّاً لهُ ولحزْبِهِ

وسُئل عنهُ شيخُنا العلَّامةُ المُحققُ الحافظُ المُفتي المُصنف أَبُو زُرْعةَ أحمدُ ابنُ شيخِنا الحافظ العراقيِّ الشافعيِّ فقالَ: لا شكَّ في اشتمالِ «الفُصوص» المشهُورةِ على الكُفْرِ الصريحِ الذي لا يُشكُّ فيه، وكذلك «فتوحاتُه المكيَّة»، فإنْ صحَّ صُدُورُ ذلكَ عنهُ واستمرّ عليه إلى وفاتِه، فهُو كافرٌ مُخلَّدٌ في النار بلا شكٍّ، وقد صحَّ عندي عن الحافظِ جمال الدِّين المِزيِّ أَنَّهُ نقلَ من خطِّه في تفسيرِ قولِه تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ﴾ [البقرة: ٦]، كلاماً ينبو عنهُ السمعُ، ويقتضي الكفرَ في الشرعِ، وبعضُ كلماتِهِ لا يُمكنُ تأويلُها، والذي يُمكنُ تأويلُه فيها كيفَ يُصارُ إليهِ مع مرجوحِيَّةِ التأويلِ، والحُكْمُ إنما يترتبُ على الظاهرِ.

وقد بلغني عن الشيخِ الإمامِ علاءِ الدِّينِ القُونويِّ وأدركتُ أصحابَهُ أَنَّهُ قالَ في مثلِ ذلكَ: إنما يُؤوَّلُ كلامُ المعصومينَ، وهُو كما قالَ، وينبغِي أن لا يُحكمَ على ابنِ عَربيٍّ نفسِه بشيءٍ؛ فإنِّي لستُ على يقينٍ من صُدُورِ هذا الكلامِ منهُ، ولا من استمرارِهِ عليهِ إلى وفاتِهِ، ولكنَّا نحكُمُ على مثلِ هذا الكلامِ بأَنَّهُ كُفْرٌ. انتهى.

وما ذكرهُ شيخُنا من أَنَّهُ لا يُحكمُ على ابنِ عربيٍّ نفسِهِ بشيءٍ، خالفَهُ فيه شيخُنا شيخُ الإسلامِ سراجُ الدِّين البُلقينيُّ لتصريحِهِ بكفرِ ابنِ عَرَبيٍّ كما سبقِ عنهُ، وقد صرَّحَ بِكُفرِ ابنِ عربيٍّ، واشتمالِ كُتُبه على الكُفْر الصَّريحِ الإمامُ رضيُّ الدِّينِ أَبُو بكرٍ مُحمدُ بنُ

صالحٍ المعرُوفُ بابنِ الخيَّاطِ، والقاضي شهابُ الدِّين أحمدُ بنُ أبي بكرٍ علي الناشريُّ الشَّافعيانِ، وهما مما يُقتدَى به من عُلماءِ اليمنِ في عصرِنا.

ويُؤيِّدُ ذلك فتوى مَن ذكرنا من العُلماءِ، وإنْ كانُوا لم يُصرِّحوا باسمِهِ إلا ابنُ تيميةَ؛ فإنَّهُ صرَّحَ باسمِهِ؛ حيثُ قالَ: لأنَّهم كفَّرُوا قائلَ المقولاتِ المذكُورةِ في السؤالِ، وابنُ عربيٍّ هُو قائلُها؛ لأنها موجُودةٌ في كتبِهِ التي صنَّفها، واشتُهرتْ عنهُ شُهرةً تقتضي القطعَ بنسبتِها إليهِ، واللهُ أعلمُ. انتهى.

والقُونَويُّ المُشارُ إليه في كلامِ شيخِنا أبي زُرْعةَ هُو شارحُ «الحاوي الصغير» في الفقهِ، ووجدتُ ذلكَ عنهُ في «ذيلِ تاريخِ الإسلامِ» للذهبيِّ؛ فإنَّهُ قالَ في ترجمةِ القُونَويِّ: وحدَّثني ابنُ كثيرٍ ـ يعني: الشَّيخَ عمادَ الدِّين، صاحبَ التاريخِ والتفسيرِ ـ أنَّهُ حضرَ مع المَزِّيِّ عندَهُ ـ يعني: القُونَوي ـ فجرى ذكرُ «الفُصوص» لابنِ عربيٍّ، فقال: لا ريبَ أنَّ هذا الكلامَ الذي قال فيه كُفرٌ وضلالٌ، فقال صاحبُه الجمالُ المالكيُّ: أفلا تَتأوَّلُه يا مولانا؟! فقال: لا، إنما يُتأوَّلُ كلامُ المعصُومِ. انتهى.

والمِزِّيُّ هُو الحافظُ جمالُ الدِّين صاحبُ «تهذيب الكمال» و «الأطراف»، وفي سُكُوتِه إشعارٌ برضاهُ بكلام القُونَويِّ، والله أعلم.

أمَّا الكلامُ الذي لابنِ عَرَبيٍّ على تفسيرِ قولِه تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [البقرة: ٦] الآيةَ، التي أشارَ إليها شيخُنا الحافظُ أَبُو زُرْعةَ في كلامِهِ، فهُو ما حدَّثَنِي أَبُو زُرْعةَ بعدما كتَبَهُ لي بخطهِ مِن حِفظهِ بالمعنى على ما ذكَرَ، ورُبما فاتَهُ بعضُ المعنى فذكرَهُ باللفظِ، قال: سمعتُ والدي رحمَهُ اللهُ غيرَ مرَّةٍ يقُولُ: سمعتُ القاضي برهانَ الدِّين ابنَ جَماعةَ يقُولُ: نقلتُ من خطِّ ابنِ عَرَبيٍّ في الكلامِ على قولِه تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾: ستَروا محبتَهُم ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ﴾ استوى عندهُم إنذارُك وعدمُ إنذارِك لِمَا جعلنا عندَهُم ﴿لَا يُؤۡمِنُونَ﴾ بكَ، ولا يأخُذُونَ عنكَ، إنما يأخُذُونَ عنَّا

﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ﴾ فلا يعقلُونَ إلا عنهُ ﴿وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ﴾ فلا يَسمعُونَ إلا منهُ، ﴿وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ غِشَٰوَةٌ﴾ فلا يُبصرونَ إلا إليهِ، ولا يلتفتونَ إليكَ وإلى ما عِندكَ بما جعلناهُ عندهُم، وألقيناهُ إليهم، ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ﴾ من العُذوبةِ ﴿عَظِيمٌ﴾ [البقرة: ٦ ـ ٧]، انتهى.

وقد بيَّنَ شيخُنا قاضي اليمنِ شرفُ الدِّينِ إسماعيلُ بنُ أبي بكرٍ، المعرُوفُ بابنِ المُقريْ الشافعيِّ من حالِ ابنِ عَرَبيٍّ ما لم يُبَيِّنْهُ غيرُه؛ لأن جماعةً من الصُّوفيةِ بزَبِيدَ أوهموا مَن ليسَ لهُ كثيرُ نباهةٍ علوَّ مرتبةِ ابنِ عَرَبيٍّ، ونفي العيبِ عن كلامهِ؛ فذكر ذلكَ شيخُنا ابنُ المُقريْ مع شيءٍ من حالِ الصُّوفيةِ المُشارِ إليهم في قصيدةٍ طويلةٍ من نظمهِ[١]، فقالَ فيما أنشدَنيهِ إجازةً:

أَلَا يا رسُولَ اللهِ غارةَ ثائرٍ ... غَيورٍ على حُرُمَاتِهِ والشَّعَائرِ

يُحاطُ بها الإسلامُ ممن يَكيدهُ ... ويَرميهِ مِن تلبيسهِ بالبواترِ

فقدْ حدَثَتْ في المُسلمينَ حوادثٌ ... كِبَارُ المَعَاصِي عندَها كالصَّغائرِ

حوتْهُنَّ كُتْبٌ حاربَ الله ربَّهَا ... وغرَّ بِها مَن غرَّ بينَ الحواضرِ

تجاسرَ فيها ابنُ العُريبيِّ[٢] واجْتَرى ... على اللهِ فيما قالَ كلَّ التجَاسُرِ

فقالَ بأنَّ الربَّ والعبدَ واحدٌ ... فربِّيَ مربوبي بغيرِ تغايرِ

وأنكرَ تكلِيفاً إذِ العبدُ عندَهُ ... إلهٌ وعبدٌ فهْوَ إنكارُ حائرِ

وخَطَّأَ إلا مَن يَرى الخلقَ صُورةً ... وهُوِيَّةً للهِ عندَ التناظرِ

وقالَ يَحِلُّ الحقُّ في كُلِّ صُورةٍ ... تجلَّى عليها وهُو إحدى المَظَاهرِ

وأنكرَ أنَّ اللهَ يُغنِي عن الوَرَى ... ويُغنُونَ عنهُ لاستواءِ المقَادرِ

---

(١) سمَّاها: «الحجة الدافعة لرجال الفصوص الزائفة».

(٢) في «ح» و«م» وكذا «ط»: «ابن العربي»، والصواب المثبت لضرورة الوزن.

كما ضلَّ في التهليلِ جهراً بنفيهِ ... وإثباتِه مستجهِلاً للمُغايرِ
وقال الذي يَنفيهِ عينُ الذي أتى ... به مُثْبِتاً لا غيرَ عندَ التجاورِ
فأفسدَ معنى ما بهِ الناسُ أسلمُوا ... وألغاهُ إلغاءَ بيِّناتِ التهاتُرِ
فسبُحانَ ربِّ العرشِ عمَّا يقُولُه ... أُعَاديهِ مِن أمثالِ هذِي الكبائرِ
فقالَ عذابُ اللهِ عذْبٌ وربُّنا ... يُنعِّمُ في نيرانهِ كلَّ فاجرِ
وقالَ بأنَّ اللهَ لم يُعْصَ في الوَرَى ... فما ثَمَّ مُحتاجٌ لعافٍ وغافرِ
وقالَ مُرادُ اللهِ وِفْقٌ لأمرهِ ... فما كافرٌ إلا مُطيعُ الأوامرِ
وكلُّ امرئٍ عندَ المُهَيمنِ مرتضىً ... سعيدٌ فما عاصٍ لديهِ بخاسرِ
وقالَ يمُوتُ الكافرُونُ جميعُهم ... وقد آمنُوا غيرَ المُفاجا المُبَادرِ
وما خَصَّ بالإيمانِ فِرعونَ وحدَهُ ... لدى موتِه بل عمَّ كلَّ الكوافرِ
فكذِّبْهُ يا هذا تكنْ خيرَ مُؤمنٍ ... وإلا فصدِّقْهُ تكُنْ شرَّ كافرِ
وأثنى على من لم يُجِبْ نُوْحَ[1] إذْ دَعا ... إلى تركِ وُدٍّ أو سُواعَ ونَاسرِ
وسمَّى جَهولاً من يُطاوعُ أمرَهُ ... على تركِها قولَ الكَفُورِ المُجَاهرِ
ولم يرَ بالطُّوفانِ إغراقُ قومِه ... وردَّ على مَن قالَ ردَّ المُنَاكرِ
وقالَ بلى قد أُغرِقُوا في معارفٍ ... من العلمِ والباري لهُم خيرُ ناصرِ
كما قالَ فازتْ عادُ بالقُرْبِ واللِّقَا ... منَ اللهِ في الدُّنيا وفي اليومِ الآخِرِ
وقدْ أخبرَ الباري بلعنتهِ لهُم ... وإبعادِهم فاعْجَبْ لهُ من مُكابرِ
وصدَّقَ فرعونَ وصحَّحَ قولَه ... أنا الربُّ الاعلى وارتضى كلَّ سامرِ

(١) في «ح» و«م»: «نوحنا».

وأثنى على فِرعونَ بالعلمِ والذَّكَا ... وقال بمُوسى عَجْلَةُ المُتبادرِ
وقالَ خليلُ اللهِ في الذبحِ واهمٌ ... ورؤيا ابنهِ يحتاجُ تعبيرَ عابرِ
يُعظِّمُ أهلَ الكُفْرِ والأنبياءُ لا ... يُعاملُهم إلا بحطِّ المقادرِ
ويُثْنِي على الأصنامِ خيراً ولا يَرى ... لها عابداً ممن عصَى أمرَ آمرِ
وكم مِن جَراءاتٍ على اللهِ قالَها ... وتحريفِ آياتٍ بسوءِ تفاسرِ
ولَمْ يبقَ كُفْرٌ لم يُلابسهُ عامدًا ... ولم يتورَّطْ فيه غيرَ مُحَاذرِ
وقال سيأتِينا من الصِّينِ خاتمٌ ... من الأوليا للأولياءِ الأكابرِ
لهُ رُتبةٌ فوقَ النبيِّ ورتُبةٌ ... لهُ دونَهُ فاعْجَبْ لهذا التنافُرِ
فرُتْبَتُه العُليا يقُولُ لأخذِهِ ... عن الله وحياً لا بتوسيطِ آخَرِ
ورُتْبَتُهُ الدُّنيا يقُولُ لأنَّهُ ... من التابعينَ للأُمورِ الظواهرِ
وقالَ اتِّباعُ المُصطفى ليس واضعاً ... لمقدارِهِ الأعلى وليسَ بحاقرِ
فإنْ يدْنُ منهُ لاتِّباعٍ فإنهُ ... يرى منهُ أعلى من وُجُوهٍ أواخرِ
يرى حالَ نُقصَانٍ لهُ في اتِّباعهِ ... لأحمدَ حتَّى جا بهذي المَعاذرِ
فلا قدَّسَ الرحمنُ شخصاً يُحبُّهُ ... على ما يرى مِن قُبْحِ هذي المخَابرِ
وقالَ بأنَّ الأنبياءَ جميعَهُم ... بمشكاةِ هذا يستضي في الدياجرِ
وقالَ فقالَ الله لي بعدَ مُدَّةٍ ... بأنَّكَ أنتَ الختمُ ربُّ المفاخرِ
أتاني ابْتِدَا بيضاءَ سطَّر ربُّنا ... بإنفاذِهِ في العالمينَ أوامري
وقالَ ولا تَشْغَلكَ عنِّي وِلايةٌ ... وكُنْ كلَّ شهرٍ طُولَ عُمْرِكَ زائرِي
فَرِفْدَكَ أجْزَلْنا وقَصْدَكَ لم يَخِبْ ... لدينا فهلْ أبْصَرْتَ يا ابنَ الأخايرِ[1]

---

(١) كذا في «ط»، وفي «ح» و«م»: «الأحافر».

بأَكْذَبَ مِن هذا وأكفر في الورى ... وأَجْرا على غِشيانِ هذي الفَوَاطِرِ

فلا يَدَّعِي مَن صدَّقُوه وِلايةً ... وقد خُتِمَتْ فليأخذوا بالأقادرِ

فَيَا لعِبَادِ اللهِ ما ثَمَّ ذُو حِجَا ... لهُ بعضُ تمييزٍ بقلبٍ وناظرِ

إذا كانَ ذُو كُفْرٍ مُطيعاً كمؤمنٍ ... فلا فرقَ فِينا بينَ بَرٍّ وفاجرِ

كما قالَ هذا إنَّ كلَّ أوامرٍ ... من اللهِ جاءتْ فهيَ وِفْقَ المقَادرِ

فَلِمْ بُعِثَتْ رُسْلٌ وسُنَّتْ شرائعُ ... وأُنزِلَ قُرآنٌ بهذِي الزَّواجرِ

أيخلعُ منكُم رِبْقةَ الدِّين عاقلٌ ... بقولِ غريقٍ في الضَّلالةِ جائرِ

ويتركُ ما جاءتْ به الرُّسلُ من هُدىً(١) ... لأقوالِ هذا الفيلسوفِ المُغادرِ

فيا مُحسِني ظَنٍّ بما في فُصوصهِ ... وما في فُتوحاتِ الشُّرورِ الدوائرِ

عليكُم بدينِ اللهِ لا تُصبِحوا غداً ... مَساعرَ نارٍ قُبِّحتْ من مَساعرِ

فليسَ عذابُ اللهِ عَذْباً كمِثْلِ ما ... يُمَنِّيكُمُ بعضُ الشُّيُوخِ المُدَابرِ

ولكنْ أليمٌ مثلَ ما قالَ ربُّنا ... به الجلدُ إنْ يَنْضَجْ يُبَدَّلْ بآخَرِ

غداً تعلمُونَ الصَّادِقَ القولِ منهُما ... إذا لم تتوبوا اليومَ عِلْمَ مُبَاشِرِ

ويبدو لكم غيرُ الذي يَعِدُونَكُم ... بأنَّ عذابَ اللهِ ليسَ بضائرِ

ويحكُمُ ربُّ العرشِ بينَ مُحمَّدٍ ... ومَنْ سَنَّ علمَ الباطلِ المُتَهاترِ

ومَنْ جا بدينٍ مفترىً غيرَ دينهِ ... فأهلكَ أغْماراً به كالأباقرِ

فلا يَخدعَنَّ المُسلمينَ عن الهُدى ... وما للنبيِّ المُصطفى من مآثرِ

ولا يُؤثِروا غيرَ النبيِّ على النبيّ ... فليسَ كَنُورُ الصُّبحِ ظَلْما الدَّياجرِ

---

(١) في «ح» و«م»: «الهدى».

دعُـوا كُلَّ ذِيْ قـولٍ لقـولِ مُحمَّـدٍ فمـا آمِـنٌ فـي دينـهِ بمُخَاطـرِ
وأمَّـا رِجـالاتُ الفُصُـوصِ فإنَّهُـم يقُومُـونَ فـي بحـرٍ مـن الكُفْـرِ ظاهـرِ
إذا راحَ بالرِّبـحِ المُتابـعُ أحمَـدا علـى هَديـهِ راحـوا بصَفْقـةِ خاسـرِ
سَـيحْكِي لهُـم فرعـونُ فـي دارِ خُلـدهِ بإسـلامهِ المقبـولِ عنـدَ التجـاورِ[1]
ويـا أيُّهـا الصُّوفـيُّ خَفْ مـن فُصُوصهِ خواتِـمَ سُـوءٍ غيرُهـا فـي الخَنَاصـرِ
وخُـذْ نهـجَ سَـهْلٍ والجُنيـدِ وصالـحٍ وقـومٍ مَضَـوْا مِثـلَ النُّجُـومِ الزَّواهرِ[2]
علـى الشَّـرعِ كانُوا ليـسَ فيهـم لوِحْدَةٍ ولا لـحـلُولِ الحـقِّ ذكـرٌ لذاكـرِ
رجـالٌ رأوا مـا الـدارُ دارُ إقامـةٍ لقـومٍ ولكـنْ بُلْغَـةٌ للمُسـافرِ
فأَحْيَـوا لَيَالِـيْهـم صـلاةً وبيَّـتُـوا بها خَـوْفَ ربِّ العـرشِ صـومَ البواكرِ
مخافـةَ يـومٍ مُسْـتَطيرٍ بِشَـرِّهِ عبُـوسِ المُحَيَّـا قَمْطَريـرِ الظواهـرِ
فقـدْ نَحِلَـتْ أجسـادُهُم وأذابَهَـا قيـامُ لياليهِـمْ وصـومُ الهَوَاجـرِ
أُولئـكَ أهـلُ اللهِ فالـزَمْ طَرِيقَهُـمْ وعُـدْ عَـن دَواعِـي الابتِـدَاعِ الكَوافـرِ

انتهى باختصارٍ.

وهُو مُجمَلُ ما قدَّمنا فيما قرَّرناهُ، وتفصيلُه يُعلمُ مما شرحناهُ فيما حرَّرناه، وقد سبقَ عن هذهِ المُنكراتِ في كلام ابنِ عَرَبيٍّ لا سبيلَ إلى صِحَّةِ تأويلِها؛ فلا يستقيمُ اعتقادُ أنَّه من أولياءِ اللهِ مع اعتقادِ صُدُورِ هذه الكلماتِ منهُ إلا باعتقادِ أنها خلافُ ما صدرَ عنهُ مما تقدَّمَ هُنالكَ، أو رُجُوعُه إلى ما يَعتقِدهُ أهلُ الإسلامِ في ذلكَ، ولم يجئ بذلكَ عنهُ خبرٌ ولا رُويَ عنهُ أثرٌ، فذمَّهُ جماعةٌ من أعيانِ العُلماءِ وأكابرِ الأولياءِ؛

---

(١) في «ح» و«م»: «التحاور».

(٢) في «ح» و«م»: «الزواجر».

لأجلِ كلامهِ المُنكرِ، وأمَّا مَن أثنى عليهِ فلظاهرِ فضلهِ وزُهدهِ وإيثارهِ واجتهادهِ في العبادةِ، واشتهر عنهُ ذلك حتَّى عرفَهُ جماعةٌ من الصالحينَ عصراً بعدَ عصرٍ، فأثنوا عليه بهذا الاعتبارِ ثناءً إجمالياً لا مَدحاً تفصيلياً يَشملُ كلامَهُ ويَحوي مَرامَهُ، وسببُ ذلكَ أنهم لم يَعرفُوا ما في كلامهِ من المُنكراتِ؛ لاشتغالهم عنها بالعباداتِ، والنظرِ في غيرِ ذلكَ من كتبِ القومِ لكونِها أقرب لفهمهم مع ما وفَّقهُم اللهُ سُبحانهُ لهُم من حُسنِ الظنِّ بالمُسلمينَ، وظنُّوا أنَّهُ وأصحابَهُ التابعينَ لهُ من المُؤمنينَ، وأما ما يُحكى في المنامِ مِن نهي ابنِ عربيٍّ عن ذمِّهِ، وكذا ما يُرى من صُورةِ عذابٍ لمنكرهِ؛ فهُو من تخييلِ النُّفُوسِ، أو تخويفِ الشياطينِ.

هذا، وقد عابَ تصوُّفَ ابنِ عَرَبيٍّ بعضُ الصُّوفيةِ المُوافقينَ لهُ في الطريقةِ الوجُوديَّةِ؛ كعبدِ الحقِّ بنِ سبعينَ، وغيرهِ، ويا ويحَ مَن بالتْ عليهِ الثعالبُ.

وقد رُويَ عن الحافظِ الحُجَّةِ القاضي شهابِ الدِّين أحمدَ بنِ عليٍّ بنِ حجرٍ الشافعيِّ العَسقلانيِّ أنه قال: جرى بيني وبينَ بعضِ المُحبِّينَ لابنِ عَرَبيٍّ مُنازعةٌ كبيرةٌ في أمرِ ابنِ عَرَبيٍّ حتَّى نلتُ منهُ لسوءِ مقالتهِ، فلم يسهُلْ ذلكَ بالرجلِ المُنازعِ لي في أمرهِ، وهدَّدني بالشَّكوى إلى السُّلطانِ بمصرَ، بأمرٍ غير الذي تنازعنا فيه ليُتعبَ خاطِري، فقلتُ لهُ: ما للسُّلطانِ في هذا مدخلٌ، تعالَ بنا نتباهلْ؛ فقَلَّ أن يتباهلَ اثنانِ، فكان أحدُهما كاذباً إلا وأُصيبَ، قالَ: فقالَ لي: بسمِ اللهِ، فقلتُ لهُ: قل: اللهُمَّ إنْ كانَ ابن عَرَبيٍّ على ضلالٍ فالعنِّي بلعنَتِكَ، فقالَ ذلكَ، قلتُ أنا: اللَّهُمَّ إن كانَ ابنُ عَرَبيٍّ على هُدىً؛ فالعنِّي بلعنتكَ، قال: وافترقنا، قال: ثم اجتمعنا في بعضِ مُستنزهاتِ مِصرَ في ليلةٍ مُقمِرةٍ، فقال لنا: مرَّ على رجلِي شيءٌ ناعمٌ؛ فانظروا فنظرنا، فقُلنا: ما رأينا شيئاً، فقال: ثم التمسَ ببصرهِ، فلم يرَ شيئاً. انتهى[1].

---

(١) أورد هذه القصة الحافظ السخاوي في ترجمته لشيخه ابن حجر في «الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر»، ثم قال: فنظروا فلم يَرَوا شيئاً، وما رجع إلى منزله إلَّا وقد عَمِيَ، وما أصبح =

والمعنى: أَنَّهُ ثبتَ كونُه من الكاذبينَ، ويتفرَّعُ عليهِ أَنَّهُ من الملعونينَ، وشيخُه من الضَّالينَ المُضلِّينَ.

ثم اعلم: أنَّ مَن اعتقدَ حقيقةَ عقيدةِ ابنِ عَرَبيٍّ؛ فكافرٌ بالإجماعِ من غيرِ النزاعِ، وإنما الكلامُ فيما إذا أَوَّلَ كلامَهُ بما يقتضِي حُسنَ مرامِهِ، وقد عرفتَ من تأويلاتِ مَن تصدَّى بتحقيقِ هذا المقامِ: أَنَّهُ ليسَ هُناكَ ما يصحُّ أو يصلحُ عنهُ دفعُ المَلامِ.

بقيَ مَن شكَّ وتوهَّم أن هُناكَ بعضَ التأويلِ؛ إلا أَنَّهُ عاجزٌ عن ذلكَ القيلِ، فقد نصَّ العلَّامةُ ابنُ المُقري كما سبقَ: أنَّ مَنْ شكَّ في كُفْرِ اليهُودِ والنَّصارى وطائفةِ ابنِ عَرَبيٍّ؛ فهُوَ كافرٌ، وهُو أمرٌ ظاهرٌ، وحُكْمٌ باهرٌ، وأمَّا مَن توقفَ فليسَ بمعذورٍ في أمرِهِ، بل توقُّفهُ سببُ كفرِهِ؛ فقد نصَّ الإمامُ الأعظمُ والهُمَامُ الأقدمُ في «الفقهِ الأكبرِ»: أَنَّهُ إذا أشكلَ على الإنسانِ شيءٌ من دقائقِ علمِ التوحيدِ؛ فينبغي لهُ أن يَعتقدَ ما هُو الصوابُ عندَ الله تعالى إلى أن يَجِدَ عالماً فيسألَهُ، ولا يسعهُ تأخيرُ الطلبِ، ولا يُعذرُ بالوقفِ فيه، ويكفرُ إنْ وقفَ. انتهى.

= إلا ميتاً. وكان ذلك في ذي القعدة سنة سبع وتسعين وسبع مئة، وكانتِ المُباهلةُ في رمضان منها، وكان شيخنا عند وقوع المباهلة عرَّف مَنْ حضرَ أنَّ مَنْ كان مُبطلاً في المباهلة لا تمضي عليه سنةٌ.

قلت: وقد أشار صاحبُ الترجمة أيضًا إلى القصَّة في «شرح البخاري» أواخرَ المغازي عَقِبَ حديثِ حُذيفة رَضِي الله عَنه، قال: جاء العاقِبُ والسَّيِّدُ صاحِبَا نجران إلى رسول الله ﷺ يُريدان يلاعناه؛ أي: يباهلاه، قال: فقال أحدُهما لصاحبه: لا تفعل، فوالله لَئِنْ كان نبيّاً فلاعنَّاه، لا نُفْلِحُ نحن ولا عقِبُنا مِنْ بعدنا. قالا: إنَّا نُعطِيكَ ما سألتنا، وذكرَ الحديث، ما نصُّه: فيه مشروعيَّةُ مباهلةِ المُخالفِ إذا أصرَّ بعدَ ظهورِ الحُجَّةِ، وقد دعا ابنُ عبَّاسٍ رَضِي الله عَنهما إلى ذلك، ثمَّ الأوزاعيُّ، ووقع لجماعةٍ مِنَ العُلماء.

ومما عُرِفَ بالتَّجربة: أنَّ مَنْ باهل وكان مُبطلاً لا تمضي عليه سَنَةٌ مِنْ يومِ المباهلة، ووقع لي ذلك مع شخصٍ كان يتعصَّبُ لبعضِ المَلاحِدَةِ، فلم يُقِم بعدها غيرَ شهرين. انظر: «الجواهر والدرر» للسخاوي (٣/ ١٠٠٢)، و «فتح الباري» لابن حجر العسقلاني (٨/ ٩٥).

وقد ثبتَ عن أبي يُوسُفَ أَنَّهُ حكمَ بكُفْرِ مَن قالَ: لا أُحبُّ الدُّبَّاءَ، بعدما قيل لهُ: إنَّهُ كانَ يُحبِّهُ سيِّدُ الأنبياءِ، فكيفَ بمن طَعَنَ في جميعِ الأنبياءِ، وادَّعى أن خاتَم الأولياءِ أفضلُ من سيِّد الأصفياءِ؛ فإنَّ كُنتَ مُؤمناً حقّاً ومُسلماً صِدقاً، فلا تشُكُّ في كُفرِ جمَاعةِ ابنِ عربيّ، ولا تتوقَّف في ضلالةِ هذا القومِ الغَويِّ[1]، والجمعِ الغَبيِّ[2].

فإن قلت: هل يجوزُ السَّلامُ عليهم ابتداءً؟

قلتُ: لا، ولا ردُّ السَّلامِ عليهم، بل لا يُقالُ لهُم: عليكُم أيضاً؛ فإنهُم شرٌّ من اليهُودِ والنصارى، وإنَّ حُكمَهُم حُكمُ المُرتدِّينَ عن الدِّين، فعُلِمَ به: أنَّه إذا عطسَ أحدٌ منهُم فقالَ: الحمدُ للهِ، لا يُقالُ لهُ: يرحمُكَ اللهُ، وهلْ يُجابُ بـ: يهديَكَ اللهُ؟! محلُ بحثٍ.

وكذا إذا ماتَ أحدٌ منهُم: لا يجوزُ الصَّلاةُ عليه، وإنَّ عِبادَاتهم السابقةَ على اعتقاداتِهم باطلةٌ؛ كطاعاتهم اللاحقةِ في بقيةِ أوقاتهم؛ فالواجبُ على الحُكَّام في دارِ الإسلامِ أن يَحرِقُوا مَن كان على هذهِ المُعتقدَاتِ الفَاسدةِ والتأويلاتِ الكَاسدةِ؛ فإنهُم أنجسُ وأنحسُ ممَّن ادَّعى أن علياً هُو اللهُ، وقد أحرقَه عليٌّ رَضِي الله عَنه، ويجبُ إحراقُ كتبِهم المُؤلَّفةِ، ويتعيَّنُ على كلِّ أحدٍ أن يُبيِّنَ فسادَ شِقاقِهم وكسادَ نِفاقِهم.

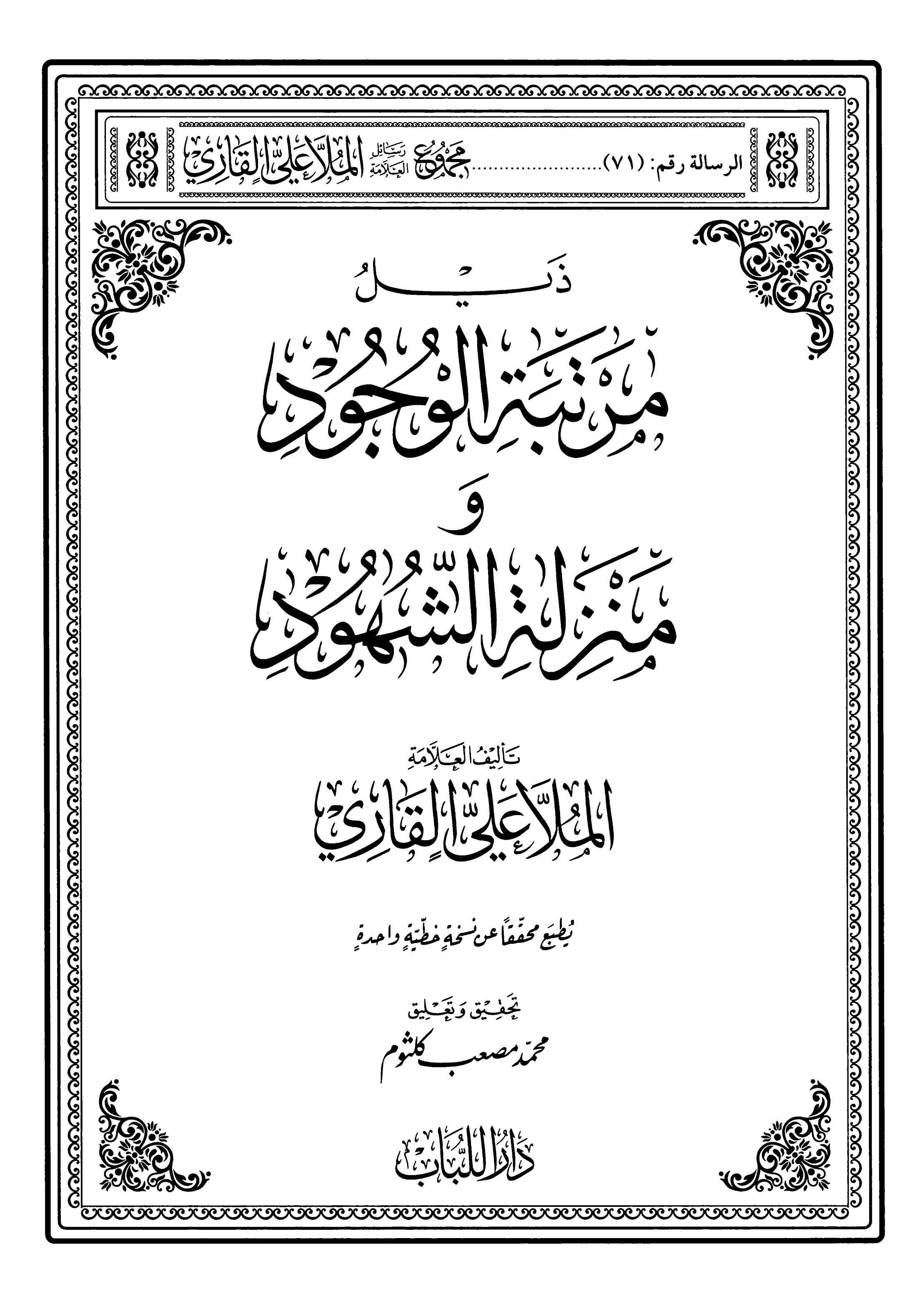
فإنَّ سكُوتَ العلماءِ، واختلافَ الآراءِ صارَ سبباً لهذهِ الفتنةِ وسائرِ أنواعِ البلاءِ؛ فنسألُ الله تعالى حُسْنَ الخاتمةِ اللَّاحقةِ، المُطابقةِ للسعادةِ السابقةِ، على وِفْقِ مُتابعةِ [خاتمِ][3] أربابِ الرِّسالةِ، وأصحابِ العِصْمةِ والجلالةِ.

* * *

(١) في «م»: «الغبي».

(٢) في «م»: «الغوي».

(٣) ما بين معكوفتين من «ط».



ذيل

مرتبة الوجود و منزلة الشهود

تأليف العلامة

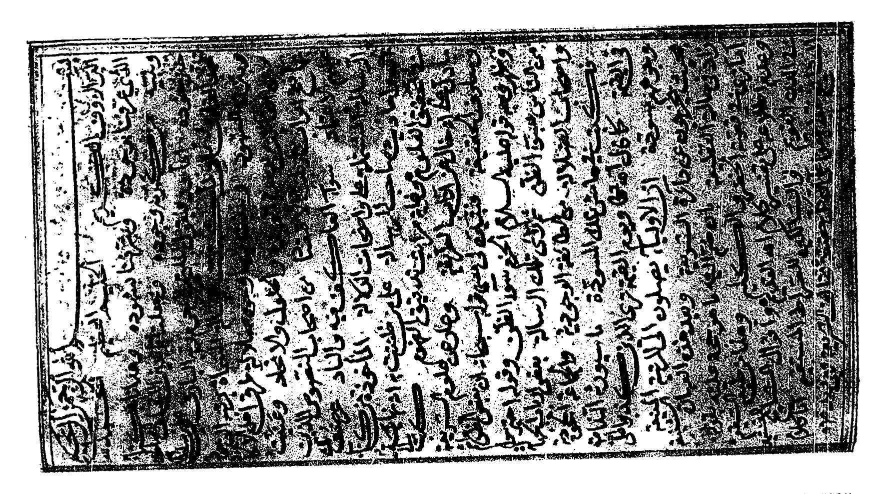
الملا علي القاري

يُطبع محققاً عن نسخة خطّيّة واحدة

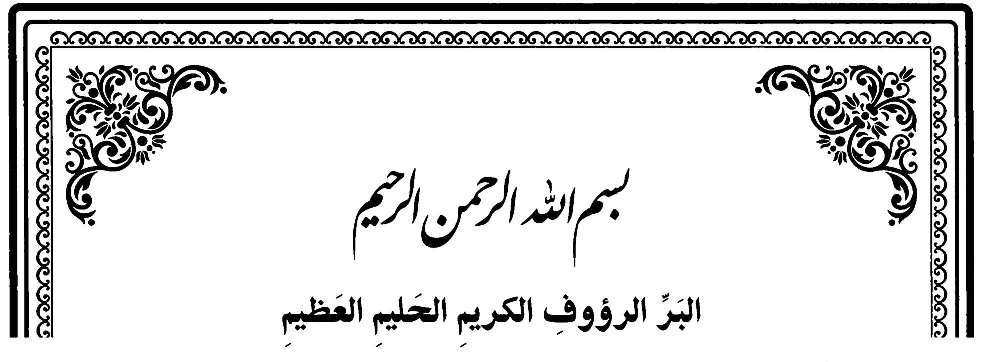
تحقيق وتعليق

محمد مصعب كلثوم

دار اللباب







الحمدُ للهِ الذي عرَّفنا بوجودِه، وشرَّفنا بشهودِه، وهدانا بكتابِه ونبيِّه، من كرمِه وجُودِه، وجعلنا تابعينَ للسلفِ الصَّالحينَ خيرِ جنودِه.

أما بعد:

فيقولُ الملتجئُ إلى حرمِ ربِّه الباريْ، عليُّ بنُ سلطانِ محمدٍ القَارِيْ: إنِّي لَمَّا كتبتُ الرِّسالةَ المسماة بـ «مرتبةِ الوجودِ ومنزلةِ الشُّهودِ»، وبيَّنتُ فيها وجوهَ ضلالةِ طُرقِ أهلِ الإلحادِ، ومنَ القائلينَ بوحدةِ الوجودِ والحلولِ والاتِّحادِ، وعَنَيتُ بها فتحَ أبوابِ أربابِ الاقتصادِ، من أصحابِ النُّصوصِ الذين عليهم الاعتمادُ، سواءٌ العاكفُ فيه والباد، عرضتُ تلكَ الرسالةَ المشتملةَ على واضحاتِ الدلالةِ المأخوذةِ من كتابِ اللهِ وأحاديثِ صاحبِ الرِّسالةِ، على مَن ظننتُ به أنَّهُ نهايةٌ في تحقيقِ العلومِ، وغايةُ مراتبِ تدقيقِ الفُهومِ؛ كتبَ إليَّ ما دلَّ على إدخالٍ عن آدابِ الطريقةِ، وعارٍ عن علومِ الشريعةِ ومعارفِ الحقيقةِ؛ فتبيَّنَ لي معنى قولِه سبحانَه: ﴿إِنَّ بَعۡضَ ٱلظَّنِّ إِثۡمٌ﴾ [الحجرات: ١٢]، وظهرَ وجهُ قولِه عليهِ السَّلامُ: «الحزمُ سُوءُ الظنِّ»[1]، وقولِه: «احتَرِسُوا من الناسِ بسوءِ الظنِّ»[2].

---

(١) رواه الشهاب في «مسنده» (٢٤) من حديث عبد الرحمن بن عائذ مرسلًا، وأبو الشيخ في «الثواب» كما في «الدرر المنتثرة» (٢٠١) من حديث علي بن أبي طالب موقوفاً، وسندهُ واهٍ. انظر: «المقاصد الحسنة» (ص ٦٥).

(٢) رواه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٥٩٨) من حديث أنس بن مالك رَضِي الله عَنه، وفيه بقية بن الوليد وهو مدلسٌ، وقد روى بالعنعنة عن معاوية بن يحيى، وهو ضعيف. وراه أحمد بن حنبل في =

ثم رأى تلكَ الرسالةَ بعضُ أربابِ الجَهَالةِ وأصحابِ الضلالةِ من الطائفةِ الوجُوديةِ والجماعةِ الجُحُوديةِ؛ فكتبَ في هامشِ تلكَ المُسودةِ ما سيُورثُه الندامةَ في القيامةِ، كما قال الله تعالى: ﴿وَيَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ﴾ [الزمر: ٦٠]: (إنَّ الأولياءَ يصلُونَ إلى المرتبةِ المنيعةِ؛ بحيثُ يخرجونَ عن دائرةِ الشريعةِ)، وبعدَ هذهِ العبارةِ الشنيعةِ، زادَ في حالةِ القَطيعةِ، بأنَّ ضمَّ إليه ما هو حُجَّةٌ عليه، بقولِه: (أما ترى في قِصَّةِ الخَضِر والكليمِ)، وهذا من طبعهِ السقيمِ وعدمِ اطِّلاعه على تفسيرِ كلامِ اللهِ القديمِ، وأقوالِ المشايخِ المفسِّرين في الدِّين القويمِ، والسَّالكينَ للصِّراطِ المُستقيمِ.

أمَّا كلامُ المشايخِ؛ فقد أجمعوا على أنَّ كلَّ حقيقةٍ تُخالفُ الشريعةَ؛ فهي زندقةٌ كما نصَّ عليه سيِّدُ الطائفةِ الشيخُ جُنيدٌ البَغداديُّ والقُطبُ الرَّبانيُّ والغَوثُ الصَّمدانيُّ السيدُ عبدُ القادرِ الجَيلانيُّ قدَّسَ الله أسرارَهُما وآنسَ لنا أنوارَهُما حتى نتتبعَ آثارهُما.

وأمَّا حاصلُ ما في التفسيرِ: أن ما وقعَ للخضرِ مع موسى عليهِ السَّلامُ أمورٌ ظاهرُها مخوفةٌ مُنكَرةٌ، وباطنُها معروفةٌ مُنوَّرةٌ، وقد أتى الخَضِرُ بتأويلها وِفْقَ تنزيلها، فظهرَ أنَّ كلَّها مفاسدُ صُوريَّةٌ، ومصالحُ ضروريةٌ، وشهدَ اللهُ سبحانهُ بأنَّهُ أعطاهُ علماً لدُنيَّاً، وبيَّنَ في كتابِه أنَّهُ لم يفعلْ ما فعلَ إلا بأمرٍ من اللهِ سبحانَه وهو كانَ إمَّا وحياً أو إلهاماً خَفِيّاً؛ بناءً على الخلاف في أنه وليٌّ، أو نبيٌّ؛ فلا يُقاسُ الصُّعلوكُ بالملوكِ، وإلا فيدَّعِي كلُّ مُدَّعٍ أنه كاملٌ في السلوكِ، ويُفتحُ بابُ الإلحادِ ودعوى الاتِّحاد ونحوهِما من الفسادِ.

على أن الأمورَ المذكورةَ في الآياتِ المسطورةِ كلُّها فَرعياتٌ، وأمرُها سهلٌ بالنسبةِ إلى عقائدَ شرعياتٍ، يكونُ الخطأُ فيها قلائدَ كُفريات.

= «الزهد» من قول مطرف بن عبد الله (ص٢٤٢).

ثم رأيتُ فتوى لبعض الأَرْوامِ، مُشتملةً على بعضِ الأحكامِ، مُخالفةً لِمَا عليهِ العلماءُ الأعلامُ؛ حيثُ ذكرَ في جوابِ سؤالٍ رُفعَ إليهِ فيما يتعلَّقُ بابنِ عَرَبيٍّ، ومَن يُنكرُ عليهِ، فأطنبَ في صفاتِه وتعظيمِ مصنَّفاتِه، وأنَّ مَن أنكرَ فقد أخطأَ، وإنْ أصرَّ في إنكارِه فقد ضلَّ، يجبُ على السُّلطانِ تأديبُه، وعن هذا الاعتقادِ تحويلُه؛ إذ السُّلطانُ مأمورٌ بالأمرِ بالمعروفِ والنهي عن المنكرِ... إلى آخرِ ما ذكرَ. وهذا نشأَ من الخطأ في اجتهادِه المَبنِي على سوءِ اعتقادِه، فجعلَ المعروفَ مُنكراً، والمُنكرَ معروفاً؛ فإنَّ مَنْ تأمَّلَ في كلماتِه الصَّريحةِ في كُفرياتِه لا يلومُ على مَن أنكرَ، وإنما المُنكرُ يجبُ أن يُعظَّمَ ويُوقَّرَ، والمُستحسِنُ يتعيَّنُ أن يُلزمَ ولا يُغرَّر، وغايةُ الأمرِ: أنَّ الساكتَ عنهُ يُسلِّمُ لهُ ويقرِّر، فتدبرْ؛ فإنَّهُ مقامُ الحَذر.

ثم رأيتُ رسالةً للعلَّامةِ الفهَّامةِ البِقاعيِّ الشَّافعيِّ، وهو المُعارِضُ لكلامِ ابنِ الفارضِ، فأحببتُ أن أذكُرها مختصرةً، وأنقلَ منها ما يدلُّ فيها على ما نحنُ فيه مقتصرةً، ليكونَ سندي، وفي القضيةِ عضُدي، وأتقوى به أَزرِي، وأستعينَ بقولِه في أمري، وأُزيلَ عنِّي نُكرِي؛ حيثُ وافقَ بعضَ اجتهادِ العُلماء فِكْري، فيوجبَ صَبري، ويقتضي شُكْري في حالِ صَحْوي وسُكْرِي[1].

فمِن مقالتِه الدالَّةِ على رِفْعةِ مَقَامِه وكمالِه في قُوَّةِ حالِه أنَّ هذه المُقدِّمة دلالةُ البُرهانِ لمُنصفي الإخوانِ على طريق الإيمانِ، أرسلتُها لبعضِ الخِلانِ، وقد شكا لي فِرقةً من فِرَقِ أهلِ الزَّمانِ، يعانونَ الحذرَ من أُولي الطُّغيانِ والإثمِ والعُدوانِ، فقلتُ واللهُ المُستعانُ:

أيُّها الأخُ حفِظكَ اللهُ ورعاكَ، وصانكَ من كلِّ سوءٍ وحماكَ، لا تهتمَّ بمن يتكلَّمُ

(١) الرسالة هي: «تحذيرُ العبادِ من أهل العنادِ ببدعةِ الاتِّحادِ» للشيخ إبراهيم بن عمر بن حسن الرباط بن علي بن أبي بكرٍ البقاعيِّ، المتوفى سنة (٨٨٥هـ) (ص ٩٧).

في العبدِ؛ فإنَّ الله سبحانَه سلَّى نبيَّه وقطعَ أحزانَه بقولِه: ﴿وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّكَ يَضِيقُ صَدْرُكَ بِمَا يَقُولُونَ ﴿٩٧﴾ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَكُن مِّنَ ٱلسَّٰجِدِينَ ﴿٩٨﴾ وَٱعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأْتِيَكَ ٱلْيَقِينُ﴾ [الحجر: ٩٧ ـ ٩٩]، وقولِه: ﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُۥ لَيَحْزُنُكَ ٱلَّذِى يَقُولُونَ﴾ [الأنعام: ٣٣] الآيةَ، وقولِه: ﴿وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ﴾ [الأنعام: ١١١ ـ ١١٣] الآياتِ الثلاثَ، وقولِه: ﴿وَإِن تُطِعْ أَكْثَرَ مَن فِى ٱلْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾ [الأنعام: ١١٦]، وقولِه: ﴿وَإِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰٓ أَوْلِيَآئِهِمْ لِيُجَٰدِلُوكُمْ﴾ [الأنعام: ١٢١ ـ ١٢٣] الآياتِ الثلاثَ، إلى غيرِ ذلكَ من الآياتِ الواضحاتِ، والدلالاتِ اللائحاتِ.

ففي الأنبياءِ الذينَ هم أشرفُ الأنامِ عليهُم السَّلامُ مَسْلاةٌ لأتباعِهم من العلماءِ الأعلامِ، واعتبارٌ بأحوالِهم في مقامِ الاعتصامِ، وما أتى أحدٌ قطُّ أحداً بمخالفةِ هواهُ إلا ساءَهُ وآذاهُ إلا من عصمَهُ اللهُ: ﴿أَفَكُلَّمَا جَآءَكُمْ رَسُولٌۢ بِمَا لَا تَهْوَىٰٓ أَنفُسُكُمُ ٱسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾ [البقرة: ٨٧].

والعبدُ لم يتكلَّم في ابنِ الفارضِ الذي يتكلَّمونَ في «لاميته» إلا ذبّاً عن اللهِ ورسولِه وصوناً لحِمَى شريعتِه أنْ يتكلَّمَ على خلافِ طريقتِه؛ فإنَّ ابنَ الفارضِ تكلَّم بالكُفْرِ الصريحِ، الذي لا يظهرُ له التأويلُ الصحيحُ في «تائيتِه»، التي ثبتَ كونُها من نظمِه بالتواترِ فوقَ الآحادِ، ودعا إلى ذلكَ الفسادِ جمعاً من العبادِ في البلادِ، وقد ادَّعى أنه الإلهُ في أكثرِ أبياتِها على طريقِ الاشتباهِ؛ نحو قولِه:

ولا تحسبنَّ الأمرَ عنِّي خارجاً ... فما سادَ إلا داخلٌ في عُبُودِيتي

ولا حيَّ إلا عن حياتِي حياتُهُ ... وطوعَ مرادي كلُّ نفسٍ أبيةِ[1]

ومثلُ ذلك كثيرٌ جدّاً لا ينضبطُ عدّاً ولا حدّاً.

ويقولُ أيضاً: إنَّ الله تعالى يتحدُ به حتَّى يصيرَ الذاتانِ ذاتاً واحدةً؛ انظر قولَه:

---

(١) انظر: «ديوان ابن الفارض» (ص ٩٧).

وهـا أنـا أُبـدي فـي اتِّحـادِيَ مَبدَئِـي ... وأُنهـي انتهـاءً مـن تواضـعِ رِفعتِـي
جلَّـتْ فـي تَجَلِّيهـا الوجـودَ لناظِـري ... ففـي كلِّ مَرئـيٍّ أراهـا برؤيـةِ
فوصْفـي إذا لـم تـدْعُ باثنيـنِ وصفُهـا ... وهيئتُهـا إذ واحـدٌ نحـنُ هَيئتِـي
فقـد رُفعـتْ تـاءُ المُخَاطَـبِ بينَنـا ... وفـي رَفعِهـا عـن فُرقـةِ الفَـرْقِ رِفعَتِي
فـإنْ لـم يجـوِّزْ رؤيـةَ اثنيـنِ واحـداً ... حِجَـاكَ ولـم يثبـتْ لبُعـدٍ تثبُّـتِ
سـأجلُو إشـاراتٍ عليـكَ خَفِيَّـةً ... بهـا كعبـاراتٍ لديـكَ جَليَّـةِ
وأُثبـتُ بالبُرهـانِ قولـي ضاربـاً ... مثـالَ مُحِـقٍّ والحقيقـةُ عُمْدَتِـي
بمتبوعـةٍ يُنبيـكَ فـي الصَّـرعِ غيرُهـا ... علـى فمِهـا في مسِّـها حيـثُ جُنَّـتِ[1]

قال الإمامُ شمسُ الدينِ البِسَاطِيُّ في شرحِه لهذِه الأبياتِ: ومَن ظنَّ هذا برهاناً في مشروعِه، فجنونُه أعظمُ من جنونِ متبوعِه.

وقال: يَكفِي هذا الذي يتكلَّمُ في شأني أنِّي ساعٍ في نُصرتِه، وهو ساعٍ في خُذلاني؛ فإني ساعٍ جُهدِي في نُصرةِ الإسلامِ وتأييدٍ من النبيِّ عليه السلام، كما قال مؤمنُ آلِ فرعونَ: ﴿وَيَٰقَوۡمِ مَا لِيٓ أَدۡعُوكُمۡ إِلَى ٱلنَّجَوٰةِ وَتَدۡعُونَنِيٓ إِلَى ٱلنَّارِ﴾ [غافر: ٤١] الآيةَ، وهذا المُشتكَي عليَّ يعتقدُ أنَّ دينَ الإسلامِ هو الحقُّ وحدَهُ، وما عداهُ باطلٌ، وأنا أعلمُ أنَّ هذا الرجلَ الذي يُناضلونَ عنه يقولُ: إنَّ هذا الاعتقادَ باطلٌ، وأنَّ مُعتقَدهُ جاهلٌ، وأنَّ الأديانَ كلَّها حتَّى عبادة الأوثانِ والشمسِ والنارِ، والذي يتكلَّمُ فيَّ لا يعلمُ ذلكَ، ولا يعلمُ مستنداً في المُناضلةِ عنهُ هنالكَ إلا تقليدَ العوامِ، فهو خابطٌ في الظلامِ لا يعلمُ مَن يضرُّه ومَن ينفعُه، ولا عجَبَ في ذلكَ؛ فإنَّك ترى أكثرَ الناسِ ساعياً في مُتابعةِ الشيطانِ، وهو يعتقدُ أنَّه عدوُّه وفي منابذةِ الرحمنِ، وهو

---

(١) انظر: المصدر السابق (ص ٥٤).

يعلمُ أنه وليُّه، لكنه ﴿زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ فَرَءَاهُ حَسَنًاۖ فَإِنَّ ٱللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهۡدِي مَن يَشَآءُۖ فَلَا تَذۡهَبۡ نَفۡسُكَ عَلَيۡهِمۡ حَسَرَٰتٍۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمُۢ بِمَا يَصۡنَعُونَ﴾ [فاطر: ٨]، ﴿وَهُمۡ يَحۡسَبُونَ أَنَّهُمۡ يُحۡسِنُونَ صُنۡعًا﴾ [الكهف: ١٠٤].

ثم لا يعزُبُ عنكَ شِدَّةُ اجتراءِ الناظمِ في الإساءةِ بالحديثِ بإطلاقِ ضميرِ المؤنَّثِ على اللهِ حتَّى في جميعِ القصيدةِ.

هـذا مـع أنَّ العبدَ تابـعٌ في كلامِـه للعلماءِ العاملينَ مـن أهلِ زمانِه إلـى زمانِنا طبقـةً بعـدَ طبقةٍ؛ مثلَ ابنِ عبدِ السـلامِ سـلطانِ العلمـاءِ، وابنِ الصلاحِ إمـامِ الفقهاءِ والمُحدِّثيـنَ والأصولييـنَ، والنجـمِ بن حَمْدان، ومَـن بعدَهُم الإمامُ تقـيُّ الدينُ ابنُ دقيـق العيـد، والإمـامُ تقـيُّ الدِّين ابـنُ بنتِ الأغـرِّ، والإمامُ أبـو حيَّان، ومَـن بعدَهُم الإمـامُ تقـيُّ الدِّين السُّـبكيُّ، والإمامُ شـرفُ الدِّين النـواويُّ، والإمامُ شـمسُ الدِّين الذهبـيُّ، والإمـامُ سـراجُ الدِّيـنِ البُلقينـيُّ، والإمـامُ جـلالُ الدِّيـن التَّبانـيُّ الحنفيُّ، والإمـامُ عمـادُ الدِّيـن ابـنُ كثيرٍ، ومَـن بعدهُم الإمـامُ شـهابُ الدِّين بنُ حجـرٍ، وهو العسـقلانيُّ، والإمـامُ شـمسُ الدِّين البُسـاطيُّ، ونـادرةُ زمانِه عـلاءُ الدِّيـنِ البُخاريُّ الحنفـيُّ، والإمامُ بـدرِ الدِّين محمود العَينـيُّ الحنفيُّ، والإمامُ شـمسُ الدِّين قاياتي، والإمـامُ تقـيُّ الدِّيـن الحِصنِيُّ، والإمـامُ عزُّ الدِّيـن القُدسـيُّ، والإمامُ بـدرُ الدِّين بنُ الأهدلِ الشـريفُ اليمنـيُّ الشـافعيُّ الصُّوفيُّ وغيرهُـم، وفي جميعِ شـروحِ «التائيةِ» التـي وقفتُ عليهـا في شـرحِ قولِه:

وخَلْـعُ عِذارِي فيكَ فَرْضِي وإنْ أبى اقـ ـترابـيَ قَـومِـي والخَـلاعـةُ سُـنَّتِـي

وليسـوا بقَومِـي مـا اسـتعابُوا تهتُّكِـي فأبدوا قِلىً واستحسـنُوا فيـكَ جَفوتِي

وأهلـي فـي ديـنِ الهـوى أهلُـهُ وقـد رضُوا لي عـارِي واسـتطابُوا فضِيحَتِي

ذللـتُ لهـا فـي الحـيِّ حتَّـى وجدْتنِي وأدنـى مَنـالٍ عندهُـم فـوقَ هِمَّتِـي

وأخملَنِي وهْناً خُضُوعِي لهم فلَمْ يَرونِي هَواناً بأنِّي مُخلاً بخدمتِي
ومن درجاتِ العزِّ أمسيتُ مُخلِداً إلى دَرَكاتِ الذُّلِ من بعدِ نَخوتِي[1]

قال: وأمثالُ هذهِ الأبياتِ التي يتعتبُ فيها على الزمانِ وأهلِه، قال جميعُ شرَّاحِها: إن معنى ذلكَ أنَّ أهلَ زمانِه كلَّهُم من أهلِ الشريعةِ وأربابِ الطريقةِ رموهُ لأجلِ مذهبِ الاتِّحادِ الذي نظمَ هذه القَصِيدة فيه بالفسقِ والإباحةِ والزندقةِ، وحكمُوا عليهِ بالكُفْرِ؛ فقد صارتْ نسبةُ العُلماءِ إلى ذلكَ كما ترى متواترةً تواتراً معنويّاً.

وقد صوَّبَ ابنُ الفَارضِ كلَّ دينٍ وكلَّ نِحلَةٍ، وذلكَ لإبطالِ دينِ الإسلامِ الحاكمِ بضلالِ كلِّ ما سواهُ من الأديانِ بدليلِ قولِه تعالى: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [آل عمران: ٨٥]، فقالَ:

وإنْ عبدَ النارَ المجوسُ وما انطفتْ كما جاءَ في الأخبارِ من ألفِ حِجَّةٍ
فما عَبدُوا غيري وإنْ كانَ قصدُهمْ سوايَ وإنْ لم يُظهروا عقدَ نيتِي
وإنْ خرَّ لِلأحجارِ في البُدِّ عاكفٌ فلا تعدْ بالإنكارِ بالعصَبِيَّةِ
فقد عبدَ الدينارَ معنًى مُنزَّهٌ عن النارِ في الإشراكِ بالوثنيةِ
وإنْ نار بالتنزيلِ محرابُ مسجدٍ فما بارَ بالإنجيلِ هيكلُ بَيعةِ
وأسفارُ توراةِ الكليمِ لقومهِ يُناجِي بها الأحْبارَ كلَّ ليلةِ
وما احتارَ مَن للشمسِ عن غِرَّةٍ صَبَا وإشراقُها من نورِ إسفارِ غُرَّتِي
وقد بلغَ الإنذارُ منِّي مَن بغى وقامتْ به الأعذارُ منْ كُلِّ فِرقةِ
فما زاغتِ الأبصارُ في كلِّ ملةٍ وما زاغتِ الأفكارُ في كلِّ نِحْلةِ[2]

(١) انظر: «ديوان ابن الفارض» (ص ٤٥).
(٢) انظر: المصدر السابق (ص ١٠٦).

وقد عاندَ التوحيدَ بما قالَ:

ولـو أنَّنِي وحَّـدتُ ألحدتُ وانســلخْـ ـتُ منْ آيِ جمعِي مُشركاً بيَ صِنعَتِي[1]

فإنْ كان هذا مما يفهمُه المُنازعُ كما يفهمُه الذابُّ عن الشارعِ؛ فقد عُلِمَ مُنازعتُه للهِ تعالى ورسولِهِ صلى الله تعالى عليه وسلم، وإنْ كانَ لا يفهمُه، ويَدَّعِي أنَّ له معنىً حسناً؛ فيكفيهِ أنَّهُ الخوضُ بالجهلِ فيما هو أخطرُ الأشياءِ، وهو أصولُ الدينِ الذي في الزَّلةِ فيه ذهابُ الرُّوحِ والدِّين، وهو مُعاندٌ بمُنازعتِه، لقولِه تعالى: ﴿ هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ حَٰجَجْتُمْ فِيمَا لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ فَلِمَ تُحَآجُّونَ فِيمَا لَيْسَ لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ ﴾ [آل عمران: ٦٦]، ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا۟ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِ ۚ إِنَّهُۥ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ ﴿١٦٨﴾ إِنَّمَا يَأْمُرُكُم بِٱلسُّوٓءِ وَٱلْفَحْشَآءِ وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة: ١٦٨ ـ ١٦٩]، ﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّىَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ ﴾ [الأعراف: ٣٣] الآيةَ، مع أنَّكَ لا تجدُ من يُحامي له إلا مُنهمكاً في الفُسوقِ والبَغي والعُقوقِ، أو قريباً منه تبعاً له في قولِه:

ويُنبيـكَ عــن حــالِ الوليـدِ وإنْ تشَـا بـليــداً بإلـهــامٍ كوَحْــيٍ وفِطنــةِ

ويُعــربُ عــن حــالِ السَّـماعِ بحالِــهِ فيُثبِــتُ للرقــصِ انتفــاءَ النقيصَــةِ

ولا تــكُ باللّاهِــي عــنِ اللَّهــوِ جُملـةً فهَــزْلُ المَلاهِــي جِــدُّ نَفْسٍ مُجِـدَّةِ[2]

إلى مثلِ هذا مما يدعُو إلى البَطالةِ والخَلاعَةِ والضَّلالةِ، وقد نقلَ عنه شيخُنا حافظُ عصرِه في «لسانِ الميزانِ»: أنَّهُ كانَ له جَوارٍ في البَهْنَسة موظفاتٌ للغناءِ والضربِ بآلاتِ الملاهي، كلَّما ماتتْ واحدةٌ منهُنَّ اشترى بدلها أُخرى، وكان يذهبُ إليهنَّ في بعضِ الأوقاتِ، فيسمعهُنَّ، ويرقصُ على غنائِهنَّ، ويرجِّعُ[3].

---

(١) انظر: المصدر السابق (ص ١٠٨).

(٢) انظر: «ديوان ابن الفارض» (ص ٧٦).

(٣) انظر: «لسان الميزان» لابن حجر (٦/ ١٢٣).

فالمُناضِلُ عنهُ مسارعٌ إلى شكلهِ، ومُضارعٌ لمن كان لفعلهِ كفعلهِ، كما قال عليٌّ رضي الله تعالى عنهُ لأهلِ الكُوفةِ: قد عرفَنا خِيارَكُم من شِرارِكُم، قالوا: كيفَ، وإنما لكَ ثلاثةُ أيامٍ عندنا؟! قال: كان معنا خيارٌ وشرارٌ، فانضمَّ خيارُنا إلى خيارِكُم، وشرارُنا إلى شرارِكُم. وحديثُ: «الأرواحُ جنودٌ مجُندةٌ» أعدلُ شاهدٍ لذلكَ، وقد رواه مسلمٌ في (الأدبِ) من «صحيحه» عن أبي هُريرةَ، وعلَّقهُ البُخاريُّ بصيغةِ الجزمِ عن عائشةَ رَضِي الله عَنها[١]؛ فالعبدُ منكرٌ لِمَا يُنكرهُ الشرعُ من مثلِ هذا.

وقد اعترفَ هو أنَّ ما قالهُ مُوجبٌ لإراقةِ الدَّمِ، حيثُ قال معترفاً بأنه قالَ في الإفاقةِ والصَّحوِ لا في السُّكْرِ والجَذْبةِ:

وثمَّ أمورٌ تمَّ لي كشفُ سِترها ... بصحوٍ يَفيقُ عن سوايَ تغطَّتِ
بها لم يَبُحْ مَنْ لم يُبِحْ دمَهُ وفي الـ ... إشارةِ معنىً حديثُ العِبارةِ[٢]

فأينَ هذا الانهماكُ في اللَّذةِ قولاً وفعلاً، والانقيادُ للهوى عقداً وحلًّا، من رتبةِ الولايةِ التي يدَّعِيها المتعصبونَ له، التي من شرطها الإعراضُ عن الانهماكِ في اللَّذاتِ الدُّنيويةِ، ومن رُتبةِ الهيئة التي يدَّعيها هو.

ومن هنا نعلمُ أنهم لا أرضوهُ ولا أرضوا اللهَ ورسولَه مع قولِه تعالى: ﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ إِن كَانُوا۟ مُؤْمِنِينَ﴾ [التوبة: ٦٢]؛ فإنه لا يرضى إلا أن يكونَ هو اللهُ، وينهى عن ذكرهِ بغيرِ ذلكَ، كما يُشيرُ إليه قولُه:

وعنْ لَقَبِي بِالعارفِ ارجعْ فإنْ ترى التَّـ ... ـنابزَ بالألقابِ في الذِّكْرِ تُمقَتِ[٣]

---

(١) رواه البخاري تعليقاً من حديث عائشة رَضِي الله عَنها (٣١٥٨)، ومسلم (٢٦٣٨) من حديث أبي هريرة رَضِي الله عَنه.

(٢) انظر: «ديوان ابن الفارض» (ص ٧٢). ووقع في «تحذير العباد»: «معنى ما العبارة حَدَّت».

(٣) انظر: المصدر السابق (ص ٦٤).

وهم لا يرجعونَ عن ذلكَ فيعصونَهُ ويعصونَ الله سبحانَه ورسولَه صلى الله تعالى عليه وسلم، فيا خسارتَهم في تجارتِهم بما ضرُّوا به أنفسَهُم فيما لا ينفعُهم، كما قالَ تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعْبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ فَإِنْ أَصَابَهُۥ خَيْرٌ ٱطْمَأَنَّ بِهِۦ وَإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ ٱنقَلَبَ عَلَىٰ وَجْهِهِۦ خَسِرَ ٱلدُّنْيَا وَٱلْـَٔاخِرَةَ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْخُسْرَانُ ٱلْمُبِينُ ﴿١١﴾ يَدْعُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُۥ وَمَا لَا يَنفَعُهُۥ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلضَّلَٰلُ ٱلْبَعِيدُ ﴿١٢﴾ يَدْعُوا۟ لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِۦ لَبِئْسَ ٱلْمَوْلَىٰ وَلَبِئْسَ ٱلْعَشِيرُ﴾ [الحج: ١١ - ١٣].

وأما مَن أنكرَ عليه لأمثالِ ما رأيتَه من الألفاظِ الصريحةِ في الكفرِ، أو الظاهرةِ فيه؛ فلا شيءَ عليهِ بإجماعِ المُسلمينِ، لقاعدةِ: مَن كفَّر مُسلماً متأوِّلاً؛ فلا أضلَّ ممن تركَ طريقاً مضموناً بالسلامةِ، واتَّبعَ طريقاً أخفُّ أحوالِه أنَّهُ مظنونُ العَطَبِ والمَلَامةِ.

فقد اعترفَ كلُّ من يُحامِي عنه أن ظاهرَ كلامِه مُنابذٌ للكتابِ والسنةِ، وإلَّا لَمَا احتاجُوا إلى تأويلِه، مع أنَّ الفاروقَ أميرَ المؤمنينَ عمرَ بنَ الخطَّابِ رَضِي الله عَنه ما سلكَ فجاً إلا سلكَ الشيطانُ فجّاً غيرَهُ[١]، قد أنكرَ التأويلَ لغيرِ كلامِ المعصومِ، ومنعَ [منه] رضي الله تعالى عنه وأرضاهُ، وأهلكَ كلَّ مَن يخالفُه وأرداه، وبسيفِ الشرعِ قتلَهُ وأخزاهُ، وقد تبعَهُ على ذلكَ العلماءُ، لم يخالفْ منهم أحدٌ كما نقلَهُ إمامُ الحرمينِ عن الأصوليينَ كافَّةً، وتبعهُ الغزاليُّ وتبعهُما الناسُ.

وقال الحافظُ زِينُ الدِّينِ العِراقيُّ: إنه أجمعَ عليه الأُمَّةُ من أتباعِ الأئمة الأربعةِ وغيرِهم من أهلِ الاجتهادِ الصحيحِ، وكذا أبو عمرَ بنُ عبدِ البرِّ في «التمهيد»[٢]،

---

(١) يشير إلى ما رواه البخاري (٣١٢٠)، ومسلم (٢٣٩٦) من حديث سعد بن أبي وقاص رَضِي الله عَنه أن النبيَّ ﷺ: «والذي نفسي بيده ما لقيك الشيطان قط سالكًا فجًا إلا سلك فجًا غير فجك».

(٢) انظر: «التمهيد» لابن عبد البر (٢٢/ ٢١٦).

وأصَّلهُ إمامُنا الشافعيُّ في كتابِ «الرسالة»[١] لقول النبيِّ صلى الله تعالى عليه وسلم: «إنكُم تختصمونَ إليَّ...» الحديثَ[٢] في أمثالٍ له كثيرةٌ.

وقال الأُصوليونَ كافةً: إنَّ التأويلَ إنْ كان لغيرِ دليلٍ كانَ لعِباً، وما يُنسبُ إلى بعضِ المذاهبِ من تأويلِ ما هو ظاهرٌ في الكُفْرِ فكذبٌ، أو غلطٌ منشؤهُ سوءُ الفهمِ كما بيَّنتُ ذلك بياناً شافياً في غير هذِه الرسالةِ، وإنما أوَّلنا كلامَ المعصومِ؛ لأنه لا يجوزُ عليه الخطأ، وأما غيرُه فيجوزُ له الخطأُ سهواً وعَمْداً، وكذا الكُفرُ.

ومن العجب: أنهم يُعادوننا؛ لأنا لا نُؤوِّلُ لمن يجوزُ عليه الزللُ، وينصرونَ مَن يتعصَّبونَ له، وهو لا يؤول المُتشابهَ من كلامِ المعصومِ مع تأديةِ ذلك إلى إبطالِ الشرعِ، ويدَّعونَ الإسلامَ، ومن أرادَ بسطَ الأدلةِ؛ فعليه بكتابِ «الفارضِ»؛ فإنه بحرٌ عُبابٌ، وذكرى عظيمةٌ لأولي الألبابِ، لا يستغني عنه في هذا الزمان متشرِّعٌ.

والذي قاله عمر رضي الله تعالى وتبعهُ هؤلاء الأئمةُ هو ما رواه عنه البُخاريُّ في (كتاب الشهادات) من «صحيحه»، ولفظُه: (إن ناساً كانوا يأخذونَ بالوحي على عهدِ رسولِ الله صلى الله تعالى عليه وسلم، وإنَّ الوحيَ قد انقطعَ، وإنما نأخذكُم بما ظهرَ لنا من أعمالِكم؛ فمَن أظهرَ لنا خيراً أَمِنَّاهُ وقرَّبناهُ، وليسَ إلينا من سريرته شيءٌ، اللهُ يُحاسبُهُ في سريرتِهِ، ومن أظهرَ لنا سوءاً لم نأمنْهُ ولم نُصدِّقهُ وإنْ قال: إنَّ سريرتَهُ حسنةٌ)[٣].

فمن خالف الفاروقَ رَضِي الله عَنه كانَ أخفُّ أحوالِهِ أن يكونَ رافضياً خبيثاً مَريداً، وأثقلُها أن يكونَ كافراً عنيداً، وهذا الذي سمَّاهُ الفاروقُ رَضِي الله عَنه ظاهراً

---

(١) انظر: «الرسالة» للشافعي (ص ٥٦١).

(٢) رواه البخاري (٢٥٣٤)، ومسلم (١٧١٣)، من حديث أم سلمة رضي الله عنها.

(٣) رواه البخاري (٢٤٩٨).

هو الذي يُعرفُ في لسانِ المُتشرعةِ بالصريحِ، وهو ما قابلَ النصَّ، والكنايةُ والتعريضُ والتلويحُ إلى هُنا من كتابِ الله وسنَّةِ رسولِهِ عليه السلام دَعْوَنا: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّن دَعَآ إِلَى ٱللَّهِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا وَقَالَ إِنَّنِى مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ [فصلت: ٣٣].

وأما المُخلِصونَ له فإنَّهم داعونَ إلى شاعرٍ لم يُؤثر عنه قطُّ شيءٍ غيرَ ديوانِ شعرٍ، ولم يمدح النبيَّ صلى الله تعالى عليه وسلم فيهِ بقصيدةٍ واحدةٍ، بل هو كفرٌ وضلالةٌ وخَلاعةٌ وبَطالةٌ.

وقد عُلِمَ ذمُّ اللهِ ورسولِه للشعرِ والشعراءِ، إذا كان حالهُم مثلَ هذا، كما قال تعالى ﴿وَٱلشُّعَرَآءُ يَتَّبِعُهُمُ ٱلْغَاوُۥنَ﴾ [الشعراء: ٢٢٤] الآيةَ، وفي السنةِ كما رواهُ السِّتةُ عن ابنِ عُمرَ رضي الله تعالى عنهما مرفوعاً: «لَأنْ يمتلئَ جوفُ أحدِكم قَيْحاً خيرٌ له منْ أن يمتلئَ شعراً»(١)، وذلكَ إذا تفرَّد بالشعرِ كهذا الرجلِ؛ فإنهُ ليس له شيءٌ ينفعُ الدينَ أصلاً في علمٍ من العلومِ ولا ذكرٍ من الأذكارِ أصلاً، وليس له من الشعرِ إلا ما ضرَّ به أهلَ الدينِ؛ لأنه ملأهُ كُفْراً وخَلاعةً وصدّاً عن الدينِ وشناعةً؛ فقد حادَّ به اللهَ سبحانَه ورسولَه عليه السلامُ، وقال تعالى: ﴿لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ يُوَآدُّونَ مَنْ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾ الآيةَ [المجادلة: ٢٢].

فنحنُ في غايةِ السلامةِ من الندامةِ يومَ القيامةِ، وأمَّا مَنْ يُحامِي عنهُ، فهو دائرٌ بينَ اعتقادِ ما تضمَّنهُ كلامُه، وذلكَ هو الكُفرُ الموجِبُ للسيفِ في الدُّنيا والخلودِ في النار في الأُخرى، وبين الذبِّ عنه مع الجهلِ بما قالَ، وذلك مُوجبٌ لموادَّةِ مَن حادَّ الله ورسولَه الموجبُ لعداوتِهما الجارَّةِ إلى كلِّ شقاءٍ في العُقبى؛ فهذا مُستندُنا وهو قَطعيٌّ من جميعِ وجوهِه، تواترَ لنا تواتراً معنوياً نسبةُ العلماءِ له إلى الكُفرَ، وتواتراً حقيقياً: أن «التائيةَ» نظمُه، ونحنُ على القطعِ

(١) رواه البخاري (٥٨٠٢).

بأنها صريحةٌ في القولِ بالاتِّحاد بالذاتِ والصفاتِ، وما يتبعُ ذلكَ من تصويبِ جميعِ الملَلِ، وعلى القَطْعِ بأنَّ ذلكَ كُفْرٌ، والقائلُ به كافرٌ.

قال[1]: وقد انتقيتُ من «التائية» ما يُقاربُ أربعَ مئةٍ وخمسينَ بيتاً، شهِدَ شُرَّاحُها البررةُ والكفرةُ: أنَّ مرادَه منها صريحُ الاتِّحادِ، وما تفرَّعَ عليه من تصويبِ جميعِ الأباطيلِ، وذلك في كتابي «الفارض»[2]، ولا مستندَ لمن يُنابذُنا إلا ما أثبتُه ابنُ بنتهِ من ديباجةِ «الديوان» من الزُّورِ والبُهتانِ، وهو نكِرةٌ لا يُعرفُ، ولو أنه شهِدَ على أحدهِم بدينارٍ لم تقبل شهادتُه حتى يُعدِّلهُ المعدِّلونَ الموثوقُ بهم، ولا مُعدِّلَ له، ولا لجدِّه ممَّن هوَ خبيرٌ بحالهِما أصلاً، فصارَ المحامُونَ لا سندَ لهم إلا سندَ قريشٍ في منابذةِ النبيِّ صلى الله تعالى عليه وسلم في التوحيدِ حيثُ قالوا: ﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُسْتَيْقِنِينَ﴾ [الجاثية: ٣٢]، ﴿مَا سَمِعْنَا بِهَٰذَا فِي الْمِلَّةِ الْآخِرَةِ إِنْ هَٰذَا إِلَّا اخْتِلَاقٌ﴾ [ص: ٧]، ﴿إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ آثَارِهِم مُّهْتَدُونَ﴾ [الزخرف: ٢٢]، وفي آيةٍ ﴿مُّقْتَدُونَ﴾ [الزخرف: ٢٣]، ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَىٰ مَا أَنزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ قَالُوا حَسْبُنَا مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا﴾ الآيةَ [المائدة: ١٠٤]، ﴿إِنَّهُمُ اتَّخَذُوا الشَّيَاطِينَ أَوْلِيَاءَ مِن دُونِ اللَّهِ﴾ الآيةَ [الأعراف: ٣٠].

وكلُّ مَن يقولُ: حكمنا في أمرهِ يُوشكُ أن يقولَ عندَ سؤالِ الملكينِ في قبرهِ، ما قالَ صلى الله تعالى عليه وسلم عن المنافقِ أو المرتابِ: «هاهْ هاهْ، لا أدري سمعتُ الناسَ يقولونَ شيئاً فقلتُه»[3].

على أنه لو ثبتَ ما في ديباجةِ «الديوان» لم يُفِدْ ولايةً؛ فإنَّ العُلماءَ قَسمُوا

---

(١) القائل هو: إبراهيم بن عمر البقاعي، في «تحذير العباد من أهل العناد ببدعة الاتحاد» (ص ٢٥٧).

(٢) هو كتاب: «الفارض في تكفير ابن الفارض».

(٣) رواه البخاري (٨٦)، ومسلم (٩٠٥) من حديث عائشة رَضِي الله عَنها، ولفظ: «هاه هاه»، ورواه أبو داود (٤٧٥٣) من حديث البراء بن عازب رَضِي الله عَنه.

الخـوارقَ إلـى معجـزةٍ، وكرامـةٍ، ومعونـةٍ، وإهانـةٍ؛ فانظـرْ إلى مـا وردَ للدجـالِ من الخـوارقِ، وهـوَ أكفرُ الكفـرةِ، وإنما يُفيدُ ذلك بـذلُ الجُهدِ في متابعـةِ النبيِّ صلى الله تعالـى عليه وسـلم، فمَن بـذلَ جُهدَهُ في اتِّباعِ السُّـنةِ، قلنا: إنَّه وليٌّ بشـرطِ الاسـتقامةِ علـى تلـكَ الحالـةِ، ولِـذا قيـلَ: الاسـتقامةُ خيرٌ مـن ألـفِ كرامـةٍ[1]؛ إذ الاسـتقامةُ لا بذاتِهـا تكونُ مُسـتدامةٌ إلـى الخاتمةِ.

فـإن خيَّل[2] بعـضُ الحُلوليِّينَ منهم أخـذاً ممن ظهرَ له الحقُّ بقوله: التسـليمُ أسـلمُ؛ فليُقـلْ له: التسـليمُ لأهلِ الشـريعةِ وأربابِ الطريقـةِ المجمعِ عليهـم، الذينَ رمُـوا هـذا الرجـلَ بالكفـرِ، ورأسُـهم الفـاروقُ رضـيَ الله تعالـى عنه الـذي منعَ من التأويـلِ أجدرُ بإيجابِ السـلامةِ.

وقد قالَ الإمامانِ الجليلانِ أبو حنيفةَ رحمه الله والشافعيُّ: إنْ لم يكنِ الفقهاءُ أولياءَ؛ فليسَ لله تعالى وليٌّ[3].

وإنْ قالوا له لا تُجرِّبْ، بالإنكار عليهِ في نفسكَ؛ فليقلْ: وإنْ تركتُ الإنكارَ عليه كنتُ أيضاً مُجرِّباً في نفسي بمنابذةِ رسولِ الله صلى الله تعالى عليه وسلم: «مَن رأى منكم منكراً؛ فليُغيرهُ بيدِهِ، فإنْ لم يستطعْ فبلسانِه، فإنْ لم يستطعْ فبقلبهِ، وذلك أضعفُ الإيمانِ»[4].

وفي حديثٍ آخر: «وليسَ وراءَ ذلك من الإيمانِ مثقالُ حبَّةٍ من خردلٍ»[5]،

---

(١) فـي هامـش «ج»: «ولذا خاطبَ سـبحانه نبيَّـه بقولِه: ﴿ فَٱسْتَقِمْ ﴾ [هـود: ١١٢]، وقال فـي مدح أمته: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسْتَقَٰمُواْ ﴾ الآيـة [فصلـت: ٣٠]. لمحرره».

(٢) في «ج»: «قيل».

(٣) انظر قول الشافعي في «مناقب الشافعي» للبيهقي (٢/ ١٥٥).

(٤) رواه مسلم (٤٩) من حديث أبي سعيد الخدري رَضِي الله عَنه.

(٥) رواه مسلم (٥٠)، من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

فصدق الله تعالى في قولهِ: ﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَوْلِيَآءَ كَمَثَلِ ٱلْعَنكَبُوتِ﴾ [العنكبوت: ٤١] الآيةَ.

وإن قالوا استخفافاً لضعفاءِ العقول: إنَّ هذا الرجلَ له ما يزيدُ على مئتي سنةٍ ميتاً، فما للناس يُقلْقِلُونَه في قبرهِ؛ تلكَ أُمَّةٌ قد خلت؟ فقُلْ: هذا الكلامُ لنا عليكُم؛ فإنَّه لو كان حيّاً لظنَّ أنَّ الكلامَ فيه لعداوةٍ خفيةٍ، أو حظٍّ من حظوظٍ دُنيويةٍ، وحيثُ انتفتِ التُّهمُ كلُّها كانَ الكلامُ بسببِ ما خلَّفهُ من كلامِه هذا الذي أقرَّ الذابُّونَ عنه: أن ظاهره خبيثٌ حتى احتاجوا إلى تأويلِه، فمن غضَّ فيه عَلمنا أَنَّهُ ما غضَّ عنه مع مُعاداةِ أكثرِ الناس إلا ذبّاً عن حِمى الشريعةِ؛ خوفاً على الضُّعفاءِ من الاغترارِ بهذهِ الظواهرِ، ومَن حامى عنه كانَ ذلكَ قرينةً دالةً على أنه يعتقدُ ما ظهرَ من كلامِه.

فإن قالوا: ما لأهلِ زمانِه ما أنكروا عليه في شأنِه؟ قيلَ: قد أنكروا عليه كما أشرنا إليهِ.

فإنْ قيل: ما لهم ما قتلوه؟ قيلَ: منعهُم اختلافُ الأغراضِ، كما مُنع ذلكَ في الباجريقي[1]، وكما ترى الآنَ من هذا التجاذُبِ، على أن القتلَ لا يُفيدُ قطعَ المُتعنتِ من المُتعنتينَ؛ فقد أجمعَ أهلُ زمانِ الحلَّاجِ الذي هو رأسُ هذهِ الطائفةِ الاتِّحاديةِ، وهم أتباعُ طريقتهِ على قتلِه على الزندقةِ، كما نقله القاضي عِياض عليه رحمةُ ربِّه الفيَّاضِ في آخرِ كتابه «الشفا»[2] الذي هو من أشهرِ الكُتبِ وأعظمِها، وقُتلَ بسيفِ الشرعِ، وأنتَ تجدُ الآنَ هذهِ الطائفةَ يعتقدونَ فيه اعتقاداً عظيماً ويُنابذونَ أهلَ الشريعةِ، وذلكَ يدلُّ على أنهم إنما يقولونَ: نُؤوِّلُ تَقِيةً، وخوفاً من سيوفٍ محمديةٍ،

---

(١) هو محمد بن جمال الدين بن عبد الرحمن الباجريقي. انظر خبره في: «البداية والنهاية» لابن كثير (١٤/ ٣٤).

(٢) انظر: «الشفا» للقاضي عياض (٢/ ٢٩٨).

وأنهم يعتقدونَ الكلامَ على ظاهرِه، فاستوى حينئذٍ القتلُ على الزندقةِ وعدمُه في حقِّ أهلِ الطائفةِ، ﴿وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِنْ هَادٍ﴾ [الرعد: ٣٣].

ولم تَجرِ عادةٌ قطُّ فيما بينَ العِبادِ بأنَّ أحداً من أهلِ السُّنةِ يُضربُ عُنقُه لأجلِ تمسُّكِه بالسنَّةِ ونصرِه لها بالحُجَّةِ، بل أجرى [...] عادتَهُ بأن يُضربَ أعناقُ أهلِ البدعةِ في كلِّ عصرٍ بأيدي أهلِ السُّنةِ، كما قال عليهِ السلامُ فيما رواه الشيخانِ عن معاويةَ رضيَ الله تعالى عنهُ: «لا تزالُ طائفةٌ من أُمَّتِي قائمةٌ بأمرِ اللهِ لا يَضرُّهُم مَن خذَلهُم حتَّى يأتيَ أمرُ اللهِ، وهُمْ ظاهرونَ، وحتَّى يُقاتِلَ بقيتُهم الدجَّالَ»[1].

وقال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ﴾ [الأنعام: ٨٢]، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَٰرَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [الصف: ١٠] إلى آخر السورة، ﴿وَلَيَنصُرَنَّ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥٓ﴾ [الحج: ٤٠]، و﴿إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [غافر: ٥١] الآيةَ، ﴿وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٧١﴾ إِنَّهُمْ لَهُمُ ٱلْمَنصُورُونَ ﴿١٧٢﴾ وَإِنَّ جُندَنَا لَهُمُ ٱلْغَٰلِبُونَ ﴿١٧٣﴾ فَتَوَلَّ عَنْهُمْ حَتَّىٰ حِينٍ ﴿١٧٤﴾ وَأَبْصِرْهُمْ فَسَوْفَ يُبْصِرُونَ ﴿١٧٥﴾ أَفَبِعَذَابِنَا يَسْتَعْجِلُونَ ﴿١٧٦﴾ فَإِذَا نَزَلَ بِسَاحَتِهِمْ فَسَآءَ صَبَاحُ ٱلْمُنذَرِينَ ﴿١٧٧﴾ وَتَوَلَّ عَنْهُمْ حَتَّىٰ حِينٍ ﴿١٧٨﴾ وَأَبْصِرْ فَسَوْفَ يُبْصِرُونَ ﴿١٧٩﴾ سُبْحَٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿١٨٠﴾ وَسَلَٰمٌ عَلَى ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٨١﴾ وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الصافات: ١٧١ ـ ١٨٢][2].

***

(١) رواه البخاري (٣٤٤٢)، ومسلم (١٠٣٧) من حديث معاوية رَضِي الله عَنه.

(٢) انظر: «تحذير العباد من أهل العناد ببدعة الاتحاد» للبقاعي (ص ٢٦٩).

فصلٌ

يحصلُ به الفصلُ بين أربابِ الفضلِ وأصحابِ الجهلِ

فاعلم: أنَّ للعلمِ إطلاقات متعدِّدة لمعانٍ مختلفةٍ:

أحدُها: الشكلُ الذِّهنيُّ، وهو يَشملُ إدراكَ المفرداتِ على حِدَتها، وإدراكَ المُركباتِ بجُملتها.

وثانيها: الحُكْمُ الجازمُ بوجُودها على وجهِ اليقينِ والظنِّ والتقليدِ في معرفتِها وشُهُودِها، وعلى طريقِ البُرهانِ وكشفِ حقيقتها.

وثالثُها: معرفةُ الأشياءِ كما هي بتجاربَ لا تَقبلُ التشكيكَ في ماهيتِها، وهذا أولُ مراتبِ اليقينِ الثلاثةِ، التي هي: علمُ اليقين، وعينُ اليقين، وحقُّ اليقين، وقد نبَّهَ الكتابُ والسنةُ تصريحاً وتلويحاً على هذه المراتبِ الثلاثةِ.

ورابعُها: الصناعةُ المرتَّبةُ المدوَّنةُ؛ كعلمِ اللغةِ، والصرفِ، والنحو، وغيرها من الآلةِ، وربما ظنَّ المُبرزُ في صناعةٍ من الصناعاتِ العِلميةِ: أنَّ عِلمَه هوَ العلمُ، وأنَّه الغايةُ القُصوى من الفضائلِ العَلِيَّةِ، كما يدلُّ عليه قولُه تعالى: ﴿كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ [المؤمنون: ٥٣]، ويشيرُ إليهِ ﴿قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَّشْرَبَهُمْ﴾ [البقرة: ٦٠]، فيتعصبونَ لِمَا يُوافقُ مطلبَهم ويُطابقُ مذهبهُم.

وقد قالَ الإمامُ حُجَّةُ الإسلامِ: ولقد خُيِّلَ إلى غالبِ الأنامِ أن لا علمَ إلا فتوى خصومةٍ، يستعينُ بها الحُكَّامُ على فصلِ الخِصامِ عندَ تهاوشِ الطُّغام، أو جدلٍ يتذرعُ به طالبُ المُباهاةِ إلى الغلبةِ والإفحامِ، أو سجْعٍ من حرفٍ يَتوصَّلُ به الواعظُ إلى استدراجِ العوام؛ إذ لم يروا ما سوى هذه الثلاثةِ مصيدةً للحرامِ وشبكةً للحُطامِ.

فأما علمُ طريقِ الآخرةِ، وما درجَ عليه السلفُ الصالحُ ممَّا سمَّاهُ اللهُ تعالى في كتابه فِقْهاً وحِكْمةً وعلماً وضياءً ونوراً ورُشْداً وهدايةً؛ فقد أصبحَ بينَ يدي الخلقِ مطوِياً وصارَ نسيّاً منسيّاً. انتهى[1].

وأعلى العلومِ علمُ المُكاشفةِ، الذي يُسمَّى علماً لدُنيّاً وإلهاماً ربانيّاً ومعرفةً وهيئةً ونسبةً قلبيةً؛ فهو غايةُ الغاياتِ، ومنتهى الطلباتِ، لكنه في صدورِ الأحرارِ، هو المخزونُ كما وردَ: «أنَّ من العلمِ كهيئةِ المكنونِ»[2]، إلا أنَّه قد يرشحُ الإناءُ بما فيه، ويتلمَّحُ أنهُ يُوافقُ الحقَّ، أو يُنافيه.

فانظر إلى قولِ سيِّد الطائفةِ الجُنيدِ البغداديِّ قُدِّسَ سرُّه: التوحيدُ: رفعُ الحَدَثِ، وإثباتُ القِدمِ، ومعناهُ: أنَّ وجودَ الحدثِ عندَ شهودِ القِدمِ كالعَدَمِ، لا أنَّ الحادثَ لا وجودَ له كما تقولُه الوجُوديَّةُ التابعةُ للسُّوفِسطائيةِ، في المخالفةِ لأربابِ المقاماتِ الشُّهوديةِ القائلةِ: إنَّ حقائقَ الأشياء ثابتةٌ، وما أحسنَ قولَ أبي مدينَ: السالكُ ذاهبٌ إليه، والعارفُ ذاهبٌ فيه. مُشيراً إلى السيرِ إلى اللهِ، والسيرُ في الله المُعبَّر عن الأولِ بالشريعةِ والطريقةِ؛ نظراً إلى السيرِ الباطنِ والظاهرِ من جهةِ الأخلاقِ والأعمالِ، وعن الثاني بالحقيقةِ نظراً إلى السيرِ الباطنِ مع الربِّ في التقلُّباتِ من القَبضِ والبَسْطِ، والمَحْوِ والصَّحوِ، والفناءِ والبقاءِ، وغيرِ ذلك من الأحوالِ.

ومنها: الجمعُ والتفرقةُ، وجمعُ الجمعِ: الذي هو كمالُ المعرفةِ المرادِ منه أن لا تحجبَ الكثرةُ عن الوحدةِ، ولا الوحدةُ عن الكثرةِ.

فقد قال أبو مَدْينَ: الجمعُ: ما أسقطَ تفردَكَ، ومحا إشارتَكَ مع استغراقِ أوصافِكَ وتلاشي نُعوتِكَ، انتهى.

---

(١) انظر: «إحياء علوم الدين» للغزالي (١/ ٢).

(٢) رواه الديلمي في «الفردوس» (٨٠٢)، وأبو عبد الرحمن السلمي في «أربعينه» (ص ١٣) من حديث أبي هريرة رَضِي الله عَنه. وإسناده ضعيف كما قال العراقي في «تخريج أحاديث الإحياء» (١/ ٢٣).

ومَن وصلَ إلى مقامِ الجمعِ قلَّ لهُ الأعمالُ الظاهرةُ إلا مقدارَ ما يجبُ عليهِ، ويكثرُ أحوالُ الباطنِ فيما يردُ إليهِ، ولذا قال بعضهُم: مَنْ رآني في بدايتِي قالَ: صِدِّيقٌ، ومَنْ رآني في نهايتي قال: زنديقٌ.

وليسَ المرادُ أنَّهُ يتركُ العبادةَ ويفتحُ بابَ الإباحةِ، كما يظنُّه بعضُ الجهلةِ من الصُّوفيةِ الخارجةِ عن الطريقةِ المرضيةِ، وربما يتعلَّقونَ بقولِه تعالى: ﴿ وَٱعۡبُدۡ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأۡتِيَكَ ٱلۡيَقِينُ ﴾ [الحجر: ٩٩]، مع أنَّ اليقينَ في الآية فُسِّرَ بالموتِ بإجماعِ المُفسِّرينَ، وذلكَ لأنَّ الموتَ مبدأُ عينِ اليقينِ، والحشرَ مبدأُ حقِّ اليقينِ، على أنَّهُ قد يُقالُ بطريقِ الإشارةِ: إنَّ معناهُ: اعبدْ ربَّكَ ولو على الظنِّ والتخمينِ حتى يأتيَكَ اليقينُ؛ فتعبدُه حينئذٍ على اليقينِ، أو حتَّى يتبيَّنَ لكَ أنَّ العبادةَ له، وأنه لا يستحقُّ لها أحدٌ سواهُ.

وعلى الجملةِ فأشرفُ العلومِ وغاياتُه، معرفةُ الله تعالى وآياتُه، مما يتعلَّقُ بذاتِه سبحانَه وصفاتِه، وهو بحرٌ لا تُدركُ نهاياتُه، لكن ما لا يُدركُ كلُّه لا يُتركُ كُلُّه، فقد قال تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلۡمٗا﴾ [طه: ١١٠]، ﴿وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلۡعِلۡمِ إِلَّا قَلِيلٗا﴾ [الإسراء: ٨٥] ﴿وَعَلَّمَكَ مَا لَمۡ تَكُن تَعۡلَمُۚ وَكَانَ فَضۡلُ ٱللَّهِ عَلَيۡكَ عَظِيمٗا﴾ [النساء: ١١٣].

وقالَ الإمامُ حُجَّةُ الإسلامِ في علمِ الآخرةِ؛ أعني: علمَ المعاملةِ، وعلمَ المُكاشفةِ: فغايةُ المعاملةِ المُكاشفةُ، وغايةُ المكاشفةِ معرفةُ الله تعالى وبرهانُه، وهو قُرَّةُ نورٍ، يقذفُه اللهُ تعالى في قلبِ عبدٍ طَهَّرَ بالمجاهدةِ باطنَهُ عن الأخلاقِ الرديَّةِ والأحوالِ الدنيَّةِ، فيقتضي إلى مقامِ المُشاهدةِ.

وقد قالَ صلَّى الله تعالى عليه وسلم: «مَن عَمِلَ بما عَلِمَ ورَّثهُ اللهُ عِلْمَ ما لا يَعلمُ»(١)، وهوَ مُستفادٌ من قولِه تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ فِينَا لَنَهۡدِيَنَّهُمۡ سُبُلَنَا ﴾ [العنكبوت: ٦٩].

---

(١) رواه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (١٠/ ١٥) من حديث أنس بن مالك رَضِي الله عَنه، وضعَّفه.

وفي بعضِ الكتبِ السالفةِ: يا بني إسرائيلَ! لا تقولوا: العلمُ في السماءِ؛ من ينزلُ به [إلى الأرض؟]، ولا في تُخومِ الأرضِ، مَن يصعدُ بِهِ؟ ولا من وراءِ البَحْرِ، من يعبرُ به ويأتي به؟ العلمُ مجعولٌ في قلوبِكم، تأدَّبوا بينَ يديْ بآدابِ الرُّوحانِيينَ، وتخلَّقوا بأخلاقِ الصِّدِّيقينَ، أظهر العلمَ مِن قُلوبِكم حتى يُغطيَكم ويغمُرَكُم.

وفي التنزيلِ إشارةٌ إليه، ودلالةٌ عليهِ بقولِه: ﴿أَفَمَن شَرَحَ ٱللَّهُ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ فَهُوَ عَلَىٰ نُورٍ مِّن رَّبِّهِۦ﴾ [الزمر: ٢٢].

وقال سهلٌ التُّستَريُّ: خرجَ العُلماءَ والزُّهادُ والعُبَّادُ من الدنيا وقلوبُهم مُقفلةٌ، ولم يفتحْ إلا قلوبَ الصدِّيقينَ والشهداءِ[١]؛ إذ قال الإمامُ مالك رحمه الله: علمُ الباطنِ لا يعرفُه إلا مَن عرفَ علمَ الظاهرِ؛ فمتى عَلِم عِلمَ الظاهرِ، وعملَ به فتحَ اللهُ عليهِ علمَ الباطنِ[٢].

وقال أيضاً: ليس العلمُ بكثرةِ الروايةِ، وإنما العلمُ نورٌ يقذفُه الله في القلبِ؛ أي: ليحصُلَ به كمالُ الدرايةِ[٣].

وقال أيضاً ـ ونِعْمَ ما قال ـ: مَن تفقَّه ولم يتصوَّف، فقد تفسَّق، ومَن تصوَّفَ ولم يتفقه، فقد تزندقَ، ومَن جمعَ بينهما فقد تحقَّقَ.

وقال بعضُهم: الكاملُ مَن لا يَطغى نورُ معرفتِه نورَ ورعِه[٤].

ومن كلامِ حُجَّةِ الإسلامِ: إنَّ المتكلِّمَ هو الذي ينظرُ في أعمِّ الأشياءِ، وهو الوجودُ، فيقسمُ الوجودَ أولاً إلى قديمٍ وإلى حادثٍ، ثم يقسمُ الحدثَ إلى جوهرٍ

---

(١) انظر: «فيض القدير» (٤/ ٣٨٨).

(٢) المصدر السابق (١/ ٤٩٦).

(٣) رواه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (٦/ ٣١٩).

(٤) انظر: «فيض القدير» (٤/ ٣٨٨).

وإلى عَرَضٍ، ثم يقسمُ العَرَضَ إلى ما يُشترطُ فيه الحياةُ؛ نحو العلمِ والقُدرةِ والإرادةِ والسمعِ... إلى آخرها، وإلى ما يُستغنى عنها؛ كاللونِ والريحِ والطعمِ ونحوِها، ويقسمُ الجواهرَ إلى الحيواناتِ والنباتاتِ والجماداتِ، ثم ينظرُ في القديمِ سبحانه؛ فيبينُ أنَّه لا يتكثَّرُ ولا ينقسمُ انقسامَ الحوادثِ، بل لا بُدَّ أن يكونَ واحداً، وأن يكونَ مُتميِّزاً عن الحوادثِ بأوصافٍ تجبُ له، وبأمورٍ تستحيلُ عليه، وأحكامٍ تجوزُ في حقِّه ولا تجبُ ولا تستحيلُ، ويفرقُ بين الجائزِ والواجبِ والمُحالِ.

ثم بينَ أنَّ أصلَ الفعلِ جائزٌ عليه، وأن العالَم فعلُه الجائزُ، وأنه لجوازِه افتقرَ إلى المُحدِثِ، وأنَّ بعثةَ الرسول من أفعاله الجائزةِ، وأنه تعالى قادرٌ عليه وعلى تعريفِ صدقِهم بالمعجزاتِ، وأن هذا الجائزَ واقعٌ في صحيفة الكائناتِ، انتهى[1].

وهذه كلُّها حجَّةٌ على الوجوديَّةِ القائلةِ بوحدةِ الوجودِ في عالمِ الشُّهودِ، وأنَّ الله تعالى أوجدَ الأشياءَ وهو عينُها، فهم أضلُّ من المشركينَ من عَبَدةِ الصنمِ؛ فإنَّهُ تعالى أخبرَ عنهم بقوله: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [لقمان: ٢٥]، ﴿وَيَقُولُونَ هَٰؤُلَاءِ شُفَعَاؤُنَا عِندَ اللَّهِ﴾ [يونس: ١٨]، و﴿إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ﴾ [الزمر: ٣].

وقد قال حُجَّةُ الإسلامِ في (كتاب الشكر) من «الإحياء» ما نصُّه: وعبدةُ الأوثانِ قالوا: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَىٰ﴾ [الزمر: ٣]؛ فكانوا داخلينَ في أبوابِ التوحيدِ دخولاً ضعيفاً[2].

ومن هنا قال شقيق: احذرِ الأغنياءَ؛ فإنكَ إنْ مِلتَ إليهم بقلبكَ؛ فقد اتخذتهم أرباباً وأولياءَ من دون الله. نقله عنه صاحبُ «المرآة» في ترجمتهِ.

---

(١) انظر: «إحياء علوم الدين» (١/ ٧١ ـ ١٠٠) بتصرف.

(٢) انظر: «إحياء علوم الدين» (٤/ ٨٧).

وقد حملَ بعضُهم عبادةَ الأصنامِ في دعوةِ إبراهيمَ عليه الصلاةُ والتسليمُ بطريقِ الإشارةِ على الالتفاتِ إلى غيرِ الحقِّ سبحانَه من المُساكنةِ إلى الأغراضِ، والمطالبةِ بالأعواضِ، كما حُمِلَ الشِّركُ في قولِه عليه السلامُ: «الشِّركُ أخفى في أمَّتِي من دبيبِ النملِ على الصَّفا في الليلةِ الظلماءِ»[1] على مثلِ ذلك من السكونِ إلى الأسبابِ، وعدمِ الاعتمادِ على ربِّ الأربابِ، فأينَ هذا من كلام المولى الجامي.

قال بعضُ كبراء العارفينَ: معنى (لا إله إلا الله): ليسَ شيءٌ مما يُدْعى إلهاً غيرُ الله.

وكذا أجهلُ من اليهودِ والنصارى؛ فإنهم لمَّا رأوا مظهرَ الصفاتِ الألوهيةِ في عيسى وعُزير عليهما السلامُ من خوارقِ العاداتِ، ومن جملتها وجودُ عيسى بلا أبٍ، وإحياءِ الموتى وأمثالِ تلك الآياتِ؛ توهَّموا العينيةَ بغلبةِ الصفاتِ اللاهوتيةِ على الحالاتِ الناسوتيةِ، مع أنَّ الله سبحانَهُ تولَّى الجوابَ عن إشكالهم في مختلفِ أقوالِهم بقولِه: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَۖ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ﴾ [آل عمران: ٥٩] يعني: وما للتراب وربِّ الأربابِ، وبقوله: ﴿مَّا ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ وَأُمُّهُۥ صِدِّيقَةٌۖ كَانَا يَأْكُلَانِ ٱلطَّعَامَۗ ٱنظُرْ كَيْفَ نُبَيِّنُ لَهُمُ ٱلْءَايَٰتِ ثُمَّ ٱنظُرْ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ﴾ [المائدة: ٧٥].

قال بعضُ العارفينَ: قولُه تعالى: ﴿يَأْكُلَانِ﴾ كنايةٌ عن أنهما يتغوطانِ ويبولانِ؛ فهُما للألوهيةِ لا يصلُحان.

وبقوله: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَۚ قُلْ فَمَن يَمْلِكُ مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا إِنْ أَرَادَ أَن يُهْلِكَ ٱلْمَسِيحَ ٱبْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُۥ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [المائدة: ١٧] الآية؛ فأينَ هذا من كلامِ الوجُوديةِ، إنما [...]

---

(١) رواه الحاكم في «المستدرك» (٣١٤٨) من حديث عائشة رَضِي الله عَنها. وإسناده ضعيف.

لإتيانهم بضميرِ الفصلِ المشيرِ إلى الحَصْرِ، وإلَّا فهوَ وغيرُه يصدقُ عليه [...]؛ فسبحانَ الله عمَّا يصفونَ بمعنى أنهم يدَّعونَ أنهم مسلمونَ، وأنهم مُنصفونُ.

وما أحسنَ قولَ الشاعرِ الماهرِ:

خُـذْ مـا تــراهُ ودَعْ شيئــاً سمِعتَ بهِ في طَلْعةِ الشـمسِ ما يُغنيكَ عن زُحَلِ(١)

وقـد قـال تعالـى: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسۡتَقِيمٗا فَٱتَّبِعُوهُۖ وَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمۡ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٥٣]، وقـال عـزَّ وجـلَّ: ﴿قُلۡ إِن كُنتُمۡ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحۡبِبۡكُمُ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١]؛ فمـن المحـالِ الوصـولُ إلـى المولـى مـن غيـرِ طريـقِ المصطفـى، فطريقُـه المسـتقيمُ، ودينُـه القويـمُ، وهـو صراطُه الـذي أنعـمَ عليهم من النبيِّينَ والصدِّيقينَ والشُّـهداءِ والصالحينَ وحسُـنَ أولئكَ رفيقـاً، ذلكَ الفضلُ من الله، وكفـى بـالله عليماً، فماذا بعدَ الحـقِّ إلا الضلالُ، ومـاذا بعدَ العلمِ إلا الجهـلُ والوَبالُ.

ثم اعلم: أنَّ أهلَ الله أجمعوا على أنَّ كلَّ حقيقةٍ لا تُوافقُها الشريعةُ؛ فهي زندقةٌ، وممن صرَّحَ به الجُنيدُ والسَّريُّ السَّقطيُّ وأبو سعيدِ الخرَّازُ والسيِّدُ عبدُ القادر الجَيلانيُّ وغيرهم، ولهذا صرَّحَ بكفر ابنِ الفارض من جهةِ «التائيةِ» جماعةٌ من الأئمةِ الجليَّةِ؛ منهم حافظُ عصرهِ شهابُ الدينِ أحمدُ بن حجَرٍ العسْقلانيُّ، ومحقِّقُ دهرهِ شمسُ الدِّين محمدُ بن عليٍّ القاياتيُّ، وشيخُ أهلِ اليمن بدرُ الدين حُسينُ بن عبد الرحمن بن أهدل الشريفُ الصوفيُّ الفقيهُ، وشيخُ الإسلام سراجُ الدِّين عمرُ البُلقينيُّ، والبرهانُ إبراهيمُ بنُ محمودٍ السَّفاقسيُّ، وشيخُهما العلَّامةُ أبو حيَّان، وأبو أمامةَ بنُ النقَّاشِ، والحافظُ شمسُ الدين المَوصليُّ.

وقال بعضُهم: «التائيةُ» عينُ «الفُصوصِ»؛ يعني: وهما المخالفانِ للنصوصِ.

وقال حُجَّةُ الإسلامِ: إنَّ ما كان من الكلامِ في مثل هذا المرامِ ظاهراً في الكُفرِ،

---

(١) البيت للمتنبي. انظر: «ديوانه» (٣/ ٨١).

فقَتْلُ صاحبِهِ به أفضلُ عند الله تعالى من إحياءِ عشيرةٍ، وما كان مُشكلاً لم يُفهم معناهُ لم يحلَّ ذكرُ معناهُ فضلاً عن تأويله وِفقَ مُدَّعاهُ.

ويوافقُه قولُ حافظِ عصره الشيخُ زينُ الدين العِراقيُّ وعلاءُ الدين القُونويُّ، ونورُ الدين البَكريُّ، وشمسُ الدِّين الجزريُّ: إنَّهُ لا يُؤوَّلُ إلا كلامُ المعصومِ؛ لأنَّهُ لا يجوزُ عليه الخطأُ، وأما غيرُه، فيجوزُ عليه المعصيةُ خطأً وعمْداً، وكذا الكُفْرُ، وإذا كانَ الكلامُ ظاهرَ التأويلِ وصاحبُه معروفٌ في الدِّينِ بلا قالَ وقيلَ؛ فينبغي حُسنُ الظنِّ بهِ، ويُحملُ كلامُه على ما لا يُكفَّرُ بسببِهِ؛ ففي «الكشاف» عندَ قولِه تعالى: ﴿ذَٰلِكَ أَدْنَىٰٓ أَلَّا تَعُولُوا۟﴾ [النساء: ٣] عن عمر بن الخطاب رَضِي الله عَنه: لا تظننَّ بكلمةٍ خرجتْ من في أخيكَ سوءاً وأنتَ تجدُ لها في الخيرِ محملاً[(١)]. انتهى.

وبهذا يُجمعُ بينَ قولِه هنا وما سبقَ عنهُ في كلامِ البِقاعيِّ أولاً، وظهرَ وجهُ الاختلافِ بينَ العُلماءِ في قَبولِ التأويلِ وغيرِهِ من جهةِ الفرقِ بينَ تفاوتِ ناقلِه، ولذا قال العلَّامةُ تاجُ الدِّين السُّبكيُّ: ومتى أمكننا التأويلُ لكلامِهم وحملُه على محملٍ حسنٍ في مرامِهم لا نعدِلُ عن ذلك لا سيَّما مَن عرفناهُ بالخيرِ ولزومِ الطريقةِ والشريعةِ هنالكَ في بقيَّةِ أقوالِه وسائرِ أفعالِه وأحوالِه، وأما ما جرى على ألسنةِ بعضهم في حالِ السُّكْرِ؛ فإنه لا يُقتدَى به فيها، ولا يُوجبُ القَدْحَ في قائِلها، بل نُسلِّمُ حالَه ونُقيمُ عندَهُ فيما سقطَ من شفتيهِ حالَ الغيبةِ؛ فإنَّ الشارعَ لم يُكلِّف غائبَ الذِّهن. انتهى كلامُه وتبيَّنَ مرامُه.

ويؤيِّدُ هذا الكلامَ ما نصَّ عليه الشيخُ عِزُّ الدين بنُ عبد السلام: أنَّ الوليَّ إذا قالَ في غيبته: أنا الله؛ لا يكونُ ذلك ردَّةً؛ يعني: حتى يُراجعَ في حالِ صحوِه، وبهذا

---

(١) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/ ٥٠٠). وأثر عمر رواه أبو طاهر المخلِّص في «المخلِّصيات» (٣٠٣٩)، وابن أبي الدنيا في «مداراة الناس» (٤٥).

تبيَّن أن ما وقعَ لابن عربيٍّ في مصنفاتِه، أو لابنِ الفارضِ في أبياتِه ليسَ في حالاتِ سَكراتِه، بل في حال شعورِه بذاتِه وصفاتِه؛ فلا يُقبلُ تأويلٌ بعيدٌ في كلماتِه، ومن هاهُنا حُكِمَ بإراقةِ دمِ الحلَّاج وعُثمانَ النكالي، والباجُرْبَقي[1] وغيرهم من الاتِّحاديةِ؛ لأنَّ ما وافقوا فيه لا يَضيقُ عن تأويلٍ مائلٍ، قيل: إنَّ الحلَّاجَ بعد شعورِه رجعَ عن قولِه وتابَ إلى الله تعالى من فعلِه، إلا أن القاضي كانَ مالكياً ولم يقبل توبتَهُ، ولم يستحسن رجعتَهُ صوناً لحُرمةِ الدِّين وزجراً عن أن يتكلَّم بمثله بعضُ المُلحدينَ، وحتى لا يجترئَ على الألفاظِ المُشكلةِ كثيرٌ من المُبطلينَ والمفسدينَ، وذلك لأنَّ العُلماءَ اختلفوا في المسلم إذا انتقصَ.

فقال الجمهورُ: يُستتابُ؛ فإذا تابَ يُحقنُ دمُه، وقال المالكيُّ: لا يُستتابُ، فيقتلُ حدّاً ولو تاب، لكنَّ القاضي عياض رحمه الله تعقَّب القاضي أبا عمرو بسببِ قتلِ الحلَّاجِ في كتاب «المدارك» وغيره[2].

---

(١) البَاجُرْبَقي: هو محمد بن عبد الرحيم بن عمر الباجُرْبَقي: تقي الدين، أو شمس الدين: رأس فرقة ضالة، تدعى (الباجربقية) نسبت إليه. أصله من (باجُربَق) من قرى بين النهرين، سكن والده الموصل، وانتقل إلى دمشق، وكان من علماء الشافعية، نشأ محمدٌ في بيت علم، ودرّس في بعض المدارس، ثم تصوف، وأنشأ فرقته التي قيل: إنها كانت تنكر الصانع جل جلاله. وصنف كتاباً سمَّاه: (الملحمة الباجربقية)، ونقلت عن لسانه أقوال في انتقاص الأنبياء، وترك الشرائع، فحكم القاضي المالكي ـ في دمشق ـ بضرب عنقه سنة (٧٠٤هـ)، ففرَّ إلى مصر، وأقام بالجامع الأزهر، فكان يُري الناسَ (بوارق شيطانية)، ويتفوّه بعظائم، فشهد عليه بالزندقة، فتوجه إلى العراق وأقام مدة ببغداد، وسعى أخٌ له في حماة لدى القاضي الحنبلي، فأثبت عداوةً بينه وبين بعض الشهود، فحكم الحنبليُّ بحقن دمه، وعلم المالكيُّ فجدد الحُكْم بقتله، وعاد من بغداد إلى دمشق متخفياً، فأقام في القابون إلى أن مات سنة (٧٢٤هـ)، ودفن بالقرب من مغارة الدم بسفح قاسيون. انظر: «الأعلام» للزركلي (٦/ ٢٠٠).

(٢) انظر: «ترتيب المدارك» للقاضي عياض (٥/ ٢٥٨).

وقد نقلَ القُونويُّ عن الشِّبليِّ: أنه سألَ الله تعالى أن يُطلعَهُ على السببِ فيما ابتُلِيَ به الحلَّاجُ، فرأى فيما يرى النائمُ كأنَّ القيامةَ قد قامتْ، وسمع النداءَ: يا أبا بكرٍ! أكرمناهُ بسرٍّ من أسرارِنا؛ فأراه لغيرِنا، فأنزلنا بِهِ ما ترى، انتهى.

وأنتَ ترى أن هذا حكايةُ الرؤيا، وأنه يوهمُ أن قولَه هذا حقٌّ في الجملةِ، ولعلَّ وجهَه: أنَّ بعضَ العارفينَ وقف على قبرِ الحلَّاجِ، فرأى نوراً يطلُع من قبره إلى السماءِ، فقال: يا رب! ما الفرقُ بين قولِه: أنا الحقُّ، وبين قولِ فرعون: أنا ربكم الأعلى؟ فنُودِيَ في خاطره: إنَّ المنصورَ رآنا فقالَ ما قالَ، وفرعونُ رأى نفسَهُ، وقال ما قالَ.

وحاصلُه: أنه سبحانهُ لمَّا تجلَّى على قلبِ الحلَّاجِ، فغابَ عن نفسِه، وفني عن روحِه، ولم يظهر عندَهُ غيرُ ربِّه فتكلَّمَ بقولِه، وقيل: سمع من ربِّه حالَ تجلِّيه: أنا الحقُّ، فتكلَّم بقولِه حكايةً عن كلام ربِّه، وهذا أحدُ تأويلاتِ كلامِه، والله أعلم بحقيقةِ مرامِه ومقامِه.

وقد حُكي عن الإمام ابن سُريجٍ وهو من أصحابِ الجُنيدِ رحمه الله أنه قال في حقِّ الحلَّاجِ: إن هذا رجلٌ أشكَلَ عليَّ حالُه، فلا أقولُ فيه بشيءٍ؛ أي: من كمالِه وضلالِه.

وأما ما حُكي من نصِّ بعض العلماءِ الأعلام ومشايخ الإسلامِ على جلالةِ ابن عربيٍّ؛ كابنِ عطاءِ الله المالكيِّ الشاذليِّ، والإمام عبد الله اليافعيِّ الشافعيِّ، والعلَّامةِ أبي شامةَ، والعلاءِ القُونويِّ، والجدِّ الفَيروزأباديِّ، فقد قال بعضُ المحقِّقينَ من المتأخرينَ: أما مَن أثنى عليه؛ فلفضلِه وزُهدِه واجتهادِه، ولِمَا اشتُهرَ عليه من بعضِ الكراماتِ، ولم يعرفوا ما في كلامِه من المنكراتِ لاشتغالهم عنها بالعباداتِ، والنظرِ في غيرِ تلكَ العباراتِ من كتبِ القومِ؛ كـ «التعرُّف»، و «العوارف»، و«القوت»، ونحوها من المصنفاتِ؛ لكونها أقرب إلى الفهمِ وأوفق للأحاديثِ والآياتِ.

وبخط حافظِ العصر ابن حجرٍ: أمَّا ابنُ عربيٍّ ومَن وافقَه في المُعتقَد المذكورِ؛ فقد توقفَ كثيرٌ من الأئمةِ عن القدحِ في أعيانهم؛ لاحتمالِ رجوعِهم، أو بعضِهم عن ذلكَ، لأنهم اشتهروا بالعبادةِ والزهادةِ والكراماتِ الكثيرةِ، مع احتمالِ أن يكونَ بعضُهم لم يعتقدْ لازمَ تلكَ المقالةِ، بل وقفَ في تأويلِها عند كمالِ التفويضِ إلى غيرِ ذلكَ من التأويلاتِ.

وجاء في «لسان الميزان» ما نصُّه: فقال أشياءَ منكرةً عدَّها طائفةٌ من العلماء مُروقاً وزندقةً، وعدَّها طائفةٌ من العلماء من رموزِ العارفينَ، وإشاراتِ السالكينَ، وعدَّها طائفةٌ من مُتشابِه القولِ، وأنَّ ظاهرَها كفرٌ وضلالٌ، وباطنُها حقٌّ وعِرفانٌ. انتهى[1].

وقد بيَّنتُ في رسالةٍ مستقلَّةٍ وجهَ بُطلانِ بعضِ أقوالِه المخالفةِ للكتابِ والسنةِ، وأنها لا تصلحُ أن تكونَ من الإشاراتِ؛ فإنها صريحةٌ بالكُفْرِ في العباراتِ، ولم أرَ مَن أوَّلَ تلك الكلماتِ بتأويلٍ صحيحٍ يوافقُ الأخبارَ والآيات.

فأما مجردُ دعوى أن للكلامِ معنىً؛ لا يقبلُهُ لا الواقعُ في حضيضِ التقليدِ ولا يَرضى به أهلُ التحقيقِ والتأييدِ؛ فلا شكَّ أن تلكَ الكلماتِ كفرياتٌ، وأما كونُه اعتقدَ ظاهرَها ومات عليه، لو رجع إلى الحقِّ بعد ما ظهرَ لديهِ، فهذا مقامٌ فيه التسليمُ أسلمُ، والله سبحانَهُ أعلم.

ثم من الغريبِ أنَّ العلَّامة الجزريَّ نقلَ عن ابن عربيٍّ أنه قالَ في «فتوحاته»: كلامي هذا على ظاهرِه لا يجوزُ تأويلُه.

وتعقَّبهُ بعضُهم: بأنه صرَّحَ في مواضعَ كثيرةٍ أنَّ مرادَه خلافُ الظاهرِ، وأن ضيقَ العبارةِ أحوجُ إلى هذهِ العبارةِ المشكلةِ. انتهى.

---

(١) انظر: «لسان الميزان» لابن حجر (٧/ ٣٩٢).

ولا يخفى هذا العذرُ الباردُ؛ فعلى تقديرِ صحَّةِ مُجابه، كما قال الجزريُّ: إنه كانَ له مرضُ السوداءِ، فكان يُخالفُ كلامُه في محلٍّ كلامَه في موضع آخرَ؛ فالذي أرادَ تحقيقَ كلامِه؛ فلينظرْ إلى مفرداتِه، وليتدبرْ، مع أنه يحرمُ على مَن لم يكنْ عارفاً بالكتابِ والسنةِ، ومشحوناً بالعقائدِ الثابتةِ في بابِ المعرفةِ، أن ينظرَ إلى تصانيفهِ على الخصوصِ في «الفصوص»؛ فإنَّهُ غالبُه مخالفٌ للنصوصِ، والله وليُّ دينِه وناصرُ نبيِّه وحافظُ حزبِه، وأما بيتُ «التائيةِ» الفارضيةِ:

وجُـلْ فـي فُنـونِ الاتِّحـادِ ولا تَحِـدْ إِلـى فِئـةٍ فـي غيـرِهِ العُمْـرَ أَفَنـتِ[1]

يحتملُ أَنَّهُ أرادَ بالاتِّحادِ المرادَ عندَ أهلِ الاتِّحادِ والعِنادِ، والاتِّحادَ المؤولَ عندَ العُبَّادِ والزُّهادِ.

فاعلم: أنَّ الاتِّحاد؛ يعني: صيرورةَ شيءٍ بعينهِ شيئاً آخرَ من غيرِ أن يزولَ عنه شيءٌ، أو ينضمَّ إليه شيءٌ؛ ممتنعٌ عقلاً.

وصرَّحَ المحققونَ: بأنَّ ذِكرَ البُرهانِ على امتناعِه؛ إنما هو لازديادِ وضوحِه، لا لأنه نظريٌّ، بل هو بديهيٌّ.

وأما الاتِّحادُ بمعنى صيرورةِ شيءٍ ما شيئاً آخرَ بطريقِ الاستحالةِ، كما يصيرُ الماءُ هواءً، والأبيضُ أسودَ، وبطريقِ التركيبِ، وهو أن ينضمَّ شيءٌ إلى شيءٍ آخرَ، فيحصُل ثالثٌ كما إذا انضمَّ الترابُ للماءِ فيصير الطينُ؛ فهو جائزٌ عقلاً، بل واقعٌ نقلاً، وعلى كلِّ تقديرٍ؛ فاتِّحادُ الواجبِ بالممكنِ على كلِّ حالٍ من الأحوالِ محالٌ، أمَّا الأولُ فظاهرٌ، وأما الثاني والثالث، فلامتناعِ الاستحالةِ والتركيبِ على الباري تعالى.

ثم إنَّ المحقِّقينَ من الصُّوفيةِ لا يُجوِّزونَ الاتِّحادَ بهذه المعاني، وإنما يُطلقُ الاتِّحادُ عندهُم ويُرادُ به: أعلى مراتبِ تقرُّبِ العبدِ من الحقِّ بالمعنى، لا [...] سبحانَه

---

(١) انظر: «ديوان ابن الفارض» (ص ٦٢).

وتعالى، كما يُشيرُ إليه الحديثُ القُدسيُّ والكلامُ الأُنسيُّ: «لا يزالُ العبدُ يتقربُ إليَّ بالنوافلِ حتى أُحبَّهُ؛ فإذا أحببتُه كنتُ سمعَهُ وبصرَهُ ويدَهُ»[١].

وخُلاصةُ المَرامِ في هذا المقامِ: أنَّ العبدَ بالتحليةِ بعدَ التخليةِ، والتخلُّقِ بأخلاقِ الله العليةِ، تصيرُ صفَّةُ الحقِّ قاهرةً لصفةِ العبدِ غالبةً عليها، وقد يقوى بحيث إنَّهُ يَفنى عن نفسِه ويبقى بربِّه.

وقد صرَّحَ القومُ بأن المرادَ بالاتِّحاد إنما هو قهرُ القديمِ بصفاتِه على صفاتِ المُحدَثِ، وذلك يعني بإزالةِ الصفاتِ المذمومةِ، وإثباتِ الصفاتِ المحمودةِ المناسبةِ لصفاتِ الحقِّ وأخلاقِه تعالى.

ومما يُشعرُ أنه أرادَ المذمومَ من الاتِّحادِ ما سبق له من الأبياتِ التي ذكرها البِقاعيُّ رحمه الله مما ظاهرُه الفسادُ، ومما يدلُّ على أنه أرادَ الاتِّحادَ بألا يؤديَ إلى معنىً يُريده أهلُ العِنادِ قولُه:

وجاءَ حديثٌ في اتِّحادِيَ ثابتٌ ... روايتُهُ في النقلِ غيرُ ضَعيفة

يُشيرُ بِقُربِ الحقِّ عندَ تقرُّبٍ ... إليهِ بنفْلٍ أَوْ أداءِ فَريضة

وموضعُ تنبيهِ الإشارَةِ ظاهرٌ ... بِكُنْتُ لهُ سمْعاً كَنُورِ الظَّهيرة[٢]

وأما قولُه:

.... ولا تَجِدْ ... إلى فِئةٍ في غيرِهِ العُمْرَ أَفَنتِ[٣]

أي: ولا تمِلْ إلى جماعةٍ ناكبةٍ عن سُلوكِ طريقِ المُرادِ، الذينَ لم يُشمِّروا عن ساقِ الاجتهادِ في التخلِّي لأجلِ التحلِّي، وفي التخلُّقِ لأجلِ التعلُّقِ، أو أشارَ بذلكَ

---

(١) رواه البخاري (٦١٣٧) من حديث أبي هريرة رَضِي الله عَنه.

(٢) انظر: «ديوان ابن الفارض» (ص ١٠٥).

(٣) انظر: «ديوان ابن الفارض» (ص ٦٢).

إلى معاوضةِ الحلَّاجِ مع الخوَّاصِ، حين سألَه الحلَّاجُ: فيمَ أنتَ؟ فقالَ الخوَّاصُ: أصحيحٌ مقامُ التوكُّلِ؟ فقال له الحلَّاجُ: أفنيتَ عُمركَ في عُمرانِ باطنِكَ، فأينَ الفناءُ في التوحيدِ، وقد حكى هذا الكلام حجة الإسلام في «الإحياء». [...].

وقال التَّفتازانيُّ في «المقاصد» في مبحث الاتِّحاد: وههنا مَذهبانِ آخَرانِ يُوهمانِ الحلولَ والاتِّحادَ وليسا منهُ في شيء: أولُهما: أنَّ السالكَ إذا انتهى سلوكهُ إلى الله تعالى في اللهِ يستغرقُ في بحر التَّوحيد والعِرْفَانِ بحيثُ تَضْمَحِلُّ ذاتُه في ذاتِهِ وصفاتُه في صفاتِهِ، ويغيبُ عن كلِّ ما سواهُ ولا يرى في الوجودِ إلا الله، وهذا الذي يُسمُّونه الفناءَ في التوحيدِ، وإليه يُشيرُ الحديثُ الإلهيُّ: «إنَّ العبدَ لا يزالَ يتقرَّبُ إليَّ بالنوافلِ حتَّى أُحبَّهُ...» الحديث[1].

وحينئذٍ ربما تصدرُ منهُ عباراتٌ تُشعرُ بالحُلولِ والاتِّحادِ؛ لقصورِ العبارةِ عن بيانِ تلكَ الحالِ، وبُعْدِ الكشفِ عنها بالمثالِ، ونحنُ على ساحلِ التَّمنِّي نَغتَرِفُ من بحرِ التوحيدِ بقدرِ الإمكانِ، ونعترفُ بأنَّ طريق الفناء فيه العيان دونَ البُرهان، واللهُ المُوفِّقُ. انتهى.

ومن إشاراتهم اللطيفةِ، وكناياتِهم الشريفةِ: الحبُّ يجمعُ المُتفرِّقَ، ويُوحِّدُ المُتعدِّدَ.

ويُشيرونَ بذلكَ إلى قولِه: «فإذا أحببتُه»[2]، وبقولِه: «فإذا مرضتُ فلم تعدني»[3].

وفي التنزيل: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾ [الأنفال: ١٧]، و﴿ أَلَمْ

(١) تقدم تخريجه قريباً.

(٢) تقدم تخريجه قريباً.

(٣) رواه مسلم (٢٥٦٩) من حديث أبي هريرة رَضِي الله عَنه.

يَعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ هُوَ يَقۡبَلُ ٱلتَّوۡبَةَ عَنۡ عِبَادِهِۦ وَيَأۡخُذُ ٱلصَّدَقَٰتِ ﴾ [التوبة: ١٠٤]، و﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ ﴾ [الفتح: ١٠].

ثم الفرقُ عندهُم: إقبالُ النفسِ على الجَنْبةِ السُّفلى، والجمعُ إقبالُها على الجَنبةِ العُليا.

وقيل: الفرقُ إشارةٌ إلى جهةِ الخلقِ، والجمعُ إشارةٌ إلى الحقِّ.

وقيل: الفرقُ كونُكَ مع نفسكَ، والجمعُ كونكَ متوجِّهاً إلى ربِّكَ.

وقيل: الفرقُ ما نُسبَ إليكَ، والجمعُ ما سُلِبَ عنكَ، ولذا قيلَ: ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ﴾ فرقٌ ﴿وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥] جمعٌ.

ثم من المقرَّرِ عندهُم أنه لا بُدَّ من الجمعِ والفَرْقِ، ويُسمُّونهُ مقامَ جمعِ الجمعِ؛ فإنَّ مَنْ لا تفرقةَ له فلا عبوديةَ له، ومن لا جمعَ له فلا معرفةَ عنده بها.

[...][1].

ومِنْ أبياتِ شيخِ الإسلامِ في «منازل السَّائرين» في جوابِ سائلٍ سألَ عن توحيدِ الصُّوفيةِ:

ما وحَّدَ الواحدَ مِنْ واحدٍ   إذْ كلُّ مَنْ وحَّدَهُ جاحِدُ
توحيدُ مَنْ ينطقُ عن نعتِهِ   عاريةٌ أبطلَها الواحِدُ
توحيدُهُ إيَّاهُ توحيدُهُ   ونعتُ مَنْ ينعتُهُ لاحِدُ[2]

[...]، ويصلحُ أنْ يُدفَع عنه   كلامُ العارضِ قولُه:

وطالِعْ وجوداً فيه شُهودي   وغبتُ به عن وجودِ شهودي
ماحياً غيرَ مثبتِ

(١) طمس في الأصل بمقدار ثلاثة أسطر.
(٢) انظر: «منازل السائرين» (ص: ١٣٩).

وقد قال القُونويُّ: إنَّ الفناءَ قد يكونُ مُقيَّداً وهو أن يفنى عن شيء دون شيء.

إلى أن قال: وقد يكونُ مطلقاً، وهو أنْ يستوليَ أمرُ الحقِّ على العبدِ، ويفنى عمَّا سواهُ، وهو ينقسمُ إلى فناءٍ ظاهرٍ، وفناءٍ باطنٍ، أما الفناءُ الظاهرُ؛ فهو أن يتجلَّى الحقُّ سبحانهُ بطريقِ الأفعالِ ويسلبَ عن العبدِ اختيارَه وإرادتَه، فلا يرى لنفسهِ ولا لغيرِه فعلاً إلا اللهُ تعالى، وأما فناءُ الباطنِ، فهو أن يُكاشفَ تارةً بالصفاتِ، وتارةً بمشاهدةِ عظمةِ الذاتِ، فيستولي على باطنِه أمرُ الحقِّ؛ فلا يبقَى لها هواجسُ ولا وساوسُ.

قالَ: وعن يحيى بنِ مُعاذٍ رحمه اللهُ: أنه قالَ: ما دامَ العبدُ يتعرَّفُ، يقالُ له: لا تخترْ، ولا تكنْ مع اختيارِكَ حتى تعرفَ، وإذا عرفَ صار عارفاً، يُقال له: إنْ شئتَ اخترْ، وإن شئتَ لا تخترْ؛ لأنكَ إن اخترتَ؛ فباختيارنا اخترتَ، وإنْ تركتَ الاختيارَ فباختيارِنا تركتَ؛ فإنَّكَ بنا في الاختيارِ وفي تركِ الاختيارِ.

قال: وإلى هذا أشارَ الجنيدُ لَمَّا سُئلَ عن المحبةِ فقالَ: هو دخولُ صفاتِ المحبوبِ على البدلِ من صفاتِ المُحبِّ[1]، وهذا معنى ما وردَ في الحديثِ الإلهيِّ: «فإذا أحببتُه كنتُ لهُ سمعاً وبصراً ويداً»[2].

[...][3] هذا الحالُ على بعضِ المحبّين، فيقول عند ذلك شطحاً:

أنـا مَـنْ أهـوى ومَـنْ أهْـوى أنـا	نحـنُ رُوحـانِ حَلَلْنـا بَدنـا
فـإذا أبْصَـرتَـنِي أَبْصَـرتَـهُ	وإذا أَبْصَـرتَـهُ أبْصَـرتَـنـا

[...][4] عن الإمامِ حُجَّةِ الإسلام قول أبي يزيدَ إنْ صَحَّ عنه: (سبحاني ما أعظمَ

---

(١) انظر: «مدارج السالكين» لابن القيم (١٣/ ١٢).

(٢) تقدم تخريجه قريباً.

(٣) كلمة مطموسة في الأصل.

(٤) طمس في الأصل بمقدار سطر واحد.

شأني)؛ إمَّا أن يكونَ ذلك جارياً على لسانِه في معرضِ الحكايةِ عن الله كما لو سَمِعَ، وهو يقولُ: لا إله إلا أنا فاعبدني؛ لكان يُحملُ على الحكايةِ، وإما أن يكونَ قد شاهدَ كمالَ حظِّه من صفةِ القدس، على ما ذكرناه في الترقِّي بالمعرفةِ عن الموهُوماتِ والمحسوساتِ، وبالهمَّةِ عن الحظوظِ والشهواتِ، فأخبر عن قُدسِ نفسِه، وقالَ: (سُبحاني)، ورأى عِظَمَ شأنه بالإضافةِ إلى شأنِ عمومِ الخلقِ، فقال: (ما أعظمَ شأني)، ومع ذلكَ يعلمُ أن قدسَهُ وعظمَ شأنه بالإضافةِ إلى الخلقِ ولا نسبةَ له إلى قُدسِ الحقِّ وعظمِ شأنِه، وقد يكونُ جرى هذا اللفظُ في سُكْرٍ وغلبةِ حالٍ.

وقال القُونويُّ: قال جنيدٌ للشبليِّ: نحن خَبِرنا هذا العلمَ تخبيراً، ثم خبَّأناهُ في السراديبِ، فجئتَ أنتَ وأظهرتَه على رؤوسِ الملأ، فقالَ: أنا أقولُ وأنا أسمعُ، وهل في الدارينِ غيري.

فكلامُ الإمامِ أبي القاسمُ الجُنيدِ صادرٌ عن مقامِ الغَيرةِ على أسرارِ الله تعالى أن تُدْعى إلى من ليسَ أهلاً لها.

ففي حديثِ عليٍّ كرَّم الله وجهه: كلِّموا الناسَ بما يفهمونَ؛ أتُريدونَ أن يُكذَّب اللهُ ورسولُه[1].

وجوابُ الشِّبليِّ صادرٌ عن غلباتِ الأحوالِ؛ فإنَّهُ لَمَّا غلبَ عليه الفناءُ تكلَّمَ بالله، وكأنَّه حال عن الله ما قال، وقد وردَ في الحديث: (قالَ اللهُ على لسانِ عبدِهِ)[2].

فإذا قيلَ: أنا أقولُ وأنا أسمعُ، أو: ما في الوجودِ إلا أنا، و: أنا الحقُّ، أو: سُبحاني ما أعظمَ شأني؛ فما ينبغي أن يُبادرَ إليه بالتكذيبِ والتكفيرِ، انتهى.

ومن كلامِ الشيخِ أبي مَدين: بي قُلْ، وعليَّ دُلَّ؛ فأنا الكلُّ.

---

(١) رواه البخاري (١٢٧).

(٢) كما في قوله: «سمع الله لمن حمده».

ويقربُ من هذا المعنى، [...][١] كما يُشيرُ إليهِ بقولِه: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا۟ بَلَىٰ﴾ [الأعراف: ١٧٢]، ويدلُّ عليهِ قولُه: ﴿لِّمَنِ ٱلْمُلْكُ ٱلْيَوْمَ لِلَّهِ ٱلْوَٰحِدِ ٱلْقَهَّارِ﴾ [غافر: ١٦]؛ فمِن هنا قالَ مَن قالَ من أربابِ الحالِ: ليسَ في الدَّارِ غيرُه ديَّار وقال الآخرُ من أهلِ الشُّهودِ: سوى الله واللهِ ما في الوجودِ.

وعن الجُنيدِ رحمَهُ الله: ليس شيءٌ في الوجودِ سوى اللهِ.

والمعنى: شيءٌ مستقلٌّ في وجودِه، مُستغنٍ عن غيرِه في مقامِ شهودِه.

أو معناه: أنَّ كلَّ ما يشملُه اسمُ الوجودِ شاملٌ لذاتِه أو صفاتِه أو أفعالِه الصادرةِ من صفاتِه، أو آثارِ مصنوعاتِه الصادرةِ من أفعالِ ذاتِه أو صفاتِه، والحقُّ بذاتِه أو صفاتِه واجبُ الوجودِ وغيرُه مخلوقٌ وموجودٌ، وفي عالمِ الشُّهودِ وتعدُّدِ الصِّفاتِ وتعدُّدِ الأفعالِ، وتكثُّرِ الآثارِ لا يضرُّ بوحدةِ الذاتِ.

وأما قولُ الوجوديةِ: إنَّهُ تعالى أوجدَ الأشياءَ، وهو عينُها؛ كُفْرٌ صريحٌ ليسَ له تأويلٌ صحيحٌ؛ إذ لا وجودَ للحادثِ الذي في حُكْمِ العدمِ عندَ وجودِ القِدمِ.

قال الإمامُ: وتُعبِّرُ الصُّوفيةُ عن هذهِ الحالةِ بفناءِ النفسِ ـ أي: وبقائِها بربِّها ـ أي: فنِيَ عن نفسِه، وعن غيرِ الله؛ فلم يرَ إلا الله[٢].

قال: وهذهِ المشاهدةُ التي لا يظهرُ فيها إلا الواحدُ الحقُّ تارةً تدومُ، وتارةً تصيرُ كالبرقِ الخاطفِ، وهو الأكثرُ والدوامُ نادرٌ[٣].

ثم اعلم: أنَّ مِن كلِماتهم: إفشاءُ سرِّ الرُّبوبيةِ كُفْرٌ؛ وقد استشكلَ هذا الإمامُ أبو

---

(١) طمس في الأصل بمقدار سطرين.

(٢) انظر: «إحياء علوم الدين» (٤/ ٨٦).

(٣) انظر: «إحياء علوم الدين» (٤/ ٢٤٧). وفي هامش الأصل: (لو قال: والدوام أندر؛ لكان في السجع أتم وأوفر تدبر. لمحرره).

بكر بن العربيِّ على الإمامِ حُجَّةِ الإسلام فيما استشكلَهُ على كتابِ «الإحياء»، وكتبَ به إليهِ، وأجابَ عن ذلكَ في كتابِه المسمَّى بـ «الإملاء على مُشكلاتِ الإحياء» بما حاصلُه: أنَّ ذكرَ الكفرِ في هذه الكلمةِ ليسَ على تمامِه، وإنما المرادُ به التهوينُ، ومَن لا يتكلَّمُ بالأسرارِ مع غير أهلِها لذي الغباوة.

بِذِيْ الغَباوةِ من إنشادِها ضررُ كما تضرُّ رياحُ الوردِ بالجُعَلِ[1]

ومَنْ منحَ الجُهَّالَ علماً أضاعَهُ ومَن منعَ المستوجبينَ فقد ظلَمْ[2]

وقالوا صدورُ الأحرار، قبورُ الأسرار، انتهى.

ومن كلام الحُجَّةِ أيضاً: كلُّ شيءٍ سواهُ إذا اعتبر من حيثُ ذاتُه؛ فهو عدمٌ محضٌ، وإن اعتُبرَ من الوجه الذي سرى إليه الوجودُ من الموجدِ الأولِ، رؤي موجوداً لا في ذاتِه، لكنْ من الوجه الذي يلي مُوجدَه، فيكونَ الموجودُ وجهَ الله فقطْ.

ولكلِّ شيءٍ وجهانِ، وجهٌ إلى نفسِه، ووجهٌ إلى ربِّه؛ فهو باعتبارِ وجهِه وجهُ نفسِه معدومٌ، وباعتبارِ وجهِ الله موجودٌ؛ فإذاً لا موجودَ إلا اللهُ تعالى ووجهُه؛ فإذاً كلُّ شيءٍ هالكٌ إلا وجهَه، أزلاً وأبداً، ولم يفتقر هؤلاء إلى قيامِ القيامةِ ليسمعوا نداءَ الباري تعالى: ﴿لِّمَنِ ٱلْمُلْكُ ٱلْيَوْمَ لِلَّهِ ٱلْوَٰحِدِ ٱلْقَهَّارِ﴾ [غافر: ١٦]، بل هذا النداءُ لا يُفارقُ أسماعَهُم أبداً.

إلى أن قالَ: فإذاً لا نورَ إلا نورُه، وسائرُ الأنوارِ أنوارٌ من الوجهِ الذي يليهِ، لا من ذاتِه؛ فوجُه كلِّ ذِي وجهٍ إليهِ مُولِّ شطرَه؛ فأينما تُولُّوا فثمَّ وجهُ اللهِ. انتهى[3].

وقال لَبيدُ:

---

(١) البيت للمتنبي. انظر: «التمثيل والمحاضرة» (ص ٢٧٤)، و «محاضرات الأدباء» (٢/ ٧٢٤).

(٢) البيت منسوب للإمام الشافعي. انظر: «ديوانه» (ص ٩٦).

(٣) انظر: «مشكاة الأنوار» للغزالي (ص: ٥٥ ـ ٥٦، ٦٠).

أَلَا كلُّ شــيءٍ مــا خــلا اللهَ باطــلُ[١]

أي: فـي حـدِّ ذاتِه؛ فهو باطـلٌ نِسـبيٌّ، كقوله تعالـى: ﴿وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ هُوَ ٱلْبَٰطِلُ﴾ [الحج: ٦٢]، وأمَّـا الباطـلُ الحقيقيُّ؛ فغيرُ موجـودٍ؛ لقولِه تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَٰطِلًا﴾ [ص: ٢٧]، ولـذا قـال أبو مَدينَ قُدِّسَ سِـرُّه: لا تنكـرِ الباطـلَ في طَـورِه؛ فإنَّهُ بعـضُ ظهوراتِه.

ومن كلامهم: مَن نظرَ إلى الخليقةِ بعينِ الحقيقةِ عذَرهُم، ومن نظرَ إليهم بعينِ الشريعةِ مقتَهُم وقَذَرَهُم.

ومن كلامِ الحُجَّةِ في اسمِهِ سبحانهُ (الظاهرُ) ما نصُّه: فاعلم أَنَّهُ إنما خَفِيَ مع ظهورِه لشدَّةِ ظهورِه، وظهورُه سببُ بطونِه؛ فنورُه هو حجابُ نورِه، وكلَّما جاوزَ حدَّه انعكسَ ضِدَّهُ.

إلى أن قال: فسبحانَ من احتجبَ عن الخلقِ بنورِه، وخفيَ عليهم بشدَّةِ ظهورِه؛ فهو الظاهرُ الذي لا أظهرَ منه، وهو الباطنُ الذي لا أبطنَ منهُ[٢]، وأنشد:

لقـد ظهـرتَ فـلا تخفـى علـى أحـدٍ إلَّا علـى أَكْمَـهٍ لا يعـرفُ القمـرَ[٣]

انتهى.

ولا يخفى أَنَّهُ الظاهرُ باعتبارِ صفاتِه وأفعالِه ومصنوعاتِه، وباطنٌ من جهةِ حقيقةِ ذاتِه، كما أَنَّهُ أولٌ بلا ابتداءٍ، وآخرٌ بلا انتهاءٍ.

فنسألُ اللهَ حُسنَ الخاتمةِ وكمالَ الهدايةِ في البدايةِ والنهايةِ، ونحمدُهُ سبحانهُ

---

(١) قد روى البخاري في «صحيحه» (٣٦٢٨) من حديث أبي هُرَيرة رضي الله عنه قال: قال النبيُّ: «أَصدَقُ كلمةٍ قالها الشَّاعرُ كَلمةُ لبيدٍ: ألا كُلُّ شَيْءٍ ما خَلَا اللهَ بَاطِلُ».

(٢) انظر: «المقصد الأسنى» للغزالي (ص: ١٣٧ ـ ١٣٨).

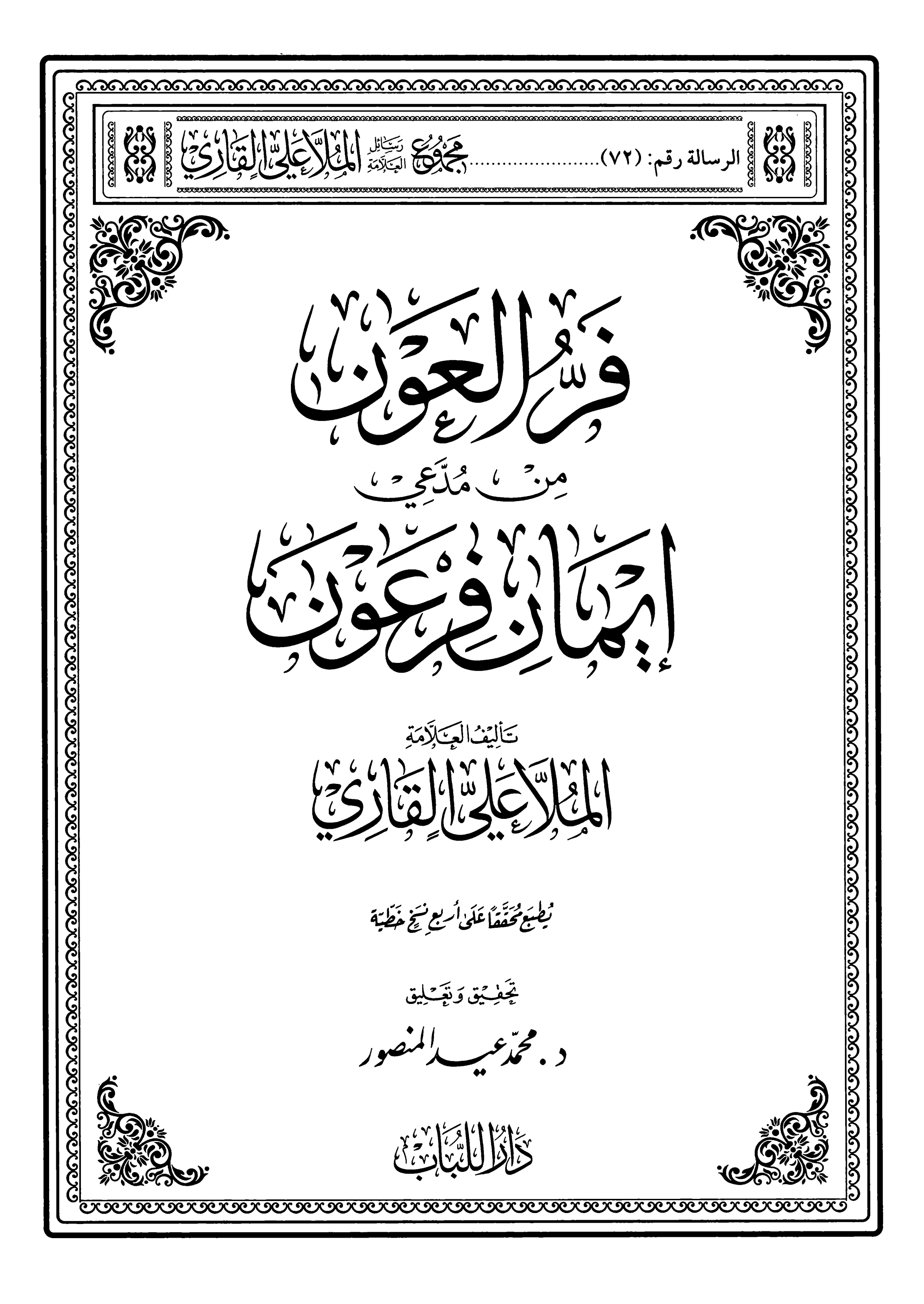
(٣) البيت لذي الرمة.

أوَّلاً وآخراً، وباطناً وظاهراً، ونُصلِّي على رسولِه وحبيبِه وخليلِه وأتباعِه وأشياعِه، وهو أولُ الموجودينَ، وخاتمُ النَّبيينَ، وسلامٌ على المُرسلينَ، والحمدُ لله ربِّ العالمين[1].

***

---

(١) في خاتمة النسخة الخطية المشار إليها بـ(الأصل): (حُرِّر وقتَ العصرِ يومَ الجمعةِ ثامنَ ربيعٍ الأول عامَ سبعٍ وسبعينَ ومئةٍ بعدَ الألفِ من هجرةِ مَن له العزُّ والشرفُ، كتبهُ عليُّ بنُ أحمدَ بن خليل بن مُصطفى، غفرَ اللهُ تعالى لهم وعَفا عنهُم، وسلامٌ على الذينَ اصطفى).



مجموع رسائل العلامة الملا علي القاري .... الرسالة رقم: (٧٢)

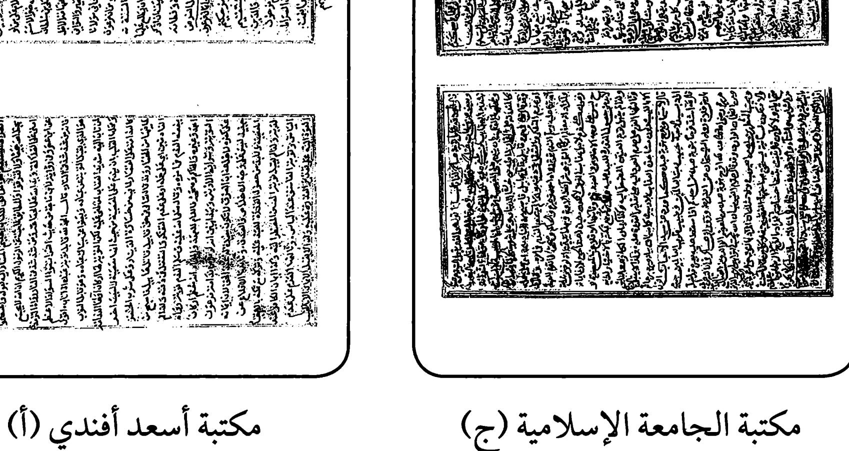
فر العون
من مدعي
إيمان فرعون

تأليف العلامة
الملا علي القاري

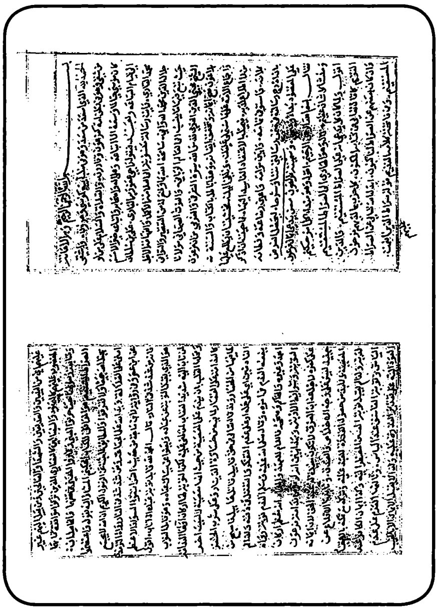
يطبع محققاً على أربع نسخ خطية

تحقيق وتعليق
د. محمد عيد المنصور

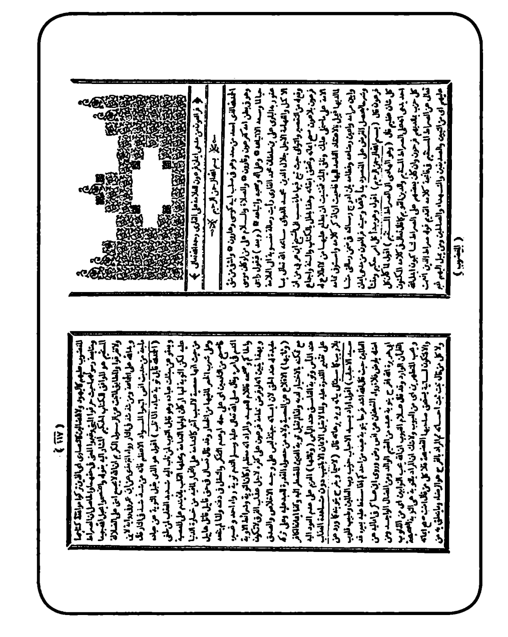
دار اللباب



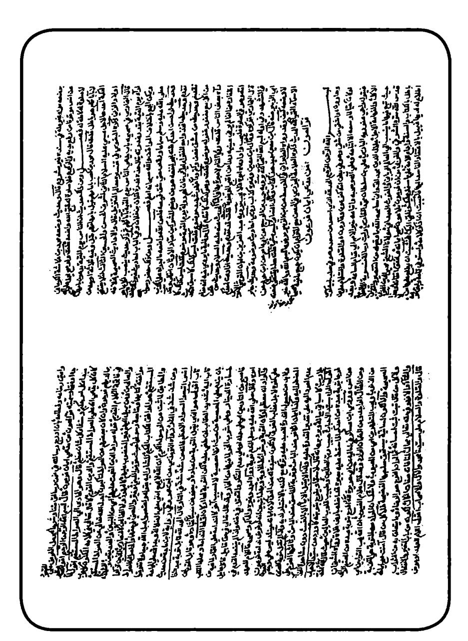
مكتبة الجامعة الإسلامية (ج)



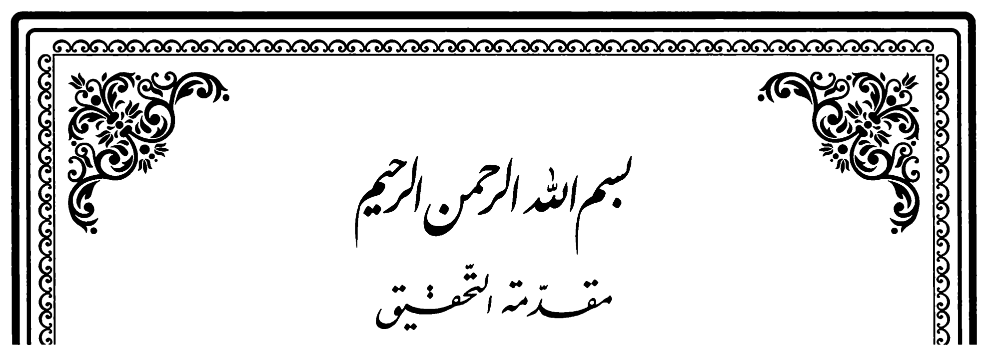
مكتبة أسعد أفندي (أ)



الطبعة الحجرية (م)



مكتبة فيض الله (ف)



الحمدُ للهِ وليِّ الصَّالحينَ، والصَّلاةُ والسَّلامُ على تاجِ المتّقين، نبيِّنا محمَّدٍ، وعلى آلِهِ وأصحابِهِ، ومَن تبعهُ على نهجِهِ ودربِهِ وشريعتِهِ إلى يومِ الدِّينِ.

وبعدُ: فهذه درَّةٌ أخرى من دُررِ الإمامِ العلّامةِ المتفنِّنِ الشَّيخِ الملّا علي القاري، حقَّقَ فيها مسألةَ إيمانِ فرعون، وردَّ على القائلين بذلكَ بأدلَّةٍ حاسمةٍ قاطعةٍ.

وسببُ هذهِ الرِّسالة: أنَّه وقفَ على رسالةٍ تُنسبُ للجلالِ الدَّوَّانيِّ تبعَ فيها ما نُسبَ إلى الشَّيخ ابن عربي في القولِ بنجاةِ فرعونَ، فلمْ يَسعهُ السُّكوتُ عن هذا الحكمِ المخالفِ للأدلّةِ القطعيةِ الصَّريحةِ بهلاكِه وكفرِه، فجعلَ هذهِ الرِّسالةَ شرحاً وتعقُّباً وردّاً على رسالة الدوَّانيِّ، ناقلاً أقواله ـ وقد وضعتُها بين قوسين ـ، ثمَّ يصوِّبُ إليها سهامَ الرَّدِّ المصيبةِ المتقنةِ.

والعجبُ مِن صاحبِ هذا القولِ الذي خالفَ فيه الكتابَ والسُّنَّة والأمةَ كلَّها، ولا أعلمُ سببَ دفاعِه الشَّديدِ عنه، بل وتخطئةَ جماهير لا تُحصى مِن أهلِ العلم من أجله!!

وَقد تمحَّلَ الجلال الدوَّانيُّ في البحث عن أدلةٍ لما ذهبَ إليه من نجاةِ فرعونَ، ثمَّ لَوى عنقَ كثيرٍ من النُّصوصِ ليؤيِّدَ مذهبَه، وجعلَ يقولُ: «(**وفِرْعَونُ قد دَخَلَ تحتَ قولِه: ﴿إِلَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ﴾ [مريم: ٦٠]؛ فإنَّ القُرآنَ ناطِقٌ بإيمانِه**)» وهذا منه مستغربٌ، فكيفَ يكونُ القرآنُ ناطقاً بإيمانِه والآيةُ ليستْ في حقِّه، ولم تثبتْ توبتُه ولا أَوبته، ولقلقةُ لسانِه قُبيلَ وفاته كانتْ محطَّ إنكارٍ وتوبيخ بالنصِّ الصَّريحِ.

ولم يتمالكِ الإمامُ القاري قلمَه وحروفَه فاستعمل عباراتٍ شديدةٍ في حقِّ الإمام الدوَّانيِّ، منها قوله: «وهذا يدلُّ على أنَّ طبعَه سقيمٌ، وفَهمَه غيرُ قَويم»، ومِنها قولُه: «قلتُ: هذا الكلامُ يدلُّ على جُمودَةِ فَهمِه، وخُمودَةِ طَبعِه»، وقولُه: «قالَ: (وهذا كلامُ صِدْقٍ)، أقولُ: لكنْ أُريدَ به كذبٌ، (وأُسلوبُ حَقٍّ)، لكِنْ أُريدَ به باطلٌ ونَصْبٌ، (وما يجهَلُه إلا مَن لا يعرِفُ أساليبَ الكلامِ)، ولا شكَّ أنَّ صاحبَ الجهلِ المُركَّبِ هو البَعيدُ من المَقامِ في فَهْمِ المَرامِ، حيثُ نسَبَ الأئمَّةَ الأعلامَ، بل جميعَ أهلِ الإسلامِ إلى الجهلِ بالكلامِ». وقوله: «وبه يظهرُ سَخافةُ عقلِ الجَلالِ»... وغيرها.

كما اشتدَّ غضبُه على بعضِ شرَّاحِ «الفصوصِ» فنالَ منهم في مواضع.

كما أنَّه بيَّن أنَّ القولَ بنجاةِ فرعونَ منسوبٌ إلى ابنِ عربي ولا يصحُّ عنه، قالَ: «وُجِدَ هذا القَولُ في كُتُبِ ابنِ العَربيِّ، والمُعتَمَدُ عندَ العُلماءِ أنَّ هذا مَدخولٌ فيها من المُلحِدِ الغَبِيِّ فلا يصِحُّ قولُه». وقالَ في موضعٍ آخر: «... على فَرَضِ نِسبَتِه إليه، وإلّا فهو لا شَكَّ أنَّه افتِراءٌ عليه».

وممَّا يُؤخذُ على هذا الرَّدِّ مع إحكامِه ومتانتِه: إكثارُ مؤلِّفه مِن السَّجعِ، وبعضُه كانَ في مكانه، وبعضُه تكلَّف فيه وأغربَ من أجلِه.

وفي الرِّسالةِ بعضُ التَّكرارِ والاستطرادِ، سببُه إعادةُ الجلالِ الدوَّانيِّ للكلامِ، وإعادةِ الاستشهاد بأدلَّةٍ من الآياتِ والأحاديثِ ووضعِها في غيرِ مرادها، كما أنَّه نقلَ رواياتٍ إسرائيليةً لا تثبتُ بحالٍ مِن الأحوال.

هـذا وقـد وقفـتُ علـى ثـلاث نسـخ خطيـة مـع مطبوعـة حجريـة قديمة من هذه الرِّسـالةِ، وهي: نسـخة فيض الله ورمزها «ف»، ونسـخة أسـعد أفنـدي ورمزها «أ»، ونسـخة الجامعـة الإسـلامية في المدينـة المنـورة ورمزها «ج»، أمـا المطبوعة الحجريـة فهـي مـن منشـورات مطبعـة سـنده، سـنة (١٢٩٤هـ)، وهي مصـورة عن

مكتبـة قونيـة ورمزنـا لهـا بـ «م». ويظهـرُ العنـوانُ واضحـاً في صـدرِ نسـخةِ مكتبةِ فيـضُ اللهِ بتركيـا، كما صـرَّح به المؤلِّـفُ أيضاً ضمـنَ مقدِّمة كتابِـه، وكذلك وقفتُ علـى هذا العنـوانِ في نسـخةِ جامعـةِ أمِّ القُـرى بمكَّة.

ووردَ اسمُ الرِّسالة عند الأستاذِ محمَّدِ عبدِ الرَّحمن الشَّماعِ في كتابِه: «ملَّا علي القاري فهرسُ مؤلَّفاته وما كُتِبَ عنه» (ص ٢٨): هكذا: «فرُّ العونِ ممَّن يدَّعي إيمانَ فرعون»، وأشارَ إلى طبعه في المكتبة المصرية سنة (١٣٨٣هـ) بتحقيقِ محمَّد عبدِ اللَّطيف بنِ الخطيبِ.

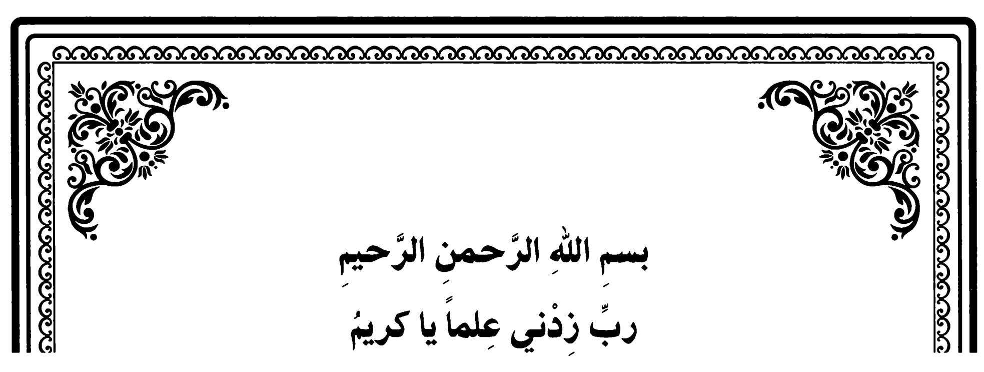
ولعلَّه استفادَ هذا مِن قولِ إسماعيلَ البغداديِّ في «إيضاحِ المكنون» (٤/ ١٨٧)، فقد قالَ: «فرُّ العونِ ممَّن يدَّعي إيمانَ فرعون، لعليٍّ القاري، أوَّله: الحمدُ لله الذي أسعد.. إلخ، وهو شرحُ رسالةِ جلال الدوَّاني في إيمانِ فرعون».

والحقيقةُ أنَّه ليس بشرحٍ، بل هو ردٌّ محكمٌ متينٌ كما ذكرتُ، والعنوان الذي أشارَ له البغداديُّ وتبعَه عليه الأستاذُ الشمَّاع ليس دقيقاً، والله تعالى أعلم.

وصلَّـى اللهُ علـى سـيِّدنا محمَّدٍ، وعلـى آلِهِ وصحبهِ وسـلِّم، والحمـدُ للهِ ربِّ العالمينَ.

المحقق

***



الحمدُ للهِ الذي أسعدَ مَن سَعِدَ وهو في صُلبِ أبيه كمُوسى وهارُونَ، وأَشقى مَن شَقِيَ وهو في بَطْنِ أُمِّه كفِرْعَونَ وقارُونَ، والصَّلاةُ والسَّلامُ على مَن لو كانَ موسَى حيًّاً لمَا وَسِعَه إلا اتِّباعُه، وعلى آلِه وصحبِه وأتباعِه خيرِ الأُمَمِ إلى قيامِ السَّاعةِ.

وبعدُ: فيقولُ راجي عَفْوَ ربِّه البارِيْ، عليُّ بنُ سُلطانِ محمَّدٍ القارِيْ: رأيتُ رسالةً مَنسوبةً إلى العلَّامةِ الأكمَلِ، والفَهَّامةِ الأجَلِّ، جَلالِ الدِّينِ محمَّدٍ الدَّوَاني سامحَه الله[1]، بما وقَعَ له من التَّقصيرِ والتَّواني، حيثُ تَبِعَ فيها ما يُنسَبُ إلى العالمِ الرَّبَّانيِّ، والغَوثِ الصَّمَدانيِّ، مَولانا الشَّيخُ مُحيي الدِّينِ العربيُّ[2]، قدَّسَ اللهُ سِرَّه الشَّرقيَّ والغَربيَّ، مِن أنَّ فِرْعونَ بلا عونٍ صَحَّ إيمانُه وتحقَّقَ إيقانُه.

وهذا باطلٌ بالكتابِ والسُّنَّةِ وإجماعِ الأمَّةِ، على ما سنُملي عليك، ونُلقي

---

(١) هو: محمد بن أسعد، جلال الدين الصديقي الدواني الكازروني الشافعي، تقدم في العلوم لا سيما العقليات، وكانت الرحلة إليه من الروم وخرسان وما وراء النهر، له مصنفات كثيرة، منها «شرح على شرح التجريد للطوسي»، وكتب على «العضد»، مع فصاحة وبلاغة وصلاح وتواضع، (ت ٩٢٨هـ). انظر: «الضوء اللامع» للسخاوي (٧/ ١٣٣)، و«النور السافر» للعيدروس (ص ١٢٣)، و«ديوان الإسلام للغزي» (٢/ ٢٨٥)، وجعل الزركلي وفاته سنة (٩١٨هـ) في «الأعلام» (٦/ ٣٢)، وذكر له عدة كتب منها: «أنموذج العلوم»، «تعريف العلم»، «إثبات الواجب»، «شرح تهذيب المنطق»، وغيرها.

(٢) اعتاد المصنفون أن يكتبوا اسم الشَّيخ من غير تعريف «ابن عربي»، ليميزوه عن الفقيه المالكي القاضي أبو بكر «ابن العربي» صاحب «عارضة الأحوذي»، و«العواصم من القواصم» و«أحكام القرآن» وغيرها.

إليك، فخَشيتُ أن يطَّلعَ عليها مَن لا اطِّلاعَ له لِما لدَيها، فيميلَ بالاعتقادِ الفاسدِ إليها، فأحبَبتُ أن أذكُرَ كلامَه، وأستَوفِيَ تمامَه، وأُبيِّنَ مَرامَه، وأُعيِّنَ رَضاعَه وفِطامَه، بأن أُدرِجَ رسالتَه في ضِمْنِ رسالتي، مَتناً وشَرْحاً؛ ليَحصُلَ الغَرَضُ على المقصودِ بَدءاً وفَتْحاً، وسمَّيتُه: «**فَرُّ العَوْنِ من مُدَّعي إيمانِ فِرعَونَ**».

قالَ: (**بسمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحيمِ**).

أقولُ: وهو مَبدَأُ كلِّ أمرٍ حكيمٍ، ومَنشأُ كلِّ شأنٍ عظيمٍ.

قالَ: (**وهو الهادي إلى الصِّراطِ المُستَقيمِ**).

أقولُ: لمَّا كانَ كلٌّ[1] يدَّعي أنَّه على الصِّراطِ المُستقيمِ، والدِّينِ القَويمِ، كما قالَ تعالى في كلامِه المَكنونِ: ﴿**كُلُّ حِزْبِۭ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ**﴾ [المؤمنون: ٥٣]، وإنْ كانَ بعضُهم عنِ الصِّراطِ لناكِبونَ، أبدَلَ اللهُ تعالى عن الصِّراطِ المُستقيمِ في فاتحةِ كلامِه القَديمِ قولَه: ﴿**صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ**﴾؛ أي: منَ النَّبيِّينَ والصِّدِّيقينَ والشُّهداءِ والصَّالحينَ ومَن يميلُ إليهم، ﴿**غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ**﴾ كاليهودِ، ﴿**وَلَا ٱلضَّآلِّينَ**﴾ كالنَّصارَى، الذين تَركوا مُوافقَةَ كتابِهما، ومُتابعَةَ رسولِهما، حيثُ حرَّفوا المَبنَى، وغيَّروا المَعنَى في حقِّهما.

والحاصِلُ أنَّ «الصِّراطَ المُستقيمَ» هو المُوافِقُ للكتابِ الحكيمِ، المُشارُ إليه بقَولِه: ﴿**وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا۟**﴾ [آل عمران: ١٠٣]، والمُطابِقُ لِما ثبَتَ عن الرَّسولِ الكريمِ: «**إنَّ اللهَ لا يَجمَعُ أُمَّتي على الضَّلالةِ، ويدُ اللهِ على الجماعةِ، ومَن شَذَّ شَذَّ في النَّارِ**». رَواهُ التِّرمذِيُّ عن ابنِ عُمَرَ رضيَ اللهُ عنهما[2].

---

(١) زاد في «ج»: «أحد».

(٢) رواه الترمذي (٢١٦٧)، وفيه: «.. ويد الله مع الجماعة، ومن شذَّ شذَّ إلى النار»، وقال: حديث غريب من هذا الوجه.

وفي روايةٍ لابنِ ماجَه من حديثِ أنسٍ: «اتَّبِعُوا السَّوادَ الأعظَمَ؛ فإنَّه مَن شَذَّ شَذَّ في النَّار»[١].

قالَ: (الحمدُ للهِ قابلِ تَوبةِ عَبدِه إذا تابَ).

أقولُ: هو الذي يقبلُ التَّوبةَ عن عبادِه ويعفُو عن سيِّئاتِ عبادِه، وهو قابِلُ التَّوبِ لِـمَن تابَ إليه، شديدُ العِقابِ لِـمَن طَغَى عليه.

لكنَّ التَّوبةَ لها أركانٌ، أوَّلُها: النَّدامَةُ، ومحلُّها القَلبُ، بأَنْ يندَمَ على المَعصيةِ من حيثُ إنَّها معصيةٌ، لا لسبَبٍ آخرَ، كالنَّدامةِ على القِمارِ؛ لِـما فيه من خَسارةِ الدِّينارِ، وعلى شُربِ الخَمرِ؛ لِـما فيها من الخُمارِ، وقد قالَ تعالى في حقِّ قابيلَ قاتلِ هابيلَ: ﴿فَأَصۡبَحَ مِنَ ٱلنَّـٰدِمِينَ﴾ [المائدة: ٣١]؛ أي: على حَمْلِه[٢]، أو على عَدَمِ التَّفكُّرِ والتَّعَقُّلِ في دَفنِه، ولذا لـم ينفَعْه النَّدَمُ في أمرِه.

وقـالَ ﷺ: «النَّـدَمُ توبـةٌ». رَواهُ أحمـدُ وغيـرُه، والحاكِمُ وصَحَّحَـه[٣]، فاللَّامُ للعَهـدِ، والمُـرادُ: أنَّـه مُعظَـمُ أركانِ التَّوبةِ، وشـرائطِ الأَوْبةِ.

---

(١) رواه ابن ماجه (٣٩٥٠)، ولفظه: «إن أمتي لا تجتمع على ضلالة، فإذا رأيتم اختلافاً فعليكم بالسواد الأعظم»، وقال البوصيري في «مصباح الزجاجة» (٤/ ١٦٩): إسناده ضعيف لضعف أبي خلف الأعمى، وقد روي هذا الحديث من حديث أبي ذر وأبي مالك الأشعري وابن عمر وأبي نضرة وقدامة بن عبد الله الكلابي، وفي كلها نظر، قاله شيخنا العراقي رحمه الله.

(٢) ذكرت عدة تفاسير أنه أصبح من النادمين على حمله والتطواف به، كما قال الواحدي في «الوجيز» (ص ٣١٦)، أو أصبح من النادمين على حمله حيث لم يدفنه حين قتله، كما قال السمرقندي في تفسيره «بحر العلوم» (١/ ٣٨٤)، وقال الزمخشري: وقيل: إنَّ ندم قابيل لم يكن على قتل هابيل، ولكن على حمله كما في «الكشاف» (٤/ ٤٤٧) وهناك أقوال أخرى في كتب التفسير.

(٣) رواه الإمام أحمد في «المسند» (١/ ٣٧٦)، وابن ماجه (٤٢٥٢)، وابن حبان في «صحيحه» (٦١٢)، والحاكم في «المستدرك» (٧٦١٣)، من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

وبهذا يتبيَّنُ أنَّه لو فُرِضَ نَدامةُ فِرعَونَ على كُفرِه لأجلِ عَذابِ الغَرَقِ لا تكونُ مُفيدةً له عندَ الحقِّ؛ لأنَّ إيمانَه حينَئذٍ ليس على وَجْهِ الإخلاصِ والصِّدقِ.

وثانيها: الإقلاعُ عن المَعصيَةِ، ولا بُدَّ من حُصولِ القُدرةِ للعبدِ عليه، وتَركِه معَ تمكُّنِه بالاختيارِ لدَيه، ولذا لم تُقبَلْ توبَةُ العِنِّينِ[1] المُضطَّرِّ إليه، وكذا إيمانُ الكافِرِ عندَ البأسِ، وتوبةُ الفاسقِ عندَ اليأسِ.

وثالثُها: العَزْمُ على عَدَمِ العَوْدِ إليه، على تقديرِ القُدرَةِ عليه، ولذا لا يُقبَلُ الإيمانُ إلا بالغَيبِ دونَ مُشاهدةِ العذابِ بلا ريبٍ، كما سيأتي بيانُه، ويرِدُ بُرهانُه.

قالَ: (**لا سيَّما ويَفرحُ بتَوبتِه، كما وَرَدَ عن سيِّدِ الأحبابِ**).

أقولُ: المُرادُ بسيِّدِ الأحبابِ: حبيبُ ربِّ العالمَين، وطَبيبُ قُلوبِ العالمَين، حيثُ قالَ: «للهُ أشَدُّ فَرَحاً بتوبةِ عبدِه من أحدِكُم إذا سَقَطَ عليه بعيرُه قد أضَلَّه بأرضِ فلاةٍ». رَواهُ الشَّيخانِ، عن أنسٍ[2].

ورَوَى ابنُ عَساكِرَ في «أماليه» عن أبي هُرَيرَةَ: «للهُ أفرَحُ بتَوبةِ عبدِه من العَقيمِ الوالدِ، ومن الضَّالِّ الوَاجِدِ، ومن الظَّمآنِ الوارِدِ»[3].

وقد قالَ علَّامُ الغُيوبِ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ﴾؛ أي: من الذُّنوبِ، ﴿وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ﴾ [البقرة: ٢٢٢]؛ أي: من العُيوبِ، ولا شكَّ أنَّ المُرادَ بالتَّوبةِ، هي التَّوبةُ الصَّحيحةُ، وألا تكونَ لسانيَّةً يستحِقُّ صاحِبُها الفَضيحةَ، فلا كلُّ مَن قالَ: آمنتُ؛ صَحَّ إيمانُه، ولا كلُّ مَن قالَ: تُبتُ؛ ثبَتَ إحسانُه.

---

(١) العنين: من لا يأتي النساء عجزاً. «القاموس المحيط» مادة: (عنَّ).

(٢) رواه البخاري (٦٣٠٩)، ومسلم (٢٧٤٧) بألفاظ قريبة، ولفظ البخاري: «لله أفرح بتوبة عبده، سقط على بعيره، وقد أضله في أرض فلاة».

(٣) رواه أبو عوانة «مسنده» (١٤٦٣)، وابن عساكر في «التوبة» (ص ٣٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

ثمَّ المُرادُ بالفَرَحِ هو الرِّضاءُ، وما يتعلَّقُ به من الثَّوابِ والثَّناءِ، وإلا فهو في حقِّه تعالى مُحالٌ؛ لمُنافاتِه صفاتِ الكمالِ؛ لكَونِه من بابِ التَّغيُّرِ والانفِعالِ.

قالَ: (**والصَّلاةُ والسَّلامُ على سيِّدِنا محمَّدٍ، والآلِ والأصحابِ**).

أقولُ: اللَّامُ للعَهْدِ، أو عِوَضٌ عن المُضافِ إليه، أي: آلِه وأصحابِه.

وفيه إشارةٌ إلى مَذهَبِ أهلِ السُّنَّةِ والجَماعةِ، من الجمعِ بينَ المحبَّةِ لجميعِ الأحِبَّةِ، أعني محمَّداً وحِزبَه، ورَدٌّ وارِدٌ على الخَوارِجِ حيثُ يُبغِضُونَ أكثرَ أهلِ بيتِ النُّبوَّةِ، وعلى الرَّوافضِ حيثُ يرفُضونَ أكثرَ الصَّحابةَ، فهم أهلُ اللَّعنةِ، ولهم اللَّعنةُ.

قالَ: (**أما بعدُ**).

أقولُ: هذا في أوَّلِ الكتابِ يُسمَّى: فَصْلَ الخِطابِ، وهو أن يُؤتَى بعدَ الخُطبةِ، قبلَ الشُّروعِ في البُغيَةِ، والمُضافُ مُقَدَّرٌ مَنوِيٌّ؛ أي: بعدَ الحمدِ الإلهيِّ، والسَّلامِ النَّبوِيِّ.

(**فقد سألَني مَن إجابتُه**)؛ أي: إجابتي إيَّاهُ، (**عليَّ فَرضُ عَينٍ**)؛ أي: واجِبٌ عليَّ، مُتعيِّنٌ لديَّ، وفيه المُسامحةُ لما أُريدَ به من المُبالغةِ، (**ومَنزِلَتُه في أعلى مَنازِلِ السِّماكَينِ**)؛ أي: مَرتبتُه في أُفقِ مَقامِ الجَمالِ الغالبِ على الجلالِ، في أعلى مَراتبِه من الجاهِ والمالِ، والنَّسَبِ والحَسَبِ اللَّذَين عليهما مدارُ الكَمالِ.

(**سُلالَةُ السَّلَفِ الطَّاهِرِ**)؛ أي: خُلاصَةُ المُتقدِّمين الأطهارِ، وإنَّما أفردَ (الطَّاهِرَ) نظراً للفظِ: (السَّلفِ) على الظَّاهرِ، (**والجَنابِ الفاخِرِ**)، في «القاموسِ»: الجَنابُ: الفِناءُ والرَّحلُ والنَّاحيةُ، انتَهى[1].

وهو كِنايةٌ عن صاحبِ المَقامِ على وَجهِ الكَمالِ، بذكرِ المَحَلِّ وإرادةِ الحالِّ،

---

(١) «القاموس المحيط» للفيروز أبادي (ص ٦٩)، (مادة: جنب).

و(الفاخِرُ) على ما في «القاموسِ»: الجيِّدُ من كلِّ شيءٍ[(١)]، والفَخْرُ: التَّمَدُّحُ بالخِصالِ كالافتِخارِ، انتهى[(٢)].

والأظهَرُ أنَّه فاعِلٌ للنِّسبةِ، كتَامِرٍ ولابِنٍ؛ أي: ذُو الفَخْرِ؛ أي: المُفتَخَر به، وهو في الظَّاهرِ صفةٌ للجَنابِ، ولصاحبِه في المآبِ.

ويُؤَيِّدُه قولُه: (**ذو العِزَّةِ**)؛ أي: صاحِبُ الغَلَبةِ والمَنَعَةِ، (**والدِّينِ**)؛ أي: وصاحِبُ الطَّاعةِ والدِّيانةِ، (**رَوَّحَ اللهُ رُوحَه في العالمين**)؛ أي: أَعطَى اللهُ الرَّوحَ والرَّاحةَ لرُوحِه فيما بينَ عالِمي زَمانِه؛ لعُلُوِّ مَكانتِه ومَكانِه.

وفيه إشارةٌ إلى أنَّه حَصَلَ لمَمدوحِه الانتِقال؛ أي إلى رَحمةِ اللهِ تعالى المَلِكِ المُتعالِ، كنايةً عن مَوتِه قبلَ جَوابِ السُّؤالِ.

(**أَنِ اكتُبْ**)، (أَنْ) مَصدرِيَّةٌ محلُّها النَّصبُ على أنَّه مَفعولٌ ثانٍ لـ: (سألَني)، أو تفسيريةٌ؛ لأنَّ في السُّؤالِ معنَى القَولِ، أي: اكتُبْ كتابةَ تفسيرٍ وبيانٍ، وحُجَّةٍ وبُرهانٍ.

(**على قَولِه تعالى**)؛ أي: حِكايةً عن فِرْعَونَ عندَ إدراكِ الإغراقِ، على توَهُّمِ تدارُكِ الاستِحقاقِ، بقَولِه: (﴿أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱلَّذِىٓ ءَامَنَتۡ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسۡرَٰٓءِيلَ وَأَنَا۠ مِنَ ٱلۡمُسۡلِمِينَ﴾ [يونس: ٩٠] **الآية**)، يحتمِلُ الإعراباتِ الثَّلاثَ[(٣)].

ولا يخفَى أنَّ ﴿مِنَ ٱلۡمُسۡلِمِينَ﴾ رأسُ الآيةِ، فمُرادُه بالآيةِ هي التي تَتلُوها في القِراءةِ، وهي قولُه تعالى: ﴿ءَآلۡـَٰٔنَ وَقَدۡ عَصَيۡتَ قَبۡلُ وَكُنتَ مِنَ ٱلۡمُفۡسِدِينَ﴾ [يونس: ٩١].

(**فأَجَبْتُ إلى ذلك**)؛ أي: أَجَبْتُ السَّائِلَ إلى قَبولِ مَسؤُولِه، والجوابِ عن

---

(١) في هامش «ج»: «كما أن السَّفساس [كذا وصوابه: السفساف]: الرديء من كل شيء».

(٢) «القاموس المحيط»، (ص ٤٥٥)، (مادة: فخر).

(٣) أي قوله: «الآية» تحتمل النصب والرفع والجر.

مَطلُوبِه ومَأمُولِه، **(وكتَبْتُ في غابرِ الزَّمانِ)**؛ أي: وقد كنتُ كَتبتُ في سالفِ الزَّمانِ، وماضي الأَوانِ والأَحيانِ، **(حسَبَ ما ظَهَرَ)**، بفَتحِ السِّينِ، وقد تُسَكَّنُ؛ أي: مِقدارَ ما تبيَّنَ لي، وتعيَّنَ عندي من الكلامِ على الآيةِ، وما يتعلَّقُ بها من الرِّوايةِ والدِّرايةِ، **(من غيرِ تقليدٍ)**؛ أي: لأحَدٍ من الأئمَّةِ المُجتَهدين، على زَعْمِ أنَّه وَصَلَ إلى مَرتبةِ المُحقِّقين، وإلى مَنزلةِ المُدَقِّقين، ومن هنا وَقَعَ في عَدَمِ الهَناءِ، ووَجَدَ العَناءَ، وفَقَدَ الغَنَاءَ؛ إذ لو تتبَّعَ كلامَ السَّلَفِ والخلَفِ من المُفسِّرين، وتبعَ رواياتِ المُحدِّثين، لَما وَقَعَ تحتَ قولِ سيِّدِ الأبرارِ: «مَن قالَ في القُرآنِ برَأيِه فَلْيَتبَوَّأ مَقعَدَه من النَّارِ». رَواهُ التِّرمذِيُّ[١]. وفي روايةٍ: «مَن قالَ في القُرآنِ برَأيِه فأَصابَ فقَد أخطَأَ»[٢].

قالَ: **(ثمَّ عَنَّ)**، بتشديدِ النُّونِ؛ أي: ظَهَرَ **(لي أشياءُ)**؛ أي: أُمورٌ أُخَرُ **(من فَيضِ مَولى الحَميدِ)**، الإضافَةُ بيانيَّةٌ عندَ مَن يُجوِّزُها، وكانَ الأَحسَنُ أن يقولَ: مِن فَيضِ المَولى الحَميدِ، وهو فَعيلٌ بمَعنَى الفاعِلِ أو المَفعولِ، ولمَّا كانَ ظَنُّ كلِّ أحدٍ أنَّه في مَرتبةِ الانتِباهِ، نُسِبَ إلى أنَّه من فَيضِ الإلهِ، وفي الحقيقةِ كلٌّ مِن عندِ اللهِ.

(فأَحبَبْتُ الزِّيادَةَ)؛ أي: على الزِّيادةِ في سابقَةِ الإفادةِ **(في الكلامِ العرَبيِّ)**، كأنَّه إِشارةٌ إلى أنَّ ما صَدَرَ عنه أوَّلاً كانَ بلسانِ العَجَمِيِّ؛ **(ليَظْهَرَ به)**؛ أي: بمَجموعِ ما ذَكَرَ، **(الرَّدُّ على مَن قالَ بتكفيرِ مَولى العُلماءِ)**؛ أي: سيِّدِهم ورَئيسِهم، **(وتاجِ الأولياءِ)**؛ أي: سنَدُهم ورَأسُهم، والمُرادُ: عُلماءُ زَمانِه ومَشايخُ مَكانِه، **(مَولانا الشَّيخُ مُحيي الدِّينِ العَرَبيُّ)**، وأغرَبَ الجَلالُ معَ جَلالتِه، أَنْ سَجَعَ بينَ العَربيِّ والعَرَبيِّ في جَزالتِه، **(والطَّعنِ في كلامِه)** إن عطَفَ بالرَّفعِ على (الرَّدّ)، فلا يخفَى فَسادُه، وإن عَطَفَ بالجرِّ على التَّكفيرِ، فيظهَرُ كسادُهُ.

---

(١) رواه الترمذي (٢٩٥١)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، وقال الترمذي: هذا حديث حسن.

(٢) رواه أبو داود (٣٦٥٢)، والترمذي (٢٩٥٢)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٨٠٣٢)، من حديث جندب بن عبد الله رضي الله عنه، وقال الترمذي: هذا حديث غريب.

ثمَّ قولُه: (**وزيادةُ الكَلامِ**) يحتَمِلُ الجرَّ والرَّفعَ، وهو أظهَرُ، وقولُه: (**لا فائدةَ فيه**)؛ أي: في ذلك الكلامِ، أو في زيادِته وذكَّرَ[1]؛ لكونِها مَصدراً، والجملةُ حالٌ.

وقولُه: (**في مَلامِه**): بدلٌ ممَّا قبلَه، و(في) تعليليَّةٌ، والمَلامُ بفتحِ الميمِ مصدرُ لامَه، بمعنَى: المَلامةِ، وسيأتي ـ إنْ شاءَ اللهُ تعالى التَّيسيرَ ـ تفسيرُ ما يتعلَّقُ بالتَّكفيرِ.

(**فأقولُ وباللهِ التَّوفيقُ**)؛ لأنَّه بيدِه أزِمَّةُ التَّحقيقِ: (**اعلَمْ يا أخي**)، أي: في الدِّينِ؛ لقَولِه تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [الحجرات: ١٠]، وهو خِطابٌ عامٌّ يشمَلُ السَّائِلَ وغيرَه.

(**وفَّقَني اللهُ تعالى وإيَّاكَ طريقَ الصَّوابِ**)، منصوبٌ بنَزْعِ الخافِضِ؛ أي: لطَريقِه والوُصولِ إلى تحقيقِه، (**وجَنَّبَني وإيَّاكَ عن مَسالِكِ التَّعَصُّبِ والاعتِصابِ**)؛ أي: وبَعَّدَنا عن طُرقِ التَّعَصُّبِ المَذهَبيِّ التَّقليدِيِّ، والاشتِدادِ على وَفْقِ الدِّينِ الوالِدِيِّ والبَلَديِّ البَليدِيِّ؛ لأنَّ طريقَ الصَّوابِ هو المأخوذُ من الكتابِ وحديثِ سيِّدِ أولي الألبابِ، وما أجمَعَ عليه الآلُ والأصحابُ، ومَن تبِعَهُم من عُلماءِ الأخيارِ، ومَشايخِ الأبرارِ.

(**أنَّ علماءَ الإسلامِ**)؛ أي: من أهلِ الاجتِهادِ التَّامِّ، والفَتوَى للأنامِ، (**وأهلَ الوِلايةِ والاحتِشامِ**)؛ أي: من مشايخِ العِظامِ وصُلَحاءِ الكِرامِ، (**قد اختَلفُوا في إيمانِ فِرْعَونِ مُوسى عليه السَّلامُ**)، إنَّما أضافَ فِرْعَونَ إلى مُوسَى؛ لأنَّ فِرْعَونَ لقَبُ كلِّ مَن مَلَكَ مِصْرَ، كما أنَّ قَيْصَرَ لقَبُ مَلِكِ الرُّومِ، والنَّجاشِيَّ لقَبُ مَلِكِ الحَبَشةِ، وتُبَّعاً لِمَن مَلَكَ اليَمَنَ، وكِسرى لِمَن مَلَكَ الفُرسَ.

ثمَّ الاختِلافُ الذي ذَكَرَه ليسَ له أصلٌ أصلاً، ولا نُسِبَ هذا القَولُ إلا لابنِ العَرَبيِّ وَصْلاً وفَصْلاً، فهذا بُهتانٌ عَظيمٌ، وسبَبٌ لخرابِ الدِّينِ القَويمِ؛ لأنَّ الجاهِلَ

---

(١) أي: قوله: «لا فائدة فيه».

إذا طَرَقَ سمعَه قولُ هذا القائلِ، ظَنَّ أنَّ هذا من قَبيلِ اختِلافِ المَسائلِ، ممَّا وَقَعَ بينَ أهلِ السُّنَّةِ والجَماعةِ، وبينَ المُعتَزِلةِ وأشباهِهِم، أو بينَ الحنفيَّةِ والشَّافعيَّةِ وأتباعِهِم، أو بينَ المُفسِّرينَ في أقوالِهِم، والحالُ أنَّه ليسَ لذلك أثرٌ ولا خبرٌ في كُتُبِهِم.

(**فمِنهُم**)؛ أي: فبَعضُ العُلماءِ والمَشايخِ على زَعمِه، (**مَن طَوَّقَه طَوْقَ الكُفرانِ**)؛ أي: أَلبسَ فِرْعَونَ طَوْقَ اللَّعنَةِ والخُسرانِ، أو نسَبَه إلى الكُفْرِ الذي هو ضِدُّ الإيمانِ، وأمَّا الكُفرَانُ فهو ضِدُّ الشُّكرِ على الإحسانِ، (**والطُّغيانِ**) وهو التَّجاوُزُ عن حدِّ الطَّاعةِ، والمُبالغَةُ في العِصيانِ، وهذا لا خِلافَ فيه عندَ العُلماءِ الأعيانِ، فمَن ادَّعى خِلافَ ذلك فعليه البَيانُ.

(**ومنهم**)؛ أي: ومن العُلماءِ والمَشايخِ على زَعمِه؛ إذ ليسَ لهم وجودٌ في الخارجِ إلّا في ذهنِه، نعَمْ وُجِدَ هذا القَولُ في كُتُبِ ابنِ العَربيِّ، والمُعتَمَدُ عندَ العُلماءِ أنَّ هذا مَدخولٌ فيها من المُلحِدِ الغَبِيِّ، فلا يصِحُّ قولُه.

ومنهم (**مَن أدخَلَ عُنُقَه**)؛ أي: عُنُقَ فِرْعَونَ (**في رِبْقَةِ الإيمانِ**)؛ أي: في قَيدِه إلى يومِ الجَزاءِ والإحسانِ، ولا يخفَى أنَّ هذه الغايةَ ليسَ لها محلٌّ من البَيانِ، (**والحقّ**)؛ هذه مُجازَفَةٌ عَظيمةٌ، وجُرأَةٌ جَسيمةٌ، حيثُ جعَلَ نفسَه أهلاً للمُحاكمةِ، ثمَّ حَكَمَ للقَولِ الشَّاذِّ النَّادِرِ الذي ليسَ له أصلٌ أصلاً في المُخاصَمَةِ بكونِه الحقَّ من طَرَفَي الجِدالِ، ومَفهومُه أنَّ غيرَه هو الضَّلالُ؛ لقَولِ المَلِكِ المُتعالِ: ﴿فَمَاذَا بَعْدَ ٱلْحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَٰلُ﴾ [يونس: ٣٢]، فهذا من الإبطالِ على كلامِ الجَلالِ، فلو كانَ من أهلِ الوِصالِ لقالَ: والظَّاهِرُ، أو الأظهَرُ في الحالِ.

(**أنَّ الآيةَ الشَّريفَةَ مُصَرِّحةٌ بالإيمانِ**)، معَ أنَّها غيرُ ظاهرةٍ عندَ أربابِ الإيقانِ وأصحابِ البَيانِ، وإنَّما يتوَهَّمُ مَن يعرَى عن البُرهانِ؛ لاعتِمادِه على إيمانِ اللِّسانِ، أو على مُجرَّدِ الإيمانِ معَ قَطعِ النَّظرِ عن الشُّروطِ والأركانِ.

حتَّى قالَ الشَّيخُ بنفسِه في «الفُصوصِ»: وهذا هو الظَّاهِرُ الذي وَرَدَ به القُرآنُ. معَ مُناقَضَةِ كلامِه في «الفُصوصِ الحكميَّةِ» لِـما ذكرَه في «الفُتوحاتِ المكِّيَّةِ» حيثُ قالَ في البابِ الثَّاني والسِّتين: المُجرِمُونَ أربعُ طوائِفَ، كلُّها في النَّارِ، لا يخرُجُونَ منها، وهم المُتكبِّرونَ على اللهِ كفِرْعَونَ وأمثالِه ممَّن ادَّعى الرُّبوبيَّةَ لنَفسِه، وكذلك نُمرُودُ وغَيرُه، انتهى.

وهذا هو الصَّوابُ عندَ أُولي الألبابِ، والعَجيبُ من بعضِ شُرَّاحِ «الفُصوصِ»: أنَّه أوَّلَ هذا الكلامَ المُطابِقَ للنُّصوصِ، ومالَ إلى الضَّلالِ المُضطَّرِبِ في المَقالِ.

وقولُه: (**من غيرِ مانعٍ مَنطُوقاً ومَفهُوماً**) ممنوعٌ لِـما سيأتي من المَوانعِ ما يصيرُ به الأمرُ مَعلوماً، (**فإنَّ «لا»**[1] **لنَفْيِ حُكمِ الجِنْسِ**)، لا مُخالِفَ فيه من الجِنِّ والإنسِ، والخبرُ محذوفٌ، وفيه خِلافٌ مَعروفٌ.

(**والتَّقديرُ: آمنتُ أنَّه؛ أي بأنَّه لا إلهَ إلا الذي آمنَتْ به بَنُو إسرائيلَ**) هذا التَّقديرُ إنَّما هو على قراءَةِ فَتْحِ الهَمزةِ التي عليها الجمهورُ، وأمَّا على قراءَةِ كَسْرِها، وهو قراءةُ حمزَةَ والكِسائيِّ[2]، فعلى إضمارِ القَولِ تقديراً، أو على أنَّه استِئنافٌ بَدَلاً لـ: «آمنتُ» وتَفسيراً.

ثـمَّ اعلَـمْ أوَّلاً أنَّ البَيضـاوِيَّ ـ بيَّـضَ اللهُ وجهَـهُ يـومَ تبيَـضُّ الوُجـوهُ ـ ذَكَـرَ مُجمَـلاً فـي «تفسيرِه» مـا أجمَـعَ عليـه المُفَسِّـرون مُفَصَّـلاً، حيـثُ قـالَ: فنكَـبَ فِرْعَـونُ عـن الإيمـانِ أوانَ القَبـولِ، وبالـغَ فيـه حيـنَ لا يُقبَـلُ منـه الوُصـولُ، فقيلَ لـه: ﴿ءَآلۡـَٔنَ﴾؛ أي: أتُؤمِـنُ الآنَ وقـد أَيِسْـتَ من نفسِـكَ بالاضطِرارِ؟ ولـم يبقَ لك

---

(١) أي قوله فرعون «لا» في قوله: «لا إله إلا الذي آمنت به بنو إسرائيل».

(٢) انظر: «السبعة في القراءات» لابن مجاهد (ص ٣٣٠)، و«الحجة للقراء السبعة» للفارسي (٤/ ٢٩٥).

شيءٌ من الاختيارِ، ﴿وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ﴾؛ أي: قبلَ ذلك مُدَّةَ عُمرِكَ، ﴿وَكُنتَ مِنَ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾ [يونس: ٩١] الضَّالِّينَ المُضِلِّينَ عن الإيمانِ والدِّينِ[1].

وإذا عَرَفْتَ هذا فقولُه: (**والمعنى: صَدَّقتُ وتيقَّنتُ أنَّه لا مَعبودَ بالحقِّ إلا اللهُ الذي آمنَتْ به بَنُو إسرائيلَ**) مَدفوعٌ بأنَّه لا يلزَمُ من قولِه: (آمنتُ) أنَّه صَدَّقَ وتيقَّنَ؛ لقَولِه تعالى: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات: ١٤].

ثمَّ قولُه: (**والذي آمنَتْ به بَنُو إسرائيلَ هو المَعبودُ بحقٍّ، الذي جاءَ به مُوسَى وهارُونُ عليهما السَّلامُ**) ليسَ لأحدٍ فيه مُناقشةٌ، ولا يتَوَهَّمُ منه مُناقَضَةٌ، وإنَّما المُضايقَةُ في أنَّه هل إيمانُه وقَعَ عن يقينٍ وبُرهانٍ أو مُجرَّدُ لَقْلَقَةِ لسانٍ؟ وعلى التَّنزُّلِ فهو في وقتِ بأسٍ وعيانٍ، وحالةِ يأسٍ وحِرمانٍ، معَ أنَّ إيمانَه هذا إنَّما يُفيدُ التَّوحيدَ فقط، وإنَّه عن مرتبةِ دَعوَى الأُلوهيَّةِ سقَطَ.

وهذا القَدْرُ من الإيمانِ غيرُ مُعتبَرٍ في جميعِ الأديانِ، فإنَّ مَن قالَ: «لا إلهَ إلا اللهُ» ولم يضُمَّ إليه مَثَلاً شَهادَةَ: «محمَّدٌ رسولُ اللهِ»؛ لم يكُنْ مُؤمِناً إجماعاً، فكانَ رُكنُه الآخرُ: الإقرارَ بأنَّ مُوسى رسولُ اللهِ؛ لأنَّ المَفهومَ من الآيةِ في الجملةِ أنَّه آمنَ بإلهِ مُوسى، ولا يلزَمُ منه الإيمانُ برسالةِ مُوسَى كما لا يخفَى، ولا من قَولِه: ﴿وَأَنَا۠ مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾؛ للاحتِياجِ إلى التَّنصيصِ على الإيمانِ بالرَّسولِ المَلزومِ منه الإيمانُ بجَميعِ المُرسَلين، والمُقتَضي[2] للإيمانِ بجَميعِ المُؤمَنِ به إلى يومِ الدِّينِ، على وَجهِ اليَقينِ.

---

(١) انظر: «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» للبيضاوي (٣/ ١٢٣).

(٢) في «ج»: «والمتضمن».

وأمَّا ما صحَّحه البَغَوِيُّ[1]، ونقَلَه إمامُ الحرَمَينِ عن الأكثرِ، ونقَلَ الحليمِيُّ الإجماعَ عليه؛ من أنَّ إيمانَ المُشركِ يتِمُّ بشَهادةِ التَّوحيدِ، فمَعناه: أنَّه لا يحتاجُ إلى التَّبرِّي عن سائرِ الأديانِ ومِلَلِ الطُّغيانِ، لا أنَّه يتمُّ بدونِ الإيمانِ بالنَّبيِّ كما فَهِمَه الشَّارِحُ الغَبِيُّ لـ «فُصوصِ ابنِ العَربيِّ»، وبهذا يظهَرُ عدَمُ فائدةِ قولِه:

(**فقد حَصَرَ إيمانَه في المَعبودِ بحَقٍّ مَنطُوقاً ومَفهُوماً**)؛ فإنَّه صارَ بما ذَكَرْنا كلُّ ركنٍ من الإيمانِ لك مَعلوماً.

وأمَّا قَولُه: (**وإنَّه قالَ ذلك بقَلبِه مُضْمِراً على ذلك**)؛ فمَردودٌ؛ لأنَّ أمرَ القَلبِ غيرُ مَعلومٍ إلا لعالِـمِ الغَيبِ على ما هُنالك.

ثـمَّ قَولُـه: (**ونَطَـقَ بلِسـانِه**) يحتـاجُ إلـى تِبيانِـه؛ لأنَّه ليـسَ بصريحٍ في شـأنِه، فالاحتِمـالُ جائـزٌ فـي عُنوانِه.

وقَولُـه: (**وأمَّـا النُّطـقُ فظاهِـرٌ**) غيـرُ ظاهـرٍ؛ لأنَّه تحـتَ الاحتِمالِ فـلا يصلُحُ للاستِدلالِ.

قولُـه: (**وأمَّـا الإيمـانُ بالقلـبِ فبِشـهادَةِ الجُملَـةِ الفِعليَّـةِ التي هـي «آمَنتُ»**)، فيـه: أنَّ الجُملـةَ الفِعليَّـةَ ليـسَ لهـا دَلالـةٌ علـى الشَّـهادةِ القَلبيَّـةِ، وكانـتِ الجُملـةُ كما قـالَ: (**المُؤكَّـدةُ بمَضمونِ الجُملـةِ الاسـميَّةِ**)؛ أي: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱلَّذِىٓ ءَامَنَتْ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾، وفيـه: أنَّهـا ليسَـت مُؤكِّـدَةً لها، بـل مُتعلِّقـةٌ بها.

وقولُـه: (**﴿وَأَنَا﴾، والـلَّامُ المُؤكِّـدةُ بالجُملـةِ الاسـميَّةِ التـي هـي ﴿وَأَنَا۠ مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾**) خـارِجٌ عـن القَواعـِدِ؛ إذ لـم يقُلْ أحـدٌ بأنَّ كـونَ «أنا» حـالَ كونِـه مُبتدأً مُؤكِّـدٌ، ولا أنَّ لامَ التَّعريـفِ مُؤيِّدٌ، وهذ يـدلُّ على أنَّ طبعَه سـقيمٌ، وفَهمَه غيرُ قَويمٍ.

---

(١) نقل الإمام النووي في «روضة الطالبين» (١٠/ ٨٢)، والحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (١٢/ ٢٧٩) عنه فقال: «قال البغوي: الكافر إذا كان وثنياً أو ثنوياً لا يقرُّ بالوحدانية، فإذا قال: لا إله إلا الله، حُكِم بإسلامه، ثمَّ يُجبر على قبول جميع الأحكام، ويبرأ من كل دين خالف الإسلام».

ومعَ هذا قالَ: (**ومَن له طَبعٌ سليمٌ، وعَقلٌ مُستقيمٌ، يعلَمُ أنَّ هذا القَولَ إنَّما قالَه عندَ استقامَةِ عقلِه**). وفيه أنَّه لم يقُلْ أحَدٌ أنَّه قالَه حالَ جُنونِه وإزالةِ فَهمِه.

وقولُه: (**لا أنَّه حالةَ الغَرَقِ عندَ غَمَراتِ الماءِ وغِشيانِه**)، معَ عدَمِ مُلاءَمَتِه لما قبلَه من بيانِه، مُخالِفٌ لنَصِّ كلامِ الحقِّ: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَدۡرَكَهُ ٱلۡغَرَقُ قَالَ﴾ [يونس: ٩٠]، (**قد قالَ المُحقِّقونَ من المُتكلِّمين: إنَّ الإيمانَ هو التَّصديقُ بالقلبِ**)، وهو كذلك، لكن لا يطَّلِعُ على التَّصديقِ إلا الرَّبُّ، ومعَ هذا لا ينفَعُ الإيمانُ عندَ المُشاهدةِ والعَيانِ.

قالَ: (**وإنَّ الإقرارَ باللِّسانِ لإجراءِ الأحكامِ**)؛ أي: على خِلافٍ في أنَّه شَطْرٌ أو شَرْطٌ عندَ علماءِ الإسلامِ؟

قالَ: (**فكيفَ مَن صَدَّقَ بجَنانِه ونَطَقَ بلِسانِه**)، كِلاهُما ممنوعانَ، واعتِبارُهما مَدفُوعانِ لِـما سبَقَ لك بعضُ بيانِه، وسيأتيكَ بقيَّةُ بُرهانِه.

قالَ: (**وهذا معنَى قَولِ الشَّيخِ**)؛ أي: على فَرَضِ نِسبتِه إليه، وإلّا فهو لا شَكَّ أنَّه افتِراءٌ عليه، أو لهُ تأويلٌ غَامِضٌ لدَيه، (**فقَبَضَه عندَ إيمانِه**) يحتاجُ إلى تحقيقِ إتيانِه، وقولُه: (**قبلَ أن يكسِبَ شيئاً من الآثامِ**)؛ أي: المُتعلِّقةِ بالأنامِ، وإلّا فلا يُتَصَوَّرُ منه الآثامُ القلبيَّةُ من مفاسدِ النِّيَّةِ ومَقاصِدِ الدَّنيَّةِ.

قولُـه: (**فإنَّـه لـم يعِـشْ بعـدَ ذلـك**)؛ أي: ليَظهَـرَ علـى ظاهِـرِه شـيءٌ مـن المَعاصـي هُنالـك، وليسَ الكلامُ فـي ذلك، وإنَّما هو من بابِ استِطرادِ المَسـالكِ، وكـذا قَولُـه: (**والإسـلامُ يَجُـبُّ ما قبلَه في حـقِّ الخالقِ لا فـي حقِّ الخلائـقِ**)، وكأنَّه توَهَّـمَ أنَّ إغـراقَ فِرْعَـونَ إنَّما كانَ لحقـوقِ العبادِ كإضـلالِ الخَلقِ، وقتـلِ الأنفُسِ، واستِرقاقِ بني إسـرائيلَ علـى وَجْـهِ العِنادِ.

فاعلَم أنَّه وَرَدَ في «صَحيحِ مُسلمٍ» عن عَمرِو بنِ العاصِ مَرفوعاً: «أنَّ الإسلامَ يهدِمُ ما كانَ قبلَه، وأنَّ الهِجرَةَ تهدِمُ ما كانَ قبلَها، وأنَّ الحجَّ يهدِمُ ما كانَ قبلَه»[1].

---

(١) رواه مسلم (١٢١).

قالَ الشَّيخُ المُعتَمَدُ في المُعتقَدِ، الإمامُ التُّوْرِبِشتِيُّ[١]: الإسلامُ يهدِمُ ما كانَ قبلَه مُطلَقاً، مَظلمَةً كانَت أو غيرَها، صَغيرةً أو كبيرةً، وأمَّا الهِجرَةُ والحجُّ فإنَّهما لا يُكفِّرانِ المَظالمَ، ولا يُقطَعُ فيهما بغُفرانِ الكبائرِ التي بينَ العبدِ ومَولاه، فيُحمَلُ الحديثُ على هَدْمِها[٢] الصَّغيرةَ المُتقدِّمَةَ، ويحتملُ هَدْمَها الكبائرَ التي لا تتعلَّقُ بحُقوقِ العِبادِ، بشرطِ التَّوبةِ، عَرَفْنا ذلك من أصولِ الدِّينِ، فرَدَدْنا المُجمَلَ إلى المُفصَّلِ، وعليه اتِّفاقُ الشَّارِحين، انتهى[٣].

وهو مُطابِقٌ لإطلاقِ قولِه تعالى: ﴿قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِن يَنتَهُواْ يُغۡفَرۡ لَهُم مَّا قَدۡ سَلَفَ﴾ [الأنفال: ٣٨]، ومُوافِقٌ لقولِه عزَّ وجلَّ: ﴿يَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡ﴾ [الصف: ١٢]، ومُلائِمٌ لقَولِه سُبحانَه وتعالى: ﴿لَا تَقۡنَطُواْ مِن رَّحۡمَةِ ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَغۡفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾ [الزمر: ٥٣].

وأمَّا ما جاءَ من بعضِ الآياتِ من قولِه تعالى: ﴿يَغۡفِرۡ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمۡ﴾ [الأحقاف: ٣١]؛ فمَحمولٌ على الخطابِ العامِّ الشَّامِلِ للمُؤمنِ والكافرِ، أو على أنَّ: ﴿مِّن﴾ زائدةٌ، أو على أنَّها تبعيضِيَّةٌ، والمُرادُ من بعضِ ذُنوبِكم: هو ما سبَقَ، فإنَّ الإسلامَ يجُبُّه، فلا يُؤاخِذُه في الآخرةِ، كما ذكرَه البَيضاوِيُّ في سورةِ نُوحٍ عليهِ السَّلامُ[٤]، فهذا دلَّ على جَهْلِ الجَلالِ بما هُنالِك، وصَحَّ قَولُه: (**فإنَّه قُدِّسَ سرُّه لم يجهَلْ ذلك، لتَقيِدِه بذلك**).

---

(١) هو شهاب الدين فضل الله بن حسن التوربشتي، أبو عبد الله، فقه حنفي، له مصنفات عدة، منها: «شرح مصابيح السنة للبغوي»، و«المعتمد في المعتقد»، (ت ٦٦١هـ). انظر: «هدية العارفين» (١/ ٨٢١).

(٢) الضمير يعود إلى الهجرة والحج.

(٣) نقل قوله هذا: الإمام الطيبي في «شرح المشكاة» (٢/ ٤٨٢).

(٤) انظر: «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» للبيضاوي (٥/ ١١٧).

قولُه: (**ثمَّ قالَ**)؛ أي: الشَّيخُ على زَعمِه، (**وجَعَلَه**)؛ أي اللهُ إيمانَ فِرْعَونَ على تقديرِ صِحَّتِه، (**آيةً**)؛ أي: دَلالةً واضِحَةً وعلامةً لائِحةً (**على عِنايتِه سُبحانَه لِـمَن شاءَ حتَّى لا ييأَسَ أحدٌ من رَحمةِ اللهِ تعالى**).

أقولُ: لو أُريدَ الدَّلالةُ على ذلك وتَحقُّقَ إيمانُه هُنالِك، لكانَ اللهُ أبقاهُ وما أهلَكَه في تلكَ المَسالِكِ، بل إنَّما نجّا بدَنَه الهالِكَ، وألقاهُ عُرْياناً مُنفَرِداً على ساحلِ بحرِه؛ لكَشْفِ تَزويرِه، وإماطَةِ الشُّبهةِ في أمرِه، ولإظهارِ قُدرَتِه، وغَلَبةِ قَضائِه وقَدَرِه.

وبهذا ظَهَرَ وَجهُ إبرازِه على الخُصوصِ، فبَطَلَ قولُ صاحبِ «شرحِ الفُصوصِ»: لولا وجودُ إيمانِه لم يظهَرْ وَجهُ امتِيازِه عن أتباعِه وأقرانِه.

ثمَّ فيه إشارةٌ لطيفةٌ، وهي أنَّ الخَلاصَ الصُّورِيَّ كانَ في مُقابلةِ الإيمانِ الاضْطِرارِيِّ؛ لأنَّ اللهَ لا يُضيعُ أجرَ مَن أحسَنَ عَمَلاً؛ أي: ولو كانَ من الكُفَّارِ مثلاً، فإنَّ بعضَ أعمالِهم ممَّا هو في صورةِ أفعالِ المُؤمنينَ من إطعامِ الفُقَراءِ، وغَوثِ الضُّعفاءِ، وصِلةِ الأرحامِ، وإحسانِ الأيتامِ، يُجازَونَ بها في الدُّنيا بالنِّعَمِ الصُّوريَّةِ، من المالِ والجاهِ وطُولِ العُمُرِ وكثرةِ الذُّرِّيةِ.

وقولُه: (**أَخَذَ**) بصيغةِ الماضي والفاعلِ، (**من قَولِه**: ﴿يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسۡرَفُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمۡ﴾ [الزمر: ٥٣] **الآيةَ**)، ليسَ فيها ما يدُلُّ على ما نحنُ فيه من الدَّلالةِ، فإنَّ الكلامَ في عَدَمِ صِحَّةِ إيمانِه؛ لعَدَمِ شُروطِ تحقُّقِ إيقانِه، والآيةُ إنَّما تدُلُّ على قَبولِ التَّوبةِ، والنَّهيِ عن القُنوطِ من الرَّحمةِ.

وكذا قولُه: (**وشَيَّدَ أركانَه بقولِه**: فـ: ﴿لَا يَاْيۡـَٔسُ مِن رَّوۡحِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡقَوۡمُ ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾ [يوسف: ٨٧])، وفيه أنَّ اليأسَ من رَحمةِ اللهِ هو أن يظُنَّ أنَّ اللهَ لا يغفِرُ له بعدَ توبتِه، وتحقُّقِ أَوبَتِه، قالَ: (**فلو كانَ فِرْعَونُ ممَّن ييأَسُ ما بادَرَ إلى الإيمانِ**)، فيه أنَّ عدمَ قَبولِ إيمانِه على تقديرِ تحقُّقِ أركانِه؛ لأنَّه يئِسَ من الحياةِ وتحقَّقَ عندَه المَماتُ، ورأى

عذابَ الدُّنيا، بل عقابَ العُقبَى أيضاً مُشاهدةً وعياناً، ولا يُعَدُّ إيمانُ اليأسِ حالَ البأسِ إيماناً، فعَدَمُ يأسِه ما نفعَه حالَ بأسِه.

قالَ: (**وهذا كلامُ صِدْقٍ**)، أقول: لكنْ أُريدَ به كذبٌ، (**وأُسلوبُ حَقٍّ**)، لكِنْ أُريدَ به باطلٌ ونَصْبٌ، (**وما يجهَلُه إلا مَن لا يعرِفُ أساليبَ الكلامِ**)، ولا شكَّ أنَّ صاحبَ الجهلِ المُركَّبِ هو البَعيدُ من المَقامِ في فَهْمِ المَرامِ، حيثُ نسَبَ الأئمَّةَ الأعلامَ، بل جميعَ أهلِ الإسلامِ إلى الجهلِ بالكلامِ.

قالَ: (**والدَّليلُ على قَبولِ الإيمانِ قولُه: ﴿ءَآلْـَٔـنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ وَكُنتَ مِنَ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾** [يونس: ٩١])، وفيه أنَّ الكلامَ في تحقُّقِ الإيمانِ يترتَّبُ عليه القَبولُ عندَ أربابِ الإيقانِ، فَثَبِّتِ العَرْشَ ثمَّ أنْقُشْ[1] مِن أَمثالِ أهلِ البيانِ، مع أنَّ الآيَةَ مُصرِّحةٌ على توبيخِه بتأخيرِ الإيمانِ إلى آنِ العَيانِ، معَ تحقُّقِ عصيانِه وكُفرِه في سائرِ[2] الزَّمانِ، فلو كانَ إيمانُه صحيحاً ما أتى بتَوبيخِه صَريحاً، ولا عيَّرَه بما اجترَحَ سابقاً جَريحاً، هذا ممَّا عُلِمَ من الدِّينِ بالضَّرورةِ، والجاهِلُ به مُرتكبٌ للأُمورِ المَحظُورَةِ.

قالَ: (**للقاعدةِ البيانيَّةِ، وهي: إذا كانَ هُناكَ نفيٌ وقُيِّدَ سُلِّطَ النَّفيُ على القَيدِ ورَفَعَه**)، أقولُ: ليسَتْ هذه كلِّيَّةً؛ إذ قد يتوَجَّهُ النَّفيُ على القَيدِ والمُقيَّدِ جميعاً في القَضيَّةِ، كقَولِه تعالى: ﴿لَا يَسْـَٔلُونَ ٱلنَّاسَ إِلْحَافًا﴾ [البقرة: ٢٧٣][3]، وكقَولِه سُبحانَه: ﴿مَا لِلظَّـٰلِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ﴾ [غافر: ١٨].

قالَ: (**وعلى هذا**)؛ أي: ما ذَكَرَ من القاعدةِ (**فالهمزةُ للإنكارِ، والإنكارُ بمعنَى**

---

(١) هذا مثل يقال في المناظرات، ويقصد به أنك تحتاج قبل النقش أن يكون العرش ثابتاً، لأنَّك لو نقشت ثم سقط وتحطم يذهب نقشك هباء، وقصدوا بذلك في المناظرات والردود من يستدل بدليل ويبني عليه أحكاماً وحلالاً وحراماً ويكون دليله باطلاً لا يثبت ولا يصح.

(٢) في «ج»: «سابق»، وفي هامشها: نسخة «سالف».

(٣) في هامش «ج»: «أي إلحاحاً».

النَّفي)، وفيه أنَّ الإنكارَ هنا للتَّوبيخِ والتَّقريعِ؛ لِـما فيه من المعنَى البديعِ؛ فإنَّ التَّقديرَ: ءَأمَنْتَ الآنَ؟ أو أَتُؤمِنُ الآنَ؟ وهو وقتُ اليأسِ ورُؤيةِ البَأْسِ، وقد أَصرَرْتَ على عِصيانِك وكُفرِك وطُغيانِك قبلَ ذلك وكنتَ من المُفسِدين!!؛ أي: من أهلِ الفَسادِ فيما هُنالِك من زَمانِ قَبولِ إيمانِ السَّالكِ.

والجملـةُ حـالٌ من الفاعلِ فـي الفعلِ المُقـدَّرِ المَدخولِ عليه همـزةُ الإنكارِ، المُقيَّـدِ بــ: ﴿ ءَآلۡـَٔـٰنَ ﴾ المُعبِّـرِ عـن زمانِ الإقـرارِ، فتأمَّـلْ إن كُنتَ من الأبـرارِ، يظهَرْ لـك بُطلانُ مـا ظَهَرَ مـن الفُجَّارِ.

قالَ: **(فيكونُ المعنى: ما عَصيتَ الآنَ، بل جَبَّ إيمانُك عِصيانَك، فيكونُ نَفياً للقَيدِ)**، أرادَ بالقيدِ جُملةَ: «﴿وَقَدۡ عَصَيۡتَ ﴾» فإنَّه حالٌ، وظنَّ أنه للتَّحويلِ[1]، وهذا منه تحريفٌ للتَّنزيلِ، وتصحيفٌ للتَّأويلِ، وباطِلٌ من جهةِ العربيَّةِ عندَ أربابِ التَّحصيلِ؛ فإنَّ العِصيانَ المُقيَّدَ بِقَبْلِ ذلك، المُحقَّقِ هُنالِك كيفَ يدخُلُ النَّفي عليه؟ أم كيفَ يُتَصَوَّرُ تحويلُ ﴿ ءَآلۡـَٔـٰنَ ﴾ إليه، فيحصُلُ التَّناقُضُ الصَّريحُ لدَيهِ.

قـالَ: **(ويجـوزُ أن يكـونَ القَيـدُ قيـداً للمَنفِـيِّ، والمعنَـى: حالـةُ عِصيانِك لم تكُـنْ، بـل زالَـت بإيمانِـك)**، وفيه أنَّ هـذا جَهـلٌ آخَـرُ بالـكلامِ، وتبعُّـدٌ بالكلِّيَّةِ عن مَقـامِ المَـرامِ، فإنَّ مـآلَ كلامِه إلى أنَّه توهَّـمَ أنَّ النَّفيَ دخَلَ علـى «﴿ ءَآلۡـَٔـٰنَ ﴾» أو «﴿ عَصَيۡتَ ﴾» المُقيَّـدِ بالقَبليَّـةِ[2]، فتـارةً نفى القيـدَ، وأُخـرَى نفَى المُقيَّدَ، فهـو كخَبْطِ عَشْـواءَ لا يـدري مـا فـي القُـدَّامِ ولا ما فـي الـوَراءِ، وكحاطِبِ ليـلٍ لا يُفـرِّقُ بينَ ما فيه الغِنـاءِ والعَناءِ.

فالتَّحقيقُ أنَّ التَّقديرَ كما قدَّمنا قُبيلَ ذلكَ، وجَعلُ الهمزةِ للإنكارِ لا يصِحُّ

---

(١) أي ظنَّ الجلال أنها لتحويل حاله من الكفر إلى الإيمان، وظنُّه في غير محله.

(٢) في «ج»: «المقيد بقبلية الزمان»، وفي «ف»: «المفيد بالقبلية» بالفاء.

هُنالِك، للإجماعِ على حُصولِ الإيمانِ في ذلك المَكانِ، وإنَّما عَدَمُ القَبولِ لحصولِ العيانِ، أو لفَقْدِ بعضِ الأركانِ[١].

قالَ: (**وإذا صَحَّ إيمانُه عَقْلاً**)، فيه أنَّه لا يصِحُّ الإيمانُ إلا نقلاً، وليسَ للعقلِ فيه دَخْلٌ أصلاً، قالَ: (**من غيرِ مُعارِضٍ قَطعِيٍّ**)، فيه أنَّ المانعَ والنَّافيَ لا يحتاجُ إلى مُعارِضٍ ظنِّيٍّ فَضْلاً عن مُناقِضٍ قطعِيٍّ، وإنَّما المُثبِتُ عليه البُرهانُ، كما هو مَعلومٌ عندَ الأعيانِ، لا سيَّما وسنَدُ المَنعِ: استِصحابُ الحُكمِ إلى آخرِ الزَّمانِ.

قالَ: (**حكمَ بما قالَ الشَّيخُ قُدِّسَ سِرُّه**)؛ أي: إنْ ثبَتَ عنه أوَّلاً، وأرادَ هذا المعنَى ثانياً، وسلِمَ له ولم يَكفُرْ به ثالثاً، ولم يتُبْ عنه رابِعاً، قالَ: (**ومَن نَحَا نَحْوَه**)، أرادَ نفسَه فإنَّه ما نحا نحوَه غيرُه.

قالَ: (**بأنَّه**)؛ أي: بأنَّ ما قالَه الشَّيخُ (**حُكمٌ صحيحٌ لا يأتيه الباطِلُ من بينِ يدَيهِ ولا من خلفِه**)، وهذا منه توهُّمُ سَجعٍ عليه رَجْعٌ، وتضمينٌ عليه تضمين، فإنَّها كلمةُ حقٍّ أرادَ بها باطِلاً، وهو أنَّ كلامَ الشَّيخِ ومَن تبِعَه هو الحقُّ، وما عداه يكونُ ضَلالاً، معَ أنَّ الآيةَ لا تصِحُّ إلا أن تكونَ صفةً للقُرآنِ العظيمِ، أو نَعتاً لكلامِ الرَّسولِ الكريمِ، وأمَّا غيرُه فكلُّ أحدٍ يقبَلُ أن يُقبَلَ قولُه ويُردَّ، كما وَرَدَ «مَن أحدَثَ في أمرِنا هذا ما ليسَ منه فهو رَدٌّ»[٢].

قالَ: (**وأيضاً قالَ ابن هشامٍ في «المغني»: الإنكارُ الإبطاليُّ يقتَضي أنَّ ما بعدَ الهمزةِ غيرُ واقعٍ، وأنَّ مُدَّعيه كاذِبٌ، نحو: ﴿فَٱسۡتَفۡتِهِمۡ أَلِرَبِّكَ ٱلۡبَنَاتُ وَلَهُمُ ٱلۡبَنُونَ﴾ [الصافات: ١٤٩]**)[٣]، قلتُ: فيه حُجَّةٌ عليه، حيثُ جعلَ الهمزةَ أوَّلاً

---

(١) في «ج»: «لتصور نفس الإيمان أو فقد بعض الأركان» بدل «لحصول العيان أو لفقد بعض الأركان».

(٢) رواه البخاري (٢٦٩٧)، ومسلم (١٧١٨)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٣) انظر: «مغني اللبيب» لابن هشام (ص ٢٤).

للإنكارِ، مع أنَّ ما بعدَ الهمزةِ الإنكاريَّةِ للإبطالِ غيرُ واقعةٍ في الأخبارِ، فيُفيدُ نفيَ الإيمانِ عنه مع الإقرارِ.

ثمَّ قالَ مُتَمِّماً لكلامِ «المُغني»: (**والإنكارُ التَّوبيخِيُّ يقتَضي أنَّ ما بعدَه واقِعٌ، وأنَّ فاعِلَه مَلومٌ نحو:** ﴿أَتَعۡبُدُونَ مَا تَنۡحِتُونَ﴾ [الصافات: ٩٥] انتهى. **والآيةُ من قَبيلِ الثَّاني**)[١]، قلتُ: هذا مُطابِقٌ للمَباني والمعاني، (**فيكونُ معنَى الآيةِ: آلآنَ آمَنتَ؟**) فيه أنَّ صوابَه: ءَآمَنتَ الآنَ؟ لأنَّ الواقعَ هو الإيمانُ المُؤخَّرُ إلى ذلك الزَّمانِ المُلامِ عليه في كلِّ لسانٍ.

قال: (**لا: الآنَ ما آمَنْتَ**)، صوابُه: لا ما آمَنتَ الآنَ، على مُقتَضى كونِ الهمزةِ للإنكارِ بمعنَى الإبطالِ؛ إذ لم يقُلْ به أحدٌ كما بيَّنَّا، بل قالوا: إنَّه وُبِّخَ على الإيمانِ الآنيِّ المُقترنِ بالبأسِ واليأسِ الزَّمانيِّ، وقد سبَقَ له الإصرارُ على الكُفرِ والكُفرانِ الطُّغيانيِّ.

وقولُه: (**إذ ما بعدَ الهمزةِ واقعٌ وهو العِصيانُ**)، صَوابُه: وهو الإيمانُ، وهذا منه مبنيٌّ على ما سبقَ لقَلَمِه من الطُّغيانِ، قالَ: (**وإلا يلزَمُ الكذِبُ في كلامِ اللهِ، تعالى عن ذلك عُلوّاً كبيراً**)؛ أي: وإن لم تكُنِ الهمزَةُ التَّوبيخيَّةُ واقعةً على العِصيانِ، بل على الإيمانِ، لَزِمَ الكذِبُ في كلامِه تعالى، حيثُ أثبتَ له العِصيانَ بقَولِه: ﴿وَقَدۡ عَصَيۡتَ﴾ في نصِّ القُرآنِ، وهذا مُناقضَةٌ ظاهِرةٌ بينَ كلامِه، ومُدافعةٌ بيِّنةٌ بينَ دليلَيه، لكنَّ دَفْعَ ما توهَّمَه هو أنَّ إثباتَ الإيمانِ المُقيَّدِ بالآنَ لا يُعارِضُ العِصيانَ فيما مَضى منَ الزَّمانِ، فلا يلزمُ الكَذِبُ في القُرآنِ، تعالى شَأْنُه وتعاظَمَ بُرهانُه، عن التَّخالُفِ في كلامِه ولو شيئاً يسيراً، ولو كانَ من عندِ غيرِ اللهِ لوَجَدُوا فيه اختلافاً كثيراً.

قالَ: (**وأمَّا ما قبِلْنا إيمانَك فلا دليلَ عليه من الآيةِ بإحدى الدَّلالاتِ الثَّلاثِ**)،

---

(١) انظر: «مغني اللبيب» (ص ٢٥).

أقولُ: قد تقدَّمَ لك أنَّ قَبولَ الإيمانِ عندَ العُلماءِ الأعيانِ مُتوقِّفٌ على شُروطٍ وأركانٍ، هي مَفقودةٌ هنا كما أشَرْنا إليه سابقاً، وسيأتيك بيانُه التَّفصيليُّ لاحِقاً.

قالَ: (**ويجوزُ أن تكونَ الهمزةُ من قَبيلِ العِتابِ والتَّلطُّفِ في المَقالِ، كقَولِ القائل: أتَضرِبُ زَيداً وهو أخوكَ؟**) أقول: هذا أيضاً من الإنكارِ التَّوبيخِيِّ ممَّا يكونُ ما بعدَه واقِعاً، وفاعِلُه مَلوماً وضائِعاً.

وقولُه: (**لتَعطِفَه عليه**)، لا يصحُّ أن يكونَ المِثالُ المذكورُ نظيراً للآيةِ؛ لأنَّ الضَّربَ مُنكَرٌ، والأخَ معروفٌ، بخِلافِ الآيةِ؛ فإنَّ الإيمانَ معروفٌ، والمُنكرُ تأخيرُه إلى وقتِ اليأسِ معَ إصرارِه على المَعصيةِ قبلَ البأسِ، بل نظيرُه قولُك للسَّارِقِ المأخوذِ للعُقوبةِ، المُظهِرِ للتَّوبةِ: أتتوبُ الآنَ وطالمَا عصَيتَ في سابقِ الزَّمانِ؟!

قالَ: (**بدليلِ قَولِه تعالى: ﴿فَقُولَا لَهُۥ قَوۡلٗا لَّيِّنٗا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوۡ يَخۡشَىٰ﴾** [طه: ٤٤]، و«**لعلَّ**» **من اللهِ تعالى واجبةُ الوُقوعِ؛ إذ التَّرجِّي في حقِّه سُبحانَه مُحالٌ**)، أقولُ: كأنَّه غَفَلَ عمَّا قالَه المُحقِّقونَ من أنَّ معناه: باشِرا أمرَ الدَّعوةِ على رَجائِكُما وطَمَعِكُما أنَّه يُثمِرُ ولا يخيبُ سَعيُكما؛ فإنَّ الرَّاجِيَ مجتهدٌ، والآيِسَ مُتكلِّفٌ، وحاصِلُه: أنَّ التَّرجِّيَ راجِعٌ إلى المُخاطَبِ.

قالَ: (**وهذا الكلامُ هو الذي نفَعَه في تلك الحالةِ، حيثُ تذَكَّرَ لُطفَه بعبادِه، فلم يَيْأَسْ من رحمةِ الله تعالى**)، فيه أنَّه لم يسمَعْ هذا الكلامَ، ولا نفَعَه في ذلك المَقامِ.

واعلَمْ أنَّه ممَّا يدُلُّ على عَدَمِ إيقانِه، ونَفْيِ قَبولِ إيمانِه، أنَّه لو صَحَّ إيمانُه لقَبِلَه، ولو قَبِلَه لَما أهلَكَه، كما هو عادةُ اللهِ فيمَن قَبلَه، بل ولا أهلَكَ قَومَه؛ لكَونِ إيمانِه سبباً لإيمانِهم ورُجوعِهم عن طُغيانِهم.

وعلى التَّنزُّلِ في شأنِه، وقَبولِ إيمانِه، أمرَ موسى عليه السَّلامُ بتَجهيزِه وتكفينِه، وبالصَّلاةِ عليه وتدفينِه، ولو فعَلَ لبَلَغَ إلينا وما خَفِيَ علينا.

وأيضاً لم يكنْ يذُمُّه اللهُ في مواضِعَ من كتابِه، لو صَحَّ إيمانُه بعدَ حِجابِه، معَ أنَّه قد ثبَتَ عنه عليه السَّلامُ، وعن أصحابِه الكِرامِ، وأتباعِه العِظامِ من عُلماءِ الأعلامِ، ما هو صريحٌ في المَرامِ.

فقد أخرَجَ ابنُ أبي حاتمٍ عندَ قولِه تعالى: ﴿إِذَآ أَدۡرَكَهُ ٱلۡغَرَقُ﴾ [يونس: ٩٠] الآية، عن ابنِ عبَّاسٍ قالَ: لمَّا خرَجَ آخرُ أصحابِ موسى، ودَخَلَ آخرُ أصحابِ فِرْعَونَ، أوحَى اللهُ إلى البحرِ أن أَطبِقْ عليهم، فخَرَجَت أُصبُعُ فِرْعَونَ بلا إلهَ إلا الذي آمَنَتْ به بنو إسرائيلَ، قالَ جبريلُ: فعرَفْتُ أنَّ الرَّبَّ رحيمٌ، وخِفتُ أن تُدرِكَه الرَّحمةُ؛ أي: الظَّاهِريَّةُ الحسِّيَّةُ المُتعلِّقةُ بخَلاصِه من الغَرَقِ إلى حالتِه الأوَّليَّةِ، فإنَّ رحمتَه تعالى تعُمُّ النِّعَمَ الدُّنيويَّةَ والأُخرَوِيَّةَ، وفي الحقيقةِ خَوفُ جبريلَ كانَ على بني إسرائيلَ، قالَ: فرَمَسْتُه(١) بجَناحي، وقُلتُ: الآنَ وقد عَصَيتَ قبلُ؟

فلمَّا خَرَجَ مُوسى وأصحابُه قالَ مَن تخلَّفَ في المدائنِ من قومِ فِرْعَونَ: ما غَرِقَ فِرْعَونُ ولا أصحابُه، ولكنَّهم في جَزائرِ البحرِ يتصيَّدونَ، فأُوحِيَ إلى البَحرِ أَن اِلفِظْ فِرْعَونَ عُرْياناً، فلفَظَه عُرْياناً، فهو قَولُه: ﴿فَٱلۡيَوۡمَ نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ لِتَكُونَ لِمَنۡ خَلۡفَكَ ءَايَةٗ﴾ [يونس: ٩٢]؛ أي: لِمَن قالَ: إنَّ فِرْعَونَ لم يغرَقْ، وكانَ نجاةَ عِبرةٍ لم يكُنْ نجاةَ عافيةٍ، ثمَّ أُوحِيَ إلى البَحْرِ أن اِلفِظْ ما فيك، فلَفَظَهم على السَّاحلِ، وكانَ البحرُ لا يلفِظُ غَريقاً، يبقَى في بطنِه حتَّى يأكُلَه السَّمَكُ، فليسَ يقبَلُ البحرُ غَريقاً إلى يومِ القيامةِ(٢).

وأخرَجَ أحمدُ، والتِّرمذِيُّ وحسَّنَه، وابنُ جَريرٍ، وابنُ المُنذرِ، وابنُ أبي حاتمٍ، والطَّبرانيُّ، وابنُ مَردَوَيهِ، عن ابنِ عبَّاسٍ، قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «لمَّا أغرَقَ اللهُ عزَّ

---

(١) في هامش «ج»: «الرمس: الستر والدفن والإخفاء».

(٢) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (١٠٥٧٣)، ولعل هذا من الإسرائيليات، ولا دليل على ثبوته وصحته.

وجلَّ فِرْعَونَ قالَ: آمنتُ أنَّه لا إلهَ إلا الذي آمَنَت به بنو إسرائيلَ، قالَ لي جبريلُ: يا محمَّدُ، لو رأيتَني وأنا آخِذٌ من حالِ البحرِ[١] فأدسُّهُ في فِيْهِ مخافَةَ أن تُدرِكَه الرَّحمةُ»[٢].

وأخطأَ الشَّارِحُ[٣] حيثُ قالَ: وجَعلُ جبريلَ في فِيْهِ حَالَ البحرِ لا يضُرُّه بعدَ تمامِ الإيمانِ، وإنَّما يمنَعُه من النَّجاةِ عن الغَرَقِ، فهي الرَّحمةُ التي خافَ جبريلُ أن تُدرِكَه من الحقِّ؛ لأنَّه إذا نجا رُبَّما يتغيَّرُ عن هذا الإيمانِ، وإلا فجِبريلُ لا يرضَى بالكُفرِ، فإنَّ الرِّضا بالكُفرِ كُفرٌ، انتهى.

وهذا ظاهِرُ البُطلانِ؛ فإنَّ جبريلَ كيفَ يُهينُ مَن خُتِمَ له بالإيمانِ معَ أنَّه من المُستَغفِرين لأهلِ الإيقانِ؟! أم كيفَ يُتصَوَّرُ أن يكونَ إدخالُ الحالِ في فِيْهِ سبباً للنَّجاةِ من الغَرَقِ في الحالِ؟! أم كيفَ يتحَقَّقُ التَّغيُّرُ عن الإيمانِ لو نَجَا في المآلِ؟! فما هذا إلا هَذَياناتٌ وزَنْدَقيَّاتٌ باطِلةٌ في الشَّريعةِ والطَّريقةِ، فإنَّه تعالى هو المُعطي، وهو المانِعُ، وهو العاصِمُ في الحقيقةِ[٤].

وأخرَجَ الطَّيالِسِيُّ، والتِّرمِذيُّ وصحَّحَه، وابنُ جَريرٍ، وابنُ المُنذِرِ، وابنُ أبي حاتمٍ، وابنُ حِبَّانَ في «صحيحِه»، وأبو الشَّيخِ، والحاكِمُ وصحَّحَه، وابنُ مَردَوَيهِ، والبَيهَقِيُّ في «شُعَبِ الإيمانِ» عن ابنِ عبَّاسٍ قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «قالَ لي جبريلُ: لو رأيتَني وأنا آخِذٌ من حالِ البحرِ فأدُسُّه في فيِّ فِرْعَونَ مخافةَ أن تُدرِكَه الرَّحمةُ»[٥].

(١) حال البحر: الطين الأسود. انظر: «تهذيب اللغة» للأزهري (٥/ ١٥٨).

(٢) رواه الإمام أحمد (١/ ٢٤٥)، والترمذي (٣١٠٧)، وابن جرير (١٥/ ١٩٢)، وابن أبي حاتم (١٠٥٦١)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٢٩٣٢).

(٣) في «ج»: «شارح الفصوص».

(٤) في هامش «ج»: «كما قال تعالى حكاية عن نبيه نوح عليه السلام أنه قال لابنه الملام ﴿لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ﴾ لمحرره».

(٥) رواه الطَّيالسي (٢٧٤٠)، والتِّرمذي (٣١٠٨) وصحَّحه، وابن جرير (١٥/ ١٩١)، وابن أبي حاتم (١٠٥٦٢)، وابن حبَّان في «صحيحه» (٦٢١٥)، والحاكم (٧٦٣٥) وصحَّحه، والبيهقي =

وفي رِوايةٍ لابنِ مَردَوَيهِ: «حتَّى لا يُتابِعَ الدُّعاءَ؛ لِما أعلَمُ من فَضْلِ رحمةِ اللهِ»[١].

قلتُ: فيه إشارةٌ إلى عدَمِ اعتِبارِ إيمانِه، وإنَّما خافَ أن يدعُوَ ويطلُبَ الخَلاصَ فيُنجِّيه اللهُ من فضلِه وإحسانِه، وفيه إيماءٌ أيضاً إلى إظهارِ أنَّ إيمانَه إنَّما هو بمُجرَّدِ لسانِه، فحَشا فمَه بالحالِ ليَمْنَعَه عن القالِ بلا تحقُّقِ البالِ؛ لأنَّه لو كانَ إيمانُه بالقلبِ على وجهِ الكَمالِ لكانَ حَشْوُ فمِه بالحالِ من المُحالِ، واللهُ أعلَمُ بالحالِ.

وأخرَجَ الطَّبَرانِيُّ في «الأوسطِ» عن أبي هُرَيرَةَ عن النَّبيِّ ﷺ قالَ: قالَ لي جِبريلُ: «ما كانَ على الأرضِ شيءٌ أبغَضَ إليَّ من فِرْعَونَ، فلمَّا آمَنَ جَعَلتُ أَحشُو فاهُ حَمأَةً، وأنا أَغطُّه خَشيَةَ أن تُدرِكَه الرَّحمةُ»[٢].

وأخرَجَ ابنُ جريرٍ، والبَيهَقِيُّ في «شُعَبِ الإيمانِ» عن أبي هُرَيرَةَ، قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «قالَ لي جبريلُ: لو رأيتَني يا محمَّدُ وأنا أغطُّ فِرْعَونَ بإحدَى يدَيَّ، وأدُسُّ من الحالِ في فِيْهِ مَخافةَ أن تُدرِكَه رحمةُ اللهِ فيُغفَرَ له»[٣]؛ أي: مَغفِرةً صُورِيَّةً كما قالَ تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾ [الأنفال: ٣٣].

وأخرجَ ابنُ مَردَوَيهِ عن ابنِ عُمرَ، سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقولُ: قالَ لي جبريلُ: «ما غَضِبَ ربُّك على أحدٍ غَضَبَه على فِرْعَونَ إذ قالَ: ﴿مَا عَلِمْتُ لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرِى﴾ [القصص: ٣٨]، وإذ قالَ: ﴿أَنَا۠ رَبُّكُمُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النازعات: ٢٤]، فلمَّا أدركَه الغَرَقُ استغاثَ وأقبَلتُ أحشُو فاه مَخافةَ أن تُدرِكَه الرَّحمةُ»[٤].

= في «شعب الإيمان» (٨٩٤٧)، وانظر: «الدر المنثور» للسيوطي (٤/ ٣٨٦)، وعنه نقل المؤلف.

(١) ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٤/ ٣٨٦).

(٢) رواه الطَّبراني في «المعجم الأوسط» (٥٨٢٣) دون قوله: «وأنا أغطُّه» وهي في «الدر المنثور» (٤/ ٣٨٧)، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ٣٦): أخرجه الطَّبراني في «الأوسط»، وفيه قيس بن الربيع وثقه شعبة والثوري، وضعفه جماعة.

(٣) رواه ابن جرير (١٥/ ١٩١)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٩٣٩٠)، وانظر: «الدر المنثور» (٤/ ٣٨٧).

(٤) انظر: «الدر المنثور» للسيوطي (٤/ ٣٨٧).

فهذا الحديثُ يُبيِّنُ أنَّ مُرادَه بقولِه: «﴿ءَامَنتُ﴾» لم يكُنْ إلا الاستغاثةَ بالخَلاصِ، لا أنَّه كانَ مُرادُه الإيمانَ على وَجْهِ الإخلاصِ، وبهذا يزولُ الإشكالُ من إحشاءِ جِبريلَ فمَه بالحالِ[1] في تلك الحالِ؛ لأنَّه لا يُتَصَوَّرُ مثلُ هذا الفعلِ من جبريلَ الأمينِ النَّازلِ على المُرسلينَ لتَحصيلِ إيمانِ الخَلائقِ بالخالقِ، بعدَ صِحَّةِ إيمانِه، وقَبولِ إيقانِه، المُستحقِّ لإكرامِه وإحسانِه.

وأخرَجَ أبو الشَّيخِ، عن أبي أُمامَةَ، قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «قالَ لي جبريلُ: ما أبغَضْتُ شيئاً من خَلْقِ اللهِ ما أبغَضْتُ إبليسَ يومَ أُمِرَ بالسُّجودِ فأبى أن يسجُدَ، وما أبغَضْتُ شيئاً أشدَّ بُغضاً من فِرْعَون، فلمَّا كانَ يومُ الغَرَقِ خِفْتُ أن يعتَصِمَ بكلمةِ الإخلاصِ ـ أي: بدَعوةِ الخَلاصِ واستَغاثَةِ الخواصِ ـ فيَنجُوَ، فأخَذْتُ قَبضَةً من حَمَأةٍ فضَرَبْتُ بها في فِيْهِ، فوَجَدْتُ اللهَ عليه أشدَّ غَضباً منِّي، فأمرَ ميكائيلَ فأتاهُ فقالَ: ﴿ءَآلْـَٔنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ وَكُنتَ مِنَ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾ [يونس: ٩١]»[2].

فهذا الحديثُ صَريحٌ على اشتِدادِ غَضَبِ اللهِ ومَلائكتِه المُقرَّبينَ بعدَ قولِه: ﴿ءَامَنتُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا ٱلَّذِىٓ ءَامَنَتْ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسْرَٰٓءِيلَ وَأَنَا۠ مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ [يونس: ٩٠]، ولا يكونُ اشتِدادُ الغَضَبِ إلّا على الكافرِ بالرَّبِّ، لا على مَن خَرَجَ من الدُّنيا طاهِراً مُطَهَّراً من الأقذارِ، ولم يكتَسِبْ شيئاً من الأوزارِ، فتأمَّلْ هداكَ اللهُ إلى طريقِ الأبرارِ، وحَماكَ عن سبيلِ الفُجَّارِ والكُفَّارِ.

وأخرَجَ ابنُ أبي حاتمٍ، عن السُّدِّيِّ، قالَ: بعَثَ اللهُ إليه ميكائيلَ ليُعيِّرَه، فقالَ: ﴿ءَآلْـَٔنَ وَقَدْ عَصَيْتَ﴾. انتهى[3].

---

(١) أي الطين الأسود كما مرَّ بيانه قريباً.

(٢) انظر: «الدر المنثور» للسيوطي (٤/ ٣٨٧).

(٣) انظر: «الدر المنثور» للسيوطي (٤/ ٣٨٧).

وهـو لا يُنافـي أنَّ جبريـلَ قـالَ لـه أيضـاً هـذا القَـولَ، وهـذه الأحاديـثُ الصَّحيحـةُ دالَّـةٌ علـى كُفْـرِ فِرْعَـونَ دَلالـةً صَريحـةً، مَـن أنكرَهـا يسـتحِقُّ التَّكفيـرَ والتَّعزيـرَ والفَضيحـةَ.

هـذا، وقـد قـالَ القُرطُبِـيُّ: وإنَّمـا فعَـلَ ذلـك جبريـلُ عقوبـةً لِفِرْعَـونَ علـى عِظَـمِ جُرْمِـه، أو لأنَّ اللهَ تعالـى أعلَمَـه أنَّه لو نجـا لا يُؤمِنُ، ولذا قالَ موسـى: ﴿رَبَّنَا ٱطۡمِسۡ عَلَىٰٓ أَمۡوَٰلِهِمۡ وَٱشۡدُدۡ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ فَلَا يُؤۡمِنُواْ حَتَّىٰ يَرَوُاْ ٱلۡعَذَابَ ٱلۡأَلِيمَ﴾ [يونس: ٨٨]؛ أي: اِمنَعْهُـم الإيمـانَ كمـا قالَ ابـنُ عبَّاسٍ، معَ أنَّ حُكمَ الرُّسـلِ عليهم السَّـلامُ استِدعاءُ إيمـانِ قَومِهم[1].

ولا يجوزُ أن يدعُوَ نبيٌّ على قَومِه بعَدَمِ الإيمانِ إلا بإذنٍ منَ اللهِ تعالى، وقد استَدَلَّ الماتُريدِيَّةُ بالآيةِ على أنَّ الرِّضا بالكُفْرِ إنَّما يكونُ كُفْراً إذا رضِيَ به لنَفْسِه، وأمَّا إذا رضِيَ بكُفْرِ غيرِه فلا، ذكرَه في «التَّأويلاتِ»[2].

ثـمَّ اعلَـمْ أنَّـه قـالَ تعالى ـ فـي ذيلِ هـذه القِصَّةِ إشـارةً إلـى أنَّ إيمـانَ فِرْعَونَ كانَ حـالَ الغصَّـةِ ـ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ حَقَّتۡ عَلَيۡهِمۡ كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾؛ أي: لَعنَتُـه، أو سَـخَطُه، أو قولُـه: هؤلاءِ فـي النَّارِ ولا أُبالـي، ﴿لَا يُؤۡمِنُونَ﴾؛ أي: إيمانـاً نافِعاً، وعن عـذابِ النَّارِ دافِعـاً، ﴿وَلَوۡ جَآءَتۡهُمۡ كُلُّ ءَايَةٍ حَتَّىٰ يَرَوُاْ ٱلۡعَذَابَ ٱلۡأَلِيمَ﴾ [يونس: ٩٧]؛ أي: فيُؤمِنـون حينَئـذٍ إيمانـاً لا ينفَعُهم، وعـن العـذابِ لا يدفَعُهم.

وفيه دَلالةٌ على أنَّ الكُفَّارَ كلَّهم يُؤمنون إيمانَ اليأسِ حالَ البأسِ، ولا يُعتبَرُ

---

(١) انظر: «الجامع لأحكام القرآن» للقرطبي (٨/ ٣٧٤).

(٢) «التأويلات الماتريدية في بيان أصول السنة وأصول التوحيد»، وهي ما أخذه منه أصحابه المبرزون تلقفاً، جمعه الشيخ الإمام علاء الدين محمد بن أحمد بن أبي أحمد السمرقندي، في ثمان مجلدات كما في «كشف الظنون» (١/ ٣٣٦). ونقل هذا القول المناوي في «فيض القدير» (٤/ ٤٩٨).

منهم ذلك الإيمانُ، لما سبَقَ البيانُ، وقد نقَلَ الإمامُ حافِظُ الدِّينِ النَّسفيُّ[1] في «شرحِ عَقيدَتِه» عن الإمامِ أبي حنيفةَ: أنَّه لا يدخُلُ النَّارَ إلا مُؤمِنٌ، فقيلَ له في ذلك، فقالَ: إنَّهم حينَ يدخُلونَ النَّارَ لا يكونون إلا مُؤمنين، وقد قالَ تعالى: ﴿ فَلَمَّا جَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَرِحُواْ بِمَا عِندَهُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُواْ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ ﴿٨٣﴾ فَلَمَّا رَأَوْاْ بَأْسَنَا قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَحْدَهُۥ وَكَفَرْنَا بِمَا كُنَّا بِهِۦ مُشْرِكِينَ ﴿٨٤﴾ فَلَمْ يَكُ يَنفَعُهُمْ إِيمَٰنُهُمْ لَمَّا رَأَوْاْ بَأْسَنَا سُنَّتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى قَدْ خَلَتْ فِى عِبَادِهِۦ وَخَسِرَ هُنَالِكَ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾ [غافر: ٨٣ ـ ٨٥]، ثمَّ قالَ تعالى في هذه السُّورةِ عَقيبَ هذه القَضِيَّةِ: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ﴾، ومعناه: فلم تكُنْ أهلُ قريةٍ آمَنَت عندَ مُعاينةِ العذابِ ﴿فَنَفَعَهَآ إِيمَٰنُهَآ﴾؛ أي: حالَ البأسِ، ﴿إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ﴾ فإنَّه نفعَهم في ذلك الوَقتِ، والاستثناءُ منقَطِعٌ، وتقديرُه: لكنَّ قومَ يونُس، ﴿لَمَّآ ءَامَنُواْ﴾ حينَ رَأَوُا العَذَابَ عَياناً، أو دليلَ العَذابِ بُرهاناً ﴿كَشَفْنَا عَنْهُمْ عَذَابَ ٱلْخِزْىِ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَمَتَّعْنَٰهُمْ إِلَىٰ حِينٍ﴾ [يونس: ٩٨]، وهو وقتُ انقِضاءِ آجالِهم[2].

فهذا إشارَةٌ ـ واللهُ أعلَمُ ـ أنَّه لو كانَ إيمانُ اليأسِ معَ عَدَمِ نفعِه في الآخرةِ سبباً لكَشْفِ العذابِ في الدُّنيا لغيرِ قومِ يُونُسَ تحويلاً: لكُشِفَ عن فِرْعَونَ، لكِنْ لن تجِدَ لسُنَّةِ اللهِ تبديلاً، وإذا عرَفْتَ هذا القالَ، وتبيَّنَ لك الحالُ من المُحالِ تبيَّنَ لك إبطالُ ما قالَ الجلالُ بطريقِ أهلِ الجِدالِ.

(وأمَّا قِصَّةُ قومِ يونُسَ فلا يُنافي ما قُلناه، أمَّا أوَّلاً: فإنَّها مُفيدةٌ نفيَ الإيمانِ في كشفِ الخِزْيِ في الحياةِ الدُّنيا، معَ أنَّ الاستِثناءَ مُنقَطِعٌ)، ثمَّ قالَ: (والتَّوبيخُ المَأخوذُ

---

(١) هو عبد الله بن أحمد بن محمود، حافظ الدين النسفي، أحد الزهاد، صاحب التصانيف المفيدة في الفقه والأصول، له «مدارك التنزيل»، و«كنز الدقائق»، و«المنار في أصول الفقه» و«عمدة العقائد» وغيرها، (ت ٧٠١هـ)، وقيل بعد (٧١٠هـ). انظر: «الجواهر المضية» للقرشي (١/ ٢٧٠)، «الفوائد البهية» للكنوي (ص ١٠٢).

(٢) انظر: «مدارك التنزيل» للنسفي (٢/ ٤٢).

من «﴿ ءَآلۡـَٰٔنَ ﴾» **لدَلالتِه لا يضرُّنا، فإنَّه كم من توبيخِ القرآنِ في المُؤمنِ العاصي)**.

قلتُ: بينَهما بَوْنٌ بيِّنٌ، وفَرْقٌ هيِّنٌ ليِّنٌ، فإنَّ فِرْعَون وُبِّخَ على استِمرارِ كُفْره إلى أوانِ يأسِه من عُمرِه، بخِلافِ المُؤمنِ فإنَّه لو وُبِّخَ على عِصيانِه لعُظِّمَ على بقاءِ إيمانِه.

قالَ: **(وكذا التَّكرارُ في ذكرِ فِرْعَونَ وذَمِّه ولَعنِه)**؛ يعني أنَّ القُرآنَ مَشحونٌ بذكرِ مَذَمَّةِ فِرْعَونَ في مواضِعَ مُتعدِّدةٍ في قصَّةِ موسى، منها: ﴿كَذَّبَتۡ قَبۡلَهُمۡ قَوۡمُ نُوحٖ وَعَادٞ وَفِرۡعَوۡنُ ذُو ٱلۡأَوۡتَادِ ١٢ وَثَمُودُ وَقَوۡمُ لُوطٖ وَأَصۡحَٰبُ لۡـَٔيۡكَةِۚ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلۡأَحۡزَابُ ١٣ إِن كُلٌّ إِلَّا كَذَّبَ ٱلرُّسُلَ فَحَقَّ عِقَابِ﴾ [ص: ١٢ ـ ١٤].

وقَولُه سُبحانَه: ﴿كَذَّبَتۡ قَبۡلَهُمۡ قَوۡمُ نُوحٖ وَأَصۡحَٰبُ ٱلرَّسِّ وَثَمُودُ ١٢ وَعَادٞ وَفِرۡعَوۡنُ وَإِخۡوَٰنُ لُوطٖ ١٣ وَأَصۡحَٰبُ ٱلۡأَيۡكَةِ وَقَوۡمُ تُبَّعٖۚ كُلّٞ كَذَّبَ ٱلرُّسُلَ فَحَقَّ وَعِيدِ﴾ [ق: ١٢ ـ ١٤]، فهذا نصٌّ صريحٌ، ودليلٌ صحيحٌ على كُفْرِ فِرْعَونَ اللَّئيمِ، وتخليدِه في عذابِ الجحيمِ، حيثُ أَخبرَ سُبحانَه بعدَ مَوتِه عن تكذيبِه المُرسَلين، وأدرَجَه معَ المُكذِّبين.

ثمَّ أكَّدَه بقَولِه: ﴿كُلّٞ كَذَّبَ ٱلرُّسُلَ﴾، فإنَّ تكذيبَ موسى كتكذيبِ الكلِّ، ثمَّ بيَّنَ أنَّ تحقيقَ الوَعيدِ والعذابِ الشَّديدِ حاصِلٌ وواقِعٌ بهم، وقد أبعَدَ عن المَعنى مَن حَمَلَ العقابَ على عذابِ الدُّنيا، معَ أنَّه يلزَمُ منه عذابُ الأُخرَى.

وكذا مُصرَّحٌ بلَعنِه في أماكنَ مُختلفةٍ، منها قولُه تعالى: ﴿وَٱسۡتَكۡبَرَ هُوَ وَجُنُودُهُۥ فِي ٱلۡأَرۡضِ بِغَيۡرِ ٱلۡحَقِّ وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمۡ إِلَيۡنَا لَا يُرۡجَعُونَ ٣٩ فَأَخَذۡنَٰهُ وَجُنُودَهُۥ فَنَبَذۡنَٰهُمۡ فِي ٱلۡيَمِّۖ فَٱنظُرۡ كَيۡفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلظَّٰلِمِينَ ٤٠ وَجَعَلۡنَٰهُمۡ أَئِمَّةٗ يَدۡعُونَ إِلَى ٱلنَّارِۖ وَيَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ لَا يُنصَرُونَ ٤١ وَأَتۡبَعۡنَٰهُمۡ فِي هَٰذِهِ ٱلدُّنۡيَا لَعۡنَةٗۖ وَيَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ هُم مِّنَ ٱلۡمَقۡبُوحِينَ﴾ [القصص: ٣٩ ـ ٤٢].

فهذه الآيةُ لو لم تكُنْ غيرُها في القرآنِ لكَفَتْ للدَّلالةِ والبُرهانِ على كُفْرِ فِرْعَونَ، المَقرونِ بالطُّغيانِ، حيثُ لم يُفرِّقْ بينَه وبينَ جُنودِه في جميعِ ما ذُكِرَ

مـن الشَّـأنِ، بل صَـرَّحَ بخُصوصِه في آيـةٍ أُخرَى حيثُ قـالَ: ﴿فَأَخَذْنَٰهُ وَجُنُودَهُۥ فَنَبَذْنَٰهُمْ فِى ٱلْيَمِّ وَهُوَ مُلِيمٌ﴾ [الذاريـات: ٤٠]؛ أي: آتٍ بمـا يُـلامُ عليـه من الكُفرِ والعِنـادِ العظيمِ.

قالَ: (**فإنَّه قالَ سُبحانَه:** ﴿إِلَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ﴾ [مريم: ٦٠] **الآية**)، وفيه: أنَّه لم يثبُتْ توبتُه وإيمانُه، وأيضاً لم يُذَمَّ أحدٌ بعدَ التَّوبةِ وإحسانِه، قالَ: (**واللَّعنُ في القُرآنِ في حقِّ المُؤمنين في غيرِ مَوضع**)؛ أي: مواضِعَ كثيرةٍ، وهو غيرُ صحيحٍ، بل سيِّئةٌ كبيرةٌ، نعم جاءَ: ﴿أَلَا لَعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [هود: ١٨]، وليسَ ذلك مُختَصَّاً بالمؤمنين، معَ أنَّ البحثَ في لعنِ شخصٍ مُعيَّنٍ لم يكُنْ كافِراً في وجهٍ مُبيَّن، ألا ترى أنَّ المُحقِّقينَ من أهلِ السُّنَّةِ والجَماعة جوَّزُوا لعنَ قَتَلَةِ الحُسَينِ رضيَ اللهُ عنه، ولم يُجوِّزُوا لعن يزيدَ بعَينِه؟ معَ أنَّ الإمامَ أحمدَ قالَ بردَّتِه؛ لكونِه لم يعلَمْ يقيناً أنَّه ماتَ على كُفْرِه.

ثمَّ قولُه: (**منها**)؛ أي: من الآياتِ التي فيها لَعنُ المُؤمنين: (﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا﴾ [النساء: ٩٣] **الآية**)، وفيه أنَّه تقدَّمَ أنَّه يجوزُ لَعْنُ الفَسَقةِ، وأَكَلَةِ الرِّبا، أو شَرَبَةِ الخَمْرِ، وفَعَلَةِ الزِّنى، بالعُمومِ لا بخُصوصِ فَرْدٍ مُعيَّنٍ، لم يُعرَفْ كُفْرُه عندَ خُروجِه من الدُّنيا بدليلٍ مُبيَّنٍ، معَ أنَّ الآيةَ المَذكورةَ مُؤَوَّلةٌ عندَ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ، ومَحمولةٌ على مَن قتَلَ مُؤمِناً مُتعمِّداً من حيثُ إنَّه مُؤمنٌ، أو اعتَقَدَ جوازَ قتلِه، أو استَحَلَّه وهو مُحسِنٌ.

(**وكـذا فـي الحديـثِ المُشـرَّفِ، علـى قائلِـه أفضَـلُ الصَّلـواتِ وأكمَـلُ التَّحيَّـاتِ**)؛ يعنـي حيثُ قـالَ: «لعَـنَ اللهُ آكِلَ الرِّبـا ومُوكِلَه» الحديـث[1]. و«لعَنَ اللهُ

---

(١) رواه الإمام أحمد (١/ ٣٩٣) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه، ورواه البخاري (٥٣٤٧)، من حديث أبي جحيفة رضي الله عنه واللعن فيه من رسول الله ﷺ، ورواه مسلم (١٥٩٧)، وأبو داود (٣٣٣٣)، والترمذي (١٢٠٦) وقال: حسن صحيح، والنسائي (٥١٠٢)، وابن ماجه (٢٢٧٧) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه، ولفظه: «لعن رسول الله آكل الربا وموكله».

شـارِبَ الخمـرِ وبائِعَهـا». الحديـث[1]. وأمثالُهـا، وقـد عرفـتَ مـا فيهمـا.

قـالَ: (ولا تقـولُ أهـلُ السُّـنَّةِ والجَماعـةِ بـأنَّ المُؤمِـنَ يُخرِجُـه ذلـك)؛ أي: اللَّعـنُ (عـن إيمانِه)، قد عرَفـتَ الفَرْقَ بينَ المَلعونِ بنفسِـه بخُصوصِـه، وبينَ جِنسِ المَلعـونِ بوَصفِه.

قالَ: (وفِرْعَونُ قد دَخَلَ تحتَ قولِه: ﴿إِلَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ﴾ [مريم: ٦٠]؛ فإنَّ القُرآنَ ناطِقٌ بإيمانِه)، فيه أنَّه ما وَقَعَ توبتُه وإيمانُه إلا حينَ لم يصِحَّ إيقانُه، فهو غيرُ مُعتبَرٍ، كما قدَّمنا تِبيانَه نَقْلاً، وبُرهانَه عَقلاً.

قالَ: (وأمَّا قولُه: ﴿يَأْخُذْهُ عَدُوٌّ لِّي وَعَدُوٌّ لَّهُۥ﴾ [طه: ٣٩]، فإنَّ اسمَ الفاعِلِ من جُملةِ المُشتَقِّ حقيقةً حالَ التَّلبُّسِ بالمَعنَى أو جُزْئِه الأخيرِ، لا حالَ النُّطقِ على الأصحِّ عندَ الأُصوليِّين، وفي غيرِه مجازٌ، والمَجازُ لا بُدَّ له من قرينةٍ على أنَّه ماتَ على الكُفْرِ، فلا بُدَّ للقائلِ بالكُفْرِ من إبرازِها، لنتكَلَّمَ عليها، معَ أنَّ المَجازَ لا يُعارِضُ الحقيقةَ).

قلنا: بعدَ تسليمِ المُقدِّماتِ، قد قدَّمنا الآياتِ والأحاديثَ البَيِّناتِ الصَّريحةَ على كُفرِ فِرْعَون، فالمُتكلِّمُ على إيمانِه بقيَ بلا عَوْنٍ، وقد سبَقَ أنَّ كُفرَه من أوَّلِ أمرِه تحقَّقَ، فمُدَّعي إيمانِه يحتاجُ إلى قرينةٍ على أنَّه ماتَ على الإيمانِ، وخرَجَ عُنُقُه عن رِبقةِ الكُفْرِ والطُّغيانِ، معَ أنَّ قولَه: آمنتَ الآنَ المُوبِّخَ على تأخيرِ الإيمانِ ـ أي: وَقتَ العَيانِ ـ أقوى قرينةٍ نطقَ بها القُرآنُ.

ثمَّ قالَ: (وللقائلِ أن يقولَ: قولُه: ﴿عَدُوٌّ لِّي﴾ من بابِ المُشاكلةِ؛ لأنَّه عدوٌّ لمُوسى عليه السَّلامُ، وليسَ بعدُوٍّ للهِ حقيقةً)، فيه أنَّ هذا غَفلةٌ عظيمةٌ، وزَلَّةٌ جَسيمةٌ، سببُها الجهلُ بالقَواعدِ الشَّرعيَّةِ النَّقليةِ، والتَّغَلغُلُ في المَقاصدِ الفَلسفيَّةِ العقليَّةِ.

---

(١) رواه أبـو داود (٣٦٧٤) مـن حديـث ابـن عمـر رضـي الله عنهمـا بلفظ: «لعـن الله الخمر وشـاربها وسـاقيها وبائعهـا..»، ورواه الترمـذي (١٢٩٥)، وابـن ماجـه (٣٣٨١) من حديـث أنس رضي الله عنـه بلفـظ: «لعن رسـول الله ﷺ فـي الخمر عشـرة..».

وبيانُه أنَّ كلَّ مَن يكونُ عدوّاً لمُوسى أو لغَيرِه من الأنبياءِ والملائكةِ فهو عدوٌّ لله تعالى، كما أخبَرَ اللهُ به في كتابِه، وبيَّنَه في خِطابِه: ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ فَإِنَّ ٱللَّهَ عَدُوٌّ لِّلْكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة: ٩٨].

قالَ البَيضاوِيُّ: أرادَ بعَداوَةِ اللهِ مُخالفَتَه عِناداً، أو مُعاداةَ المُقرَّبين من عبادِه، ووَضَعَ الظَّاهِرَ مَوضِعَ المُضمَرِ للدَّلالةِ على أنَّه تعالى عاداهُم لكُفْرِهم، وأنَّ عداوةَ المَلائكةِ والرُّسُلِ كُفرٌ[١].

ثمَّ قالَ: (**وأمَّا الذي احتجَّ بقَولِه تعالى**: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ ٱلْمَوْتُ﴾ [النساء: ١٨] **الآية**)؛ يعني قولَه تعالى: ﴿وَلَيْسَتِ ٱلتَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ حَتَّىٰٓ إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ ٱلْمَوْتُ قَالَ إِنِّى تُبْتُ ٱلْـَٰٔنَ وَلَا ٱلَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ﴾ [النساء: ١٨]، قالَ: (**فالمُرادُ به: ملائكةُ الموتِ**)؛ أي: على حذفِ مُضافٍ.

قالَ: (**كما هو مُصرَّحٌ في كُتُبِ التَّفاسيرِ**)، لعلَّه في غيرِ المَشاهيرِ، والمَعروفُ علامتُه، ومآلُهما واحِدٌ، والآيةُ لنا شاهِدٌ، ومَن أنكرَه فهو مُعانِدٌ؛ فإنَّ قولَه: ﴿تُبْتُ ٱلْـَٰٔنَ﴾ بعينِه مثلُ قولِه: آمنتُ الآنَ، حيثُ لا تنفعُه التَّوبةُ والإيمانُ في ذلك الوقتِ والزَّمانِ لحُصولِ البَيانِ، إمَّا بنفسِ المَوتِ أو بمَلائكةِ الرَّحمنِ.

قالَ: (**ولَئِنْ قُلنا: المُرادُ نفسُه، فالمُرادُ أنَّها وَصَلَتِ الرُّوحُ إلى الغَرْغَرَةِ**).

قلتُ: وهذا هو الصَّحيحُ الوارِدُ في الحديثِ الصَّحيحِ بالتَّصريحِ: «أنَّ اللهَ يقبلُ توبةَ العبدِ ما لم يُغَرْغِرْ». رَواهُ الإمامُ أحمدُ، والتِّرمِذيُّ، وابنُ ماجَه، عن ابنِ عُمَرَ[٢].

قالَ الإمامُ مُحيي السُّنَّةِ في «مَعالمِ التَّنزيلِ»: ﴿وَلَيْسَتِ ٱلتَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾؛ أي: المعاصي، ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ ٱلْمَوْتُ﴾؛ أي: وَقَعَ في النَّزعِ،

---

(١) انظر: «أنوار التنزيل» للبيضاوي (/ ٩٦).

(٢) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٢/ ١٣٢)، والترمذي (٣٥٣٧)، وابن ماجه (٤٢٥٣).

﴿قَالَ إِنِّي تُبْتُ ٱلْـَٔنَ﴾ [النساء: ١٨]، وهي حالةُ السَّوقِ حينَ تُساقُ الرُّوحُ لا يُقبَلُ من كافرٍ إيمانٌ، ولا من عاصٍ توبةٌ، قالَ تعالى: ﴿فَلَمْ يَكُ يَنفَعُهُمْ إِيمَٰنُهُمْ لَمَّا رَأَوْاْ بَأْسَنَا﴾ [غافر: ٨٥]، ولذلك لم ينفَعْ إيمانُ فِرْعَونَ حينَ أدركَه الغَرَقُ. انتهى[١]. وظُهورُه لا يخفَى، فهو دليلٌ لنا لا علينا، وإن تعلَّقَ به مَن حَوالَينا.

قالَ: (**وحينَئذٍ لا يكونُ دَليلاً قطعيَّاً بعدَمِ قَبولِ إيمانِ فِرْعَونَ**)، قلتُ: هذا مُكابرةٌ ومُعاندةٌ ظاهرةٌ، وقولُه: (**فإنَّه ليسَ بمَعلومٍ أنَّه ما قالَ هذا الكلامَ إلا عندَ الغَرْغَرَةِ**)، قلتُ: قَولُه تعالى: ﴿ءَآلْـَٔنَ﴾ صريحٌ في هذا البيانِ.

ثمَّ العَجَبُ من انقِلابِ حالِه من دَعْوَى إثباتِ إيمانِه، إلى مَنْعِ حُصولِ كُفرانِه، معَ أنَّ الكُفرَ تحقَّقَ له فيما سبَقَ، ويكفيه الانسِحابُ فيما التَحَقَ، فمُجرَّدُ المَنعِ مَردودٌ عندَ أهلِ الحقِّ.

قالَ: (**بل آيةُ: ﴿ءَامَنتُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱلَّذِيٓ ءَامَنَتْ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ الآية؛ قرينةٌ بأنَّه قالَ ذلك في غيرِ حالِ الغَرْغَرَةِ، بشهادَةِ طُولِ الكلامِ معَ طُولِ المَلامِ، واللهُ لا يُخاطِبُ جماداً**)، قلتُ: هذا الكلامُ يدلُّ على جُمودَةِ فَهمِه، وخُمودَةِ طَبعِه، حيثُ لم يعلَمْ أنَّ الغَرْغَرَةَ قابلةٌ لأنْ تكونَ أزمنَةً قصيرةً أو طويلةً.

ثمَّ قولُه: «واللهُ لا يُخاطِبُ جَماداً» كلامُ مَن لا يعرِفُ الكلامَ، أمَّا أوَّلاً: فقد تقدَّمَ أنَّ المُخاطِبَ إنَّما هو جِبريلُ وميكائيلُ.

وثانياً: أنَّ اللهَ يُخاطِبُ الجَمادَ وغيرَه، قالَ تعالى للسَّماءِ والأرضِ: ﴿ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا﴾ [فصلت: ١١]، بل ولا تتحَرَّكُ ذرَّةٌ ولا تسكُنُ إلا بأمرِه تعالى.

وثالثاً: إنَّ الميِّتَ لا يصيرُ جَماداً بالموتِ، بل كما قالَ عليٌّ كرَّمَ اللهُ وَجهَه:

---

(١) انظر: «معالم التنزيل» للبغوي (١/ ٥٨٧).

النَّاسُ نِيامٌ، فإذا ماتُوا انتبَهُوا[1]. وقد خاطَبَ النَّبيُّ ﷺ كُفَّارَ قَليبِ بَدرٍ وهم مَوتَى بقَولِه: ﴿قَدْ وَجَدْنَا مَا وَعَدَنَا رَبُّنَا حَقًّا فَهَلْ وَجَدتُّم مَّا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا﴾ [الأعراف: ٤٤].

وفي روايةٍ قالَ عمرُ بنُ الخطَّابِ: يا رسولَ اللهِ! كيفَ تُكلِّمُ أجساداً لا أرواحَ فيها؟ فقالَ: «ما أنتم بأسمَعَ لِـما أقولُ منهم، غيرَ أنَّهم لا يستطيعونَ أن يرُدُّوا شيئاً»[2].

قالَ: (**وإيمانُ اليأسِ الذي لا ينفَعُ شَرْعاً هو الإيمانُ يومَ القِيامةِ، وهو سُنَّةُ اللهِ**)، قلتُ: إيرادُ هذا الكلامِ بصيغةِ الحصرِ يدلُّ على أنَّه غيرُ عارفٍ بالشَّريعةِ الشَّاملِ لمَعرفةِ الكتابِ والسُّنَّةِ، بل لقَواعدِ العقائدِ المُعتبرَةِ؛ فإنَّ إيمانَ اليأسِ المُجمَعَ عليه عندَ العُلماءِ الدِّينيِّ هو الذي تقدَّمَ من أنَّه عندَ حُضورِ علاماتِ المَوتِ، أو مُشاهدَةِ العذابِ الدُّنيوِيِّ.

ثمَّ قالَ: (**وإلا يلزَمُ الكذِبُ في كلامِه تعالى، حيثُ قالَ: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَآ إِيمَٰنُهَآ إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ﴾** [يونس: ٩٨] **الآية**)، أقولُ: قد عَرَفْتَ معنى الآيةِ فيما سبَقَ، ولا يلزَمُ الكذِبُ في الكلامِ المُطلَقِ، والاستِثناءِ المُحقَّقِ، معَ أنَّ الاستِثناءَ مُنقَطِعٌ عندَ أهلِ الحقِّ.

قالَ: (**وأمَّا في الدُّنيا فإنَّه مقبولٌ بدليلِ قَولِه تعالى: ﴿يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ﴾** [الزمر: ٥٣] **الآية، فلم يُقيِّدْ وَقتاً دونَ وقتٍ، ولا شَخْصاً دُونَ شَخْصٍ، ودَخَلَ إيمانُ اليأسِ وغيرُه**)، قلتُ: الأصلُ المُعتَمَدُ والفَصلُ المُعيَّنُ حَملُ المُطلَقِ على المُقيَّدِ، والمُجمَلِ على المُبيَّنِ، معَ أنَّ قولَه: «ودخلَ إيمانُ اليأسِ» هو الإيمانُ

---

(١) رواه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (٧/ ٥٢)، من كلام سفيان الثوري، وعزاه السخاوي في «المقاصد الحسنة» (ص ٦٩١)، والعجلوني في «كشف الخفاء» (٢/ ٣٨٧) إلى علي رضي الله عنه دون عزو لمن خرجه.

(٢) رواه البخاري (٣٩٧٦)، ومسلم (٢٨٧٣) من حديث أنس رضي الله عنه.

يومَ القيامةِ، فيلزَمُ أن تنفعَه حينَئذٍ النَّدامةُ، وترتفِعُ عنه المَلامَةُ، وهو مخالفةٌ لإجماعِ المِلَّةِ، فضلاً عن اتِّفاقِ الأئِمَّةِ.

قالَ: (**وقد تقدَّمَ قولُه: ﴿إِنَّهُۥ لَا يَاْيۡـَٔسُ مِن رَّوۡحِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡقَوۡمُ ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾** [يوسف: ٨٧]، **وما عليها من الكلامِ**)، قلتُ: وقد تقدَّمَ ما عليها من الكلامِ، وأنَّه لا دَخْلَ لها في المَقامِ، ولا يحصُلُ بها المَرامُ.

قالَ: (**وقِصَّةُ أسامةَ تقتَضي أنَّ إيمانَ اليأسِ مَقبولٌ شَرْعاً**)، قلتُ: هذا جَهلٌ بالفَرقِ بينَ الإكراهِ واليَأسِ بلا اشتِباهٍ؛ فإنَّ الأوَّلَ مَقبولٌ إجماعاً، كما أنَّ الثَّانيَ مردودٌ اتِّفاقاً، معَ أنَّه لم يُعرَفْ أنَّ صاحبَ أُسامَةَ كانَ مُؤمِناً سابِقاً، أو أظهَرَ الإيمانَ عندَ السَّيفِ لاحِقاً، أو كانَ في إيمانِه مُنافِقاً، فيكونُ لقَولِه: «هلَّا شَقَقْتَ قلبَه»[١] مُوافِقاً.

قالَ: (**وأمَّا قولُه تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾** [النساء: ٤٨]، **فالمَعنى: أنَّ اللهَ لا يغفِرُ للمُشرِكِ ما دامَ على شِرْكِه، وماتَ عليه**)، قلتُ: هذا ممَّا أجمَعَ عليه الأُمَّةُ، لكِنْ يُوهِمُ إيرادُه الآيةَ للجاهلِ بالرِّوايةِ والدِّرايةِ أنَّ القائلين بكُفرِ فِرْعَونَ استَدَلُّوا بها، وأطلَقُوا الحكمَ فيها، وهو باطِلٌ لا يقولُ به إلا عاطِلٌ.

قالَ: (**بدليلِ قولِه عليه السَّلامُ: «إلا مَن أشرَكَ» ثلاثاً، لمَّا سُئِلَ حينَ تُلِيَت آيةُ: ﴿يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسۡرَفُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمۡ﴾ الآيةَ، بعدَ أن قالَ: «ما أُحِبُّ أن يكونَ لي الدُّنيا وما فيها بها»؛ أي: بهذه الآيةِ. رَواهُ الطَّبَرانِيُّ والبَيهَقِيُّ**[٢]).

قلتُ: هذا أمرٌ ليسَ فيه نِزاعٌ، بل قامَ عليه الإجماعُ، أنَّ المُشرِكَ إذا آمَنَ وتابَ

---

(١) رواه مسلم (٩٢)، وأبو داود (٢٦٤٣).

(٢) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٥/ ٢٧٥)، والطبراني في «المعجم الأوسط» (١٨٩٠)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٧١٣٧)، من حديث ثوبان مولى رسول الله ﷺ، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ١٠٠): فيه ابن لهيعة وفيه ضعف، وحديثه حسن.

أَمِنَ من العِقابِ، وحصَلَ له الثَّوابُ، لكِنْ بشُروطِه المُعتبَرةِ في البابِ، منها عدَمُ اليَأسِ ورُؤيةِ العذابِ، وهذا هو المُتنازَعُ فيه، فإدخالُ ما عداه ليسَ من شأنِ النَّبيهِ.

قالَ: (**وهو قَريبٌ من قولِه عليه السَّلامُ: «وإنْ زَنَى وإنْ سَرَقَ»**[١])، وفيه أنَّ هذا وَهْمٌ مُحقَّقٌ؛ لأنَّ المُرادَ بقَولِه: «وإنْ زَنَى وإنْ سَرَقَ» أنَّ المُؤمنَ ولو زَنَى ولو سَرَقَ دَخَلَ الجنَّةَ؛ لأنَّه حَصَلَ له شجرةُ الإيمانِ، ووَصَلَ إلى ثَمرةِ المَحبَّةِ، بخِلافِ الآيةِ، فإنَّه ﷺ ذَكَرَ: «إلا مَن أشرَكَ» دَفْعاً لتوَهُّمِ أنَّ المُشرِكَ ليسَ داخِلاً تحتَ النَّهيِ عن القُنوطِ، فافهَمِ الفَرْقَ لئَلَّا تقَعَ في الأُغلوطِ.

قالَ: (**وأمَّا قولُه: ﴿رَبَّنَا ٱطْمِسْ عَلَىٰٓ أَمْوَٰلِهِمْ﴾**)؛ يعني وما بعدَه وهو: ﴿وَٱشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا۟ حَتَّىٰ يَرَوُا۟ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ﴾ [يونس: ٨٨] (**فدَليلٌ لنا لا علَينا**)، قلتُ: قدَّمْنا أنَّه دليلٌ لنا، ويتعلَّقُ به مَن حَوالَينا، لكنَّ جوابَه راجِعٌ إلينا، ورَدُّه سَهْلٌ لدَينا.

وبيانُه أنَّ مُوسى وهارُونَ عليهما السَّلامُ بعدَ يأسِهما من فِرْعَونَ وقَومِه اللِّئامِ، دَعَوا عليهم بقَساوَةِ قُلوبِهم، حتَّى لا يُؤمِنُوا إلا بعدَ رُؤيَةِ العذابِ بالمُعاينَةِ، حتَّى لم يحصُلْ لهم المنفَعَةُ، ولا شَكَّ أنَّ دُعاءَهُما مُستجابٌ؛ لأنَّ كلَّ نبيٍّ مُجابٌ، وقالَ تعالى: ﴿قَدْ أُجِيبَت دَّعْوَتُكُمَا﴾، قيلَ: كانَ أربعينَ سنةً بينَ دُعائِهما وإجابتِهما[٢]، وإليه الإشارةُ بقَولِه تعالى: ﴿فَٱسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَآنِّ سَبِيلَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [يونس: ٨٩]؛ أي: الذين يستَعجِلُونَ فيما يطلُبُونَ.

قالَ: (**فإنَّ الاستِجابَةَ إنَّما هي في حَقِّ فِرْعَونَ، فإنَّه ما آمَنَ إلا هو لمَّا عايَنَ الغَرَقَ**)، قلتُ: هذا حَصْرٌ باطِلٌ؛ لأنَّه لا يُحيطُ بعِلمِه عاطِلٌ، على أنَّه قدَّمنا أنَّ إيمانَ اليَأسِ لكُلِّ كافرٍ حاصِلٌ، وتخصيصُ الشَّيءِ بالذِّكرِ لا يلزَمُ منه نَفْيُ ما عداه، معَ أنَّ استِجابتَه في حقِّ فِرْعَونَ كافيةٌ في المُدَّعى على ما لا يخفَى.

---

(١) رواه البخاري (١٢٣٧)، ومسلم (٩٤)، من حديث أبي ذر رضي الله عنه.

(٢) رواه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٥/ ١٨٧) من قول ابن جريج.

قـالَ: (فـكانَ الغـرَقُ هـو العَـذابُ الأليـمُ في حقِّهـم يـومَ القيامـةِ)، قلتُ: لا طائِـلَ تحتَـه إلا المَلامـةُ، قـالَ: (بـل قـالَ البَيضـاوِيُّ فـي قَولِه تعالـى: ﴿أَدۡخِلُوٓاْ ءَالَ فِرۡعَوۡنَ أَشَدَّ ٱلۡعَذَابِ﴾ [غافر: ٤٦]: هـو الغَـرَقُ، مـعَ أنَّهـم مـا آمَنـوا، فـلا يكـونُ الاسـتِجابةُ لقَولِـه: ﴿فَلَا يُؤۡمِنُواْ حَتَّىٰ يَرَوُاْ ٱلۡعَذَابَ ٱلۡأَلِيمَ﴾ [يونس: ٨٨])، وفيه أنَّ الجوابَ سـبقَ علـى وَجـهِ الصَّـوابِ، مـعَ أنَّ هـذا النَّقـلَ عـن البَيضـاوِيِّ خَطَأٌ فـي الكتابِ، فـإنَّ عبارَتَـه رحِمَـه اللهُ: ﴿فَوَقَىٰهُ ٱللَّهُ﴾؛ أي: مُؤمِـنُ آلِ فِرْعَـونَ، ﴿سَيِّـَٔاتِ مَا مَكَرُواْ﴾، وقيـلَ: الضَّميـرُ لمُوسـى، ﴿وَحَاقَ بِـَٔالِ فِرۡعَوۡنَ﴾؛ أي: بفِرْعَونَ وقَومِه، واستَغنِى بذِكرِهـم عن ذكرِه للعِلْـم بأنَّه أَوْلى بذلـك، ﴿سُوٓءُ ٱلۡعَذَابِ﴾؛ أي: الغَرَقُ، ﴿ٱلنَّارُ يُعۡرَضُونَ عَلَيۡهَا غُدُوّٗا وَعَشِيّٗا﴾، عَرْضُهـم علـى النَّـارِ: إحراقُهـم بهـا.

وذِكـرُ الوَقتَيـنِ يحتمِـلُ التَّخصيـصَ والتَّأبيـدَ، وفيـه دليـلٌ علـى بقـاءِ النَّفسِ وعـذابِ القَبـرِ، ﴿وَيَوۡمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ﴾؛ أي: هـذا ما دامَـتِ الدُّنيا، فإذا قامَتِ السَّـاعةُ قيـلَ لهـم: ﴿أَدۡخِلُوٓاْ ءَالَ فِرۡعَوۡنَ﴾؛ أي: يـا آلَ فِرْعَـون ﴿أَشَدَّ ٱلۡعَذَابِ﴾، عـذابَ جهَنَّـمَ فإنَّه أشَـدُّ ممَّا كانُوا فيه، أو أشـدَّ عذابِ جهنَّـمَ، وقرأَ حمزَةُ ونافِعٌ والكسـائيُّ ويعقـوبُ وحَفْـصٌ: (أَدخِلُوا)، علـى أَمرِ المَلائكـةِ بإدخالِهم النَّارَ. انتهـى[1]. فتأمَّلْ فيـه، وانظُـرْ كلامَ مُخالِفيـه في اللَّفـظِ والمَعنَى.

وبه أيضاً يندَفِعُ ما قالَ الجلالَ: (وأمَّا قولُه: ﴿أَدۡخِلُوٓاْ ءَالَ فِرۡعَوۡنَ أَشَدَّ ٱلۡعَذَابِ﴾ فلا دَلالةَ فيه لدُخولِه النَّارَ، فإنَّ المُضافَ غيرُ المُضافِ إليه)، فيه أنَّ هذا ممَّا لا يحتاجُ الكلامُ عليه؛ لوُضوحِه عندَ قارِئِ العَوامِلِ، بل عندَ راعي الحَوامِلِ.

ثـمَّ مـن الغَريـبِ أنَّـه بيَّنَـه بالمثـالِ لإظهـارِ الحـالِ فقـالَ: (ألا تَـرَى أنَّـك إذا قُلـتَ: «ضربتُ غُـلامَ زيدٍ» دلَّ علـى أنَّ زيداً ليـسَ بمَضروبٍ)، وهذا خطَـأٌ فاحِشٌ؛

(١) انظر: «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٥/ ٩٥).

لأنَّـه لا دَلالـةَ علـى نفـيِ ضَـرْبِ زيـدٍ أصـلاً، لا عَقْـلاً ولا نَقْـلاً، بـل هو مَسـكوتٌ عنـه، ويُعـرَفُ حُكمُـه مـن دليلٍ آخـرَ يكـونُ فَصْلاً.

ثمَّ كلامُ العُلماءِ والفُضَلاءِ ليسَ في كلِّ مُضافٍ، بل في أنَّ لفظَ (آل) كثيراً ما يقعُ مُقحَماً، كما في قولِه تعالى: ﴿وَبَقِيَّةٌ مِّمَّا تَرَكَ ءَالُ مُوسَىٰ وَءَالُ هَٰرُونَ﴾ [البقرة: ٢٤٨]؛ أي: أنفُسُهما على ما صَرَّحَ به البَغَوِيُّ والقاضي وغيرُهما[1].

وقـد يُـرادُ بـآلِ فُـلانٍ: هـو وآلُـه، وعليـه مـا ورَدَ فـي القُـرآنِ مـن آلِ فِرْعَـون، كقَولِه تعالـى: ﴿وَإِذْ نَجَّيْنَٰكُم مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ﴾ [البقرة: ٤٩]، ﴿وَأَغْرَقْنَآ ءَالَ فِرْعَوْنَ﴾ [البقرة: ٥٠]، وقولِـه: ﴿وَلَقَدْ أَخَذْنَآ ءَالَ فِرْعَوْنَ بِٱلسِّنِينَ وَنَقْصٍ مِّنَ ٱلثَّمَرَٰتِ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ﴾ [الأعراف: ١٣٠]، إلـى أن قـالَ: ﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ ٱلطُّوفَانَ وَٱلْجَرَادَ وَٱلْقُمَّلَ وَٱلضَّفَادِعَ وَٱلدَّمَ ءَايَٰتٍ مُّفَصَّلَٰتٍ﴾ [الأعراف: ١٣٣]، فإنَّه لا شـكَّ أنَّ فِرْعونَ مُشـارِكٌ معَهم فـي جميعِ الحـالاتِ، فجُمهـورُ المُفسِّـرينَ وعامَّةُ المُحقِّقيـن قالُوا فـي قولِه تعالى: ﴿وَأَغْرَقْنَآ ءَالَ فِرْعَوْنَ﴾، أرادَ بـه: فِرْعَـونَ وقومَه، واقتصَرَ علـى ذِكرِهم للعلمِ بأنَّه كانَ أَولـى به، وقيلَ: شَـخصُه، كما رُوِيَ عن الحسَـنِ البَصـرِيِّ أنَّه كانَ يقـولُ: اللَّهُمَّ صلِّ علـى آلِ محمَّدٍ؛ أي: شَـخصِه، واسـتَغنى بذِكـرِه عن ذكـرِ أتباعِه[2].

وكذا قولُه ﷺ: «اللَّهُمَّ صلِّ على آلِ أبي أَوْفَى»[3]، حينَ جاءَه أبو أَوْفَى بالصَّدَقةِ امتِثالاً لقولِه تعالى: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ﴾ [التوبة: ١٠٣]، وزيادةً للإحسانِ إليه، حتَّى أدخَلَ آلَه في الصَّلاةِ عليه.

هذا، ولم يقُلْ أحَدٌ بأنَّ المُرادَ به: فِرْعَونُ وحدَه، حتَّى يتوجَّهَ اعتِراضُ الشَّارِحِ بأنَّه

---

(١) انظر: «معالم التنزيل» للبغوي (١/ ٣٣٤)، و«أنوار التنزيل» للبيضاوي (١/ ١٥١).

(٢) انظر: «أنوار التنزيل» للبيضاوي (١/ ٨٠).

(٣) رواه البخاري (١٤٩٧)، ومسلم (١٠٧٨) من حديث عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه.

لو أُريدَ بآلِ فِرْعَونَ نفسُ فِرْعَونَ لم يصِحَّ قَولُه: ﴿أَدْخِلُوٓاْءَالَ فِرْعَوْنَ﴾ بصيغةِ الجَمعِ.

قالَ: (**وكذا قَولُه: ﴿فَأَوْرَدَهُمُ ٱلنَّارَ﴾** [هود: ٩٨]؛ **أي: صيَّرَهُم وارِدينَ النَّارَ، فإنَّه السَّبَبُ**)؛ يعني: فلا يلزَمُ من دُخولِهم المُسبَّبِ عن إضلالِه دُخولُه، وفيه: أنَّه يلزَمُ بطريقِ البُرهانِ في الاستدلالِ، فإنَّ دُخولَ المُضِلِّ أَوْلَى من دُخولِ الضَّالِّ؛ لجَمعِه بينَ الضَّلالةِ والإِضلالِ، هذا معَ أنَّ ما قبلَه يُنادي على عذابِه قبلَهم، حيثُ قالَ تعالى: ﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُۥ﴾ [هود: ٩٨]؛ أي: يتقَدَّمُهم يومَ القيامةِ إلى النَّارِ، كما كانَ يقدُمُهم في الدُّنيا إلى الضَّلالِ والبَوارِ، ثمَّ قالَ تعالى: ﴿وَأُتْبِعُواْ﴾؛ أي: هو وقَومُه ﴿فِى هَٰذِهِۦ لَعْنَةً وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [هود: ٩٩] يُلعَنُونَ في الدُّنيا والآخرةِ.

قالَ: (**ولَئِنْ سُلِّمَ دُخولُ النَّارِ، فهو بسببِ ظُلمِ العِبادِ**)، قالَ شارِحُ «الفُصوصِ»: من إِضلالِه قَوماً غيرَ مَحصورين، وقَتلِه أولادَ بني إسرائيلَ، واسترِقاقِهم، وغيرِ ذلك، وكَونِه إماماً داعياً إلى النَّارِ بما تقدَّمَ منه من الكُفْرِ والظُّلمِ الذي صارَ سُنَّةً منه لِـمَن بعدَه، فكانَ ذلك أيضاً من حُقوقِ الخَلقِ، انتهى.

وسَخافَتُه حيثُ لم يُفرِّقْ بينَ حقِّ الخالقِ والخَلقِ لا تخفَى، وقد عرَفتَ ممَّا سبَقَ أنَّ ظُلمَ العبادِ مَعفُوٌّ عمَّن أسلَمَ بعدَ العِنادِ، وعلى تقديرِ التَّسليمِ في بعضِ الحُقوقِ والأسبابِ، كيفَ يُتَصَوَّرُ تقدُّمُ الفاجرِ على الكافرِ في العذابِ؟

قالَ: (**وليسَ في القرآنِ، ولا في السُّنَّةِ دليلٌ صَحيحٌ يدُلُّ على التَّخليدِ**).

قلتُ: الكتابُ والسُّنَّةُ مَشحونانِ من الدَّليلِ على تخليدِ مَن كَفَرَ في النَّارِ، ولا يلزَمُ تَخصيصُ كلِّ واحدٍ من الكفَّارِ، وقد ثبَتَ كُفرُه سابِقاً ولاحِقاً بالكتابِ والأخبارِ عندَ العُلماءِ الأخيارِ، ولا يضُرُّهم تردُّدُ بعضِ مَن لا علمَ عندَه من الفُجَّارِ.

قالَ: (**وأمَّا قولُه تعالى: ﴿فَأَخَذَهُ ٱللَّهُ نَكَالَ ٱلْءَاخِرَةِ وَٱلْأُولَىٰٓ﴾** [النازعات: ٢٥]، **فإنَّ النَّكالَ أتى بمعنَى القَيدِ، وأتى بمعنَى العذابِ، وأيُّ قَيدٍ أعظَمُ من الظُّلمِ على العبادِ في الدُّنيا**

والغَرَقِ؟ وفي الآخِرةِ ﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُۥ﴾ [هود: ٩٨] من الفَضيحةِ بينَ الخَلائقِ؟)

أقولُ: هذا كلامٌ ساقِطُ الاعتِبارِ في نَظَرِ النُّظَّارِ؛ فإنَّ قولَه تعالى: ﴿أَخَذَهُ﴾ بمعنَى: عاقَبَه بالوَعيدِ، وإنَّ أخْذَهُ أليمٌ شديدٌ، ثمَّ قولُه للنَّكالِ: «أتى بمعنَى: القَيدِ» غيرُ سَديدٍ؛ إذ المَشهورُ في اللُّغةِ أنَّ النِّكْلَ بالكسرِ: قَيدٌ من نارٍ، أو القَيدُ الشَّديدُ، وجمعُه: أَنكالٌ، ومنه قولُه تعالى: ﴿إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا﴾ [المزمل: ١٢][(١)].

وتقدَّمَ أنَّ ظُلمَ العبادِ مَعفُوٌّ عن الكافِرِ فلا يُعاقَبُ عليه، لا في الدُّنيا ولا في العُقْبى، معَ أنَّه لا يُعرَفُ أنَّ الله تعالى عاقَبَ أحداً في الدُّنيا على ظُلمِ العبادِ، لا سيَّما إذا أسلَمَ وانقادَ وتَرَكَ العِنادَ.

وكذا قولُه: «أتى بمعنَى: العَذابِ» غَيرُ مَعروفٍ، ففي «القاموسِ»: نَكَلَ عنه؛ كضَرَبَ ونَصَرَ وعَلِمَ نُكُولاً: نحَّاه عمَّا قبلَه، والنَّكالُ والنُّكْلَةُ بالضَّمِّ والمَنْكَلِ كمَقْعَدٍ: ما نكَّلْتَ به غيرَكَ كائناً ما كانَ[(٢)].

ولذا قالَ البَيضاوِيُّ: قولُه تعالى: ﴿فَأَخَذَهُ ٱللَّهُ نَكَالَ ٱلْءَاخِرَةِ وَٱلْأُولَىٰٓ﴾؛ أي: أَخْذاً مُنكِّلاً لِمَن رآه، أو سمِعَه في الآخرةِ بالإحراقِ، وفي الدُّنيا بالإغراقِ، أو على كلمتِه الأُخرَى، وهي هذه؛ يعني: ﴿أَنَا۠ رَبُّكُمُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النازعات: ٢٤]، وكلمتِه الأُولى: ﴿مَا عَلِمْتُ لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرِى﴾ [القصص: ٣٨]، أو للتَّنكيلِ فيهما، أو لهما، ويجوزُ أن يكونَ مَصدَراً مُؤَكِّداً مُقدَّراً بفِعلِه[(٣)].

وفي «تفسيرِ البَغَوِيِّ»: قالَ الحسَنُ وقَتادَةَ: عاقَبَه اللهُ وجعَلَه نَكالَ الآخرةِ والأولى، في الدُّنيا في الغَرَقِ، وفي الآخرةِ بالنَّارِ.

---

(١) انظر: «القاموس المحيط»، مادة: «نكل» (ص ١٠٦٥).

(٢) المرجع السابق، الموضع نفسه.

(٣) انظر: «أنوار التنزيل» للبيضاوي، (٥/ ٢٨٤).

وقالَ مُجاهِدٌ وجَماعةٌ من المُفَسِّرينَ: أرادَ بالآخرةِ والأولى؛ أي: كَلِمَتَي فِرْعَونَ، وكانَ بينَهما أربعونَ سنةً، انتهى[١].

وقد بَدَعَ الشَّارِحُ وخابَ، وأجابَ بما خَرَجَ به عن صَوْبِ الصَّوابِ، بأنَّ المُؤاخَذَةَ على الكلمتَينِ إنَّما هي مُؤاخذةٌ دنيويَّةٌ على كُفرِه السَّابقِ، انتهى.

وهو مُخالِفٌ للإجماعِ، على أنَّ الإيمانَ اللَّاحِقَ يمحُو الكُفْرَ السَّابقَ، فإنَّه من حَقِّ الخالِقِ، بل الصَّوابُ أنَّه يجبُّ أيضاً حقَّ الخَلائقِ.

ثمَّ قالَ: (**وإذا عَرَفتَ ذلك عَرَفتَ أنَّ كلامَ «الرَّوضةِ» لا يكونُ دليلاً، فإنَّ فِرْعَونَ ما قالَ ذلك وحرَكَتُه حَرَكةُ مَذبوحٍ لِما تقدَّمَ**)، وحاصِلُ كلامِه دَفْعُ ما ذكرَه العلماءُ الكِرامُ من صاحبِ «الرَّوضةِ»[٢] وغيرِه من الفُقَهاءِ العِظامِ، في سببِ عدَمِ قَبولِ إيمانِ فِرْعَونَ معَ إظهارِ الإسلامِ أنَّه أُلجِئَ إلى الإيمانِ والإيقانِ، حيثُ لا قُدرَةَ له على التَّصرُّفِ في نفسِه بعدَ العيانِ، وهذا هو المَعنَى في عَدَمِ اعتبارِ إيمانِ اليَأسِ عندَ أربابِ الإتقانِ[٣].

وقد ذَكَرَ الإمامُ حُجَّةُ الإسلامِ: أنَّ المُحتَضِرَ حالَ النَّزْعِ عندَ مُشاهدةِ ناصيةِ مَلَكِ المَوتِ ينكَشِفُ له ما في اللَّوحِ، فتصيرُ العُلومُ النَّظريَّةُ ضروريَّةً، انتهى[٤].

وبه يظهرُ سَخافةُ عقلِ الجَلالِ حيثُ قالَ: (**معَ أنَّه لا دليلَ قَطعِيٌّ على أنَّه ما كانَ يُحسِنُ السِّباحةَ، ولا على عَدَمِها**)، ويقرُبُ منه ما أجابَ شارِحُ «الفُصوصِ» عن مَفهومِ النُّصوصِ ممَّا لا ينبَغي ذِكرُه عندَ العوامِ على الخُصوصِ.

قالَ: (**وبالجُملةِ فالآياتُ غيرُ «﴿ءَامَنتُ﴾» مُحتَمِلةٌ**).

---

(١) انظر: «معالم التنزيل» للبغوي (٥/ ٢٠٧).

(٢) انظر: «روضة الطالبين» للنووي (٦/ ١٢٤).

(٣) في «ج»: «الإيقان».

(٤) انظر: «إحياء علوم الدين» للغزالي (٤/ ١٧٥).

وفيـه: أنَّ الآيـاتِ مُصرِّحـةٌ غيـرَ «﴿ءَامَنتُ﴾»؛ فإنَّهـا مُوهِمَـةٌ غيـرُ مُصحِّحةٍ، فـلا يُلتَفَـتُ إليهـا، ولا يُبنَى الحُكـمُ عليها.

وقولُه: (**والشَّيءُ إذا طَرَقَه الاحتِمالُ سقَطَ منه الاستِدلالُ**) حُجَّةٌ عليه؛ إذ جَعَلَه دليلاً لما ذَهَبَ إليه، وإلا فقد ثَبَتَ كُفْرُه ابتِداءً بالإجماعِ، وحُكمُ الانسِحابِ مُعتبَرٌ بلا نِزاعٍ، فالمُدَّعي لإيمانِه يحتاجُ إلى بيانِه، والإتيانِ بدليلِه وبُرهانِه، فإنَّا مانِعونَ عن إيقانِه بالمَوانعِ، مُستَمسِكينَ بالأدِلَّةِ القَواطِعِ:

منها: ما سبَقَ في أثناءِ ما سيقَ من الكلماتِ الجَوامِعِ.

ومنها: أنَّ مَقصودَ فِرْعَونَ بهذا الإيمانِ دَفعُ العذابِ الدُّنيوِيِّ لا نفسُ الإيقانِ، وقد فَهِمْتَ هذا أيضاً ممَّا سبقَ إن كنتَ من أهلِ العِرْفانِ، وأغرَبَ مَن خالَفَ النُّصوصَ من شُرَّاحِ «الفُصوصِ» حيثُ قالَ: وقد قالُوا: إنَّ نيَّةَ التَّبرُّدِ لا يضُرُّ بالنِّيةِ المُعتبَرَةِ في الوُضوءِ، انتهى.

ولا يخفَى أنَّه إنْ أرادَ أنَّ نيَّةَ التَّبرُّدِ كافيةٌ في النِّيَّةِ المُعتَبرةِ للصِّحَّةِ، أو المُثوبةِ، فهو مُخالفٌ للإجماعِ؛ لعَدَمِ صِحَّةِ الوُضوءِ حينَئذٍ عندَ الشَّافعيَّةِ وأتباعِهم، ولعَدَمِ الثَّوابِ المُترتِّبِ على سُنِّيةِ النِّيةِ عندَ الحنفيَّةِ وأشياعِهم.

وإن أرادَ أنَّ انضِمـامَ نيَّـةِ التَّبـرُّدِ لا يضـرُّه؛ فليسَ الـكلامُ فيه ليُقالَ: إنَّـه يُوافِقُه أو يُنافيـه، والحاصِـلُ أنَّ المانـعَ لإيمانِه يكفيـه عَدَمُ تحقُّـقِ إيقانِه، بخـلافِ المُثبِتِ فإنَّـه يحتـاجُ إلى دليلِـه وبُرهانِه.

ومنها: أنَّ عندَ اليأسِ وضيقِ الحالِ، وشَتاتِ البالِ لا يُمكِنُ للعبدِ الاستِدلالُ، وهذا إنَّما هو عندَ جمعٍ من الفُقَهاءِ المُعتبَرين، وبعضٍ من فُضَلاءِ المُتكلِّمين، وأمَّا الجُمهورُ منهم، ومنهم الأشعرِيُّ: أنَّ إيمانَ المُقلِّدِ صحيحٌ، وفِعلُه ﷺ مَعَ أصحابِه رضيَ اللهُ عنهم دليلٌ صريحٌ.

نعَم حَكَى الأشعَرِيُّ أنَّ تارِكَ الاستِدلالِ عاصٍ بكلِّ حالٍ، فليسَ إيمانُ المُقلِّدِ على وجهِ الكَمالِ، ثمَّ المُقلِّدُ إنَّما هو مَن نشأَ في باديةٍ أو شاهِقِ جَبَلٍ ومَفازةٍ، وفي الحالِ الضَّائعِ لم يتفكَّرْ في العالمِ والصَّانعِ[1].

وأمَّا قَولُ المُعتزلةِ: لا يكونُ مُؤمِناً ما لم يعرِفْ كلَّ مسألةٍ بحُجَّةٍ عقليَّةٍ يُمكِنُ معَها دَفعُ الشُّبَهِ النَّفسيَّةِ؛ فبُطلانُه يكادُ يلحَقُ بالأمورِ الضَّروريَّةِ؛ لكَونِ أكثرِ أهلِ الإسلامِ قاصِرين أو مُقصِّرين، ولم تزَلِ الصَّحابةُ وغَيرُهم من المُجتَهدينَ يُجرونَ عليهم أحكامَ المُسلمينَ.

ومنها: ما رَوَى الإمامُ أحمدُ بنُ حنبلٍ، عن عبدِ اللهِ بن عَمرِو بنِ العاصِ، عن النَّبيِّ ﷺ: أنَّه ذكرَ الصَّلاةَ يوماً فقالَ: «مَن حافَظَ عليها كانَت له نوراً وبُرهاناً ونَجاةً يومَ القيامةِ، ومَن لم يُحافِظْ عليها لم تكُنْ له نوراً، ولا بُرْهاناً، ولا نَجاةً، وكانَ يومَ القيامةِ معَ قارُونَ وفِرْعَونَ وهامانَ وأُبيِّ بنِ خَلَفٍ»[2].

ومنها: قولُه تعالى ﴿وَقَـٰرُونَ وَفِرْعَوْنَ وَهَـٰمَـٰنَ ۖ وَلَقَدْ جَآءَهُم مُّوسَىٰ بِٱلْبَيِّنَـٰتِ فَٱسْتَكْبَرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا كَانُوا۟ سَـٰبِقِينَ﴾؛ أي: فائتين عذابَنا، ﴿فَكُلًّا﴾؛ أي: من المَذكورين ﴿أَخَذْنَا﴾؛ أي: عاقَبْنا ﴿بِذَنۢبِهِۦ ۖ فَمِنْهُم مَّنْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِ حَاصِبًا﴾ كقَومِ لُوطٍ، ﴿وَمِنْهُم مَّنْ خَسَفْنَا بِهِ ٱلْأَرْضَ﴾ كقارُونَ، ﴿وَمِنْهُم مَّنْ أَغْرَقْنَا﴾ [العنكبوت: ٤٠] كقَومِ نوحٍ وفِرْعَونَ وقومِه[3]، ولا يُعرَفُ مَنقُولاً ولا معقولاً إدخالُ مَن ماتَ على الإيمانِ، معَ مَن أصرَّ على البُطلانِ في التَّعذيبِ الدُّنيوِيِّ والأُخرَوِيِّ سِيَّانِ.

---

(١) انظر: «رسالة إلى أهل الثغور» للأشعري (ص ١٠٢ ـ ١١١)، و«شرح العقائد الكلامية» للتفتازاني (ص ٢٦٤ ـ ٢٦٥).

(٢) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٢/ ١٦٩)، والدرامي (٢٧٢١)، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١/ ٢٩٢): رجاله ثقات.

(٣) انظر: «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٤/ ١٩٥).

ومنها: ما عُلِمَ بالاضطِرارِ منَ المِلَلِ أنَّه أكفَرُ الخَلْقِ، وأنكَرَ الحَقَّ، وانعَقَدَ عليه الإجماعُ، وامتلأَ بذمِّه الألسِنَةُ والأسماعُ، حتَّى كُرِهَ اسمُه في الطِّباعِ.

ومنها: أنَّه لم يحصُلِ الإيمانُ لفِرْعَونَ لكونِه من الدَّهريَّةِ، فمثلُ هذا الاعتقادِ الفاحِشِ لا تزولُ ظُلمَتُه إلا بنورِ الحُجَّةِ القَطعيَّةِ، وهو إنَّما ضَمَّ ظُلمَةً إلى ظُلمَةٍ، ولذا لم يقُلْ: آمَنتُ باللهِ، وإنَّما قالَ: ﴿ءَامَنتُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱلَّذِىٓ ءَامَنَتْ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾، فكأنَّه اعترَفَ أنَّه لا يعرِفُ اللهَ، إلا أنَّه سَمِعَ بني إسرائيلَ أنَّهم أقرُّوا بوُجودِه.

وأمَّا ما أُجيبَ بأنَّ الحَليمِيَّ نقلَ إجماعَ العُلماءِ على قَبولِ إيمانِ الدَّهرِيِّ بإقرارِه وتصديقِه بمُجَرَّدِ وُجودِ الصَّانعِ، ونقَلَه إمامُ الحرَمَينِ عن الأكثَرِ، وصَحَّحَه البَغَوِيُّ؛ فهو محمولٌ على أنَّ الحُكمَ بالظَّاهرِ، واللهُ أعلَمُ بالسَّرائرِ.

ثمَّ رأيتُ شارِحاً لـ «الفُصوصِ» تكلَّمَ في هذه المسألةِ مُعارِضاً للنُّصوصِ، آتياً بكلامٍ مُتَعارِضٍ يظهرُ بُطلانُه للعُمومِ والخُصوصِ، وهو أنَّ المُؤاخَذَةَ على الكُفرِ السَّابقِ كانَ قبلَ هذا الإيمانِ، فلم يجُبَّها هذا الإيمانُ، وإنَّما يجُبُّ ما بعدَه من المُؤاخَذَةِ الأُخرَوِيَّةِ، والمُؤاخَذَةُ الدُّنيويَّةُ على الكُفرِ لا تستلزِمُ المُؤاخذَةَ الأُخرَوِيَّةَ إذا آمَنَ بعدَ هذه المُؤاخذةِ قبلَ مُعاينةِ الأُمورِ الأُخرَوِيَّةِ.

ثمَّ قاسَ بعَقلِه الكاسِدِ، بالقياسِ الفاسِدِ قائلاً: فإنَّ أَسْرَ الكافرِ واسترقاقَه مُؤاخَذَةٌ على كُفْرِه بعدَ الإيمانِ؛ إذ لا يَعْتِقُ بمُجَرَّدِ الإيمانِ، لكِنْ لا يُؤاخَذُ بذلك الكُفْرِ في الآخرةِ. انتهى. وبُطلانُه لا يخفَى.

ثمَّ قالَ الجَلالُ: (**وأمَّا مَن يقولُ بكَونِ الشَّيخِ مُحيي الدِّينِ منَ المُلحِدين، فجَهلُه يُنادي عليه بالإلحادِ**)؛ أي: بالمَيلِ عن طريقِ الحقِّ إلى صَوْبِ العِنادِ، قالَ: (**حيثُ تكلَّمَ فيمَن لا يصِلُ إلى كُنْهِ كلامِه أساطينُ العُلَماءِ، وسلاطينُ الفُضَلاءِ**).

أقولُ: أمَّا عُلماءُ الظَّاهِرِ فلِعَدَمِ معرِفةِ أكثرِهم باصطِلاحِ الصُّوفيَّةِ، وأمَّا عُلماءُ

الباطِنِ فلأنَّ الغالبَ عليهم عدَمُ الاطِّلاعِ بالقَواعِدِ العربيَّةِ، لا سيَّما وقد دُقِّقَتْ إشاراتُه بعدَما حُقِّقَتْ عِباراتُه.

ولذا قالَ: (**وعَجَزَت أفكارُهم عن فَهْمِ أسرارِه قُدِّسَ سِرُّه، والعَجَبُ أنَّه**)؛ أي: المُنكِرُ (**تكلَّمَ بما لا يعلَمُ حيثُ لم يعرِفِ اصطِلاحَهم، ومَن لم يعرِفْ شيئاً أنكَرَه**).

قلتُ: ليسَ فيما سبَقَ شيءٌ من مُصطَلَحاتِ الصُّوفيَّةِ، وإنَّما هو مباحثُ في الآياتِ القُرآنيَّةِ بالاصطِلاحاتِ العربيَّةِ والقَواعِدِ الكلاميَّةِ.

نعَم أنكرَ عليه جَمعٌ في بعضِ الكلماتِ الفُصوصِيَّةِ، وبعضِ العباراتِ الفُتوحيَّةِ، التي بظاهِرِها غيرُ مُطابقةٍ للعَقائدِ الحقِّيّةِ، غافلينَ عن الاصطِلاحاتِ الصُّوفيَّةِ من الدَّلالاتِ الرَّمزِيَّةِ، والإشاراتِ السِّرِّيّةِ، والعباراتِ الدَّقيقةِ الخفيَّةِ، اللهُ أعلَمُ بما أرادَ القائِلُ بها في النِّيةِ، من المَقاصدِ الدِّينيةِ، أو المَطالبِ الدُّنيويَّةِ[1] الدَّنيَّةِ.

قالَ: (**والشَّيخُ يعني بذلك سَعَةَ رحمةِ اللهِ، وهذا القائِلُ يقولُ بعَدَمِ سَعَةِ رحمةِ اللهِ، ويُقنِّطُ عبادَه، ويحثُّهُم على اليأسِ من رَوْحِ اللهِ، ﴿لَا يَاْيْـَٔسُ مِن رَّوۡحِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡقَوۡمُ ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾** [يوسف: ٨٧])، وهذا كلامٌ نشأَ من كَمالِ ضَلالِ الجَلالِ، حيثُ نسَبَ جُمهورَ العُلماءِ على زَعمِه إلى أنَّهم يُنكِرُونَ سَعَةَ رحمةِ اللهِ، ويُقَنِّطونَ عبادَه ويحثُّونَهم على اليأسِ من رحمةِ اللهِ، وهذا كفرٌ صريحٌ على تقديرِ ثُبوتِه عنه، وعَدَمِ توبتِه منه.

وأمَّا الشَّيخُ فهو مُعتَمَدُ الأجِلَّةِ من المشايخِ السَّنيَّةِ، لا سيَّما السَّادةُ النَّقشبندِيَّةُ، والقادَةُ الشَّاذِلِيَّةُ، ومُعتَقَدُ مُعظَمِ الأئمَّةِ من العلماءِ الحنفيَّةِ والشَّافعيَّةِ والمالكيَّةِ والحَنبَلِيَّةِ، ومنهُم أستاذُنا الأعظَمُ، وإسنادُنا الأكرَمُ، واستِنادُنا الأفخَمُ، واسِطَةُ عقدِ العَلاقةِ البكريَّةِ، المُبدعِ للعَوارِفِ البكريَّةِ السَّاريةِ على لسانِه، الجاريةِ على جَنانِه، في

---

(١) قوله: «الدنيوية» سقط من «ف».

أزمنةِ العَشيَّةِ والبُكرِيَّةِ، مَولانا الشَّيخُ شَمسُ الدِّينِ محمَّدٌ البَكرِيُّ[1]، قدَّسَ اللهُ سِرَّه السَّرِي، المَعروفُ من طريقِ الجُنَيدِ والسَّرِيِّ، نفعَنا اللهُ بعُلومِهم في الدُّنيا، وحَشَرَنا تحتَ أعلامِهم في العُقبَى، فإنَّه كانَ يُعظِّمُ الشَّيخَ في مَجالِسِه الشَّريفةِ، ويذكرُه بمَحاسنِه المُنيفةِ.

وقد صنَّفَ شيخُ مشايخِنا، عُمدَةُ الحُفَّاظِ المُحدِّثين، وخاتمةُ الأئمَّةِ المُجتَهدين، وزُبدَةُ العُلماءِ العامِلين، جَلالُ الدِّينِ السُّيوطِيُّ رسالةً سمَّاها: «تَنبيهُ الغَبِيِّ في تنزيهِ ابنِ العَرَبيِّ»، مُصدَّرَةً بقَولِه: مسألةٌ في ابنِ العَرَبيِّ وما حالُه؟ وفي رَجُلٍ أمرَ بإحراقِ كُتُبِه وقالَ: إنَّه أكفَرُ من اليَهودِ والنَّصارَى ومَن ادَّعَى لله ولداً، فما يلزَمُه في ذلك؟

الجوابُ: اختَلَفَ النَّاسُ قديماً وحديثاً في ابنِ العَربيِّ، ففِرقةٌ تعتَقِدُ وِلايتَه، وهي المُصيبَةُ، ومن هذه الفِرقَةِ الشَّيخُ تاجُ الدِّينِ بنُ عطاءِ اللهِ[2]، من أئمَّةِ المالكيَّةِ، والشَّيخُ عَفيفُ الدِّينِ اليافِعِيُّ[3]، فإنَّهما بالَغا في الثَّناءِ عليه، ووَصَفاهُ بالمَعرفةِ.

وفِرقةٌ تعتقِدُ ضَلالَه، ومنهم طائفةٌ كثيرةٌ من الفُقَهاءِ.

---

(١) هو محمد بن محمد بن أبي الحسن البكري الصديقي، شمس الدين أبو المكارم، من علماء المتصوفة، له شعر جيد، ومصنفات حسنة، منها: «شرح مختصر أبي شجاع»، و«الفتح المبين بجواب بعض السائلين»، و«معاهد الجمع في مشاهد السمع»، (ت ٩٩٤هـ). انظر: «الكواكب السائرة» (٣/ ٦١)، و«النور السافر» (ص ٣٦٩)، و«الأعلام» (٧/ ٦٠).

(٢) هو أحمد بن محمد بن عبد الكريم أبو الفضل ابن عطاء الله السكندري، المتوفى (٧٠٩هـ)، صاحب الحكم العطائية المشهورة. انظر: «الدرر الكامنة» لابن حجر (١/ ٣٢٤).

(٣) هو عبد الله بن أسعد بن علي اليافعي، من علماء الصوفية، وهو مؤرخ، صاحب كتاب: «مرآة الجنان في معرفة حوادث الزمان»، وغيره، (ت ٧٦٨هـ). انظر: «الدرر الكامنة» لابن حجر (٣/ ١٨)، و«البدر الطالع» للشوكاني (١/ ٣٧٨).

وفِرقةٌ شكَّتْ في أمرِه، ومنهم الحافِظُ الذَّهبِيُّ في «الميزانِ»[١]، وعن الشَّيخِ عزِّ الدِّينِ بن عبدِ السَّلامِ فيه كلامانِ، الحطُّ عليهِ[٢]، ووَصفُه بأنَّه القُطْبُ.

قالَ[٣]: وقد سُئِلَ شَيخُنا شيخُ الإسلامِ بقيَّةُ المُجتَهدين، شرَفُ الدِّينِ المَناوِيُّ[٤] عن ابنِ العربيِّ، فأجابَ بما حاصِلُه: إنَّ السُّكوتَ عنه أسلَمُ، وهذا هو اللَّائِقُ بكُلِّ وَرِعٍ يخشَى على نفسِه.

والقَولُ الفَصْلُ عندي في ابنِ العَرَبيِّ طريقةٌ لا يَرضاها فِرْقَتا أهلِ العصرِ، لا مَن يعتَقِدُه، ولا مَن يحطُّ عليه، وهي اعتِقادُ وِلايتِه، وتحريمُ النَّظَرِ في كُتُبِه، فقد نُقِلَ عنه هو أنَّه قالَ: نحنُ قَومٌ يحرُمُ النَّظَرُ في كُتُبِنا.

وذلك أنَّ الصُّوفيَّةَ تواضَعُوا[٥] على ألفاظٍ اصطَلَحُوا عليها، وأرادُوا بها معانيَ غيرَ المعاني المُتَعارفةِ منها، فمَن حَمَلَ ألفاظَهم على معانيها المُتعارفةِ بينَ أهلِ العلمِ كَفَرَ أو كفَّرَ. نصَّ على ذلك الغَزاليُّ في كتُبِه، وقالَ: إنَّه شبيهٌ بالمُتشابهِ بالقُرآنِ والسُّنَّةِ، مَن حملَه على ظاهِرِه كفَرَ، وله معنًى سِوَى المُتعارَفِ منه، فمَن حَمَلَ آياتِ الوَجْهِ واليدِ والعَينِ والاستواءِ على مَعانيها المُتعارفةِ كفَرَ قَطعاً.

والمُتَصَدِّي لتكفيرِ ابنِ العربيِّ لم يخَفْ من سُوءِ الحسابِ، وأن يُقالَ له:

---

(١) (٣/ ٦٥٩).

(٢) نقل ذلك البقاعي في كتابه: «تنبيه الغبي إلى تكفير ابن عربي» (ص ١٣٦).

(٣) أي السيوطي رحمه الله تعالى.

(٤) هو يحيى بن محمد بن محمد أبو زكريا شرف الدين المناوي، فقيه شافعي مصري، ولي قضاء الديار المصرية، وله: «شرح مختصر المزني»، وهو جد محمد بن عبد الرؤوف المناوي، (ت ٨٧١هـ). انظر: «حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة» للسيوطي (١/ ٤٤٥)، و«شذرات الذهب» لابن العماد (٩/ ٤٦٣).

(٥) أي اتفقوا على وضع كلمات ومصطلحات خاصة بهم.

هـل ثبـتَ عنـدَكَ أنَّه كافـرٌ؟ فإنْ قـالَ: كُتُبُـه تدلُّ علـى كُفرِه، أفأمِـنَ أن يُقـالَ له: هل ثَبـتَ عنـدَكَ بالطَّريـقِ المَقبولِ فـي نَقلِ الأخبـارِ[١] أنَّه قالَ هـذه الكلمـةَ بعينِها، وأنَّه قصَـدَ بها معناهـا المُتعارَفَ.

والأوَّلُ لا سبيلَ إليه؛ لعَدَمِ سندٍ يُعتَمَدُ عليه في مثل ذلك، ولا عبرةَ باستفاضةِ الآنَ؛ إذ على تقديرِ ثُبوتِ أصلِ الكتابِ عنه؛ فلا بُدَّ من ثُبوتِ كلِّ كلمةٍ لاحتِمالِ أن يُدَسَّ في الكتابِ ما ليسَ من كلامِه من عَدُوٍّ أو مُلحِدٍ.

والثَّاني وهو أنَّه قَصَدَ بهذه الكلمةَ كذا لا سبيلَ إليه أيضاً، ومَن ادَّعاه كَفَرَ؛ لأنَّه من أمورِ القَلبِ التي لا يطَّلِعُ عليها إلا اللهُ.

وقد سـأَلَ بعـضُ أكابـرِ العُلماءِ بعـضَ الصُّوفيَّةِ في عصـرِه: مـا حَمَلَكُم على أنِ اصطَلَحتُـم علـى هذه الألفـاظِ التي يُستَشْـنَعُ ظاهِرُها؟ فقـالَ: غيرةً علـى طَريقِنا هـذا أن يدَّعيَـه مَـن لا يُحسِـنُه، ويدخلَ فيـه مَن ليسَ مـن أهلِه[٢].

والمُتصَدِّي للنَّظرِ في كُتُبِ ابنِ العربيِّ أو إقرائِها لم ينصَحْ نفسَه ولا غيرَه، بل ضَرَّ نفسَه وضَرَّ المسلمين كلَّ الضَّرَرِ، لا سيَّما إن كانَ من القاصِرين في عُلومِ الشَّرعِ والعُلومِ الظَّاهرةِ، فإنَّه يَضِلُّ ويُضِلُّ، وعلى تقديرِ أن يكونَ المُقرِئُ لها عارِفاً، فليسَ من طريقةِ القَومِ إقراءُ المُريدينَ كُتبَ الصُّوفيَّةِ، ولا يُؤخَذُ هذا العِلمُ من الكُتُبِ.

وما أحسَنَ قَولَ بعضِ العُلماءِ وقد سأَلَه أن يقرأَ عليه تائيَّةَ ابنِ الفارِضِ فقالَ له: دَعْ عنكَ هذا، مَن جاعَ جُوعَ القَومِ، وسَهِرَ سَهَرَهُم، رأى ما رَأَوا.

---

(١) في «ف»: «الأخيار».

(٢) وليتهم لم يفعلوا، فقد انقلب الأمر على الناس الآن، وأصبح الأدعياء يتلاعبون بالألفاظ هذه ويتبجحون بها، ليثبتوا لأنفسهم رتبة ومكانة وقدراً، ويحلِّقون في المقامات كلاماً، وهم من أجهل الناس بالحقائق والبينات.

والواجِبُ على الشَّابِّ[1] المُستَفتي عنه: التَّوبةُ والاستِغفارُ والخُضوعُ للهِ، والإنابةُ إليه حَذَراً من أن يكونَ آذَى وَليّاً لله، فيُؤذِنُه اللهُ بحربٍ، وإن امتَنَعَ من ذلك وصَمَّمَ فتكفيه عُقوبةُ اللهِ عن عُقوبةِ المَخلوقين، وماذا عسى أن يصنَعَ فيه الحاكِمُ أو غيرُه. هذا جَوابي في ذلك، والله أعلَمُ. انتهى[2].

وقد رأيتُ صورةَ فَتوَى شيخِ الإسلامِ، مَلِكِ المُحدِّثين، شيخِ مَشايخِنا، شهابِ المِلَّةِ والدِّينِ، أحمدَ بنِ حَجَرٍ العَسْقَلانيِّ نفَعَنا اللهُ بعُلومِه ومَدَدِه الرَّبَّانيِّ:

ما تقولُ يا سيِّدي للشَّيخِ مُحيي الدِّينِ بنِ العَرَبيِّ في قضيَّةِ فِرْعَونَ وإيمانِه، الذي أشارَ إليه في «الفُصوصِ» وغيرِه؟

فأجابَ الشَّيخُ:

بسمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحيمِ، اللَّهُمَّ احفَظْ لساني من الافتِراءِ والزَّلَلِ، وجَنِّبني من الخطأِ والخَلَلِ، بحُرمَةِ نبيِّكَ محمَّدٍ عليه السَّلامُ، فإذا كانَ ذلك الفعلُ من القَدَرِ عندَ اللهِ وقوعُه في هذا المحلِّ سلَبَ الله عن هذا العبدِ عَقْلَه ولم يُعطِه الاعتبارَ، وأعماه حتَّى يظهرَ ذلك الفِعلُ في محلِّه، فإذا ظهَرَ بحُكمِ هذا الجبرِ الباطِنِ ردَّ اللهُ تعالى عَقْلَه عندَ مَوتِه واعتبرَ واستغفَرَ ربَّه وخَرَّ راكِعاً وأنابَ، وهذا معنَى قولِه ﷺ: «إنَّ اللهَ تعالى إذا أرادَ إنفاذَ قَضائِه وقَدَرِه سَلَبَ عن ذَوي العُقولِ عُقولَهم، حتَّى إذا مَضَى قَدَرُه فيهم رَدَّها عليهم ليَعتَبِروا»[3].

أمَّا في حَضْرَةِ الشَّيخِ نقولُ: هو بَحرٌ موَّاجٌ، لا ساحِلَ له، ولا يُسمَعُ لمَوجِه

---

(١) في «ف»: «الساب».

(٢) انظر: «تنبيه الغبي بتبرئة ابن عربي» للسيوطي، ونقل عنه جملة وافرة: ابن العماد في «شذرات الذهب» (٧/ ٣٣٥ـ٣٣٨).

(٣) رواه القضاعي في «مسنده» (١٤٠٨)، والديلمي في «مسند الفردوس» من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، وقال الزركشي في «اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة» (ص ١١٨): ضعيف.

غَطيطٌ، بل كلامُه بَكْرٌ صَهباءَ في لجَّةٍ عَمياءَ، الحاتميُّ الذي لا نعتَ يضبطُه، ولا مَقامَ يُعيِّنُه، مَن قالَ: إنَّ له نعتاً فليسَ له علمٌ به، عندَه مبدأُ مَكنونِه، وحسبُنا اللهُ ونِعمَ الوكيلِ، وصلَّى اللهُ على سيِّدنا محمَّدٍ وآلِه وصَحبِه وسلَّمَ. انتهى[1].

والذي أعتَقِدُه في الشَّيخِ ما قالَه العُلماءُ في فتاويهم، كالشَّيخِ مجدِ الدِّينِ الفَيرُوزأبادِيِّ صاحبِ «القاموسِ»، والبَيضاوِيِّ، وغيرِهما في حقِّه: الذي أعتَقِدُه وأَدِينُ اللهَ به أنَّ الشَّيخَ مُحيي الدِّينِ بنَ عَرَبيٍّ إمامُ أهلِ الشَّريعةِ عِلْماً ورَسْماً، ومُرَبِّي أهلِ الطَّريقةِ عَمَلاً وعِلْماً، وشيخُ مَشايخِ أهلِ الحقيقةِ ذَوْقاً وفَهْماً.

قالَ صاحبُ «القاموسِ»: وهو الذي فسَّرَ القُرآنَ العَظيمَ في نيِّفٍ وسبعينَ مُجلَّداً، حتَّى بلغَ قولَه جلَّ وعلا: ﴿وَعَلَّمْنَٰهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا﴾ [الكهف: ٦٥]،

---

(١) ونقل الحافظ السخاوي عنه كلاماً مناقضاً لهذا في كتابه: «الجواهر والدرر» (٣/ ١٠٠١ـ١٠٠٢)، قال فيه: «واتفق كما سمعته منه مراراً أنه جرى بينه وبين بعض المحبين لابن عربي منازعة كثيرة في أمر ابن عربي، أدَّت إلى أن نال شيخنا من ابن عربي لسوء مقالته. فلم يسهل بالرَّجل المنازع له في أمره، وهدَّده بأن يغري به الشَّيخ صفاء الذي كان الظاهر برقوق يعتقده، ليذكر للسلطان أن جماعة بمصر منهم فلان يذكرون الصالحين بالسوء ونحو ذلك. فقال له شيخنا: ما للسلطان في هذا مدخل، لكن تعالَ نتباهل؛ فقلَّما تباهل اثنان، فكان أحدهما كاذباً إلا وأصيب. فأجابَ لذلك، وعلَّمه شيخنا أن يقول: اللهمَّ إن كان ابن عربي على ضلالٍ، فالعَنِّي بلعنتك، فقال ذلك. وقال شيخنا: اللهم إن كان ابن عربي على هدى فالعنِّي بلعنتك. وافترقا.

قال: وكان المعاند يسكن الرَّوضة، فاستضافه شخص من أبناء الجند جميل الصُّورة، ثم بدا له أن يتركهم، وخرج في أول الليل مصمماً على عدم المبيت، فخرجوا يشيعونه إلى الشختور، فلما رجع أحسَّ بشيءٍ مرَّ على رجله، فقال لأصحابه: مرَّ على رجلي شيء ناعم فانظروا، فنظروا فلم يروا شيئاً. وما رجع إلى منزله إلا وقد عمي، وما أصبح إلا ميتاً. وكان ذلك في ذي القعدة سنة سبع وتسعين وسبع مئة، وكانت المباهلة في رمضان منها. وكان شيخنا عند وقوع المباهلة عرَّف من حضر أن من كان مبطلاً في المباهلة لا تمضي عليه سنة». وله كلام عليه في «لسان الميزان» فتأمل.

ثـمَّ اسـتأثرَ اللهُ بقَبـضِ رُوحِه عندَ هـذه الكلمةِ الشَّـريفةِ، وهـذا أعظَمُ بُرهـانٍ، وأتمُّ دليـلٍ وبيـانٍ، وأقـوى حُجَّةٍ على أنَّـه كامِـلٌ مُوَحِّدٌ، ولا يُنكِـرُه إلا جاهِـلٌ أو جاحِدٌ مُعانِدٌ[١].

وما عَلـيَّ إذا مـا قُلـتُ مُعتَمَـدي ... دَعِ الجَهـولَ يظُـنَّ العَـدْلَ عُدوانـا

واللهِ والله واللهِ[٢] العظيـمِ ومَـن ... أقـامَـه حـجَّـةً للهِ بُـرْهـانـا

كلُّ الـذي قُلـتُ بعـضٌ مـن مَناقِبِـه ... مـا زِدْتُ إلا لعلِّـي زِدْتُ نُقصانـا[٣]

ثـمَّ الـذي أعتَقِـدُه أنـا أنَّ الشَّـيخَ لم يُـرد إثباتَ إيمـانٍ فـي فِرْعَـونَ، بدليلِ ما سـبقَ عنه فـي «الفُتوحـاتِ المَكِّيَّةِ»، وإنَّمـا قصَدَ أنَّ الأدلَّـةَ في كُفرِه ليسَـتْ قطعيَّةً، ولهـذا قـالَ في «الفُصـوصِ»: وأمرُه إلـى اللهِ، وهذا ليـسَ فيه محظورٌ يوجِـبُ كُفرَه بلا اشـتِباهٍ.

وغايتُـه أنَّـه وَقَـعَ لـه عُزلَةُ قَلَـمٍ، أو لُغـزَةُ قَـدَمٍ، حَصَلَ لـه بعدَ الانتبـاهِ كما هو شَـأنُ المَحفوظيـنَ مـن أوليـاءِ اللهِ، وقـد سُـئِلَ سـيِّدُ الطَّائفـةِ جُنَيـدٌ البَغـداديُّ عليه رحمـةُ ربِّـه الهـادِي: هل العـارِفُ يزنـي؟ فأطـرَقَ مَلِياً ثـمَّ قالَ: فـكانَ أمـرُ الله قَدَراً مَقـدُوراً. مـعَ احتِمـال أن لا يكـونَ مـن كلامِـه، أو لا يكـونَ المَفهـومُ الظَّاهِـرُ مـن مرامِـه، فالتَّسـليمُ أسـلَمُ. واللهُ تعالـى أعلَمُ.

فَـرَغَ على يـدِ مُؤلِّفِه، المُعتَـرِفِ بالجَهلِ والتَّقصيرِ، كما هو مُطَّلِـعٌ على حالِه العالـمُ بالنَّقيـرِ والقِطميـرِ، فـي شـهرِ ربيـعٍ الأوَّلِ سـنةَ سـبعٍ بعـدَ الألـفِ المُكمَّلِ،

---

(١) انظر: «شذرات الذهب» لابن العماد (٧/ ٣٣٨).

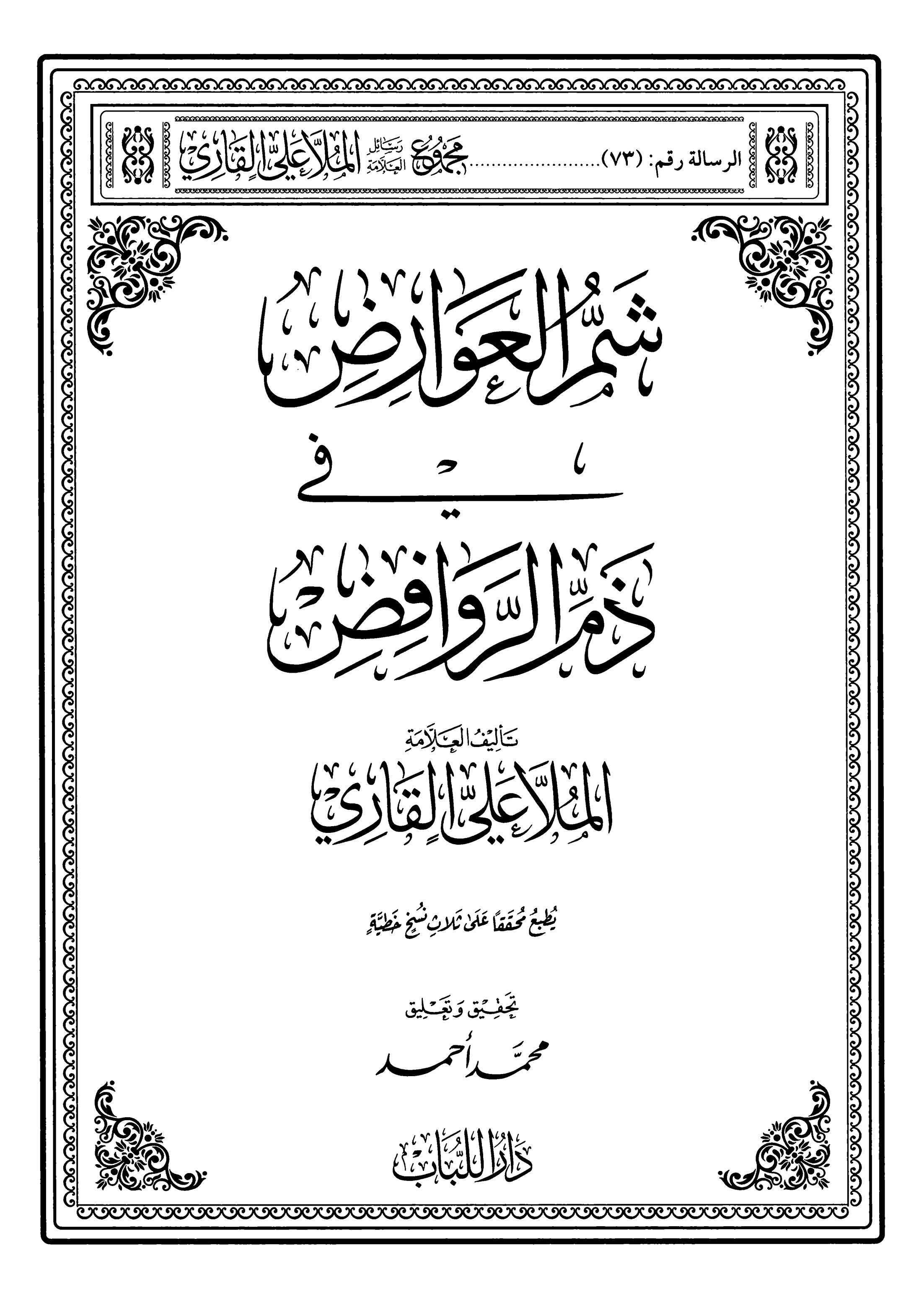
(٢) لفظ الجلالة الثالث ليس في «ف» و«ج» و«أ»، وأثبته من المصادر.

(٣) هنا تنتهي النسخة الخطية لمكتبة فيض الله والمرموز لها بـ «ف».

والحمـدُ للهِ العلـيِّ الأجَـلِّ، والصَّـلاةُ والسَّـلامُ على سـيِّدنا محمَّـدٍ النَّبـيِّ الأكمَلِ، وعلـى آلِـه وأصحابِـه الكُمَّـلِ، المُشـبَّهين بالذَّيلِ، والحمـدُ للهِ وحـدَه وكفى [1].

***

(١) في «ج» بعد الانتهاء كتب: «وفرَغَ يدُ كاتبِه الفقيرِ إلى توفيقِ ربِّه الغنيِّ القديرِ، أحمدَ الأيُّوبيِّ الشَّهيرِ بقاضي... جعلَه اللهُ من أهلِ الإفادةِ والاستفادةِ، صباحَ يومِ السَّبتِ الثالثِ من شهرِ ذي الحجَّةِ عامَ خمسٍ وسبعينَ ومئةٍ وألفٍ، من صحبةِ مَن له العِزُّ والشَّرَفُ، والحمدُ للهِ الكريمِ الرَّحيمِ على كلِّ حالٍ، والصَّلاةُ والسَّلامُ على سيِّدِنا محمَّدٍ حبيبِ المُتَعالِ، وعلى أولادِه وأصحابِه وأزواجِه وجميعِ الآلِ، إلى يومِ الحشرِ والمآلِ».



شم العوارض في ذم الروافض

تأليف العلامة

الملا علي القاري

يطبع محققاً على ثلاث نسخ خطية

تحقيق وتعليق

محمد أحمد

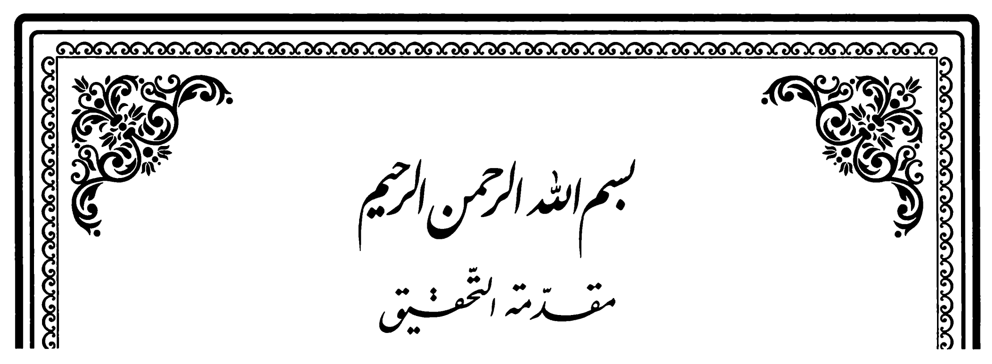
دار اللباب



مكتبة الجامعة الإسلامية (ج)

المكتبة الأحمدية (أ)

المكتبة السليمانية (س)



الحمدُ لله الَّذِي يخصُّ من يَشَاءُ بمَا يَشَاءُ من فَضلِه، والصَّلَاةُ والسَّلَامُ على مُحَمَّدٍ وصَحبهِ وأَهلهِ وحزبهِ، ومن اهتَدى واقتَدى بسُنَّته، ودعا بدعوته، وأحبَّ صحَابتِه وآلَ بيته، وصلَّى اللهُ على نبيِّهِ وآله وصحبِهِ.

وبعدُ:

فإليكَ أيُّها الأخُ اللبيبُ هذهِ الرسالةَ النفيسةَ في بابها، الغنيةَ في موضوعاتها وأبحاثها، الكاشفةَ عن أمورٍ مهمة تخصَّ عوامَّ المسلمين وخواصَّهم.

ذكَرَ فيها العلَّامةُ القارِيْ جُملةً من العَوارِضِ والمُشكِلاتِ التي كانَتْ في زمانِهِ وما قَرُبَ منهُ، وما زالَتْ حتَّى يومنا هذا.

تلك العوارضُ التي وَقَع في الخلاف فيها جَمعٌ مِنَ النَّاسِ، بَيَّنها وكَشَفَهَا العلَّامةُ القارِيْ في رسالتِهِ هذهِ.

وسببُ تأليفه لها: هو أنَّهُ صدرَ عَن مؤلِّفها العلَّامةِ القارِيْ في بعض دروسه: أنَّ سَبَّ الصَّحَابةِ ليسَ كفراً بالدليلِ القطعيِّ بَل بالظنِّي، وإنَّما يُقتَلُ السَّابُّ للأصحَابِ عندَ الحنفيةِ سياسَةً لِلدوابِّ، عَن قلةِ الآدابِ في هذا البابِ، فتشوشَ خاطرُ بعضِ الحاضِرينَ، وأخذَ بالخصامِ، ونشرِ القيلِ والقال، بين الجهَّالِ الطَّغام. مما جعلَ العلَّامةَ القارِيْ يوضِّحُ هذهِ المسألةَ ويردُّ على أمثالِ المُتعلمينَ المتنطعينَ.

بيَّنَ القارِيْ في هذه الرسالةِ أَنَّ قتلَ الأنبياءِ وطعنَهم والوقوعَ فيهم: كُفرٌ بالإجماعِ.

أمَّا مَنْ سَبَّ أحدَ الصَّحابةِ؛ فهو فاسِقٌ ومبتدِعٌ بالإجماعِ إلا إذا اعتقدَ أنَّهُ مباحٌ، كما عليهِ بعضُ الشِّيعةِ وأصحابِهم، أو يترتَّبُ عليهِ ثوابٌ كما هو دَأْبُ كلامهم، أو اعتقدَ كُفْرَ الصَّحابةِ وأَهْلَ السُّنَّةِ في فَضْلِ خطابهم؛ فإنَّه كافرٌ بالإجماعِ وأمَّا مَنْ قَذَفَ عائِشةَ رضي الله عنها: فكافِرٌ بالإجماعِ.

وَبيَّنَ العلَّامةُ القارِيْ أن بَاغِضَ عَليٍّ وسَائر الصَّحَابةِ كلُّهم رَفضةٌ، وإن اختصَّ بَاغِضُ عَليٍّ بالخَوارِجِ لخرُوجهم عَلى عَليٍّ وقتَ الفتنَة، وذلَك لأن الرَّفضَ بِمَعنَى التركِ لغةً، ثُمَّ نُقلَ إلى تركِ مَحَبةِ الصَّحَابةِ.

فشيعةُ عليٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: كلُّ مَنْ شايعَهُ في سُنَّتِه، وتابَعهُ في طريقتهِ وسيرتهِ، المُطابقةِ لمَا هِيَ عَليهِ النبيُّ عليهِ السَّلامُ وأصحَابُه في ظَاهِرهِ وسريرَتهِ.

فالمحبُّ الغالي هُوَ الرّافضَيُّ، والمُبغضُ الغالي هُو الخَارِجيُّ، والسُّنِّي: مُحبٌّ لعَليٍّ في المقام العَالي؛ لأنه في الوسِط الذِي هو القِسطُ.

ثمَّ تناول العلاَّمةُ القارِيْ في هذه الرسالةِ: أنهُ لا يُقتلُ أهلُ البدعَة مِن الرَّوافِض والخوارجِ إلاَّ إذَا صَارُوا مِن أهلِ البَغِي.

وحقق المسألة في: أن سَبَّ الصحَابةِ الكرَامِ مِن أكبَرِ الكبَائرِ؛ لأنه اجتمعَ فِيه حَقُّ اللهِ وحَقُّ العَبدِ وحَقُّ رَسُوله ﷺ أيضاً.

ثم ختمَ الرِّسالةَ بطبقاتِ الفُقهاءِ والمجتهدينَ عندَ الحنفيةِ، وتعرضَ لشروطِ المجتهدِ وآلاتهِ، وعن حكمِ اجتهادِ الصَّحابةِ في حياةِ النبيِّ ﷺ، ثم تكلَّمَ عن الإفتاءِ وأهليةِ المفتي وشروطِه، وآدابٍ ينبغي للمُفتي أن يأخذَ بها.

هذا، وقد اعتمدنا في تحقيق هذه الرسالة النافعة، على ثلاث نسخٍ خطيةٍ، هي: نسخةُ الأحمدية، ورمزنا لها بـ «أ»، والسليمانية، ورمزنا لها بـ «س»، ونسخة الجامعة الإسلامية ورمزها «ج».

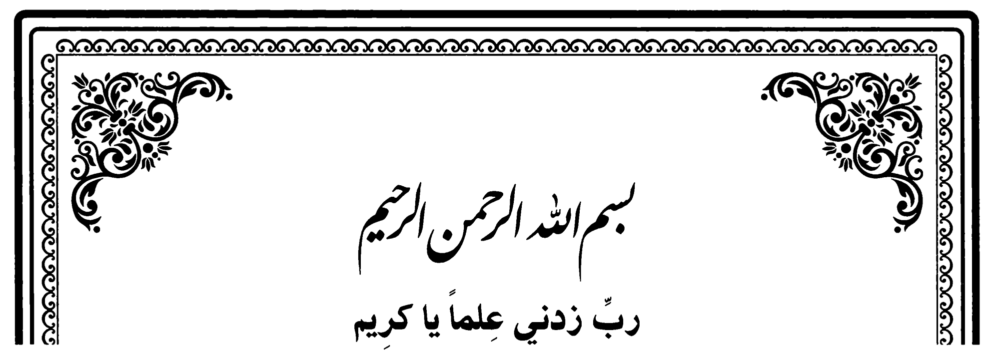
وقد أردفنا هذه الرسالةِ برسالة أخرى للعلَّامة القاري «سُلالة الرِّسالةِ في ذمِّ الرَّوافضِ من أهلِ الضَّلالةِ»، وهي كالذيل والمختصر لـ «شم العوارض»، وقد ألفها ـ رحمهُ الله تعالى ـ في الردِّ على الروافضِ الذين يسبُّونَ الشيخينِ الجليلينِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُما، **واستدلَّ فيها على أنَّ سبَّ الشيخينِ ليس كُفراً من الكتابِ والسُّنَّةِ والإجماعِ والقياسِ، ونقلَ كلامَ علماءِ الحنفيةِ في ذلكَ، وأنَّهُ إذا كانَ تسعٌ وتسعونَ روايةً على كُفْرِ أحدٍ، وروايةٌ واحدةٌ على إسلامهِ؛ ينبغِي للمُفتِي أن يعملَ بتلكَ الرِّوايةِ.**

واعتمدنا في تحقيقها على ثلاث نسخ خطية، وهي نسخة السليمانية «س»، ونسخة الجامعة الإسلامية «ج»، والنسخة الأحمدية: «أ».

واللهَ نسألُ أن يتقبَّلَ منَّا هذا العملَ، وأن يتجاوزَ عمَّا وقعَ فيه من الزللِ والخللِ، إنه وليُّ ذلكَ والقادرُ عليه، والحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ، وصلَّى الله على خاتمِ الأنبياءِ والمُرسلينَ.

المحقق

* * *



الحمـدُ لخالـقِ البَرايَـا، والشـكرُ لواهـبِ العَطايَـا، والمَـدحُ لِدَافـعِ البَلايَـا، والصَّـلاةُ والسَّـلامُ علـى سَـيِّدِ الأنبيَـاءِ وسَـندِ الأصفيَـاءِ، وعَلـى آلـهِ وأصحَابـهِ الأتقِيَـاءِ، رَغمـاً للخَـوارجِ والرّوافِـض مِـنْ الأغبيَـاء.

أمَّا بعدُ:

فيَقولُ الرّاجي بِرَّ رَبِّهِ البارِيْ، عَليُّ بنُ سُلطانِ محمدٍ القارِيْ: إنَّ أول مَا يجبُ على العِبَادِ تحسِينُ الاعتِقاد بِطَرِيقِ الاعتماد؛ ليَنفَعهُم حينَ المعَادِ ويومَ التنادِ.

ومِنْ المعلُوم عند أربَابِ العُلُوم وأصحابِ الفهوم: أن مبنى العَقائدِ على الأدلةِ القَطِعية، لاَ عَلى الحُجَجِ الظنِّيّة المفيدَة في المسَائلِ الفقِهيةِ الفَرعية، وذلكَ لقولِهِ تَعالى في ذَمِّ الكفَّار: ﴿وَمَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍۖ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّۖ وَإِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِى مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا ﴿٢٨﴾ فَأَعْرِضْ عَن مَّن تَوَلَّىٰ عَن ذِكْرِنَا وَلَمْ يُرِدْ إِلَّا ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا ﴿٢٩﴾ ذَٰلِكَ مَبْلَغُهُم مِّنَ ٱلْعِلْمِۚ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِۦ وَهُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ ٱهْتَدَىٰ﴾ [النجم: ٢٨ ـ ٣٠].

والآيَـاتُ فـي هـذا المَعْنـى كثيـرةٌ، والأحادِيـثُ فـي هـذا المبنـى شـهيرةٌ، والإجمـاعُ منعقـدٌ عليـه، عنـدَ مـن تُوجـدُ مَعِرفـةُ لَديـه.

وإنما الخلافُ في أنَّ إيمانَ المقلدِ هَلْ هُو صحِيحٌ أم لا؟

فالجمهورُ على أنهُ يَصِحُّ إلا أنه مُؤاخَذٌ بتركِ ما يجبُ عليهِ، والمحقِّقونَ لا يَميلُونَ إليهِ، حتى إمُامنَا الأعظمُ وهُمامُنا الأفخمُ أوجَبَ الإيمانَ بمجردِ العَقل، ولو

لم يبعثِ الرسُلَ، ولم يظهر النقل، ويؤيّدُه قولُه تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦]؛ أي: ليعرفونَ، كما فسَّرهُ حَبرُ الأمَّةِ ومقتدى الأئمة(١).

وأما قوله سبحانه: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥]: فالمرادُ بِهِ عَذابُ الدنيا دُونَ عَذابِ العُقبى، أو يجعلُ العُقل أيضاً رَسُولاً؛ لأن بِهِ إلى مَعرفةِ الحَقِّ وصُولاً، وبدونِه حَتى معَ وجُودِ الرسولِ لم يكنْ حصُولاً.

هذا، ولمّا كان مدارُ الاعتقاد على الدليل القطعيِّ، الذي يصلحُ للاعتماد، ذكرَ إمامُ الأكثرِ في «الفقه الأكبر»: أن النبيَّ ﷺ مات على الإيمان، ووالداه ماتا على الكفرِ.

وقد بيَّنتُ المسألتين، وأوضحتُ المقالتينِ المشكلتينِ في محلِّهما من الرِّسالتينِ المُستقلتينِ، وذكرتُ فيهما وفي غيرهما من تأليفاتي من «المرقاة شرح المشكاة»، ورسالة «السَّالمة في حُسْنِ الخاتمة»، و«ضوء المعالي شرح بدء الأمالي»، و«شرح الشِّفا في حقوق المصطفى»؛ أن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام معصومون عن الشركِ السابقِ، والكفرِ اللاحقِ؛ كما هو معلوم من الكتاب والسنة، ومنعقدٌ عليه إجماعُ الأمة(٢).

فالعجبُ كلُّ العجبِ، ممن هو مشهورٌ بحُسنِ الأدبِ، أنه نقلَ منَّا ما لم يثبتْ عنَّا، وفْقَ ما تمنَّى، وحسبَ ما تعنَّى، وما ذاكَ إلا لكونه باركاً على «الفصوص»، وتاركاً للنصوص، حيث قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱجْتَنِبُواْ كَثِيرًا مِّنَ ٱلظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ ٱلظَّنِّ إِثْمٌ﴾ [الحجرات: ١٢].

وقال عزَّ وجلَّ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوْمًۢا بِجَهَٰلَةٍ فَتُصْبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَٰدِمِينَ﴾ [الحجرات: ٦].

---

(١) رواه الدينوري في «المجالسة وجواهر العلم» (٢٢٥).

(٢) انظر: «مرقاة المفاتيح» (١/ ١٢٧)، و«شرح الشفا» (٢/ ١٧٤).

وقال عزَّ وعلا: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُحِبُّونَ أَن تَشِيعَ ٱلْفَٰحِشَةُ فِى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ ۚ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [النور: ١٩].

وقد وردَ: «كفى بالمرءِ إثماً أنْ يحدِّثَ بكلِّ ما سَمِعَ»(١).

لا سيَّما إذا كان الناقلُ للكلام ممن اشتهرَ بجمع الحُطام، وأكلِ الحرام، وأخذِ مناصبِ الكِرام، بغيرِ استحقاقٍ فيما بينَ الأنامِ، وعدم حيائه في ذلك المقام، وليس له قدمُ صادقٍ في الأحكامِ، ولا عِرْقُ سابقةٍ في الإسلام.

وكان الباعثُ لهم على افترائهم عليَّ، واجترائهم في نسبةِ ما لا يليقُ إليَّ، أني طعنتُ في بعضِ كلمات شيخِهم ابنِ عربي، الذي هو كفرٌ ظاهرٌ عند العالم والغبي، وتوهموا أني حكمتُ بكفره؛ لقبحِ قولِه، وحطِّ قَدره، ولم يفهموا الفرقَ بين من يُنسبُ كلمةِ الكفر إليه، وبين من يموتُ عليه، حيثُ يحتملُ أن لا يكونَ القولُ عينَ قولِه، أو مرادُه غيرُ ظاهرٍ من نقله، وعلى التنزُّل يحتملُ أن يتوبَ إلى الله، ويرجعَ قبلَ الموتِ أو عندَه إلى تحسينِ الاعتقادِ بمولاه.

فصدقَ العلَّامةُ ابنُ المُقري من أكابر العُلماء الشَّافعيةِ في كتابه «الإرشاد»: أن طائفةَ ابنَ عربي شرٌّ من اليهودِ والنصارى في الاعتقادِ؛ لظهورِ فسادِهم فيما بين العبادِ، من التعصُّب والعِنادِ(٢).

وقد قال تعالى: ﴿ إِنَّمَا يَفْتَرِى ٱلْكَذِبَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰذِبُونَ ﴾ [النحل: ١٠٥].

وفي الحديثِ الشريف: «حاملُ القُرآنِ حاملُ رايةَ الإسلام، مَن أكرمه؛ فقد أكرمَ اللهَ، ومَن أهانهُ؛ فعليه لعنةُ اللهِ» رواه الديلميُّ(٣).

---

(١) رواه مسلم (٥) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٢) انظر: «أسنى المطالب (٤/ ١١٩)، و«تحفة المحتاج» (٩/ ٨٢).

(٣) رواه الديلمي في «الفردوس» من حديث أبي أمامة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وفي إسناده: محمد بن =

وأما من لم يعرفِ القرآنَ؛ لا تحقيقَ مبناهُ، ولا تدقيقَ معناهُ، ولم يعرف لفظَ السنةِ وضبطَها، وحفظ ما يتعلَّقُ بفحواه، ولا أقوالَ الفقهاء في بيان مُدَّعاهُ؛ فليسَ بعالمٍ وإن ادَّعاهُ، فما أيسرَ الدعوى، وما أعسرَ المعنى.

وقد قال عليه السَّلامُ: «العلمُ ثلاثةٌ: آيةٌ مُحكمةٌ، وسُنةٌ قائمةٌ، وفريضةٌ عادلةٌ»(١).

وما عداها: إما مباحةٌ، أو ضلالةٌ وجهالةٌ، فيكونُ من علمٍ لا ينفعُ، وصاحبُه ممن يُضرُّ به ولا ينتفعُ.

هذا؛ وقد قيلَ للإمام أبي حنيفة: الناسُ يتكلَّمونَ فيكَ، وأنت لا تتكلَّمُ فيهم، فقال: ﴿ذَٰلِكَ فَضۡلُ ٱللَّهِ يُؤۡتِيهِ مَن يَشَآءُۚ﴾ [المائدة: ٥٤].

ثمَّ مِن الغريبِ ما وقعَ في القريبِ: أنه صدرَ عَنِّي في بعضِ مَجالِسِ درسي ومجامع أُنسِي: أن سَبَّ الصحَابة ليسَ كفراً بالدلِيلِ القطعي بَل بالظنِّي، وإنَّما يُقتلُ السَّابُّ للأصحَاب في مَذهَبنا سياسَة للِدواب، عَن قلةِ الآدابِ في هذا البابِ، فتشوشَ خاطرُ بعضِ الحاضِرينَ مِنْ الرِّجَالِ، مِمنْ يُشبهُ الأعورَ الدَّجَّالَ، الذي لم يُفرقْ بينَ الحَقِّ مِن الأقوالِ، وبينَ الباطلِ الصادرِ عَنْ أهلِ الضلالِ، واغترَّ بما قرأ بعضَ المُقدِّمَاتِ الرسميَّةِ مِنْ العلُومِ الغريبةِ الوهمية، ولم يُميِّزْ بَينَ العَقائدِ القَطعيَّة والفَوائدِ الظنيَّة، حَيْثُ التقطَ عَقيدَته من ألسِنةِ العَوام، أو مِنْ آبائِهِ الذِينَ لم يكونُوا مِنْ العُلمَاءِ الأعلامِ، وقَدْ قالَ تعَالى في ذمِّ هَؤلاءِ الذِينَ كالأنْعَامِ، ﴿قَالُوٓاْ إِنَّا وَجَدۡنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٖ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّهۡتَدُونَ﴾ [الزخرف: ٢٢] أي: وعلى أنوارِهم مُهتَدونَ: و: ﴿كُلُّ حِزۡبِۭ بِمَا لَدَيۡهِمۡ فَرِحُونَ﴾ [المؤمنون: ٥٣]، ومُعتَمدُونَ.

= يونس بن موسى الكديمي البصري أحد المتروكين. انظر: «تنزيه الشريعة» (١/ ٢٩٦).

(١) رواه أبو داود (٢٨٨٥)، وابن ماجه (٥٤)، والحاكم (٧٩٤٩) من حديث عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وفي إسناده: عبد الرحمن بن زياد الإفريقي، وعبد الرحمن بن رافع التنوخي، وهما ضعيفان.

فَتركَ صُحْبَتَنا وحَضرتَنا، واختارَ عَيبتَنا وغيبتَنا، وكانَ الواجبُ عليهِ مِنْ الأدَبِ لدَيهِ أنْ يُغْمِضَ عينَه مِنْ بَعضِ عُيوبنا، لو تحقَّق شَيءٌ مِنْ ذنُوبِنا رعايَةً لِحفظِ قلُوبنا، إذْ غايَتُه أنَّه إذَا وقعَ خطأً مِنَّا والمجتهدُ قَدْ يُخطِئُ في مَذهَبِنا، أو انفَردنا بهذا القَوْلِ عَنْ غيرنا أو تَبِعنا أحداً مِنْ مَشايخِنَا؛ فتَعيَن عليهِ أنْ يَأتِيَنا بنقلٍ لديه، أو روايةٍ وصَلتْ إليَهِ، أو يبحثَ معَنَا، ليظهرَ مَا عِنْدَنا فيقبلهُ مِنَّا أو يَردهُ عَلينَا، فنَقبلهُ أو نَدفعهُ عَنَّا، كما هُو طَريقةُ العُلَماءِ والطَّلَبةِ مِنْ الفُضَلاءِ.

هَذا الإمَامُ الأعظمُ وأصحَابُه في مَقَام الأفخمِ، كانوا يتَباحثونَ في المسَائلِ، ويتَناقشونَ في الدلائلِ، ويتَنافسونَ في الفضائلِ، فإمَّا أنْ يَرجعَ الإمَامُ إلى أقوالِهِم، أو يَرجعوا إلى قولِهِ بتحسِينِ أحَوالهم، وكذَا كانَ حَالُ السَّلفِ مِنْ الصَّحابةِ والتَابعينَ في مجَالسِهم الجامِعينَ، يتَذاكرونَ في العِلمِ ويتبَاحثونَ هنالكَ بالحِلمِ، بخَلافِ الخَلَفِ حَيْثُ كانَ خَلفُهم على خِلافِ ذلَكَ.

ولذَا لمَّا منعَ الإمَامُ ولدَه حَماداً عَنْ البَحثِ في علمِ الكلامِ، وأجَابَ عَنْه بأنِّي رَأيتُك تَبحَثُ في هَذا المرامِ، فَقَالَ: نَعَمْ إنِّي كُنْتُ أبحثُه مع صَاحِبي وأخَافُ عَليهِ مِنْ أنْ يُخطِئَ في ذلكَ المقامِ، وأنتم في هذِه الأيامِ تتَباحثونَ، وكلٌّ منكِم يُريدُ أنَّ صَاحبَه يقعُ في الكفرِ والملامِ، بَلْ أنتم بهذَا تَفرحونَ وتَتفاخرونَ، ومنْ أرادَ أنْ يُذلَّ صَاحِبهُ ويُكفِّرَه؛ كَفَرَ قَبْلَ أنْ يُكفِّرَ صَاحِبَهُ.

ثـم أغـربُ مِـنْ هَـذَا، أنَّـه انتقـلَ مِنَّـا إلـى بَعـضِ إخوانِنا مِمـنْ يسـتفيضُ مِنْ عُددنـا، ويفيـضُ مِـنْ مَدَدنا حَيـثُ لم يلقَ خَيـراً مِنْهُ مِـنْ بَعدنـا، فخرمَ شـمَّة وَرْدِنا، وشـائبةَ وِرْدنا بَعـدَ اختِيـارِ بُعدِنا.

ومِنْ اللطائفِ في مراتبِ الظرائفِ، أنْ بَعضَ طلبَة العِلم الشريفِ بَحثَ مع شيخِه في المَحفلِ المنيفِ، وكلَّما أتَاهُ الأُستَاذُ في دَفعِ مَا أوردهُ عليه من الإيراد

نقضَهُ، وأجَابَ عنه بما يُناسِبُهُ مِنْ الاستنادِ، فلمَّا عَجزَ عَنه شيخُه في الجوابِ، قالَ لهُ في مَقامِ العِتابِ: مَا أحسَنَ دأبَكُم في مُرَاعَاةِ الآدَاب؛ أَنَّهُ إذَا وقعَتْ زلَّةٌ مِنْ مُعلِّمكم في فصلِ الخطابِ، تتعلَّقونَ بحَلْقِه ولا تتخلقونَ بخُلُقِهِ، ولا تتَحملونَ بعضَ غَلَطِهِ وزَلَقِهِ، فما أحسنَ آدابَ الصُّوفيّةِ والمُريدينَ، حَيثُ يُصدِّقونَ مَشايخهم ولو تكلَّمُوا بما يُخَالفُ مِنْ أمُورِ الدينِ، فقالَ التلميذُ: هكذا دَأْبُهم وآدابُهم، وعلى هذا العُلمَاءُ وأصحَابُهم، قد عَلِمَ كلُّ أُناسٍ مَشربَهُم، وعَرَفَ كلُّ طَائفةٍ مذهَبهم.

ثُمَّ اعلم: أنْ مِنْ القَواعِدِ القطعِيَّة في العَقائدِ الشرعيّةِ، أن **قتلَ الأنبياءِ وطعنَهم** في الأشياءِ؛ كفرٌ بإجماعِ العُلماءِ، فمَنْ قتلَ نبيّاً أو قتَله نبيٌّ؛ فهو أشقى الأشقياءِ.

وأمَّا قتلُ العُلماءِ والأوليَاءِ وسبُّهم على ألسنَةِ الأغبياءِ؛ فليسَ بكفرٍ إلاَّ إذَا كانَ عَلى وجهِ الاستحلالِ أَو الاستخفافِ، كما هُو ظاهرٌ عندَ أربَابِ الإنصافِ دُونَ أهلِ التعَصُّبِ والاعتسافِ.

فقاتِلُ عثمَان وعَلي رَضِيَ اللهُ عَنْهُما، لم يَقلْ بكُفْرِهِ أحَدٌ مِن العُلماء إلاَّ الرّوافِضُ في الثاني، والخَوارجُ في الأول.

وأما مَنْ قذَفَ عَائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهُا؛ فكَافرٌ بالإجماعِ؛ لمِخالفَته نصَّ الآياتِ المُبرئةِ لَها مِنْ غَيْرِ النزاع.

وكَذا **مَنْ أنكرَ صُحبةَ أبي بكرٍ** رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: كفر؛ لإنكاره مَا أَثْبتَ اللهُ بإخبَارِهِ في كتابه؛ حَيثُ قالَ تعالى: ﴿إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ﴾ [التوبة: ٤٠]، بخلافِ مَنْ أنكرَ صُحبَةَ عُمرَ أو عَليٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُما، لعدمِ تضَمُّنه مُخَالفةَ الكتابِ، وإنْ كانَ صِحَّة صُحبتِهما بِطريقِ التواترِ في هذا البابِ، لأنَّ إنكارَ كلِّ مُتواترٍ لا يكُونُ كفراً في معرضِ الخطابِ.

ألا ترى أن مَنْ أنكرَ جودَ حاتمٍ بل وجُوده، أو عَدالة نوشروان وشهوده؛ لا يصيرُ كافِراً في هذه الصُّورة؛ لأن إنكارَ مثلِ هذا أو نحوِه ليسَ مِما عُلِمَ مِنْ الدِّينِ بالضَّرورةِ.

وأمَّا مَنْ سبَّ أحداً مِنْ الصَّحابةِ، فهو فاسِقٌ ومبتَدعٌ بالإجماعِ إلا إذَا اعتقدَ أنه مُبَاحٌ، كما عليهِ بعضُ الشيعَةِ وأصحَابِهم، أو يترتَّب عليهِ ثوابٌ، كما هو دَأبُ كلامهم، أو اعتقدَ كفرَ الصَّحابةِ وأهل السنةِ في فصلِ خِطابِهم؛ فإنه كافرٌ بالإجمَاعِ، ولا يُلتفتُ إلى خِلاَفِ مُخالفتهم في مقَامِ النِّزاعِ؛ فإذَا عَرفتَ ذلك فلا بُدَّ مِنْ تفصِيلٍ هُنالك.

فإذا سَبَّ أحَدٌ أحَداً مِنهُم، فيُنْظرُ هَلْ مَعَهُ قرائنُ حَالِيَةٌ أو قالِيَّةٌ عَلى مَا تقدَّمَ مِن الكُفريات أم لا؟ فِفي الأولِ كافرٌ، وفي الثاني فَاسِقٌ، وإنما يُقتلُ عَندَ عُلمائنا بالسِّياسَةِ لدفعِ فَسَادِهم وشرِّ عِنادهم.

وإلَّا فَقد قالَ عليَه الصلاةُ والسَّلامُ في حَديثٍ صَحَّ طرقُه عندَ المحدِّثيَنَ الأعلامِ: «لاَ يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ يَشْهَدُ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلاَّ الله وأَن محمداً رَسُولُ الله إِلاَّ بِإِحْدَى ثَلاثٍ: الثَّيِّبُ الزَّانِي، والنَّفْسُ بِالنَّفْسِ، والتَّارِكُ لِدِينِهِ المُفَارِقُ لِلْجَمَاعَةِ». رَواهُ البخاريُّ ومسلمٌ وأبُو دَاودَ والتِّرمذيُّ والنسَائيُّ عَن ابن مَسعُود[1].

وقَد أخرجَهُ الإمَام أحمد في «مسندِهِ» أيضاً لكن عن أبي أُمَامةَ بنِ سَهْلٍ قال: كُنَّا مَعَ عُثْمَانَ وهُو مَحصُورٌ فِي الدَّارِ، فَقَالَ: إِنَّهُمْ يَتَوعَّدُونني بِالقَتْلِ، قُلْنَا: يَكْفِيكَهُمُ الله يَا أَمِيرَ المُؤمِنِينَ، قَالَ: ولِمَ يَقتُلُونَنِي؟! سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقول: «لا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِم إلاَّ بِإحْدَى ثَلاثٍ: رَجُلٌ كَفَرَ بَعْدَ إِسْلاَمِهِ، أَوْ زَنَى بَعْدَ إِحْصَانِه، أَوْ قَتَلَ نَفْساً فَيُقْتَلُ بِهَا»، فَوالله مَا أَحبَبْتُ بِدِينِي بَدَلاً مُنْذُ هَدَانِي اللهُ، ولاَ زَنَيْتُ فِي جَاهِلِيَّةٍ ولاَ إِسْلاَمٍ قَطُّ، ولاَ قَتَلْتُ نَفْساً، فَبِمَ يَقْتُلُونَنِي؟![2].

فِفي الحَديثِ حيثُ جَاءَ بِصِيغةِ الحَصرِ في العبَارةِ دلالةٌ بطريقِ الإشَارةِ: أنه لا يُقتلُ أهلُ البدعَة مِنْ الرَّوافِض والخوارجِ إلاَّ إذَا صَارُوا مِنْ أهلِ البَغْي.

---

(١) رواه البخاري (٦٨٧٨)، ومسلم (١٦٧٦)، وأبو داود (٤٣٥٢)، والترمذي (١٤٠٢)، والنسائي (٤٠١٦)، وابن ماجه (٢٥٣٤).

(٢) رواه أحمد في «المسند» (١/ ٦١) من حديث أبي أمامة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

وكَذا تاركُ الصَّلاةِ لا يُقتلُ خِلافاً للشافعيِّ[١]، ولا رأيتُ له سَنَداً عَليهِ يُعوّل.

وأمَّا قولُه عَليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ: «مَنْ تركَ الصَّلاةَ مُتعَمِّداً فقد كَفَرَ»[٢]؛ فليسَ على ظَاهرِهِ عِندَ أهلِ السُّنةِ مِمن اعتبر، بل مؤول بأن معناهُ قربَ الكُفرِ، فإن المَعَاصِي بريدُ الكفرِ، أو جَرّه إلى كُفرهِ في عَاقبةِ أمرِهِ إنْ لم يتدَاركهُ الله بلطفهِ، أو شابَهَ الكُفرَ في تركهِ، أو محَمُولٌ على مُستحلِّهِ فيَدخلُ في حَدِّ المرتدِّ ونحوِه.

وأمَّا تفسِيرُ الشافعيِّ لِلحَدِيثِ بأنه استحقَّ عقوبةَ الكُفرِ، فليسَ ظاهِراً في المُدَّعى؛ لأنهُ يحتملُ استحقَاقَ عُقوبتِهِ في الدنيا أو الأخرى، مع أنه لا يقولُ بكُفره في العُقبَى، ولاَ يقتلهُ بناءً عَلى كُفرِهِ في الدنيَا.

وأمَّا مَا ذكرَهُ بَعضُهم من أنْ المرادَ بالمرتدِّ في الحَدِيثِ الأولِ: مَنْ بدَّل كلَّ دينِه، وبالمفارق: مَنْ غيَّرَ بَعضَ دينهِ، فَدخلَ في الحَدِيثِ أهلُ البَغي والخَوارجِ والرَوافِضِ، فتَجبُ المقاتلَةُ مَعهُم حَتى يَرجعوا إلى الحَقِّ؛ فِفيه مِنْ المُعَارضَة والمقابلَةِ، إذِ الكلامُ في القتلِ لا في المُقاتلةِ، أمَا ترى أنَّ الإجماع عَلَى عَدَمِ جوازِ قتل بَاغٍ بانفِراده أو خَارجيٍّ أو رَافضيٍّ، وحدَّه مِنْ غير ظهُورِ كفرٍ منهُ غَيرِ بدعتِهِ.

وكذَا مَانعُو الزكاةِ يُقاتلونَ، بِخلاف مَنْ تركهَا بغَيرِ قِتالٍ؛ فإنَّهُ لا يُقتلُ، فكَذَا تاركُ الصَّلاة لا يُقتلُ بَل يُحبسُ ويُعَزَّرُ، وإذَا كَانَ أهلُ قريَةٍ تركوُهَا، بَل تركُوا الأذانَ الذي هُو سُنةٌ مِنْ شِعَارها لَقوتلُوا، كما صَرَّحَ الإمَامُ محمد مِنْ أئمتِنا[٣].

فحَصَلت المَوافقةُ والمُطابقةُ بين هذا الحَدِيثِ الشريفِ وحديثِ: «أُمرتُ أنْ

---

(١) انظر: «الأم» (١/ ٢٩٢)، و«روضة الطالبين» (٢/ ١٤٦).

(٢) رواه البزار في «البحر الزخار» (٤١٤٨) من حديث أبي الدرداء رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وفي إسناده شهر بن حوشب مختلف فيه، وقال النووي في «الخلاصة»: إنه حديث منكر. وللحديث شواهد كثيرة. انظر: «طرح التثريب» (٢/ ١٣٤)، و«التلخيص الحبير» (٢/ ١٤٨)

(٣) انظر: «تحفة الفقهاء» (١/ ١٠٩).

أقاتِلَ النَّاسَ حَتى يَشهَدُوا: أنْ لاَ إلَه إلاَّ الله، وأنْ محمداً رَسُول الله، ويقيمُوا الصَّلاةَ ويُؤتوا الزكَاةَ، وإذَا فعَلوُا ذلك عَصَمُوا مِنّي دمَاءَهُم وأموالَهُم إلاَّ بِحَقِّ الإسلاَمِ وحِسَابُهم على الله». رَواهُ أصحابُ الكتبِ الستَّةِ عَن أبي هُرِيَرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ[1].

ورواهُ ابـن جريـر والطبَرانيُّ في «الأوسَـط» عَـن أنَس رَضِيَ اللهُ عَنْـهُ، ولفظه: «أُمـرتُ أنْ أُقاتِـل النـاسَ حَتى يشـهدوا أنْ لاَ إلَـه إلاَّ الله، فـإذَا قالُوهـا؛ عَصَمُوا مِنّي دِمَاءَهُـم وأموالَهـم إلاَّ بحقِّهـا»، قيـلَ: ومَا حَقُّهـا؟ قالَ: «زَنـىً بَعْدَ إحصَـانٍ، أو كفرٌ بَعدَ إسـلامٍ، أو قتـلُ نفسٍ فتُقتَـلُ بِها»[2].

وأخرجَـهُ مُسْـلمٌ عَن أنس رَضِـيَ اللهُ عَنْهُ، ولَفظُهُ: «أُمرتُ أنْ أقاتِلَ المشـركِينَ حَتَّـى يَشـهَدُوا أنْ لاَ إلَـهَ إلاَّ الله، وأنَّ محمـداً عبـدُهُ ورَسُـوله، وأنْ يَسْـتقبلُوا قِبلتَنَـا، وأنْ يَأكلـوا ذَبيحتنَـا، وأن يُصَلُّـوا صَلاتَنـا، فـإذَا فعَلُـوا ذلـكَ حَرُمَتْ عَلَينَـا دمَاؤهم وأموالُهـم إلاَّ بِحقِّهَـا، لَهُـم مَا للمُسـلِمينَ وعلَيهـم مَا عَلى المُسـلِمينَ»[3].

فلنَرجِـعْ إلـى مَـا نَحنُ بصَـددِهِ مِـنْ إثباتِ كفـرِ مَنْ سَـبَّ الصَّحابـةِ عمُوماً أو سَـبَّ الشـيخَين خصُوصـاً، فَلا شـكَّ أنَّ أصـولَ الأدِلةِ ثلاثةٌ؛ هَـي: الكِتابُ والسُـنةُ وإجمَـاعُ الأمةِ.

فأمَّا الكتابُ: فَهو خالٍ عَن هَذا الخطَاب، وكَذَا الإجماعُ مَفقودٌ في هذَا الباب، فبَقِيَ الأحَاديثُ، وهيَ آحَادُ الإسنادِ، ظني الدِّلالَة في مَقَامِ الاستِناد، ولهَذا لم يذكر الفقهاءُ كفرَ الرافضيِّ في كلماتِ الكفرِ، ولا في بَابِ الارتدَادِ، فإنْ كانَ عِندَ أحدٍ نقلٌ قابلٌ للاعتِمادِ، فعَليَه بالبيَانِ في معرضِ مِيدَانِ الاعتِقادِ.

---

(١) رواه البخاري (٢٥)، ومسلم (٢١)، وأبو داود (٢٦٤٠)، والترمذي (٢٧٣٣)، والنسائي (٣٠٩٠)، وابن ماجه (٣٩٢٧).

(٢) رواه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٥/ ٨١)، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٣٢٢١).

(٣) رواه مسلم (٢٦٤١).

وإمَّا ما اشتهرَ عَلى ألسنةِ العَوامِّ من أنْ سبَّ الشَّيخَين كفرٌ، فلم أرَ نقلَهُ صَريحاً ولا روايته لا ضعيفاً ولا حَسَناً ولا صحيحاً، وعلى تقديرِ ثبوتِهِ وتَسليمِ صِحَّتِهِ، فَلاَ ينبَغي أن يُحملَ عَلى ظاهرِهِ؛ لاحِتمالِ مَا تقدَّمَ مِنْ التأويلاَتِ في كُفْرِ تارِكِ الصَّلاةِ، إذ لو حُمِلَت الأحَادِيثُ كلُّهَا على الظَّواهِرِ، لأشكلَ ضبطُ القواعِد وحِفظُ النوادر، وحيثُ يَدخل فيه الاحتمالُ لا يَصلحُ للاستدلاَل، لا سيَّما في قتل المُسلم وتكفِيره، وقد قِيل: لو كان تسعَةٌ وتسعَونَ دَليلاً عَلى كُفرِ أحَدٍ، ودليلٌ واحدٌ عَلى إسلاَمِهِ، ينبَغي لِلمُفتي أنْ يَعملَ بذلكَ الدليلِ الواحِد؛ لأن خطأَه في خَلاَصِه، خيرٌ مِنْ خَطئه في حَدِّهِ وقِصَاصِهِ.

لا يقال: كيفَ نسبتَ قولَ (سَبّ الشيخينِ كفرٌ) إلى العَوامِّ، مَع أنهُ مُذكوُر في بَعض كتب الفتَاوى لبَعضِ الأعلامِ؟

فإنَّا نقولُ: لم نرَ نقله إلاَّ مِن المجهُولينَ الذينَ هم في طريقِ التحقيق غَيرُ مَقبُولينَ، فلاَ يُعتبرُ في بَابِ الاعتِقاد الذي مَدارهُ عَلى مَا يَصِحُّ بِهِ الاعتمادُ.

والحاصلُ: أنه ليس بمنقولٍ عَن أحدٍ مِنْ أئمتنا المتقدمينَ؛ كأبي حَنيفة وأصحابه، وأمَّا غَيرهم فَهم رجَالٌ ونحنُ رجَالٌ، فلاَ نُقلِّدُ قولهم مِنْ غَير دَليلٍ عقليٍّ أو نقليٍّ، يؤتى بهِ مِنْ طَريقٍ ظنّي أو قطعي، مَع أنهُ مُخالفٌ للأدلةِ القطعيةِ والظنيةِ المأخوذةِ مِنْ الكتابِ والسنةِ المرويةِ التي تُفيدُ في العَقائدِ الدينيةِ، أو تُعتبرُ في القَواعدِ الفقهية، فإنَّ ما وردَ فيها إمَّا ضَعِيفٌ في سندِهِ أو مُؤول في مُسَتندِهِ، لئلا يُعَارضَ القَواعِدَ الشرعيةَ؛ فإنَّ القولَ بالتكفير مُعارضٌ لما نصَّ عليه أبُو حَنيفة رحمه الله في «الفِقه الأكبَر»[1]، مُوافقاً لما عَليه جَميعُ المتكلِمينَ مِنْ أنَّ أهلَ القبلةِ لا يُكفَّرُونَ، وعليهِ الأئمةُ الثلاثةُ مِنْ مَالِكٍ والشافِعيِّ وأحمد، وسَائرِ أهلِ العِلمِ المُعتَمدِ في المُعتقدِ.

---

(١) انظر: «الفقه الأكبر» (ص ٧٨).

وقـد صـرَّحَ العلَّامةُ التفتازَاني في «شـرح العَقائـد»: بأن سَـبَّ الصَّحابةِ بدعَةٌ وفسقٌ.

وكذا صَرَّح أبُو الشَّكور السَّالميُّ في «تمهيده»: أنَّ سَبَّ الصَّحابة ليسَ بكفر.

وقـد وردَ عَنـهُ ﷺ: «أن مَـنْ سَـبَّ الأنبيَـاءَ قُتـلَ، ومَنْ سَـبَّ أصحَابـي جُلدَ» رَواهُ الطبَرانـيُّ عـن علـيٍّ كـرَّمَ الله وجهَهُ[1].

ورَواه أيضاً عَن ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُما: «مَنْ سَبَّ أصْحَابي فعَلَيه لعَنةُ اللهِ والملائكة والنَّاسِ أجْمعِينَ»[2].

ثم لا وجهَ لتخصِيصِ الشَّيخَينِ فيما ذُكرَ، فإنَّ حُكمَ الخَتَنَينِ[3] كذلكَ، بَل سائرُ الصَّحَابة هنالكَ، كما يُستفَادُ مِنْ عُمومِ الأحَاديثِ وخُصوصِها، فَقد ورَدَ عَنه عَلَيه الصَّلاةُ والسَّلاَمُ: «مَنْ سَبّ عَليّاً فَقَد سَبَّني، ومَنْ سَبَّني فَقَد سَبَّ اللهَ». رَواهُ أحمد والحاكم عَن أمِّ سَلَمةَ[4].

بَل وقد بالغَ ﷺ وقال: «مَنْ سَبَّ العَربَ فأولئكَ هُم المشركونَ». رواهُ البيهَقيُّ عَن عُمرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ[5].

إلا أنه يَجبُ حَملُه على أنه إذا أرادَ باللام الاستغراقَ، أو الجنسَ الشامِلَ للنبيِّ

---

(١) رواه الطبراني في «المعجم الصغير» (٦٥٩) من حديث علي بن أبي طالب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ. وفيه عبيد الله العمري شيخ الطبراني، قال النسائي: كذاب.

(٢) رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٢/ ١٤٢) من حديث عبد الله بن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ. وفي إسناده عبد الله بن خِراشٍ، وهو ضعيفٌ.

(٣) أي: عثمان وعلي رضي الله عنهما.

(٤) رواه أحمد (٦/ ٣٢٣)، والحاكم (٤٦١٥). وإسناده ضعيف.

(٥) رواه البيهقي في «شعب الايمان» من حديث أنس بن مالك رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وقال البيهقي: تفرَّدَ به مُطَرِّفٌ هذا ـ أي: مُطَرِّفُ بنُ معقلٍ ـ، وهوَ منكرٌ بِهذَا الإِسنادِ. وقال الذهبي: له حديثٌ وهو موضوعٌ.

عليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ بالاتِّفاقِ، فَهذا تحقيقُ هذِهِ المَسألة المُشكلة عَلى مَا ذكرَ في «المواقف» و«المقاصد» من كتبِ العَقائدِ.

فمَنْ اعتقدَ غَيرَ هذا؛ فليُجدِّدْ عقيَدتَهُ، وليَتُبْ عَن تعَصُّبه وحمَاقتِهِ، ويترك حميَّةَ جاهليتهِ، وإلاَّ فليمتْ غَيظاً على حِقدِهِ وحسَدِهِ وظغينتهِ، ويُدفن في تربةِ خَباثتهِ ونجاسةِ طينتهِ إلى أن يتَبيَّنَ بُطلانُ مَظنتهِ في سَاعَةِ قيامتهِ، يومَ تُبْلَى السَّرائِرُ، وتظهرُ الضمائرُ، ويتمَيَّزُ الكفرُ مِنْ الإسلامِ والكبائرُ مِنْ الصَّغَائرِ.

ثم مَن ادَّعى بُطلانَ هَذا البيان، فعَليه أن يُظهرَ في ميدان البُرهان، إمَّا بتقريرِ اللسانِ، وإمَّا بتحرير البَيانِ[1]، واللهُ المُستعانُ، والحقُّ يَعلو ولا يُعلى إلا البُطلانُ.

وقد ثبتَ عنه عَلَيهِ الصَّلاة والسَّلام: «إنَّ الله يَبعَثُ لِهَذِهِ الأمَّةِ على رأسِ كلِّ مئةِ سَنةٍ مَنْ يُجدِّدُ لها دِينَها». رَواهُ أبو دَاودَ والحاكمُ والبيهَقيُّ في «المَعرفة» عَن أبي هريرةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ[2].

فواللهِ العَظيمِ، وربِّ النبيِّ الكَريمِ، إني لَو عَرفتُ أحَداً أعلمُ مِنّي بالكِتَابِ والسُّنَّةِ، مِنْ جهةِ مَبناهُما أو مِنْ طريق مَعناهُما، لقصَدتُ إليهِ ولو حَبْواً بالوقوفِ لَدَيهِ، وهذا لا أقولُه فَخراً، بَل تَحدُّثاً بنعِمةِ الله وشُكراً، وأستزيدُ مِنْ ربِّي مَا يَكونُ لي ذُخراً.

نَعَمْ ورَد: «حبُّ أبي بكرٍ وعُمَرَ مِنَ الإيمانِ وبُغضهُما كفرٌ، وحُبُّ الأنصَارِ مِنَ الإيمانِ وبُغضهُم كفرٌ، وحبُّ العَرب مِن الإيمان وبُغضهُم كفرٌ، ومنْ سبَّ أصحَابي فعَلَيهِ لَعنةُ الله، ومَنْ حَفِظني فيهم فأنا أحفظُه يَومَ القيامةِ». رواه ابنُ عَساكرَ عَن جَابرٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ[3].

---

(١) في «س»: «البنان».

(٢) رواه أبو داود (٤٢٩١)، والحاكم (٨٥٩٢)، والبيهقي في «المعرفة» (٤٢٢).

(٣) رواه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٤/ ٢٢٢)، وإسناده ضعيف جداً.

والمُراد بالكفرِ: كُفرانُ النعمة، أو كفرٌ دونَ كُفرٍ، أو أُريد به التغلِيظُ والوعيدُ والتهديدُ الشدِيدُ مُبَالغةً في الزجرِ والنهيِ، كَمَا هو مَعروفٌ في الكتابِ والسُّنةِ.

وجاءَ في حَدِيثٍ كادَ أنْ يكُونَ مُتَواتراً: «سِبَابُ الْمُسْلِمِ فُسُوقٌ وقِتَالُهُ كُفْرٌ». رَواهُ أحَمد والبخارِي ومسلم والترمذِي والنَسائي وابن مَاجَه عَن ابن مَسعُود رَضِيَ اللهُ عَنْهُ[1].

وابنُ مَاجَه أيضاً عَن أبي هريَرة وعَن سَعدٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُما[2].

والطَّبَرانيُّ عَن عَبد الله بن مُغفَّلٍ، وعن عمَرو بن النعمانِ بن مُقرِّن[3].

والدَّارقُطنيُّ في «الأفراد» عن جابر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ[4].

والطبَرانيُّ أيضاً عَن ابن مسعودٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وزادَ: «وحُرْمَةُ مَالِهِ كَحُرْمَةِ دَمِهِ»[5].

فَهذا الحَديثُ صَريحٌ في أنَّ سَبَّ المُسْلِمِ فسقٌ، غايتُه أنَّ الفسقَ لَهُ المراتبُ، كَمَا أنَّ المُسلمينَ لهم تفَاوُتٌ باختِلافِ المناقِبِ، كَمَا رَوى ابنُ عسَاكرٍ عن البَراء موقوفاً: لا تسبُّوا أصحَابَ رَسُولِ الله ﷺ؛ فوالذِي نفسِي بيدِهِ لمَقامُ أحَدِهم مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ أفضَلُ مِنْ عَملِ أحَدكُم عُمُرَه[6]؛ فكأنه أشارَ إلى قوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِى مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ

---

(١) رواه البخاري (٤٨)، ومسلم (٦٤)، والترمذي (١٩٨٣)، والنسائي (٤٠١٥)، وابن ماجه (٣٩٣٩)، وأحمد (١/ ٣٨٥).

(٢) رواه ابن ماجه (٣٩٤٠، ٣٩٤١).

(٣) رواه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٧٣٤) من حديث عبد الله بن مُغفَّل رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وفي «المعجم الكبير» (١٧/ ٣٩) من حديث عمَرو بن النعمان بن مُقرِّن.

(٤) رواه الدارقطني في «أطراف الغرائب» (١٨٤٧).

(٥) رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٠٣١٦).

(٦) رواه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٨/ ٣٩٨) من حديث البراء رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وفي إسناده يحيى بن أبي أُنيسَة، وهو ضعيف.

﴿مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَٰتَلَۚ أُوْلَٰٓئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ ٱلَّذِينَ أَنفَقُواْ مِنۢ بَعْدُ وَقَٰتَلُواْۚ وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الحديد: ١٠].

ثُمَّ اعلم: أنَّ التعَصب في دِينِ اللهِ على وجهِ التشدُّدِ والتصَلُّب ممنوعٌ ومَحظورٌ؛ لأنه يترتبُ عليه أمورٌ في كلٍّ مِنها ضَررٌ ومحذورٌ، قالَ تَعالَى: ﴿يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لَا تَغْلُواْ فِى دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾ [النساء: ١٧١]، و﴿يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لَا تَغْلُواْ فِى دِينِكُمْ غَيْرَ ٱلْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعُوٓاْ أَهْوَآءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّواْ مِن قَبْلُ وَأَضَلُّواْ كَثِيرًا وَضَلُّواْ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ﴾ [المائدة: ٧٧]، وقالَ عزَّ وجلَّ: ﴿وَلَا تُجَٰدِلُوٓاْ أَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنْهُمْۖ وَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ وَإِلَٰهُنَا وَإِلَٰهُكُمْ وَٰحِدٌ وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ﴾ [العنكبوت: ٤٦].

وقالَ سُبحانه: ﴿وَلَا تَسُبُّواْ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ فَيَسُبُّواْ ٱللَّهَ عَدْوًۢا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الأنعام: ١٠٨].

واستدَلَّ بهذِهِ الآيةِ شيخُنَا المبرورُ المغفُور محمد بن أبي الحسَنِ البكريِّ[(١)]، في منع مُعَرِّفٍ كان بمكةَ في مقامِ الحنفيِّ، ويقولُ بالصوتِ الجَليِّ: لعَن الله الرافضَةَ من الأوبَاشِ، وطائفَةَ القزلباش[(٢)].

وقالَ: هَذا يكون تسبيباً لسَبِّهم طائفةَ أهلِ السُّنةِ والجماعةِ، كَمَا عَليه أهلُ العِنادِ في الصِّناعةِ.

---

(١) تقدم التعريف به في مقدمة هذا المجموع.

(٢) القزلباش: بالتركية: Kızılba، وتعني: ذو الرؤوس الحمراء، هو لقب يُطلق على أشكال متعددة من غلاة الجماعات العسكرية الشيعية التي ازدهرت في الأناضول وكردستان منذ نهاية القرن الثالث عشر الميلادي، وبعضهم أسهم في تأسيس الدولة الصفوية في إيران، ويأتي تعبير «الرؤوس الحمراء» من التاج الأحمر المميز ذي الاثنا عشر ثقب، والذي يُعرف في الفارسية باسم تاج حيدر، والذي يبين انتساب معتمه إلى الأئمة الاثنا عشر وإلى حيدر الصفوي، الزعيم الروحي للحركة الصفوية.

ولقـد صَدقَ الصديقـيُّ في مَقامِـه الحقيقيِّ، ووافقـه كلامُ أسـتاذي المرحُوم فـي عِلـم القـراءة، مَولانا معيـن الدين بـن الحافظ زين الديـن من أهـل (زيارتكاه)، وهـو أولُ مـن استشـهدَ في سَـبيلِ الله أيـامَ الرافضَـة، وذلك أنـه لمَّا ظهَر سُـلطانهم المسَـمَّى بشـاه إسـماعيل، وفتـحَ ملـكَ العِـراق بَعـدَ القـالَ والقيـل، وفشـوِّ القِتال والقتِيـل، أرسَـلَ إلـى خُراسـانَ مكتوباً؛ فيـه إظهارُ غلبَته فـي هَذا الشـأنِ، وكَتبَ في آخِرهِ سَـبَّ بَعـضِ الصحَابة مِـن الأكابـرِ والأعيانِ.

وكانَ الحافظُ المذكورُ خطيباً في جامعِ بلد هَرَاةَ المشهُور، فأمرَ بقراءتهِ فوقَ المنبرِ بالإملاءِ عندَ حضُورِ العُلماءِ والمشَايخِ والأُمَراءِ، ومِنْ جُملِتهم العَلَّامَةُ الوليُّ شيخُ الإسلام الهَرَويُّ سِبطُ المُحقِّق الربَّاني مَولانا سعدُ الدِّين التفتازاني، فلمَّا وصَل الخطيبُ إلى مَحلِّ السَّبِّ انتقلَ عنه عَلى طَريقِ الأدبِ، فتعصَّب كلابُ الأرفاضِ بهذَا السببِ، وقالوا: تركتَ المقصُودَ الأعظمَ، والمطلوبَ الأفخمَ، فأعِدِ الكلامَ ليكُونَ على وجهِ التمَام، وتوقَّف الخطيبُ في ذلك المقام، فأشارَ شيخُ الإسلام إليه أن يقرأَ ما هو مسطورٌ لَدَيهِ، لأن عندَ الإكراهِ لا جُناحَ عَليه، فأبى عَن السبِّ وصمَّم عَلى اختيارِ العزيمة على الرُّخصة الذميمةِ، فنزَّلوُه وقتلوهُ وحَرقوهُ.

ثُمَّ لمَّا جاءَ السُّلطَانُ إلى خُراسَان، وطلبَ شيخَ الإسلام وسائرَ أكابرِ الزمان، وأمرَ الشيخَ بالسبِّ في ذلك المكان، امتنعَ عَنه رِضًا للرحمن، فاعترضَ عَليهِ بأنَّك أمرتَ بِهِ الخطيبَ سَابقاً، فكيَفَ تُخالفُ الأمرَ لاحقاً، فقالَ: ذاكَ كان فتوى، وهَذا كَمَا ترى تقوى، وأيضاً ذلكَ الوقت كانَ أيامَ الفتنةِ التامَّةِ، وهجُوم الخلائق والعَامَّة، وإنَّ اليَومَ[1] تَحتَ السّلطنة، التي تجبُ عليكَ فيه العَدَالة، وسماعُ مَا يتعَلَّقُ بِهَذِهِ المقَالَةِ، وتَصحِيحُ مَا يكُونُ العَملُ بِهِ أولى في هَذِهِ الحَالَةِ. فسَأَلَهُ عَن كيفِيته وتحقِيق مَاهِيتهِ وكميتهِ، فقالَ له: افعلْ أحَدَ الشيئينِ مِنْ الأمرَينِ الحسَنَينِ:

(١) في هامش «أ»: «ورأيت اليوم».

أولهما: أني أُثبتُ لك أنَّ مذهبَ أهل السنة والجماعَةِ هو الحقُّ وغيرهُ هُو البَاطِلُ المطلقُ، وذلك بأني أُظهرُ لكَ تصَانيفَ آبائكَ وأجدَادكَ مِنَ المَشايخ الذين سَلَفوا في بلادكَ بخطُوطهم، ونعمل بما في سُطوُرهم وفقَ مَا في صدوُرهم، وإنْ كانُوا الآنَ في قبورهم.

وثانيهما: أنَّكَ تُنادي عُلماءَ مذهَبك وفضلاءَ مشربِكَ؛ فنتبَاحثَ في مَجلسكَ، فمَنْ غَلبَ في الحُجَّةِ نَقلاً وعقلاً، فَيُتبع فرعاً وأصلاً.

فشاور وزراءه وأمرَاءه وعلماءه وفقهاءه، فقالُوا لهُ: هَذَا عَالمٌ كبَيرٌ وفضلُه كثيرٌ، لا يغلبهُ أحَدٌ منَّا في الكلاَمِ، وآباؤكَ وأجدَادُكَ صَنَّفوا في زمانِ السُّنَّة، وكانَ يجبُ عَليهم التقيَّةُ في هَذِهِ القضِيةِ؛ فتبعهُم وصَارَ مِنْ أهلِ الطُّغيان والكفران، كفرعَونَ حَيثُ شاورَ هَامَانَ، فقتلهُ شهيداً وجَعلهُ سَعِيداً.

والحاصل: أنَّ ولدَ الخطيبِ الذي هو أُستاذي الأديب، كانَ يقولُ: إنَّ زيادةَ التعَصُّب والعنادِ في هَذِهِ الطائفةِ اللعِينة، إنما وقعَتْ مِنْ تعَصُّبَاتِ الطبقة الأزبكية، حَيثُ إذَا رَأوا شخصاً يبتدئُ في غسلِ الأيدِي مِنْ مِرفقِه أو مسَحَ عَلى رجلهِ، أو وضعَ حَجراً في مَسجدِهِ قتلوُه.

فعَارضَوهم بأنَّ مَنْ غسَلَ رجلَه أو مسَحَ رقبته وأذنه قَتلوُه، وكلُّ مَنْ صَلَّى مُرسِلاً يدَيه قتلهُ هؤلاء، فعارضُوهم بأنَّ مَنْ صلَّى واضِعاً يَديه قتَلوُه، إلى أن ازدَادَ التعَصُّبُ بَينَ الطائفتين.

فَمَنْ سَبَّ الصَّحَابةَ ولو مُكرهاً قتلوهُ، فَزادُوا عَليهم في القبَاحَةِ والوقَاحَةِ، بأن أمرُوا أهلَ السُّنة بسَبِّ الصَّحَابةِ فَمَنِ امتنعَ عَنهُ قتلوُه، واشتدَّ الأمرُ عَلى القبيلَتين حَتى كان مَدَارُ العقيدَةِ عَلى هاتينِ المَسْألتين، وكفَّر كلُّ واحِدٍ غيرَه مِن الطائفَتين.

وأصلُ هَذا الفساد، إنما وقعَ بينَ العِبادِ بشآمةِ تركِ السُّنةِ وفعلِ البِدعَةِ، حَيثُ

اختارَ بَعضُ السَّلاطينِ والأُمَراء أنْ يُذكرَ اسمهُ فَوقَ المنبَرِ على ألسنةِ الخُطبَاءِ، فقِيل لهمُ: لم يتصَور ذَلكَ إلا بأن يُذكرَ الخلفاءُ الأربَعةُ أولاً هنالكَ.

ثم أحدثَ بنو أميةَ سَبَّ عليٍّ وأتباعِه في الخُطبة مُدةً مَعُينةً، إلى أنْ أظهرَ الله سُبحانه عُمَرَ بنَ عبد العزيز، وأعزَّ اللهُ الإسلامَ به انتهاءً، كما أعزَّ اللهُ الإسلامَ بعمر ابن الخطاب ابتداءً، فأظهرَ غايةَ العَدَالةِ ونهايةَ الرِّعَايةِ في الرعيَّة والجمَالة، فأولُ مَا خطبَ عُمَرُ على هذا المنبر، حَمِدَ اللهَ سبُحانهُ وأثنى وشكرَ ووعظَ ونصحَ لمن اعتبرَ، ثم لمَّا وصَلَ إلى مَوضِع سَبِّ الخُطباء لخاتمِ الخُلفاءِ وحاتمِ الحُنَفاء؛ قَرأ هَذِهِ الآية: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَـٰنِ وَإِيتَآيِٕ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ وَٱلْبَغْىِ ۚ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٩٠]، أُوصيكم عِبادَ اللهِ بتقوى الله. ونزلَ عَن المنبَرِ، فصَارَ قراءةُ الآيَةِ المقرَّرَةِ سنةَ الخطباءِ المُعتبرةِ.

وحَاصِلُ الكلامِ وتحقيقُ المرام: أن سَبَّ الصحَابة الكرَام مِنْ أكبَرِ الكبَائرِ، بَل متضَمنٌ أكثرهَا عِندَ أهلِ السَّرائرِ؛ لأنه اجتمعَ فِيه حَقُّ الله وحَقُّ العَبدِ وحَقُّ رَسُوله ﷺ أيضاً، فإِنَّهُ لا يهونُ عليه إهانةَ مَن يَكُونُ مُقرَّباً لديه ومنسُوباً إليهِ.

وأيضاً مِن المُقرَّر إجماعاً: أن قتلَ النفس أكبرُ الكبَائر بَعدَ الشِّركِ باللهِ تعَالى، وقتلِ المؤمنِ متعَمداً إنما يَقعُ من المؤمنِ حَالَ كمَالِ غضَبه وذهَابِ عقله وأدَبهِ حَتَّى يكاد أن يكُونَ مجنوناً، ثُمَّ لاَ شَكَّ أنْ يكُونَ بَعد ذلَكَ نَادماً ومحزوناً، ويتَوبُ إلى اللهِ ويتضَرعُ إلى مَولاهُ، بخلاَفِ الرِّفضَة؛ حَيثُ يسبُّونَ في حَالِ اختِيارهم ووقتِ اقتِدارهم ويُصَمِّمُونَ على ذلَكَ ولا يَرجعُونَ عَمَّا صَدرَ عَنهم هُنالكَ؛ إذ لم يعتقدوا قُبحَه، بَل يتوهَّمُونَ رُجحَهُ، ولذَا قيل: ليسَ توبةٌ لأهِل البدعَة؛ لأن بدَعتَهُم عندهُم قُربَةٌ وطاعَةٌ.

وأمَّا مَا ذكره بَعضُ المَشايخ أنهم لم يسبُّوا أصحَابَ النبيِّ ﷺ، وإنما سبُّوا

جمعاً زعموا فيهم أنهُم ظلمُوا عَليّاً كرّمَ اللهُ وجهَهُ، وأخذوا حَقَّه مَعَ جَعله عَليهِ الصلاةُ والسلامُ وَصِيَّه، وليسَ هَؤلاء بهَذا الوصفِ مَوجُودينَ، ولا بهذا النعتِ مشهودينَ، فلا يفيدُ ذلكَ ولاَ يكُونُ عُذراً هنالكَ، كَمَا قالَ بَعضُ جَهَلةِ الصُّوفيةِ: إن عَبدَةَ الأصنامِ إنما عَبدُوا الملكَ العَلَّام، سَواءٌ عَلمُوا هَذا المعنى أو غفلُوا عَن هَذَا المبَنى؛ فإن الشَّريعَة الغرَّاءَ تُبطلُ هَذِه الأشياءَ، فنحنُ نحكمُ بالظاهرِ، واللهُ أعلمُ بالسرائرِ.

ولا يخفى أن طائفةَ الشيعةِ وسائرَ طَوائف المُبتَدعَةِ الشنيعَة، لمَّا لم يتبعُوا الأحادِيثَ والأخبارَ، وحرَّمُوا حَقائقَ الأسرار، ودقائقَ الأنوار التي حَملَتْه العُلماء الأبرارُ، ونقلَتهُ الفضَلاءُ الكبَارُ عَن النبي ﷺ بروايةِ الأصحَاب والتابعِينَ وأتبَاعِهم مِن العُلماءِ العَامِلينَ والمشايخِ الكامِلينَ، بأسَانيدَ عدُولٍ ضابِطينَ وثقةٍ حَافظِين = وقعُوا فيما وقعُوا مِنْ الخطأ والخَطَل، وأفسدوا ما عندهُم مِنْ العِلم والعَمل، واعتَقدُوا مَا بَنُوه على ما طاحَوا فيه مِنْ الزَّللِ، وإلا فكيفَ يُبغَضُ مَنْ كَانَ صَاحِبَ رسولِ الله ﷺ في الغَار، ورَفيقَه في سَائرِ الأسفار، وأولَ مَن آمَنَ بِهِ مِنْ الرجَالِ الكبَارِ؟!

وقد جَعلهُ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ خليفتَه في مَدِينةِ الإسلامِ بنصب الإمَامةِ لعَامَّة الأنام، كَمَا أجمعَ عَلَيه العُلماءُ الأعلاَمُ، حَتى قال عَليٌّ كَرّمَ اللهُ وجهَهُ في هَذا المقَامِ: قَد رضيهُ ﷺ لديننا، أفَلا نَرضَاهُ لدُنيانا[1].

فإن لم يكن هَذا الأمرُ منه عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ صَريحاً في الوصِية، فأقلُّ مَا يكونُ جَعلُه إشارَةً إلى القضِيةِ، مَع أن من المعَقول المقرَّرِ عِندَ أربَابِ العَقل المُعتبر أنَّ الصَّحَابةَ الذينَ فَدُوا أنفسَهم وأموالَهم في الإيمانِ بالله ومحبةِ رَسُولِ الله، لم يكونُوا مُجمعينَ على الضَّلالةِ بتركِ الحَقِّ الواضِح لعليٍّ رِعَايةً لأبي بكرٍ، مَع عُلوِّ نسَبِ عَليٍّ وكثرةِ قَومهِ وقبيلتِه وشجاعَتهِ وشَوكتِه، وقِلَّةِ قومِ أبي بكرٍ وأهلِ حَميتِه.

---

(١) رواه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٣/ ١٨٣)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٠/ ٢٦٥).

وأيضاً: فقد ورَدَ النصُّ القطعِيُّ ـ ولو كان مُجملاً ـ في رضى الله تعالى عَن الصَّحَابةِ كُمَّلاً بقولِهِ: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾ [التوبة: ١٠٠].

وأجمعَ المفسِّرونَ على أنَّ أبَا بكرٍ مِنْ السابقِينَ الأولينَ، وكَذا عَليٌّ وخَديجةُ وزَيدٌ وبلالٌ رَضِيَ اللهُ عَنْهُم أجمَعِينَ.

فبأيِّ دليلٍ مِنَ الكِتابِ أو السُّنة أو إجماعِ الأمةِ يَستحقُّ أبَا بكرٍ الصِّديق رَضِيَ اللهُ عَنْهُ شيئاً مِنْ المَلامَةِ والمذمَّةِ؟! وإنما الحِكمةُ في ذلكَ أنَّ لَعنَةَ لاعنيهِ ترجعُ إليهم، وتكون سَبباً لغَضَبِ اللهِ عليهم، ومُوجباً لهُ في زيَادةِ الدرجَاتِ العَاليَّة والمقامَاتِ الغَاليةِ، كَمَا أن مُسَابقتَه في الإيمَانِ صَارتْ بَاعثاً لمشارَكتِهِ في ثوابِ إسلامِ أهلِ الإتقانِ.

وبَهذَا الذي قرَّرناهُ، وفي هَذا المَقَام حرَّرناهُ، تبَيَّنَ أنَّ خُراسانَ ليست بدارِ الحَربِ، كَمَا تَوهمَهُ بَعضُ الفُقهاءِ، بَل دارُ البِدْعَة، كَمَا هُو ظاهِرٌ عندَ العُلماء، وتوضِيحُه: أن أكثرَ سُكَّانه على مَذهَبِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعَةِ، وغالبُهم الحنَفِيةُ وفيهِم بَعضُ الشافِعيةِ، وأما العَسكريةُ؛ فجماعَةٌ مَعدُودَة وشِرذمةٌ قليلةٌ، يَدَّعونَ أنهم الشِّيعَة ولا يتحاشونَ عن الشنيعةِ.

وقد صَرَّحَ علماءُ الكلاميةِ بأنَّ الشِّيعةَ من الطوائفِ الإسلامِيةِ، نَعَمْ فيهم طوائف، فَمنهم مَن يُحبُّ ولاَ يسبُّ، وإنما يُفضِّلُ عَلياً عَلى البِقية.

ومنهم مَنْ لاَ يُحبُّ ولاَ يسُبُّ زعماً منهُ أنهُ عَلى الطريقة النقِيَّةِ.

ومنهم مَنْ يسُبُّ ولاَ يَستَحلُّ السَّبَّ، وإنما يشتمُ عِندَ الغضبِ.

ومنهم مَنْ يستَحلُّ ويبيحُ ولاَ يُبَالي مِنْ العتَبِ.

ومنهم مَنْ يَعُدُّ السَّبَّ قُربةً وطاعَةً، ويجعَلهُ وظِيفةً وصنَاعةً.

ولقد سمعتُ عَن سَيِّدي وسَندي في عِلم التفسير، الشيخ عَطيّة المكِّيِّ السُّلميِّ[١]: أن خارجياً مِمن يزعُمُ أنه مِنْ الفُضلاءِ والعُلماءِ، كَانَ وِرْدهُ سَبَّ عليٍّ كرَّم الله وجهَهُ ألفَ مَرَّةٍ، بَينَ صَلاةِ الصُّبح وصَلاةِ العشاءِ، فسُبحانَ مَنْ خَلقَ في مُلكهِ مَا يشاءُ.

وقد وردَ: «لا تسبُّوا الشيطانَ، وتعَوذوا باللهِ مِنْ شرِّهِ»[٢]، وفيه تنبيهٌ نبيهٌ عَلَى الترقِّي مِنْ حَالِ التفرقة المُعَبَّر عَنها بالإثنية إلى مَقامِ التوحيدِ الصِّرفِ والجمعيةِ، والحمدُ لله عَلى مَا أعطاني مِنْ التوفيقِ والقُدرَةِ عَلى الهجرة مِنْ دَار البدعةِ إلى خير ديار السُّنةِ، التي هِيَ مَهبِطُ الوحي وظهورُ النبوة، وأثبتَني عَلى الإقامَةِ مِنْ غَير حَولٍ مِنِّي ولا قُوةٍ.

ومع هَذا أكرَهُ رُؤيةَ هَذِهِ الطائفةِ الرديَّةِ خُصُوصاً عندَ طوافِ الكعبَةِ الشريفة العَليةِ، مَع أنهم كالمُنَافِقينَ في مَقام التقيَّةِ، والتسَتُّرِ فيمَا بَينَ الجمَاعَةِ الشافعِيةِ النقيَّةِ حتى تسمَّوا الشَّافضيَّة، وبهذَا المُوجبِ اشتبَه حالُ بعضِ الشافعِيةِ عندَ سادة الحنفيةِ؛ لكنَّ الفرقَ أنَّ الشافعيةَ يقبضونَ أصابعهُم ويُشيرونَ بالمُسَبِّحةِ عندَ التشهُّد، كَمَا هُو المُعتمدُ في مَذهَبنا، بخلافِ الشيعَةِ، فإنهم تركُوا هذِه السنةَ مِن سُننِ الشريعَة مخالفةً لمِذَاهِب أهلِ السُّنَّةِ والجماعَةِ البديعَةِ المنيعةِ.

ومِنْ عَلاماتهم في الطواف: أنهم يُوسوسُونَ في ابتدائِهِ، ويحرفونَ عَن الكعبَة حَالَ إنشائه، ثم في الشَّوطِ السابعِ قبل انتهائهِ يقفُونَ مُنحرفينَ في المُستجارِ، فنعوذُ باللهِ من حالِ أهلِ النارِ.

هذا؛ وإذَا تبيَّن أنَّ خُرَاسَانَ مِنْ دَارِ البِدعةِ لاَ مِنْ دَار الحَربِ، ظهرَ بُطلاَنُ

---

(١) تقدمت ترجمته في مقدمة هذا المجموع.

(٢) رواه أبو طاهر المخلص في «المخلصيات» (١٥٧٢)، وتمام في «فوائده» (٧٧٨)، والديلمي في «مسنده» (٧٢٩٠)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

مَا يفعَلهُ الأزبكُ في حقِّهم مِنْ قتلِ العَامِّ وعدمِ التمييزِ بَينَ الأنَامِ، وسَبي نِسَائهم وذرَاريهم في تِلكَ الأيام، إلى أن وقع النَّاسُ في كفرٍ ظاهرٍ مِنْ استحلاَلِ فُرُوجهنَّ واستخدَامِ أولادهنَّ.

وأغربُ من هذا: أنهم فعلوا مثلَ هَذَا في بلادِ أهلِ السُّنَّةِ، مثلَ تاشكند[1] وغَيره، مقام العلماءِ والسّادَةِ، حَتى بَاعُوا في سُوقِ بُخارى بنتَ الأميرِ سيفي الذي كانَ سَيِّداً ومُفتياً وصَالحاً مُتقيّاً بَعْدَ حُكمِ سُلطانهم بقتلِ عَامَّةِ البلَدِ، حَتى النسَاءِ والأطفَالِ والعُلمَاءِ والمَشايخِ والسَّادَاتِ وأربَابِ الأحَوال، لذَنبٍ وقعَ مِن بَعضِ العَسَاكر الجُهَّالِ؛ فإنا لله وإنا إليه رَاجعُونَ، كيفَ يدَّعونَ الإسلامَ ويفعَلونَ هَذِهِ الذنوبَ العِظَامَ.

وقد ذَكر ابنُ الهُمامِ: أنَّ من فتحَ قلعةً مِنْ بلاد أهلِ الكُفرِ، وكَانوا أُلوفاً مُجتَمعةً، ويُقالُ: إن فيهم واحِداً مُبهماً مِنْ أهل الذمة؛ لاَ يَجُوز قتلُهم على وجهِ العُمومِ.

وأغربُ مِنْ هَذَا: أن بَعْضَ العَوامِّ يُسمُّونَ سُلطَانَهم عَادلاً، وقد صَرَّحَ عُلماؤنا مِنْ قبلِ هَذا الزمَان: أن مِنْ قالَ: سلطانُ زمَانِنا عادلٌ؛ فهو كافرٌ، نَعَمْ عَادِلٌ عَن الحقِّ؛ كَمَا قَالَ تعَالى: ﴿ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ [الأنعام: ١]، وقد ظهرَ الفسَادُ في البرِّ والبَحرِ بما يعملونَ، لكن قَد وردَ: «لاَ تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ، حَتَّى يَأْتِيَهُمْ أَمْرُ اللهِ وهُمْ ظَاهِرُونَ» رواهُ الشيخان عن المُغيرةِ[2].

ثُمَّ إنِّي لم أقلْ بكفرِ الطائفة الأزبكيةِ، كمَا قالَ به بعضُ العُلماء الحنفيةِ، فإنهم ـ وإن فَعلوا مَا فَعَلوا ـ لم يُعرفْ مِنْ بواطِنهم أنهم مِنْ المُستبيحِينَ لِذلكَ، أو مِنْ المُستقبحِينَ لِمَا هنالكَ، فالسكوتُ عَنهم أيضاً أَسلمُ، والله سُبحانُه أعلمُ.

فإن قلتَ: هَل مَعكَ دَليلٌ ظنيٌّ من الكتابِ والسُّنَّةِ عَلى كُفرِ الرَّفضةِ؟

---

(١) مدينة من مدن أوزبكستان اليوم على حدود كازخستان.

(٢) رواه البخاري (٦٨٨١)، ومسلم (١٩٢١).

قلتُ: نَعَمْ؛ **أمَّا الكتابُ**؛ فَمنه: قولُه تعَالَى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلۡكُفَّارِ...﴾ الآيَةَ [الفتح: ٢٩]؛ فإنه يُشيرُ إلى تكفِيرهم مِنْ وجهَينِ:

أحَدُهما: أنَّ الله سُبحانه وتعالى بيّنَ أن النبيَّ ﷺ وأصحَابه وأتباعَه وأحبَابه، مَذكورونَ في الكتبِ السَّالفِة مِنْ التوراة والإنجيل بما بيَّنَهُ مِنْ طَريقِ التمثيلِ، ثُمَّ ذكرَ وعْدَهُم بأن لهم مَغفرةً وأجراً عَظيماً في العُقبَى لِمَا أصَابهم مِن المَحَنِ والبَلوى في مَحبة المَولى وطريق المُصطفى في الدنيا، فمَنْ أبغضَهم يكونُ شرّاً مِن اليهودِ والنَّصَارى؛ لأنهم قائلونَ بأن أفضلَ الخلقِ أصحابُ مُوسى وعيسَى عليهما السَّلامُ، ولا شكَّ أن الخلفاءَ الأربَعةَ هُم السَّابقونَ الأولونَ مِنْ المُهاجرينَ، وقد قالَ الله في حَقِّهم: ﴿رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ وَرَضُواْ عَنۡهُ﴾ [التوبة: ١٠٠]، ثُمَّ قولُه سُبحانَه في الآيةِ السابقةِ: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنۡهُم﴾ [الفتح: ٢٩] بلَفظِ (مِنْ) ليسَ لإخراجِ بَعضِهم ـ كَمَا زَعَمَ الرَّفَضةُ ـ فإنَّ (مِنْ) لِلبيَانِ لا لِلتبعيضِ المُنافِي لمقامِ المِنَّةِ.

وثانيهما: أنه فُسِّر قولُه: ﴿وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ﴾ بأبي بكرٍ الصِّديق، الذي رزقَ التوفيقَ بكونِه مَعَه في الدارِ والغارِ، وفي سائرِ الأسفارِ إلى أن دُفنَ مَعهُ في بَرزخِ دارِ القرارِ، وقد قالَ سيِّدُ الأبرار: «إنَّه يُحشرُ أبو بَكرٍ في اليَمينِ وعُمرُ في اليسارِ»[1]، وهكذا يَدخلُ مَعَهُما في الجنَّة بإذن الملكِ الغفَّار.

وفُسِّر: ﴿أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلۡكُفَّارِ﴾ بعمرَ بنِ الخطَّاب الفاروق، المبَالغِ في الفَرْق بينَ الخَطأ والصَّواب المُبيَّن لقبُه في الكتاب، حَيثُ قتل المنافق الذي ما رَضي بحُكمِ النبيِّ عليه الصلاةُ والسلامُ عليه لليهَوديِّ في فَصْلِ الخِطابِ.

---

(١) لعله يشير إلى ما رواه الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (٣/ ١٣٩) من حديث ابن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، ورواه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٢/ ٢٠٥) من حديث أبي الدرداء رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، ولفظه: رئي رسول الله ﷺ بين أبي بكر وبين عمر؛ أبو بكر عن يمينه وعمر عن يساره؛ فقال: «هكذا نكونُ، ثم هكذا نموتُ، ثم هكذا نُبعثُ، ثم هكذا ندخلُ الجنةَ».

وفُسِّر: ﴿رُحَمَآءُ بَيۡنَهُمۡ﴾ بعُثمانَ بن عَفّان، الذي استحيا مِنْهُ مَلائكةُ الرحمَنِ، والذِي رُزقَ الحَظَّ بالسُّرورَين، في تلقِيبه بذِي النُّورين، حَتى مِنْ كَمالِ رَحمته على رَحِمِه جرى له مَا جَرى من أنواعِ البلوى.

وفُسِّر: ﴿تَرَىٰهُمۡ رُكَّعٗا سُجَّدٗا﴾ بعليٍّ المُرتَضى، وابنِ عَمِّ المُصطفى، وزَوجِ البتولِ الزَّهراءِ؛ لكثرةِ ركوعِهِ وخشوعِهِ، ولإطَالِة سُجودِهِ مَع كمالِ كرَمِهِ وجُودِهِ، حَتَّى جَادَ في حَالِ ركوُعِهِ، وفي مقامِ شُهوده كَمَا يُشيرَ إليه قولُه تعَالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمۡ رَٰكِعُونَ﴾ [المائدة: ٥٥]، والتعبيرُ بصِيغةِ الجمعِ: إمَّا تَعظيماً لشأنِه وحَاله، أو تنبيهاً عَلى أن المرادَ هُو مَع أمثالِه في تحسِينِ أقوالِهِ وتزيينِ أفعَالِهِ وأحَوالِهِ.

والمقصودُ أنَّ قولَه سبحانَه: ﴿أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلۡكُفَّارِ﴾ إشعاراً بأنه كان شديداً على الكفَّار الأولين؛ فكذا على الكفَّار الآخرينَ، فإن شِدَّة الرَّفضة في حَقِّهِ مِنْ الأمرِ الظاهِرِ الذي لا يُنكرهُ إلا المُعَاندُ المُكابرُ، حَتَّى يقولَ أحَدهم: مَا أُحبُّ عُمُري لتجنيسهِ بعُمَري، ويقوِّي هَذَا المَعنَى مَا رتَّبهُ سُبحانَهُ عَلى جهةِ التَمثِيل مِنْ تعليلِ المبنى بقولهِ: ﴿لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلۡكُفَّارَ﴾ [الفتح: ٢٩]؛ ففيه إيماءٌ إلى أنه لا يغيظُ بهم إلا الكفَّار ومَنْ في مَعناهُم مِنْ الفُجَّار.

ويؤُكِّدُ هَذَا التحقيقَ مَا ورَد في حَقِّ الصديقِ: «أبى الله والمسلمُون إلاَّ أبا بكرٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ»[1]، وذلكَ عِندَ منصبِ الإمَامةِ المشيرِ إلى صحَّةِ الخلاَفةِ، فمن أباهُ بعدَ أنِ النبيَّ ﷺ اجتبَاهُ، لا يكونُ دَاخِلاً في أهلِ الإسلام، ويكونُ خارجاً عَن مقامِ الإكرامِ، وهذا كَانَ سَبَبَ إجماعِ الصَّحَابةِ عَلى خلاَفِته، وعدمِ الالتفاتِ إلى مَنْ توقَّفَ

---

(١) رواه مسلم (٢٣٨٧)، وأبو داود (٤٦٦٠)، وأحمد (٦/ ١٤٤) من حديث عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا.

في طَاعتِه حَيثُ قالوا: رَضيهُ عَلَيهِ الصَّلاة والسَّلام لِديننا، أفَلا نَرضَاهُ لِدُنيانا؟! وقد صحَّ أيضاً عن عليٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ هذِهِ المقَالة في تلك الحَالة[١].

ومنه قَولُه تعَالى: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِن دِيَارِهِمْ ...﴾ إلى قَوله: ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُو الدَّارَ﴾ [الحشر: ٨-٩] إلى أن قال: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُو مِن بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا...﴾ الآية [الحشر: ١٠]؛ فإن الله تعالى قسَم الفيءَ المأخوذَ مِن الكفار بينَ ثلاثِ طَوائفَ من المؤمِنينَ الأبرارِ، وبَدأ بالمهاجرينَ والأنصارِ، ثُمَّ ختمَ بمَنْ بَعدَهُم مِن التَابِعيَن، ومَنْ بَعدهُم مِنْ سَائرِ المؤمِنيَن أجمعينَ إلى يومِ الدِّين، بوصفِ أنهم: ﴿يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ آمَنُوا﴾ [الحشر: ١٠].

فخرجَ هَؤلاء الطائفةُ مِنْ بَين المؤمنينَ؛ لأنهم لم يَستغفُروا للسَّابقينَ المُوقنِيَن، بَل جَعَلُوا غِلَّهُم في قلوبهم حَتى عَكسُوا القَضِيَّةَ، وبدَّلُوا طلبَ المغفرَةِ والرحمةِ بالسَّبِّ والمذمةِ، بَل بَنُوا مدَارَ مَذهَبهم عَلى اللعنَةِ، ومَا أحسنَ قَول بَعضِ أهلِ الفِطنةِ: لعنةُ الله عَلى مَذهَبٍ مَدَارُه عَلى اللَّعنةِ والطَّعنةِ، مَع أنَّ لعنهُم يَرجعُ إلَيهم في العَاقبةِ، ويكُون سَببَ زيَادَةِ الرحمة لِلصَّحَابة، كَمَا رَواهُ ابن عَسَاكر عن جَابرِ بن عَبد الله قَالَ: قيلَ لعَائشة: إنَّ ناساً يتناولون أصحَابَ رَسُولِ اللهِ؛ حَتى إنهم يتناولُونَ أبَا بكرٍ وعُمرَ، فقالَت: أتعجبُونَ مِن هَذا؟! إنما قُطعَ عَنهُم العَملُ؛ فأحبَّ اللهُ أنْ لاَ يقطعَ عَنهُم الأجرَ[٢].

وأمَّا الدليلُ مِنْ طريقِ السُّنَّةِ عَلى كُفرهم في مَقامِ العِنَاد، فَقد وردَ في أخبارِ الآحَادِ مَا يصلحُ في الجملَة للاستِنادِ بالاعتماد، ولو كَانَ بغالِب الظنِّ في بَابِ

---

(١) سبق تخريجه قريباً.

(٢) رواه أبو طاهر السلفي في «المشيخة البغدادية» (٥٢)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٤/ ٣٨٧).

الاعتقادِ؛ لأن أصلَ هَذهِ المَسألةِ مِن تَفضِيل الصَّحابةِ، بَل تفصيلِ تَفضِيلِ الأنبياءِ عَلى بَعضهِم، وتَفضِيلِ الملائكةِ عَلى البَشرِ ونحوه، مِنْ بحثِ الإمَامَةِ والخلاَفةِ، كلُّها مِنْ الظنيَّات الفَرعيَّاتِ المُنَاسب ذكرها في المَسَائل الفقهياتِ، لأن مَدارَ الاعتقادِ عَلى الدلائلِ القَطعِيات؛ إذ مِنْ المعلُومِ أنه لَو وُجدَ شخصٌ ولم يعلم تفصِيلَ هَذِهِ الحالاتِ، لم يُحكم بكُفره ولا بنقصهِ في مَقامِ الديَاناتِ، ولقد أخطأ خطأً فَاحشاً مَنْ عَدَّ مثلَ هذِهِ الأمورَ المذكورةَ مِما عُلم مِن الدينِ بالضرورَة.

فَمِنها: مَا وردَ عَن عليٍّ كرَّمَ اللهُ وجهَهُ، قالَ رَسُول الله ﷺ: «سَيأتي قَومٌ لهَمُ نَبْزٌ ـ أي: لقبٌ ـ يُقالُ لهم: الرّافضَةُ؛ إنْ لقيتَهم فاقتلهُم؛ فإنهم مُشركونَ»، قلتُ: يَا نبيَّ اللهِ مَا العَلاَمَةُ؟ قال: «يُقرضونكَ بَما ليسَ فيكَ، ويَطعَنونَ عَلَى أصْحَابي ويشتمُونَهم». رَواهُ ابن أبي عَاصِمِ في «السنة» وابنُ شاهِين[1].

فهَذَا الحَديث يَدُلُّ على أن بَاغِضَ عَليٍّ وسَائرِ الصَّحَابةِ كَلُّهم رَفضةٌ، وإن اختصَّ بَاغِضُ عَليٍّ بالخَوارِجِ لخرُوجهم عَلى عَليٍّ وقتَ الفتنَة، وذلَك لأن الرَّفْضَ بِمَعنَى الترك لغةً، ثُمَّ نُقلَ إلى تركِ مَحبةِ الصَّحَابةِ، فلا وجهَ لتِخصِيصِ سَبِّ الشيخين كفرٌ، إلا لِكُونهما زيَادَةً في الفَضِيلةِ بناءً عَلى قول جمهُور أهلِ السُّنَّةِ: إن أبا بكرٍ أفضَلُ، وقيل: عُمَر، وهم المُسمَّى بالفارُوقيةِ، وقيل: عَبَّاسٌ، وهم طائفةٌ مِنْ العَبَّاسِيَّة، يقال لهم: الراوندِيَّة، وقيل: عَليٌّ، وهُم الإمَامِيَّةُ، وقالَ بَعضُ المتكلِّمينَ بالسويَّة، ومالَ بَعضُهم إلى التوقُّف في القَضِيَّة، إذ الفضيلةُ إن كانت بَمعنَى أكثريةِ المَثوبَةِ؛ فهي غَيرُ مَعْلُومَةٍ لنَا، وإن كَانتْ بمعنَى أكثريةِ العِلمِ والحِلمِ؛ فالأدلةُ فيه مُتعَارضَةٌ عندَنا.

واختُلفَ هل عُثمانُ أفضَلُ أم عَليٌّ؟ ومَالَ الأكثرُ إلى الأولِ، وجمعٌ إلى الثاني، والقولان مَرويّانِ عن إمَامنا الأعظمِ، والله سبحانَه أعلَمُ.

---

(١) رواه ابن أبي عاصم في «السنة» (٩٧٩)، وأبو نعيم في «حلية الأولياء» (٤/ ٣٢٩)، والضياء المقدسي في «النهي عن سب الأصحاب» (٣٤). وفيه محمد بن أسعد التغلبي، ليِّنُ الحديث.

هذَا؛ وقد ذكرَهُ الكردريُّ في «مَناقِب أبي حَنِيفَةَ» وقال: إنَّ مَنْ اعترفَ بِالخلافَةِ والفَضيلةِ لِلخلفَاء، وقالَ: أحبُّ عَلياً أكثرَ؛ لا يُؤاخذُ به إن شاءَ الله تعالى؛ لِقوله عَلَيه السَّلامُ: «اللَّهُمَّ هَذِا قَسْمِي فِيمَا أَمْلِكُ، فَلاَ تُؤَاخِذْنِي فِيمَا لاَ أَمْلِكُ»[1].

وأغربُ مِنْ هَذَا كله قولُ طائفةٍ ـ منهُم ابنُ عَبدِ البَرِّ المالكيُّ ـ: إنَّ مَنْ توفي مِنْ الصَّحَابة حَال حَيَاته أفضَلُ مِمنْ بَقِي بعد مماته.

ولعَله محمُول على مَا عَدا العَشرة المبشَّرة، وممن كَمل في صِفَاتِهِ وأمنَ الفتنة في وقتَ وفاتِهِ.

وقالَ بَعضُ المَشايخِ: إنَّ عَلياً في آخِر أمره وانتهاءِ عمره، صَارَ أفضَل مِن أبي بَكرٍ وغَيرِهِ؛ لزيادةِ المَكاسِبِ العلميَّة والمراتبِ العَمليةِ.

فهَذا الاختلافُ بَيْنَ هَذِهِ الطَّوائفِ الإسلاميةِ دَليلٌ صَريحٌ عَلى أن مَسْأَلَةَ التفضِيل لَيسَتْ مِنْ الأُمَور القطعيَّة؛ لأن الأحَادِيثَ المَروية ـ مع كَونها ظنيةً ـ مُتعارضةٌ مَانعَةٌ مِنْ كَونها مِن الأمُورِ اليقينِيّةِ، على أنه لَيسَ فِيهَا تَصريح بأنَّ الأفضَلِيةَ من أيِّ الحَيثيةِ، ليعلم أنه بِمَعْنَى الأكثَر ثواباً عِندَ اللهِ في العُقبَى، أو بِمَعْنَى الأعلَميَّة مآباً عِندَ الخلقِ في الدنيا، فتركُ الغَورِ في هذه المَبحَثِ هُو الأولى؛ لأن المدارَ عَلى طَاعَةِ المَولى؛ ولقولِه تَعالى: ﴿تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْ وَلَا تُسْـَٔلُونَ عَمَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: ١٣٤] أي: بَل تُسأَلونَ عَن تَحسِينِ أعمالِكُم وتزيين أحَوالِكم.

ولقولِهِ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ: «إنَّ مِنْ حُسْنِ إِسْلاَمِ المَرْءِ تَرْكُهُ مَا لاَ يَعْنِيهِ»[2].

فَقد حُكي: أنَّ بَعضَ الصُّوفيةِ لمَّا سمعَ هذا الحديثَ قالَ: كفاني.

---

(١) رواه أبو داود (٢١٣٤)، والترمذي (١١٤٠)، والنسائي (٣٩٤٣)، وابن ماجه (١٩٧١) من حديث عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا.

وجاء في هامش «ج»: «في الحب الطبيعي وزيادته فيما بين الزوجات الطاهرات». لمحرره.

(٢) رواه الترمذي (٢٣١٧)، وابن ماجه (٣٩٧٦) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

وهو نظيرُ صحابيٍّ قرأ عليه ﷺ قوله تعالى: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ۝٧ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ﴾ [الزلزلة: ٧ ـ ٨]، فقال: حَسبي[1].

وقد ورَد عنه ﷺ أنه قالَ: «إني أعلَم آيةً لو عملَ بها جَمِيعُ الخلق لكفتهم: ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مَخْرَجًا ۝٢ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ ۚ وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُۥٓ﴾ [الطلاق: ٢ ـ ٣]»[2]، وذلك لأنَّ مَن اتقى الله عَلَّمَهُ الله مَا يَأمرهُ وينهاهُ، كما يُشيرُ إليه قولُه تعالى: ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۖ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، وقولُه: ﴿وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُوا۟ فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾ [البقرة: ١٨٢].

وقد وردَ: «مَنْ عَمِلَ بما عَلِمَ ورَّثهُ اللهُ عِلمَ مَا لم يعلمْ»[3].

ورُويَ: «مَا اتَّخذَ اللهُ وليّاً جَاهِلاً ولو اتَّخذَهُ لعَلَّمَهُ»[4]؛ أي: بالعِلمِ الكَسبي، أو العِلم اللَّدُنِّي الوهبِيِّ، كَمَا يُشيرُ إليه قولُه سُبحانهُ: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱهْتَدَوْا۟ زَادَهُمْ هُدًى وَءَاتَىٰهُمْ تَقْوَىٰهُمْ﴾ [محمد: ١٧].

وعَن زُفَر: أنَّ الإمامَ سُئلَ عَن عَليٍّ ومَعاويةَ وقتلى صِفِّينَ، فقال: إذا قدِمتُ عَلى الله يَسألني عَمَّا كلَّفني، ولاَ يَسألني عَنْ أُمورِهم[5].

---

(١) رواه النسائي في «الكبرى» (١١٦٩٤)، والحاكم (٦٥٧١)، والضياء المقدسي في «المختارة» (٨/ ١٤) من حديث صعصعة بن معاوية رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٢) رواه النسائي في «الكبرى» (١١٦٠٣)، وابن ماجه (٤٢٢٠)، والحاكم (٣٨١٩)، والدارمي في «سننه» (٢٧٢٥) من حديث أبي ذر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٣) رواه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (١٠/ ١٥) من حديثِ أنسِ بن مالكٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وقال أبُو نُعَيم رحِمهُ اللهُ: ذكر أحمدُ بنُ حنبلٍ هذا الكلام عن بعضِ التّابعين، عن عِيسى ابنِ مريم عليهِ السّلامُ، فوهِمَ بعضُ الرُّواةِ أنّهُ ذكرهُ عنِ النّبيِّ ﷺ فوضع هذا الإسناد عليهِ لِسُهُولتِهِ وقُربِهِ، وهذا الحدِيثُ لا يُحتملُ بِهذا الإسنادِ عن أحمد بنِ حنبلٍ.

(٤) قال المصنف: قالَ السَّخاويُّ ليس بثابِتٍ ولكنَّ معناهُ صحيحٌ. انظر: «المصنوع في معرفة الحديث الموضوع» للقاري (ص ١٥٦).

(٥) انظر: «الجواهر المضية في طبقات الحنفية» (٢/ ٥١٣).

ورُويَ أنه قالَ: تلكَ دماءٌ طهَّرَ اللهُ مِنْها سِنانَنا أفلاَ نُطهِّرُ مِنها لِسَاننا؟!

وفي روايةٍ قرأ تلكَ الآية[١].

وإنما بيَّنتُ هَذِهِ المسألةَ المُعضِلة، لمَا فيها مِن العَوارِض المشكِلة، المحتَاجَةِ إلى الأقوالِ المفصَّلةِ.

ومما يَدُلُّ على عَدَم قطع الأفضَلية مَا صَدرَ عَن عُمرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ في الشُّورَى، حَيثُ جَعَلَ الأمرَ لأحَدٍ مِنْ الستة، فإنه لو كانَ أفضَليةُ عثْمان أو علي قطعيّاً، لكانَ تعيَّن لِلخلافةِ بالأولوية، مع أنه يجوز صِحةُ الخلاَفة بشرائطها الشرعيَّةِ في المفضولِ إجماعاً، خِلافاً لِطَائفةِ الشيعَة في أكاذيبهم الشنِيعَة.

ومنها: مَا رُويَ عَن عَليٍّ أيضاً قال: قال رَسولُ الله ﷺ: «يا عليُّ! ألا أدلُّكَ عَلى عَملٍ إذَا فعلتَهُ كُنتَ مِن أهل الجنةِ ـ وإنَّكَ مِن أهلِ الجنةِ ـ إنَّهُ سَيكونُ بَعدِي أقوامٌ يُقالُ لهم: الرَّافضَةُ، فإنْ أدركتَهُم فاقتلهُم؛ فإنهم مُشركونَ»، وقالَ عَليٌّ: سَيكونُ بَعْدَنا أقوامٌ ينتحلونَ مُودتنا يكونُونَ عَلينَا بارقةً، وآيةُ ذلَك أنهم يَسبُّونَ أبَا بكرٍ وعمر. رَواهُ خثيمة بن سُليمَان الأطرابلسِي في «فَضائل الصَّحابة»، واللالكائي في «السنة»[٢].

وفي روايةٍ لَهُ عنه أيضاً: «يكونُ في آخِر الزَّمَانِ قومٌ لهم نَبْزٌ، يُسمَّونَ الرَّافضِةَ، يَرفضُونَ الإسلامَ، فاقتلُوهم؛ فإنهم مُشركُونَ»[٣]؛ أي: كالمشركينَ في الخروجِ عَن كمالِ دِينِ المُسلِمينَ، أو أُطلق ويُرَاد بِهِ التأكيدُ لِلزّجر، والمبَالغَةُ في التهدِيد والوعيد، وكذَا قوله: «يَرفضُونَ الإسلام»؛ أي: بَعض مَا يَجبُ عَلَيهم مِنَ الأحكام.

---

(١) المصدر السابق (٢/ ٥١٣).

(٢) رواه اللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» (٢٨٠٣) من حديث علي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ. وإسناده ضعيف.

(٣) تقدم تخريجه.

ومنهـا: مـا رُويَ عَـن عَلـيٍّ: أنَّ النبـيَّ ﷺ قـالَ لـهُ: «إنْ سَـرَّكَ أنْ تكُـون مِـن أهـلِ الجَنَّـةِ، فإنَّ قومـاً ينتحلُونَ حُبَّكَ يَقـرؤونَ القـرآنَ لاَ يَجُاَوز تراقيهـم، لهم نبزٌ، يُقـال لهـم: الرافضَـة، فـإن أدرَكتَهُم فَجاهِدهُـم؛ فإنهم مُشـركونَ». رواه ابن بِشـران والحاكـمُ فـي «الكنى»[1].

فَهَذِهِ الأحَادِيثُ وإن كَانت أسَانيدُهَا ضَعيفةً، لكن يتقوى بعضُها بَبعضٍ، فترتقي إلى دَرجَةِ الحسَنِ، الذِي يَصِحُّ الاستدلالُ بِهِ في الأمُورِ الظنيَّة الفقهيَّة، فيُقتل السَّابُّ للصَّحَابةِ مِنْ الطائفةِ الخَارِجَةِ أو الرَّافضَةِ.

وإنمـا قلنـا بطريقِ السِّياسَـة العُرفيَّـة الفرعيّـة، لاَ بِطَريـقِ الأصَالةِ مِـنْ الأُمَورِ الشـرعية؛ لِئـلاَ يُخَالـفُ القواعـدَ الكليَّـةَ الثابتـةَ منَ الكِتـابِ والسُّـنةِ النبويَّـةِ، أنه لا يُقتـلُ امرؤٌ مُسـلمٌ إلاَّ بِإحدى ثـلاثٍ: قتلِ النفس بِالنفـس، وزنًا بإحصـان، وارتدَادٍ.

والسِّيَاسَةُ واردَةٌ في الأخبَارِ ومشاهِير الآثارِ، ومِن جُملتها تَغرِيبُ العَام للزاني، وقطعُ يَدِّ النبَّاش وأمثالِهما، ومنها قتلُ تارك الصَّلاةِ في مذهب الشَّافِعية، فانَدفعَ اعترَاضَهُم علَى السَّادةِ الحنَفِية في قتل الرَّفضَةِ، حَيثُ وهمُوا أنهم ليسَ لَهُم دَليلٌ في ذلَكَ، ولم يُحققوا مَا قدَّمنا هنالكَ.

ويُؤخذُ مِنْ هَذِهِ الأحَادِيثِ أيضاً: جَوازُ مقاتلةِ الأرفَاضِ، ويُؤيِّدهُ مُقاتلةُ عَليٍّ للخَوارجِ في حَالِ الإعراض، إلاَّ أنه يُعَامَلُ مَعَهم مثلَ مُعَاملةِ عَليٍّ مَع أمثالِهم مِنْ عَدم سَبي نِسَائهم وذرَاريهم، وعَدم التعَرض لأفرادِهم بَعدَ فَراغ قتالهم ودخُولهم في الإطاعَة، كَمَا حقَّقتُ هَذِهِ الأمُورَ جَميعَها في مَحالِّها المُفصَّلةِ في بَيانِ أحوالهم.

ومنهـا: عَن عَليٍّ قـالَ: قالَ لي النبيُّ ﷺ: «أنتَ وشـيعتُكَ في الجَنَّة، وسَـيَأتي

---

(١) رواه ابـن بشـران فـي «أماليـه» (٥٠٠)، والبغـوي فـي «تفسـيره» (١٩٨٨)، وقـال: في إسـناد هذا الحديـث نظر.

قَـومٌ لَهُـم نبزٌ يُقَال لَهُـم: الرّافضَة، فـإذا لقيتمُوهـم فاقتلُوهم فإنهم مُشـركونَ». رَواه أبـو نُعيـم فـي «الحليـة»، والخَطِيـبُ، وابـنُ الجَـوزيِّ فـي «الواهِيـات»[1]، وفيـه: محمـد بـن جُحـادةَ[2]، ثقةٌ غـالٍ في التشيُّع، رَوى له الشيخَان.

ولا شـبهةَ أن شـيعَته كلُّ مَـنْ شـايعَهُ فـي سُـنته، وتابَعهُ فـي طريقتهِ وسـيرتهِ، المُطابقـةِ لمَـا هِـيَ عَليه النبـيُّ عليه السـلامُ وأصحَابُه في ظَاهِـره وسـريرَته، ويُقوِّيه قَولُـه تعَالـى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِى شَىْءٍ إِنَّمَآ أَمْرُهُمْ إِلَى ٱللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُواْ يَفْعَلُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٩].

ويُؤيِّدُه: مَا رَواه الدِّينَوريُّ عَن المدَائني قَالَ: نَظَرَ عَليُّ بنُ أبي طَالبٍ إلى قومٍ ببابه، فقال لقُنبر[3]: يَا قنبرُ! من هؤلاء؟ قَالَ: هَؤلاءِ شيعَتكَ، قَالَ: ومَا لي لاَ أرى فيهم سيماءَ الشِّيعَةِ؟ قال: وما سيماءُ الشيعةِ؟ قال: خَمْصُ البُطونِ مِن الطَّوى، يُبْس الشِّفاهِ من الظَّمى، عُمْشُ العُيون مِن البُكا[4].

وكأنه ـ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وكَرّمَ وجهَهُ ـ أشارَ إلى تفسيرِ قَولِه تعَالَى: ﴿سِيمَاهُمْ فِى وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ﴾ [الفتح: ٢٩]، وقولِه سبحانه في حقِّ أهلِ الصُّفَّةِ: ﴿تَعْرِفُهُم بِسِيمَٰهُمْ لَا يَسْـَٔلُونَ ٱلنَّاسَ إِلْحَافًا﴾ [البقرة: ٢٧٣]، وقولِه سبحانه في حقِّ المنافقين: ﴿وَلَوْ نَشَآءُ لَأَرَيْنَٰكَهُمْ فَلَعَرَفْتَهُم بِسِيمَٰهُمْ وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِى لَحْنِ ٱلْقَوْلِ﴾ [محمد: ٣٠].

---

(١) رواه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (٤/ ٣٢٩)، وابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٢٥٤)، وقال أَبُو نُعَيم: غَرِيبٌ مِن حَدِيثِ مُحَمَّدٍ وَالشَّعبِيِّ، لَم نَكتُبهُ إلا مِن حَدِيثِ عِصَامٍ. وَقَالَ ابنُ الجوزيِّ: فِي رِوَايَتِهِ سَوَّارٌ. قَالَ أَحمَدُ ويَحيَى وَالنَّسَائِيُّ: مَترُوكٌ.

(٢) في جميع النسخ: «حجر»، والصواب ما أثبت؛ فهو مُحَمَّد بن جُحَادةَ الأياميُّ الكُوفِي.

(٣) في هامش «ج»: «القنبر على زنة شنبر، فتدبر». ثم كتب: «اسم غلامه رضي الله عنه، كما قال:

إني إذا رأيت أمراً منكراً ... أَججّت ناراً ودعوت قنبرا

(٤) رواه الدينوري في «المجالسة وجواهر العلم» (١٢٤٩).

ومِن اللَّطائفِ مَا وقعَ مِن بعضِ أربَابِ الظرائفِ، وهو كَانَ سنِّياً في غايَةِ مِن حُسنِ الصُّورةِ ونُورِ البَصِيرةِ، لكنَّهُ مُولَعٌ بالفِسقِ مِن شُربِ الخَمرِ وغيرها مِن الأمُورِ الخطيرةِ، وهُو مِن نُدماءِ شِيعيٍّ مِن الأُمرَاء، فَذُكرَ في مَجلسِهِ بيَانُ أمَارَاتِ الأتقِياءِ وعَلامَاتِ الأشقِياءِ، فَقالَ السُّنِّيُّ: أنا مِن فُسَّاقِ أهلِ السُّنَّةِ، وانظروا في وجهي مِن سِيما نُورِ أهلِ الجَنةِ، وأبصروا في طلعَةِ الحُسَاميِّ الذي أحدُ وعَّاظ الشيعَةِ وأتقِيَائِهم عَلى مَظِنتهم الشَّنيعَة، تروا عَلَيه مِن غبرةِ الظَّلَمةِ الشَّاهدة، على أنه من جُملة الظَّلَمةِ.

ولعَلَّهُ أخَذَ هَذا المعنى اللطِيف، والمبنَى الظريف مِن قوله تعَالَى: ﴿وُجُوهٌ يَوۡمَئِذٖ مُّسۡفِرَةٞ ٣٨ ضَاحِكَةٞ مُّسۡتَبۡشِرَةٞ ٣٩ وَوُجُوهٞ يَوۡمَئِذٍ عَلَيۡهَا غَبَرَةٞ ٤٠ تَرۡهَقُهَا قَتَرَةٌ ٤١ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡكَفَرَةُ ٱلۡفَجَرَةُ﴾ [عبس: ٣٨ ـ ٤٢].

وقدَ ورَدَ: «كَمَا تعِيشونَ تموتونَ، وكَمَا تموتُونَ تُحشرونَ»[١].

وقد صحَّ: أنَّ الظاهرَ عُنَوانُ البَاطِنِ[٢].

وهَذا أصلٌ في بَابِ الفِراسَة وكتَابِ الكيَاسَة، وقد قَالَ تعَالَى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَٰتٖ لِّلۡمُتَوَسِّمِينَ﴾ [الحجر: ٧٥] أي: المُتفرِّسين.

وفي الحَديث: «اتقوا فِراسَةَ المؤمنِ، فإنَّهُ ينظرُ بنورِ الله»[٣]، وهذا قد يَكونُ بأمَارَاتٍ ظاهِريةٍ، تنكشفُ لأربَابِ الأبصارِ، وقد يكُون بِعلامَات بَاطِنية تنجَلي عندَ أصحَابِ البَصِيرةِ والأسرَارِ.

ومنها: ما رُويَ عَن أبي جُحيفةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال سَمعتُ: علياً عَلى

(١) لم أقف عليه بهذا اللفظ.

(٢) لم أقف عليه.

(٣) رواه الترمذي (٣١٢٧) من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللهُ عَنْهُ. وقال: حديث غريب. وإسناده ضعيف.

المنبَـر يَقـول: هَلـكَ فـيَّ رجُـلانِ: مُحِبٌّ غـالٍ، ومُبغـضٌ غـالٍ. رَواهُ العِشـاريُّ في «فضائـل الصديـق»، وابـن أبـي عَاصـم، واللالكائيُّ فـي «السـنّة»[١].

وفي رواية لِابن أبي عَاصِم عَن علي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: يهلكُ فينا ـ أهلَ البيَتِ ـ فَريقان: مُحبٌّ مُطْرٍ، وباهتٌ مُفترٍ[٢]، والإطراء: هو المجاوزَة عَن الحَدِّ في الثنَاءِ، والبَاهتُ: هُو الذي يَأتي بِالبُهتانِ علَى طَريقِ الافِتراء.

وفي روايةٍ أُخرى لهُ عَنهُ قال: يُحبُّني قَومٌ حَتَّى يُدْخِلَهُم حُبِّي النَّارَ، ويُبغضُني قومٌ حَتَّى يُدخِلَهُم بُغضِي النارَ[٣].

وفي روايةٍ أُخرى له عَنهُ ـ وروايةِ الأصبهانيِّ في «الحُجَّة» عَنهُ أيضاً ـ بلفظ: يهلكُ فيّ رَجلانِ مُحبٌّ مُفرطٌ، ومُبغضٌ مُفرطٌ[٤].

ولا شكَّ أن المحب الغالي هُو الرّافضَيُّ، والمُبغضُ الغالي هُو الخَارِجيُّ.

وأمَّا السُّنِّي: فَمُحبٌّ لعَليٍّ في المقام العَالي؛ لأنه في الوسِط الذِي هو القِسطُ الذي أشَارَ إلَيهِ قَولُه تعالَى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ ...﴾ الآية [البقرة: ١٤٣]، وتحقِيقُه: أن خيرَ الأمُور أوسَاطُها، وهَذا يجري في الاعْتقادِ، وفي الأفعَالِ والأخلاقِ وسَائرِ الأحَوالِ، كَمَا لاَ يخفَى على أربَابِ الكمالِ، فإنَّ مَدَارَ التوحيدِ عَلى التوسُّطِ بَيْنَ التشبيهِ والتنزيهِ، كمَا في الآياتِ والأحَادِيث المُتشَابهاتِ، وكقولهم: لا عَينٌ ولا غَيرٌ، في تحقيقِ صِفَاتِ الذاتِ، وكَذَا مَذهبُهم بَيْنَ المُعَطِّلةِ والمُجسِّمةِ، وبَينَ القَدريةِ والجَبْريةِ، وبَيْنَ الرَّفْضِ والخُروجِ.

---

(١) رواه ابن أبي عاصم في «السنة» (٩٨٤)، وأحمد بن منيع (٦٦٧٦ ـ إتحاف الخيرة)، وقال البوصيري: رواته ثقات.

(٢) رواه ابن أبي عاصم في «السنة» (١٠٠٥). وفي إسناده جويبر، وهو متروك.

(٣) رواه ابن أبي عاصم في «السنة» (٩٨٦).

(٤) رواه قوام السنة الأصبهاني في «الحجة في بيان المحجة» (٣٦١).

وكذا يُعتَبر التوسُّطُ في استحِسَانِ الأخلاقِ كالشَّجاعَةِ، فإنها حَالةٌ بَيْنَ التهوُّرِ والجُبنِ، والسَّخاوةِ بَيْنَ التبذِيرِ والبُخلِ، والتواضعِ بَيْنَ الكِبرِ والمهَانةِ ونَحوها عِندَ مَن يعرفُ عِلمَ الأخلاقِ، ويُفرِّقُ بَيْنَ الحسنةِ والذَّميمةِ، وقد قال تعَالى في عِلمِ المعَاشِ: ﴿وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَنفَقُواْ لَمْ يُسْرِفُواْ وَلَمْ يَقْتُرُواْ وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا﴾ [الفرقان: ٦٧].

وفـي الحديـثِ: «الاقتصـادُ نِصـفُ المعِيشـةِ»[1]، وفـي روايـةٍ: «مَا عـالَ مَن اقتصَـدَ»[2]، وقـال تعَالَـى: ﴿وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا وَٱبْتَغِ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ١١٠]، وقـالَ عـزَّ وعـلا حِكايـةً عَـن وصَايـةِ لقمَـان: ﴿وَٱقْصِدْ فِى مَشْيِكَ وَٱغْضُضْ مِن صَوْتِكَ﴾ [لقمَـان: ١٩].

وإذا عَرفتَ ذلَك عَلمتَ أن شِيعَةَ عَليٍّ ليسَ إلاَّ أهلُ السُّنَّةِ هنالكَ، فإن غيرهُم إمَّا مُبغضٌ مُفرطٌ كالَخوراجِ، حَيثُ سَبُّوهُ ولعَنُوهُ وكفَّرُوهُ وحَاربُوه، وإمَّا مُحِبٌّ مُفرطٌ كالرَّوافِضِ، فإنهُم فَضَّلُوه على غَير النَّبيِّ ﷺ مِن سَائرِ الأنبيَاءِ والرسُلِ الأصفِياءِ، كَمَا يُنادي مُنَادِيهم مَا بَيْنَ الأرضِ والسَّماءِ: محمد وعليٌّ خيرُ البَشر.

وهَـذَا مَـع كَونه بدعَـةً قبيحَةً فـي إدخَالهِ بَيْـنَ كَلمـاتِ الأذانِ، كلمـةُ كُفرٍ فيها فضِيحَـةٌ عِنـدَ الأعيَـان، بخِـلافِ بِدعتِهم في قولهـم: (حَيَّ عَلَـى خيرِ العَمـلِ)؛ فإنه أمـرٌ سَـهلٌ، حَيـثُ يَصِـحُّ فـي المعنَـى، وإن لم يَـرِدْ فـي الأذان هَـذَا المَبنـى، مَع أنه مُسـتدركٌ مُسـتغنىً عَنـهُ بَعْـدَ قَولهُ: (حَـيَّ عَلى الصَّـلاةِ، حَيَّ عَلـى الفَلاحِ).

---

(١) رواه أبو الشيخ في «أمثال الحديث» (٨٧)، والخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (١٢/ ١٢) من حديث أنس بن مالك رَضِيَ اللهُ عَنْهُ. وإسناده ضعيف.

(٢) رواه أحمـد فـي «المسـند» (١/ ٤٧٧)، والطبرانـي فـي «المعجـم الكبيـر» (١٠١١٨)، و«المعجم الأوسـط» (٥٠٩٤) مـن حديـث عبـد الله بن مسـعود رَضِـيَ اللهُ عَنْـهُ. وفـي أسَـانيدهم إبراهيم بنُ مُسـلم الهجـرِيُّ، وهُـو ضعيفٌ.

ثُـمَّ بَالِـغَ طائفةٌ مِنهُـم؛ فكفّرت أبَـا بكرٍ لأخذه حَـقَّ عَليٍّ ومخالفتـه، وكفَّرتْ عَليـاً لِسـكوتِهِ عنـه ورضَائـه بموافقتِـه، ونَفَـوا جَـوازَ التقيَّـةِ، فإنَّها لـوْ كَانَـتْ جَائزةً لـكانَ أولـى أن يُقاتـلَ مَع مُعَاويةَ بهَـذِهِ القَضِيـةِ، فإنهُ كانَ أكثـرَ جنُوداً مِـنْ الصِّديقِ، وأكبَـرَ قَبيلـةً مِنُه عِنـدَ التحقِيقِ.

ثُمَّ بَالغَ طَائفةٌ منهم في محبَّتِهِ حَتَّى فَضَّلتهُ عَلى النبيِّ وسَائرِ أُمَّتِهِ، كَمَا اشتهرَ عَن بَعْضِ شُعرَائهم، المعتَبر عند كُبَرائِهم أنه قَالَ: لم يَكنْ غرضٌ مَن كسرِ الأصنامِ إلَّا أنَّه يُوصِلُ المصُطفى كتفه إلى قَدمِ المُرتَضى ويتشرَّفُ في ذلَكَ المقَامِ الأعلى.

ومضمـونُ هَـذَا البيَـتِ مَشـهُورٌ الآن فـي ذلـك المـكان ويقرؤونَـه وينقلونَـهُ ويستَحسُـنونه، ولـم يعرفُـوا مِـن كَمـالِ حَماقَتِهـم فـي مَرتبَـةِ العَقـلِ وجَهالَتِهم في مقـامِ النقـلِ أنَّ كسـرَ الأصنـامِ فـرضٌ فـي دِيـنِ الإسـلامِ، وأنه قطُّ لـم يُفضَّـلْ وليٌّ عَلـى نَبـيٍّ فـي شـيء مِن الأحـكامِ.

ثُمَّ بَالغَ طَائفةٌ مِنهم في سِوء الاعِتقاد مِن جَعلِ النبيِّ وعَليٍّ في الإيجادِ لوصفِ الاتحادِ في المَعنَى، ولو تَغَايرا في المَبنَى.

ثُمَّ بَالغَ طائفةٌ مِنهُم فَقالُوا أخطأ جِبريلُ في إيصَالِ التنزيلِ، حَيثُ أنزلَهُ عَلَى النّبيِّ وغَفلَ عَن عَليٍّ، ويُسمُّونَ هَذِه الطائفةَ بالغرابية؛ حَيثُ توهمُوا أنَّ النبيَّ عليه السلامُ يُشَابهُ عَلياً في كمالِ الصُّورَةِ، بحيثُ يتوهمُ الاتِّحادُ حَالَ الضَّرورَةِ.

ومَـن عَـرفَ شـمائلَهُ عَلَيـه الصَّلاةُ والسَّـلامُ فـي الخَلـق والخُلق، عَـرفَ أنه لاَ مُناسَـبةَ بَيْنَـهُ وبَيْـنَ علـي، لا فـي الصُّـورةِ ولاَ في السـيرةِ، مـعَ أن تخطِئـةَ جبريل مُسـتلزمٌ لتخطِئـةِ الـربِّ الجليـلِ، حَيثُ إنه سُـبحانهُ مَـا نبَّهَ جبريـلُ عَليهِ، ولا أشـارَ إليـهِ فـي مُـدَّةِ ثـلاثٍ وعشـرينَ سَـنةٍ بنجُـومٍ مُفرَّقةٍ، مَـع قَولِـه تعَالَـى: ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾ [الشعراء: ١٩٣ ـ ١٩٥]، وهَـذَا كمَـا تَرى كفـرٌ صَرِيـحٌ وإلحـادٌ قبيحٌ.

ثُمَّ بالغَ طَائفةٌ مِنهُم تُسَمَّى النُّصيريةَ، يقولون لِعَليٍّ بالأُلوهيَّةِ، ونحو ذلكَ مَما بيَّناهُ في مَواضِعَ مما ألفناهُ.

والحاصِلُ: أن عَلياً لَهُ مُشابَهةٌ بعِيسَى بنِ مَريَم في هَذِهِ القضِيَّةِ، حَيثُ كفرَ اليَهُودُ بِسَببِ إفراطِهِم في بُغضِهِ ونسبتِهِ إلى مَا لاَ يَلِيقُ به مَما يُصَانُ عَنهُ اللِّسانُ، وكفرَ النَّصَارى بإفراطِهِم في حُبِّه ونِسبتِهِ إلى التثليثِ والاتِّحادِ والعَينيةِ، المُشاركة لهم في هذِهِ بخصُوصِهَا الطائفة الوجُودية.

وبطلانُ أقوال هَذِهِ الطوائف ظاهِرٌ لأهِلِ الإسلامِ مِن الخَواصِّ والعَوامِّ، وقد أوضَحنَا الأدِلةَ العقليةَ والحُججَ النقليةَ في كُتُبنا المُتعلِّقةِ بالتفسيرِ والأحَادِيثِ وأقوالِ الصُّوفيةِ.

ثُمَّ منَ اللطائفِ مَا ذكرَه المِرغيناني: أن الشيطانَ الطاق[1] ـ وهو شيخٌ للرافضَة عَلى الإطلاقِ ـ كَانَ يتعرَّضُ للإمامِ الأعظمِ كثيراً مِن الأيام، فَدخلَ الشيطانُ يوماً في الحمَّام، وكانَ فِيه الإمَامُ، وكَانَ قَريبَ العَهدِ بموتِ الأُستَاذِ حَمَّادٍ، فَقالَ الشَّيطانُ: مَاتَ أُستاذُكُم فاسترحنا منه، فقال الإمَامُ: أستاذُنَا مَاتَ، وأُستاذُكم مِن المُنظَرينَ إلى يوم الوقتِ المعلُومِ، فتحَيَّر الرافضِيُّ وكشفَ عَورتَه، فغمضَ الإمَامُ نظرَهُ، فَقالَ الشَّيطَانُ: يَا نعمَانُ! مُذْ كم أعمَى اللهُ بصَركَ؟ فقال: مُذ هتكَ اللهُ سِترَكَ، فبَادر الإمَامُ إلى الخرُوجِ مِن الحمَّام، وأنشأ هَذَا الكلام:

---

(١) هو محمد بن علي بن النعمان بن أبي طريفة البجلي الكوفي، أبو جعفر، المُتَكَلِّمُ المُعتَزِلِيُّ الشِّيعِيُّ المُبتَدِعُ، الملقب شيطان الطاق، نسب إلى سوق في طاق المحامل بالكوفة، كان يجلس للصرف بها، فيقال: إنه اختصم مع صيرفي آخر في درهم زائف فغلب، فقال: أنا شيطان الطاق. ويقال: أول من لقبه بشيطان الطاق أبو حنيفة مع مناظرة جرت بحضرته بينه وبين بعض الحرورية، وتنسب إليه فرقة يقال لها: (الشيطانية) عدَّها المقريزي من فرق (المعتزلة) وقال: انفرد بطامّة، وهي أن الله لا يعلم الشيء حتى يقدّره، وأما قبل تقديره فيستحيل أن يعلمه، ولو كان عالماً بأفعال عباده لاستحال أن يمتحنهم ويختبرهم. انظر ترجمته: «لسان الميزان» (٧/ ٣٧٤)، «تاريخ الإسلام» (٤/ ٦٥٢).

أقـولُ وفـي قولـي بـلاغٌ وحِكمـةٌ ... ومَـا قلـتُ قـولاً جئـتُ فيـه بِمُنكـرِ

ألاَ يَـا عِبَـادَ اللهِ خافُـوا إلهكُـمْ ... ولاَ تدخُلـوا الحمَّـامَ إلا بِمئـزرِ[1]

ومنهَـا مَا قَـالَ أَبُو الفَضـلِ الكرمَانيُّ: إنه لمَّا دخـلَ الخَوارجُ الكُوفـةَ، ورأْيُهم تكفيـرُ كلِّ مَـن أذنَبَ، وتكفيـرُ كلِّ مَن يكفـره، قِيلَ لهَم: هَذَا شـيخُ هَـؤلاء، فأخذُوا الإمَـامَ، وقَالُـوا: تُـبْ مِن الكُفـرِ، فَقـالَ: أنا تائبٌ مِـن كلِّ كفـرٍ، فَقِيلَ لَهم: إنـه قَالَ: أنـا تائـبٌ مِـن كُفرِكِم، فأخَـذوهُ، فقـالَ لهُم: أبعلـمٍ قلتمُ أم بظـنٍّ، قالوا: بظـنٍّ، قال: إنَّ بَعـضَ الظـنِّ إثـمٌ، والإثـمُ ذَنبٌ؛ فتوبُـوا مِن الكفـر، قالُوا: تُـبْ أيضاً مِـن الكُفر، فَقـالَ: أنـا تائـبٌ مِـن كُلِّ كُفـرٍ. فهَـذَا الـذي قالَـهُ الخصُـومُ: إنَّ الإمَـامَ اسـتُتيبَ مِنَ الكُفـر مرتين، ولبَّسُـوا عَلَى النَّـاس، انتهى[2].

ووقعَ لي نظيرُ هَذَا الحالِ مَع بَعضِ الجُهَّالِ مِن قُضاةِ الأَرْوام؛ فإنه لما سَمعَ بي أني طعنتُ في كَلامِ ابن عَرِبيٍّ، وهو مُعتقِدٌ طريقةَ الغَبيِّ، قال لي: تُبْ إلى اللهِ، فقلتُ: أتوبُ إلى الله مِن جَميعِ مَا كَرهُ اللهُ.

ومنهَـا مـا ذَكـرَهُ الغَزنـويُّ عَن شـريكِ بن عَبـدِ الله قـال: كُنَّا عِنـدَ الأعمَشِ في مَرَضـهِ الـذي تُوفـي فيه، فدَخـلَ عَلَيه أبـو حَنِيفةَ وابـنُ أبي ليَلـى وابنُ شُـبرُمَةَ، وكان الإمَـامُ أكبرهـم، فبـدأ بالـكلامِ، وقَالَ: اتـقِ اللهَ؛ فإنَّـكَ في أولِ يـومٍ من أيَّـامِ الآخِرَة، وقـد كُنـتَ تُحـدِّثُ عَـن عَلَـيٍّ ـ رَضِـيَ اللهُ عَنْـهُ ـ بأحَادِيـثَ لو أمسـكتَها لَـكانَ خيراً لَـكَ، فقـالَ الأعمشُ: أسـندوني؛ ألمثلِـي يُقالُ هَـذَا؟! حَدَّثنـي أبو المُتـوكِّل الناجيُّ عَـن أبي سَـعِيدٍ الخُدريِّ قَالَ: قَـالَ رَسُـولُ الله ﷺ «إذَا كَانَ يومُ القِيامة قَـالَ اللهُ تعَالَى لـي ولعَلـيِّ بنِ أبي طَالـبٍ: أَدخـلا الجنةَ مَـنْ أحبَّكُما، وأَدخـلا النَّارَ مَـنْ أبغَضكُما،

---

(١) انظر: «مناقب أبي حنيفة» للكردري (ص ١٨٠)، و«الجواهر المضية في طبقات الحنفية» (٢/ ٤٧٧).

(٢) انظر: «مناقب أبي حنيفة» للكردري (ص ٢٢٤)، و«الجواهر المضية في طبقات الحنفية» (١/ ٤٨٦).

وذلِـكَ قوله تعَالَـى: ﴿أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ﴾ [ق: ٢٤]»، فَقَالَ الإمَـامُ: قومُوا حَتَّى لا يجـيءَ بأكثـرَ مِـن هَـذَا، قال: فـوالله مَا جُزنـا البَابَ حَتـى مَات[1].

ومنها مَا ذكرَهُ الكَردريُّ: أن للرافضَةِ أحَاديثَ مَوضُوعاتٍ وتأوِيلاتٍ بَاطِلَةً في الآيَات، وزيادَاتٍ وتصحيفَاتٍ كزيادَةِ: (والعصر ونَوائب الدهر)، وكقولَه تعَالى: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا لَلْهُدَىٰ﴾ [الليل: ١٢] صحَّفوه بحذفِ النونِ فقرؤوا: (إن علياً للهُدى).

وهم قومٌ بُهتٌ يزعمُونَ أن عُثمانَ أسقطَ خمسَ مئة كلمةٍ مِن القرآن، مِنها قَولُه تعَالَى: ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ﴾ [آل عمران: ١٢٣] وزادوا فيه: (بسَيفِ عليٍّ).

قال: وهذَا وأمثالُه كفرٌ، قَالَ تعَالَى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]؛ فَمَن أنكرَ حَرفاً مما في مُصَحفِ عُثمَانَ أو زَادَ فيه أو نقصَ فقد كفرَ، انتهى[2].

وقـد صحَّفَ النَّصَارى قَولَهُ سُـبحانه في «الإنجيل»: ولَّدتُ عيسـى (بتشـديد الـلام)؛ فخففُوها، وخرجوا عَن الإسـلام باعتِقـاد هَذا الكلامِ.

ومِنهَا: أنه كَانَ في الكوفة زمَنَ أبي حِنيفةَ رَافضِيٌّ لَهُ بَغلتان، سمَّى أحديهما أبَا بكر والأخرى عُمر، وكانَ يضربهما في الخدمةِ ويُعَذبهما، فانتشرَ الخبرُ: أنَّ أحديهمَا رفستهُ حَتى قتلتهُ، فَقَالَ الإمَامُ: انظروا؛ فإن البَغلةَ التي سَمَّاها بِعُمرَ هي التي قتلتهُ، فَفحصُوا عَن القضِيَّة فرأوا أن الأمرَ كما ذكر.

أقول: ومَا ذاكَ إلاَّ لكونِ عُمرَ مِن مَظاهرِ الجلاَلِ، كَمَا أنَّ الصِّديقَ مِنْ مَظاهِرِ الجمالِ، ولذَا كَانَ أشدَّ عَلَى الكفَّارِ والرَّفضَةِ الفُجَّارِ.

---

(١) أورد القصـةَ القرشـي في «الجواهـر المضية في طبقات الحنفيـة» (١/ ٤٨٦)، والحديـث رواه ابن الجـوزي فـي «الموضوعـات» (١/ ٤٠٠)، وقـال ابن الجوزي: هـذا حدِيثٌ مَوضُـوعٌ وكذبٌ على الأعمـش، والواضـعُ لَهُ إسـحَاق النَّخعِيّ، وَقد ذكرنـا آنِفاً أَنَّهُ كَانَ مـن الغُلاةِ فِي الرَّفـضِ الكَذَّابينَ، ثمَّ قـد وَضعهُ عَلـيٌّ الحِمَّانـيُّ، وَهُوَ كَـذَّابٌ أَيضاً.

(٢) انظر: «مناقب أبي حنيفة» للكردري (ص٢٨٧).

ولقد قَالَ عَليه السَّلامُ حِينَ شاورَ أصحَابه الكِرَامَ في أسَارى بَدر، فأشارَ أبُو بكرٍ بأخذِ الفداءَ مِنهم، وعمرُ بالإهلاك فيهم: «إنَّ مثلَكَ يَا أبا بَكرٍ كمثل إبرَاهيمَ؛ حَيثُ قال: ﴿وَمَنْ عَصَانِي فَإِنَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [إبراهيم: ٣٦]، وكعِيَسى في قَولِهِ: ﴿إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [المائدة: ١١٨]، ومَثلكَ يَا عُمرُ كَمثلِ نوحٍ في قولِه: ﴿رَّبِّ لَا تَذَرْ عَلَى الْأَرْضِ مِنَ الْكَافِرِينَ دَيَّارًا﴾ [نوح: ٢٦]، وكمُوسَى في قولِهِ: ﴿رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَىٰ أَمْوَالِهِمْ وَاشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ...﴾ الآيةَ [يونس: ٨٨]»[1].

وبهَذَا ظهَرَ صِحَّةُ مَعنَى مَا اشتهرَ عنهُ عَليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ: «علماءُ أُمَّتي كأنبياءِ بنِي إسرائيلَ»[2]. وإن كَانَ مَبناهُ مِما لاَ أصل لَهُ عندَ المحدّثين، غفلَ عَن هَذا السيّدُ جمالُ الدّين، حَيثُ ذَكَرهُ بِعنَوانِ الحدَيثِ في صدرِ «رَوضَة الأحباب»[3]، والله أعلَم بالصّواب.

ومنهَا مَا أخرجَهُ ابنُ أبي الدُّنيَا عَن أبي إسحَاقَ قَال: دُعيتُ إلى مَيْتٍ لأغسلَهُ، فلمَّا كشفتُ الثوبَ عن وجهِهِ، فإذا أنا بحَيَّةٍ قد تطوَّقتْ عَلَى حَلقِهِ، فذكُروا أنه كانَ يسُبُّ الصَّحَابةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُم[4].

وأخرَجَ أيضاً عَن أبي إسحَاقَ الفِزاريِّ: أنه أتَاهُ رَجلٌ فقالَ لهُ: كنتُ أنبشُ القُبورَ، وكنتُ أجدُ قوماً وجوهَهُم لِغَيرِ القِبلَةِ، فَكتبَ إلى الأوزاعيِّ يَسألُهُ، فقال: أولئك قومٌ مَاتوا على غَيرِ السُّنَّةِ[5].

---

(١) رواه الإمام أحمد (١/ ٣٨٣) من حديث عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٢) قال السخاويُّ: قال شَيخنا ومن قبله الدَّميريُّ والزركشيُّ: إنه لا أصلَ لهُ، زادَ بعضُهم: ولا يُعرفُ في كتاب مُعتبر. انظر: «المقاصد الحسنة» (ص ٤٥٩).

(٣) كتاب «روضة الأحباب في سير النبي عليه الصلاة والسلام والآل والأصحاب» لجمال الدين ابن عطاء الله بن فضل الله الشيرازي، النيسابوري، توفي سنة (١٠٠٠هـ)، وهو باللغة الفارسية، في مجلدين. انظر: «كشف الظنون» (١/ ٩٢٢).

(٤) رواه ابن أبي الدنيا في «القبور» (١٢٩).

(٥) رواه ابن أبي الدنيا في «القبور» (٩٩).

وقد سُئلَ الأوزاعيُّ: أنَّهُ يمَوتُ اليهُوديُّ والنصرانيُّ وسَائرُ الكُفَّار ولا نرى مثلَ هذا؟ فقالَ: نَعَمْ أُولئكَ لا شكَّ أنَّهم في النَّارِ، ويُريكم اللهُ في أهلِ التوحيد لِتعتبرُوا. ذكرَه السُّيوطيُّ في «شرح الصُّدُور في أحوالِ القُبورِ»(١).

ثُمَّ يتعلَّقُ بهذَا المبحَثِ مَسَائلُ مهمَّة ودلائلُ تامَّة، تركناهَا مَخافةَ ملامةَ أربَابِ الجَهالةَ وضلالَة العَامَّةِ، وإنْ كَانَ الله سُبحَانهُ اختارَ لنا الطريقةَ المُلائمةَ، فطَائفَةُ الأزبكية وجهلَةُ مَا وراءَ النهرِ، ينسبُونَ أهلَ خُرَاسَانَ إلى الروافضِ وهُمْ بَريئونَ مِنهُم، وجماعَةُ القزلبَاشيةَ والعِراقية الأوبَاشية ينسبُونَهم إلى الخوارِجِ، وهم مُنزَّهونَ عَنهُم.

وقد قيلَ: مَن كَمُلَ مِن العُلمَاءِ ابتُليَ بأربَعةٍ مِنَ الأشيَاء: شماتةُ الأعداءِ، وملامةُ الأصدِقاءِ، وطَعنُ الجُهَلاءِ، وحسدُ العُلماءِ، لكنْ أقولُ كَمَا قَالَ وكيع مِن قولٍ بَديعٍ:

إنْ يَحْسُدوني فإنِّي غيرُ لائِمهمْ ... قَبْلِي مِنَ النَّاسِ أَهلَ الفَضلِ قَد حَسَدُوا

فَدامَ لِي ولَهُمْ مَا بي ومَا بِهِم ... ومَاتَ أكثرُنا غيظاً لِمَا وَجدُوا

قَالَ الله تعالى: ﴿قُلْ مُوتُواْ بِغَيْظِكُمْ﴾ [آل عمران: ١١٩]، وقالَ عزَّ وجلَّ: ﴿مَن كَانَ يَظُنُّ أَن لَّن يَنصُرَهُ ٱللَّهُ فِي ٱلدُّنْيَا وَٱلْآخِرَةِ فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى ٱلسَّمَآءِ ثُمَّ لْيَقْطَعْ فَلْيَنظُرْ هَلْ يُذْهِبَنَّ كَيْدُهُۥ مَا يَغِيظُ﴾ [الحج: ١٥].

ولقد أحسَن محمدُ بنُ الحسَنِ في قَوله الحَسَن:

هُمْ يحسُدُوني وشرُّ النَّاس مَنزلةً ... مَنْ عَاشَ في النَّاسِ يوماً غيرَ مَحسودِ(٢)

قال تعالى: ﴿أَمْ يَحْسُدُونَ ٱلنَّاسَ عَلَىٰ مَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ﴾ [النساء: ٥٤].

ولله دَرُّ قائلِه:

---

(١) انظر: «شرح الصدور بشرح حال الموتى والقبور» (ص ١٧٨).

(٢) البيت لمعن بن زائدة في «حلية المحاضرة» (١/ ٧٥)، و«ربيع الأبرار» (٣/ ٣٨٥)، ولعل محمد بن الحسن تمثل هذا البيت فقاله.

مَـا يضـرُّ البَحـرَ أمْسَـى زَاخِـراً   إنْ رَمـى فيـهِ غُـلامٌ بِحَجَـرْ[١]

وقد عَرَفَ من أنصفَ: أنَّ مَن صنَّفَ فَقد استُهدفَ، فأيُّ كلامٍ أفصحُ مِن كلام رَبِّ العالمينَ، وقد قالوا: ﴿أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [الأنعام: ٢٥].

وقد قالَ زينُ العَابِدين رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وعن آبَائِهِ أجمَعِينَ:

يـا رُبَّ جَوهَـرِ عِلـمٍ لَـوْ أبـوحُ بـهِ   لَقِيـلَ لـي أنـتَ مِمَّـن يَعبـدُ الوَثَنـا

ولاسْـتَحَلَّ رجـالٌ مُسـلمونَ دَمِـي   يَـرونَ أقبَـحَ مَـا يَأتونَـهُ حَسَـنا[٢]

ثُمَّ مَا يَجبُ عَلينا التنبيهُ مما ثبتَ لدينا، وهو أَنَّهُ قَد عُلِمَ مِمَّا قَدّمنا أنه لم يثبت الكفرُ إلا بالأدلةِ القطعيةِ، وإذا جوَّزَ عُلماؤنا الحنفيةُ قتلَ الرافضِيِّ بالشُّروطِ الشَّرعيةِ، عَلى طريقِ السِّياسَيةِ العُرفيَّة، فَلا يجوزُ إحرَاقُه بالنارِ ونحوِه مِن أنواع القتلِ الشنيعةِ، بَل يُقتلُ بالسَّيفِ ونحَوِه من آلاتِ الموتِ السريعةِ، لقولِ صَاحِب الشَّريعَةِ: «إذَا قتلتمْ؛ فأحْسِنوا القِتلةَ»[٣]، ولِقَولهِ عَليه السّلامِ: «لاَ تُعذِّبُوا بعَذابِ اللهِ»[٤].

ثُمَّ الرجم مختَصٌّ بالزاني المُحصَنِ لا سِواهُ، فَقدَ ورَدَ: «مَنْ بَدَّلَ دينَه فاقتُلوه»[٥]، ولم يقل: فارجموه، بل اللائقُ أنه يُستتاب، وإن أظهرَ شبهةً يؤتى لهُ بِالجواب لِيظهر لِهُ وجهُ الصوابِ.

ففـي «الخلاصـة»: الجَاهِـلُ إِذَا تكلَّـم بكلمـةِ الكفـرِ ولم يَـدرِ أنها كفـرٌ، قالَ

---

(١) انظـر: «البيـان والتبييـن» (١/ ٧٥)، و«ربيـع الأبـرار» (٣/ ١٦٥)، ونسـبه الثعلبـيُّ فـي «المنتحل» (ص ١٥٢) للفـرزدق.

(٢) نسبه الفتني الهندي في «مجمع بحار الأنوار» (٥/ ٨٤) لزين العابدين.

(٣) رواه مسلم (١٩٥٥) من حديث شداد بن أوس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٤) رواه البخاري (٢٨٥٤) من حديث ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُما.

(٥) هو جزء من حديث ابن عباس المتقدم.

بعضُهم: لا يكونُ كفراً، ويُعذرُ بالجهل، وقَال بَعضُهم: يَصيرُ كافِراً، ثُمَّ قَالَ: وإذَا كانَ في المسألِةِ وجُوهٌ توجبُ التكَفِيرَ، ووجهٌ واحدٌ يمنعُ؛ فعلى المفتي أن يمَيلَ إلى ذلك الوجهِ. انتهى(١).

فيَجبُ أن يتفحصَّ عَنه هَل يسبُّ جَاهلاً أو خاطِئاً أو مُكرهاً أو مُستحلاً؟ فِفي «الخُلاصَة»: أن مَن اعتقدَ الحَرامَ حَلالاً، إنما يكفُر إذا كانت الحُرمةُ ثابِتَةً بِدَليلٍ مَقطوعٍ به، أمَا إذَا كَانت بأخبَارِ الآحَاد لا يكفرُ.

ثُمَّ بَعدَ قتلهِ يَجبُ عَلى المُسلِمينَ تكفِينُه وتدفينُه والصّلاة عَلى جنَازَته؛ لأنَّ الشارعَ جَعلَ هَذا كلَّه من فروض الكفَاية الواجبِ عَلى بَعض أهلِ الإسلام القِيامُ بالرِّعَاية؛ لقَولِهِ عَليه الصَّلاةُ والسَّلامُ: «صلُّوا على كُلِّ بَرٍّ وفاجرٍ»(٢).

هَذَا وقد ورَدَ: «إذَا أرَادَ اللهُ بقومٍ خيراً؛ أكثرَ فقهاءَهم وأقلَّ جُهَّالهم، فإذا تكلَّم الفقيهُ وجدَ أعواناً، وإذا تكلَّم الجاهلُ قُهِرَ، وإذا أراد بقومٍ شرّاً أكثرَ جُهَّالهم وأقلَّ فقهاءَهم؛ فإذا تكلَّم الجاهلُ وجدَ أعواناً؛ فإذَا تكلَّم الفقيهُ قُهِرَ». رَواهُ الدَّيلميُّ عَن ابن عُمرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُما(٣).

وقَالَ عزَّ وجلَّ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ عَلَيۡكُمۡ أَنفُسَكُمۡۖ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا ٱهۡتَدَيۡتُمۡ﴾ [المائدة: ١٠٥].

وفي الخَبرِ الصَّحِيحِ: «إذَا رأيتَ شُحّاً مُطاعاً، وهَوىً مُتبعاً، ودُنيا مُؤْثِرة، وإعجابَ كلِّ ذي رَأيٍ بِرَأيه، ورَأيتَ أمراً لا بدَّ لك منهُ، فعَليكَ نفسَكَ ودَع أمرَ العوام،

---

(١) انظر: «لسان الحكام» لابن الشِّحنة (ص ٤١٤).

(٢) رواه أبو داود (٢٥٣٣)، والدارقطني (٢/ ٥٧) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ. وقال الدارقطنيُّ: مكحول لم يسمع من أبي هريرة ومن دونه ثقات.

(٣) رواه الديلمي في «الفردوس» (٩٥٢)، من حديث ابن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُما. وفي إسناده: الحسن بن علي التميمي.

فإنَّ وراءَكُم أيامَ الصَّبر، فمَن صبرَ فيهنَّ قَبضَ عَلى الجَمرِ، للعَالم فيهنَّ مثلُ أجرِ خَمسِينَ رَجُلاً يعملُونَ عَملَهُ»، قالَ ابنُ المبَارك: وزادَ في روايَة: قيلَ: يَا رَسُول الله! أجرُ خَمسِين مِنهم؟ قَالَ: «أجرُ خَمسِينَ مِنكُم»[1].

وإلى هَذا أشَارَ وليُّ الله الشاطِبيُّ في «قَصِيدَته»:

وهَـذَا زَمَـانُ الصَّبـرِ مَـنْ لـكَ بالَّتـي ... كقَبْـضٍ عَلى جمـرٍ فَتنجُو مِـن البَلا[2]

وزَمَانُه كانَ في قرنِ خمسِ مئةٍ، وأمَّا اليَومُ فَقد تجاوزَ عن الألفِ بضعَةَ عَشرَ، فتَدبَر فيما زَادَ مِن الكدَرِ.

ولقد أجمعَ السَّلَفُ الصَّالحُ عَلى التحذيرِ من أهلِ زمَانهم ومَن قُربِ مَكانِهم، وآثروا العُزلةَ والخلوةَ، واجتنبُوا الخُلطَةَ والجَلوةَ، وأمرُوا بِذلكَ وتواصَوا به هُنالكَ، ولا شكَّ أنهم كانوا أنصحَ وبأمرِ الدِّين أبصرَ، وأنَّ الزمَانَ ليسَ بَعدهُم خيراً ممَا كَانَ بَل شرّاً مِنهُ وأمَرّ، وفي مَعنَاه مَا ورَدَ في الخبَر المعتَبر: «لا يَأتي علَى أُمَّتِي زمانٌ إلاَّ الذي بَعْدَهُ شرٌّ مِنهُ» رَواهُ البُخاريُّ[3].

وفي «الكبير» للطَبرانيِّ عَن أبي الدرداءِ مَرفوعاً: «مَا مِنْ عَامٍ إلاَّ ينقصُ الخَيرُ فيه، ويزيدُ الشرُّ»[4].

وذلَكَ لأنَّ كَلَّ مَن أُبعِدَ عَن نُورِ المَشعلِ المُحمديِّ، وقعَ في نوعٍ مِن ظُلمةِ الرَّدَى.

---

(١) رواه أبو داود (٤٣١٤)، والترمذي (٣٠٥٨)، وابن حبان (٣٨٥) من حديث أبي ثعلبة الخشني رَضِيَ اللهُ عَنهُ.

(٢) انظر: «حرز الأماني ووجه التهاني» للشاطبي (ص ٧).

(٣) رواه البخاري (٦٦٥٧) من حديث أنس بن مالك رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٤) رواه الطبراني في «المعجم الكبير» في القسم المفقود منه، من حديث أبي الدرداء رَضِيَ اللهُ عَنْهُ. قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ٢٢٠): فيه أبو بكر بن أبي مريم وهو ضعيف، ورجل لم يسم. ونقل المناوي في «فيض القدير» (٥/ ٤٨٦) عن السخاوي أنه قال في هذا الحديث: سنده جيد.

ويُؤيِّـدهُ مَـا أخرجهُ الطبرانـيُّ عَن ابنِ عَباس: «مَـا مِن عَامٍ إلَّا ويُحـدثُ النَّاسُ بِدعَةً، ويُميتونَ سُـنةً حَتى تُماتَ السُّـننُ وتحيـا البِدعُ»[١].

وأخـرجَ التِّرمـذِيُّ عَـن أَنَـسٍ رَضِـيَ اللهُ عَنْهُ: «مَـا مِن عَـامٍ إلَّا الذي بَعْدَهُ شـرٌّ مِنـهُ حَتَّى تلقَـوا رَبَّكُم»[٢].

ورَوى أحمـدُ والبُخَـاريُّ والنسـائيُّ عَـن أَنَس: «لا يأتـي عَليكُم عَـامٌ ولا يَومٌ إلا والـذِي بعدَهُ شـرٌّ منهُ حَتَّـى تلقَـوا ربَّكُم»[٣].

وعن الثَّوريِّ: والذِي لاَ إلهَ إلاَّ هُو، لقَدْ حلَّتْ العُزلةُ في هَذا الزَّمَانِ[٤].

قَالَ الغزاليُّ: ولئنَ حلَّت في زمَانِهَ؛ فَفي زمانِنا هذا وجبتْ[٥].

وكتـبَ رجـلٌ عَلـى دَاره ـ لِيقـعَ نظـرُ اعتبـارٍ عَلـى آثـارِه ـ: جـزى الله مَـنْ لا يعرفنَـا خيـراً كافةً، ولاَ جزى بذلـك أصدقاءَنا خاصـةً، فَمَا أُوذينا قـطُّ إلاَّ مِنهُم، ومَا صَـدَر فـي صَدرنـا مِن الهـمِّ إلاَّ عَنهُـم، فالبُعـدُ عَنهم هُو السَّـعدُ.

ولله دَرُّ القائلِ:

جَـزَى الله عَنَّـا الخَيرَ مَـن ليـسَ بَيْنَنا ... ولا بَينَـهُ وِدٌّ ولاَ تعَـارفُ

فَـمَا صَابنـا هـمٌّ ولا نالنـا أذىً ... مِـن النَّـاسِ إلاَّ مَـن نَـوَدُّ ونعْـرِفُ

وقَـالَ الفُضيـلُ: هَـذَا زمَـانٌ؛ احفـظْ فيـه لسَـانكَ، وأخـفِ مَكانـكَ، وعالـجْ

---

(١) رواه الطبرانـي فـي «المعجـم الكبيـر» (١٠٦١٠) من حديث ابن عبـاس رَضِـيَ اللهُ عَنْهُما. ورجاله موثقـون، كما فـي «مجمع الزوائـد» (١/ ١٨٨).

(٢) رواه الترمذي (٢٢٠٦) من حديث أنس بن مالك رَضِيَ اللهُ عَنْهُ. وقال: هَذَا حَدِيثٌ حَسنٌ صحيحٌ.

(٣) تقدم تخريجه.

(٤) رواه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (٦/ ٣٨٨)، وأبو طاهر السلفي في «الطيوريات» (٨١٥).

(٥) انظر: «إحياء علوم الدين» (٢/ ٢٣٣).

جفاءكَ، وخُذْ مَا تعرفْ، ودَعْ مَا تُنكر؛ لتُصلح شأنكَ[١].

وقالَ الثوريُّ: هَذَا زمانُ السُّكُوتِ، ولزُومُ البيُوتِ، والرِّضا بالقُوتِ إلى أن يموت[٢].

قلتُ: وكَذَا صَحَّ: «مَن صَمتَ نجا»[٣].

لِكن ورَدَ في صَحيح الأخبَار: «مَن عَلِم عِلماً فكتمَهُ؛ ألجمَهُ الله بلجَامٍ مِن نارٍ»[٤]، ولعَلهُ مُقتبسٌ من قولِه سُبحانهُ: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُۥ﴾ [آل عمران: ١٨٧].

فقد ظهرَ قَومٌ غَلبَ عَليهِم الجهلُ وطمَّهُم، وأعمَاهُم حُبُّ الرِّئَاسةِ وأصَمَّهُم، وتحرَّكَ عِرقُ الحسَدِ فِيهم وعَمَّهُم، قد نَكَبُوا عَن عِلمِ الشَّريعَةِ مِنَ الكتابِ والسُّنةِ ونسوهُ، وأكبُّوا عَلى عِلمِ الفلاسِفةِ ودرسُوهُ، يُريدُ الإنسَانُ مِنهم أنْ يتقَدَّمَ، ويأبى الله إلا أن يزيدهُ تأخِيراً، ويبغي أحَدُهم العِزَّةَ ولاَ عِلمَ عندَه، فلا يجدُ لَهُ وليّاً ولا نَصِيراً، ومَع ذَلكَ فلاَ ترى هُنالكَ إلا أنوفاً مُشمِّرةً، وقلوباً عَن الحقِّ مُستكبِرةً، وأقوالاً تصدُرُ عَنهُم مُفتراةً مُزوَّرَةً، كَلَّمَا هَديتهُم إلى الحَقِّ كان أَصَمَّ وأعمَى لهم، كأنَّ الله لم يُوكل بِهم حَافظِينَ يَضبطونَ أقوالَهم وأعمالَهم، فالعالمُ بينهم مَحزُونٌ يتلاعبُ به الجُهَّالُ والصِّبيَانُ، والعَاقِلُ عِندَهُم مَجنُونٌ دَاخِلٌ في ميدَانِ النّقصَانِ، واللهُ المُستعانُ وإليه المُشتكى وعَليهِ التُّكلان.

---

(١) رواه أبو نعيم الأصبهاني في «حلية الأولياء» (٨/ ٩٤).

(٢) رواه ابن البناء البغدادي في «الرسالة المغنية في السكوت ولزوم البيوت» (١٧) من قول الفضيل بن عياض.

(٣) رواه الترمذي (٢٥٠١)، وأحمد (٢/ ٢٥٩)، وعبد بن حميد (٣٤٥)، والدارمي (٢٧١٦) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِيَ اللهُ عَنْهُما.

(٤) رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٠١٩٧)، وفي إسناده سوار بن مصعب وهو متروك، كما قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١/ ١٦٣).

ثم أُريدُ أن أزيد التوضيحَ والبيَان، بإيَراد مَا بلغني مِن الرواياتِ في هَذَا الشأنِ، ففي متون المذهبِ مِن الكتب المُهذَّب: أنه لا تُقبلُ شهادَةُ مَن يُظهرُ سَبَّ السلف الصَّالح، قال الحدَّاديُّ شارحُ القدوريِّ: لظهور فسقه. والمرادُ بالسلف: الصّحابَةُ والتابعُونَ. انتهى[1].

وهذا صريحٌ بِعَدَمِ تكفِيرِهِ، كَمَا لاَ يخفَى.

وقال قاضي خان في فَصل (مَن لاَ تقبل شهادَته لِفسقِهِ): وتكلَّمُوا فِي الفِسقِ الذِي يمنَعُ الشَّهادَةَ، واتفقوا عَلى أن الإعلانَ بكبيرةٍ يَمنَعُ الشَّهادةَ، ثُمَّ قَالَ: ومَن كَانَ يشتمُ أولادَه وأهلَه وجيرانه، ذكر في بَعضِ الروايُاتِ أنه لا تُقبَلُ شهادَتُه، وقيل: إن اعتادَ بَطلتْ عَدَالتُه، وإن فعلَ ذلَكَ أحياناً لم تَبطل، وقال: أبو الليث: إن لم يكن قذفاً لاَ تبطلُ عَدَالتُه.

ثُمَّ قالَ قاضِي خان: ولا تُقبَلُ شهادَة مَن يُظهرُ شتمَ أصحَابِ النبيِّ ﷺ، وعَن أبي يُوسُف: إن كانَ تبرأ مِنهم لاَ تبطلُ عَدَالَتُه، وإن شتمَهُم بطلتْ عَدالَته، فَهَذِهِ الروايةُ عَن أبي يُوسُفَ صَريحةٌ في بطلانِ عَدالَتِه، دُونَ كفرِهِ وضَلالتِهِ.

ثم قالَ قاضِي خَان: وشهادَةُ أهلِ الأهَواءِ جائزةٌ إلا الخَطَّابيَّة، يُروى ذلكَ عَن أبي حَنِيفةَ وأبي يوسف، فَهذِهِ الروايةُ عَن الإمَامَين صَريحةٌ في قبول شهادةِ الرافضِيِّ، وهو لاَ يُنَاقضُ مَا سَبق مِن أنَّ مَن أظهرَ سَبَّ الصحابَة لاَ تُقبل شهادَتُه؛ لأنه مُقَيَّدٌ بالإظهار والإعلان، وهُو قيدٌ مُعَتبرٌ في هَذا الشأنِ، فإنهم قالوا: لا تُقبلُ شهادَةُ مُدمنِ الخمر ولاَ مُدمنِ السُّكرِ.

قَالَ قاضِي خَان: وإنما شرطُ الإدمانِ ليظهر ذلَكَ عِندَ النَّاسِ، فإنَّ مَن اتُّهمَ

---

(١) انظر: «الجوهرة النيرة» (٢/ ٢٣١).

بِشُربِ الخمرِ في بيتِهِ لا تبطلُ عدالتُه وإن كانت كبيرةً، وإنما تبطلُ إذا ظهرَ ذلكَ[١].

وذكر الخَصَّافُ: أن شُربَ الخمرِ يُبطلُ العدالةَ، وقالَ محمد: مَا لم يُظهِرْ ذلكَ يكونُ مستورَ الحالِ[٢].

وفي «خزانة المفتينَ»: ولا تُقبلُ شهادَةُ مَن يُظهرُ سَبَّ السَّلفِ، بخلاف مَن يكتمهُ.

وفي «الإصلاح والإيضاح»: تُقبلُ شهادةُ أهلِ الأهواء، وقال الشافعيُّ: لا تُقبلُ لأنه أغلظُ وجوهِ الفِسقِ ـ ولنا أنه فسقٌ من حيثُ الاعتقادُ ـ ثم قال: إلا الخطابيَّةَ، وهم قومٌ من غُلاةِ الروافضِ، يعتقدونَ الشهادةَ لكلِّ مَن حلف عندهم، سواء كان صادقاً أم كاذباً، وقيل: يُجوِّزونَ الشهادةَ لشيعتهم واجبةٌ، ويقولون: المسلمُ لا يحلفُ كاذباً، ثم قال: أو يبولُ في الطريق، أو يأكلُ فيه، أو يُظهرُ سبَّ السَّلفِ ـ يَعني: الصّالحينَ مِنهُم ـ وهم: الصَّحابةُ والتابعُونَ والعلماءُ المجتهدونَ؛ كَأبي حنِيفَة وأصَحابِهِ، انتهى[٣].

ولاَ يَخفَى أنه جَعلَ سَبَّ الصَّحابةِ والتابعين وأبي حَنِيفَة وأصَحابِه رَضِيَ اللهُ عَنْهُم أجمعِينَ في حُكمٍ واحِدٍ، مِن عَدَمِ قبولِ شهادَتهم، ولو كَانَ سَبُّ الصَّحابةِ كُفراً لَمَا أدخل غَيرهم مَعَهُم.

وفي «حَاشيَة شيخ الإسلام الهَروي عَلى شرح الوقِايَة»: أن الرافضةَ: الجماعَةُ الطاعنةُ في الصَّحِابة؛ مِن الرفْضِ بِمَعْنَى التَّركِ، وسُمُّوا بذلَكَ لِتركهم زيدَ بنَ عَليٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُما، حينَ نَهَاهم عَن الطَّعنِ في الصَّحابة، والخَوارجُ عَلى اختِلاف فِرَقها يَجمعُها القولُ بتكفيرِ عُثمَانَ وعَليٍّ وطلحةَ والزُّبَيرِ وعَائشةَ ومُعَاويةَ، انتهى.

---

(١) انظر: «فتاوى قاضي خان» (٢/ ٤٦٠).

(٢) المصدر السابق (٢/ ٤٦٠).

(٣) المصدر السابق (٢/ ٤٦١).

ولاَ يَخفى أنهم مَع هَذا عُدُّوا مِن الطَّوائفِ الإسلامِيَّة، كَمَا هَو في الكتبِ الكلاميةِ، وإذَا كانَ تكفيرُ هَؤلاء الأكابرِ مِن الصَّحابة لاَ يكُونُ كُفراً، كيف يكونُ سَبُّ الشيخين كفراً؟

وأيضاً: لو كَان سَبُّ الصَّحابةِ كفراً، لم يذكر في فَصلِ مَن لا تُقبلُ شهادتُه؛ لأنه مَوضُوعٌ في حَقِّ طَوائف المُسلمينَ.

وقالَ في «الذخيرة»: وشهادَةُ أهلِ الأهواء مَقبُولةٌ عندَنا إذا كَانَ هَوىً لاَ يَكفرُ به صَاحِبُه[1]. ولاَ يكونُ ماجناً، ويكُون عَدلاً في تعَاطِيه، وهو الصَّحيحُ، قال: لأنهم إنما وقعُوا في الهوى بالتأوِيل والتعَمُّق في الدِّين، ألا يُرى أنَّ مِنهم مَن يُعظِّمُ الذنبَ حَتَّى يجعَلَهُ كُفْراً، وفسقهُم مِن حَيثُ الاعتِقادُ لاَ يَدُلُّ عَلى كَذبِهم عَمْداً. انتهى.

ولعله أراد: (بهوىً يكفر صَاحِبه) نَحوَ: المجُسِّمة والمُشبِّهة والحُلُولية والاتحادية والوجودية، وقول بَعض غُلاةِ الرَّفضةِ مَن أن عَلياً هو الإلهُ الأكبرُ، وجعفرٌ الصادقُ هو الإلهُ الأصغرُ.

ثُمَّ قال: ومَا ذُكرَ في الأصلِ ـ من أن شهادتَهم جَائزَةٌ عِندَ أبي حَنِيفةَ ـ مَحمُولٌ عَلى هَذَا.

ونقلَ في «النهاية» هَذِه الرِّوايةَ بِلاَ ذكرِ خِلافٍ.

وفي «شرح المجمع» لابن فِرِشتَه: وتُردُّ شهادَةُ مَن يُظهرُ سَبَّ السَّلفَ؛ لأنه يَكُونُ ظاهرَ الفِسقِ، ويُقبلُ مِن أهلِ الأهْواءِ: الجبر والقدر والرَّفض والخَوارج والتشبيه والتعطيل، ثُمَّ يَصِير كلُّ واحِدٍ مِنهُم اثني عَشرَ فِرقةً، فَتبلغُ إلى اثنتينِ وسَبعِينَ فِرقةً.

---

(١) انظر: «تبيين الحقائق» (٤/ ٢٢٣).

وفي «شرح المجمع» للعيني: لاَ تُقبلُ شهادَة مَن يُظهر سَبَّ السَّلَف بالإجماعِ؛ لأنه إذا أظهَر ذلَكَ فَقدَ ظهَر فسقُه، بِخلافِ مَن يكتمهُ؛ لأنه فاسِقٌ مستورُ الحالِ[1].

وفي «شـرح الكِنـز» للزيلعي: قَولـه: أو يَبُولُ أو يَـأكلُ عَلى الطريـقِ، أو يُظهرُ سَـبَّ السـلَفِ؛ يَعني: الصَّالحِينَ مِنهُم، وهُـم الصَّحابةُ والتابعُون؛ لأن هَذِهِ الأشـيَاءَ تـدُلُّ عَلـى قُصُـورِ عقلـهِ وقلـةِ مُروءتـهِ؛ ومـن لـم يمتنـع عَـن مثلِهـا لا يَمتَنـعُ عَـن الكـذب عَـادةً، بِخـلافِ مَا كَانَ إذا يُخفي السـبَّ، ثم قَـالَ: ولا تُقبلُ ممن يُكثرُ شـتمَ أهلِـه ولا ممن يشـتمُ النـاسَ، ثم قال: وأهـلُ الأهـواءِ إلا الخطَّابيَّةِ، وقال الشـافِعيُّ: لاَ تُقبـل شـهادَةُ أهـل الأهواء؛ لأنهم فَسـقَةٌ؛ إذ الفِسـقُ من حيثُ الاعتقـادُ أغلظُ من الفِسـقِ مِن حَيثُ التعَاطِي، ولاَ شـهادَةَ للفاسِـقِ.

ولنا: أنَّ الفاسِقَ إنما تُردُّ شهادتُه لتُهمةِ الكذبِ، والفِسقُ مِن حَيثُ الاعتِقادُ لاَ يَدُلُّ عَلى ذلَك بَل مَا أوقعَهُ فيه إلا تديُّنُه، ألا ترى أن فيهم من يكفرُ بالذنب، ومنهم مَن يَجعَلُ منزِلَتهُ به بين الإيمَانِ والكُفرِ، فَيكونُ هو أقوى اجتِناباً عَن الكذِبِ حَذراً عَنِ الخروجِ مِن الدِّين؛ ولأنه مُسلمٌ عَدْلٌ لا يتعَاطى الكَذِبَ فوجَبَ قبُولُ شهادَتِه، قياساً عَلى غَيرِ صَاحِبِ الهَوى، وهَواهُ عَن تأوِيلٍ وتدَيُّنٍ، فَلاَ تبطُلُ عدالتُه به، كَمَنْ يستبيحُ المُثلَّثَ[2]، أو مَتروكَ التسمِيَةِ.

واسـتدَلَّ محمـدٌ رَحمـهُ الله عَلـى قَبُـولِ شـهادتِه، فقَـالَ: أرَأيـتَ أنَّ أصَحابَ رَسُـولِ الله ﷺ سَـاعدوا مُعَاويـةَ عَلـى مُخالفَـةِ عَلـيٍّ، ولـو شـهِدُوا بَيْنَ يَـدَيْ عَليٍّ؛ أكانَ يـرُدُّ شـهادَتهم؟! ومخالفَـةُ عَلـيٍّ بَعـدَ عُثمَـانَ بدعَةٌ وهَـوىً، فكيـفَ الخُـروجُ

---

(١) انظر: «البناية شرح الهداية» (٩/ ١٥٠)، و«الدر المختار» (٤/ ٢٣٧).

(٢) المثلَّـثُ: عِنـد جُمهُـور الأَطِبَّـاء: عبـارَة عَـن الشَّـرَاب المُسـتَخرج من عصيـر العِنَب الَّـذِي يغلى حَتَّـى يذهـبَ ثلثُـه، وَهُوَ مَا اصطلـحَ عليـهِ الفُقَهاء كذلِـك، وهو يقومُ مقَـامَ الخمر. انظر: «دسـتور العلمـاء» (٤/ ١١٦).

عَليـهِ بالسَّـيفِ؟! ولكـنْ لَمَّـا كَانَ عِنـدهُ تأويـلٌ وتديُّـنٌ، لـم يمنَعْ قَبـولَ شـهادَتِهِ أن يكـونَ هـوىً لا يكفـرُ بـِهِ صَاحبُه[1].

وأَمـا مَـا ذَكـرَهُ القُهُسْـتانيُّ مِـن أَنَّـهُ لا يُقـالُ: إنَّ أهلَ الأهـواءِ فاسـقونَ بهَذِهِ الاعْتِقـادَاتِ، فكَيـفَ تُقبـلُ شـهادتُهم مُطلقـاً؟

لأَنَّا نقولُ: لا نُسَلِّمُ أنهم فاسقونَ، فإنَّ الفِسقَ لا يُطلقُ عَلى فِعلِ القلبِ ـ كَمَا في الكَرْمَانيِّ ـ فخَطأٌ فَاحِشٌ مِن ناقلِهِ وقائلِهِ، لِمَا تقدَّم مِن أن الفِسقَ مِن حَيثُ الاعتِقادُ أغلظَ إلى الفِسقِ من حَيثُ التَّعَاطِي، ولأَنَّ بُغضَ الصَّحابةِ فِسقٌ بالإجماعِ ومحلُّهُ القلبُ؛ ولأنَّ مَن في قلبِه من الأخلاقِ الذَّمِيمة كالكِبرِ والحَسَد وحُبِّ الدُّنيَا يُعدُّ مِن الفسقةِ، كَمَا في «الإحَياء» وغَيره مِن كتب الأخلاَقِ.

ويـدلُّ عليـهِ قولُـه تعالـى: ﴿وَمَن يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُۥٓ ءَاثِمٌ قَلْبُهُۥ﴾ [البقـرة: ٢٨٣]، وقولُـه: ﴿وَلَا يُضَآرَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ وَإِن تَفْعَلُواْ فَإِنَّهُۥ فُسُوقٌۢ بِكُمْ﴾ [البقـرة: ٢٨٢]؛ ولأن الفِسـقَ لغَـةً وشـرعاً هُو الخـرُوجُ عَـن الطَّاعَة، وعُرفـاً: مُختَـصٌّ بالكبَائرِ دونَ الكُفـرِ والصِغائـر، والله أعَلم بالسَّـرائرِ.

ومِنْ هُنا قالَ بَعضُ الأكابرِ: مَنْ لم يتغَلغلْ[2] في علومِ الصُّوفيةِ؛ ماتَ مُصِرَّاً عَلى الكبَائرِ وهو لا يعلمُ، والله الهَادي إلى سَواءِ السَّبيلِ.

وفي «شرحِ البَرجَنِديِّ»: وتُقبلُ الشَّهادَةُ مِن أهلِ الأهَواء، وهو مَن زاغَ عَن طَرِيقةِ أهلِ السُّنة والجماعةِ، وكانَ مِن أهلِ القبلة، كذا في «المغرب»[3].

قال: وكبَارُ فرقِهم سبعٌ عَلَى مَا في «المَواقِفِ»: المُعتزلَةُ؛ وهُم عُشرونَ صِنفاً،

---

(١) انظر: «تبيين الحقائق» للزيلعي (٤/ ٢٢٣).

(٢) في هامش «س»: لعله: يتوغّل، وكذا أشار إليها في هامش «ج».

(٣) انظر: «قرة عين الأخيار لتكملة رد المحتار» (٧/ ٥٢١).

والشِّيعة؛ وهم اثنان وعشرونَ صنفاً، والخوارجُ؛ وهم عشرونُ صِنفاً، والمُرجئةُ؛ وهم خمسَةُ أصنَافٍ، والنَّجاريَّةُ؛ وهم ثلاثةُ أصنَافٍ، والجَبريَّةُ والمُشبِّهةُ؛ وهم صِنفانِ، فَفِرقُ أهلِ الأهَواءِ اثنتانِ وسبعُونَ، وشهادَةُ الكُلِّ تُقبَلُ؛ لأنَّ وقوعَهُ في الاعتِقَادِ البَاطِلِ إنَما هُو الدِّيَانَةُ، والكذبُ حَرامٌ عِندَ الجمَيعِ.

قَالَ: ومِن مشايخنا مَن فرَّق بَيْنَ الهوى الذي هوَ كفرٌ، وبَيْنَ الهَوى الذي ليسَ بكفرٍ، فمِن الذي هُو كُفرٌ: اعِتقادُ بعضِ الروافضِ بأنَّ[1] الأئمةَ آلهةٌ، وأحكامُهم أحكامُ المرتدينَ.

ثُمَّ قَالَ: وقد يُستثنى مِن أهلِ الأهَواء مَن يُظهرُ سَبَّ السَّلفِ، وإنما لم يذكرهُ هنا لأنَّهُ سَيذكرُ فيما بَعدُ، أو لأنَّ رَدَّ شهادَتِهم احتملَ أن يكُونَ لأِجلِ السَّبِّ، ولو سَبَّ واحداً مِنَ النَّاسِ لاَ تجُوزُ شهادُته، فهُنا أولى، إليه أشارَ في «الذخيرة».

ثُمَّ قَالَ: ومَن أنكرَ إمَامَةَ أبي بكرٍ؟ فَقالَ بَعضُهم: إنه مُبتدعٌ وليسَ بِكافرٍ، والصَّحيحُ أنه كافرٌ، وكذَا مَن أنكرَ خِلافةَ عُمرَ عَلى أصَحِّ الأقوالِ، كذا في «الظَّهيرية».

ثُمَّ قَالَ: ولاَ تُقبَلُ شهادَةُ مَن يُظهرُ سَبَّ السَّلفِ لِظهُور فِسقِه، بخلافِ مَن يَكتمهُ، قال: وذكر في «الخلاَصَة»: إذا كَانَ يسبُّ الشيخَينِ ويلعَنهُما فَهوَ كافرٌ، انتَهى[2].

وأنتَ تَرى أن هَذا مخالفٌ لمَا سَبقَ عَن الجمهُور في الحُكمِ المذكورِ، كَمَا لاَ يَخفَى على ذوِي النُّهى، مع أنه ليسَ فيه تعليلٌ مَنقولٌ، ولا لتخصيصِ الشيخينِ وجهٌ مَعقولٌ.

وقال القُهُستانيُّ في «شرح النقاية»: قوله: أو يُظهرُ سبَّ واحدٍ من السلفِ؛ أي: الصَّحابةِ؛ لظهور فسقهِ، ولذا قال أبو يوسف: لا أقبلُ شهادةَ من

---

(١) في «أ»: «كأن».

(٢) انظر: «المحيط البرهاني» (٨/ ٣٢١).

يشتمُ أصحابَ رسولِ الله ﷺ لأنه لو شتمَ واحداً من الناسِ لم تُقبل شهادتُه؛ فهاهنا أولى، كما في «المحيط»[1].

ثم قال: وفيه إشارةٌ إلى أنَّه لو كتمَ سبَّهُم؛ قَبِلَ شهادته؛ فإنَّ القادحَ الإعلانُ، وإلى أن سبَّ الصَّحابةِ ليس بكفرٍ، لكن في «مجمع النوازل»: ولو قَتَلَ أحدٌ من يسبُّ الشيخينِ ويلعنُهما؛ لم يُقتصَّ به؛ فإنه كافرٌ، لأنَّ سبَّهُما ينصرفُ إلى النبيِّ ﷺ. انتهى.

ولا يخفى أن هذه روايةٌ نادرةٌ باردةٌ من صاحبها، معارضةٌ لِمَا تقدَّمَ من الروايات الكثيرةِ في المتون وشروحها الشَّهيرةِ، مع أن التعليلَ الذي ذكره مدخولٌ غيرُ معقولٍ.

نعم لو سبَّهُما من حيثُ إنهما من أصحاب النبيِّ؛ لكفرَ، وكذا حُكمُ غيرهِما من عليٍّ وعائشةَ ونحوهِما، بل لو سبَّ أحداً من المسلمينَ من جهةِ إيمانِه؛ كفرَ، كما لو قتلَ مؤمناً مُتعمِّداً لأجلِ إيمانه؛ فإنَّهُ كافرٌ إجماعاً.

ثم أغربَ أيضاً في نقلِه: أنه لو نقلَ حنفيٌّ إلى الشافعيِّ؛ لم تُقبل شهادتُه وإن كان عالماً، كما في أواخرِ «الجواهر».

وهذا كما ترى لا يجوزُ لمسلمٍ أنْ يتفوَّه بمثلِه؛ فإنَّ المجتهدينَ من أهلِ السُّنَّة والجماعةِ كلُّهم على الهدايةِ.

ولا يجبُ على أحدٍ من هذه الأمةِ أن يكونَ حنفيّاً أو شافعيّاً أو مالكيّاً أو حنبليّاً، بل يجبُ على آحادِ الناسِ إذا لم يكنْ مجتهداً أن يُقلِّدَ أحداً من هؤلاءِ الأعلام؛ لقوله تعالى ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأنبياء: ٧]، ولقولِ بعضِ مشايخنا: منْ تبعَ عالماً لقيَ الله سالماً.

وأما ما اشتُهرَ بين الحنفيينَ: أن الحنفيَّ إذا انتقلَ إلى مذهبِ الشَّافعيِّ؛ يُعزَّرُ، وإذا كان الأمرُ بالعكسِ يخلعُ؛ فهو قولٌ مُبتدعٌ ومُخترعٌ.

---

(١) انظر: «رد المحتار» (٤/ ٢٣٧).

نعم؛ لو انتقلَ طاعناً في مذهبِه الأوَّلِ سواء كان حنفياً أو شافعياً؛ يُعزَّرُ؛ فتدبر، فإنَّهُ يجبُ حملُه على ما تقرَّر وتحرَّر، ولقد صدقَ عصامُ الدينِ في حقِّ القُهُستانيِّ: أنَّه لم يكنْ من تلامذةِ شيخ الإسلام الهَرَويِّ لا من أعاليهم ولا أدانيهم، وإنما كان دلَّالَ الكتبِ في زمانه، ولا كان يُعرفُ بالفقهِ وغيرِه بينَ أقرانِه.

ويُؤيِّدهُ أنه جمعَ في «شرحه» هذا بين الغثِّ والسَّمينِ، والصَّحيحِ والضعيفِ، من غير تحقيقٍ وتصحيحٍ وتدقيقٍ؛ فهو كحاطبِ الليلِ، جامعٍ بين الرَّطبِ واليابسِ في النَّيلِ، سامحه اللهُ بفضلِه وكرمِه، ولا جعلنا ممن زلَّ بقدمِه أو قلمِه.

ثم مُجملُ الكلامِ في هذا المرامِ: أن جمهورَ العلماءِ الأعلامِ على أن سبَّ الصَّحابةِ فسقٌ، وهو مُطابقٌ لقولِه عليه السَّلامُ: «سِبابُ المسلمِ فُسوقٌ، وقتالُه كُفرٌ»، رواه أحمد والبُخاريُّ ومسلمٌ والتِّرمذيُّ والنَّسائيُّ وابنُ ماجه عن ابن مسعودٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، ورواه ابن ماجه أيضاً عن أبي هريرةَ وعن سعدٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُما، والطبرانيُّ عن عبد الله بن مُغفَّلٍ، وعن عمرو بن النعمان بن مُقرِّن، والدارقُطنيُّ في «الأفراد» عن جابر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ[1].

فالحديثُ كاد أن يكونَ متواتراً؛ فلا يحلُّ لمسلمٍ أن يعدلَ عنه إلا بدليلٍ أقوى منهُ.

وينصرهُ قولُه عليهِ السَّلامُ: «من سبَّ الأنبياءَ؛ قُتلَ، ومن سَبَّ أصحابي؛ جُلدَ» رواه الطبراني عن علي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ[2].

وأما سبُّ الأنبياءِ؛ فإنه يُقتلُ به حداً، ولا تُقبلُ توبتُه أصلاً، سواء بعدَ القُدرة عليه، أو الشهادةِ، أو تائباً من قِبلِ نفسه؛ كالزنديق، فإنه قد وجبِ فلا يسقطُ بالتوبة

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) رواه الطبراني في «المعجم الصغير» (٦٥٩) من حديث علي بن أبي طالب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ. وفيه عبيد الله العمري شيخ الطبراني، قال النسائي: كذاب. كما قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٦/ ٢٦٠).

كسائرِ حقوق الآدميينَ؛ فإنَّ حدَ القذفِ لا يزولُ بالتوبة، بخلاف ما إذا سبَّ اللهَ ثم تابَ؛ لأَنَّهُ حقُّ الله تعالى، والباري مُنزَّهٌ عن جميع المعايبِ، وبخلافِ الارتدادِ؛ لأنه يتفرَّدُ به المُرتدُّ، لا حقَّ فيه لغيره من الآدميينَ، وهذا مذهبُ أبي بكرٍ، والمشهورُ من مذهب مالك وأصحابه.

قال الخطابيُّ: لا أعلمُ أحداً من المسلمينَ اختلف في وجوبِ قتلهِ إن كان مسلماً[١].

وقال ابنُ سُحنُون المالكيُّ: أُجمعَ على أن شاتِمَه كافرٌ، وحُكمهُ القتل، كذا في «الذخيرة».

وقد أوضحتُ المسألةَ في «شرح الشفا»[٢]، وحاشا أن يكونَ الشَّيخانِ في مرتبةِ المُصطفى؛ لأنَّ من سبَّ النبيَّ انسلخَ من الدين، بخلاف غيرهِ؛ فإنَّهُ يكونُ من المُبتدعينَ، كما لا يخفى على أهلِ علمِ اليقينِ.

ثم اعلم: أنَّ أكثرَ عُلمائِنا لم يذكروا سبَّ الصَّحابةِ في بابِ ألفاظِ الكُفر، وكثيراً مما ذكروهُ من ألفاظِ الكُفرِ لم يوجبوا القتلَ بمجردِ صدوره عنهُ؛ فقد ذكروا أن مَن قال: (سلطانُ زماننا عادلٌ)؛ فهو كافرٌ، ومن قال: (بسم الله) موضع (كل) أو (اُدخُلْ)؛ يكفرُ[٣]، وليس قصدُهم إلا التنبيهَ على وجوبِ اجتنابِ أمثالِ هذه الكلماتِ التِّي تُوجبُ الكُفْرَ، إن لم يكن عن تأويلٍ أو تعليلٍ، وحسبُنا اللهُ ونِعمَ الوكيلُ.

ولقد أحسنَ الحسنُ في قولهِ: وليأتينَّ على الناسِ زمانٌ يشتبهُ فيه الحقُّ والباطلُ؛ فإذا كان ذلكَ، لم ينفعْ فيه إلا دعاءٌ كدعاءِ الغريقِ[٤]، والله وليُّ التوفيق.

---

(١) انظر: «معالم السنن» للخطابي (٣/ ٢٩٦).

(٢) انظر: «شرح الشفا» (٢/ ٤٧١).

(٣) انظر: «مجمع الأنهر» (١/ ٣٩٦).

(٤) رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٧١٤٥)، وأبو نعيم في «حلية الأولياء» (١/ ٢٧٤) من حديث =

وقد رُويَ عنه عليه السَّلامُ: «يأتي على الناسِ زمانٌ لا يبقى من القُرآنِ إلا رسمُهُ، ولا من الإسلامِ إلَّا اسمُهُ؛ قلوبُهم خَرِبةٌ من الهوى، ومساجدُهم عامرةٌ من أبدانهم؛ شرٌّ من تُظلُّهُ السماءُ يومئذٍ عُلماؤهُم، منهم تخرجُ الفتنةُ وإليهم تعودُ»[١].

وعن الحسنِ: عُقوبةُ العالمِ موتُ القلبِ، قيل له: وما موتُ القلبِ؟ قال: طلبُ الدُّنيا بعملِ الآخرةِ[٢].

فإن انضافَ إلى هذا الغرضِ أن يتصدَّى به إلى تولِّي الأعمالِ السُّلطانيةِ كائنةً ما كانت، أو يُتوصَّل به إلى اكتسابِ مالٍ حرامٍ أو شُبهةٍ؛ فقد تعرَّضَ لغضبِ الله وسخطِهِ وباءَ بإثمِهِ وإثمِ المُقتدينَ به، وكانَ الجهلُ إذ ذاكَ خيراً له من العلمِ، وأحمدَ عاقبةً في الحُكمِ.

وقد روى حُذيفةُ بنُ اليمانِ: أنَّهُ عليهِ السَّلامُ أخذَ حَصاةً بيضاءَ، فوضعَها في كفِّه، ثم قال: «إنَّ الدينَ قد استضاءَ إضاءةَ هذهِ»، ثم أخذَ كفّاً من تُرابٍ، فجعلَ يَذُرُّها على تلكَ الحصاةِ حتَّى واراها، ثم قال: «والذي نفسِي بيدِهِ، لَيجيئَنَّ أقوامٌ يدفِنونَ الدِّينَ هكذا، كما دُفنتْ هذهِ الحصَاةُ»[٣].

ولعله عليه السلامُ أراد بالحَصَاةِ البيضاءِ أدلةَ الكتابِ والسُّنَّةِ الزهراءِ، وبالترابِ الحُججَ الدَّاحضةَ والأقيسةَ الواهيةَ الغبراءَ.

وكان سببُ تركِ بشرٍ الحافي طلبَ الحديثَ أنه سمعَ أبا داودَ الطيالسيَّ يُحدِّثُ

= حذيفة بن اليمان رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(١) رواه أبو عمرو الداني في «السنن الواردة في الفتن» (٢٣٦)، وابن عدي في «الكامل في الضعفاء» (٤/ ٢٢٧) والبيهقي في «شعب الإيمان» (١٧٦٣) من حديث علي بن أبي طالب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ. وفي إسناده عبد الله بن دكين، ضعيف جداً.

(٢) رواه ابن المبارك في «الزهد» (١٥١٤)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (١٦٩٦).

(٣) رواه ابن وضاح في «البدع» (١٥٢) من حديث حذيفة بن اليمان رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

عن شُعبةَ أنه كان يقولُ: الإكثارُ من الحديثِ يصدُّكم عن ذكرِ الله، وعن الصلاةِ، فهل أنتم منتهونَ؛ فلمَّا سمعَهُ منه قال: انتهينا انتهينا، ثم تركَ الرِّحلةَ في طلبِ الحديثِ، وأقبلَ على العِبادةِ.

ورويَ أيضاً مثلَ هذا الكلامَ عن مِسعر بن كِدامَ(١).

فإذا كان الإكثارُ من الحديثِ بهذهِ المثابةِ عند إمامَي المُحدِّثينَ في زمانهما مع ما فيه من الفوائدِ الأُخرويةِ، فما ظنُّكَ بغيرهِ من مُحدثاتِ العلومِ ومُبتدعاتها.

ولقد ذكرَ الحافظُ ابنُ عبد البرِّ بإسنادٍ له إلى عبدِ الله بن مَسْلمةَ القَعنَبيِّ قال: دخلتُ على مالكٍ فوجدتُه باكياً، فسلَّمتُ عليه، فردَّ عليَّ السلامَ، ثم سكتَ عنِّي يبكي، فقلتُ له: يا عبدَ الله ما الذي يُبكيكَ، فقال لي: يا ابنَ قعنبٍ! أنا واللهِ ـ على ما فَرَطَ منِّي ـ ليتني جُلدتُ بكلِّ كلمةٍ تكلَّمتُ بها في هذا الأمرِ بسوطٍ ولم يكن فَرَطَ منِّي ما فرطَ من هذا الرأي وهذهِ المسائلِ، وقد كان لي سَعةٌ فيما سبقتُ إليه(٢).

---

(١) انظر «سير أعلام النبلاء» (٦/ ٥٧٩)، قال الذهبيُّ رحمه الله تعالى: قلتُ: هَذِهِ مَسأَلَةٌ مُختَلَفٌ فِيهَا: هَل طَلَبُ العِلمِ أَفضَلُ أَو صَلاَةُ النَّافِلَةِ، وَالتِّلاَوَةُ، وَالذِّكرُ؟ فَأَمَّا مَن كَانَ مُخلِصاً للهِ فِي طَلَبِ العِلمِ، وَذِهنُه جَيِّدٌ؛ فَالعِلمُ أَولَى، وَلَكِن مَعَ حَظٍّ مِن صَلاَةٍ وَتَعَبُّدٍ، فَإِن رَأَيتَهُ مُجِداً فِي طَلَبِ العِلمِ لاَ حظَّ لَهُ فِي القُرُبَاتِ، فَهَذَا كَسلاَنُ مَهِينٌ، وَلَيسَ هُوَ بِصَادِقٍ فِي حُسنِ نِيَّتِه، وَأَمَّا مَن كَانَ طَلَبُه الحَدِيثَ، وَالفِقهَ غِيَّةً، وَمَحبَّةً نَفسَانِيَّةً فَالعِبَادَةُ فِي حَقِّه أَفضَلُ بَل مَا بَينَهُمَا أَفعَلُ تَفضِيلٍ، وَهَذَا تَقسِيمٌ فِي الجُملَةِ، فَقَلَّ وَاللهِ مَن رَأَيتُه مُخلِصاً فِي طَلَبِ العِلمِ دَعنَا مِن هَذَا كُلِّه، فَلَيسَ طَلَبُ الحَدِيثِ اليَومَ عَلَى الوَضعِ المُتَعَارَفِ مِن حَيِّزِ طَلَبِ العِلمِ، بَل اصطِلاَحٌ وَطَلَبُ أَسَانِيدَ عَالِيَةٍ، وَأَخذٌ عَن شَيخٍ لاَ يَعِي، وَتَسمِيعٌ لِطِفلٍ يَلعَبُ، وَلاَ يَفهَمُ أَو لِرَضِيعٍ يَبكِي، أَو لِفَقِيهٍ يَتَحَدَّثُ مَعَ حَدَثٍ أَو آخَرَ يَنسَخُ، وَفَاضِلُهُم مَشغُولٌ عَنِ الحَدِيثِ بِكِتَابَةِ الأَسمَاءِ أَو بِالنُّعَاسِ، والقارىء إِن كَانَ لَهُ مُشَارَكَةٌ فَلَيسَ عِندَهُ مِنَ الفَضِيلَةِ أَكثَرَ مِن قِرَاءةِ مَا فِي الجُزءِ سَوَاءٌ تَصَحَّفَ عَلَيهِ الاسمُ أَوِ اختَبَطَ المَتنُ أَو كَانَ مِنَ المَوضُوعَاتِ. فَالعِلمُ عَن هَؤُلاَءِ بمعزل، والعملُ لا أكادُ أَدَّاه بَل أَرَى أُمُوراً سَيِّئَةً؛ نَسأَلُ اللهَ العَفوَ.

(٢) رواه ابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (٢٠٨١).

قال هذا فيما كان آخذاً فيه من المسائلِ المُحقَّقةِ المبنيةِ على أصولٍ صحيحةٍ غيرِ مُلفَّقةٍ، فما الظنُّ فيما انتشر بعدَهُ من الهَذَيانِ الذي صارَ بحُكْمِ العادةِ واقتضاءِ العَصَبيَّةِ وتمالئِ الناسِ على الضَّلالِ، وتقليدِ الرُّؤساءِ الجُهَّالِ ديناً قويماً وصراطاً مُستقيماً.

وكان الثوريُّ يقولُ لأهلِ العلمِ الظاهرِ: طلبُ هذا ليسَ من زادِ الآخرةِ.

وكان يقولُ: طلبُ الحديثِ ليسَ من عِدَّةِ الموتِ[1]؛ يعني: طلبُ إسنادِه، أو إرادةُ إكثارِه، لكنَّها علةٌ يتشاغلُ بها الرِّجالُ.

وكان يقولُ: لولا أن للشيطانِ فيه نصيباً ما ازدحمتم عليهِ[2]؛ يعني: على العلمِ وتركِ العملِ به.

ثُمَّ اعلَم: أنه لاَ بُدَّ لِلمُفتي المُقلِّد أن يعلمَ حَالَ مَن يُفتي بِقولِه، ومَعرفةَ مَرتبتِهِ في الرِّوايةِ، ودرجَتِهِ في الدِّرَايةِ؛ ليكُونَ عَلى بَصِيرةٍ واقيَةٍ في التمييزِ بَيْنَ القائِلينَ المُتخالفينَ، وقدرةٍ كَافيَةٍ في الترجيحِ بينَ القولَينِ المُتعَارضينَ.

فقد قال كمال بَاشا زَاده: إنَّ الفقهاءَ سَبعُ طبقَاتٍ:

الأولى: طبَقةُ المجتهدينَ في الشَّرعِ، كالأئمةِ الأربَعةِ، ومَن سَلكَ مَسلَكهُم في تأسيسِ قواعِدِ الأصُول، واستنبَاطِ أحكامِ الفُروع عَن الأدلةِ الأربَعةِ الكتابِ والسُّنَّةِ والإجماعِ والقِياسِ، عَلى حَسبِ تلكَ القَواعِدِ مِن غَيرِ تقليدٍ لأحَدٍ لاَ في الفرُوعِ ولا في الأصُولِ.

والثانية: طَبَقةُ المجتَهدينَ في المذهَبِ، كأبي يُوسُفَ ومحمدٍ وسَائرِ أصحابِ أبي حَنِيفةَ، القادِرينَ عَلى استخراجِ الأحكامِ مِن الأدِلةِ المَذكورَةِ عَلى القَواعِدِ التي

---

(١) رواه أبو نعيم الأصبهاني في «حلية الأولياء» (٦/ ٣٦٤).

(٢) رواه أبو نعيم الأصبهاني في «حلية الأولياء» (٦/ ٣٦٤).

قرَّرَهَا أُستَاذُهم أَبو حَنِيفة، وإِن خَالفُوه في بَعضِ الفُروعِ، لكنْ يُقلِّدُونه في قَواعِدِ الأصُول، وبه يَمتَازونَ عَن المُعَارِضِينَ في المذهَبِ كَالشَّافِعيِّ ونظرائه المخالفينَ؛ كأبي حَنِيفةَ في الأحكامِ غَيرُ مُقلِّدينَ لَهُ في الأصُولِ.

والثالثةُ: طبقةُ المجتَهدينَ في المَسَائل التي لاَ رِوايةَ فيها عَن صَاحبِ المذهبِ، كالخَصَّافِ، وأبي جَعفرٍ الطَّحاوِيِّ، وأبي الحَسَنِ الكَرْخيِّ، وشمس الأئمة الحلوانيِّ، وشمسِ الأئمةِ السَّرخْسِيِّ، وفخرِ الإسلامِ البَزْدويِّ، وفخرِ الدِّين قاضِي خَان وأمثالِهم؛ فَإنهم لاَ يقدرونَ عَلى المُخالفةِ للشيخِ؛ لا في الأُصُولِ ولاَ في الفُروعِ، لكنَّهُم يَستنبطُونَ الأحكامَ في المَسَائلِ التي لا نَصَّ عَنهُ فيهَا عَلى حَسَبِ أُصولٍ قَرَّرَها ومُقتضى قَواعِدَ بَسطها وحرَّرها.

الرابعةُ: طبَقةُ أصحابِ التخريجِ مِن المُقلِّدينَ، كالفَخرِ الرازِيِّ وأضرابِهِ؛ فإنهم لا يقدرونَ على الاجتهادِ أصلاً، لكنَّهُم لإحاطتِهم بالأصول وضبطِهم للمآخذِ يقدرون عَلى تفصيلِ قَولٍ مُجملٍ ذِي وجهَينِ، وحُكمٍ مُبهمٍ مُحتملٍ لأمرينِ، مَنقولٍ عَن صَاحِبِ المذهَبِ أو عَن أحَدٍ مِن أصحَابه المجتهدِينَ، بِرَأيهم ونَظرِهم في الأُصُولِ، والمُقايسَةِ عَلى أمثالِهِ ونظرائِه مِن الفرُوعِ، ومَا وقعَ في بَعضِ المواضِعِ مِن «الهدَاية» في قولِهِ: (كَذا في تخريجِ الكَرْخيِّ) و(تخريجِ الرازيِّ) مِن هَذا القَبيلِ.

الخامسةُ: طبَقةُ أصحَابِ الترجيحِ مِن المُقلِّدينَ، كأبي الحَسَن القدوريِّ، وصاحِب «الهدَاية»، وأمثَالهما، وشأنهم تَفضيلُ بَعضِ الرِّوايَاتِ عَلَى بَعضٍ آخرَ بقَولهم: هَذا أولَى، وهذا أَصَحُّ روايةً، وهذا أرفقُ لِلنَّاسِ.

السادسةُ: طبَقةُ المُقلِّدينَ القادِرينَ عَلى التمييزِ بَيْنَ الأقوى والقَوي، والضعِيفِ وظاهرِ المذهَبِ وظاهِرِ الروايةِ، والروايةِ النادرَةِ؛ كأَصحابِ المتُون المُعتبرة من المتأخِرينَ، مثلُ صَاحبِ «الكنز»، وصَاحِب «المختار»، وصَاحِب

«الوقايـة»، وصَاحِـب «المجمع»، وشـأنهم أن لا ينقلوا في كتبِهم الأقـوالَ المردُودَةَ والرِّوايَـاتِ الضعِيفةَ.

السابعةُ: طبَقةُ المُقلِّدِينَ الذينَ لاَ يقدرونَ عَلى مَا ذكر، ولا يفرقُونَ بَيْنَ الغَثِّ والسَّمينِ، ولا يُمَيِّزونَ الشِّمالَ عَن اليَمِينِ، بَل يجمعونَ مَا يجدُونَ كَحاطبِ الليلِ، فالويلُ لهم ولِمَن قلَّدَهُم كلُّ الويلِ، انتهى[١].

وفي «أصُول البَزْدَوِيِّ»: أجمعَ العُلماءُ والفُقهَاءُ أن المُفتي يَجبُ أن يَكونَ مِن أهلِ الاجتهادِ، فإنْ لم يكنْ مِن أهلِ الاجتهادِ لا يَحلُّ لَهُ أن يُفتيَ إلاَّ بِطريقِ الحكايَةِ، فَيحكِي مَا يحفظُ مِن أقوالِ الفُقهاءِ، ولاَ يَحلُّ لَهُ أن يُفتيَ فيما لا يحفظُ فِيه قَولاً مِن أقوالِ المُتقدِّمينَ.

وفـي «الظَّهيريـةِ»: رُويَ عَـن أبـي حَنِيفـةَ أنَّـهُ قـال: لاَ يحـلُّ لأَحَـدٍ أن يُفتـيَ بقولنَـا مَـا لـم يعلـمْ مِن أيـنَ قُلنَـا، انتهَـى[٢].

فإذا كَانَ لاَ يَجُوزُ تَقلِيدُ الإمَامِ مِن غَيرِ دليلٍ في الأحَكامِ، فَكَيفَ يَجُوزُ تَقلِيدُ المُقلِّدينَ الذينَ مَا وصَلُوا إلى مَقامِ المُجتَهدينَ؟ نَعَمْ، يَجُوز لِلعَامي أن يُقلِّدَ العَالِمَ ولو مُقلِّداً لضرورَة أمر الدين.

والمرادُ بالعَالِم: هُو العَالمُ بِأقوالِ الفُقَهاءِ، لا النَّحويُّ والصَّرفيُّ والمنطِقيُّ وغيرُهم مِمن يَزعمُ أنه مِن الفُضَلاءِ.

ثُمَّ العَاميُّ إذا استَفْتى في حادِثةٍ، ووقعَ الاختِلاَفُ فيما بَيْنَ الفُقهاءِ، يَأخذُ بِقولِ مَن هو أفقهُ وأورَعُ مِن العُلمَاءِ عَلى مَا في «المحيط».

---

(١) وهذه الرسالة للإمام ابن كمال باشا موجودة ضمن «مجموع رسائل العلامة ابن كمال باشا» الذي سيطبع قريباً بإذن الله تعالى عن (دار اللباب)، نسأل الله التيسير والتوفيق.

(٢) انظر: «عيون المسائل» للسمرقندي (ص ٤٨٥).

وفي «شرح المجمع»: المُختارُ: أنَّ الفاسِقَ لاَ يَصلحُ أن يَكُونَ مُفتياً ـ يَعني: ولو كَانَ عَالماً ـ لأنه رُبما يكذبُ في مَقالِهِ، ورُبما يُرَاعي صَاحِبَه في حَالِهِ، ورُبما ينقلُ روايةً في مَقامِ انتِقالِهِ، ومِنَ المعلُومِ أنَّ الفاسِقَ لا تصِحُّ لَهُ الرِّوايةُ، فكذا مقامهُ في بابِ الدّرَاية، واللهُ وليُّ الهدَايةِ في البدَايةِ والنهايَةِ.

ولأنَّ مَبنَى الفَتوى عَلى الأمَانةِ، والاحترَازِ عَن الخيانةِ، فإنَّ بهمَا يتمُّ أمرُ الدِّيانةِ.

وقيلَ: يصلحُ للفاسقِ أن يكُون مُفتِياً؛ لأنَّهُ يَحتَاطُ فِيه للسُّمعةِ والرِّياءِ كيَلا ينسبَ إلى الخطأ.

ثُمَّ الاجتهادُ لغةً هُو: بَذلُ المجهودِ لِنيلِ المقصُودِ، وأمَّا أهليتُه: فأهلُ الاجتهادِ مَن يكونُ عَالماً بِالكِتابِ والسُّنَّةِ والآثارِ ووجُوهِ الفِقهِ، كذَا في «المحيط».

وفي «الظَّهيرية»: أن شرطَ صَيرورَةِ المَرءِ مُجتَهداً: أن يعلمَ مِنَ الكتابِ والسُّنَّةِ مقدارَ مَا يتعَلَّقُ بِهِ الأحكامُ دُونَ مَا يتعلَّقُ بِهِ المَواعِظُ والقصَصُ.

وفي «الهداية»: وحاصلُه: أن يَكُونَ صَاحبَ حدِيثٍ، لَهُ مَعرفةٌ بالفِقهِ، ليعرفَ مَعانِي الآثارِ، أو صَاحِبَ فِقه لَهُ مَعرفةٌ بِالحَدِيثِ كيلاَ يشتَغلَ بالقِيَاسِ في المنصُوصِ عَليَهِ، انتهى[١].

ومعنَى قَولِه: (صَاحبَ حدِيثٍ لَهُ مَعرفةٌ بالفِقهِ)؛ أي: مَنسوبٌ إلى الحَدِيثِ لِزيادَة عِلمه ودرسِهِ فيه، ولكن لَهُ فقهٌ أيضاً، وليسَ هُو بِقدرِ علمِهِ في الحَدِيثِ، أو (صَاحِبِ فقه له مَعرفة بالحديث)؛ أي: مَنسُوبٌ إلى الفِقهِ، ولكنْ لَهُ عِلمٌ بالحَدِيثِ أيضاً، وليسَ هُو بِقدرِ عِلمه بالفِقه، كذاَ ذَكرَه ابنُ الضياءِ.

ومجملُه: أنه لاَ يكُونُ فقيهاً مُجرداً يحفظُ الروايةَ، ولاَ مُحدِّثاً خَالياً عَن الفِقهِ والدِّرَايةِ، بَل يَكُونُ جَامِعاً بينَهما في بابِ الهدَايَة.

---

(١) انظر: «الهداية» للمرغيناني (٣/ ١٠١).

قيل: وأن يكُون صَاحِبَ قريحةٍ يعرفُ بها عَادَاتِ النَّاس؛ لأنَّ من الأحكامِ مَا يبتَنِي عَليهَا في مقامِ القِيَاسِ.

وفي «شرحِ الإتقاني»: وإذا بَلغَ الرجُلُ أن يكُونَ عَالماً بالنصُوصِ مِن الكتابِ والسُّنَّةِ، مِما يتعَلَّقُ بِهِ الأحكَامُ الشَّرعيةُ يَصِيرُ مجتهداً، ويَجبُ عَليه العَملُ بِاجتهادِهِ، ويحرمُ عَلَيهِ تقليدُ غَيرِهِ، كَذا في «المِيزان».

وفي «أصولِ البَزدويِّ»: الصَّحيحُ أنَّ أهلَ الاجتهادِ في مَسائلِ الفِقه: مَن يكونُ عالماً بدلائلِ الفقهِ، وهي الكِتابُ، والسُّنَّةُ، والإجماعُ، والقِياسُ.

وفي «فصولِ الاستروشتيِّ»: قالَ بعضهُم: إذا كَانَ صَوابُه أكثرَ من خَطئِهِ؛ حلَّ لَهُ الاجتهادُ.

وفي «النهايةِ»: وأمَّا حُكمُ الاجتهادِ؛ فالإصَابةُ بِغَالِبِ الرَّأي، حَتَّى قُلنَا: إنَّ المجتهدَ يُخطئُ ويُصِيبُ: ﴿ٱللَّهُ يَجْتَبِىٓ إِلَيْهِ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِىٓ إِلَيْهِ مَن يُنِيبُ﴾ [الشورى: ١٣].

وقدَ ورَدَ: «إنَّ المجتَهدَ إذَا أصَابَ فلَهُ أجرَانِ، وإن أخطأ فلَهُ أجرٌ واحِدٌ»(١).

وفي «المحيط»: ينبَغي للقَاضِي أن يقضيَ بمَا في كِتَابِ اللهِ تعَالَى، وينبَغي أن يَعرفَ مَا في كتابِ اللهِ مِنَ الناسِخِ والمنسُوخِ، وأن يَعرفَ المُتشابهَ، ومَا فيه اختِلافُ العُلماءِ لُيرجِّحَ قولَ البَعضِ عَلى البَعضِ بِاجتهادِهِ، فإنْ لم يَجدْ في كِتابِ اللهِ، يقضِي بما جَاءَ عَن رَسُولِ الله ﷺ، وينبَغِي أن يعرفَ النَّاسخَ والمنَسوخَ مِن الأخبارِ، فإن اختلفتِ الأخبَارُ يَأخذ بَما هو الأشبَهُ، ويميلُ اجتهَادُه إليهِ، ويَجبُ أن يعلمَ المُتَواتِرَ والمشهُورَ، ومَا كَانَ مِن أخبَارِ الآحَادِ، ويَجبُ أن يَعلمَ

---

(١) رواه البخاري (٧٣٥٢)، ومسلم (١٧١٦) من حديث عمرو بن العاص رَضِيَ اللهُ عَنهُ. بلفظ (الحاكم) بدل (المجتهد).

مَراتبَ الرُّواةِ، فإنَّ مِنهم مَن عُرِفَ بالفِقهِ والعدالةِ كَالخلفاءِ الرَّاشدينَ والعَبادِلةِ وغيرهم، ومنهم مَن يُعرفْ بَذلكَ، ومنهُم مَن لم يُعرفْ بِطُولِ الصُّحبةِ.

وإنْ كَانتْ حَادِثةٌ لم يردْ فِيهَا شيءٌ عَن رَسُولِ الله ﷺ يَقضِي فيها بما اجتمعَ علَيهِ الصَّحَابةُ، فإن كَانت الصَّحَابةُ فيها مُختلفِينَ.

يَجتَهدُ في ذلكَ، ويُرجِّحُ قَولَ بَعضِهم عَلى البَعْضِ إذا كانَ مِن أهلِ الاجتهادِ، وليسَ لَهُ أن يُخالِفهُم جَميعاً باختراعِ قَولٍ ثالثٍ. لأنهم مَع اختِلافِهم اتَّفقوا عَلى أن مَا عَدا القولينِ بَاطِلٌ، وكانَ الخَصَّافُ يَقولُ له ذلَك.

والصَّحيحُ مَا ذكرنَا، ولاَ يُفضلُ قولَ الجماعَةِ عَلى قَولِ الواحِدِ.

قَالَ الفقِيهُ أَبُو جَعفر: وهذا عَلى أصلِ أبي حَنِيفةَ، أمَّا عَلى أصلِ محمدٍ؛ فيُفضلُ قَولَ الجماعَةِ عَلى قولِ الواحِد.

ثم إجماعُ الصَّحَابةِ ينعقدُ بطريقينِ: أحدُهما: اتِّفاقُ كلِّ الصَّحابةِ عَلى حُكمٍ بأقوالهم، وهذا متَّفقٌ عَليهِ.

والثاني: تنصِيصُ البَعضِ وسُكُوتُ البَاقينَ؛ بأن اشتهرَ قولُ بَعضِ فُقهائِهمْ. وبلغَ البَاقِينَ ذَلكَ فسَكتُوا، ولم يُنكرُوا ذلكَ وهذَا مَذهبُنا، ولكنْ هَذَا الإجمَاعُ في المَرتبةِ دُونَ الأوَّلِ؛ لأنَّ الأوَّلَ مجمعٌ عَليهِ، والثاني مُختلفٌ فيهِ؛ يَعْني: فالأولُ إجَماعٌ قَطعِيٌّ، والثاني ظنيٌّ.

وإنْ وُجِدَ مِن كلِّ الصَّحَابةِ اتِّفاقٌ عَلى حُكمٍ إلَّا واحدٌ، فإنَّه خالَفَهُم؛ فَعَلى قَولِ الكَرْخيِّ لاَ يثبتُ حكمُ الإجماعِ، وهو قَولُ الشَّافعيِّ.

والصَّحِيحُ عِندَنا: أنَّهُم إنْ سوَّغوا لَهُ الاجتهادَ، لاَ ينعقدُ الإجمَاعُ مَع مُخالفتِه، نحو

خَلافِ ابنِ عَبَّاس رَضِيَ اللهُ عَنْهُما في أخوينِ[١] وأبوينِ، قال: للأمِّ ثلثُ جميعِ المالِ[٢].

وإن لـم يُسـوِّغُوا لَـهُ الاجتهادَ، بَـل أنكَـرُوا عَليهِ؛ ثبـتَ الإجمَاعُ بَـدونِ قولِه، نَحـو خِـلاَف ابـنِ عَبَّاسٍ رَضِـيَ اللهُ عَنْهُمـا في ربَـا النَّقدِ؛ فـإن الصَّحَابَةَ لمَّـا أنكروا عَليـهِ؛ ثبـتَ الإجمـاعُ بـدونِ قَولـهِ، حَتـى لَـوْ قَضَـى قَـاضٍ بَجـوازِ بيـعِ الدِّرهـمِ بالدِّرهميـنِ لا ينفـذُ قضاؤهُ.

فإنْ جَاءَ حَديثٌ واحدٌ مِنَ الصَّحَابِةِ، ولم يُنقلْ عَن غَيرهِ خِلاَفُ ذلكَ؛ فعن أبي حَنِيفةَ روايَات، فِفِي روايةٍ قَالَ: أُقلِّدُ مِنهم مِن كَانوا مِن القُضَاة والمفتينَ.

وفي رواية قالَ: أُقلِّدُ جمَيع الصَّحَابةِ إلا ثلاثةً مِنهم: أنسَ بن مَالك، وأبَا هريرَةَ، وسمُرةَ بنَ جندب.

أمَّا أنس فإنه بلغني أنه اختلط عَقلُه في آخِر عمرهِ، وكانَ يستفتي عَلقَمةَ، وأنا لاَ أقلِّدُ عَلقمةَ، فكيف أُقلِّدُ مَن يستفتي عَلقمةَ؟!

وأمَّـا أبَـو هريـرةَ فإنَّـهُ لـم يكـنْ مِـن أهـل الفَتـوى، بَـل كَانَ مِـن الـرُّواة فيمَا يـروي، لاَ يتأمـلُ في المعنَـى، وكانَ لاَ يعرفُ الناسِـخَ من المنسُـوخِ، ولأجـلِ ذَلكَ حَجَـرَ عَليـه عُمـرُ عَن الفَتـوى في آخِـرِ عُمـرِهِ[٣].

---

(١) في جميع النسخ: «زوجين»، وما أثبت هو الصواب. فعن ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُما أنه دخل على عثمان بن عفان رَضِيَ اللهُ عَنْهُ فقال: إن الأخوين لا يردان الأم عن الثلث، قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿فَإِن كَانَ لَهُۥٓ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ ٱلسُّدُسُ﴾، فالأخوان بلسان قومك ليسا بإخوة، فقال عثمان بن عفان: لا أستطيع أن أرد ما كان قبلي ومضى في الأمصار، وتوارث به الناس.

(٢) رواه الحاكم (٧٩٦٠)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٧١٦) من حديث ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُما.

(٣) قال ابن كثير في «البداية والنهاية» (٨/ ١٠٩ ـ ١١٠) بعد أن ساق مقولة إبراهيم النخعي رحمه الله في أبي هريرة رضي الله عنه: «وقد انتصر ابن عساكر لأبي هريرة، وردَّ هذا الذي قاله إبراهيم النخعي، وقد قال ما قاله إبراهيم طائفة من الكوفيين، والجمهور على خلافهم».

وأمَّا سَمُرةُ بنُ جُندب فقَدَ بلغني عَنه أمرٌ ساءني، والذَي بَلغَهُ عَنهُ أنه كَانَ يتوسَّعُ في الأشربَةِ المُسكرة سِوى الخمرِ، وكَانَ يتدَلَّكُ في الحمَّامِ بالغَمْزِ.

فَلَمْ يُقلِّدهم في فتواهُم لهذا، وأمَّا فيما رُويَ عن رسولِ الله ﷺ؛ فإنه كَانَ يأخُذُ بِرواياتِهم.

وفي روايةٍ قال: أُقلِّدُ جَميعَ الصَّحَابة ولاَ أستجيزُ خِلاَفهم، وهو الظاهرُ من المَذهَبِ[١].

وإذا اجتمَعت الصَّحابةُ عَلَى حُكمٍ وخالَفَهم واحِدٌ مِن التَّابعِينَ ـ إن كَانَ المُخالفُ مِمن لم يُدرك عهدَ الصَّحَابةِ ـ؛ لاَ يُعتبرُ خِلافُه حَتى لو قَضَى القَاضِي بِقولِهِ ـ بخِلافِ إجماع الصَّحَابةِ ـ كَانَ بَاطِلاً.

وإنْ كَانَ مِمنْ أدركَ عَهدَ الصَّحَابةِ، وزاحمَهُم في الفَتوى وسَوَّغُوا لَهُ الاجتهادَ، كشُريحٍ والنَّخعيِّ والشَّعبيِّ؛ لاَ ينعَقدُ الإجماعُ مَع مُخَالفتِه.

ولهَذا قَالَ أبُو حَنيفةَ: لاَ يَثبتُ إجماعُ الصَّحَابةِ في الإِشْعارِ[٢]؛ لأنَّ إبراهيمَ النخعيَّ كَانَ يَكرهُهُ، وهو مِمن أدركَ عَصرَ الصَّحَابة، فَلاَ يثبتُ الإجمَاعُ بدُون قولِهِ.

وإن كَانت حَادِثةٌ ليسَ فيها إجماعُ الصَّحَابةِ ولاَ قولُ واحدٍ مِن الصَّحَابةِ، لكن فيها إجماعُ التابعِين، فإنه يقضي بإجماعِهِم، إلا أنَّ إجماعَ التابعِين في كونِه حُجَّة دُونَ إجماعِ الصَّحَابةِ، وكَذلكَ إجماعُ كلِّ قرنٍ بَعدَ ذلَك حُجَّةٌ، ولكنُه دُونَ الأولِ في كونِه حُجَّة.

وإن كانَت حَادِثةٌ فيها اختلافٌ بَيْنَ التابعِينَ، يجتَهدُ القاضِي في ذلك ـ إذا كَانَ مِن أهلِ الاجتهادِ ـ ويقضي بما هو أقربُ مِن الصوابِ وأشبَهُ بِالحقِّ، وليسَ لَهُ أن

(١) انظر: «المحيط البرهاني» (٨/ ٩).

(٢) أي: إشعار البُدْن.

يُخالفَهم جَميعاً باختراعِ قولٍ ثالِثٍ عِندَنا، عَلى نَحوِ مَا ذكرنا في الصَّحَابةِ، وإنْ جَاءَ عَن بَعضِ التَّابعِينَ ولم ينقل عَن غَيرهم، فِيهِ شيءٌ؛ فعن أبي حَنِيفةَ رُوايتانِ، في روايةٍ قال: لا أُقلِّدُهم هُمْ رجَالٌ اجتهَدُوا ونحنُ رجَالٌ نجتهدُ، وهو ظَاهِرُ المَذهَبِ.

وفي رواية «النوادر» قَالَ: مَنْ كَانَ منهُم أفتَى في زَمَنِ الصَّحابَة، وسَوَّغوا لَهُ الاجتهادَ مثلَ شريح ومسرُوق بن الأَجْدع والحسن؛ فأنا أُقلِّدهم، فإن لم يَجد إجمَاعَ مَن بعدهم، وكَانَ فيه اتفاقُ أصحَابنا أبي حَنِيفةَ وأبي يُوسُفَ ومُحمد؛ يَأخذُ بِقَولِهم ولا يَسعهُ أن يُخالِفهُم برأيه؛ لأنَّ الحَقَّ لا يَعْدُوهم؛ فإنَّ أبَا يُوسُفَ كَانَ صَاحِبَ حَدِيثٍ، حَتَّى يُروى أنَّه قَالَ: أحفظُ عِشرينَ ألفَ حَدِيثٍ مِن المنسُوخِ، فمَا ظنُّكَ بالناسخ؟ وكانَ صَاحِبَ فِقهٍ ومعنىً، ومُحمدٌ كَانَ صَاحِبَ فِقهٍ ومعنىً، وكَانَ صَاحِبَ قريحَةٍ أيضاً؛ ولهَذَا قَلَّ رجُوعهُ في المسَائلِ، وكَانَ مُقدَّماً في اللُّغَةِ والإعرابِ، ولهُ مَعرفةٌ بالحديث أيضاً.

وأبو حَنِيفةَ كَانَ مُقدَّماً في هَذا كلِّه، إلَّا أنَّهُ قلَّتْ روايتُه لمذهبِ تفرَّدَ بِهِ في بَابِ الحَدِيثِ، وهوَ أنَّه إنما يحلُّ رواية الحَدِيث لمَن يحفظ مِنْ حِين يسمع إلَى أن يروي، وإن اختلفوا فيما بينَهُم، قَالَ عَبدُ الله بنُ المُبَاركِ: يأخُذ بِقولِ أبي حَنِيفَةَ لاَ محالةَ[1].

والمتأخرونَ من مشايخِنا اختلفوا، بعضُهم قَالُوا: إذَا اجتمعَ اثنانِ مِنهم عَلى شيءٍ، وفيهمَا أبو حَنِيفَة يَأخُذ بِقولِ أبي حَنِيفَة، وإن كَانَ أبو حَنِيفةَ في جَانِبٍ وأبو يوسُفَ ومُحمدٌ في جَانِبٍ؛ فإن كَانَ القَاضِي مِن أهل الاجتهادِ يَجتَهدُ، وإن لم يكنْ مِن أهلِ الاجتهادِ يستفتي غَيرَهُ، ويأخُذُ بِقولِ المُفتي بمنزلةِ العَامي، وبَعضُهم قَالُوا: إذا كَانَ القَاضِي مِن أهلِ الاجتهادِ يَعملُ بِرأيِهِ ويأخُذُ بِقولِ الواحدِ ويتركُ قولَ المَثنَى،

---

(١) انظر: «المحيط البرهاني» (٨/ ١١).

سواءٌ كَانَ في المَثنَى أبو حنيفة أو لم يكنْ، وإن كَانَ أبو حَنِيفَةَ أعَلى مرتبةً، وإن لم يَكنْ مِن أهلِ الاجتِهادِ، يَأخُذُ بِقولِ أبي حَنِيفةَ ولاَ يترك مَذهَبهُ.

وفي «الفتاوى» و«الخلاصة» قَالَ: المُفتي بالخيارِ إنْ شاءَ أخذَ بِقولِ أبي حَنِيفةَ، وإن شاءَ أخذَ بقولهما. وفي «القنية» ـ وعزاهُ لشمسِ الأئمةِ الحلوانيِّ ـ: أنَّ المسَائلَ التي تتعلَّقُ بالقَضاءِ الفَتوى فيها عَلَى قولِ أبي يُوسُفَ؛ لأنَّه حَصَلَ لَهُ زِيادَةُ عِلمٍ بِالتجربةِ. انتهى.

وفي «المحيط»: ولو لم يجَد الرِّوايةَ عَن أبي حَنيفةَ وأصحابِه، ووجدَ عن المتأخرِينَ؛ يقضي بِهِ ولو اختلفَ المتأخرونَ فيه، يختارُ واحِداً مِنْ ذَلكَ، ولو لم يجَدْ عَنِ المُتأخرينَ يجتَهدُ فيه برأيه إذا كان يعرفُ وجوهَ الفقهِ، ويشاورُ أهلَ الفقهِ فيه.

وذكرَ شمسُ الأئمةِ السَّرخسِيِّ: أنَّ الإجماعَ اللاحِقَ يرفعُ الخلافَ السَّابقَ.

وفي «الفتاوى العتابية»: قاضٍ استُفتي في حَادثةٍ، فأفتى ورَأيهُ بخلافِ رَأي المفتي؛ فإنَّهُ يعملُ بِرَأي نفسهِ إن كَانَ مِنْ أهلِ الرَّأي، فإنْ تركَ رَأيه وقضَى بِرأي المفتي؛ لم يجزْ عِندهُما، كَمَا في «التحرير»، وعندَ أبي حَنِيفةَ: ينفذُ؛ لمُصَادفته فصلاً مُجتهداً فيه.

وأمَّا اجتهادُ الصَّحابيِّ في زمَنِ رَسُولِ الله ﷺ؛ ففيهِ خلافٌ بَينَ العُلماءِ:

قَالَ في «المحيط»: يَجبُ أن يعلمَ أنَّ العُلماءَ اختلفوا في هَذا عَلَى ثلاثةِ أقوالٍ: منهُم مَن قَالَ: كَانَ لَهُ أن يجتهدَ، ومنهم مَن قال: من كَانَ يبعُدُ عَن رَسُولِ الله ﷺ كَانَ لَهُ الاجتهادُ، ومن يقربُ منهُ لم يكن لَهُ الاجتهادُ مُطلقاً[1].

واختلَفوا أيضاً: أنَّه عَلَيهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ: هلْ كَانَ يَجتهدُ فيمَا لم يُوحَ إليهِ؟ فيُفصَّلُ الحُكمُ باجتِهادِهِ؛ بعضُهم قالوا: مَا كَانَ يجتهدُ بَل كانَ ينتظرُ الوحيَ،

---

(١) انظر: «المحيط البرهاني» (٨/ ١١).

ومنهـم مَـنْ قـال: كان يرجعُ فيه إلى شـريعَةِ مَن قبلَه، ومِنهـم مَن قَـالَ: كَانَ لاَ يَعملُ بالاجتهـاد إلـى أن ينقطـعَ طمعـهُ عَن الوحـي، فإذا انقطَـعَ حينئـذٍ كَانَ يجتَهـدُ، فإذا اجتهـدَ صَـارَ ذلَكَ شـريعةً لَهُ، فـإذا نَزَلَ الوحيُ بِخلافِهِ يصيرُ ناسِـخاً، ونسَـخُ السُّـنَّةِ بالكتـابِ جَائـزٌ عندَنـا، وكَانَ لاَ ينقـضُ مَا مضى بالاجتهـادِ، وكَانَ يَسـتأنفُ القضاءَ في المُسـتقبلِ. انتهـى كلام «المحيط»[(١)].

وفي «تهذيب الأسماء واللغات» في ترجَمةِ مُعَاذٍ: الذين كانوا يُفتونَ في زمَنِ النبيِّ ﷺ ثلاثةٌ مِن المهاجِرينَ: عُمرُ، وعثمانُ، وعليٌّ، ومن الأنصَارِ ثلاثةٌ: أُبيُّ بنُ كعب، ومَعاذُ بن جَبلٍ، وزَيدُ بنُ ثابتٍ رضي الله عَنهم أجمعِين[(٢)].

وفي «التحقيق شرحِ الأَخْسِيْكَثِيِّ»: واختلفَ في كَونه عَليهِ الصَّلاَةُ والسَّلامُ مُتعبَّداً بالاجتهادِ فيمَا لَمْ يُوحَ إليهِ مِن الأحكَامِ: فأنكرَت الأشعَريةُ وأكثرُ المُعتزلةِ كَونَ الاجتهادِ حظَّ النبيِّ ﷺ في الأحكامِ الشرعيَّةِ، وقالَ عَامةُ أهلِ الأصولِ: كَانَ له العَملُ في أحكامِ الشرعِ بالوحي والرأي جَميعاً، وهو منقولٌ عَن أبي يُوسُفَ مِن أصحَابِنا، وهو مَذهَبُ مَالكٍ والشَّافِعيِّ وعَامَّةِ أهلِ الحَدِيثِ.

وقَالَ أكثرُ أصحابِنا: إنهُ كَانَ عَلَيهِ السَّلامُ مُتعَبَّداً بانتِظارِ الوحي في حَادِثةٍ ليسَ فيهَا وحيٌّ، فإن لم ينزل الوحيُ بَعدَ الانتظارِ؛ كَانَ ذلَكَ دلالَةً عَلَى الإذنِ في الاجتهادِ.

ثُمَّ قيلَ: مُدَّةُ انتظارِ الوحي مُقدَّرَةٌ بثلاثَةِ أيامٍ، وقيلَ: مُقدَّرَةٌ بِخَوفِ فوتِ الفرضِ، وذلكَ يختَلِفُ بِاختِلافِ الحَوادِثِ.

ثُـمَّ اجتهـادُه عَلَيـهِ السَّـلامُ لاَ يحتمـلُ الخَطـأ عِنـدَ أكثـرِ العُلمـاءِ، وعنـدَ أكثرِ أصحَابِنـا يحتمـلُ الخَطـأ، لكِنَّـه لاَ يحتملُ القـرار عَلى الخَطأ، فـإذَا أقـرَّهُ اللهُ تعالَى؛

---

(١) المصدر السابق (٨/ ١٣).

(٢) انظر: «تهذيب الأسماء واللغات» للنووي (٢/ ١٠٠).

دَلَّ أنَّـه كَانَ هـو الصَّـواب، فَيُوجِـبُ عِلـمَ اليقِيـن كَالنـصِّ، فيكُـون مخَالفتُـه حَراماً وكفـراً بِخـلافِ اجتهـادِ غَيـره مِن الأُمَّـةِ، حَيثُ يَجـوزُ مخالفَتُـه لمجتَهـدٍ آخرَ؛ لأن احتمـالَ الاجتهَـادِ الخطأُ والقـرارُ عَلَيه جَائـزان في حَقِّ الأمَّـة، فَلاَ يتعَيَّـنُ الصَّوابُ فـي حَـقِّ أحَـدٍ، وإن كَانَ الحَـقُّ لاَ يعدوهـم، فيَجُـوزُ لِـكلِّ واحـدٍ مخَالفَـةُ الآخـرَ بالاجتهـادِ، لاحتمـالِ الصَّـوابِ فـي اجتهـادِه واحتمـالِ الخطأ فـي اجتهَـادِ غَيرِهِ.

ثُمَّ الاجتهَادُ في أنه قطعيٌّ مِن النبيِّ ﷺ دونَ غيرهِ نَظِيرُ الإلهام، وهُو القذفُ في القلبِ مِن غَيرِ نظَرٍ في نصٍّ واستدلالٍ بحجَّةٍ، فإنَّهُ حجَّةٌ قاطِعةٌ في حِقِّ النبيِّ ﷺ حَتى لم يَجز لأحدٍ مخالفَتُه بوجهٍ لِلتيَّقنِ أنه مِن عِندِ الله، وعصمتُه عَن الإقرار عَلى الخَطأ، وإلهامُ غَيره ليسَ بحجَّةٍ أصلاً، انتهى كلام «التحقيق»، والله وليُّ التوفيق.

وقد كرِه بَعضُهم الإفتاءَ؛ لقوله عَلَيهِ السَّلامُ: «أَجْرؤكُم على النَّارِ أجرؤكُم على الفتوى»، رواه الدَّارميُّ مرسلاً[(١)].

وعَن سَلمَانَ الفارِسيِّ: أنَّ ناساً كَانوا يستفتونَهُ فَقالَ: هَذَا خيرٌ لكُم وشرٌّ لِي[(٢)].

وعَـن عبـدِ الرحمن بـن أبي ليَلَـى قَالَ: أدركـتُ مئةً وعِشـرينَ مِـن أصحَابِ رسـولِ الله ﷺ، فمَـا مِنهُم مِن أحَدٍ يُسـألُ عَن حَدِيـثٍ أو فَتـوىً إلَّا ودَّ أن أخَاهُ كفاهُ ذلكَ[(٣)].

والصَّحيحُ: أنَهُ لاَ يُكرهُ لمَن كَانَ أهلاً لَهُ؛ لِقولِهِ تعَالَى: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأنبياء: ٧]، وكان هَذَا أمراً بالإجابةِ عن السُّؤالِ.

---

(١) رواه الدارمـي فـي «سـننه» (١٥٩) مـن حديث عبيـد الله بن أبي جعفـر، مُعضلًا لا مرسـلًا كما قال المصنـف هنا.

(٢) رواه ابن المبارك في «الزهد» (٢/ ١٣)، وزهير بن حرب في «العلم» (١٩).

(٣) رواه الدارمي «سننه» (١٤٥)، وابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٦/ ١٦٦)، وابن المبارك في «الزهد» (٥٨)، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (٢٢٠١)، والبيهقي في «المدخل» (٨٠٠).

وعَـن أبـي هُريـرةَ عَـن رَسُـولِ الله ﷺ قَـالَ: «مَنْ أفتَـى بفُتيا غَيـرِ ثَبْـتٍ؛ فإنّمَا إثمـهُ عَلَـى الـذَي أفتَـاهُ» رواه أحمد وابـن ماجه[1].

وفـي لفـظٍ: «مَنْ أفتـى بفُتيا بغيـرِ علـمٍ، كان إثمُ ذلك علـى الذي أفتـاهُ» رواه أحمد وأبـو داود[2].

قَـالَ فـي «الملتقط»: ولاَ يَنبغَـي لأحدٍ أنْ يُفتـيَ إلاَّ أَنْ يعرفَ أقاويـلَ العُلماء، ويعلـمَ مِـن أيـن قالـوا، ويعـرفَ مُعَامـلاتِ النَّاس، فـإن سُـئلَ عَن مَسـألةٍ يعلـمُ أنَّ علمـاءَهُ الذيـن يَنْتحِـلُ مَذهَبهـم قَـد اتَّفقـوا عَلَيـه، فَلاَ بَـأسَ بأن يقـول: هَـذا جَائزٌ، وهـذا لاَ يَجُـوزُ، ويكُـونُ قَولـهُ عَلى سـبيلِ الحِكَايـةِ، وإن كَانَت مَسـألةٌ قـد اختلَفُوا فيهـا؛ فـلا بَـأسَ بـأن يقول: هَـذا جَائـزٌ في قَـولِ فـلانٍ، وفـي قَـولِ فـلانٍ لاَ يَجُوزُ، وليـسَ لَـهُ الخيَـارُ، فيجيـبُ بِقَـولِ بَعضهم مَا لـم يَعـرف حُجَّتَهُ.

وعَن أبي يُوسُفَ وزُفرَ وعَافيةَ بن يزيدَ أنهم قَالُوا: لاَ يحلُّ لأحدٍ أن يُفتيَ بقولنا مَا لم يعلم مِنْ أين قُلنَا[3].

قيـلَ لعصَـامِ بـنِ يُوسُـف: إنَّـكَ تُكثـرُ الخـلافَ لأبـي حَنِيفـةَ، فقَـالَ: لأنَّ أبا حنيفـة أُوتـيَ مِـن الفَهـم مَـا لـم نُـؤتَ، فـأَدرَكَ بفهمِـهِ مَا لَـم نُدركـهُ، ولاَ يسَـعُنا أن نُفتـيَ بقولـهِ مـا لم نفهـم[4].

وعَن محمد بن الحسـنِ أنه سُـئل: متـى يحلُّ للرَّجُـلِ أن يُفتيَ؟ قَـال: إذا كَانَ صَوابـهُ أكثر مِـن خَطئهِ[5].

---

(١) رواه أحمد (٢/ ٣٢١)، وابن ماجه (٥٣)، والدارمي (١٦١) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٢) رواه أحمد (٢/ ٣٦٦)، وأبو داود (٣٦٥٧) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٣) انظر: «عيون المسائل» للسمرقندي (ص ٤٨٥).

(٤) انظر: «عيون المسائل» للسمرقندي (ص ٤٨٥).

(٥) انظر: «البناية شرح الهداية» (٩/ ٥).

وعَـن أبـي بَكرٍ الإسـكافيِّ البلخـيِّ عَن عَالمٍ فـي بَلدِهِ ليـسَ هناكَ أعلـمُ منه: هـل يسَـعهُ أن لاَ يفتـي؟ قَـالَ: إن كَانَ مِـن أهِـل الاجتهـادِ لا يَسـعهُ، قيـلَ: كيفَ مِن أهـل الاجتهـاد؟ قال: أن يَعـرف وجُوه المسَـائل، ويُناظـرَ أقرانَـه إذا خَالفوُهُ.

وعَن ابن مَسعُود قَالَ: مَن سئلَ مِنكم عَن عِلم وهو عَندهُ؛ فليَقلْ به، وإن لـم يَكن عندَهُ؛ فليقل: اللهُ أعلم، فإنَّ مِن العِلمِ أن يقولَ لمَا لاَ يعلمُ: لا أعلمُ[1].

وسُـئل شـدَّادُ بـنُ حكيـمٍ عَـن قولِـه ﷺ: «إن اللهَ خَلـقَ آدم عَلى صُورتـه»[2]، فقَـالَ: نؤمـنُ به ولا نُفسِّـرهُ.

قَـالَ أبُـو اللّيـثِ: بِهـذا أمـرَ اللهُ تعالَـى بقولِـهِ: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ﴾ [آل عمـران: ٧].

وعَن ابنِ مَسعُودٍ: إنَّ الذِي يُفتي النَّاسَ بكلِّ مَا يَسألونه لمَجنونٌ[3].

وعَن الثوريِّ: العَالمُ الفاجرُ فتنَةٌ لِكلِّ مفتونٍ[4].

وعَن ابن شُبْرُمَةَ: إنَّ منَ المَسَائل لاَ يحلُّ للسائلِ أن يَسألَ عَنْها، ولاَ لِلمُجيبِ أن يُجيبَ عَنها[5]. وكَأنَّهُ اقتبسَ من قَولِهِ تعالَى: ﴿لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ وَإِنْ تَسْأَلُوا عَنْهَا حِينَ يُنَزَّلُ الْقُرْآنُ تُبْدَ لَكُمْ﴾ [المائدة: ١٠١].

وعَن الشعبيِّ قَالَ: سَلُوا عَمَّا كَانَ، ولاَ تسَألوا عَمَّا يكُونُ.

---

(١) رواه الإمام أحمد في «المسند» (١/ ٤٣١).

(٢) رواه البخاري (٦٢٢٧)، ومسلم (٢٦١٢) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٣) رواه ابـن الجعـد فـي «مسـنده» (٣٢٠)، وزهيـر بـن حـرب فـي «العلـم» (١٠)، وابن عبـد البر في «جامع بيـان العلـم وفضلـه» (٢٢٠٦).

(٤) رواه نعيم بن حماد في «زوائد الزهد» (٢/ ١٨)، وابن المقري في «معجمه» (٥٥)، وأبو نعيم في «حلية الأولياء» (٧/ ٣٦)، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (١١٦١).

(٥) رواه عبد الله بن الإمام أحمد في «العلل» (٣/ ٢٠٥).

وحُكيَ: أنَّ أبَا يُوسُفَ دَخلَ عَلى هارُونَ الرشِيدِ، وعندَه اثنان يتناظرَانِ في الكَلامِ، فَقَالَ له هارُون: احكُم بينَهُما، فقَالَ لَهُ أَبُو يُوسُف: أنا لاَ أَخُوضُ فيمَا لاَ يَعنِيني، فقَالَ لَهُ الخليفَة: أحسنتَ، وأمرَ لَهُ بمئةِ ألفِ درهمٍ، وأمرَ أن يُكتبَ في الدواوينِ: إنَّ أبا يُوسُفَ أَخذَ مئةَ ألفِ دِرهمٍ بتركِهِ مَا لاَ يعنيهِ.

وذكرَ ابنُ الحاجبِ: أنَّ مَالكاً سُئلَ عَنْ أربَعينَ مَسألةٍ، فقَالَ في سِتٍّ وثلاثينَ مِنها: لاَ أدرِي[١].

وسُئلَ الشَّعبيُّ عَن مَسألَةٍ فقَالَ: لاَ عِلمَ لَنا بها، فقيلَ: ألا تَستحي؟ قال: ولِمَ أستحي مِما لم تستحي منه الملاَئكةُ حَين قَالَت: ﴿لَا عِلْمَ لَنَآ﴾ [البقرة: ٣٢][٢].

وعَن ابنِ مَسعُودٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: جُنَّةُ العَالمِ: لاَ أدري[٣].

وسُئلَ ابنُ عُمرَ عَن فريضةٍ، فقَالَ: ائتِ سَعِيدَ بنَ جُبيرٍ؛ فإنهُ أعلَمُ بالفرائضِ مِنّي[٤].

وعن الشَّعبيِّ: مَا حَدَّثُوكَ عَن أصحَابِ مُحمدٍ ﷺ فخُذهُ، ومَا قَالُوه برَأيهم فبُلْ عَليه[٥].

وفي «الملتقط»: وينبَغي للمفِتي إذا ظَهرَ عِندَهُ أَنَّهُ أخطأ، أن يَرجعَ عَنهُ ولاَ يستحيي ولاَ يأنف.

---

(١) انظر: «تحفة الطالب بمعرفة أحاديث مختصر ابن الحاجب» (ص ٣٩٢).

(٢) رواه ابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (١٥٥٨)، ووكيع في «أخبار القضاة» (٢/ ٤٢٢).

(٣) انظر: «شرح صحيح البخاري لابن بطال» (١/ ١٩٨).

(٤) رواه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٦/ ٢٥٨).

(٥) رواه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٦/ ٢٥١)، والرامهرمزي في «شرف أصحاب الحديث» (ص ٧٤)، والبيهقي في «المدخل إلى السنن الكبرى» (٨١٤)، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (١/ ١٦٠).

وعَن أبي حَنيفة: لأن يخطئَ الرجلُ عَن فهمٍ خيرٌ مِن أن يُصيبَ مِن غيرِ فهمٍ.

وقيلَ: مَنْ قلَّتْ فِكْرَتُه كَثُرتْ عَثْرتُه.

ثُمَّ مَا ذكرَ في شرائطِ المُفتي: أنه لاَ يَجُوزُ للمُفتي أن يُفتيَ بِمَسألةٍ حَتَّى يعلمَ مِنْ أينَ قُلنا، هل يَحتَاجُ في زمَانِنا إلى هَذا أم يكفيه الحِفظُ؟ فقَالَ بعضهم: يكتفي بالحفظِ نقلاً عَن الكتُبِ المُصَحَّحةِ، وقَالَ بعضهم: الحفظُ لاَ يكفي، وقيل: هذَا يختلفُ باختِلافِ الحُفَّاظ، وقيلَ: لاَ بُدَّ مِن ذَلكَ الشَّرطِ في كلِّ زمَانٍ.

وفي «أصُول الفِقه» لأبي بَكرٍ الرَّازيِّ: فأمَّا مَا يُؤخذُ مِن كَلامِ رَجُلٍ ومذهبِهِ في كتابٍ مَعروفٍ به؛ قد تدَاولتهُ النُّسخُ، يَجُوزُ لمَن نظَرَ فيه أن يَقولَ: قَالَ فلانٌ كَذا، وإن لم يسمعهُ مِن أحَدٍ، نَحو كُتُبِ مُحمدِ بنِ الحسَنِ، و«مُوطأ مَالك»، ونحوهما مِن الكُتبِ المُصنَّفَةِ في أصنافِ العُلُوم؛ لأنَّ وجُودهَا عَلَى هَذَا الوصْفِ بمنزلَةِ خَبرِ المتواترِ والاستفاضةِ، لا يَحتاجُ مِثلُهُ إلى إسنادٍ.

وينبغي أن يُقدِّمَ المُفتي مَن جَاءَ أولاً، ولاَ يُقدِّم الشريفَ عَلى الضَّعيفِ.

وإذا أجَابَ المُفتي ينبغي أن يكتبَ عَقيبَ جَوابه: والله أعلم، ونحَو ذلكَ.

وقيلَ في المَسائلِ الدِّينيةِ التي أجمعَ عَليها أهلُ السُّنَّةِ والجماعَةِ ينبَغِي أن يكتبَ: واللهُ الموفِّق، أو باللهِ العِصمةِ، وأمثاله[1].

وإذا سُئلَ عَن مَسألةٍ ينبغي أن يُمعِنَ النَّظَرَ فيها، فإن كَانَت مِن جنسٍ مَا يُفَصَّلُ في جَوابِها يُفصِّل.

ولاَ يُجيبُ عَلى الإطلاقِ؛ فإنَّه يكُونُ مُخطئاً.

وعن أبي يُوسُفَ: سَمِعتُ أبَا حَنيفةَ يَقول: لَولاَ الخَوفُ مِن الله مَا أفتيتُ أحَداً؛ لكونِ الهَنَا لهَمُ، والوِزْرُ عَلينَا[2].

---

(١) انظر: «الدرة الغراء في نصيحة السلاطين والقضاة» (١/ ٢٥٨).

(٢) انظر: «طبقات الحنفية» للقرشي (١/ ٤٩٠).

وقد نَظم الإمَامُ سِرَاجُ الدِّين الغِزِّي أخو صَاحِبِ «المحيط» هَذَا المَبنَى، وزادَ في المَعْنَى؛ حَيثُ قَالَ:

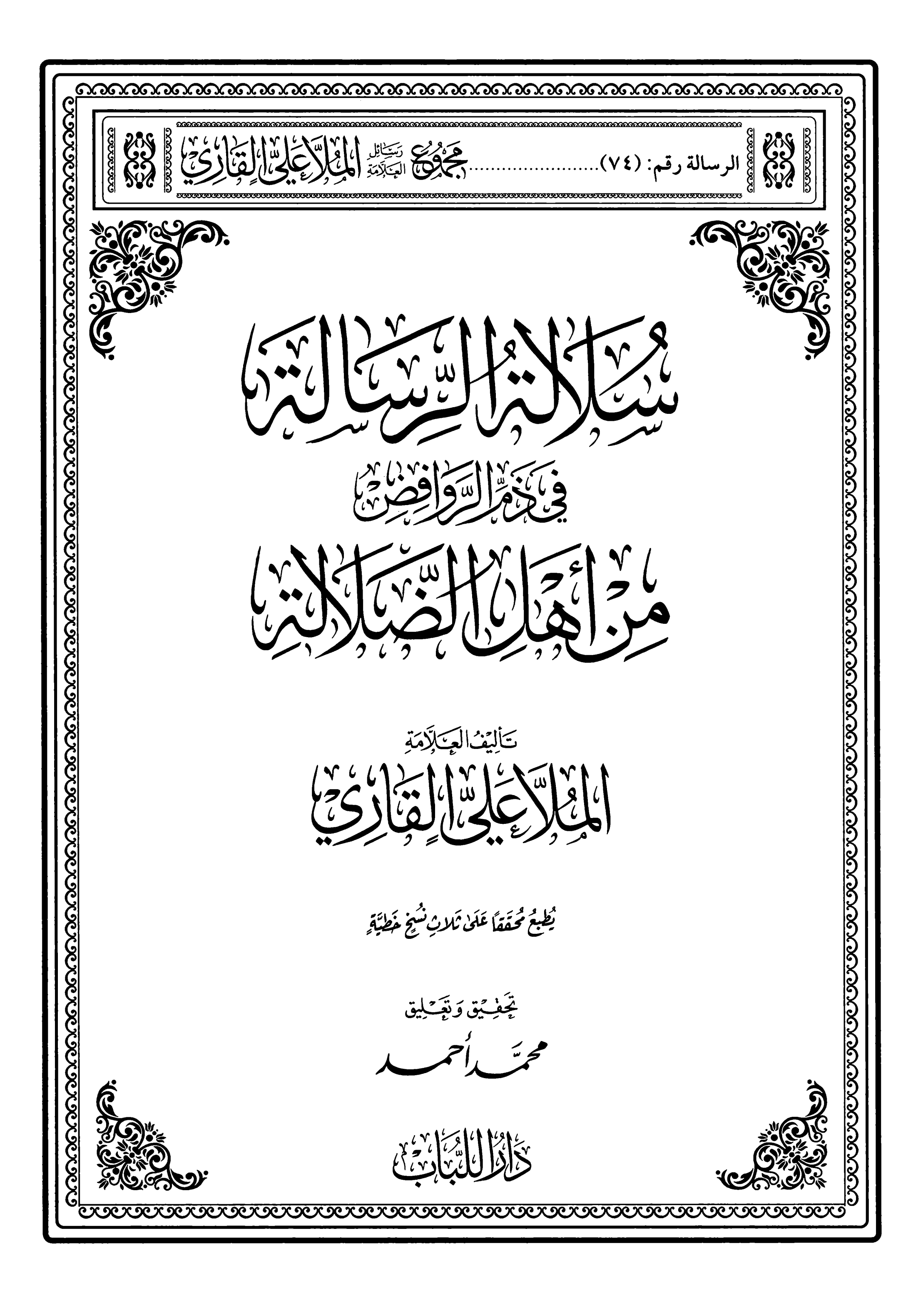
تركتُ الكُتْبَ في الفَتوَى وإنِّي لمحُتَسِبٌ بِهذا التَّركِ أجْرا
ومَا تَركِي لعَجْزي مِنهُ لكنْ أُكرِّرُ مِن أصُولِ الشَّرعِ وِقْرا
وأمَّا مَا دَرَسْتُ بغَيرِ حِفظٍ فَيعظُمُ ذِكرُهَا عَدّاً وحَصْرا
ولِيْ مِنْ سَائرِ الأنواعِ حَظٌّ ومَا قَولي مَعاذ اللهِ كِبْرا
ولكنْ أذكُرُ النَّعْماءَ عِنْدِي مِن الرَّحمنِ إيماناً وشُكْرا
ولكنْ قدْ يكُونُ الحُكْمُ طَوْراً خِلافِيّاً وبالإجماعِ طَوْرا
فَترتَعِدُ الفَرائصُ عِندَ كَتبِي نَعَمْ أو لاَ وظنِّي ذَاكَ خَيرا
وتَركِي قولَ مُجتَهدٍ سِواهُ لظَنٍّ قد يكُونُ الظَّنُّ وِزْرا[1]
تدبَّرتُ الأُمورَ وكانَ كَتبِي لَدَى الأُمراءِ لِيْ صِيتاً وذِكْرَا
فقلتُ هدَاكَ إنَّ النَّاسَ طُرَّا قد اتَّخَذُوكَ لِلنيرانِ جِسْرا
فَلاَ يغرُرْكَ ذِكْرُ النَّاسِ واجْهَدْ لِتكسبَ عندَ ربِّ العَرشِ ذِكْرا
وبادِرْ في قَبُولِ الحَقِّ واحذَرْ قضاءً لازماً مَوتاً وحَشْرَا
ودعْ عَنْكَ العُلُوَّ تكونُ عَبدًا قَنُوعاً صَالحاً سِرّاً وجَهْرا
ولا ترْكنْ إلى الدُّنيَا وشَمِّر لِمَا يُدْعَى لَدَى الرَّحمَنِ ذُخرا
فَلاَ يُغني مَقالُ الخلقِ عَنّي هُو المُغنِي لِمَا أُرْهقتُ عُسْرا
فَحَسْبِي عَفوُ رَبِّي عندَ تَرْكِي وَحَسْبي كتبُهُ البَاقِينَ عُذْرا

(١) في هامش «ج»: «كما قال تعالى: ﴿إِنَّ بَعْضَ ٱلظَّنِّ إِثْمٌ﴾».

وحسبيَ اللهُ ونعمَ الوكيلُ، وصَلَّى الله عَلى سَيِّدنا محمّدٍ، وآلِهِ وصحبِهِ أجمعينَ(١).

* * *

(١) جاء في آخر النسخة الخطية المرموز لها بـ «ج»: «تم بحمد الله وعونه وحسن توفيقه، والحمد لله وحده، وصلى الله على محمد الذي لا نبي بعده، والحمد لله على التمام والكمال وعلى كل حال، وحسبنا الله ونعم الوكيل، نعم المولى ونعم النصير، غفرانك ربنا وإليك المصير، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم».



سلالة الرسالة

في ذم الروافض من أهل الضلالة

تأليف العلامة

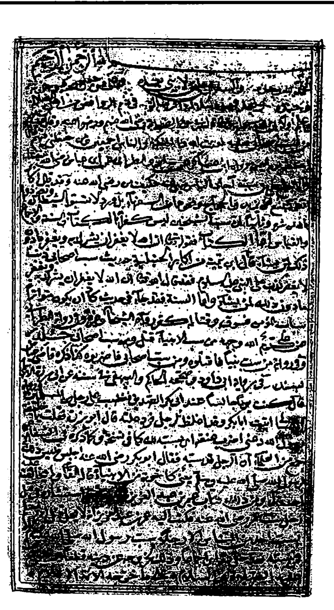
الملا علي القاري

يطبع محققاً على ثلاث نسخ خطية

تحقيق وتعليق

محمد أحمد

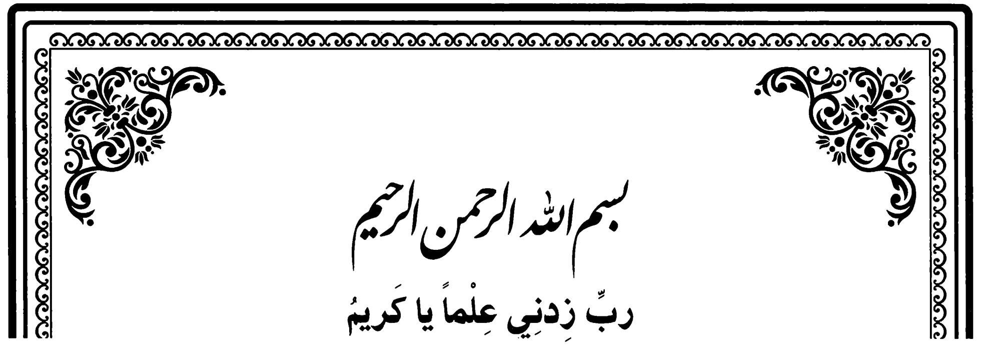
دار اللباب



مكتبة الجامعة الإسلامية (ج)

المكتبة الأحمدية (أ)

المكتبة السليمانية (س)



الحمـدُ لله وحـدَهُ، والسَّـلامُ علـى مَن لا نبـيَّ بعـدَهُ، وعلى مَن جعـلَ صحبَهُ وحِزبَـهُ وجُندَهُ.

وبعـدُ: فهذهِ «سُـلالةُ الرِّسـالةِ في ذمِّ الرَّوافـضِ من أهلِ الضَّلالـةِ»، نأتي فِيها بما ثبـتَ عِندي مِن مُجمـلِ الدِّلالةِ.

فاعلم أولاً: أنَّ الله سُـبحانَهُ وتعالى قـالَ في حقِّ الصحابةِ: ﴿رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ﴾ [التوبـة: ١٠٠]، وقـال عليـهِ السَّـلامُ: «مَن سَـبَّ أصْحابِي؛ فعليـهِ لعنةُ اللهِ والملائكـةِ والنـاسِ أجمعِيـنَ، ومَـن حفِظنـي منهم؛ فأنـا أحفظُه يـومَ القيامـةِ» رواهُ ابـنُ عسـاكرَ عن جابـرٍ، والطبرانـيُّ عن ابنِ عبـاسٍ رَضـيَ اللهُ عنهُما[1].

والإجمـاعُ علـى أن مَن سَـبَّ آحـادَ الناسِ منهـيٌّ عنهُ، فكيـفَ مَـن رَضِيَ اللهُ عَنْـهُ، وقـد قالَ أكابـرُ العُلماءِ: يُمنـعُ لعنُ يزيدَ والحجَّـاجِ ونحوهِما من السُّـفهاءِ[2]،

---

(١) رواه ابـن عسـاكر فـي «تاريخ دمشـق» (٤٤/ ٢٢٢) مـن حديث جابر بن عبـد الله رَضِـيَ اللهُ عَنْهُما. وإسـناده ضعيف.

(٢) قـال الشـيخ مصطفـى الرحيبانـي: ويتّجـهُ أنّـهُ يُؤخـذُ منـهُ ـ أي: قـولُ الإمـام أحمـد ـ تحريـمُ لعن الحجّـاج، وإن فعـل ما فعـل من القبائـح والعظائم وارتكابـات التّحريم ممّا ورد في سـيرته الخبيثة لـو لـم يكُن منهـا إلّا التّجـرُّؤُ علـى الصّحابـة والتّابعين لكفـى. وتحريمُ لعـن يزيـد؛ لأنّ النّبيّ ﷺ نهـى عـن لعـن المُصلّيـن ومـن كان من أهـل القبلـة، وقواعـدُ الشّـريعة تقتضي عـدم جـواز اللّعن علـى مُعيّـنٍ حـيٍّ، حتّى ولـو كان كافـرًا؛ لاحتمـال أن يُختم لـهُ بخيـرٍ، وهُو مُتّجـهٌ، ثُـمّ رأيت عدم جـواز اللّعـن نصّ الإمـام أحمـد، طيّـب اللهُ ثراهُ. =

بل وردَ: «لا تسبُّوا الشَّيطانَ، وتعوَّذوا باللهِ مِن شرِّه»[1].

وثانياً: أنَّ سبَّ الشيخينِ ليس كُفراً بالكتابِ والسُّنَّةِ والإجماعِ والقياسِ.

أمَّا الكتابُ: فقولُه تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨]، ثم قال ابنُ تيميةَ مِن أكابرِ الحَنبليةِ: حديثُ: «سبُّ أصحابِي

= ففي «الفُروع» ما نصُّهُ: من أصحابنا من أخرج الحجّاج عن الإسلام؛ لأنّهُ أخاف المدينة، وانتهك حرم الله وحرم رسوله؛ فيتوجّهُ عليه يزيدُ ونحوُهُ، ثُمّ قال: ونصّ أحمدُ خلاف ذلك، وعليه الأصحابُ، ولا يجُوزُ التّخصيصُ باللّعنة خلافاً لأبي الحُسين والحافظ ابن الجوزيّ وجماعةٍ من أصحابنا وغيرهم كالجلال السُّيُوطيّ والسّعد التّفتازانيُّ وابن مُحبّ الدّين الحنفيّ وبعض العراقيّين.

وقد صرّح بلعنه الجلالُ السُّيُوطيّ، وقال التّفتازانيُّ: نحنُ لا نتوقّفُ في شأنه بل في إيمانه، فلعنةُ الله عليه وعلى أعوانه، وقال ابنُ مُحبّ الدّين: نحنُ نلعنُهُ عليه لعنةُ اللّاعنين، ولعنةُ الخلائق أجمعين.

وحاصلُهُ: أنّ يزيد آذى الله ورسُولهُ، واعتدى على أهل بيت النُّبُوّة، وفعل فيهم الأفاعيل، فإن صحّ عنهُ هذه الأفعال وما قاله في حقهم من كلام؛ فلا ريب في خُرُوجه من ربقة الإسلام.

قال الشّيخُ تقيُّ الدّين: ظاهرُ كلام الإمام أحمد كراهةُ لعنه.

وقال ابنُ الحدّاد الشّافعيُّ: نحنُ نبرأُ ممّن قتل الحُسين أو أعان عليه أو أشار به ظاهراً وباطنًا، ونكلُ سريرتهُ إلى الله تعالى.

وقال الكمالُ بنُ أبي شريفٍ: وأمّا نحنُ فلم يخرُج عندنا ـ يعني: القول بكُفره ـ عن حدّ الشُّهرة إلى التّواتُر، ولكن إن ثبت عنهُ ما نُسب إليه من أنّهُ قال:

ليت أشياخي ببدرٍ شهدُوا … جزع الخزرج من وقع الأسلّ

فذلك مُؤذنٌ بالكُفر، وبالجُملة فالأولى لمن لم يثبُت ذلك عندهُ قطعاً الإمساكُ؛ إذ لا خطر في السُّكُوت عن لعنة إبليس فضلاً عن غيره. انتهى بتصرف. انظر: «مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى» (٥/ ٦٥٨)، و«إرشاد الساري» للقسطلاني (١٠/ ١٧١)، و«فيض القدير» (١/ ١٤٣).

(١) رواه أبو طاهر المخلص في «المخلصيات» (١٥٧٢)، وتمام في «فوائده» (٧٧٨)، والديلمي في «مسنده» (٧٢٩٠) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

ذنبٌ، لا يُغفرُ». كذبٌ على النبيِّ ﷺ؛ فقدْ قالَ تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ...﴾ [النساء ٤٨] الآيةَ(١).

وأمَّا السُّنَّةُ: فقد جاءَ في حديثٍ كادَ أن يكونَ مُتواتراً: «سِبابُ المُسلمِ فُسوقٌ، وقِتالُه كُفْرٌ» رواهُ الشيخانِ وغيرهُما(٢).

وفي روايةِ الطبرانيِّ عن عليٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «مَن سَبَّ الأنبياءَ قُتِلَ، ومَنْ سَبَّ أصحابِي جُلِدَ»(٣).

وفي روايةٍ بلفظِ: «مَن سَبَّ نبيّاً فاقتلُوه، ومَن سَبَّ أصْحَابِي فاضربوهُ»(٤) كذا ذكرهُ قاضي عياض بسندهِ(٥).

وفي روايةِ أبي داودَ وصحَّحهُ الحاكمُ ورواهُ البيهقيُّ في «سننه» عن أبي بَرْزَةَ الأَسلَمِيِّ قالَ: كنتُ يوماً جالساً عندَ أبي بكرٍ الصِّديقِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، فغضبَ على رجلٍ من المُسلمينَ(٦).

---

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٣/ ٢٩٠).

(٢) رواه البخاري (٤٨)، ومسلم (٦٤)، والترمذي (١٩٨٣)، والنسائي (٤١٠٥)، وابن ماجه (٦٩) من حديث عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٣) رواه الطبراني في «المعجم الصغير» (٦٥٩) من حديث علي بن أبي طالب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ. وفيه عبيد الله العمري شيخ الطبراني، قال النسائي: كذاب.

(٤) رواه الخطيب البغدادي في «السابق واللاحق» (ص ٨٨)، والدارقطني في «أطراف الغرائب والأفراد» (٢٤٩)، والديلمي في «الفردوس» (٥٦٨٨) من حديث علي بن أبي طالب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ. وقال ابن القيسراني: حديث غريب.

(٥) انظر: «الشفا» (٢/ ٢٢١)، ورواه القاضي من طريق الدارقطني.

(٦) رواه أبو داود (٤٣٦٣)، والحاكم (٨٠٤٥)، وأحمد (١/ ١٠)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢/ ٣٠٥) من حديث أبي برزة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

ورواهُ النَّسائيُّ: أتيتُ أبا بكرٍ وقد أغْلظَ الرجلُ، فردَّ عليه، قال أبو بَرْزَةَ: فقُلتُ: يا خليفةَ رسولِ الله! دعْنِي أضربْ عُنقَهُ ـ أي: لسبِّهِ لكَ، كما في نُسخةٍ[١].

ولِمَا ذَكرَ في «الشفا» عن جمعٍ من العُلماءِ: أنَّ الرجلَ قد سبَّ، فقالَ أبو بكرٍ: اجلسْ، فليسَ ذلكَ إلَّا لرسولِ الله ﷺ؛ يعني: كإخوتهِ من الأنبياءِ. قال القاضي: ولم يُخالفْ عليه أحدٌ[٢].

قال[٣]: ومِن ذلكَ كتابُ عُمرَ بنِ عبدِ العزيزِ إلى عاملهِ بالكوفةِ، وقد استشارهُ في قتلِ رجلٍ سَبَّ عُمرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ؛ فكتبَ إليه عمرُ بنُ عبد العزيز: أنه لا يحِلُّ قتلُ امرئٍ مسلمٍ بسبِّ أحدٍ من الناسِ إلا رجلاً سبَّ رسولَ الله ﷺ؛ فمَنْ سَبَّهُ فقدْ حَلَّ دمُهُ[٤] ـ أي: إجماعاً ـ وذلكَ لخروجِه عن دينهِ قطعاً.

وقد صحَّ عنه عليهِ السَّلامُ على ما أخرجهُ الأعلامُ أنَّهُ: «لا يحِلُّ دمُ امرئٍ مسلمٍ يشهدُ أنَّ لا إله إلا اللهُ وأن محمداً رسولُ الله إلا بإحدى ثلاثٍ: الثيِّبُ الزانِي، والنفسُ بالنفسِ، والتاركُ لِدينه المفارقُ للجماعةِ»[٥].

وأمَّا الإجماعُ: فلم يَردْ[٦] عن الصَّحابةِ ولا عن التابعينَ: أنَّ مَن سَبَّ الشيخينِ كَفرَ، ولا ثبتَ عنهم قتلُ مَن سبَّهُما.

وقد اتَّفقَ الأئمةُ الثلاثةُ على عدمِ كُفرهِ وقتلهِ، وصحَّ عن أبي حنيفةَ وأبي

---

(١) رواه النسائي (٤٠٧٣) من حديث أبي برزة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٢) انظر: «الشفا» (٢/ ٢٢١)، وقال القاضي: فاستدل الأئمَّة بهذا الحديث على قتل من أغضب النَّبيّ ﷺ بكل ما أغضبه أو آذاه أو سبَّه.

(٣) القائل هو القاضي عياض.

(٤) انظر: «الشفا» (٢/ ٢٢١).

(٥) رواه البخاري (٦٨٧٨)، ومسلم (١٦٧٦) من حديث عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٦) في «ج»: «يرو».

يُوسفَ رحمهُما اللهُ تعالى: أنَّ شهادةَ أهلِ الأهواءِ مِن الخوارجِ والروافضِ مقبولةٌ إلَّا الخَطَّابيَّة[1].

وعن أبي يوسفَ: أنَّ مَن تبرأ من الصَّحابةِ تُقبلُ شهادتُه، ومَن سبَّهُم بطلتْ عدالتُه.

وقد اتَّفقَ أربابُ المُتونِ وشروحِها على أنَّ مَن يُظهرُ سبَّ الصَّحابةِ لا تُقبلُ شهادتُه لظهورِ فِسْقِهِ، بخلافِ مَن يكتمهُ[2].

ففي «شرح المجمع» للعَينيِّ: لا تُقبلُ شهادةُ مَن يُظهرُ سَبَّ السَّلفِ بالإجماعِ؛ لأنَّهُ إذا أظهرَ ذلكَ؛ فقد ظهرَ فِسقُه، بخلافِ مَن يكتمهُ؛ لأنه فاسقٌ مستوُر الحالِ[3].

وأمَّا ما ذكر في «الخلاصة»: إذا كانَ يسبُّ الشَّيخينِ؛ فهو كافرٌ؛ فهيَ روايةٌ شاذةٌ مُخالفةٌ لِمَا سبقَ عن الجمهورِ في الحُكمِ المذكورِ مع أنه ليسَ له عن أئمتِنا نقلٌ مقبولٌ، ولا تعليلٌ منقولٌ، ولا لتخصيصِ الشَّيخينِ وجهٌ معقولٌ[4]؛ فقد وردَ: «مَنْ سَبَّ علياً؛ فقد سبَّنِي، ومَن سبَّنِي؛ فقدْ سبَّ اللهَ» رواهُ أحمدُ والحاكمُ في «مُستدركه» عن أُمِّ سَلَمَةَ[5].

وأمَّا ما في «مجموع النوازل»: ولو قتلَ أحدٌ مَن سبَّ الشَّيخينِ لم يُقتصَّ بهِ؛ فإنَّهُ كافرٌ؛ لأنَّ سبَّهُما ينصرفُ إلى النبيِّ ﷺ؛ فلا يخفى أنَّ هذهِ روايةٌ نادرةٌ بادرةٌ عن صاحِبها، معارضةٌ لِمَا تقدَّمَ من الرِّواياتِ الكثيرةِ، ومُناقضةٌ لِمَا وردَ في المتونِ وشُروحها الشهيرةِ، مع أنَّ التعليلَ الذي ذكرهُ مدخولٌ غيرُ معقولٍ.

---

(١) انظر: «المبسوط» للسرخسي (٢٠/ ١٢٣)، و«حاشية ابن عابدين» (٧/ ١٠٧).

(٢) انظر: «حاشية ابن عابدين» (٧/ ١٦٢).

(٣) انظر: «البحر الرائق» (٧/ ٩٢)، و«حاشية ابن عابدين» (٤/ ٢٣٧).

(٤) انظر: «الفتاوى الهندية» (٢/ ٢٦٤)، و«حاشية ابن عابدين» (٤/ ٢٣٧).

(٥) رواه أحمد (٦/ ٣٢٣)، والحاكم (٤٦١٥) من حديث أم سلمة رَضِيَ اللهُ عَنْهُا.

نعمْ، لو سبَّهُما من حيثُ إنهما منْ أصحابِ النبيِّ ﷺ؛ فكفرٌ، وكذا حُكمُ غيرهِما مِن عليٍّ وعائشةَ ونحوهِما، بل لو سَبَّ أحداً من المسلمينَ من جهتهِ[1] كفرَ، كما لو قتلَ مؤمناً مُتعمِّداً لأجلِ إيمانهِ؛ فإنه كافرٌ إجماعاً.

وأما القياسُ: فعلى الأصولِ ما ذكرهُ أبو حنيفةَ رحمهُ الله في «الفقهِ الأكبرِ» مُوافقاً للمُتكلِّمينَ جميعاً: أنه لا يُكفَّرُ أحدٌ من أهلِ القِبلةِ بذنبٍ[2]. وهؤلاءِ لا شُبهةَ أنهم من أهلِ القِبلةِ.

وقد وردَ عن أنسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ مرفوعاً: «ثلاثٌ من أصلِ الإيمانِ: الكفُّ عمَّنْ قالَ: لا إلهَ إلَّا اللهُ، لا يُكفَّرُ بذنبٍ، ولا يَخرجُ منَ الإسلامِ بعملٍ...» الحديثَ[3].

ففي الفِقْرةِ الأُولى: ردٌّ على الخوارجِ والروافضِ، وفي الثانيةِ: على المعتزلةِ، وعلى الفُروعِ ما اتَّفقَ عليهِ أهلُ السُّنَّةِ والجماعةِ: مِن أنَّ قتلَ المُسلمِ ليسَ بكُفرٍ؛ فبالأَوْلَى أنْ لا يكونَ سبُّه كُفْراً.

وقد أجمعُوا على أنَّ قاتلَ عُثمانَ وعليٍّ وحُسينٍ ليسَ بكافرٍ، وكذا الحجَّاجُ مع أنَّهُ قتلَ مئةً وعشرينَ ألفاً من بينِ صحابيٍّ وتابعيٍّ وسيِّدٍ نقيٍّ، وعالمٍ تقِيٍّ، ولم يقُلْ أحدٌ من أهلِ السُّنَّةِ بكُفرهِ.

فالمُعتمدُ ما ذكرَهُ العلَّامةُ التفتازانيُّ في «المعتقد»: أنَّ سَبَّ الصَّحابةِ فِسقٌ وبِدْعةٌ، ويُؤيِّدهُ ما ذكرهُ العارفُ السَّهرورديُّ من أنَّ عليّاً ومُعاويةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُما كانا على القتالِ والخِصامِ، وكان الطائفتانِ يسُبُّ بعضُهم بعضاً، وما حكمَ أحدٌ منهم بكُفرِ الآخَرينَ، وإنما كانتْ ذُنوباً لهم، فلا يُكَفِّرُ أحداً بما يرى منهُ من الجهلِ والسبِّ.

---

(١) في «ج»: «جهة إسلامه» بدل «جهته».

(٢) انظر: «الفقه الأكبر» (ص ٧٦).

(٣) رواه أبو داود (٢٥٣٢)، وأبو يعلى في «المسند» (٤٣١٢)، وفي إسناده: يزيد بن أبي نشبة السلمي حديثه عند أهل الجزيرة، وهو مجهول.

هذا؛ وفي «المُلتقَطِ»: أَنَّهُ لا ينبغي لأحدٍ أنْ يُفتي إلا أنْ يعرفَ أقاويلَ العُلماءِ، ويعلمَ مِن أينَ قالوا[١].

وعن أبِي حَنيفةَ وأبي يوسفَ وزُفرَ وعافيةَ بنِ يزيدَ: أنهم قالوا: لا يحِلُّ لأحدٍ أن يُفتيَ بقولِنا ما لم يعلمْ من أينَ قُلنا[٢].

وإذا لم يجُزْ أن يُفتيَ بقولِ المجتهدِ ما لم يَعلَمْ دليلَهُ، فكيفَ يجوزُ أنْ يُفتيَ بقولِ مُقلِّد المُقلِّد المتقدمينَ من غيرِ دليلٍ، مع أنَّ الدليلَ من الكتابِ والسُّنَّةِ يُعارضهُ.

وقد وردَ: «مَنْ أفْتَى بغيرِ علمٍ لعنتهُ ملائكةُ السَّماءِ والأرضِ» رواهُ ابنُ عساكرَ عن عليٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ[٣].

وقد قالَ عُلماؤنا أيضاً: أنَّهُ إذا كانَ تسعٌ وتسعونَ روايةً على كُفْرِ أحدٍ، وروايةٌ واحدةٌ على إسلامهِ؛ ينبغِي للمُفتِي أن يعملَ بتلكَ الرِّوايةِ؛ لأنَّ خطأَهُ في نجاةِ مؤمنٍ وخلاصِه، خيرٌ مِن خطئه في حَدِّهِ وقِصاصهِ[٤].

عصمَنا اللهُ سبحانَهُ من الزَّللِ، وختمَ لنا بالحُسْنَى عندَ حُلولِ الأجلِ، وصلَّى اللهُ علَى سيِّدنا محمدٍ وآلهِ أجمعينَ.

* * *

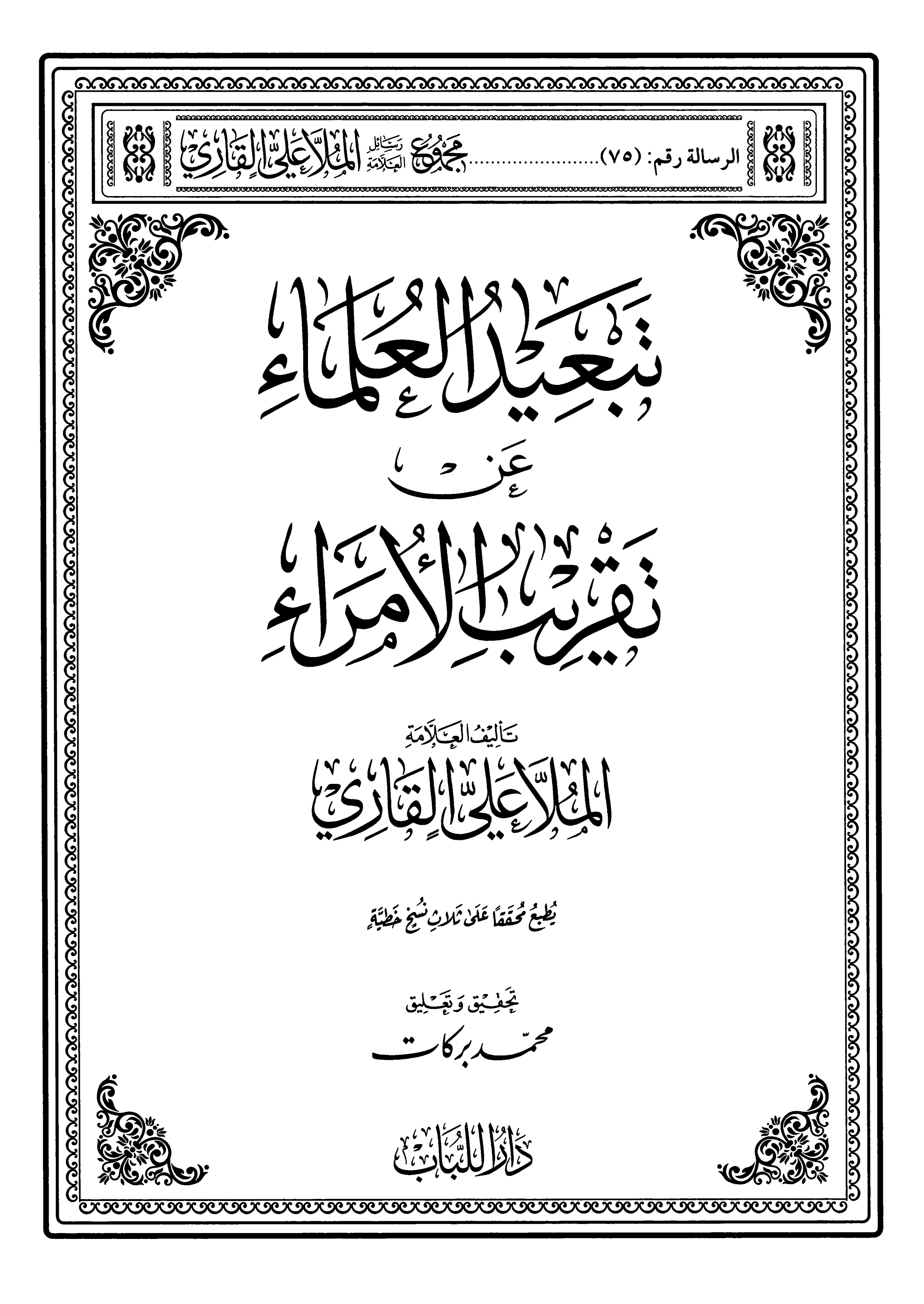
---

(١) انظر: «البحر الرائق» (٦/ ٢٩٢). وكتاب «الملتقط» في فتاوى الحنفية، لناصر الدين محمد بن يوسف الحسيني السمرقندي، توفي سنة (٥٥٦هـ). انظر: «كشف الظنون» (٢/ ١٨١٣).

(٢) انظر: «عيون المسائل» (ص ٤٨٥).

(٣) رواه الخطيب البغدادي في «الفقيه والمتفقه» (١٠٤٣)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٢/ ٢٠) من حديث علي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٤) انظر: «حاشية ابن عابدين» (٤/ ٢٣٧).


مجموع رسائل العلامة الملا علي القاري .... الرسالة رقم: (٧٥)

تبعيد العلماء عن تقريب الأمراء

تأليف العلامة

الملا علي القاري

يُطبع محققاً على ثلاث نسخ خطية

تحقيق وتعليق

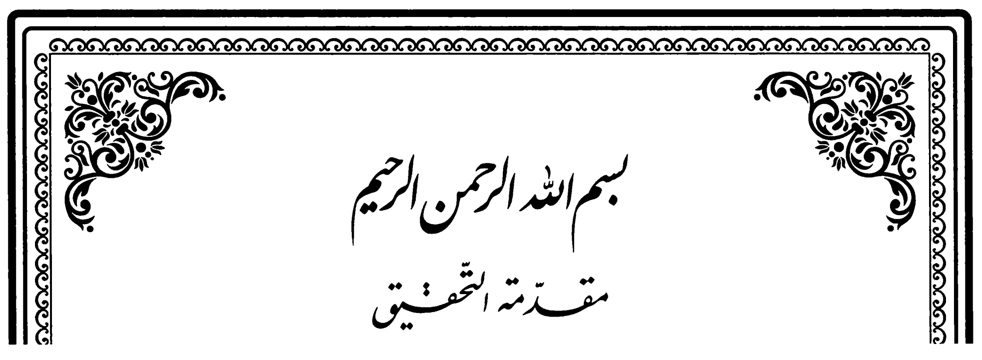
محمد بركات

دار اللباب

مكتبة الجامعة الإسلامية (ج)

مكتبة فاتح أفندي (ف)

مكتبة أسعد أفندي (أ)



الحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ مالكِ السماواتِ والأَرضين، والصلاةُ والسَّلامُ الأَتمّانِ على سيِّدِ المُرسلينَ محمدٍ معلِّمِ النَّاسِ، وعلى آلِهِ وصحبِهِ ومَنْ تَبِعهم بإحسانٍ إلى يومِ الدِّينِ.

أَمَّا بعدُ: فهذا كتابُ «تَبْعيدُ العُلماء عن تَقْريبِ الأُمراءِ» للعلَّامةِ الملَّا عليٍّ القارِيْ، أحدُ المصنَّفاتِ المُتميِّزة، التي تَناوَل فيه المصنِّفُ موضوعاً ذا أهمية، طالما شَغَل فكرَ السَّابقينَ وفكرَ اللَاحقينَ، كما يَشْغَلُ فِكْرنا نحنُ المعاصرين، إنه العالمُ في بابِ الحاكِم، أو بما يُعرف: العلماء والحكَّام.

فإنَّ الله تعالى جَعَل العلماءَ وَرَثةَ الأنبياءِ، وأَناطَ بهم أَمانةَ بيانِ الحق ونَشْرِ الدعوةِ وتعليمَ الناسِ عامَّتِهم وخاصَّتِهم، حاكمِهم ومَحْكُومِهم.

كما أنَّ الله تعالى جَعل الحُكَّامَ أُمناء لإقامةِ الدِّينِ في الأرضِ ومراعاةِ مصالحِ العبادِ وَفْق حُكمهِ تعالى: ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾ [الأنعام: ٥٧]، وجعل تحت أيديهم أسبابَ القوة والسيطرة، وجَعَل طاعةَ أُولي الأمرِ واجِبَةً، كما أنَّه تعالى أَخذَ العَهْدَ على العُلماءِ: ﴿لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُۥ﴾ [آل عمران: ١٨٧]، وجعل وظيفتَهم النُّصحَ لكلِّ مسلمٍ، وهم أهلُ الذِّكرِ يَرجِعُ الناسُ حاكمُهمُ ومحكومُهم إليهم، والحُكّام في أحكامِهم مَرْجعُهم إلى نُصوصِ الشَّريعةِ وأقوالِ العُلماءِ من المُفْتينَ، وهم بحاجةٍ إلى النَّاصحينَ من أُولي العلم، فالعلاقةُ بين الحاكمِ والعالمِ علاقةٌ أساسُها التعاونُ على إقامةِ الدِّينِ. وكانَ هذا هو شأنَ السَّلفِ الأولِ عالمِهم وحاكمِهم، لكن مع امتدادِ

السِّنين اشتطَّ الأمرُ بكلا الطَّرفينِ، فالحاكمُ غَلبَ عليه الجهلُ بأمورِ الدِّينِ وتجاوزِ حُدودهِ، والسَّعيُ وراءَ الدُّنيا، فجَمعَ الحُكَّامُ لأنفسِهم أسبابَ الدُّنيا وتقلَّبوا في مظاهِرها ومَفاتِنها، ووَقَع منهم الظُّلم والفسادُ ﴿كَلَّآ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ ۝٦ أَن رَّءَاهُ ٱسْتَغْنَىٰٓ﴾ [العلق: ٦]. وكذلك نَسِيَ بعضُ العُلماء وظيفتَهم، في إرشادِ الخَلقْ إلى الحقِّ، والتَّذكيرِ بالآخرةِ والاجتهادِ في العملِ لتحقيقِ مرضاةِ الله تعالى، نَسي هؤلاءِ وظيفَتهم، فَبذَلُوا آخرتَهم في دنيا غيرِهم، وكانوا في بابِ الحاكمِ ودُنياه، وربما أعانوا السُّلطانَ وأعوانَه وسَكَتُوا عن ظُلْمهم وطُغيانِهم، فأَفْسدُوا دينَهم في دُنياهم.

من أَجْلِ هذا عَقَد المُصنِّف كتابَه هذا ليكونَ تذكرةً للعُلماء أُولي الألبابِ، أنَّ واجبَهم الابتعادُ عن الأُمراءُ وإنْ أَراد الأُمراءُ تَقْريْبَهم إلى دُنياهم.

وقد جَعَل المصنِّفُ الرسالةَ قسمينِ:

الأول: في بيان علاقةِ العالمِ بالحاكمِ.

والثاني: في بيانِ الآداب اللازمةِ للعلماءِ أُولي الألباب

وتناول في القسم الأول: تعريف الظُّلم.

ـ الأحاديثَ الواردةَ في تَحْذيرِ العلماءِ من مخالطةِ الأُمراء.

ـ الآثارَ الواردةَ في تحذيرِ العلماءِ من مخالطةِ الأمراء.

كما أنَّه تناولَ في هذا القِسم معانٍ عدة، وهي:

ـ رزقُ العالمِ مقسومٌ مَحْتومٌ.

ـ أهميةُ عُزْلةِ العُلماءِ.

ـ عزَّةُ العالِمِ في عِلْمهِ.

ـ أَفضلُ السَّعادات هو العلمُ والعَملُ.

ـ اعْرفِ الحقَّ تَعْرفْ أَهلَه.

ـ ما يُتقرَّبُ بهِ إلى اللهِ ثلاثةٌ.

ـ لبُّ العلمِ التَّوحيد.

ـ دَوْرُ العُلماءِ مع الأُمراءِ والخُلفاءِ.

وأما القسم الثاني: فقد خصَّصه لبيانِ الآدابِ اللَّازمةِ للعالمِ في نفسه، وقد سمَّى العلماءَ: «أولي الألباب»، وأورد فيه خمسةَ عشرَ أدباً، اقْتَبسها المصنِّفُ من كتابِ «إحياءِ علومِ الدِّين» للإمامِ الغزالي وما وَرَد معها من أحاديثَ وآثارٍ، ثم أَتْبَعها بتخريجِ الحافظِ العِراقيِّ على «الإحياء».

وتَنَاول في هذه القسمِ معانيَ أُخرى، وهي:

ـ أَكْرمُ النَّاسِ أَشْبُههم بالسَّلفِ.

ـ العَوامُّ العُصاةُ أحسنُ حالاً من الجُهَّال بالدِّين المعتقدين أنفسَهم عالمين.

ـ العقلُ مَنْبع العلمِ، وفي هذا الفصلِ أورد أحاديث تدلُّ على فَضْلِ العقلِ، وقد أَسْهبَ المصنِّفُ في جَمْعِها وإيرادِ تَخْريجِها كما جاءت في «الإحياء» وتَخْريجهِ للحافظِ العِراقيِّ. وهذا عجيبٌ، فإنَّ المصنِّفَ ذكر في كتابه «الأسرارِ المرفوعةِ في الأخبار المصنوعةِ الموضوعةِ» (ص ٤٤١): أحاديثُ العقلِ كلُّها كَذِبٌ. ثم أوردها في كتابهِ هُناك.

ثم خَتَم المصنِّفُ رسالتَه بـ: العقلُ وصفٌ خاصٌّ بالإنسانِ. وكأنَّه أَرادَ القولَ: فَلْيتدبَّر العالمُ بعَقْلِهِ حالَه وأمرَه وواجبَهُ.

هذا، وقد قمتُ بفضلِ اللهِ تعالى بتحقيقِ هذا الكتابِ وخدمتِهِ، معتمداً في تحقيقه على ثلاثِ نُسخٍ خطيَّةٍ:

الأولى: نسخةُ مكتبة أسعد أفندي، ورمَزْها (أ)، وهي نسخةٌ مقروءة وجيدةٌ، قد ضُبطتْ بعضُ كلماتِها بالشَّكل، وهي أفضلُ النُّسخ الثلاثِ، إلا ما جاء في خاتمتها، حيث اتصل بها كلامٌ من رسالةٍ أُخرى وخاتمتها، وهو بمقدارِ لوحةٍ ونصفٍ، وقد أشرتُ إلى ذلك في موضعِهِ.

الثانية: نسخةُ مكتبة الجامعةِ الإسلاميةِ في المدينة المنورة، ورَمْزها: (ج)، وهي نسخةٌ جيدة، مقروءةٌ، إلا في بعض المواضع أصابتها الرطوبةُ فأفسدتِ القراءةَ. وجاء في هامشها بَعضُ التعليقاتِ من قارئِها، أثبتُّ بعضَها في الحواشي إذا أفادت شرحاً أو بياناً.

الثالثة: نسخةُ مكتبة محمد فاتح أفندي، ورمَزْها (ف)، وهي نسخةٌ خطُّها مقروءٌ واضح، وتامةٌ لكن وقَعَ فيها بعضُ التصحيفِ والتحريفِ، أَشرتُ إليه في موضعه.

هذا وقد اعتمدت على هذه النُّسخ الثلاث لإخراجِ نصِّ هذا الكتاب أقرب إلى الصواب من مَجْموعها، مع الاستعانةِ بكتابِ «إحياء علومِ الدين»، إذْ كان المصدرَ الأولَ للمُصنِّفِ في تأليفهِ هذا، حيث اقتبس منه اقتباساً كبيراً مع زيادةِ بعض العباراتِ فيه.

ولم أَنسَ أن أقومَ بتخريجِ الأحاديثِ والآثارِ الواردةِ في الكتابِ، وهي قد قارَبْت المئتينِ، فأما الأحاديثُ وقد نَقَل المصنِّفُ تخريجَها من الحافظ العراقي، وهو تخريجٌ مختصرٌ قد لا يفي بالغَرض في بيانِ درجةِ الحديث من الصحةِ أو الضَّعفِ، فقد توسَّعتُ بعضَ التوسعِ في تخريجها بما يُفيد بيانَ درجةِ الحديثِ، ونقلتُ فيه أقوال الأئمةِ فيها وبيانِ حالِها.

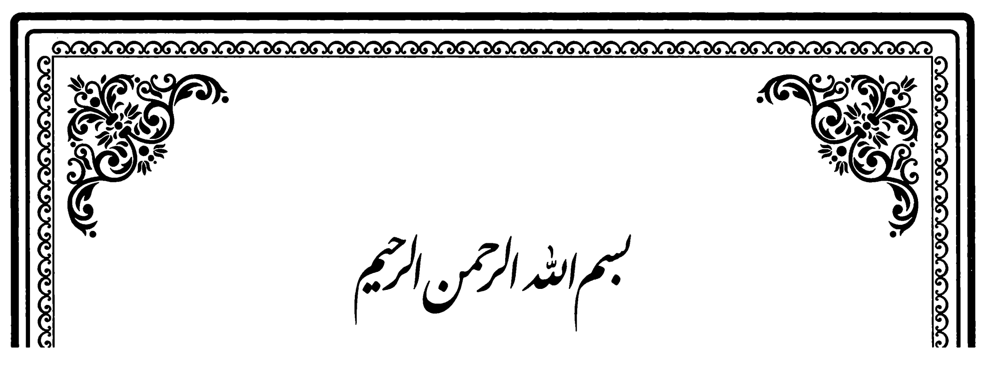
وأما الآثارُ فقد خرَّجتُها من مصادِرها، حَسْبَ الاستطاعةِ، علماً أَنَّ المصنِّفَ

لم يُخرِّجها، وإنما اكتفى بالنقل من كتاب «الإحياء» دون الإشارة إلى ذلك، فَخَرَّجتُها من مصادِرها غيرَ القليلِ منها مما لم أقف عليها، فاكتفيتُ بالعَزْو إلى «الإحياء» وإلى «قُوتِ القُلوبِ» لأبي طالب المكيِّ، وهو أحدُ مصادرِ الغزاليِّ في كتابِهِ.

وفي الختامِ أرجو أَنْ أكونَ قد وفِّقتُ في إخراج هذا الكتابِ وخدمتِهِ، وأَسألُهُ تعالى حُسنَ القبولِ، والعفوَ عما وَقَع مِنْ خطأ أو زَلَلٍ، إنَّه تعالى سميعٌ مجيبُ الدعاء، والحمدُ للهِ ربِّ العالمين، وصلَّى الله على محمدٍ وآله وصحبِهِ أجمعين.

المحقق

***



الحمدُ للهِ الذي جَعَلَ العُلَماءَ وَرَثَةَ الأنبياءِ، وواسطةَ عقدِ سلسلةِ الأولياءِ والأصفِياءِ، وصيَّرَهُم أغنياءَ عن مَذَلَّةِ مُلازَمَةِ الأُمراءِ والأغبياءِ[1]، والصَّلاةُ والسَّلامُ على خيرِ مَن قامَ بوَصفِ الهدايةِ والاهتِداءِ، وعلى آلِه وأصحابِه وأتباعِه وأحبابِه نُجومِ الاقتِداءِ.

أمَّا بعدُ: فيقولُ المُلتَجِئُ إلى حَرَمِ ربِّه البارِيْ، عليُّ بنُ سُلطانِ محمَّدٍ القارِيْ: إنَّ اللهَ سُبحانَه ما أعظَمَ بُرهانَه في قولِه تعالى: ﴿وَلَا تَرْكَنُوٓاْ إِلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ فَتَمَسَّكُمُ ٱلنَّارُ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِنْ أَوْلِيَآءَ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ﴾ [هود: ١١٣].

والرُّكونُ: أدنى المَيلِ، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَلَوْلَآ أَن ثَبَّتْنَٰكَ لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْـًٔا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٧٣].

وفيه مُبالَغاتٌ تدُلُّ على أنَّ تثبيتَه تعالى لنبيِّه عليه السَّلامُ كانَ كثيراً نبيلاً.

* [حدُّ الظلم]:

ثمَّ الظُّلمُ لغةً: وَضْعُ الشَّيءِ في غيرِ مَوضِعِه.

وأقواه: الشِّركُ وأنواعُ الكُفرِ؛ لقَولِه عزَّ وعلا: ﴿إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣]، وأدناه: وَضْعُ محبَّةِ غَيرِ الرَّبِّ في مَيدانِ القلبِ، كما يُشيرُ إليه قَولُه عزَّ

(١) في «أ»: «الأغبياء» بدل «والأغبياء».

وجَلَّ: ﴿وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُۥ عَن ذِكْرِنَا وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ﴾ [الكهف: ٢٨]، وهو الشِّركُ الخفِيُّ، كما يُومِئُ إليه كلامُ العارِفِ ابنِ الفارِضِ[1]:

ولـو خَطَـرَتْ لـي فـي سِـواك إرادةٌ ... على خاطِري سَـهْواً حَكَمْـتُ بِرِدَّتي

وعُرفاً: هو التَّعَدِّي إلى مالِ الغَيرِ وعِرْضِه ودَمِه بغيرِ وَجهٍ شَرعيٍّ، وهو من أقبَحِ أنواعِ الظُّلمِ وأبعَدِها عن العَفْوِ والحِلْمِ.

١ ـ ويُؤيِّـدُه حديـثُ: «الدَّواويـنُ ثلاثةٌ: فديـوانٌ لا يغفِرُ اللهُ منه شـيئاً، وديوانٌ لا يعبَـأُ اللهُ بـه شـيئاً، وديـوانٌ لا يتـرُكُ اللهُ منـه شـيئاً، فأمَّا الدِّيـوانُ الـذي لا يغفِرُ اللهُ منـه شـيئاً فالإشـراكُ بـاللهِ، وأمَّا الدِّيـوانُ الذي لا يعبَـأُ اللهُ به شـيئاً فظُلمُ العبدِ نفسَـه فيمـا بينَـه وبيـنَ ربِّه، من صَـومٍ ترَكَـه، أو صَـلاةٍ ترَكَهـا، فـإنَّ اللهَ يغفِرُ ذلك إن شـاءَ ويتَجـاوَزُ، وأمَّـا الدِّيوانُ الـذي لا يتركُ اللهُ منه شـيئاً فمَظالمُ العِبـادِ بينَهم، القِصاصُ لا محالـةَ». رَواهُ أحمـدُ والحاكِـمُ في «مُسـتَدرَكِه» عن عائشـةَ رضِـيَ اللهُ عنها[2].

٢ ـ وعن عبدِ اللهِ بنِ المُبارَكِ: لمَّا سألَه خَيَّاطٌ للظَّلَمَةِ: هل أنا مِنَ أَعْوانِهم؟ قالَ: بل أنتَ من أعيانِهم، وإنَّ من أعوانِهم مَن يبيعُ لك[3] الخيطَ والإبرةَ في أحيائِهم.

---

(١) هو عمر بن الفارض، أبو الحسن شرف الدين، صاحب الديوان المعروف، مات سنة (٦٣٢هـ). انظر: «طبقات الأولياء» لابن الملقن (ص ٤٦٥).

(٢) رواه أحمد (٢٦٠٣١)، والحاكم (٤/ ٥٧٥) واللفظ له، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢/ ٢) والبيهقي في «شعب الإيمان» (٧٠٦٩) و(٧٠٧٠) من طريق صدقة بن موسى، عن أبي عمران الجوني، عن يزيد بن بابنوس، عن عائشة مرفوعاً، به. وقال الحاكم: صحيح الإسناد ولم يخرجاه. وتعقبه الذهبي بقوله: صدقة ضعفوه، وابن بابنوس فيه جاهلة. اهـ.

وقال الهيثمي في «المجمع» (١٠/ ٣٤٨): رواه أحمد، وفيه صدقة بن موسى، وقد ضعفه الجمهور، وقال مسلم بن إبراهيم: حدثنا صدقة بن موسى وكان صدوقاً. وبقية رجاله ثقات. وقال العراقي في «تخريج الإحياء» (١/ ١٣٥١): فيه صدقة بن موسى الدقيقي ضعفه ابن معين، وله شاهد من حديث سلمان، رواه الطبراني.

(٣) لفظ: «لك». لم يرد في «أ».

٣ ـ ووَرَدَ: «الجَلاوِزةُ والشُّرطُ وأعوانُ الظَّلَمَةِ كِلابُ النَّارِ». رَواهُ أبو نُعَيمٍ في «الحليةِ» عن ابنِ عمرو[1] رضِيَ اللهُ عنهما.

٤ ـ وقالَ حمدون[2]: لا تُصاحِبِ الأشرارَ؛ فإنَّ ذلك يحرِمُك صُحبَةَ الأخيارِ.

وقالَ السُّدِّيُّ: لا تُداهِنُوا الظَّلَمَةَ[3]، فتُصيبكمُ النَّارُ ﴿وَمَا لَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِنْ أَوْلِيَآءَ﴾ أعواناً يمَنعونكم من عذابِه ﴿ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ﴾ [هود: ١١٣] في دَفعِ حِجابِه.

وقالَ القُشَيرِيُّ: لا تعملوا أعمالَهم، ولا ترضَوا بأعمالِهم، ولا تمدَحُوهم على أعمالِهم، ولا تترُكُوا الأمرَ بالمَعروفِ عليهم في أفعالِهم، ولا تأخُذُوا شيئاً من حَرامِ أموالِهم، ولا تُمكِّنُوهُم من قُلوبِكُم، ولا تُخالِطُوهُم، ولا تُعاشِرُوهُم[4]؛ لئَلّا تُشارِكُوهم في مآبهم[5] ممَّا يَلحَقُ مَن صاحَبَهم من وَبالِهم، فإنَّ «مَن أحَبَّ قَوماً حُشِرَ معَهم»[6].

---

(١) في جميع النسخ: «ابن عمر»، والتصويب من المصادر الآتية.
ورواه أبو نعيم في «الحلية» (٤/ ٢١)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (١١/ ٢٠٢)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (٣/ ١٠٠) من طريق محمد بن مسلم الطائفي، عن إبراهيم بن ميسرة، عن طاوس، عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً. وقال أبو نعيم: غريب من حديث طاوس، تفرد به محمد بن مسلم الطائفي، عن إبراهيم، عنه. اهـ.
وقال ابن الجوزي: حديث لا يصح، وفي إسناد طريقيه محمد بن مسلم، وقد ضعفه أحمد بن حنبل جداً. اهـ. وتعقبه السيوطي في «اللآلئ المصنوعة» (٢/ ١٥٧) بقوله: لكن وثقه ابن معين وغيره وروى له مسلم والأربعة، وقال ابن عدي: له غرائب ولم أر له حديثاً منكراً، والله أعلم. اهـ.

(٢) حمدون بن أحمد بن عمار أبو صالح القصار النيسابوري، وشيخ الصوفية في نيسابور، مات سنة (٢٧١هـ). انظر «الرسالة القشيرية» (١/ ٧٦).

(٣) انظر: «تفسير البغوي» (٤/ ٢٠٤)، و«تفسير الثعالبي» (٥/ ١٩٣).

(٤) انظر: «لطائف الإشارات» للقشيري (٢/ ١٦١).

(٥) «ج»: «مائهم!».

(٦) في هامش «ج»: «وقد ورد: المرء مع من أحب. لمحرره». وقوله: «من أحب قوماً...» رواه الطبراني ـ فيما قاله العراقي في «تخريج الإحياء» (١/ ١٧١٩) ـ من حديث أبي قرصافة... =

٥ ـ وأمَّا حديثُ: «ثلاثٌ لا يُركَنُ إليها، الدُّنيا والسُّلطانُ والمَرأةُ»؛ فكلامٌ صحيحٌ معنًى، وليسَ بحديثٍ مَبنًى[1].

***

وأمَّا الأخبارُ في هذا البابِ فكثيرةٌ، وكذلك الآثارُ لأهلِ[2] الاعتبارِ في هذا المَعنى شهيرةٌ.

[الأحاديث الواردة في تحذير العلماء من مخالطة الأمراء]

أمَّا الأخبارُ:

٦ ـ فقَولُه عليه الصلاة والسَّلامُ: «العُلماءُ أُمَناءُ الرُّسُلِ ما لم يُخالِطوا السُّلطانَ ويُداخِلوا الدُّنيا، فإنْ[3] خالَطُوا السُّلطانَ وداخَلُوا الدُّنيا فقد خانُوا الرُّسُلَ فاحذَرُوهُم». رَواهُ العَقِيليُّ وغيرُه، عن أنس رضي الله عنه[4]، والعَسكَرِيُّ

= وانظر: «المقاصد الحسنة» (ص ٥٩٩).

(١) انظر: «المقاصد الحسنة» (ص ٢٧٤)، و«الأسرار المرفوعة» (ص ١٧٠).

(٢) في «أ»: «لهذا».

(٣) في «أ»: «فإذا».

(٤) لم أقف عليه في مطبوع «الضعفاء» للعقيلي، لكن رواه ابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» «١١١٣» عن العقيلي بإسناده عن حفص الأبيري، عن إسماعيل بن سميع، عن أنس بن مالك مرفوعاً، وقال العقيلي: حفص هذا كوفي حديثه غير محفوظ. وقال العراقي في «تخريج الإحياء» (١/ ٥٩٣): رواه العقيلي في «ترجمة حفص الأبيري»، وقال: حديثه غير محفوظ. اهـ. وكذلك نسبه للعقيلي في «كنز العمال» (١٠/ ١٨٣)، و«كشف الخفاء» (٢/ ٧٥).

ورواه أيضاً: الرافعي في «التدوين في أخبار قزوين» «٢/ ٤٤٥»، وابن الجوزي في «الموضوعات» (١/ ٢٦٢ ـ ٢٦٣)، والضياء المقدسي في «المنتقى من مسموعات مرو» (٥٩٨) من طريق إبراهيم ابن رستم المروزي، عن أبي حفص (عمر) الأبار، عن إسماعيل بن سميع، عن أنس، به.

وقال ابن الجوزي: حديث لا يصح... فأما عمر العبدي، فقال أحمد بن حنبل: حرقنا حديثه، وقال يحيى: ليس بشيء. وقال النسائي: متروك. وأما إبراهيم بن رستم، فقال ابن عدي: ليس بمعروف.

عـن علـيٍّ رضِـيَ اللهُ تعالى عنـه[١].

٧ ـ وفـي رِوايـةِ الدَّيلَمِـيِّ عـن أبـي هُريـرةَ رضـي الله تعالـى عنـه: إذا رأيـتَ العالـمَ يُخالِـطُ السُّـلطانَ مُخالطَـةً كثيـرةً فاعلَـمْ أنَّـه لِـصٌّ[٢].

٨ ـ وقولُـه: «يأتـي علـى النَّـاسِ زَمانٌ عُلماؤُهـا فِتنـةٌ، وحُكماؤُها فِتنـةٌ، تكثُرُ المَسـاجِدُ والقُـرَّاءُ، لا يجِـدون عالِمـاً إلا الرَّجُلَ بعدَ الرَّجُـلِ»[٣]. أبو نُعَيـمٍ عن بَهْزٍ، عن أبيـه، عن جَـدِّه[٤].

٩ ـ وقولُه: «إنَّ اللهَ تعالى يُؤَيِّدُ هذا الدِّينَ بأقوامٍ لا خَلاقَ لهم». النَّسائِيُّ، وابنُ حِبَّانَ، عن أنسٍ[٥]،..

وسئل أبو حاتم الرازي ـ كما في «العلل» لابنه (٥/ ١٨٦) ـ عن هذا الحديث، فقال: هذا حديث منكر، يشبه أن يكون في الإسناد رجل لم يسمع وأسقط ذلك الرجل.

ورواه الدارقطني في «غرائب مالك» ـ كما في «لسان الميزان» (٧/ ١٨٧) ـ من طرق محمد بن سهل العطار، عن إسحاق بن محمد الأنصاري عن معن، عن مالك بن ربيعة، عن أنس، به. وقال الدارقطني: هذا باطل، ومحمد بن سهل يضع الحديث.

ورواه مختصراً ابن الإعرابي في «معجمه» (٥٨٧)، ومن طريقه القضاعي في «مسند الشهاب» (١١٥) من طريق محمد بن الصباح الجرجرائي، وابن عساكر في «تاريخه» (١٤/ ٢٦٧) من طريق محمد بن معاوية النيسابوري، كلاهما عن محمد بن يزيد، عن إسماعيل بن سميع، عن أنس مرفوعاً بلفظ: «العلماء أمناء الله في خلقه». قال ابن الجوزي: وأما محمد بن معاوية فقال أحمد: هو كذاب.

(١) لم أقف عليه.

(٢) هو في «مسند الفردوس» للديلمي (١/ ٢٧٦) بلا إسناد. وانظر «كنز العمال» (١٠/ ١٨٦).

(٣) في هامش «ج»: «حذف قوله: (رَواهُ) للاختصار للعلم به. لمحرره».

(٤) هو في «مسند الفردوس» للديلمي (٥/ ٤٤٢) بلا إسناد.

(٥) رواه النسائي في «الكبرى» (٨٨٣٤)، وابن حبان (٤٥١٧) من طريق معمر عن أيوب، عن أبي قلابة، عن أنس، به وصححه العراقي في «تخريج الإحياء» (١/ ٦٠).

ورواه البزار في «مسنده» (٦٦٤٨)، والطبراني في «الأوسط» (١٩٤٨)، و«الصغير» (١٣٢)، والضياء المقدسي في «المختارة» (١٨٦٣) وأبو نعيم في «الحلية» (٦/ ٢٦٢) من طريق الحسن، =

وأحمَدُ، والطَّبَرانيُّ، عن أبي بَكْرَةَ[١].

١٠ ـ وقولُه: «إنَّ اللهَ يُبغِضُ كلَّ عالمٍ بالدُّنيا، جاهِلٍ بالآخرةِ». ابنُ عَساكِرَ في «تاريخِه»، عن أبي هُرَيرَةَ رضي الله تعالى عنه[٢].

١١ ـ وقولُه: «إِنَّ أبغَضَ الخَلْقِ إلى اللهِ تعالى العالمُ يزورُ العُمَّالِ». ابنُ لال[٣]، عن أبي هُريرَةَ رضي الله تعالى عنه[٤].

= عن أنس بن مالك، به. وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٥/ ٣٠٢): رواه البزار والطبراني في «الأوسط»، وأحد أسانيد البزار ثقات الرجال.

ورواه عبد الرزاق في «مصنفه» (٩٥٧٣) عن معمر، قال أخبرني من سمع الحسن يقول عن النبي ﷺ، فذكره. وفي إسناده مَنْ لم يسمَّ.

(١) رواه أحمد (٢٠٤٥٤)، وابن عدي في «الكامل» (٢/ ٣٩٠) من طرقٍ عن الحسن، عن أبي بكرة. وأورده الهيثمي في «المجمع» (٥/ ٣٠٢)، وقال: رواه أحمد والطبراني، ورجالهما ثقات.

(٢) انظر: «كنز العمال» (١٠/ ١٨٨)، فقد نُسب إلى الحاكم في «تاريخه»، وكذلك هو عند المصنف في «مرقاة المفاتيح» (٧/ ٣٠٢٠) منسوباً إلى الحاكم في «تاريخه». وقال المناوي في «فيض القدير» (٢/ ٢٨٥): فيه أبو بكر النهشلي شيخ صالح تكلم فيه ابن حبان، وأخرج أبو الشيخ في «الأمثال» (٢٣٤)، والمستغفري في «فضائل القرآن» (٤٨٢)، والبيهقي في «السنن» (١٠/ ٣٢٧)، والأصبهاني في «الترغيب والترهيب» (١٩٥٣) من حديث أبي هريرة مرفوعاً بلفظ: «إن الله يبغض كل جعظري جواظ سخاب في الأسواق، جيفة الليل، حمار النهار، عالم الدنيا، جاهل الآخرة».

(٣) في هامش «ج»: «ابن لالا».

(٤) انظر: «كنز العمال» (١٠/ ١٨٨). ورواه ابن حبان في «المجروحين» (١/ ١٩٥) والطبراني في «الأوسط» (٣٠٩٠)، وابن عدي في «الكامل» (٢/ ٢٠٤)، وابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١/ ١٣٣) من حديث أبي هريرة. وفي إسناده بكير الدامغاني، قال ابن حبان: يروي من الأخبار ما لا يتابع عليها وهو قليل الحديث على مناكير فيه. اهـ. وقال ابن عدي: هذا الحديث منكر..، وأبو الحسن الحنظلي مجهول وقال الهيثمي في «المجمع» (٧/ ١٦٨): فيه بكير بن شهاب الدامغاني، وهو ضعيف، اهـ. وقال ابن الجوزي: حديث لا يصح.

١٢ ـ وقولُه: «شِرارُ العُلماءِ الذين يأتون الأُمَراءَ، وخِيارُ الأُمَراءِ الذين يأتون العُلماءَ». كذا في «الإحياءِ»[(١)].

قالَ العِراقِيُّ: رَوَى ابنُ ماجَه الشَّطرَ الأوَّلَ نحوَه من حديثِ أبي هُريرَةَ بسندٍ ضعيفٍ[(٢)].

١٣ ـ وعن بعضِ السَّلَفِ، ورُوِيَ مَرفوعاً: «نِعْمَ الأميرُ على بابِ الفَقيرِ، وبئسَ الفَقيرُ على بابِ الأميرِ»[(٣)].

١٤ ـ وقولُه: «سيكونُ قومٌ بعدي من أُمَّتي، سيتَفَقَّهون[(٤)] في الدِّينِ، ويقرَؤُون القُرآنَ، ويقُولُون: نأتي الأُمَراءَ فنُصيبُ من دُنياهم ونعتَزُّ لهم بدينِنا، ولا يكونُ ذلك، كما لا يُجتَنَى من القَتَادِ إلا الشَّوكُ، كذلك لا يُجتَنَى من قُربِهم إلا الخطايا». رَواهُ ابنُ ماجَه، وابنُ عَساكِرَ عن ابنِ عبَّاسٍ رضي الله تعالى عنهما[(٥)].

١٥ ـ وقولُه: «شِرارُ النَّاسِ شِرارُ العُلماءِ في النَّاسِ». البَزَّارُ عن مُعاذٍ رضي الله تعالى عنه[(٦)].

---

(١) انظر: «الإحياء» (١/ ٦٨).

(٢) «تخريج الإحياء» (١/ ٨٢). وانظر: «سنن ابن ماجه» (٢٥٦) ولفظه: «وإن أبغض القراء إلى الله الذين يزورون الأمراء»، وإسناده ضعيف فيه عمار بن سيف الضبي وهو ضعيف، وفيه أبو معاذ وهو مجهول.

(٣) انظر: «المقاصد الحسنة» (ص ٧٦٩)، و«تخريج أحاديث الإحياء» (١/ ٢٠٣)، و«تذكرة الموضوعات» للفتني (ص ٢٥).

(٤) في «أ»: «يتفقهون».

(٥) رواه ابن ماجه (٢٥٥)، والطبراني في «الأوسط» (٨٢٣٦)، وفي «مسند الشاميين» (٢٥٥٦). وقال البوصيري في «مصباح الزجاجة» (١/ ٣٨)، هذا إسناد ضعيف، عبيد الله بن أبي بردة لا يعرف، لكن قال عبد العظيم المنذري في «كتاب الترغيب» أن جميع رواته ثقات! **قلت**: لكن عبيد الله بن أبي بردة تفرد بالرواية عنه يحيى بن عبد الرحمن الكندي، ولم يوثقه أحد، وقال الذهبي: مجهول. ولم أقف عليه عند ابن عساكر. والقتاد: شجر له شوك، ولا ثمرة له.

(٦) رواه البزار في «البحر الزخار» (٢٦٤٩)، والطبراني في «مسند الشاميين» (٤٤٧) وأبو نعيم في =

١٦ ـ وقولُه: «صِنْفانِ من النَّاسِ إذا صَلَحا صَلَحَ النَّاسُ، وإذا فَسَدا فَسَدَ النَّاسُ، العُلماءُ والأُمَراءُ». أبو نُعَيمٍ في «الحليةِ» عن ابنِ عبَّاسٍ رضي الله تعالى عنهما[1].

١٧ ـ وقولُه: «مَن ازدادَ عِلماً ولم يزدَدْ في الدُّنيا زُهْداً؛ لم يزدَدْ من اللهِ إلا بُعداً». الدَّيلَميُّ عن عليٍّ كرَّمَ اللهُ وجهَه[2].

١٨ ـ وقولُه: «إذا قَرَأَ الرَّجُلُ وتفَقَّهَ في الدِّينِ، ثمَّ أتى بابَ السُّلطانِ تَملُّقاً إليه، وطَمَعاً لما في يدَيه، خاضَ بقَدرِ خُطاه[3] في نارِ جهنَّمَ». أبو الشَّيخِ عن مُعاذٍ رضي الله تعالى عنه[4].

= «الحلية» (١/ ٢٤٢) و(٥/ ٢١٩) من طريق الخليل بن مرة، عن ثور بن يزيد، عن خالد بن معدان، عن مالك بن يخامر السكسكي عن معاذ بن جبل مرفوعاً، به وقال أبو نعيم: غريب من حديث خالد، تفرد به الخليل عن ثور.

وأورده الهيثمي في «المجمع» (١/ ١٨٥)، وقال: رواه البزار، وفيه الخليل بن مرة، قال البخاري منكر الحديث، وردَّ ابن عدي قول البخاري، وقال أبو زرعة: شيخ صالح.

ورواه ابن عدي في «الكامل» (٣/ ٢٨٦) من طريق حفص بن عمر بن دينار، عن ثور بن يزيد، به.

(١) رواه أبو نعيم في «الحلية» (٤/ ٩٦)، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (١١٠٨) و(١١٠٩) من طريق محمد بن زياد اليشكري، عن ميمون بن مهران، عن ابن عباس مرفوعاً. ومحمد بن زياد، قال: كذاب خبيث. وقال الفلاس: متروك.

(٢) هو في «مسند الفردوس» (٥٨٨٧) بلا إسناد. وقال العراقي في «تخريج أحاديث الإحياء» (١/ ١٧٤): رواه أبو منصور الديلمي في «مسند الفردوس» من طريق موسى بن إبراهيم، عن موسى بن جعفر الصادق، عن آبائه، عن علي رضي الله عنه رفعه،.. وقال: سنده ضعيف. قال المناوي في «فيض القدير» (٦/ ٥٢): وذلك لأن فيه موسى بن إبراهيم، قال الذهبي: قال الدارقطني: متروك. ورواه ابن حبان في «روضة العقلاء» موقوفاً عن الحسن بن علي. اهـ.

(٣) في «ف»: «خطاياه».

(٤) هو في «مسند الفردوس» (١/ ٢٨٩) بلا إسناد، وانظر: «كنز العمال» (١٠/ ١٩٥). وقال الألباني في «الضعيفة» (٥/ ٢١٥): رواه الديلمي عن أبي الشيخ تعليقاً عن إبراهيم بن رستم عن أبي بكر الفلسطيني، عن برد، عن مكحول عن معاذ بن جبل مرفوعاً. وذكر أن إسناده ضعيف، وفيه ثلاث =

١٩ ـ وقولُه: «إنَّ أهوَنَ الخلقِ على اللهِ تعالى العالمُ يزورُ العُمَّالَ». الدِّهِسْتانيُّ عن أبي هُرَيرَةَ رضي الله تعالى عنه[١].

٢٠ ـ وقولُه: «ما من عالمٍ صاحَبَ سُلْطاناً[٢] طَوْعاً إلا كانَ شريكَه في كل[٣] لونٍ يُعذَّبُ به في نارِ جَهَنَّمَ». ابنُ عَساكِرَ[٤] في «تاريخِه» عن مُعاذٍ رضي الله تعالى عنه.

٢١ ـ وقولُه: «ويلٌ لأُمَّتي من عُلماءِ السُّوءِ». ابنُ عساكِرَ[٥] في «تاريخِه» عن أنسٍ رضي الله تعالى عنه.

= علل، الانقطاع بين مكحول ومعاذ، وأن إبراهيم بن رستم منكر الحديث، وأبو بكر لم يعرفه.

(١) انظر: «كنز العمال» (١٠/ ١٩٥). وقد نسبه لأبي الفتيان الدهستاني في كتاب «التحذير من علماء السوء». وأخرج الرافعي في «التدوين في أخبار قزوين» (٣/ ٤٥٠) عن الدهستاني في كتاب «الترهيب عن القراء الفسقة والتحذير عن العلماء السوء» بإسناده من طريق محمد بن إبراهيم الشامي عن رواد بن الجراح العسقلاني، عن بكير الدامغاني، عن محمد بن قيس عن أبي هريرة مرفوعاً به. وهو موضوع، الشامي يضع الحديث، كذاب.

(٢) في «أ»: «أتى صاحب السلطان» بدل «صاحَبَ سُلْطاناً».

(٣) لفظة: «كل». زيادة من «ف»، وهي موافقة لما في المصادر.

(٤) كذا في جميع النسخ: «ابن عساكر!»، والذي في «كنز العمال» (١٠/ ١٩٦)، و«الفتح الكبير» للسيوطي (٣/ ١٠٧). (ك في تاريخه). وهو رمز للحاكم في «تاريخه»، لا لابن عساكر، وجاء صريحاً في «ما رواه الأساطين في عدم المجيء إلى السلاطين» للسيوطي (ص ٣٠)، وزاد نسبته إلى الديلمي. وهو في «مسند الفردوس» للديلمي (٤/ ٤٢) بلا إسناد. وقال السخاوي في «المقاصد الحسنة» (ص ٥٨٧): ولا يصح.

(٥) كذا في جميع النسخ: «ابن عساكر». وهو وهم صوابه: الحاكم في «تاريخه». انظر «كنز العمال» (١٠/ ١٩٧) وجاء صريحاً على الصواب عند المصنف في «مرقاة المفاتيح» (٨/ ٣٤٠٠): رواه الحاكم في «تاريخه» عن أنس. اهـ. وقال المناوي في «فيض القدير» (٦/ ٣٦٩): فيه إبراهيم بن طهمان مختلف فيه، وحجاج بن حجاج، قال الذهبي: مجهول. وقد تعقبه الألباني في «الضعيفة» (١١/ ٣٨٣)، بأن ما ذكره ليست علته، بل في سنده صالح بن نوح مجهول، وكذلك فيه: أحمد بن محمد العدل وهو صدوق تغير بأَخَرة.

٢٢ ـ وقولُه: «إنَّ أخوَفَ ما أخافُ عليكم بَعدي كلُّ مُنافقٍ عليمِ اللِّسانِ». الطَّبَرانِيُّ والبَيهَقِيُّ، عن عِمرانَ بنِ حُصَينٍ رضي الله تعالى عنه[١].

٢٣ ـ وقولُه: «ويلٌ لأُمَّتي من عُلَماءِ السُّوءِ، يتَّخِذونَ هذا العلمَ تجارةً، يبيعُونَها من أُمَراءِ زَمانِهم رِبْحاً لأنفُسِهم، لا أربَحَ اللهُ تجارَتَهم». ابنُ عَساكِرَ[٢] في «تاريخِه» عن أنسٍ رضي الله تعالى عنه.

٢٤ ـ وقولُه: «شِرارُ النَّاسِ فاسِقٌ قرأَ كتابَ اللهِ، وتفَقَّهَ في دينِ اللهِ، ثمَّ يُذِلُّ نفسَه لفاجِرٍ إذا نشطَ تفكَّه بقِراءتِه ومُحادثتِه، فيطبَعُ اللهُ على قلبِ القائِلِ والمُستَمِعِ». الدَّيلَمِيُّ عن ابنِ عُمَرَ رضي الله تعالى عنهما[٣].

٢٥ ـ وقولُه: «علَّمَ اللهُ آدمَ ألفَ حِرْفةٍ من الحِرَفِ، وقالَ له: قُلْ لوَلَدِك وذُرِّيَّتِك: إنْ لم تصبِروا، فاطلُبُوا الدُّنيا بهذه الحِرَفِ[٤]، ولا تطلُبُوها بالدِّينِ، فإنَّ الدِّينَ لي وَحْدي خالِصاً، وَيلٌ لمَن طَلَبَ الدُّنيا [بالدِّينِ][٥]، ويلٌ له». ابنُ عَساكِرَ في «تاريخِه»، عن عطِيَّةَ بنِ بشرٍ المازِنيِّ رضي الله تعالى عنه.

---

(١) رواه الطبراني في «الكبير» (١٨/ ٥٩٣)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (١٦٣٩)، والفريابي في «صفة النفاق» (٢٣)، والبزار (١٧٠) ـ «كشف الأستار»، وابن حبان (٨٠). وأورده الهيثمي في «المجمع» (١/ ١٨٧) وقال: رواه الطبراني في «الكبير» والبزار، ورجاله رجال الصحيح.

(٢) كذا في جميع النسخ: «ابن عساكر»، وهو وهم تكرر عند المؤلف.

(٣) انظر: «كنز العمال» (١٠/ ٢٠٥). وقال في «تذكرة الموضوعات» (ص ٢٦): فيه محمد بن زيد ضعيف وعمر بن أبي بكر اتهمه ابن حبان، وفي «الميزان»: واهٍ حديثه شبه الموضوع.

(٤) في هامش «ج»: «الحرفة: الصنعة، والجمع حرف؛ يعني: الصنائع. لمحرره».

(٥) ما بين معكوفتين زيادة من «كنز العمال» (١٠/ ٢٠٦)، و«الدر المنثور» للسيوطي (١/ ١٢١). ولم يرد في النسخ الخطية، ولا في «مسند الفردوس» للديلمي (٣/ ٤٢).

وهذا الخبر نسبه السيوطي إلى وكيع في «تاريخه» وابن عساكر والديلمي، لكن في «كنز العمال» هو منسوب للحاكم في «تاريخه». ولم أقف عليه عند ابن عساكر.

٢٦ ـ وقولُه: «إنَّ في جهَنَّمَ وادِياً تستعيذُ منه كلَّ يومٍ سبعين مرَّةً، أعدَّه اللهُ للقُرَّاءِ المُرائين بأعمالِهم، وإنَّ أبغَضَ الخَلْقِ إلى اللهِ عالمُ السُّلطانِ». ابنُ عدِيٍّ، عن أبي هُرَيرةَ رضي الله تعالى عنه[1].

٢٧ ـ وقولُه: «سَلُوا عن الخيرِ، ولا تسألُوا عن الشَّرِّ، شِرارُ النَّاسِ شِرارُ العُلماءِ في النَّاسِ». أبو نُعَيمٍ في «الحِليةِ» عن مُعاذٍ رضي الله تعالى عنه[2].

٢٨ ـ وقولُه: «لا تقومُ السَّاعَةُ حَتَّى يمشِيَ إبلِيسُ في الطُّرُقِ والأسواقِ، يتشَبَّهُ بالعُلماءِ يقُولُ: حدَّثَني فُلانٌ عن فُلانٍ عن رسول اللهِ ﷺ بكذا وكذا». أبو نُعَيمٍ في «الحلية»[3] عن واثِلَةَ.

٢٩ ـ وقولُه: «مَن طَلَبَ العلمَ للهِ لم يُصِبْه منه باباً إلا ازدادَ في نفسِه ذُلّاً، وفي النَّاسِ تواضُعاً، ولله خَوْفاً، وفي الدِّينِ اجتِهاداً، فذلك الذي ينتفعُ بالعلمِ فليتَعَلَّمه، ومَن طَلَبَ العلمَ للدُّنيا والمَنزِلةِ عندَ النَّاسِ، والحظوةِ عندَ السُّلطانِ؛ لم يُصِبْ منه باباً إلا ازدادَ في نفسِه عَظَمةً، وعلى النَّاسِ استِطالةً، وباللهِ اغتِراراً، وفي الدِّينِ جَفاءً، فذلك الذي لا ينتفِعُ بالعلمِ[4]، فليُمْسِكْ، وليكُفَّ عن الحُجَّةِ على نفسِه، والنَّدامةِ والخِزْيِ يومَ القيامةِ».

---

(١) رواه ابن عدي في «الكامل» (٢/ ٢٠٤)، وابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١/ ١٣٣) وقال ابن عدي: الحديث منكر. وقال ابن الجوزي: هذا حديث لا يصح، وبكير الدامغاني هو ابن شهاب.

(٢) رواه أبو نعيم في «الحلية» (١/ ٢٤٢) و(٥/ ٢١٩)، وفي إسناده الخليل بن مرة، قال البخاري: منكر الحديث. وقد سلف برقم (١٥).

(٣) لفظ: «الحلية». زيادة من «ف». وهو في «كنز العمال» (١٠/ ٢١٤) منسوباً لأبي نعيم، ولم يذكر «الحلية»، ولم أقف عليه فيها. وهو أيضاً في «مسند الفردوس» للديلمي (٥/ ٨٧) بلا إسناد. وقد رواه ابن عدي في «الكامل» (١/ ١١٦)، والخطيب في «الكفاية» (ص ٤٣٠) من قول أبي العالية.

(٤) في «أ»: «بعلمه».

رواه الدَّيلَمِيُّ عن الحسنِ قالَ: سمِعتُ رِجالاً من المُهاجرين والأنصارِ، منهم عليُّ بنُ أبي طالبٍ رضِيَ اللهُ عنه مرفوعاً[١].

٣٠ ـ وعنه قالَ: كُنَّا جُلوساً عندَ النَّبيِّ ﷺ وهو نائمٌ فذَكَرْنا الدَّجَّالَ، فاستيقَظَ مُحمَرَّاً وجهُه، فقالَ: «غيرُ الدَّجَّالِ أخوَفُ عندي عليكم من الدَّجَّالِ، أئِمَّةٌ مُضِلُّون». أحمدُ وغيرُه[٢].

٣١ ـ وقولُه: لمَّا سُئِلَ عن شرِّ[٣] الخلقِ، أيٌّ؟ فقالَ: «اللَّهُمَّ غَفْراً» حتَّى كُرِّرَ عليه، فقالَ: «عُلماءُ[٤] السُّوءِ». الدَّارِمِيُّ عن حكيمٍ، والبزَّارُ عن مُعاذٍ رضي الله تعالى عنه[٥].

---

(١) هو في «كنز العمال» (١٠/ ٢٦٠) عن الديلمي بإسناده عن عمر بن صبح، عن كثير بن زياد، عن الحسن، به. ورواه ابن الجوزي في «الموضوعات» (١/ ٢٣١) من طريق عمر بن صبح، به. وقال: هذا حديث موضوع... والمتهم به عمر بن صبح، قال ابن حبان: يضع الحديث على الثقات... وقال الدارقطني: متروك. وهو في «اللآلئ المصنوعة» (١/ ١٨٩)، وقال: موضوع، آفته عمر بن صبح وضاع.

(٢) رواه أحمد (٧٦٥)، وابن أبي شيبة (٣٧٤٨٦)، وأبو يعلى (٤٦٦). وإسناده ضعيف فيه جابر الجعفي، وهو ضعيف، قال البوصيري في «إتحاف الخيرة المهرة» (٥/ ٣٩): مدار إسناد حديث علي هذا على جابر الجعفي، وهو ضعيف.

(٣) في «أ»: «شرار».

(٤) في «أ»: «العلماء».

(٥) انظر: «تخريج الإحياء» (١/ ٤٨). قال العراقي: رواه الدارمي بنحوه من رواية الأحوص بن حكيم عن أبيه مرسلاً، وهو ضعيف، ورواه البزار في «مسنده» من حديث معاذ بسند ضعيف. اهـ. قلت: وحديث معاذ سلف برقم (١٥)، وهو حديث منكر.

وأما حديث حكيم: فرواه الدارمي في «سننه» (٤٠٠) من طريق بقية بن الوليد، عن الأحوص بن حكيم، عن أبيه مرسلاً. وبقية بن الوليد ضعيف، وكذلك هو مرسل.

٣٢ ـ وقولُـه: «مَـنْ بَـدَا[1] جَفَـا، ومَـن اتَّبَعَ الصَّيـدَ غَفَـلَ، ومَن أتى السُّـلطانَ افتُتِـنَ». أبـو داودَ، والتِّرمذِيُّ، وحسَّـنَه، والنَّسـائيُّ مـن حديثِ ابنِ عبَّـاسٍ رضي الله تعالـى عنهما[2].

٣٣ ـ وقولُـه: «سـيكونُ عليكـم أمـراءُ تَعْرِفُون منهـم وتُنكِرون، ومَـن[3] أنكرَ فقـد بَـرِئَ، ومَن كَـرِهَ فقد سَـلِمَ، ولكِـنْ مَـن رَضِيَ وتابَـعَ أَبْعـدَه الله»، قيـل[4]: أفلا نقتُلُهـم؟ قـالَ: «لا، ما صَلَّوا». مسـلمٌ من حديثِ أمِّ سَـلَمَةَ رضـي الله تعالى عنها[5].

٣٤ ـ وقولُـه: «تعَـوَّذُوا بـاللهِ من جُـبِّ الحُـزنِ، [أو وادي الحُـزْنِ][6]»، قيلَ: يا رسـولَ اللهِ، ومـا جُـبُّ الحُـزنِ؟ أو وادي الحُـزنِ، قـال: «وادٍ فـي جهنَّمَ تسـتعيذُ منه جهنَّـمُ كلَّ يـومٍ سـبعين مـرَّةً، أعـدَّه اللهُ تعالـى للقُـرَّاءِ المُرائيـن، وإنَّ مـن شَـرِّ القُرَّاءِ مَـن يزورُ الأُمَـراءَ». رَواهُ الدَّيلَمِـيُّ، والعقيليُّ، والعَسـكَرِيُّ، وابنُ عسـاكرَ، عن عليٍّ رضِـيَ اللهُ عنه[7].

---

(١) في هامش «ج»: «قوله: من بدا؛ أي: سكن البادية».

(٢) رواه أبو داود (٢٨٥٩)، والترمذي (٢٤٠٦)، والنسائي في «الكبرى» (٤٣٠٩) وأحمد (٣٣٦٢) وفي إسناده أبو موسى، قال ابن القطان في «بيان الوهم والإيهام» (٤/ ٣٦٢): لا يعرف البتة. ومع ذلك حسَّنه الترمذي وغيره، لكن له شاهد من حديث أبي هريرة عند أبي داود (٢٨٦٠)، والترمذي في «العلل الكبير» (٢/ ٨٢٩ ـ ٨٣٠)، وقد أعلَّه البخاري، وأبو حاتم الرازي كما في «العلل» لابنه (٢/ ٢٤٦)، والدارقطني في «العلل» (٨/ ٢٤٠ ـ ٢٤١)، وبمجموعهما يحسَّن الحديث.

(٣) في «أ»: «فمن».

(٤) في «ج»: «قال».

(٥) «صحيح مسلم» (١٨٥٤)، وأبو داود (٤٧٦٠)، وأحمد (٢٦٥٢٨).

(٦) ما بين معكوفتين زيادة من مصادر التخريج الآتية.

(٧) انظر: «كنز العمال» (١٠/ ٢٧٤)، وهو في «مسند الفردوس» للديلمي (٢/ ٤٩) بلا إسناد.

ورواه الطبراني في «الدعاء» (١٣٩٠)، وتمام في «فوائده» (٤٩٢)، والبيهقي في «البعث والنشور» (٤٨١)، والعقيلي في «الضعفاء» (٢/ ٢٤١)، وابن عدي في «الكامل» (٥/ ٢٢٨)، وابن الجوزي =

٣٥ ـ ورَوَى ابنُ عساكِرَ عن ابنِ مسعودٍ رضِيَ اللهُ تعالى عنه قالَ: لو أنَّ أهلَ العلمِ صانُوا العلمَ ووَضَعُوه عندَ أهلِه لسادُوا به أهلَ زَمانِهم، ولكنَّهم وَضَعوه عندَ أهلِ الدُّنيا ليَنالُوا من دُنياهُم، فهانُوا عليهم، سمِعْتُ نبيَّكُم ـ ﷺ ـ يقولُ «مَن جَعَلَ الهُمومَ همّاً واحِداً؛ همَّ المعاد، كفاهُ اللهُ سائِرَ الهُمومِ، ومن شعَّبَتْه الهُمومُ [في][1] أحوالِ الدُّنيا، لم يُبالِ اللهُ في أيِّ أودِيَتِها هَلَكَ»[2].

٣٦ ـ وقولُه: «مَن أحَبَّ آخِرَتَه أضَرَّ بدُنياه، ومَن أحَبَّ دُنياه أضَرَّ بآخِرَتِه، فآثِرُوا ما يبقَى على ما يفنَى»[3].

= في «الموضوعات» (٣/ ٢٦٣). وفي إسناده أبو بكر عبد الله بن حكيم الداهري، وضعفه أحمد وابن المديني وابن معين والنسائي، وقال الجرجاني: كذاب. وقال ابن عدي: حديث باطل. وقال العقيلي: حديثه ليس بشيء، يحدث بأحاديث لا أصل لها ويحيل على الثقات. وقال ابن الجوزي: حديث لا يصح.

(١) ما بين معكوفتين زيادة من مصادر التخريج.

(٢) رواه ابن عساكر في «تاريخه» (٣٣/ ١٧٤)، وابن ماجه (٢٥٧)، وابن أبي شيبة (٣٤٥) والبيهقي في «المدخل» (٥٥٩)، وفي «الشعب» (١٧٤٤)، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (١١٢٨)، وأبو نعيم في «الحلية» (٢/ ١٠٥)، والدارقطني في «العلل» (٥/ ٤٢)، والآجري في «أخلاق القرآن» (ص ١٣٠)، وفي «أخلاق العلماء» (ص ٩١).

قال البوصيري في «مصباح الزجاجة» (١/ ٣٨): هذا إسناد فيه نهشل بن سعيد، قال البخاري: روى عنه معاوية النصري أحاديث مناكير، وقال الحاكم: روى عن الضحاك المعضلات، وقال أبو سعيد النقاش: روى عن الضحاك الموضوعات.

(٣) أورده الهندي في «كنز العمال» (٣/ ١٩٧)، ونسبه لأحمد والحاكم عن أبي موسى.

ورواه أحمد (١٩٦٩٧)، والحاكم (٤/ ٣٤٣)، وابن حبان (٧٠٩)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (٤١٨)، والبيهقي في «السنن» (٣/ ٥١٧)، وفي «الشعب» (٩٨٥٤) والبغوي في «شرح السنة» (٤٠٣٨) من طريق المطلب بن عبد الله بن حنطب، عن أبي موسى الأشعري مرفوعاً، وهو إسناد منقطع، المطلب ليس له سماع من الصحابة.

واعلَمْ: أنَّ أقلَّ العلمِ والعِرْفانِ، بل أدنى الإسلامِ والإيمانِ أن تُؤمِنَ[١] بأنَّ الدُّنيا فانيةٌ، والآخِرةَ باقيةٌ، ونتيجةُ هذا العلمِ وثَمَرتُه أن تختارَ الباقيَ على الفاني، بل لو كانَ الباقي خزَفاً والفاني ذَهَباً لكانَ العاقِلُ اختارَ ما يبقَى على ما يفنَى[٢]، فكيفَ والآخرةُ ذَهَبٌ باقٍ والدُّنيا خزَفٌ فانٍ؟! كما يُشيرُ إليه قولُه سُبحانَه وتعالى: ﴿مَتَٰعُ ٱلدُّنۡيَا قَلِيلٞ وَٱلۡأٓخِرَةُ خَيۡرٞ لِّمَنِ ٱتَّقَىٰ﴾ [النساء: ٧٧]، وفي آيةٍ أُخرَى: ﴿وَٱلۡأٓخِرَةُ خَيۡرٞ وَأَبۡقَىٰٓ﴾ [الأعلى: ١٧].

٣٧ ـ ويُومِئُ إليه قولُه صلَّى اللهُ وسلَّمَ عليه: «لو كانَتِ الدُّنيا تَعدِلُ عندَ اللهِ جَناحَ بعوضَةٍ لما سقَى كافِراً منها شَرْبةَ ماءٍ»[٣].

هذا معَ قولِه تعالى ﴿وَلَوۡلَآ أَن يَكُونَ ٱلنَّاسُ أُمَّةٗ وَٰحِدَةٗ لَّجَعَلۡنَا لِمَن يَكۡفُرُ بِٱلرَّحۡمَٰنِ لِبُيُوتِهِمۡ سُقُفٗا مِّن فِضَّةٖ وَمَعَارِجَ عَلَيۡهَا يَظۡهَرُونَ ٣٣ وَلِبُيُوتِهِمۡ أَبۡوَٰبٗا وَسُرُرًا عَلَيۡهَا يَتَّكِـُٔونَ ٣٤ وَزُخۡرُفٗاۚ وَإِن كُلُّ ذَٰلِكَ لَمَّا مَتَٰعُ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَاۚ وَٱلۡأٓخِرَةُ عِندَ رَبِّكَ لِلۡمُتَّقِينَ﴾ [الزخرف: ٣٣ ـ ٣٥].

* * *

(١) في «أ»: «يوقن».

(٢) وفي «أ»: «لاختار العاقل الباقي على الفاني».

(٣) رواه الترمذي (٢٣٢٠)، وابن ماجه (٤١١٠)، والحاكم (٤/ ٣٤١) من حديث سهل بن سعد مرفوعاً. وقال الترمذي: صحيح غريب من هذا الوجه. وصححه الحاكم، وفي إسناده زكريا بن منظور ضعيف، لكن للحديث شواهد من حديث أبي هريرة عند البزار (٣٦٩٣)، والقضاعي (١٤٤٠)، وإسناده ضعيف، وشاهد آخر من حديث ابن عمر عند القضاعي (١٤٣٩)، والخطيب في «تاريخه» (٤/ ٩٢)، وقال: غريب جداً من حديث مالك. اهـ. والحديث حسن بمجموع شواهده.

[الآثارُ الواردةُ في تحذيرِ العلماء من مخالطة الأمراء]

وأمَّا الآثارُ عن الأخيارِ من الأحبارِ:

٣٨ ـ فعن أبي عِمرانَ الجَوْنيِّ، عن هَرِمِ بنِ حيَّانَ أنَّه قالَ: إيَّاكُم والعالمَ الفاسِقَ، فبلَغَ عُمرَ بنَ الخطَّابِ رضي الله تعالى عنه، فقالَ: ما العالمُ الفاسِقُ؟ فكتبَ إليه هَرِمُ ابنُ حيَّانَ: واللهِ يا أميرَ المؤمنين ما أردتُ إلا الخيرَ، يكونُ إمامٌ يتكلَّمُ بالعلمِ ويعمَلُ بالفِسقِ فيُشَبِّهُ على النَّاسِ فيَضِلُّوا. ابنُ سعدٍ، والمِرْوَزِيُّ في «العلمِ»[١].

قلتُ: ويُؤَيِّدُه قولُه تعالى: ﴿كَبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ أَن تَقُولُوا۟ مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ [الصف: ٣] وقولُه: ﴿أَتَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ وَأَنتُمْ تَتْلُونَ ٱلْكِتَـٰبَ ۚ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: ٤٤].

٣٩ ـ وقالَ سُفيانُ: في جهنَّمَ وادٍ لا يسكُنُه إلا القُرَّاءُ الزَّائِرون للمُلوكِ[٢].

٤٠ ـ وقالَ حُذَيفةُ رضِيَ اللهُ عنه: إيَّاكُم ومواقِفَ الفِتَنِ، قيلَ: وما هي؟ قالَ: أبوابُ الأُمَراءِ يدخُلُ أحدُكم على الأميرِ فيُصَدِّقُه بالكذِبِ، ويقولُ ما ليسَ فيه[٣].

٤١ ـ وعن كُمَيلِ بنِ زيادٍ رحِمَه اللهُ قالَ: أخَذَ بيدي عليُّ بنُ أبي طالبٍ رضِيَ اللهُ عنه فأخرَجَني إلى ناحيةِ الجبَّانةِ، فلما أصْحَرَ تنفَّسَ، ثمَّ قالَ: يا كُمَيلُ، إن هذه القلوب أوعيةٌ، فخَيرُها أوعاها، اِحفَظْ عنِّي ما أقولُ لك: النَّاسُ ثلاثةٌ:

---

(١) رواه ابن سعد في «الطبقات» (٧/ ١٣٣)، والدارمي في «سننه» (٣٢٠)، وأحمد في «الزهد» (١٢٨٥).

(٢) رواه ابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (١٠٩٧).

(٣) رواه معمر بن راشد في «جامعه» (٢٠٦٤٣)، وابن أبي شيبة (٣٧٧٣٣)، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (١١٠٣)، والبيهقي في «الشعب» (٨٩٦٥)، وأبو نعيم في «الحلية» (١/ ٢٧٧).

عالـمٌ ربَّانـيٌّ، ومُتعلِّمٌ على سـبيلِ نجـاةٍ[١]، وهَمَـجٌ رَعاعٌ، أتبـاعُ كلِّ ناعـقٍ، يَميلونَ مـعَ كلِّ ريـحٍ، لـم يسـتَضيئوا[٢] بنُورِ العلـمِ، ولم يلجَـؤوا إلى رُكـنٍ وثيقٍ.

يا كُمَيلُ، العلمُ خيرٌ من المالِ، العلمُ يحرُسكَ وأنتَ تحرُسُ المالَ، والعلمُ يزكُو على الإنفاقِ[٣]، والمالُ تُنقِصُه النَّفقةُ.

يا كُمَيلُ، محبَّةُ العالمِ دينٌ يُدانُ به، يُكسِبُ العالمَ الطَّاعةَ لربِّه في حياتِه، وجميلُ الأُحدوثَةِ بعدَ وفاتِه، ونفقةُ المالِ تزولُ بزَوالِه، والعلمُ حاكِمٌ، والمالُ محكومٌ عليه.

يـا كُمَيـلُ، ماتَ خُـزَّانُ الأمـوالِ وهم أحيـاءٌ، والعلماءُ باقـونَ ما بقـيَ الدَّهرُ، أعيانُهـم مفقـودةٌ، وأمثالُهـم فـي القلـوبِ موجـودةٌ، إنَّ هاهنـا لَعِلْمـاً ـ وأشـارَ إلـى صـدرِه ـ لو أصبـتُ لـه حمَلَةً.

ثمَّ قالَ: اللَّهُمَّ بلى أصبتُه لفتًى غيرَ مأمونٍ، يستعملُ آلةَ الدِّينِ في الدُّنيا، ويستَظهِرُ بحُجَجِ اللهِ على أوليائِه، ومُنقاداً لحَمَلةِ الحقِّ[٤] لا بصيرةَ له في إحسانِه، يقدَحُ الزَّيغُ في قلبِه بأول[٥] عارضٍ من شُبهةٍ. اللَّهُمَّ لا ذا ولا ذاك، أو مَنهوماً باللَّذَّاتِ سَلِسَ القِيادِ للشَّهواتِ، أو[٦] مُغرَماً بالجَمْعِ والادِّخارِ، وليسا[٧] من وُعاةِ[٨] الدِّينِ، أقرَبُ شبَهاً بهما الأنعامُ السَّائمةُ، كذلك يموتُ العلمُ بمَوتِ حمَلَتِه.

---

(١) في «أ»: «الجاه».

(٢) في «أ»: «لا يستضيئون» بدل «لم يستَضيئوا».

(٣) في المصادر: «على العمل».

(٤) في هامش «ج»: «لجهلة الخلق» وأشار فوقها بـ «ظ».

(٥) في «ج» و«ف»: «بأدنى». والمثبت من «ف»، وهو الموافق لما في المصادر.

(٦) في جميع النسخ: «و». والمثبت من المصادر لما يقتضيه السياق.

(٧) في «ج» و«ف»: «وليس». والمثبت من «أ».

(٨) في «أ» و«ف»: «رعاة».

ثمَّ قال: اللَّهُمَّ لا تخلو الأرضُ من قائمٍ للهِ بحُجَّةٍ[1]، إما ظاهِرٌ مشهورٌ، وإمَّا خائفٌ مَغمورٌ؛ لئلَّا تبطُلَ حُجَجُه[2] وبيِّناتُه، وكم وأينَ أولئك؟!

هم الأقَلُّون عَدَداً، والأعظَمون قَدْراً، بهم يحفَظُ اللهُ حُجَجَه حتَّى يُودِعُوها نُظَراءَهم، ويزرَعُوها في قلوبِ أشباهِهم، هَجَمَ [بهم][3] العلمُ على حقيقةِ الأمرِ، فباشَروا رُوحَ اليقينِ، واستَسهَلوا ما استَوْعَرَ المُترَفون، وأَنِسوا بما استَوْحَشَ الجاهلون، وصَحِبوا الدُّنيا بأبدانٍ أرواحُها مُعلَّقةٌ بالمحلِّ الأعلى، أولئك خُلَفاءُ اللهِ في أرضِه، الدُّعاةُ إلى دينِه، هَاهِ! شوقاً إلى رُؤيَتِهم، أستَغفِرُ اللهَ لي ولك.

ذكره ابنُ الأنبارِيِّ في «المصاحِفِ»، والمرهبي في «العلمِ»، ونصرٌ في «الحُجَّةِ»، وابنُ عساكِرَ، وأبو نُعَيمٍ في «الحليةِ»[4].

---

(١) في «ف»: «بحججه».

(٢) في «أ»: «حجج الله» بدل «حُجَجُه».

(٣) ما بين معكوفتين زيادة من المصادر.

(٤) انظر: «كنز العمال» (١٠/ ٢٦٣ ـ ٢٦٤). وهو في «مختصر الحجة في تارك المحجة» (٥٤٤).

ورواه أبو نعيم في «الحلية» (١/ ٧٩)، وابن عساكر في «تاريخه» (١٤/ ١٧)، والشجري في «أماليه» (١/ ٨٨)، والطيوري في «الطيواريات» (٥٣٥)، والأبهري في «فوائده» (١٦)، والخطيب في «الفقيه والمتفقه» (١/ ١٨٢)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٢٤/ ٢٢٠) من طريق ثابت بن أبي صفية أبي حمزة الثمالي، عن عبد الرحمن بن جندب، عن كميل بن زياد النخعي، به. وهو خبر واهٍ، في إسناده أبو حمزة الثمالي، وهو واهي الحديث، متروك، رافضي، وعبد الرحمن بن جندب قال الذهبي: مجهول. وكميل بن زياد شيعي رافضي، وثَّقه بعضهم، وقال ابن حبان في «المجروحين» (٢/ ٢٢١): كان من المفرطين في علي، ممن يروي عنه المفضلات وفيه المعجزات، منكر الحديث جداً، تتقى روايته ولا يحتج به. اهـ. **قلت**: وفي ألفاظ هذا الخبر ما يتقى ويجتنب.

ورواه من وجه آخر: الخطيب في «تاريخه» (٧/ ٤٠٨) ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخه» (٥٠/ ٢٥١) من طريق هشام بن محمد بن السائب الكلبي، عن أبي مخنف لوط بن يحيى، عن فضيل بن خديج، عن كميل بن زياد، به. وفي إسناده هشام بن محمد الكلبي، وهو أحد المتروكين، رافضي. وأبو مخنف لوط بن يحيى، متروك. وفضيل بن خديج: مجهول.

٤٢ ـ وقيلَ للأعمشِ: قد أحييْتَ العلمَ لكثرةِ مَن يأخُذُ منك، فقالَ: لا تعجَلوا؛ ثُلثٌ يموتون قبلَ الإدراكِ، وثُلثٌ يلزَمون أبوابَ السُّلطانِ، وهم شَرُّ الخَلقِ، والثُّلثُ الباقي لا يُفلِحُ منه إلا القليلُ[١].

٤٣ ـ وقالَ الأوزاعِيُّ: ما من شيءٍ أبغضُ إلى اللهِ تعالى من عالمٍ يزورُ عامِلاً[٢].

٤٤ ـ وقالَ مكحولٌ الدِّمشقيُّ: مَن تعلَّمَ القُرآنَ، وتفَقَّهَ في الدِّينِ، ثمَّ صَحِبَ السُّلطانَ تملُّقاً إليه، وطَمَعاً لما في يدَيه، خاضَ في نارِ جهنَّمَ بقدرِ خُطاه[٣].

٤٥ ـ وقالَ سمنونُ: ما أسمَجَ بالعالمِ أن يُؤتَى إلى مجلِسِه فلا يُوجَد، فيُسأَلَ عنه، فيُقالَ: هو عندَ الأميرِ.

قالَ: وكنتُ أسمَعُ أنَّه يُقالُ: إذا رأيتُم العالمَ يحبُّ الدُّنيا فاتَّهِمُوه على دينِكم، حتَّى جرَّبتُ؛ إذ ما دَخَلتُ قطُّ على هذا السُّلطانِ إلا وحاسَبتُ نفسي بعدَ الخُروجِ، فإذا عليها الدَّركُ، وأنتم تعلَمون وترَونَ ما ألقاه به من الفَظاظَةِ[٤] والغِلْظَةِ وكثرة[٥] المُخالفَةِ لهواه، ولوَدِدْتُ أني أنجُوَ من الدُّخولِ عليه كَفافاً، معَ أني لا آخُذُ منهم شيئاً، ولا أشرَبُ لهم شَرْبَةَ ماءٍ[٦].

ثمَّ قالَ: وعُلماؤُنا شَرٌّ من عُلماءِ بني إسرائيلَ، يُخبِرون[٧] السُّلطانَ بالرُّخصِ،

---

(١) أورده ابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (١١١٥)، والغزالي في «الإحياء» (١/ ٦٨).

(٢) رواه المروزي في «أخبار الشيوخ» (١٨٨). وهو في «الإحياء» (١/ ٦٨).

(٣) انظر: «الإحياء» (١/ ٦٨).

(٤) في جميع النسخ: «الفظة»، والمثبت من «الإحياء».

(٥) في «ف» و«ج»: «وكره». والمثبت من «أ».

(٦) انظر: «الإحياء» (١/ ٦٨). وسمنون: هو ابن حمزة الخواص، يعرف بسمنون المحب، تتلمذ على السري السَّقَطي، توفي سنة (٢٩٨هـ). انظر: «طبقات الصوفية» للسلمي (ص ١٥٨).

(٧) في «أ»: «يجيزون».

وبما يُوافِقُ هواه، ولو أخبَروه بالذي عليه وفيه نجاتُه لاستَثقَلَهم وكرِهَ دُخولَهم عليه، وكانَ ذلك نجاةً لهم عندَ ربِّهم[1].

٤٦ ـ وقالَ الحسَنُ: كانَ فيمَن كانَ قبلَكُم رجُلٌ له قِدَمٌ في الإسلامِ، وصُحبَةٌ للنَّبيِّ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ ـ قالَ ابن المبارك: يعني ابنُ وقَّاصٍ رضِيَ اللهُ عنه ـ قالَ: وكانَ يغشى السَّلاطينَ، ثمَّ قعَدَ عنهم[2]، فقالَ له بَنوهُ: يأتي هؤُلاءِ مَن ليسَ هو مثلَك في الصُّحبَةِ والقِدَمِ في الإسلامِ، فلو أتيتَهم، فقالَ: يا بَنِيَّ! آتي إذا جيفةٌ قد أحاطَ بها قومٌ، واللهِ لَئِن استطعتُ لما شارَكتُهم فيها، قالوا: يا أبانا، إذاً تهلِكُ هُزالاً[3]، قالَ: يا بَنِيَّ! لأَن أموتَ مؤمناً مَهزُولاً أحبُّ إليَّ من أن أموتَ مُنافِقاً سَميناً.

٤٧ ـ قالَ الحسَنُ: خَصَمَهم واللهِ إذ عَلِمَ أنَّ التُّرابَ يأكُلُ اللَّحمَ والسِّمَنَ دونَ الإيمانِ[4].

٤٨ ـ وقالَ أبو ذرٍّ لسَلَمَةَ: يا سلمَةُ! لا تَغْشَ أبوابَ السَّلاطينِ؛ فإنَّك لا تُصيبُ شيئاً من دُنياهُم إلا أَصابُوا من دِيْنِك أفضَلَ منه[5].

٤٩ ـ وكتَبَ عمرُ بنُ عبدِ العزيزِ إلى الحسَنِ: أمَّا بعدُ، فأَشِرْ عليَّ بأقوامٍ أستَعينُ بهم على أمرِ اللهِ تعالى، فكتَبَ إليه: أمَّا أهلُ الدِّينِ فلا يُريدونَك، وأمَّا أهلُ الدُّنيا فلن تُريدَهم، ولكِنْ عليك بالأشرافِ فإنَّهم يَصُونُونَ شَرَفَهم أن يُدَنِّسوه بالخِيانةِ[6].

٥٠ ـ وحكَى الأوزاعِيُّ عن بلالِ بنِ سَعدٍ، أنَّه كانَ يقولُ: ينظُرُ أحدُكم إلى

---

(١) أورده الغزالي في «الإحياء» (١/ ٧٦).

(٢) في «الإحياء» (١/ ٦٩): «وكان لا يغش السلاطين وينفر عنهم».

(٣) في جميع النسخ: «هزلًا». والتصويب من «الإحياء» (١/ ٦٩).

(٤) أورده الغزالي في «الإحياء» (١/ ٦٩).

(٥) أورده الغزالي في «الإحياء» (١/ ٦٩).

(٦) أورده أبو طالب المكي في «قوت القلوب» (١/ ٢٣٣)، والغزالي في «الإحياء» (١/ ٦٩).

الشُّرَطِيِّ فيستعيذُ باللهِ منه، وينظُرُ إلى عُلماءِ الدُّنيا المُتَصَنِّعين إلى الخلقِ، المُتَشَوِّفين إلى الرِّياسةِ فلا يَمقُتُهم، وهذا أحقُّ بالمَقتِ من الشُّرَطِيِّ[١].

٥١ ـ وعن الحسَنِ البَصرِيِّ رحِمَه اللهُ: إن بَقِيتْ لك الدُّنيا لم تَبْقَ لها، فأيُّ فائدةٍ في طَلَبِها وإنفاقِ العُمرِ العزيزِ على كَسْبِها.

ولله دَرُّ القائل

هَبِ الدُّنيا تُساقُ إليك عَفواً ... أليسَ مَصيرُ ذاكَ إلى زوالِ

وما دُنياكَ إلا مثلُ ظِلٍّ ... أظَلَّكَ ثمَّ آذَنَ بارتِحالِ[٢]

ولآخرَ[٣]:

أضغاثُ نومٍ أو كظِلٍّ زائلٍ ... إنَّ اللَّبيبَ بمِثلِها لا يُخدَعُ[٤]

٥٢ ـ وعن سُفيانَ الثَّورِيِّ: ما أخافُ على دمي إلا من القُرَّاءِ والعُلماءِ. فاستَنكَروا ذلك منه، فقالَ: ما أنا قُلتُه، إنَّما قالَه إبراهيمُ النَّخَعِيُّ رحِمَه اللهُ[٥]. يعني به أُستاذَ أبي حنيفةَ رحِمَه اللهُ.

٥٣ ـ وعن عَطاءٍ رحِمَه اللهُ قالَ: قالَ لي الثَّورِيُّ: احذَرُوا القُرَّاءَ، واحذَرُوني معَهم، فلو خالَفْتُ أودهم لي في رُمَّانةٍ فأقولُ: إنَّها حلوةٌ، ويقولُ: إنَّها حامضةٌ، ما آمِنتُه أن يسعى بدَمي إلى سُلطانٍ جائرٍ[٦].

---

(١) أورده الغزالي في «الإحياء» (١/ ٧٦).

(٢) انظر: «الإحياء» (٣/ ٢٠٨)، و«المجالسة» للدينوري (٣/ ٣٥٤)، و«بهجة المجالس» لابن عبد البر (١/ ٢٩) ونسبه لأبي العتاهية.

(٣) في «أ»: «وقال آخر».

(٤) انظر: «الإحياء» (٣/ ٢١٤)، و«الزهد» لابن أبي الدنيا (٢٣)، و«التبصرة» لابن الجوزي (ص ٥٢).

(٥) رواه الدينوري في «المجالسة» (٢٨٨١). وانظر: «ترتيب المدارك» (٣/ ٣٨٩).

(٦) انظر: «فيض القدير» (٢/ ٨٠).

٥٤ ـ وعن مالكِ بنِ دينارٍ أنَّه قالَ: إنِّي أقبَلُ شهادةَ القُرَّاءِ على جميع الخلقِ، ولا أقبَلُ شهادةَ بعضِهم على بعضٍ؛ لأنِّي وجَدْتُهم حُسَّاداً[١].

قلتُ: وإذا كانَ من أعوانِ الظَّلَمةِ فيتَعَيَّنُ[٢] أن لا تُقبَلَ شهادتُه على أحدٍ، فإنَّه إمَّا ظالمٌ أو فاسِقٌ.

٥٥ ـ وعن الفُضَيلِ أنَّه قالَ لابنِه: اشترِ لي داراً بعيدةً من القُرَّاءِ، مالي ولقَومٍ إن ظَهَرَتْ منِّي زلَّةٌ هَتكوني، وإن ظَهَرَت عليَّ نعمةٌ حَسَدوني[٣].

وما أحسَنَ مَن قالَ في حالِ هؤُلاءِ الرِّجالِ[٤]:

تشاغَلَ قَومٌ بدُنْياهُمُ ... وقَومٌ تخلَّوا لمَوْلاهُمُ[٥]

فألزَمَهم بابَ مَرضاتِه ... وعن سائرِ الخلقِ أغناهُمُ[٦]

ولآخِرَ:

أرَى الزُّهَّادَ في رَوحٍ وراحَةٍ ... قُلوبُهمُ عن الدُّنيا مُزاحَةْ

إذا أبصَرْتَهمْ أبصَرْتَ قَوْماً ... ملوكُ الأرضِ سِيمَتُهم سَماحَةْ[٧]

---

(١) رواه الدينوري في «المجالسة» (٢٩٤٧)، ولفظه: أقبل شهادة القراء في كل شيء إلا بعضهم على بعض، فإنهم أشد تحاسداً من التيوس.
ورواه ابن عدي في «الكامل» (١/ ١٣٣)، وفيه: أقبل شهادة أصحاب الحديث في كل شيء، أو شهادة القراء ما خلت خلف بعضهم بعضاً، فإنهم أشد تحاسداً من التيوس.

(٢) في «أ»: «فينبغي».

(٣) انظر: «فيض القدير» (٢/ ٨٠).

(٤) في «أ»: «ومن أحسن قول من قال».

(٥) في «ف»: «بمولاهم».

(٦) انظر: «التدوين في أخبار قزوين» (٤/ ٢٠١)، وقد نسبه لأبي الوفاء القزويني، وانظر أيضاً: «فيض القدير» (٤/ ٢٨٢).

(٧) انظر: «فيض القدير» (٤/ ٧٣).

[العالم رزقُه مقسومٌ]

وعن بعضِ المَشايخِ: أنَّ ما قُدِّرَ لماضِغَيك أن يمضَغاهُ فلا يمضَغُه غيرُك، فكُلْ ويحَكَ رِزْقَك بالعِزِّ، ولا تأكُلْه بالذُّلِّ.

٥٦ ـ وأصلُه الخبَرُ المأثورُ عن النَّبيِّ صلَّى اللهُ تعالى عليه وسلَّمَ: أنَّه قالَ لابنِ مَسعودٍ: «ليَقِلَّ هَمُّك، ما قُدِّرَ يأتيك، وما لم يُقَدَّرْ لم يأتِكَ»[١].

قُلتُ: ويُؤيِّدُه قولُه تعالى: ﴿قُل لَّن يُصِيبَنَآ إِلَّا مَا كَتَبَ ٱللَّهُ لَنَا﴾ [التوبة: ٥١].

٥٧ ـ وبالحديثِ المَشهورِ: «ما أصابَك لم يكُنْ ليُخطِئَك، وما أخطَأَك لم يكُنْ ليُصيبَك»[٢].

---

(١) رواه ابن أبي الدنيا في «الفرج بعد الشدة» (٢٨)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٢٨٠٦)، واللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (١٠٨٠)، والبيهقي في «القضاء والقدر» (٢٣٧)، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٢٤٤١) من طريق عياش بن عباس، عن مالك بن عبد الله المعافري: أن رسول الله ﷺ قال لعبد الله بن مسعود: «لا تكثر همك، ما يقدَّر يكن، وما ترزق يأتك».

ورواه البيهقي في «الشعب» (١١٤٤)، وابن قانع في «معجم الصحابة» (٣/ ٤٣)، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٢٤٤١) من طريق نافع بن يزيد، عن عياش بن عباس، عن عبد بن مالك المعافري، عن جعفر بن عبد الله بن الحكم، عن خالد بن رافع: أن النبي ﷺ قال لابن مسعود: «لا تكثر همك...».

قال العراقي في «تخريج الإحياء» (١/ ١١٤٦): رواه أبو نعيم من حديث خالد بن رافع، وقد اختلف في صحبته، ورواه الأصفهاني في «الترغيب والترهيب» من رواية مالك بن عمرو المغافري مرسلاً.

وقال ابن حجر في «الإصابة» (٢/ ١٩٩): الاضطراب فيه من عياش بن عباس فإنه ضعيف. اهـ. وقال أبو القاسم البغوي في «معجم الصحابة» (٢/ ٢٣٨): ولا أعلم لخالد بن رافع هذا ولا أدري له صحبة أم لا.

(٢) رواه أبو داود (٤٧٠٠)، والترمذي (٢٢٩٤)، وأحمد (٢٢٧٠٥) من حديث عبادة بن الصامت. وحسنه الترمذي.

٥٨ ـ وحديثُ: «جَفَّ القَلَمُ على علمِ اللهِ»[١].

وفي روايةٍ: «جَفَّ القَلَمُ بما هو كائِنٌ إلى يومِ القيامةِ»[٢].

٥٩ ـ وعن[٣] عليٍّ رضِيَ اللهُ تعالى عنه: إنْ صَبَرتَ جَرَتْ عليك المَقاديرُ وأنتَ مأجورٌ، وإنْ جَزِعْتَ جرَت عليك المَقاديرُ وأنتَ مأزورٌ[٤].

٦٠ ـ وقد ثبت أن اللهُ تعالى يقولُ: إنِّي لأُذوِّدُ أوليائي عن نعيمِ الدُّنيا كما يَذودُ الرَّاعي الشَّفيقُ إبلَه عن مَبارِك العُرَّةِ[٥].

وفي هذا المعنى لبعضِ الزُّهَّادِ:

سبَقَتْ مَقاديرُ الإلهِ وحِكمُه ... فأرِحْ فُؤادَكَ من لعَلَّ ومن لَوْ[٦]

وقالَ آخَرُ:

فلعَلَّ ما تخشاهُ ليسَ بكائنٍ ... ولعلَّ ما تَرجُوه ليسَ يكونُ

---

(١) رواه البخاري في «صحيحه» تعليقاً (٦٥٩٦) والترمذي (٢٦٤٢)، وأحمد في «مسنده» (٦٦٤٤)، والحاكم (١/ ٨٤)، والبيهقي في «القضاء والقدر» (٥٩) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص. وحسنه الترمذي.

(٢) رواه أحمد (٢٨٠٣)، والترمذي (٢٥١٦)، والطبراني في «الكبير» (١٢٩٨٩)، والبيهقي في «القضاء والقدر» (٣٠٦) من حديث ابن عباس.

(٣) في «ف»: «وخبر».

(٤) رواه ابن المقرئ في «معجمه» (٣٦٩) عن الفريابي قوله. وأورده ابن الرفعة في «كفاية النبيه» (٥/ ١٦٩)، وصفي الدين في «أنس المسجون» (ص ٥٣) من قول علي بن أبي طالب.

(٥) أورده ابن رجب في «جامع العلوم والحكم» (٢/ ١٩٠)، وابن تيمية في «أمراض القلب وشفاؤها» (ص ٢٤) من قول وهب بن منبه. وعزاه ابن تيمية لأحمد في «الزهد»، ولم أقف عليه. ومعنى العُرَّة: الجَرَب.

(٦) انظر: «فيض القدير» (٦/ ٤١٩)، و«الروض الباسم» لابن الوزير (٢/ ٤٧٤)، وصدره:

نفذ القضاء بكل ما هو كائن

سيكونُ ما هو كائنٌ في وقتِه ... وأخو الجَهالةِ مُتعَبٌ مَحزونُ[١]

وقالَ آخَرُ:

جَرَى قَلَمُ القَضاءِ بما يكونُ ... فسِيَّانِ التَّحرُّكُ والسُّكونُ

جُنونٌ منكَ أن تَسعَى لرِزْقٍ ... ويُرزَقُ في غِشاوَتِه الجَنينُ[٢]

٦١ ـ وعن بعضِ الكُبَراءِ: تركتُ الدُّنيا لقلَّةِ غِنائِها، وكثرَةِ عَنائِها[٣]، وسُرعةِ فَنائِها، وخِسَّةِ شُرَكائِها[٤].

* * *

(١) انظر: «فيض القدير» (٦/ ٤١٩).

(٢) انظر: «أدب الدنيا والدين» للماوردي (ص ٢٢٨)، و«يتيمة الدهر» للثعالبي (٥/ ١٦٣)، وقد نسباهما لابن الرومي.

(٣) في «ف»: «قضائها».

(٤) انظر: «فيض القدير» (٦/ ١٤٣)، و«الإحياء» (٤/ ٤٢٠).

[عُزلة العالم]

ثمَّ إنَّ السَّلفَ الصَّالحَ أجمَعوا على التَّحذيرِ من أهلِ زمانِهم، وآثَروا العُزْلةَ في عامَّةِ شانِهم، وأمَرُوا بذلك، وتواصَوْا بالتِزامِ ما هُنالِك، ولا شكَّ أنَّهم كانوا أنصَحَ وأبصَرَ وأبرَّ، وإنَّ الزَّمانَ بعدَهم لم يَصِرْ خيراً ممَّا كانَ، بل كلُّ يومٍ شرّاً منه وأمَرُّ.

٦٢ ـ فعن يوسُفَ بنِ أسباطٍ، أنَّه قالَ: سمِعتُ الثَّورِيَّ يقولُ: واللهِ الذي لا إلهَ إلا هو لقد حَلَّتِ العُزْلةُ في هذا الزَّمانِ[١].

قالَ حُجَّةُ الإسلامِ: ولَئِنْ حَلَّتِ في زمانِه ففي زَمانِنا وجَبَتْ[٢].

قلتُ: ويُؤيِّدُه قولُه تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ عَلَيۡكُمۡ أَنفُسَكُمۡۖ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا ٱهۡتَدَيۡتُمۡ﴾ [المائدة: ١٠٥].

٦٣ ـ وقولُه: عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ: «إذا رأيتَ شُحّاً مُطاعاً، وهَوًى مُتَّبَعاً، وإعجابَ كلِّ ذي رأيٍ برَأْيِه، فعليكَ بخاصَّةِ نفسِك، ودَعْ عنك أَمْرَ العامَّةِ»[٣].

٦٤ ـ وكتَبَ رجلٌ على بابِ دارِه: جزَى اللهُ مَن لا يعرِفُنا خَيراً، ولا جزَى بذلك أصدِقاءَنا خاصَّةً، فما أُوذينا قطُّ إلا منهم[٤].

---

(١) رواه أبو نعيم في «الحلية» (٦/ ٣٨٨)، والطيوري في «الطيوريات» (٨١٥)، والمروذي في «أخبار الشيوخ» (٣٣٧).

(٢) انظر: «الإحياء» (٢/ ٢٣٣).

(٣) رواه أبو داود (٤٣٤١)، والترمذي (٣٣١٠) وحسنه، وابن ماجه (٤٠١٤) وصححه ابن حبان (٣٨٥) من حديث أبي ثعلبة الخشني، وفيه: «إذا رأيت شحاً مطاعاً، وهوى متبعاً، ودنيا مؤثرة وإعجاب كل ذي رأي برأيه، فعليك ـ يعني بنفسك ـ ودع عنك العوام...».

(٤) أورده الجاحظ في «الحيوان» (٥/ ٣١٤)، وابن قتيبة في «عيون الأخبار» (٣/ ٨٤)، والتنوخي في «نشوار المحاضرة» (٢/ ٢٥٣)، وأبو حيان التوحيدي في «الصداقة» (ص ٦٥)، والآبي في =

٦٥ ـ وقالَ الفُضَيلُ: هذا زمانٌ احفَظْ فيه لسانَك، وأَخْفِ مَكانَك، وعالِجْ قلبَك، وخُذْ ما تعرِفُ، ودَعْ ما تُنكِرُ[١].

٦٦ ـ وعن داودَ الطَّائِيُّ: صُمْ عن الدُّنيا، واجعَلْ فطرَكَ الجنَّةَ، وفِرَّ من النَّاسِ فِرارَكَ من الأسدِ[٢].

قُلتُ: ويُشيرُ إليه قولُه تعالى: ﴿فَفِرُّوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [الذاريات: ٥٠]، وقولُه سُبحانَه: ﴿وَتَبَتَّلۡ إِلَيۡهِ تَبۡتِيلٗا﴾ [المزمل: ٨].

٦٧ ـ وقالَ الثَّورِيُّ: هذا زَمانُ السُّكوتِ، ولُزومِ البيوتِ، والرِّضا بالقُوتِ إلى أن تموتَ[٣].

٦٨ ـ وعن يحيى بنِ معاذ[٤]: رُؤيةُ النَّاسِ بساطُ الرِّياءِ.

٦٩ ـ وعن إبراهيمَ بنِ أدهَمَ: كُنْ واحِداً جامِعياً، ومن ربِّك ذا أُنْسٍ، ومن النَّاسِ وَحْشِيّاً[٥].

***

= «نثر الدر في المحاضرات» (٤/ ١٢٩) وابن عبد البر في «بهجة المجالس» (١/ ١٤٤)، ونسبه بعضهم لشيخ من أهل الري.

(١) انظر: «حلية الأولياء» (٨/ ٩٤)، و«إحياء علوم الدين» (٤/ ١٨٦).

(٢) انظر: «العزلة» للخطابي (ص ١٨)، و«الرسالة القشيرية» (ص ٥٤)، و«الإحياء» (٢/ ٢٢٢).

(٣) انظر: «العزلة» للخطابي (ص ١٩)، و«الإحياء» (٢/ ٢٢٢).

(٤) في هامش «ج»: «أي الرازي. لمحرره».

(٥) انظر: «فيض القدير» (٤/ ٤١).

[عزَّةُ العالمِ في علمِه]

ثمَّ اعلَمْ: أنَّك متى عانَقْتَ العبادةَ بحَقِّها ولزِمتَها حقَّ المُلازَمَةِ، ووَجَدْتَ حلاوةَ المُناجاةِ، واستأنَسْتَ بكتابِ اللهِ وسُنَّةِ رسولِ اللهِ ﷺ، اشتَغَلْتَ عن الخلقِ ومَرامِهم، واستَوْحَشْتَ من صُحبَتِهم وكلامِهم وسلامِهم[1].

وقد قالَ ابنُ عبَّاسٍ رضي الله تعالى عنهما:

جميعُ العِلمِ في القُرآنِ لكِن ... تَقَاصَرَ[2] عنه أفهامُ الرِّجالِ[3]

وقالَ غيرُه:

إذا ذُكِرَتْ بِحارُ العلمِ يوماً ... فقولُ المُصطَفَى لا غيرُ بحري

هو البَحرُ المُحيطُ وما عداهُ ... فأنهارٌ صِغارٌ منه تَجرِي[4]

وقد جاءَ بعضُ الأُمراءِ إلى بعضِ الكُبَراءِ واعتَذَرَ بقلَّةِ المَأتى إليه، فأجابَهُ[5]: بأنَّ مِقدارَ ما يفرَحُ النَّاسُ بذَهابِك إليهم، فنحنُ نفرَحُ بعَدَمِ إيابِك إلينا.

وقالَ بعضُ المَشايخِ:

اتَّخِذِ اللهَ صاحِباً ... ودَعِ النَّاسَ جانِباً

قلِّبِ النَّاسَ كيفَ شِئْـ ... ـتَ تجِدْهُم عَقارِباً[6]

---

(١) في «أ» و«ف» وهامش «ج»: «وسلاحهم».

(٢) في «ف»: «تقاصرت».

(٣) أورده عبد العزيز البخاري في «كشف الأسرار» (٣/ ٢٧١)، ولم ينسبه لابن عباس.

(٤) انظر: «إثارة الفوائد» لكيكلدي (١/ ٤١٠).

(٥) في «ج» و«ف»: «فأجاب عليه».

(٦) انظر: «العزلة» للخطابي (ص ١٧)، و«العقد الفريد» (٣/ ١٦٦)، و«تاريخ ابن عساكر» (٦/ ٢٤٥)، ونسبوه لإبراهيم بن أدهم.

٧٠ ـ ويُؤَيِّدُه خبرُ[(١)]: «أُخْبُرْ تَقْلُهْ»[(٢)].

٧١ ـ وحديثُ: «النَّاسُ كإبلٍ مئةٍ لا تجِدُ فيها راحلةً»[(٣)].

٧٢ ـ وفي قصَّةِ أبي حنيفَةَ رحِمَه اللهُ مع المَنصورِ وابن[(٤)] هبيرةَ عبرةٌ لمَن

(١) في «أ»: «حديث».

(٢) رواه البزار في «البحر الزخار» (١٠/ ٤٠)، والطبراني في «الشاميين» (١٤٩٣)، وأبو الشيخ في «الأمثال» (١١٧)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (٦٣٥)، وأبو نعيم في «الحلية» (٥/ ١٥٤)، والخطابي في «العزلة» (ص ٥٤)، وابن عدي في «الكامل» (٢/ ٢١٠)، وابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١٢٠٥) من طريق بقية بن الوليد، عن أبي بكر بن أبي مريم، عن عطية بن قيس، عن أبي الدرداء مرفوعاً.

وقال البزار: وهذا الحديث لا نعلم يروى عن رسول الله ﷺ بهذا اللفظ إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد، وقد روي عن أبي الدرداء من غير هذا الوجه موقوفاً، ولكن أسنده سويد عن بقية، وأخاف أن يكون بقية لم يسمعه من أبي بكر بن أبي مريم عن عطية بن قيس لأن أبا بكر ثقة، وعطية ليس به بأس، والحديث منكر مرفوع.

وعدَّ ابن عدي هذا الحديث من مناكير أبي بكر بن أبي مريم، وقال: الغالب على حديثه الغرائب وقلَّ ما يوافقه عليه الثقات وأحاديثه صالحة، وهو ممن لا يحتج بحديثه ولكن يكتب حديثه، وقال ابن الجوزي: حديث لا يصح. اهـ. وقال الهيثمي في «المجمع» (٨/ ٩٠): رواه الطبراني، وفيه أبو بكر بن أبي مريم، وهو ضعيف. اهـ.

قلت: وبقية بن الوليد ضعيف أيضاً، وهو يدلس ويسوي، وكذلك فعل هاهنا كما ذكر البزار، ورفعه منكر أيضاً.

ورواه موقوفاً: ابن المبارك في «الزهد» (١٨٥) عن سفيان، قال: قال أبو الدرداء قوله. وهو موقوف منقطع الإسناد.

ومعنى: «اخبر تقله»: أنك إذا أخبرتهم وتعرفت أمرهم قليتهم، أي: أبغضتهم، قاله ابن قتيبة في «غريب الحديث» (٢/ ٥٩٦).

(٣) رواه البخاري (٦٤٩٨)، ومسلم (٢٥٤٧)، والترمذي (٢٨٧٣)، وابن ماجه (٣٩٩٠) وأحمد (٤٥١٦) من حديث ابن عمر.

(٤) في «ج» و«ف»: «وأبي». وهو تصحيف، وانظر: «مناقب الإمام أبي حنيفة» للذهبي (ص ٢٧)، و«الانتقاء» =

يعتَبِرُ في المَوعظةِ الحسَنَةِ.

٧٣ ـ وممَّا يُنسَبُ إلى عليٍّ كرَّمَ اللهُ وجهَهُ ورضِيَ اللهُ تعالى عنه:

مـا الفَخْـرُ إلا لأهـلِ العِلـمِ إنَّهـم ... علـى الهُـدَى لمَـن اسـتَهدَى أدِلَّاءُ

وقَـدْرُ كلِّ امـرِئٍ مـا كانَ يُحسِـنُه ... والجاهِلـونَ لأهـلِ العلـمِ أعـداءُ

ففُـزْ بعلـمٍ تعِـشْ حيَّـاً بـه أبـداً ... النَّـاسُ مَوتَـى وأهـلُ العلـمِ أحيـاءُ[١]

٧٤ ـ وقالَ أبو الأسوَدِ: ليسَ شيءٌ أعزَّ من العلمِ، الملوكُ حكَّامٌ على النَّاسِ، والعلماءُ حكَّامٌ على المُلوكِ[٢].

٧٥ ـ وقالَ ابنُ عبَّاسٍ رضِيَ اللهُ تعالى عنهما: خُيِّرَ سُليمانُ بنُ داودَ عليهما السَّلامُ بينَ العلمِ والمالِ والمُلكِ، فاختارَ العلمَ، فأُعطِيَ المالَ والمُلكَ معَه[٣].

٧٦ ـ وسُئل ابنُ المبارك: مَنِ الناسُ؟ فقالَ: العلماءُ، قيلَ: فمَن الملوك؟ قالَ: الزُّهاد، قيلَ: فمَن السَّفَلةُ؟ قالَ: الذينَ يأكُلونَ بدينِهم[٤].

= لابن عبد البر (ص ١٧٠)، و«أحكام القرآن» للجصاص (١/ ٨٦)، ومختصر القصة: أن ابن هبيرة لما بلغه أن أبا حنيفة حلف أنه لا يتولى القضاء، فقال: يعارض يميني بيمينه؟ فأمر به فضرب عشرون سوطاً على رأسه، فقال: اذكر مقامك بين يدي الله، فإنه أذلُّ من مقامي بين يديك، فلا تهدر دمي فإني أقول: لا إله إلا الله، فأومأ إلى الجلاد أمسك، فأصبح أبو حنيفة في السجن، وقد انتفخ رأسه ووجهه من الضرب.

(١) انظر: «الإحياء» (١/ ٧)، و«الفقيه والمتفقه» للخطيب (٢/ ١٥٠)، و«قوت القلوب» (١/ ٢٦٣).

(٢) انظر: «تفسير الثعلبي» (٣/ ٣٣٤)، و«الطيوريات» (٥٠٤) و«الإحياء» (١/ ٧).

(٣) انظر: «الإحياء» (١/ ٧)، و«التبصرة» لابن الجوزي (٢/ ١٩٣)، و«كنز العمال» (١٠/ ١٥٣). ورواه ابن عساكر في «تاريخه» (٢٢/ ٢٧٤).

(٤) رواه الدينوري في «المجالسة» (٣٠٠)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٦٥٣٤)، وأبو نعيم في «الحلية» (٨/ ١٦٧)، والخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي» (٢٠)، وابن عساكر في «تاريخه» (٣٢/ ٤٦٦). وانظر «الإحياء» (١/ ٧).

٧٧ ـ وقالَ بعضُ الحُكماءِ: ليتَ شِعْري، أيُّ شيءٍ أدركَ مَن فاتَه العِلمُ؟ وأيُّ شيءٍ فاتَه مَن أدرَكَ العِلمَ[١]؟.

٧٨ ـ وقالَ سالمُ بنُ أبي الجَعْدِ: اشْتَراني مَولايَ بثَلاثِ مئةِ درهمٍ فأعتَقَني، فقلتُ: بأيِّ حِرفَةٍ أحتَرِفُ؟[٢]، فاحتَرَفْتُ بالعلمِ، فما تمَّتْ لي سنةٌ حتَّى أتاني[٣] أميرُ المَدينةِ زائراً فلم آذَنْ له.

٧٩ ـ وقالَ أبو الدَّرداءِ رضِيَ اللهُ عنه: لأَنْ أتعَلَّمَ مسألةً أحَبُّ إليَّ من قيامِ ليلةٍ[٤].

٨٠ ـ وقالَ أيضاً: العالمُ والمُتعلِّمُ شَريكانِ في الخيرِ، وسائِرُ النَّاسِ هَمَجٌ لا خيرَ فيهم[٥].

٨١ ـ وقالَ عطاءٌ رضِيَ اللهُ عنه: مجلِسُ علمٍ يُكفِّرُ سبعينَ مجلِساً من مجالسِ اللَّهْوِ[٦].

٨٢ ـ وقالَ[٧] عُمَرُ رضِيَ اللهُ تعالى عنه: مَوتُ ألفِ عابدٍ قائمٍ باللَّيلِ وصائِمٍ بالنَّهارِ، أهوَنُ من مَوتِ عالمٍ بصيرٍ بحَلالِ اللهِ وحَرامِه[٨].

٨٣ ـ وعنه أيضاً: مَن حَدَّثَ بحديثٍ فعُمِلَ به، فلهُ مثلُ أجرِ ذلك العَمَلِ[٩].

---

(١) انظر: «الإحياء» (١/ ٧)، و«التبصرة» (٢/ ١٩٣).

(٢) في «ج»: زيادة: «قال: احترف بالعلم». ولم ترد في باقي النسخ ولا المصادر.

(٣) في «ج» و«ف»: «أتى»، والمثبت من «أ»، وهو الموافق لما في «الإحياء» (١/ ٨).

(٤) انظر: «الإحياء» (١/ ٩).

(٥) رواه الدارمي في «سننه» (٣٤٦)، وأبو نعيم في «حلية الأولياء» (١/ ٢١٢)، والآجري في «أخلاق العلماء» (ص ٤٢).

(٦) انظر: «الإحياء» (١/ ٩).

(٧) في «أ»: «وعن».

(٨) انظر: «الإحياء» (١/ ٩).

(٩) أورده الغزالي في «الإحياء» (١/ ١١)، وابن الجوزي في «التذكرة» (ص ٥٦) ورواه ابن عبد البر في =

٨٤ ـ وقالَ عطاءٌ رحِمَه اللهُ: دخَلْتُ على سعيدِ بنِ المُسيَّبِ وهو يبكي، فقلتُ: ما يُبكيك؟ قالَ: ليسَ أحدٌ يسألُني عن شيءٍ[1].

٨٥ ـ وقالَ بعضُهم: العُلماءُ سِراجُ الأَزْمنَةِ، كلُّ واحدٍ مِصباحُ زَمانِه، يستَضيءُ به أهلُ عَصرِه[2].

٨٦ ـ وقالَ الحسَنُ: لولا العُلَماءُ لصارَ النَّاسُ مثلَ البَهائمِ[3].

٨٧ ـ وقالَ يحيَى بنُ مُعاذٍ رضِيَ اللهُ عنه: العُلماءُ أرحَمُ بأمَّةِ محمَّدٍ صلَّى اللهُ تعالى عليه وسلَّمَ من آبائِهم وأُمَّهاتِهم، قيلَ: وكيفَ ذلك؟ قالَ: لأنَّ آباءَهم وأُمَّهاتِهم يحفَظُونَهم من نارِ الدُّنيا، وهم يحفَظُونَهم من نارِ الآخرةِ[4].

* * *

= «جامع بيان العلم» (٢٥٦)، والحاكم في «المدخل إلى الصحيح» (ص ٨٧)، وابن كثير في «مسند الفاروق» (١/ ٣٢٩). وقال ابن كثير: فيه نكارة شديدة جداً.

(١) انظر: «الإحياء» (١/ ١١).

(٢) انظر: «الإحياء» (١/ ١١).

(٣) انظر: «الإحياء» (١/ ١١)، و«التبصرة» (٢/ ١٩٣).

(٤) انظر: «الإحياء» (١/ ١١).

[أفضلُ السعاداتِ العلمُ والعملُ]

ثمَّ اعلَمْ: أنَّ ما يُطلَبُ لذاتِه فهو السَّعادةُ في الآخِرةِ، وما يُتوَسَّلُ به إليها في الدَّرجةِ الفاخِرَةِ، إنَّما هو العِلمُ والعَمَلُ، ولا يُتَوَصَّلُ إلى العملِ أيضاً إلا بالعلمِ بكيفيَّةِ العملِ، فأفضَلُ السَّعاداتِ في الدُّنيا والآخِرَةِ العِلمُ، فهو أفضَلُ الأعمالِ، وكيفَ لا وقد يُعرَفُ فضيلةُ الشَّيءِ أيضاً بشَرَفِ ثَمَرَتِه؟ وقد عَرَفتَ أنَّ ثَمَرَةَ العلمِ القُربُ من ربِّ العالَمين ومقارنةُ الملائكةِ المُقرَّبين.

ثـمَّ أيُّ رتبـةٍ تكـونُ أجـلَّ مـن كَـونِ العبـدِ واسـطةً بيـنَ ربِّـه وبيـنَ خَلقِـه في تقُرُّبهـم إلـى اللهِ زُلفَـى، وسـياقِهم إلـى جنَّـةِ المَـأوى؟

٨٨ ـ فمِن هُنا قالَ صلَّى اللهُ تعالى عليه وسلَّم: «اطلُبوا العلمَ ولو بالصِّينِ». ابنُ عديٍّ، والعقيليُّ، والبَيهَقِيُّ في «الشُّعَبِ»، وابنُ عبدِ البرِّ في «فَضْلِ العلمِ»(١).

---

(١) رواه ابـن عـدي فـي «الكامـل» (٥/ ١٨٨)، والعقيلـي فـي «الضعفـاء» (٢/ ٢٣٠)، والبيهقـي في «شـعب الإيمـان» (١٥٤٣)، وابـن عبـد البر فـي «جامع بيـان العلـم» (٢٠) و(٢٢)، والخطيب في «الرحلـة» (٢)، وابـن الجـوزي فـي «الموضوعـات» (١/ ٢١٥) من طريـق أبي عاتكـة طريف بن سـليمان، عن أنـس مرفوعاً.

قـال البـزار في «البحـر الزخـار» (١/ ١٦٤): وحديـث أبي العاتكـة.. لا يعرف ولا يـدرى من أين هـو، فليـس لهـذا الحديـث أصـل.

وقال البيهقي في «المدخل» (ص ٢٤١): هذا حديث متنه مشهور، وأسانيده ضعيفة، لا أعرف له إسناداً يثبت بمثله الحديث، والله أعلم.

وقال العقيلي: أبو عاتكة بصري، قال البخاري: منكر الحديث. اهـ. وقال ابن عدي: لا يتابعه عليه أحد من الثقات. اهـ. وقال ابن الجوزي: حديث لا يصح. وقال ابن حبان: هذا الحديث باطل لا أصل له. انظر: «المجروحين» (١/ ٣٨٢).

قـالَ الحُجَّـةُ[١]: وقد كانَ أهلُ الـوَرَعِ من عُلمـاءِ الظَّاهِرِ مُقرِّيـن بفَضْلِ عُلماءِ الباطِنِ وأربـابِ القُلوبِ.

٨٩ـ كانَ الشَّافِعِيُّ رحِمَه اللهُ يجلِسُ بينَ يدَي شَيبانَ الرَّاعي[٢] كما يقعُدُ الصَّبيُّ في المَكتبِ، ويسألُه كيفَ يفعَلُ في كذا وكذا، فيقال[٣] له: مِثلُك يسألُ هذا البَدَوِيَّ؟ فيقولُ: إنَّ هذا وَفْقٌ لما علمنا[٤]. وفي نُسخةٍ: لما جهلناه.

٩٠ـ وكانَ أحمدُ بنُ حَنبلٍ ويحيى بنُ مَعينٍ يختَلِفانِ إلى مَعروفٍ الكَرْخِيِّ ولم يكُنْ في علمِ الظَّاهِرِ بمَنزِلَتِهما، وكانا يسألانِه[٥].

٩١ـ وكيـفَ لا، وقـد قـالَ صلَّـى اللهُ تعالـى عليـه وسـلَّمَ لمَّـا قيـلَ لـه: كيـفَ نفعَـلُ إذا جاءَنـا أمـرٌ لـم نجِـدْه فـي كتـابٍ ولا سُـنَّةٍ[٦]؟ فقـالَ صلَّـى اللهُ تعالـى عليـه وسـلَّمَ: «سَـلُوا الصَّالحيـنَ، واجعَلـوه شُـورَى بينَهـم». الطَّبَرانِـيُّ من

(١) انظر: «الإحياء» لحجة الإسلام الغزالي (١/ ٢١ ـ ٢٢).

(٢) شيبان الراعي هو عابد زاهد قانت لله، قال الذهبي في «تاريخ الإسلام» (٤/ ٤١٠): لا أعلم متى توفي ولا من حمل عنه، ولا ذكر له أبو نعيم في «الحلية» سوى حكاية واحدة... اهـ. وقد جعله الذهبي في وفيات (١٦١ ـ ١٧٠هـ). وقال ابن حبان في «الثقات» (٦/ ٤٤٨): شيبان الراعي من عُبّاد أهل مروٍ يروي عن سفيان الثوري، روى عنه أهل بلده.. وهو صاحب حكايات عجيبة، وكان ابن المبارك لا يميل إليه لميله إلى مذهب الرأي.

وقد نقل القسطلاني في «المواهب اللدنية» (٣/ ٤٠١) أن لقاء الشافعي وأحمد بن حنبل مع شيبان الراعي باطل، لأنهما لم يدركا شيبان. وانظر: «مجموع الفتاوى» (١١/ ٥٨١).

(٣) في «ج» و«أ»: «فيقول»، والمثبت من «ف».

(٤) انظر: «قوت القلوب» (١/ ٢٧٠)، و«الإحياء» (١/ ٢١). وانظر لزاماً الحاشية قبل السابقة.

(٥) انظر: «شعب الإيمان» للبيهقي (٢٩٠١)، و«قوت القلوب» (١/ ٢٧١)، و«الإحياء» (١/ ٢١).

(٦) في «أ»، زيادة: «رسوله».

حديثِ ابنِ عبَّاسٍ رضِيَ اللهُ عنه، فيه عبدُ اللهِ بنُ كَيسانَ، ضعَّفَه الجُمهورُ[١].

ومن هنا قيلَ: عُلَماءُ الظَّاهِرِ زِينَةُ الأرضِ والمُلكِ، وعُلماءُ الباطِنِ زينةُ السَّماواتِ والمَلَكوتِ.

٩٢ ـ وقالَ الثَّوريُّ لرَفيقٍ له كانَ يمشي معَه فنَظَرَ إلى بابِ دارٍ مَرفوعٍ مَعمورٍ: لا تفعَلْ ذلك؛ فإنَّ النَّاسَ لو لم ينظُروا إليه لكانَ صاحِبُه لا يَتعاطَى هذا الإسرافَ، فالنَّاظِرُ إليه مُعينٌ له على إسرافِ ما في يدِيه[٢].

وفي قولِه سُبحانَه وتعالى: ﴿لَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِۦٓ أَزْوَٰجًا مِّنْهُمْ﴾ [طه: ١٣١]. دلالةٌ عليه.

٩٣ ـ وقالَ بعضُ العارِفينَ: لا تنظُرْ إلى الأغنياءِ؛ فإنَّ بَريقَةَ أموالهم تُذهِبُ برَوْنَقِ أحوالِكُم[٣].

٩٤ ـ وقالَ الجُنَيدُ: قالَ لي السَّرِيُّ شَيخي يوماً: إذا قُمْتَ من عندي، مَن

---

(١) قاله العراقي في «تخريج الإحياء» (١/ ٣٠). وقد رواه الطبراني في «الكبير» (١٢٠٤٢)، والثعلبي في «تفسيره» (١٠/ ٣٢٢)، والضياء في «المختارة» (١٢/ ١٢٨) من حديث عبد الله ابن كيسان، عن عكرمة، عن ابن عباس، بلفظ: «تجعلونه شورى بين العابدين من المؤمنين ولا تقضونه برأي خاصة...». وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١/ ١٨٠): رواه الطبراني في «الكبير»، وفيه عبد الله بن كيسان، قال البخاري: منكر الحديث. ورواه أيضاً: ابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (١٦١١) و(١٦١٢)، والخطيب في «الفقيه والمتفقه» (١/ ٤٧٦)، و(٢/ ٣٩١) من طريق مالك، عن يحيى بن سعيد الأنصاري، عن سعيد بن المسيب، عن علي بن أبي طالب، باللفظ السابق. قال ابن عبد البر: هذا حديث لا يعرف من حديث مالك إلا بهذا الإسناد، ولا أصل له في حديث مالك عندهم ـ والله أعلم ـ ولا في حديث غيره.

(٢) في «ج»: «يده». وانظر: «الإحياء» (١/ ١٢٧).

(٣) انظر: «الإحياء» (١/ ٢١).

تُجالِسُ؟ قلتُ: المُحاسِبيَّ، قالَ: نعم، خُذْ من علمِه وأدَبِه، ودَعْ عنك تشقيقَه للكلامِ، وردَّه على المُتكلِّمين، ثمَّ لمَّا ولَّيتُ، سمِعتُه يقولُ: جعَلَكَ اللهُ صاحبَ حديثٍ صُوفِيّاً، ولا جعَلَك صُوفِيّاً صاحِبَ حديثٍ.

وأشارَ إلى أنَّ مَن حصَّلَ العِلمَ ثمَّ تصوَّفَ أفلَحَ، ومَن تصَوَّفَ قبلَ العِلمَ خاطَرَ بنَفسِه[1].

* * *

(١) انظر: «قوت القلوب» (١/ ٢٧١)، و«الإحياء» (١/ ٢٢).

[اعرِفِ الحق تعرِفْ أهلَه]

ثمَّ اعلَمْ: أنَّ مَن عَرَفَ الحقَّ بالرِّجالِ حارَ في مَقاماتِ[1] الضَّلالِ.

٩٥ ـ ولذا قالَ بعضُ أهلِ الحالِ: انظُرْ إلى ما قالَ، ولا تنظُرْ إلى مَن قالَ[2].

فاعرِفِ الحقَّ تَعرِفْ أهلَه[3]، إن كُنتَ سالِكاً طريقَ الحقِّ، وإن قنعتَ بالتَّقليدِ والنَّظرِ إلى ما اشتهرَ من درجاتِ الفَضْلِ بينَ النَّاسِ من عُلماءِ الدُّنيا، ولا[4] تغفلْ عن الصَّحابةِ الكِرامِ، وعلُوِّ منصِبَهم في هذا المَرامِ، رِضوانُ اللهِ تعالى عليهم أجمَعين.

فقد أجمعوا على أنَّه[5] لا يُدرَكُ في الدُّنيا[6] شأوُهم، ولا يُشَقُّ غبارهم، ولم يكُنْ تقدمهم بالكلامِ والفقهِ، بل بعلمِ الآخِرَةِ وسُلوكِ طريقِها.

٩٦ ـ وما فُضِّلَ أبو بكرٍ رضِيَ اللهُ تعالى عنه بكثرةِ صلاةٍ ولا صيامٍ، ولا بكثرةِ روايةٍ ولا فَتوى ولا كلامٍ، ولكِنْ بسِرٍّ وَقَرَ في صَدرِه، كما شَهِدَ له سيِّدُ المُرسلين صلَّى اللهُ تعالى عليه وسلَّمَ. كذا ذكرَه الغزاليُّ[7].

---

(١) في «أ»: «متاهات».

(٢) نسب هذا القول إلى حاتم الأصم كما في «الإمتاع والمؤانسة» (١/ ٢٤٤)، كما نسب إلى علي بن أبي طالب كما في «عيون الأنباء» (ص ٧٠٩).

(٣) وهو من قول علي بن أبي طالب، انظر: «الإحياء» (١/ ٥٣)، و«أنساب الأشراف» (٢/ ٥٣٩)، و«الذريعة إلى مكارم الشريعة» (١٧١).

(٤) في «أ»: «فلا».

(٥) في «أ»: «أنهم».

(٦) في «أ»: «الدين».

(٧) انظر: «الإحياء» (١/ ٥٢).

قالَ العِراقيُّ: أخرجَه التِّرمِذيُّ في «النَّوادرِ» من قَولِ بكرِ بنِ عبدِ اللهِ المُزَنيِّ، قالَ: ولم أجِدْه مَرفوعاً[1].

قُلتُ: لكنَّه في حُكمِ المَرفوعِ؛ فإنَّ مثلَ هذا لا يقالُ مِن قِبَلِ الرَّأيِ، وقد تلقَّته المَشايخُ بالقَبولِ، وأَورَدُوه في مَعرِضِ النُّقُولِ!

٩٧ ـ ويُؤيِّدُه كلامُ ابنِ مَسعودٍ رضِيَ اللهُ تعالى عنه: ليسَ العِلمُ بكثرةِ الرِّوايةِ، إنَّما العِلمُ نورٌ يُقذَفُ في القلبِ[2].

فليَكُنْ حِرْصُك في طَلَبِ ذلك السِّرِّ، فهو الجوهَرُ النَّفيسُ، والدُّرُّ المَكنونُ، ودَعْ عنكَ ما تَطابَقَ أكثَرُ النَّاسِ عليه، وعلى تفخيمِه وتعظيمِه لأسبابٍ ودَواعٍ يطولُ تفصيلُها، فلقد قُبِضَ الرَّسولُ صلَّى اللهُ تعالى عليه وسلَّمَ عن آلافٍ من الصَّحابةِ كلُّهم عُلماءُ باللهِ، أثنَى عليهم رسولُ اللهِ صلَّى اللهُ تعالى عليه وسلَّمَ، ولم يكُنْ فيهم أحَدٌ يُحسِنُ صَنعةَ الكلامِ، ولا نصَّبَ نفسَه للفُتيا منهم أحدٌ إلا بضعَةَ عشَرَ رجُلاً، ولقد كانَ ابنُ عُمَرَ منهم رضِيَ الله تعالى عنهم.

٩٨ ـ وكانَ إذا سُئِلَ عن الفُتيا يقولُ للسَّائلِ: اِذهَبْ إلى هذا الأميرِ الذي تقَلَّدَ أمورَ النَّاسِ، وَضَعْهَا في عُنُقِه[3]. إشارةً إلى أنَّ الفُتيا في القَضايا والأحكامِ من توابعِ الوِلايةِ والسَّلطنةِ.

---

(١) انظر: «تخريج أحاديث الأحياء» (١/ ٣٢)، وهو في «نوادر الأصول» للحكيم الترمذي (٣/ ٥٥)، وفيهما: من قول أبي بكر بن عبد الله المزني!

(٢) هو في «الإحياء» (١/ ٤٩) منسوباً لابن مسعود، لكن الذي في المصادر منسوباً إلى الإمام مالك، انظر: «مسند الموطأ» للجوهري (١٤)، و«قانون التأويل» لابن العربي (ص ٣٦٢)، و«الإلماع» للقاضي عياض (ص ٢١٧)، و«صفة الصفوة» (١/ ٣٩٧).

(٣) انظر: «الإحياء» (١/ ٢٣) و(١/ ٦٩)، و«قوت القلوب» (١/ ٢٢٨).

٩٩ ـ ولمَّا ماتَ عمرُ رضِيَ الله تعالى عنه قالَ ابنُ مَسعودٍ رضِيَ اللهُ عنه: ماتَ تِسعَةُ أعشارِ العلمِ، فقيلَ له: أتقولُ ذلك وفينا جُملةٌ من الصَّحابةِ؟! قالَ: لم أُرِدْ علمَ الفُتيا والأحكامِ، وإنَّما أريدُ العِلمَ بالله[١].

أفَترى أنَّه أرادَ صنعةَ الكلامِ والجدَلِ؟ فما بالُك لا تحرِصُ على مَعرِفَةِ ذلك العلمِ الذي ماتَ بمَوتِ عُمرَ، وهو الذي سدَّ بابَ الكلامِ والجدَلِ.

١٠٠ ـ فضَرَبَ صَبِيغاً بالدُّرَّةِ لمَّا أَوْرَدَ عليه سُؤالاً في تعارُضِ آيتَينِ في كتابِ اللهِ عزَّ وجَلَّ، وهجَرَه وأمرَ النَّاسَ بهَجرِه[٢].

والحاصِلُ: أنَّ أقسامَ ما يُتَقرَّبُ به إلى اللهُ تعالى ثلاثةٌ:

عِلمٌ مُجرَّدٌ، وهو عِلمُ المُكاشَفَةِ.

وعَمَلٌ مُجرَّدٌ، كعَدْلِ السُّلطانِ مَثَلاً.

ومُرَكَّبٌ من علمٍ وعَمَلٍ، وهو علمُ طريقِ الآخرةِ، فإنَّ صاحِبَه من العُلماءِ والعُمَّالِ جميعاً.

فانظُرْ إلى نفسِك، أتكونُ يومَ القيامةِ في حِزْبِ عُلماءِ اللهِ، أو عُمَّالِ اللهِ، أو في حِزْبيهما، فتضرِبَ بسَهمِك معَ كلِّ فريقٍ منهُما.

خُذْ ما تَراهُ ودَعْ شيئاً سَمِعْتَ بهِ ... في طَلْعَةِ الشَّمسِ ما يُغنيكَ عن زُحَلِ[٣]

---

(١) أورده بهذا اللفظ الغزالي في «الإحياء» (١/ ٢٣)، ورواه الطبراني في «الكبير» (٨٨٠٩) (٨٨١٠)، وابن عساكر في «تاريخه» (٤٤/ ٢٨٣) من حديث ابن مسعود مقتصراً على شطره الأول: «مات تسعة أعشار العلم» وقال الهيثمي في «المجمع» (٩/ ٦٩): رواه الطبراني بأسانيد، ورجال هذا رجال الصحيح، غير أسد بن موسى، وهو ثقة.

(٢) رواه الدارمي في «مسنده» (١٤٦) و(١٥٠)، وعبد الرزاق في «المصنف» (٢٠٩٠٦)، وابن وضاح في «البدع» (١٤٨) والآجري في «الشريعة» (١٥٣). وانظر: «الإحياء» (١/ ٢٣).

(٣) قائله المتنبي، انظر: «ديوانه» (٣/ ٨١)، وانظر أيضاً «أمالي ابن الشجري» (٣/ ٢٤٦)، و«الخصائص» لابن جني (٢/ ١٧٣)، و«محاضرات الأدباء» (١/ ٤٠٦)، و«خزانة الأدب» (٩/ ٣٧٥).

١٠١ ـ وفي[1] وكلامُ الشَّافعيِّ رحِمَه اللهُ: مَن ادَّعى أنَّه جمعَ بينَ حب الدُّنيا وخالِقِها في قلبِه؛ فقد كَذَبَ[2].

١٠٢ ـ وكتبَ حَكيمٌ إلى حكيمٍ: قد أُوتيتَ عِلماً فلا تُدَنِّسْ علمَك بظُلْمَةِ الذُّنوبِ، فتبَقَى في الظُّلْمَةِ يومَ يسعى أهلُ العلمِ بنُورِ عِلمِهم[3].

١٠٣ ـ وقالَ عيسى عليه السَّلامُ: ما أكثَرَ الشَّجَرَ! وليسَ كلُّها بثَمَرٍ[4]، وما أكثَرَ الثَّمَرَ! وليسَ كلُّها بطيِّبٍ، وما أكثَرَ العُلومَ! وليسَ كلُّها بنافعٍ[5].

١٠٤ ـ وأمَّا ما في «الإحياءِ» من حديثِ: «قليلٌ من التَّوفيقِ خيرٌ من كثيرٍ من العلمِ». فقالَ العِراقيُّ: لم أجِدْ له أصْلاً[6].

١٠٥ ـ وكذا ما ذكرَه من: أنَّ عليّاً أخرَجَ القُصَّاصَ من جامعِ البَصرَةِ، فلمَّا سَمِعَ كلامَ الحسَنِ البَصريِّ لم يُخرِجْه؛ إذ كانَ يتكلَّمُ في علمِ الآخرةِ[7]. فلم يصِحَّ؛ إذ المُحدِّثون اتَّفَقوا على عَدَمِ اجتِماعِ الحسَنِ بعَليٍّ رضِيَ اللهُ عنه.

***

---

(١) في «ف»: «ومن».

(٢) انظر: «الإحياء» (١/ ٢٥).

(٣) رواه أبو نعيم في «الحلية» (٩/ ١٤٦)، وابن الجوزي في «القصاص» (ص ٢٠٨)، وفي «التبصرة» (٢/ ١٩٤). وانظر: «الإحياء» (١/ ٢٥).

(٤) في «أ» و«ف»: «يثمر».

(٥) انظر: «الإحياء» (١/ ٣١)، و«ربيع الأبرار» للزمخشري (٤/ ٤٢).

(٦) انظر: «تخريج الإحياء» للعراقي (١/ ٤١)، وتمام كلامه: وقد ذكره صاحب الفردوس من حديث أبي الدرداء، وقال: «العقل» بدل: «العلم». ولم يخرجه ولده في «مسنده». وانظر: «الأسرار المرفوعة» للمصنف (ص ٢٦١).

(٧) انظر: «الإحياء» (١/ ٣٤)، و«قوت القلوب» (١/ ٢٥٦).

[لبُّ العلمِ التوحيدُ]

ثمَّ اعلَمْ: أنَّ لُبَّ العلمِ هو التَّوحيدُ، وغايتُه عندَ ذَوي التَّأييدِ أن تُرى الأمورُ كلُّها من اللهِ تعالى رُؤيةً تقطعُ التفاتَه عن[1] الأسبابِ والوَسائطِ والإضافاتِ، فلا يرَى الخيرَ والشَّرَّ كلَّه إلا منه، وهذا مَقامٌ شريفٌ إحدى ثمَراتِه التَّوكُّلُ، ومنه تَرْكُ[2] شِكايةِ الخلقِ، وتركُ الغَضَبِ عليهم، والرِّضا والتَّسليمُ لحُكمِ اللهِ تعالى.

١٠٦ ـ وكانَ إحدى ثمَراتِه: قَولُ أبي بكرٍ الصِّدِّيقِ رضِيَ اللهُ تعالى عنه لمَّا قيلَ له في مَرَضِه: أنَطلُبُ لك طَبيباً؟ فقالَ: الطَّبيبُ أمرَضَني[3].

١٠٧ ـ وقولُ آخَرُ: لمَّا مَرِضَ فقيلَ له: ماذا قالَ لك الطَّبيبُ في مَرَضِك؟ فقالَ: قالَ: إني[4] فاعِلٌ لما أريدُ[5].

وإذا عرَفتَ هذا فإليك الخِيَرةُ في أن تنظُرَ لنَفسِك، فتَقتَدِيَ بالسَّلَفِ، أو تتدَلَّى بحَبلِ الغُرورِ وتتشَبَّهَ بالخَلَفِ، فكلُّ ما ارتَضاهُ السَّلَفُ من العُلومِ فقد اندَرَسَ أكثَرُه، وما أكَبَّ عليه النَّاسُ فأكثَرُه مُبتَدَعٌ مُحدَثٌ.

---

(١) في «ج» و«ف»: «من».

(٢) في «ج»: «عدم»، وفي «أ»: «ومنها ترك»، والمثبت من «ف».

(٣) انظر: «الإحياء» (١/ ٣٣)، و«قوت القلوب» (٢/ ٣٦)، و«محاضرات الأدباء» (١/ ٥٠٧) وفيها أنه القائل أبو بكر الصديق، لكن المشهور من قول عبد الله بن مسعود، رواه ابن سعد (٣/ ٢٨٥)، والشجري في «أماليه» (٢٨٧٦)، والبيهقي في «الشعب» (٢٢٦٧)، وابن عساكر في «تاريخه» (٣٣/ ١٨٤ و١٨٦). وانظر الخبر الآتي.

(٤) في «ج»: «لي: إنَّه».

(٥) انظر: «الإحياء» (١/ ٣٣)، و«قوت القلوب» (٢/ ٣٦). ورواه ابن سعد في «الطبقات» (٣/ ١٩٨) وأبو نعيم في «الحلية» (١/ ٣٤)، وابن عساكر في «تاريخه» (٣٠/ ٤١٠).

١٠٨ ـ وقد صَحَّ عن[١] رسولِ اللهِ صلَّى اللهُ تعالى عليه وسلَّمَ: «بدَأَ الإسلامُ غَريباً، وسيَعودُ غَريباً كما بدأ، فطُوبَى للغُرَباءِ»، فقيلَ: مَن الغُرَباءُ؟ فقالَ: «الذين يُصلِحونَ ما أفسَدَه النَّاسُ من سُنَّتي، والذين يُحيون ما أماتَوه[٢] من سُنَّتي». مُسلمٌ من حديثِ أبي هُريرةَ رضِيَ اللهُ عنه مُختَصَراً، وهو بتَمامِه عندَ التِّرمذِيِّ من حديثِ عَمرِو ابنِ عَوْفٍ وحسَّنَه[٣].

١٠٩ ـ وفي حديثٍ آخرَ: «الغُرَباءُ ناسٌ قليلون صالحون بينَ ناس كثيرٍ، من يُبغِضُهم في الخلقِ أكثَرُ ممَّن يُحبُّهم». أحمدُ من حديثِ عبدِ اللهِ بنِ عَمرٍو[٤].

وقد صَدَقَ صلَّى اللهُ تعالى عليه وسلَّمَ، فإنَّ تلكَ العُلومَ قد صارَتْ غَريبةً اليومَ بحيثُ يُمْقَتُ ذاكِرُها.

١١٠ ـ ولذا قالَ الثَّورِيُّ: إذا رأيتَ العالِمَ كثيرَ الأصدِقاءِ فاعلَمْ أنَّه مِخْلَطٌ[٥]؛ لأنَّه إن نطَقَ بالحقِّ أبغَضُوه[٦].

---

(١) في «أ»: «قول» بدل «عن».

(٢) جاء بعدها في «ج» و«ف»: «الناس».

(٣) أورده بهذا اللفظ الغزالي في «الإحياء» (١/ ٣٨)، وأبو طالب في «قوت القلوب» (١/ ٢٤٨).
ورواه مسلم (١٤٥) مختصراً من حديث أبي هريرة.
ورواه الترمذي (٢٦٣٠) من حديث عمرو بن عوف، وفيه: «فطوبى للغرباء الذين يصلحون ما أفسد الناس من بعدي من سنتي». وقال: حديث حسن.
ورواه القضاعي في «مسند الشهاب» (١٠٥٢)، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (١٩٠٢)، والبيهقي في «الزهد» (٢٠٥) من حديث عمرو بن عوف، وفيه: ومن الغرباء؟ قال: «الذين يحيون سنتي، ويعلمونها عباد الله».

(٤) رواه أحمد في «مسنده» (٦٦٥٠)، والآجري في «الغرباء» (٦)، والبيهقي في «الزهد» (٢٠٣). وهو حديث حسن. وانظر: «قوت القلوب» «١/ ٢٤٨»، و«الإحياء» (١/ ٣٨).

(٥) في هامش «ج»: «مخلط: كمِنبر: من يخالط الأمور».

(٦) انظر: «الإحياء» (١/ ٣٨)، و«قوت القلوب» (١/ ٢٤٨).

والحاصِلُ: أنَّ القِسمَ المَحمودَ من العلومِ بالأشياءِ إلى أقصى غاياتِ الاستِقصاءِ: هو العِلمُ باللهِ تعالى وبصِفاتِه وأفعالِه، وسُنَنِه في مَصنُوعاتِه، وحِكمَتِه في ترتيبِ العُقبَى على الدُّنيا، فإنَّ هذا علمٌ مطلوبٌ لنفسِه والتَّوسُّلِ به إلى سعادةِ الآخرةِ، والذَّخائرِ الفاخِرةِ، بل بَذْلُ المَقدورِ فيه إلى أقصَى الجُهدِ قُصورٌ عن حدِّ الواجبِ، فإنَّه البحرُ الذي لا يُدرَكُ غَوْرُه، وإنَّما يَحومُ الحائِمونَ على سواحِلِه وأطرافِه، بقَدْرِ ما يُسِّرَ لهم من إشراقِه.

وما خاضَ أطرافَه إلا الأنبياءُ والأولياءُ والرَّاسِخون في العلمِ من الأصفياءِ على اختلافِ درَجاتِهم، بحَسَبِ قُوَّةِ حالاتِهم[١]، وتَفاوُتِ تقديرِ اللهِ تعالى في مراتبِ عِناياتِهم.

وهذا هو العلمُ المَكنونُ لا يُسَطَّرُ في الكتبِ، وإنَّما يُعينُ على التَّنبُّه له التَّعلُّمُ ومُشاهدةُ أحوالِ عُلماءِ الآخرةِ[٢]، ويُعينُ عليه في آخرِ الأمرِ المُجاهدَةُ والرِّياضةُ، وتصفيةُ القَلبِ وتفريغُه عن علائقِ الدُّنيا وعَوائقِها، والتَّشبُّهِ فيها بالأنبياءِ والأولياءِ بالقَطْعِ من[٣] خلائقِها، ليتَّضِحَ منه لكلِّ ساعٍ إلى طلبِه بقَدْرِ الرِّزقِ لا بقَدْرِ الجُهدِ، ولا غِنى فيه عن الاجتِهادِ؛ فإنَّ المُجاهدَةَ مفتاحُ الهدايةِ، لا مفتاحَ لها سِواها[٤].

* * *

(١) في «أ»: «حالهم».

(٢) زاد في «أ»: «وأحوالهم».

(٣) في «أ»: «عن».

(٤) انظر: «الإحياء» (١/ ٣٩) فالكلام السابق منه.

[دورُ العلماءِ معَ الخُلفاءِ]

ثـمَّ اعلَـمْ: أنَّ الخِلافـةَ[1] بعدَ رسـولِ اللهِ صلَّـى اللهُ تعالى عليه وسـلَّمَ تولَّاها الخُلفـاءُ الرَّاشِـدون المَهدِيُّـون، فكانُوا أئمَّـةً عُلماءَ بـاللهِ تعالى، فُقَهاءَ فـي أحكامِه، ومُسـتقلِّين بالفَتـاوَى في الأقضِيَـةِ، فكانُوا لا يسـتَعينون بالفُقَهاءِ إلا نـادِراً في وقائعَ لا يُسـتَغنَى فيهـا عن المُشـاوَرةِ، فتفـرَّغَ العُلَماءُ لعلـمِ الآخرةِ، وتجرَّدُوا لهـا، وكانُوا يتدافَعُـون الفَتـاوى وما يتعَلَّقُ بأحـكامِ الخلقِ من الدُّنيـا، وأقبَلُوا علـى المَولى بكُنْهِ اجتِهادِهم، كمـا نُقِلَ في[2] سِـيَرِهم.

فلمَّا أفضَتِ الخِلافةُ بعدَهم إلى أقوامٍ توَلَّوها بغيرِ استحقاقٍ ولا استِقلالٍ بعلمِ الفَتاوى والأحكامِ اضطرُّوا إلى الاستِعانةِ بالفُقَهاءِ، واستِصحابِهم في جميعِ أحوالِهم لاستِفتائِهم في مَجاري أحكامِهم في أفعالِهم وأقوالِهم.

وقد كانَ بقِيَ من عُلماءِ التَّابعين مَن هو مُستَمِرٌّ على الطِّرازِ الأوَّلِ من اليقينِ، ومُلازِمٌ صفوَ الدِّينِ، ومُواظِبٌ على سَمْتِ السَّلَفِ الصَّالحين، وكانوا إذا طُلِبوا أعرَضُوا وهرَبُوا، فاضطرَّ الخُلفاءُ إلى الإلحاحِ في طلَبِهم لتَوليَةِ القَضاءِ والحُكوماتِ، فرأى أهلُ تلكَ الأعصارِ عزَّ العُلماءِ في الأمصارِ وإقبالَ الأئمَّةِ والوُلاةِ عليهم معَ إعْراضِهم عنهم وعَدَمِ التفاتِهم إليهم، فاشرَأَبُّوا لِطلَبِ[3] العلمِ توَصُّلاً إلى نَيلِ العِزِّ وطَلَبِ الجاهِ من قِبَلِ الوُلاةِ، فأكبُّوا على عِلمِ الفَتاوى، وعَرَضُوا أنفُسَهم على الوُلاةِ، وتعرَّفُوا إليهم وطلَبُوا الولاياتِ والصِّلاتِ لدَيهم، فمِنهم مَن حُرِمَ ومنهُم مَن أَنْجحَ،

---

(١) من هنا إلى آخر هذ الفصل من «الإحياء» (١/ ٤١).

(٢) في «أ»: «من».

(٣) في «ف»: «فطلب»، وفي «ج»: «في طَلَبِ». والمثبت من «أ».

فالمُنجحُ لم يَخلُ من ذُلِّ الطَّلَبِ ومَهانةِ التَّبذُّلِ، فأصبَحَ الفُقَهاءُ بعدَ أن كانوا مطلوبينَ طالبِينَ، وبعدَ أن كانوا أعِزَّةً بالإعراضِ عن السَّلاطينِ أذِلَّةً بالإقبالِ عليهم، إلا مَن وفَّقَه اللهُ تعالى في كلِّ عصرٍ من عُلماءِ الدِّينِ، وقد كانَ أكثرُ الإقبالِ في تلك الأعصارِ على عِلمِ الفَتاوى والأقضِيَةِ؛ لشِدَّةِ الحاجةِ إليها في الولاياتِ والحُكوماتِ.

ثمَّ ظهرَ من بعدِهم من الصُّدورِ والأُمراءِ مَنْ يسمَعُ مَقالاتِ النَّاسِ في قَواعدِ العَقائدِ، ومالَت نفسُه إلى سَماعِ الحُجَجِ وما فيها من الفوائدِ، فغَلَبَت رغبتُه إلى المُناظَرةِ والمُجادَلَةِ في الكلامِ، فانكبَّ النَّاسُ على علمِ الكلامِ وما يتعلَّقُ بها من الأحكامِ، وترَكُوا سائرَ أحكامِ الإسلامِ، واستخرجوا[١] فنونَ المُناقَضاتِ، وأصنافَ المُعارَضاتِ في المَقالاتِ.

وزَعَمُوا أنَّ غَرَضَهم الذَّبُّ عن دينِ الله تعالى، وقَمعُ البِدعةِ، والتَّدافُعُ عن السُّنَّةِ، كما زَعَمَ مَن قبلَهم أنَّ غرَضَهم الاشتِغالُ بفَتاوَى الدِّينِ، وتقلُّدُ أحكامِ المُرسلينِ[٢]؛ إشفاقاً على خَلقِ اللهِ ونصيحةً لهم.

ثمَّ ظَهَرَ بعدَ ذلك من الصُّدورِ مَن لم يستَصوِبِ الخَوْضَ في الكلامِ، وقبَّحَ فتحَ بابِ المُناظرةِ في ذلك المَرامِ، لِما كانَ قد تولَّدَ في فتحِ بابِه من التَّعَصُّباتِ الفاحشةِ، والخُصوماتِ النَّاشئةِ من العناد[٣]، المُفضِيةِ إلى إهراقِ الدِّماءِ وتخريبِ البلادِ، وسائرِ أنواعِ الفَسادِ فيما بينَ العبادِ.

ومالَت نفسُه إلى المُناظَرةِ في الفِقه وبيانِ الأَوْلى من مذهَبِ أبي حنيفةَ رحِمَه اللهُ والشَّافعِيِّ على الخُصوصِ، فترَكَ النَّاسُ الكلامَ وفُنونَ علومِ الإسلامِ،

---

(١) في «ف» و«ج»: «واستحرصوا». والمثبت من «أ» وهامش «ج»، وهو الموافق لما في «الإحياء» (١/ ٤٢).

(٢) في «أ»: «وتقليد أحكام المسلمين».

(٣) في «ج»: «العباد».

وانثالوا على المسائلِ الخلافيَّةِ بينَ الحنفيَّةِ والشَّافعيَّةِ، وتساهلوا في الخلافِ معَ المالكيَّةِ والحنبَليَّةِ، وزَعَموا أنَّ غرَضَهم استِنباطُ دَقائقِ الشَّرعِ، واستِخراجُ حقائقِ الأصلِ والفَرْعِ، وتقريرُ عِلَلِ المَذهَبِ وأَدلّتِها، وتمهيدُ أصولِ الفَتاوى أو تتمَّتُها، وأكثَرُوا فيها التَّصانيفَ والاستنباطاتِ، وزيَّنوا[1] فيها أنواعَ المُجادَلاتِ.

قالَ حُجَّةُ الإسلامِ رضِيَ اللهُ عنه: وهم مُستَمِرُّون عليه إلى الآن، وليسَ نَدري ما الذي يُحدِثُ الله فيما بعدَ من الأعصارِ في الأمصارِ، ولو مالَت نُفوسُ أربابِ الدُّنيا إلى الخِلافِ معَ إمامٍ آخرَ، أو إلى علمٍ آخَرَ لَمالوا أيضاً معَهم، وزَعَموا أنَّ ما اشتَغَلوا به هو من علمِ الدِّينِ، وأنْ لا مَطلَبَ لهم سوى التَّقرُّبِ إلى ربِّ العالمين.

ثمَّ قاسُوا الملوكَ بالحدَّادين، وظنُّوا أنَّ عادةَ الصَّحابةِ في مُشاوَراتِهم كتَشاوُرِهم في مسألةِ الجدِّ والإخوةِ، وحَدِّ شُربِ الخَمرِ، ووُجوبِ الغُرْمِ على الإمامِ إذا أخطأَ، كما نُقِلَ من إلقاءِ المرأة جَنِيْنَها خوفاً من عمر، وكما نُقل من مسائِلِ الفَرائضِ وغيرِها، وما نُقِلَ عن مالكٍ والشَّافعِيِّ ومحمَّدِ بنِ الحسَنِ وأبي يوسُفَ وغيرِهم من العُلماءِ في مُحاوَراتِهم[2].

١١١ ـ وقد رُئِيَ[3] الثَّورِيُّ حَزيناً، فقيلَ له ما لك؟ فقالَ: صِرْنا مَتْجَراً لأبناءِ الدُّنيا، يلزَمُنا أحدُهم، حتَّى إذا تعلَّم جُعِلَ عامِلاً أو قاضِياً أو قَهْرَماناً[4].

وقد ذَكَرْنا نَزْراً يسيراً في فضلِ العلمِ، وميَّزْنا بينَ العُلومِ المَحمودةِ والمَذمومةِ في «شَرحِ عَينِ العِلمِ»[5].

---

(١) في هامش «ج»: «ورتبوا» وأشار فوقها برمز «ظ». وكذلك هي في «الإحياء» (١/ ٤٢).

(٢) انظر: «الإحياء» (١/ ٤٢). وما سلف قبله منه أيضاً.

(٣) في «أ» و«ف» وهامش «ج»: «رؤي» وأشار فوقها برمز نسخة.

(٤) انظر: «الإحياء» (١/ ٥٧).

(٥) في هامش «ج»: «مهم، هو مختصر الإحياء مقدار حجم «الشفا» للأستاذ المصنف رضي الله عنه. ابن السندي رحمهما الله تعالى ورزقنا ذلك الشرح. لمحرره شرح الله صدره».

[آدابُ العلماءِ أُولي الأَلبابِ]

بقيَ بعضُ الآدابِ اللَّازِمِ لأولي الألبابِ:

١ ـ منها: تصحيحُ النِّيَّةِ في جميعِ الأبوابِ من العباداتِ والمُعامَلاتِ:

١١٢ ـ لحديثِ: «إنَّما الأعمالُ بالنِّيَّاتِ»[١].

وتقديمُ طهارةِ النَّفسِ عن الأخلاقِ الرَّدِيَّةِ والأفعالِ الدَّنِيَّةِ، فقد ورَدَ:

١١٣ ـ «مَن طَلَبَ عِلماً مما يُبتَغَى به وجهُ الله؛ ليُصيبَ به عَرَضاً من الدُّنيا، لم يَجِدْ عَرْفَ الجنَّةِ يومَ القِيامةِ»؛ أي: ريحَها. أبو داودَ وابنُ ماجَه بإسنادٍ جيِّدٍ[٢].

وقالَ بعضُ المُحقِّقين: معنَى قولِ بعضِهم: (تعلَّمْنا العلمَ لغَيرِ اللهِ فأبى أن يكونَ إلا للهِ)[٣]: أنَّ العلمَ أبى وامتنَعَ علينا، ولم تنكَشِفْ حقيقتُه لدَينا، وإنَّما وَصَلَ حديثُه وألفاظُه إلينا[٤].

والظَّاهِرُ أنَّ معناهُ: أنَّا تعلَّمْنا العلمَ لغيرِ الله، فأبى العلمُ لشَرَفِه أن يكونَ إلا للهِ، فببركةِ العلمِ حَصَلَ تصحيحُ العمل.

---

(١) رواه البخاري (١)، ومسلم (١٩٠٧)، وأبو داود (٢٢٠١)، والترمذي (١٧٤٢)، والنسائي (١/ ٥٨)، وابن ماجه (٤٢٢٧)، وأحمد (١٦٨) من حديث عمر بن الخطاب.

(٢) رواه أبو داود (٣٦٦٤)، وابن ماجه (٢٥٢)، وأحمد (٨٤٥٧)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم (١١٤٣)، والخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي» (١٨) من حديث أبي هريرة مرفوعاً. وإسناده حسن؛ فيه فليح بن سليمان، وهو حسن الحديث. وانظر «تخريج الإحياء» للعراقي (١/ ٧٤).

(٣) وهو قول سفيان الثوري رحمه الله، فيما نقله الماوردي في «أدب الدنيا والدين» (ص ٨٠)، و«النكت على مقدمة ابن الصلاح» للزركشي (٣/ ٦٤٤).

(٤) انظر: «الإحياء» (١/ ٥٠).

وهذا خاصٌّ لجمعِ هذّبَتهم[١] العِنايةُ الإلهيَّةُ، وأخلَصَتْهم من التعلُّقِ بالأمورِ الملاهيَّةِ، وإنَّما يكونُ هذا نتيجةَ علمِ الكتابِ والسُّنَّةِ، دونَ سائر العُلومِ المُحدثةِ لأهلِ البِدعةِ، حتَّى قالَ بعضُ أهلِ الظاهر ببُطلانِ النَّظرِ في العقليَّاتِ والفِقهيَّاتِ، مُتعَلِّلين فيها بأنَّها لو كانَ لها أصلٌ لأدرَكَه أربابُها وحقَّقَهُ أصحابُها.

٢ ـ ومنها: أنَّ يُقلِّلَ العَلائقَ والعَوائقَ، والتَّعلُّقَ بالخَلائقِ، فإنها شاغلةٌ ومانِعةٌ عن خِدمةِ الخالقِ، ﴿مَّا جَعَلَ ٱللَّهُ لِرَجُلٍ مِّن قَلْبَيْنِ فِى جَوْفِهِۦ﴾ [الأحزاب: ٤].

١١٤ ـ ولذا قيلَ: العلمُ لا يُعطيك بعضَه حتَّى تُعطِيَه كلَّك، فإذا أعطيتَه كلَّكَ فأنتَ من إعطائِه إياكَ بعضَه على خَطَرٍ[٢].

٣ ـ ومنها: أن لا يتكبَّرَ على العلم، ويتواضَعَ للمُعلِّم[٣].

١١٥ ـ قالَ الشَّعبيُّ رحِمَه اللهُ: صلَّى زيدُ بنُ ثابتٍ ـ رضيَ اللهُ تعالى عنه ـ على جَنازَةِ أُمِّهِ[٤]، فقُرِّبَت إليه بغلَتُه ليَركبَها، فجاءَ ابنُ عبَّاسٍ رضِيَ اللهُ تعالى عنهما، فأخَذَ برِكابِه، فقالَ زيدٌ: خَلِّ عنها[٥] يا ابنَ عَمِّ رسولِ اللهِ صلَّى اللهُ تعالى عليه وسلَّمَ، فقالَ ابنُ عبَّاسٍ: هكَذا أُمِرْنا أن نفعَلَ بالعُلماءِ والكُبَراءِ، فقبَّلَ زيدُ بنُ ثابتٍ يدَه وقالَ: هكذا أُمِرنا أن نفعَلَ بأهلِ[٦] بيتِ رسولِ اللهِ صلَّى اللهُ تعالى عليه وسلَّمَ[٧]. كذا في «الإحياءِ»[٨].

---

(١) في «أ» و«ف»: «جذبتهم».

(٢) وهو قول علي بن الجعد، فيما ذكر القرشي في «الجوهر المضية» (٢/ ٥٢٣)، ومن قول الخليل بن أحمد فيما ذكر الراغب الأصفهاني في «محاضرات الأدباء» (١/ ٧٢).

(٣) في «ج»: «على المعلم، ويتواضع للمتعلم»، والمثبت من «أ» و«ف» وهامش «ج».

(٤) «أمه» ليس في «أ» و«ف».

(٥) في «أ»: «عنه».

(٦) في «أ»: «بآل».

(٧) في هامش «ج»: «كذا في الشفاء للقاضي عياض عليه رحمة ربه الفياض. لمحرره وقد شرحه المصنف».

(٨) «الإحياء» (١/ ٥٠).

وقالَ العِراقيُّ: ذكرَه الحاكِمُ، والبَيهَقِيُّ في «المَدخَلِ»، إلا أنَّهم قالُوا: هكَذا نفعَلُ، قالَ الحاكِمُ: صحيحُ الإسنادِ على شرطِ مُسلمٍ[1].

١١٦ ـ وقد قيلَ: العلمُ حَرْبٌ للمُتعالي، كالسَّيلِ حربٌ للمَكانِ العالي[2].

٤ ـ ومنها: أن يعمَلَ بعِلمِه ويُزيِّنَه بحِلْمِه، قالَ اللهُ تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفۡعَلُونَ﴾ [الصف: ٢].

١١٧ ـ وقالَ النَّبيُّ صلَّى اللهُ تعالى عليه وسلَّمَ: «أشَدُّ النَّاسِ عَذاباً يومَ القِيامةِ عالمٌ لم ينفَعْه اللهُ بعِلمِه». الطَّبَرانِيُّ والبَيهَقِيُّ[3].

١١٨ ـ وقالَ: «لا يكونُ المَرءُ عالماً حتَّى يكونَ بعِلمِه عامِلاً». ابنُ حِبَّانَ[4].

---

(١) انظر: «تخريج الإحياء» (١/ ٦٢)، وقال العراقي: أخرجه الطبراني والحاكم... وأخرجه الطبراني في «الكبير» (٤٧٤٦) والحاكم (٣/ ٤٢٣)، والخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي» (٣١٠)، وفي «الفقيه والمتفقه» (٢/ ٩٩)، والبيهقي في «المدخل» (٦٧٠). وانظر: «جامع بيان العلم» (٨٣٢).

(٢) انظر: «الإحياء» (١/ ٥٠)، و«التبيان» للنووي (ص ٤٦)، و«المجموع شرح المهذب» (١/ ٢٦). وعندهم هو شعر:

العلم حربٌ للفتى المتعالي ... كالسيل حربٌ للمكان العالي

(٣) رواه الطبراني في «الصغير» (٥٠٧)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (١٦٤٢)، والدينوري في «المجالسة وجواهر العلم» (٩٠)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (١١٢٢)، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (١٠٧٩)، والخطيب في «الكفاية» (ص ٦)، والآجري في «أخلاق العلماء» (ص ٨٦)، وابن عدي في «الكامل» (٣/ ٤٧٤) من طريق عثمان بن مقسم البري، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة مرفوعاً. وإسناده ضعيف، وقال ابن عبد البر: وهو حديث انفرد به عثمان البري لم يرفعه غيره وهو ضعيف الحديث معتزلي فيما ذكروا، ليس حديثه بشيء.

وقال ابن عدي: وهذا معروف بعثمان البري والبلاء منه. وقال أيضاً: عامة حديثه مما لا يتابع عليه إسناداً أو متناً، وهو ممن يغلط الكثير.

وقال الهيثمي في «المجمع» (١/ ١٨٥): فيه عثمان البري، قال الفلاس: صدوق لكنه كثير الغلط صاحب بدعة، ضعفه أحمد والنسائي والدارقطني.

(٤) قال العراقي في «تخريج الإحياء» (١/ ٧١): أخرجه ابن حبان في كتاب «روضة العقلاء» والبيهقي =

١١٩ ـ وقالَ أسامةُ بنُ زيدٍ رضِيَ اللهُ تعالى عنهما: سمِعتُ رسولَ اللهِ صلَّى اللهُ تعالى عليه وسلَّمَ يقولُ: «يُؤتَى بالرَّجلِ يومَ القيامةِ فيُلقَى في النَّارِ، فتَنْدَلِقُ أَقتابُه، فيدورُ بها كما يدورُ الحِمارُ بالرَّحَى، فيطوفُ به أهلُ النَّارِ، فيقولونَ: ما لك؟ فيقولُ: كنتُ آمُرُ بالخيرِ ولا آتيه، وأنهى عن الشَّرِّ وآتيه». متَّفقٌ عليه[١].

ولعل هذا الحديثِ مُقتبَسٌ من قولِه تعالى: ﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ حُمِّلُواْ ٱلتَّوْرَىٰةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾ [الجمعة: ٥]، وأبلَغُ من هذا قولُه تعالى: ﴿وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ٱلَّذِىٓ ءَاتَيْنَٰهُ ءَايَٰتِنَا فَٱنسَلَخَ مِنْهَا فَأَتْبَعَهُ ٱلشَّيْطَٰنُ فَكَانَ مِنَ ٱلْغَاوِينَ ﴿١٧٥﴾ وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَٰهُ بِهَا وَلَٰكِنَّهُۥٓ أَخْلَدَ إِلَى ٱلْأَرْضِ وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ ۚ فَمَثَلُهُۥ كَمَثَلِ ٱلْكَلْبِ إِن تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ أَوْ تَتْرُكْهُ يَلْهَث ۚ ذَّٰلِكَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا ۚ فَٱقْصُصِ ٱلْقَصَصَ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٥ ـ ١٧٦]؛ أي: سواءٌ أُوتيَ الحِكمَةَ أو لم يُؤتَ، فهو يَلهَثُ إلى الشَّهواتِ، ويخوضُ إلى اللَّهواتِ.

١٢٠ ـ وقال سفيان الثوري: يَهْتِفُ العلمُ بالعملِ، فإن أَجَابَه وإلا ارْتَحَل[٢]

٥ ـ ومنها: أن يكونَ حَريصاً على طَلَبِ زيادتِه؛ لقَولِه تعالى: ﴿وَقُل رَّبِّ زِدْنِى عِلْمًا﴾ [طه: ١١٤].

= في «المدخل» موقوفاً على أبي الدرداء، ولم أجده مرفوعاً.

وقد رواه الدارمي (٣٠١)، وابن سعد في «الطبقات» (٢/ ٣٥٧)، وابن حبان في «روضة العقلاء» (ص ٣٥)، والبيهقي في «المدخل» (٤٨٨)، وأبو نعيم في «الحلية» (١/ ٢١٣)، والخطيب في «الفقيه والمتفقه» (١/ ٢٦) والآجري في «أخلاق العلماء» (ص ٨٠) من طرقٍ عن أبي الدرداء موقوفاً. وإسناده حسن.

(١) رواه البخاري (٣٢٦٧)، ومسلم (٢٩٨٩).

(٢) أورده ابن قتيبة في «عيون الأخبار» (٢/ ١٤٠)، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (١٢٧٤)، والغزالي في «الإحياء» (١/ ٥٩)، والزمخشري في «ربيع الأبرار» (٤/ ٧٢).

١٢١ ـ ولقولِه صلَّى اللهُ تعالى عليه وسلَّمَ: «لا بُورِكَ لي في يومٍ لا أزدادُ فيه علماً»[(١)].

١٢٢ ـ ولقولهم: مَن لم يكُنْ في زيادةٍ فهو في نُقصانٍ، ومن استوَى يوماهُ فهو مَغبونٌ[(٢)].

١٢٣ ـ وقالَ ابنُ المُبارَكِ: لا يزالُ المَرءُ عالماً ما طلَبَ العلمَ، فإذا ظَنَّ أنَّه قد عَلِمَ فقد جَهِلَ[(٣)].

١٢٤ ـ ويُؤَيِّدُه حديثُ: «مَنهُومانِ لا يشبعانِ: طالِبُ العِلمِ، وطالِبُ الدُّنيا»[(٤)].

---

(١) رواه إسحاق بن راهويه في «مسنده» (١١٢٨)، والطبراني في «الأوسط» (٦٦٣٦)، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (٣١٨)، وأبو نعيم في «الحلية» (٨/ ١٨٨)، وابن عدي في «الكامل» (٤/ ٢٩٩)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (٧/ ٥)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (١/ ٢٣٣) من حديث عائشة مرفوعاً. وقال الهيثمي في «المجمع» (١/ ١٢٦): رواه الطبراني في «الأوسط»، وفيه الحكم بن عبد الله، قال أبو حاتم: كذاب. اهـ. وقال ابن الجوزي: حديث لا يصح. وقد استنكره ابن عدي.

(٢) رواه أبو نعيم في «الحلية» (٨/ ٣٥) من طريق إبراهيم بن أدهم، قال: بلغني أن الحسن البصري رأى في المنام النبي ﷺ قال يا رسول الله: عظني، قال من استوى يوماه...».

وأخرجه ابن أبي الدنيا في «المنامات» (٢٤٣) عن شيخ من بني سليم قال: رأيت النبي ﷺ في منامي، فذكر مثل سابقه.

ورواه أيضاً الخطيب في «اقتضاء العلم العمل» (ص ١١٢) عن الوليد بن صالح، عن رجل: رأيت النبي ﷺ في النوم فقال..، فذكر مثله.

وأورده الديلمي في «مسند الفردوس» (٣/ ٦١٦) مرفوعاً.

وقال المصنف في «الأسرار المرفوعة» (ص ٣٢٨): لا يعرف إلا من منام «لعبد العزيز بن أبي رواد قال: أوصاني به في الرؤيا...».

(٣) رواه الدينوري في «المجالسة وجواهر العلم» (٣٠٨).

(٤) رواه ابن حبان في «المجروحين» (٢/ ٢٢)، والطبراني في «الكبير» (١٠٣٨٨)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (٣٢٢)، وابن عدي في «الكامل» (٥/ ٢٢٩)، وابن الجوزي في «العلل المتناهية» =

١٢٦ ـ ومنها: التَّباعُدُ عن مُصاحبةِ أهلِ الدُّنيا، والتَّساعُدُ بمُرافقةِ أهلِ العُقْبى.

١٢٥ ـ قالَ الفُضَيلُ: إنِّي لأرحَمُ ثلاثةً: عزيزَ قومٍ ذَلَّ، وغنيَّ قَومٍ افتقَرَ، وعالماً يلعَبُ به الجُهَّالُ الحمقى أبناءُ الدُّنيا[١].

١٢٦ ـ وقيلَ ليَحيَى بنِ مُعاذٍ الرَّازِيِّ: متى يذهَبُ بهاءُ العلمِ والحِكمَةِ؟ قالَ: إذا طُلِبَ بهما الدُّنيا[٢].

١٢٧ ـ وقالَ عمرُ رضِيَ الله تعالى عنهما: إذا رأيتُم العالمَ مُحِبّاً للدُّنيا فاتَّهِموه على دينِه، فإنَّ كلَّ مُحِبٍّ يخوضُ فيما أَحَبَّ[٣].

= (١١١) من حديث ابن مسعود مرفوعاً. وفي إسناده عبد الله بن حكيم أبو بكر الداهري، قال ابن حبان: كان يضع الحديث على بعض الثقات. وقال ابن الجوزي: حديث لا يصح.

وقد رواه موقوفاً الدارمي (٣٥٨)، والبيهقي في «المدخل» (٤٤٩)، والآجري في «أخلاق العلماء» (ص ٦٨) من حديث ابن مسعود موقوفاً.

ورواه الحاكم في «المستدرك» (١/ ١٦٩)، والبيهقي في «المدخل» (٤٥٠) و(٤٥١)، وفي «الشعب» (٩٧٩٨)، وابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١١٣)، وابن عدي في «الكامل» (٧/ ٥٥٧ ـ ٥٥٨) من حديث أنس مرفوعاً. وقال الحاكم: حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ولم أجد له علة. اهـ. وقال ابن عدي: هذا حديث الهسنجاني سرقه منه محمد ابن أحمد بن يزيد.

ورواه البزار في «البحر الزخار» (٤٨٨٠)، وابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١١٢) من حديث ابن عباس مرفوعاً. وفي إسناده ليث بن أبي سليم، قال البزار: أصابه شبه الاختلاط فيبقى في حديثه لين.

(١) رواه البيهقي في «المدخل» (٦٩٩)، وقال: وروي هذا مرفوعاً عن النبي ﷺ من أوجه كلها ضعيفة. اهـ. وقال ابن الجوزي في «الموضوعات» (١/ ٢٣٧): إنما يعرف هذا من كلام الفضيل بن عياض، ثم ساق إسناده إليه.

(٢) انظر: «الإحياء» (١/ ٦٠).

(٣) هو في «إحياء علوم الدين» (١/ ٦١) منسوباً إلى عمر، لكن جاء في «جامع بيان العلم» لابن عبد البر «١١٧٤» منسوباً لجعفر بن محمد.

١٢٨ ـ قُلتُ: ويُؤَيِّدُه حديثُ: «مَن أَحَبَّ شيئاً أكثَرَ ذِكرَه»[١].

١٢٩ ـ وقالَ سعيدُ بنُ المُسيَّبِ: إذا رَأيتُمُ العالمَ يغشَى الأُمراءَ فهو لِصٌّ[٢].

وقد أُنشد في ذلك فقال:

عَجبتُ لمُبْتَاعِ الضَّلالةِ بالهُدَى ... ومَن يشتَري دُنياه بالدِّينِ أعجَبُ

وأعجَبُ من هذَينِ مَن باعَ دينَه ... بدُنيا سِواه ذاك من ذَينِ أعجَبُ

٧ ـ ومنها: **أن لا يطلُبَ الدُّنيا بعلمِه**؛ لِما قدَّمناه، ولأنَّ أقلَّ دَرَجاتِ العالمِ أن يُدرِكَ حقارةَ الدُّنيا وخِسَّتَها، وكُدْورَتَها وانصِرافَها[٣]، وعِظَمَ الآخرةِ وعِزَّتَها، وصَفاءَها ودوامَها، ويعلمَ أنَّهما مُتضادَّتانِ، كالضَّرَّتَينِ، مهما أرضَيتَ إحداهما أسخَطْتَ الأُخرَى، وككِفَّتَي الميزانِ، مهما رَجَحَتْ إحداهُما خَفَّتِ الأُخرَى، وكالمَشرِقِ والمَغربِ، فمَتَى قَرُبتَ من أحدِهما بَعُدْتَ عن الثاني، وكقَدَحَين أحدُهما مملوءٌ فبِقَدرِ ما تصُبُّ منه في الآخرِ، حتَّى يمتَلِئَ يفرغُ من الآخرِ.

كما نبَّه على هذا الأمرِ قولُه عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ: «مَن أحَبَّ آخِرَتَه أضَرَّ بدُنياه، ومَن أحَبَّ دُنياه أضَرَّ بآخِرَتِه، فآثِروا[٤] ما يبقَى على ما يفنَى». كذا[٥] رَواهُ أحمدُ، والحاكِمُ، عن أبي مُوسَى رضِيَ اللهُ تعالى عنه[٦].

---

(١) أورده المتقي في «كنز العمال» (١/ ٤٢٥)، ونسبه لـ «مسند الفردوس» للديلمي عن عائشة. وقال السخاوي في «المقاصد الحسنة» (ص ٦١٩): أخرجه أبو نعيم ثم الديلمي من حديث مقاتل بن حيان، عن داود بن أبي هند، عن الشعبي، عن عائشة به مرفوعاً.

(٢) انظر: «الإحياء» (١/ ٦٨). وقد سلف برقم (٧) من حديث أبي هريرة مرفوعاً، ولا يصح رفعه، فانظره ثمة.

(٣) في «الإحياء»: «وانصرامها».

(٤) في «أ»: «فآثر».

(٥) في «ف»: «كما».

(٦) سلف برقم (٣٦)، فانظر تخريجه هناك.

ثمَّ مَن لا يَعرِفُ حَقارَةَ الدُّنيا وخَساسَتَها، وانقِلابَها[1]، وامتِزاجَ لذَّاتِها بآلامِها وكُدُوراتِها، ثمَّ انصرام ما يصفُو في بعضِ حالاتِها، فهو فاسِدُ العقل فيما هُنالك؛ فإنَّ المُشاهَدَةَ والتَّجربةَ تُرشِدُ إلى ذلك، فكيفَ يكونُ من العلماءِ مَن لا عقلَ له؟

ومَنْ لا يعلَمُ عَظَمَةَ الآخرةِ ونفاسَتَها ودَوامَها فهو كافِرٌ مَسلوبُ الإيمانِ، فكيفَ يكونُ من العلماءِ مَن لا إيمانَ له؟

ومَن لا يعلَمُ مُضادَّةَ الدُّنيا للعُقبَى، وأنَّ الجمعَ بينَهما طَمَعٌ في غيرِ مَطْمَعٍ، فهو جاهِلٌ بشَرائعِ الأنبياءِ كلِّهم، بل هو كافِرٌ بالقُرآنِ من أوَّلِه إلى آخرِه، فكيفَ يُعَدُّ من زُمرَةِ العُلماءِ.

ومَن عَلِمَ هذا كلَّه ثمَّ لم يُؤثِرِ الآخرةَ على الدُّنيا فهو أسيرُ الشَّيطانِ، وقد أهلَكَتْه شَهوتُه، وغَلَبَت عليه شِقْوَتُه، فكيفَ يُعَدُّ من حزبِ العلماءِ مَن هذه دَرَجتُه؟!

١٣٠ ـ وفي أخبارِ داودَ عليه السَّلامُ حِكايةً عن اللهِ تعالى: أنَّ أدنى ما أصنَعُ بالعالِم إذا آثَرَ شَهوتَه على محبَّتي أن أَحرِمَه لذيذَ مُناجاتي، يا داودُ! لا تسأَلْ عنِّي عالماً قد أَسْكَرَتْهُ الدُّنيا فيصُدَّكَ عن طَريقِ محبَّتي، أولئك قُطَّاعُ الطَّريقِ على عبادي، يا داودُ! إذا رأيتَ لي طالباً فكُنْ له خادِماً، يا داودُ! مَن رَدَّ إليَّ هارِباً كتبتُه جِهْبِذاً، ومن كتبته جِهْبِذاً لم أُعذِّبْه أبداً[2].

١٣١ ـ ولذا قال الحسَنُ: عقوبةُ العُلماءِ مَوتُ القلبِ، ومَوتُ القَلبِ طَلَبُ الدُّنيا بعَمَلِ العُقبَى[3].

---

(١) في «أ» و«ف»: «وانقلاباتها».

(٢) رواه ابن أبي الدنيا في «الزهد» (ص١٦٦)، والشجري في «أماليه» (٤٠٧)، وانظر «الإحياء» (١/ ٦٠)، و«قوت القلوب» (١/ ٢٤٤).

(٣) انظر: «الإحياء» (١/ ٦٠). ورواه ابن المبارك في «الزهد» (١٥١٤) ـ ومن طريق البيهقي في «المدخل» (٥٠٣)، وفي «الشعب» (١٦٩٦) ـ وأحمد في «الزهد» (١٤٩٨)، وابن معين في =

١٣٢ ـ وكانَ يحيَى بنُ مُعاذٍ يقولُ لعُلماءِ الدُّنيا: يا أصحابَ العلمِ قُصورُكم قيصَرِيَّةٌ، وبيوتُكم كِسرَوِيَّةٌ، وأثوابُكم طالوتِيَّةٌ، وأخفافُكم جالوتِيَّةٌ، ومَراكِبُكم قارُونيَّةٌ، وأَوانيكُم فِرعَونِيَّةٌ، ومآثِمُكُم جاهِلِيَّةٌ، ومَذاهِبُكم شَيطانيَّةٌ، فأينَ المَسالِكُ المُحَمَّدِيَّةُ والمَسالِكُ الأحمَدِيَّةُ[1]؟!

ثمَّ لا يُظَنُّ أنَّ تركَ المالِ يكفي للُّحوقِ بعُلماءِ الآخِرةِ في المنالِ والمآلِ، فإنَّ محبَّةَ الجاهِ أضرُّ من المالِ.

١٣٣ ـ ولذا قالَ بِشرٌ: «حَدَّثَنا» بابٌ من أبوابِ الدُّنيا، فإذا سمِعْتَ الرَّجُلَ يقولُ: «حَدَّثَنا» فإنَّما[2] يقولُ: أوسِعُوا لي[3].

١٣٤ ـ وقالَ الثَّورِيُّ رحِمَه اللهُ: فتنةُ الحديثِ أشدُّ من فتنةِ الأهلِ والمالِ والولدِ[4].

١٣٥ ـ وقالَ سهل: النَّاسُ كلُّهم مَوتَى إلا العلماءَ، والعُلماءُ كلُّهم سُكارَى إلا العاملين، والعاملون كلُّهم مَغرورون إلا المُخلِصينَ، والمخلصُ على وَجَلٍ حتَّى يدري بما يُختَم له[5].

وفي روايةٍ: «والمُخلِصونَ على خَطَرٍ عَظيمٍ»[6].

= «تاريخه» (٢/ ٧٠).

(١) انظر: الإحياء (١/ ٦١)، و«معجم السفر» للسلفي (ص ٢٤٥).

(٢) في هامش «ج»: «فكأنما» ورمز لها بـ «ظ».

(٣) انظر: «قوت القلوب» (١/ ٢٣٣)، و«الإحياء» (١/ ٦١). ورواه ابن المقرئ في «معجمه» (٤٢٧)، وأبو نعيم في «الحلية» (٨/ ٣٣٩).

(٤) انظر: «الإحياء» (١/ ٦١).

(٥) انظر: «الإحياء» (١/ ٦١).

(٦) أوردها السمرقندي في «تنبيه الغافلين» (٦٧٦) من قول سهل بن عبد الله، ورواه البيهقي في «الشعب» (٦٤٥٥) من قول ذي النون المصري.

وهو انقِلابُ الإخلاصِ رِياءً ونِفاقاً.

وقال[١] بعضُ المُحقِّقين: خَطَرُه: أن يَظُنَّ أنَّ خلاصه بإخلاصِ نفسِه.

ولذا قيلَ: مَرتبةُ المُخلَصين ـ بفَتحِ اللَّامِ ـ أعلى من منزِلَةِ المُخلِصين ـ بكَسرِها ـ، وإن قُرِئَ بالوَجهَينِ في السَّبعةِ قولُه تعالى: ﴿إِنَّهُۥ مِنۡ عِبَادِنَا ٱلۡمُخۡلَصِينَ﴾ [يوسف: ٢٤]. وكأنَّ في القِراءتَينِ تَنْبيهٌ نَبيهٌ على الحالتَينِ والنِّسبتَينِ من المعنَى المَجازِيِّ الكَسْبيِّ والحقيقيِّ الوَهْبيِّ، كما حُقِّقَ في قولِه تعالى: ﴿وَمَا رَمَيۡتَ إِذۡ رَمَيۡتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾ [الأنفال: ١٧]، وهذا مرتبةُ جَمعِ الجمعِ التي هي نهايةُ المَقْصِدِ الأقصى في المَنزِلةِ الأَسْنَى.

١٣٦ ـ وقالَ أبو سُليمانَ الدَّارانيُّ: إذا طَلَبَ الرَّجُلُ الحديثَ، أو تزَوَّجَ، أو سافرَ في طَلَبِ المَعاشِ، فقد رَكَنَ إلى الدُّنيا[٢].

وإنَّما أرادَ به طَلَبَ الأسانيدِ العاليةِ، أو طَلَبَ الحديثِ الذي لا يحتاجُ إليه في طَلَبِ[٣] الآخِرَةِ.

١٣٧ ـ وقالَ بعضُ السَّلَفِ: العلماءُ يُحشَرون في زُمرَةِ الأنبياءِ، والقُضاةُ يُحشَرون في زُمرَةِ السَّلاطينِ والأُمَراءِ[٤].

وفي معنى القُضاةِ: كلُّ فَقيهٍ يَقْصِدُ بعلمِه الجاهَ والمالَ[٥].

١٣٨ ـ ورُوِيَ: أنَّه حَمَلَ إلى الحَسَنِ ـ رحِمَه اللهُ ـ رجلٌ من خُراسانَ كيساً بعدَ انصِرافِ الحَسَنِ من مجلِسِه فيه خمسةُ آلافِ درهمٍ وعشَرَةُ أثوابٍ من رَقيقِ

---

(١) في «ج» «وحمل».

(٢) انظر: «قوت القلوب» (١/ ٢٣٤)، و«الإحياء» (١/ ٦١)، و«تلبيس إبليس» (ص ٢٦٢).

(٣) في «أ» و«ف»: «طريق». والمثبت من «ج»، وهو الموافق لما في «الإحياء» (١/ ٦١).

(٤) انظر: «قوت القلوب» (١/ ٢٧٠)، و«الإحياء» (١/ ٦١).

(٥) انظر: «الإحياء» (١/ ٦١).

البَزِّ، وقالَ: يا أبا سعيدٍ! هذه نَفَقةٌ وهذه كسوَةٌ، فقالَ الحسَنُ: عافاك اللهُ ضُمَّ إليك نَفَقَتَك وكسوَتَك، فلا حاجَةَ لنا بذلك، إنَّه مَن جَلَسَ مثلَ مَجلِسي هذا، وقَبِلَ منَ النَّاسِ مثلَ هذا، لقِيَ اللهَ تعالى يومَ القيامةِ ولا خَلاقَ له[١].

٨ ـ **ومنها**: أن يكونَ غيرَ مائلٍ إلى التَّرفُّهِ في المَطعَمِ والمَشرَبِ، والتَّنَعُّمِ في المَلبَسِ والتَّجُمُّلِ في الأثاثِ والمَسكَنِ، بل يُؤثِرُ الاقتِصادَ أو الاقتِصارَ في جميعِ ذلك، ويَتَشَبَّهُ بالسَّلف الصَّالحِ فيما هُنالِك، وكلَّما ازدادَ إلى طَرَفِ القِلَّةِ مَيلُه ونَهْمتُه ازدادَ من اللهِ قُربتُه ومَنزلتُه، وارتفَعَ في عُلماءِ الآخرةِ درجتُه ومَرتَبتُه.

١٣٩ ـ ويشهَدُ لذلك ما يُحكي عن أبي عبدِ اللهِ الخوَّاصِ[٢] رحِمَه اللهُ، وكانَ من أصحابِ حاتمِ الأصَمِّ[٣]، قالَ: دخَلْتُ معَ حاتمِ الرَّيَّ ومعَنا ثلاثَ مئةٍ وعِشرون رَجُلاً نُريدُ الحجَّ وعليهم الزُّرمْانقات[٤]، وليسَ معَهم جِرابٌ ولا طَعامٌ، فدخَلْنا على رجُلٍ من التُّجار مُتقَشِّفٍ يحِبُّ المَساكينَ فأَضافَنا تلك اللَّيلةَ، فلمَّا كانَ من الغَدِ قالَ لحاتم: أَلَك حاجةٌ، فإنِّي أريدُ أن أعودَ فقيهاً لنا هو عَليلٌ؟ فقالَ حاتمٌ: عِيادةُ المَريضِ فيها فَضلٌ، والنَّظرُ إلى الفَقيهِ عِبادةٌ، فأنا أيضاً أَجِيءُ معَك، وكانَ العليلُ محمَّدَ بنَ مُقاتِلٍ قاضيَ الرَّيِّ.

فلمَّا جِئْنا البابَ فإذا هو مُشرِفٌ حَسَنٌ، فبقيَ حاتمٌ مُتفَكِّراً يقولُ: بابُ عالمٍ على هذه الحالةِ[٥]،..

(١) انظر: «قوت القلوب» (١/ ٢٤٩)، و«الإحياء» (١/ ٦٢). والحسن: هو البصري.

(٢) أبو عبد الله الخواص: هو علي، متصوف من أهل الري، صاحب حاتم الأصم.

(٣) حاتم الصم: هو ابن عنوان بن يوسف البلخي، الزاهد الرباني، أبو عبد الرحمن الأصم، توفي سنة (٢٣٧هـ). انظر: «السير» (١١/ ٤٨٥).

(٤) في جميع النسخ: «المرقعات». والمثبت من المصادر. والزرمانقات: جميع زرمانقة هي الجبة من الصوف. (معرَّب). انظر: «الصحاح» (٤/ ١٤٩٠) و«القاموس المحيط» (ص ٨٩٠).

(٥) في «أ»: «الحال».

ثمَّ أُذِنَ لهم فدَخلوا، فإذا دارٌ قَوراءُ[١]، وبزَّةٌ وسِعةٌ، وسُتورٌ، فبقيَ حاتمٌ مُتفكِّراً، ثمَّ دخَلُوا إلى المجلسِ الذي هو فيه، وإذا بفُرُشٍ وَطيئَةٍ، وهو راقِدٌ عليها، وعندَ رأسِه غُلامٌ، وبيدِه مَذَبَّةٌ.

فقعَدَ الرَّازِيُّ وسألَ[٢] عن حالِه، وحاتمٌ قائِمٌ على حيالِه[٣]، فأَوْمَأَ إليه ابنُ مُقاتِلٍ أن اجلِسْ، فقالَ: لا أجلِسُ، فقالَ: لعلَّ لك حاجةً؟ فقالَ: نعم، فقالَ: ما هي؟ فقالَ: مسألةٌ أسأَلُك عنها، قالَ: سَلْ، قالَ: قُمْ واستَوِ حتَّى أسأَلَك عنها، فاستَوَى.

فقال حاتمٌ رحِمَه اللهُ: عِلمُك هذا من أينَ أخَذْتَه؟ فقالَ: من الثِّقاتِ حَدَّثُوني به، قالَ: عمَّن؟ قالَ: عن أصحابِ رسولِ اللهِ صلى اللهُ تعالى عليه وسلَّمَ، قالَ: وأصحابُ رسولِ اللهِ صلَّى اللهُ تعالى عليه وسلَّمَ عمَّن؟ قالَ: عن رسولِ اللهِ، قالَ: ورسولُ اللهِ عمَّن؟ قالَ: عن جبريلَ عنِ اللهِ عزَّ وجَلَّ، قالَ حاتمٌ: ففيمَ أدَّاه جِبريلُ عليه السَّلامُ عنِ اللهِ عزَّ وجَلَّ إلى رسولِ الله صلَّى اللهُ تعالى عليه وسلَّمَ، وأدَّاهُ رسولُ اللهِ صلَّى اللهُ تعالى عليه وسلَّمَ إلى أصحابِه، وأصحابُه إلى الثِّقاتِ، وأدَّاهُ الثِّقاتُ إليك؟ هل فيما سمعتَ مَن كانَ في دارِه إشرافٌ وكانَت سعتُها أكثرَ كانَ له عندَ اللهِ المنزلةَ أكثر[٤]؟ قالَ: لا، قالَ: فكيفَ سمِعتَ؟ قالَ: سمعتُ: مَن زَهِدَ في الدُّنيا ورَغِبَ في العُقبَى، وأحَبَّ المَساكينَ وقدَّمَ لآخِرَتِه؛ كانَ له عندَ الله المنزلةُ، قالَ له حاتمٌ: وأنتَ بمَن اقتَدَيتَ؟ أبالنَّبيِّ صلَّى اللهُ تعالى عليه وسلَّمَ وأصحابِه والصَّالحينَ من أحبابِه؟ أم بِفرعَونَ ونُمرودَ وأضرابِه؟

---

(١) في «أ»: «نوراء». والمثبت من «ج» و«ف». ومعنى «قوراء»: واسعة.

(٢) في «أ»: «وسأله».

(٣) في «أ»: «حاله».

(٤) في «أ» و«ف»: «أكبر».

يا عُلماءَ السُّوءِ! مِثلُكم يَراهُ الجاهِلُ المُتكالِبُ في الدُّنيا الرَّاغِبُ فيها، فيقولُ: العالم على هذه الحالةِ لا أكونُ أنا شَرّاً منه؟! وخرَجَ من عندِه.

فلمَّا دَخَلَ حاتمٌ بغدادَ اجتمَعَ إليه أهلُه، فقالوا: يا أبا عبدِ الرَّحمنِ، أنت رجلٌ أَلْكنٌ أعجَمِيٌّ ليسَ يُكلِّمُك أحدٌ إلا قطعتَه؟

قالَ: معي ثلاثُ خِصالٍ أَظْهَرُ بهِنَّ على خَصمي، أَفرحُ إذا أصابَ خَصْمي، وأحزَنُ إذا أخطَأَ، وأحفَظُ نفسي أن لا تجهَلَ عليه.

فبلغَ ذلك أحمدَ بنَ حَنبَلٍ، فقالَ: سُبحانَ الله، ما أعقَلَه! قومُوا بنا إليه، فلمَّا دخَلُوا عليه قالَ أحمدُ: يا أبا عبدِ الرَّحمنِ، ما السَّلامَةُ من الدُّنيا؟ قالَ: يا أبا عبدِ اللهِ، لا تسلمُ من الدُّنيا حتَّى يكونَ معَك أربعُ خِصالٍ: تَغْفِرُ للقومِ جَهْلَهُم، وتمنَعُ جَهْلَكَ منهم، وتبذُلُ لهم شيئَكَ، وتكونُ من شيئِهم آيِساً، فإذا كنتَ هكَذا سلِمْتَ من الدُّنيا[٥].

وفي سيرةِ[٦] السَّلَفِ في البَذاذَةِ[٧] وتَركِ التَّجَمُّلِ ما يشهَدُ لذلك.

والتَّحقيقُ فيه: أنَّ التَّزين بالمُباحِ ليسَ بحَرامٍ، ولكنَّ الخَوْضَ فيه يُوجِبُ الأُنْسَ به، حتَّى يَشُقَّ تَركُه.

واستِدامةُ الزِّينةِ لا يُمكِنُ إلا بمُباشَرةِ أسبابٍ في الغالبِ يلزَمُ من مُراعاتِها ارتِكابُ المَعاصي من المُداهَنَةِ في الحقِّ، ومُراعاةِ الخلقِ، ومُراءاتِهم، وأُمورٍ أُخرَ هي حَرامٌ مَحظورةٌ، فالحزمُ اجتِنابُ ذلك؛ لأنَّ مَن خاضَ في الدُّنيا لا يسلَمُ منها البتَّةَ هُنالِك.

ولو كانَتِ السَّلامةُ مبذولةً معَ الخَوضِ فيها لكانَ صلَّى اللهُ تعالى عليه وسلَّمَ

(٥) انظر لهذه القصة: «حلية الأولياء» (٨/ ٨٠)، و«الإحياء» (١/ ٦٦)، و«تلبيس إبليس» (ص ١٤٢).

(٦) في «أ» و«ف»: «سير».

(٧) في «ج»: «من البذاذة». والبذاذة: هي التواضع في اللباس ورثاثة الهيئة.

لا يُبالِغُ في تركِ الدُّنيا حتَّى نزَعَ الخَميصَةَ المُطرَّزَةَ بالعلَمِ. كما في «الصَّحيحَينِ»[١].

١٤٠ ـ وقد حُكِيَ: أنَّ يحيى بنَ يزيدَ النَّوفِليَّ ـ رحِمَه اللهُ ـ كتبَ إلى مالكِ بنِ أنسٍ رَحِمَه اللهُ:

بسمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحيمِ، وصلَّى اللهُ على محمَّدٍ وآلِه في الأوَّلين والآخِرين، من يحيى بنِ يزيدَ بنِ عبدِ الملكِ إلى مالكِ بنِ أنسٍ، أما بعدُ:

فقد بلَغَني أنَّك تلبسُ الدِّقاقَ، وتأكُلُ الرِّقاقَ، وتجلسُ على الوِطاءِ، وتجعَلُ على بابِك حاجِباً، وقد جَلَسْتَ مجلِساً للعلمِ، وقد ضُرِبَت إليك المُطِيُّ، وارتحَلَ إليك النَّاسُ واتَّخذوك إماماً، ورَضُوا بقَولِك، فاتَّقِ اللهَ يا مالِكُ، وعليك بالتَّواضُعِ، كتَبْتُ إليك النَّصيحَةَ منِّي كتاباً ما اطَّلَعَ عليه غيرُ اللهِ سُبحانَه، والسَّلامُ.

فكتَبَ إليه مالِكُ بنُ أنسٍ:

بسمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحيمِ، من مالِكِ بنِ أنسٍ إلى يحيَى بنِ يزيدَ: سلامُ اللهِ عليكَ، أمَّا بعد:

فقد وَصَلَ إليَّ كتابُك، فوَقَعَ منِّي مَوقِعَ النَّصيحةِ في الشَّفَقَةِ والأدَبِ، أمتَعَكَ اللهُ بالتَّقوَى، وجزاكَ بالنَّصيحةِ خيراً، وأسألُ اللهَ تعالى التَّوفيقَ، ولا حولَ ولا قُوَّةَ إلا باللهِ العليِّ العَظيمِ.

فأمَّا ما ذكَرْتَ لي أنِّي آكُلُ الدِّقاقَ، وألبسُ الرِّقاقَ، وأحتَجِبُ وأجلِسُ على الوِطاءِ، فنحنُ نفعَلُ ذلك، ونستغفرُ اللهَ تعالى، وقد قالَ تعالى: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ ٱللَّهِ ٱلَّتِيٓ أَخْرَجَ لِعِبَادِهِۦ وَٱلطَّيِّبَٰتِ مِنَ ٱلرِّزْقِ﴾ [الأعراف: ٣٢]، وإنِّي أعلَمُ أنَّ تَرْكَ ذلك

(١) رواه البخاري (٣٧٣)، ومسلم (٥٥٦) من حديث عائشة.

خيرٌ مِن الدُّخولِ فيه، ولا تدَعْنا من كتابِك، فلَسْنا ندَعُك من كتابِنا، والسَّلامُ[١].

فانظُرْ إلى إنصافِ مالِكٍ معَ جَلالةِ مَقامِه هُنالك، بحَيثُ اعترَفَ بأنَّ تركَ ذلك خيرٌ منه، وأفتَى بأنَّه مُباحٍ، وقد صدَقَ فيهما جميعاً، ومثلُ مالِكٍ في مَنصِبِه إذا سمَحَتْ نفسُه بالإنصافِ والاعتِرافِ في مثلِ هذه النَّصيحةِ فتقوَى أيضاً نفسُه على الوُقوفِ على حدودِ المُباحِ، حتَّى لا يحمِلَه ذلك على المُداهَنَةِ والمُراءاةِ والتَّجاوُزِ إلى المَكرُوهاتِ.

وأمَّا غيرُه فلا يقدِرُ عليه فالتَّعريجُ على التَّنعُّمِ بالمُباحِ خَطَرٌ عظيمٌ، وهو بعيدٌ من الخَوفِ والخَشيَةِ، وخاصِّيةُ العلماء الخشيةُ، وخاصِّيَّةُ الخشيةِ التَّباعُدُ عن مظانِّ الخطر والفِتنةِ.

٩ ـ ومنها: **أن يكونَ مُنقَبِضاً عن السَّلاطينِ**، فلا يدخُلُ عليهم ألبتَّةَ، ما دامَ يجِدُ إلى الفِرارِ عنهم سبيلاً، بل ينبَغي أن يحتَرِزَ عن مُخالطَتِهم، وإن جاؤُوا إليه، فإنَّ الدُّنيا حُلوةٌ خَضِرةٌ، وزِمامُها بأيدي السَّلاطينِ والظَّلَمَةِ، والمُخالطُ[٢] لا يخلو عن تكلُّفٍ في طلبِ مَرضاتِهم، واستِمالَةِ قُلوبِهم في تزيينِ حالاتِهم، معَ أنَّهم ظَلَمةٌ في حُكوماتِهم، ويجِبُ على كلِّ مُتديِّنٍ أن يُنكِرَ عليهم، ويُضَيِّقَ صُدورَهم بإظهارِ ظُلمِهم، وتقبيحِ[٣] فِعلهم.

والدَّاخِلُ عليهم إمَّا يلتَفِتُ إلى تجمُّلِهم فيَزدَري نعمةَ اللهِ تعالى عليه، أو يسكُتُ عن الإنكارِ عليهم، فيكونُ مُداهِناً لهم، أو يتكلَّفُ في كلامِه لمَرضاتِهم

---

(١) القصة في «الإحياء» (١/ ٦٧)، وانظر «ترتيب المدارك» للقاضي عياض (٢/ ١٤٩)، ففيه إشارة إلى وقوع هذه القصة.

(٢) في «ج» و«ف»: «والمخالطة». والمثبت من «أ»، وهو الموافق لما في «الإحياء» (١/ ٦٨).

(٣) في «ف»: «ويقبح».

وتحسينِ حالاتِهم، وذلك هو البُهتُ الصَّريحُ، أو أن يطمَعُ في أن ينالَ من دُنياهُم، وذلك هو السُّحتُ الفَضيحُ.

١٠ ـ ومنها: **أن لا يُعامل كلَّ منسوبٍ إلى ظُلمٍ**، فلا يُعامِلُه، وكذا الأجنادُ والظَّلَمَةُ لا يُعامِلُهم ألبتَّةَ، ولا يُعامِلُ أصحابَهم وأعوانَهم؛ لأنَّه يكونُ مُعيناً لهم بذلك على الظُّلمِ. كذا في «الإحياءِ»(٤).

١٤١ ـ وحُكَي عن رجلٍ: أنَّه تولَّى عَمَل سورٍ لعمارَةِ ثَغْرٍ من الثُّغُورِ، قالَ: فوقَعَ في نفسي من ذلك شيءٌ، وإنْ كانَ ذلك العملُ من الخيراتِ، بل من فَرائضِ الإسلامِ، لكِنْ كانَ الأميرُ الذي تولَّى عن جهتهِ(٥) من الظَّلَمةِ، قالَ: فسألتُ سُفيانَ، فقالَ: لا تكُنْ عَوناً لهم على قليلٍ ولا كثيرٍ، فقُلتُ: هذا سورٌ في سبيلِ اللهِ للمُسلمين، فقالَ: نعَم، ولكِنْ أقلُّ ما يدخُلُ عليك أن تُحِبَّ لقاءَهم ليُوفُوكَ أجرَك، فتكونَ قد أحبَبْتَ لقاءَ مَن يعصي اللهَ تعالى(٦).

١٤٢ ـ وقد جاءَ عن الحسَنِ: مَنْ دعا لظالمٍ بالبَقاءِ فقد أحبَّ أن يُعصَى اللهُ في أرضِه(٧).

١٤٣ ـ وقالَ صلَّى اللهُ تعالى عليه وسلَّمَ: «إنَّ اللهَ ليَغْضَبُ إذا مُدِحَ الفاسِقُ». ابنُ أبي الدُّنيا وغيرُه، من حديثِ أنسٍ(٨).

---

(٤) «الإحياء» (٢/ ٨٦).

(٥) في «الإحياء» (٢/ ٨٦): «في محلته».

(٦) انظر: «الإحياء» (٢/ ٨٦ ـ ٨٧)، و«قوت القلوب» (٢/ ٤٣٥).

(٧) رواه ابن أبي الدنيا في «الصمت» (٢٣٠) و(٦٠٠)، والبيهقي في «الشعب» (٨٩٨٦) من قول الحسن. ورواه أيضاً الدينوري في «المجالسة» (٢٠٠٨) و(٢٣٧٣)، وأبو نعيم في «الحلية» (٨/ ٢٤٠) من قول يوسف بن أسباط. ورواه أيضاً أبو نعيم في «الحلية» (٧/ ٤٦) من قول الثوري وقال العراقي في تخريج «الإحياء» (١/ ٥٣٢): لم أجده مرفوعاً، وإنما رواه ابن أبي الدنيا في «كتاب الصمت».

(٨) رواه ابن أبي الدنيا في «الصمت» (٢٢٨) و(٢٢٩)، وأبو يعلى في «معجمه» (١٧١) و(١٧٢)، =

١٤٤ ـ وقالَ: «مَن وَقَّر صاحِبَ بِدْعةٍ فقد أَعانَ على هَدْمِ الإسلامِ». ابنُ عَدِيٍّ من حديثِ عائشةَ رضي الله عنها[١].

١٤٥ ـ وقد أُدخِلَ سُفيانُ الثَّورِيُّ على المَهدِيِّ وبيدِه دَرْجٌ أبيَض، فقالَ: يا سُفيانُ! أعطِني الدَّواةَ حتَّى أكتُبَ، فقالَ: أخبِرْني أيَّ شيءٍ تكتب، فإنْ كانَ حقّاً أعطَيتُكَ[٢].

وهو مُقتبَسٌ من قَولِه تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ ۖ وَلَا تَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ﴾ [المائدة: ٢].

١٤٦ ـ ومن هذا القَبيلِ: أنَّ بعضَ الأُمَراءِ طلَبَ من بعضِ العُلماءِ المحبوسين[٣] عندَه أن يُناوِلَه طيناً، ليختُمَ به الكتابَ، فقالَ: ناوِلْني الكتابَ حتَّى أنظُرَ ما فيه.

١١ ـ ومنها: **أن لا يكونَ مُسارِعاً إلى الفُتيا**، بل يكونُ مُتوقِّفاً ومُحترِزاً ما وُجِدَ إلى الخلاصِ سبيلاً، فإنْ سُئِلَ عمَّا يعلَمُ تحقيقاً بنصِّ كتابٍ[٤]، أو بنَصِّ حديثٍ[٥]،

= والبيهقي في «الشعب» (٤٥٤٣) و(٤٥٤٤)، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢/ ٢٤٧)، وابن عدي في «الكامل» (٤/ ٥٤٩)، وهو خبر منكر فيما قال الذهبي في «الميزان» (٢/ ١٠٩). ومداره على أبي خلف، وسابق بن عبد الله، وهما متروكان.

(١) رواه ابن عدي في «الكامل» (٣/ ١٦٩)، والهروي في «ذم الكلام» (٥/ ١٣٢)، والآجري في «الشريعة» (٢٠٣٩) و(٢٠٤٠)، والطبراني في «الأوسط» (٦٧٧٢)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (٢/ ٢٧١)، وقال: هذا حديث باطل موضوع. وفيه الخشني، قال ابن عدي: هذا حديث باطل موضوع، الخشني يروي عن الثقات ما لا أصل له. ثم قال: وإنما يروى نحو هذا عن الفضيل ونظرائه من أهل الخبرة. اهـ. **قلت**: انظر: «ذم الكلام» (٩٢١)، وما بعده، فقد أخرجه الهروي عن عددٍ من نظراء الفضيل كالأوزاعي وغيره.

(٢) انظر: «قوت القلوب» (٢/ ٤٣٥)، و«الإحياء» (٢/ ٨٧). ومعنى «دَرْج»: ورق يكتب فيه.

(٣) في «ج» و«ف»: «المحبوبين». والمثبت من «أ»، وهو الموافق لما في «الإحياء» (٢/ ٨٧). وانظر أيضاً: «قوت القلوب» (٢/ ٤٣٤).

(٤) في «أ»: «الكتاب».

(٥) في «أ»: «الحديث».

أو إجماعٍ، أو قياسٍ جليٍّ؛ أفتَى، وإن سُئِلَ عما يشُكُّ فيه قالَ: لا أدري، وإن سُئِلَ عمَّا يظُنُّه باجتهادٍ أو تخمينٍ احتاطَ ودَفَعَ عن نفسِه، وأحالَ على غيرِه إنْ كانَ في غيرِه غُنيةٌ، هذا هو الحَزْمُ، لأنَّ تقلُّدَ خَطَرِ الاجتِهادِ عظيمٌ.

١٤٧ ـ وقد كانَ ابنُ عُمَرَ رضِيَ اللهُ عنهما إذا سُئِلَ عن الفُتيا قالَ: اذهَبْ إلى الأميرِ الذي تقلَّدَ أمورَ النَّاسِ وَضَعْها في عُنُقِه(١).

١٤٨ ـ ويقولُ: تُريدونَ أَنْ تَجعلُونا جِسْراً تعبُرون علَينا إلى جهَنَّمَ(٢).

١٤٩ ـ وقالَ ابنُ مَسعودٍ رضِيَ اللهُ عنه: إنَّ الذي يُفتي النَّاسَ في كلِّ ما يستفتُونَه، إنَّه لمَجنونٌ(٣).

١٥٠ ـ وقالَ: جُنَّةُ العالِمِ: لا أدري. فإنْ أَخطأَها فقد أُصِيبتْ مقاتِلُه(٤).

١٥١ ـ وقالَ صلَّى اللهُ تعالى عليه وسلَّمَ: «ما أَدْري أَعُزَيرٌ نبيٌّ أَمْ لا، وما أَدْري أَتُبَّعُ ملعونٌ أَمْ لا، وذو القَرْنَينِ نبيٌّ أم لا؟!». رَواهُ أبو داودَ والحاكِمُ وصحَّحَه من حديثِ أبي هُرَيرةَ رضِيَ اللهُ تعالى عنه(٥).

---

(١) انظر: «قوت القلوب» (١/ ٢٢٨)، و«الإحياء» (١/ ٦٩). وقد سلف برقم (٩٨).

(٢) انظر: «الإحياء» (١/ ٦٩ ـ ٧٠)، و«قوت القلوب» (١/ ٢٦٦).

(٣) رواه الدارمي (١٨٧)، وابن الجعد في «مسنده» (٣٢٠)، وزهير بن حرب في «العلم» (١٠)، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (٢٢٠٦). وانظر: «قوت القلوب» (١/ ٢٢٨)، و«الإحياء» (١/ ٦٩).

(٤) انظر: «الإحياء» (١/ ٦٩). ورواه أبو نعيم في «تاريخ أصبهان» (١/ ٤١٠)، وابن عساكر في «تاريخه» (٨/ ٣٦٣) ونسبوه لمالك بن أنس. وانظر «الانتقاء» لابن عبد البر (ص ٣٧).

(٥) رواه أبو داود (٤٦٧٤)، والحاكم (١/ ٣٦) و(٢/ ١٤)، والبيهقي في «السنن» (٨/ ٣٢٩)، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (١٥٥٢)، وابن عساكر في «تاريخه» (١٧/ ٢٣٧) من طريق عبد الرزاق، عن معمر، عن ابن أبي ذئب، عن سعيد بن أبي سعيد، عن أبي هريرة مرفوعاً. وقال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين ولا أعلم له علة ولم يخرجاه. لكن أورده البخاريُّ =

١٥٢ ـ ولمَّا سُئِلَ عليه الصلاة والسَّلامُ عن خَيرِ البِقاعِ وشَرِّها قالَ: «لا أدري» حتَّى نزَلَ عليه جِبريلُ عليه السَّلامُ فسألَه، فقالَ: «لا أدري»، إلى أن أعلَمَه اللهُ تعالى: «أنَّ المساجِدَ خيرُ البِقاعِ، وشرَّها الأسواقُ». أحمدُ، وأبو يَعلى، والبزّارُ، والحاكِمُ، وصحَّحَ إسنادَه الطَّبَرانِيُّ من حديثِ جُبَيرِ بنِ مُطعمٍ رضِيَ اللهُ عنه[1].

ولابنِ حبَّانَ والحاكِمِ وصحَّحَه نحوُه من حديثِ ابنِ عمَرَ رضِيَ الله عنهما[2].

١٥٣ ـ وكانَ ابنُ عُمَرَ رضِيَ اللهُ تعالى عنهما يسأَلُ عن عشرِ مسائِلَ، فيُجيبُ عن واحدةٍ ويسكُتُ عن تسعٍ[3].

١٥٤ ـ وكانَ ابنُ عبَّاسٍ رضِيَ اللهُ تعالى عنهما يُجيبُ عن تسعٍ ويسكُتُ عن واحِدةٍ[4].

= في «التاريخ» (١/ ١٥٣) متصلاً ومرسلاً، وقال: المرسل أصح.

(١) رواه أحمد (١٦٧٤٤)، وأبو يعلى (٧٤٠٣)، والبزار (١٢٥٢)، والحاكم (١/ ١٦٦ و١٦٧)، والطبراني في «الكبير» (١٥٤٦)، وقال الحاكم: قد احتجا جميعاً برواة هذا الحديث، إلا عبد الله ابن محمد بن عقيل، وقد تفرد البخاري بالاحتجاج بأبي حذيفة. وهذا الحديث أصلٌ في قول العالم: لا أدري.

قلت: إسناده ضعيف، تفرد به عبد الله بن محمد بن عقيل، وقد ضعفه جمهور العلماء سوى الترمذي قال: صدوق، وقال البخاري: مقارب الحديث. وفيه أيضاً: زهير بن محمد التميمي، وله مناكير، وتابعه عمرو بن ثابت، وهو ضعيف.

(٢) رواه ابن حبان (١٥٩٩)، والحاكم (١/ ١٦٧)، والبيهقي (٣/ ٦٥) من طريق جرير بن عبد الحميد، عن عطاء بن السائب، عن محارب بن دثار، عن ابن عمر، نحوه. وإسناده ضعيف، عطاء بن السائب اختلط، وسماع جرير منه بعد الاختلاط.

والصحيح ما رواه مسلم (٦٧١) من حديث أبي هريرة مرفوعاً: «أحب البلاد إلى الله مساجدها، وأبغض البلاد إلى الله أسواقها». دون ذكر القصة.

(٣) انظر: «قوت القلوب» (١/ ٢٢٨)، و«الإحياء» (١/ ٧٠).

(٤) انظر: المصادر السابقة.

١٥٥ ـ وكانَ في الفُقَهاءِ مَن يقولُ: «لا أدري» أكثرُ من أن يقولَ: «أدري»، منهم سُفيانُ الثَّورِيُّ، ومالكٌ، وأحمَدُ بنُ حَنبلٍ، والفُضَيلُ، وبشرُ بنُ الحارِثِ[1].

١٥٦ ـ وقالَ عبدُ الرَّحمنِ بنُ أبي ليلى: أدرَكتُ في هذا المَسجدِ مئةً وعشرينَ من أصحابِ رسولِ اللهِ صلَّى اللهُ تعالى عليه وسلَّمَ، ما منهم أحَدٌ يُسأَلُ عن حديثٍ أو فُتيا إلا وَدَّ أنَّ أخاهُ كفاهُ ذلك[2].

وفي لفظٍ آخَرَ: كانَتِ المسألةُ تُعرَضُ على أحدِهم، فيردُّها إلى الآخَرِ، ويرُدُّها الآخَرُ إلى الآخَرِ، حتَّى تعودَ إلى الأوَّلِ[3].

١٥٧ ـ ونظيرُه: ما رُوِيَ أنَّ أصحابَ الصُّفَّةِ أُهدِيَ إلى واحدٍ منهم رأسٌ مَشوِيٌّ وهو في غايةٍ من الضُّرِّ، فأهْداهُ إلى الآخَرِ، وأهداهُ الآخَرُ إلى الآخَرِ، هكذا دارَ بينَهم حتَّى رَجَعَ إلى الأوَّلِ[4].

١٥٨ ـ وقالَ بعضُهم: كانَ الصَّحابةُ رضِيَ اللهُ تعالى عنهم يتدافَعونَ أربعةَ أشياءَ: الإمامَةَ والوَصيَّةَ والوَديعَة والفُتْيا[5].

١٥٩ ـ وقالَ بعضُهم: كانَ أَسْرَعُهم فُتيا أقلَّهم عِلماً، وأشدُّهم دَفعاً لها أورَعُهم[6].

---

(١) انظر: المصادر السابقة، و«ذم الكلام» (٥٠٥) وما بعده، و«سنن الدارمي» (١١٦) وما بعده و«المدخل» للبيهقي (٨١٠) وما بعده، و«جامع بيان العلم» (١٥٨٠) وما بعده.

(٢) في هامش «ج»: «أي أجاب السؤال. لمحرره». وقد رواه الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٨١٧)، والدارمي (١٤٥)، وأبو زرعة الدمشقي في «تاريخه» (ص ٦٧٠)، والخطيب في «الفقه والمتفقه (٢/ ٢٣).

(٣) رواه الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٨١٧)، والخطيب في «الفقيه والمتفقه» (٢/ ٢٣).

(٤) انظر: «الإحياء» (١/ ٧٠).

(٥) انظر: «قوت القلوب» (١/ ٢٢٩)، و«الإحياء» (١/ ٧٠).

(٦) انظر: «قوت القلوب» (١/ ٢٢٩)، وفيه: «الأمانة» بدل: «الإمامة»، و«الإحياء» (١/ ٧٠).

وكانَ شُغلُ الصَّحابةِ والتَّابعينَ في خَمسةِ أشياءَ: قِراءةِ القُرآنِ، وعمارةِ المَسجدِ، وذِكرِ الله تعالى، والأمرِ بالمَعروفِ، والنَّهيِ عن المُنكَرِ[١].

١٦٠ ـ وكانَ أنسٌ رضِيَ اللهُ تعالى عنه إذا سُئِلَ يقولُ: سَلُوا مَولانا الحسَنَ[٢].

١٦١ ـ وكانَ ابنُ عبَّاسٍ رضِيَ الله تعالى عنهما يقولُ: سَلُوا جابرَ بنَ زيدٍ[٣].

١٦٢ ـ وكانَ ابنُ عمرَ رضِيَ الله تعالى عنهما يقولُ: سَلُوا سعيدَ بنَ المُسيَّبِ[٤].

١٦٣ ـ وقد حُكِيَ: أنَّه رَوَى صحابيٌّ في حَضْرَةِ الحسَنِ عشرينَ حديثاً، فسُئِلَ عن تفسيرِها، فقالَ: ما عندي إلا ما رَوَيتُ، فأخَذَ الحسَنُ في تفسيرِها حديثاً حديثاً، فتَعَجَّبوا من حُسنِ تفسيرِه وحِفْظِه، فأخَذَ الصَّحابيُّ كفّاً من حصَى ورَماهُم به، وقالَ: تَسألُوني عن هذا العِلمِ وهذا الحَبْرُ بينَ أَظهُرِكُم[٥]؟!

١٢ ـ **ومنها: أن يكونَ أكثرُ اهتمامه بعلمِ الباطِنِ**، ومُراقبةِ القلبِ، ومَعرفةِ طريقِ الآخرةِ، وصِدْقِ الرَّجاءِ في انكشاف ذلك من المُراقبةِ والمُجاهدةِ:

وإنَّ المُجاهَدَةَ: تُفضي إلى المُشاهَدَةِ في دقائقِ عُلومِ القلبِ، ويتفَجَّرُ بها ينابيعُ الحكمةِ من فَيضِ الرَّبِّ.

أمَّا الكتبُ والتَّعلُّمُ فلا تفي بذلك؛ إذ الحكمةُ خارجةٌ عن الحَصْرِ والعدِّ

---

(١) انظر التعليق السابق.

(٢) رواه ابن أبي شيبة (٣٥٥٩٥)، وابن سعد في «الطبقات» (٧/ ١٧٦)، والخطيب في «تاريخه» (٣/ ٢٥)، وتمامه: إنا سمعنا وسمع، فنسينا وحفظ.

(٣) انظر: «قوت القلوب» (١/ ٢٥٤)، و«الإحياء» (١/ ٧١).

(٤) رواه ابن سعد في «الطبقات» (٥/ ١٤٠)، والفسوي في «المعرفة والتاريخ» (١/ ٤٧٦)، والخطيب في «الفقيه والمتفقه» (١/ ٤٣٠)، ووكيع في «أخبار القضاة» (٢/ ٤١١)، وابن عبد البر في «التمهيد» (٦/ ٣٠٣).

(٥) انظر: «الإحياء» (١/ ٧١)، و«قوت القلوب» (١/ ٢٥٤ ـ ٢٥٥).

هُنالِك، وإنَّما تنفتحُ بالمُجاهَدَةِ والمُراقَبَةِ ومُباشَرَةِ الأعمالِ الظَّاهِرَةِ والباطِنَةِ والجُلوسِ معَ اللهِ في الخَلوةِ معَ حُضورِ القَلبِ وصَفاءِ الفِكْرَةِ معَ الحقِّ، والانقِطاعِ عن الخلقِ، فذلك مِفتاحُ الإلهامِ، ومنبَعُ الكَشْفِ المُحكَمِ والأحكامِ.

فكم من مُتعلِّمٍ طالَ تعلُّمُه ولم يقدِرْ على مُجاوَزَةِ مَسموعِه بكلمةٍ؟

وكم من مُقتَصِرٍ على المُهِمِّ في التعلُّمِ ومُتوفِّرٌ على العَمَلِ ومُراقبَةِ القَلبِ فتحَ اللهُ تعالى له من لطائفِ الحِكمَةِ ما تَحارُ فيه عُقولُ أولي الألبابِ؟ قالَ تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٢].

١٦٤ ـ وقالَ صلَّى اللهُ تعالى عليه وسلَّمَ: «مَن عَمِلَ بما عَلِمَ وَرَّثَه اللهُ علمَ ما لم يعلَمْ». أبو نُعَيمٍ في «الحليةِ»، من حديثِ أنسٍ رضِيَ اللهُ تعالى عنه[١].

وفي بعضِ الكُتُبِ السَّالفةِ: يا بني إسرائيلَ! لا تقولوا: العِلمُ في السَّماءِ مَن ينزِلُ به؟ ولا في تُخومِ الأرضِ مَن يصعَدُ به؟ ولا من وراءِ البِحارِ مَن يعبُرُ يأتي به؟ العلمُ مَجْعولٌ[٢] في قُلوبِكم، تأدَّبُوا بينَ يدَيَّ بآدابِ الرُّوحانيِّين، وتخلَّقُوا لي بأخلاقِ الصِّدِّيقين أُظهِرُ العلمَ في قُلوبِكم، حتَّى يُعطيكم ويَغْمركم.

١٦٥ ـ وقد وَرَدَ: «مَنْ أخلَصَ للهِ أربعينَ يوماً ظَهَرتْ يَنابيعُ الحِكمَةِ من قلبِه على لسانِه». أبو نُعَيمٍ في «الحليةِ»، عن أبي أيُّوبَ رضِيَ الله تعالى عنه[٣].

---

(١) رواه أبو نعيم في «الحلية» (١٠/ ١٥)، وقال: ذكر أحمد بن حنبل هذا الكلام عن بعض التابعين عن عيسى بن مريم، فوهم بعض الرواة أنه ذكره عن النبي ﷺ، فوضع هذا الإسناد عليه لسهولته وقربه، وهذا الحديث لا يحتمل بهذا الإسناد عن أحمد بن حنبل.

(٢) في «ج» و«ف»: «مجبول». والمثبت من «أ»، وكذا «الإحياء» (١/ ٧١)، و«قوت القلوب» (١/ ٢٣٨).

(٣) رواه أبو نعيم في «الحلية» (٥/ ١٨٩) من طريق يزيد الواسطي، عن الحجاج، عن مكحول، عن أبي أيوب الأنصاري مرفوعاً وقال: كذا رواه يزيد الواسطي متصلاً، ورواه أبو معاوية عن الحجاج فأرسله. اهـ.

=

١٣ ـ ومنها: **أن يكونَ شَديدَ العنايةِ بتَقويَةِ اليقينِ**؛ فإنَّ اليقينَ هو رأسُ مالِ الدِّينِ.

وهو في التَّوحيدِ: بأَنْ يَرى الأشياءَ كلَّها من مُسبِّبِ الأسبابِ، ولا يلتفِتُ إلى الوَسائِطِ، بل يرَى الوَسائِطَ مُسخَّرةً لا حُكمَ لها، فيَزولُ عنه الغَضَبُ على الوَسائطِ والرِّضا عنهم والشُّكرُ لهم، ويُنَزِّلُ الوَسائطَ في قلبِه بمَنزِلةِ القَلَمِ واليدِ في حقِّ المُنعِمِ بالتَّوقيعِ منه، فإنَّه لا يشكرُ القَلَمَ ولا اليدَ، ولا يغضَبُ عليهما، بل يراهُما آلتَينِ مُسخَّرتَينِ وواسطتَينِ، ومتى[1] تحقَّقَ أنَّ الشَّمسَ والقَمَرَ والنُّجومَ والجمادَ والنَّباتَ والحيوانَ وكلَّ مخلوقٍ فهي مُسخَّراتٌ بأمرِه حسبَ تسخيرَ القَلَمِ في يدِ الكاتبِ، فإنَّ القُدرةَ الأزليَّةَ هي المصدر[2] للكُلِّ، استَولى على قلبِه التَّوكُّلُ والرِّضا والتَّسليمُ، وصارَ بريئاً من الغَضَبِ والحَسَدِ وسُوءِ الخُلُقِ.

ومن ذلك: الثِّقةُ بضَمانِ اللهِ تعالى للرِّزقِ، وقَطْعِ الطَّمَعِ، والنَّظرِ إلى الخلقِ.

ومن ذلك: أن يغلِبَ على قلبِه أنَّ مَن يعمَلْ مِثقالَ ذرَّةٍ خَيراً يرَهُ، ومَن يعمَلْ مِثقالَ ذرَّةٍ شرَّاً يرَهُ.

= وقال ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣/ ١٤٥): حديث لا يصح، ويزيد الواسطي لا يجوز الاحتجاج به، وحجاج مجروح، ولا يصح لقاء مكحول لأبي أيوب.

ورواه ابن المبارك في «زوائد الزهد» (١٠١٤)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٤٣٤٤)، وأبو نعيم في «الحلية» (١٠/ ٧٠) من طريق حجاج عن مكحول، عن النبي ﷺ مرسلاً. وحجاج بن أرطأة فيه ضعف.

ورواه أيضاً ابن عدي في «الكامل» (٦/ ٥٣٣) من حديث أبي موسى الأشعري، وقال: متنه منكر، وعبد الملك مجهول.

ورواه القضاعي في «مسند الشهاب» (٤٦٦) من حديث ابن عباس. وفي إسناده سوار بن مصعب وهو متروك الحديث.

(١) في «أ»: «ومهما».

(٢) في «ج»: «المقدر»، والمثبت من «أ» و«ف»، وهو الموافق لما في «الإحياء» (١/ ٧٤).

وثمَرَةُ هذا اليقينِ صِدقُ المُراقبةِ في الحرَكاتِ والسَّكَناتِ والخَطَراتِ، والمُبالغَةُ في التَّوقِّي والاحترازِ عن كلِّ السَّيِّئاتِ، وكلَّما كانَ اليقينُ أغلَبَ كانَ الاحتِرازُ أشَدَّ، والتَّشميرُ أبلَغَ.

ومن ذلك: اليَقينُ بأنَّ اللهَ سُبحانَه مُطَّلِعٌ عليك في كلِّ حالٍ، ومُشاهِدٌ لهَواجِسِ ضَميرِك وخَفايا خَواطِرِك وفِكرِكَ.

وثَمَرَتُه أن يكونَ الإنسانُ في خَلوَتِه مُتأدِّباً في جميعِ حالِه وجَلْوَتِه، كالجالسِ بمَشهدِ ملكٍ مُعظَّمٍ ينظُرُ إليه، فإنَّه لا يزالُ مُطرِقاً مُتأدِّباً مُتماسِكاً مُحتَرِزاً عن كلِّ حرَكةٍ تُخالِفُ هيئةَ الأدبِ.

١٦٦ ـ كما يُشيرُ إليه قولُه صلَّى اللهُ تعالى عليه وسلَّمَ: «الإحسانُ أن تعبُدَ اللهَ كأنَّك تَراهُ، فإنْ لم تكُنْ تراهُ فإنَّه يراكَ»(١).

ويكونَ في فِكْرتِه الباطنةِ كهُوَ في أفعالِه الظاهرةِ، إذ يتحققُ أنَّ الله تعالى مُطَّلعٌ على سَريرتِه كما يَطَّلعُ الخَلْقُ على ظاهرِه، فتكون مبالغتُه في عِمارةِ باطنِه وتَطْهيرِه وتَزْيينِه بعين الله تعالى الحافظةِ أشدَّ من مُبالغتِه في تَزْيينِ ظاهرِه لسائرِ الناسِ.

١٦٧ ـ لما وَرَدَ: «إنَّ اللهَ لا ينظُرُ إلى صُوَرِكُم وأعمالِكم، ولكِنْ ينظُرُ إلى قُلوبِكُم وأحوالِكُم»(٢).

وهذا المقامُ في اليقينِ يُورِثُ الحياءَ، والخوفَ والانكِسارَ والاستِكانَةَ والخُضوعَ والوَقارَ، وجملةً من الأخلاقِ المَحمودةِ للأبرارِ، ثمَّ هذه الأخلاقُ تُورِثُ أنواعاً من الطَّاعاتِ، وأصنافاً من الحالاتِ.

---

(١) رواه مسلم (٨)، وأبو داود (٤٦٩٥)، والترمذي (٢٧٩٦)، وابن ماجه (٦٣)، والنسائي (٨/ ٩٧) من حديث عمر بن الخطاب.

(٢) لم أقف عليه بهذا اللفظ، ورواه مسلم (٢٥٦٤)، وابن ماجه (٤١٤٣)، وأحمد (٧٨٢٧) من حديث أبي هريرة مرفوعاً بلفظ: «إن الله لا ينظر إلى صوركم وأموالكم، ولكن ينظر إلى قلوبكم وأعمالكم».

١٤ ـ **ومنها: أن يكونَ اعتِمادُه في عُلومِه على بصيرتِه وإدراكِه بصَفاءِ قَلبِه وطَهارتِه، لا على الصُّحُفِ والكُتُبِ**، ولا على تقليدِ ما يسمَعُه من غَيرِه، فإنَّما المُقلَّدُ صاحِبُ الشَّرعِ صَلَواتُ اللهِ وسلامُه عليه فيما أمَرَ به وقالَه، وإنما نُقلِّدُ الصَّحابةَ من حيثُ إنَّ فِعْلَهم يدلُّ على سماعِهم من رسولِ اللهِ صلَّى اللهُ تعالى عليه وسلَّمَ.

ثمَّ إذا قَلَّدَ صاحِبَ الشَّرعِ في تلقِّي أقوالِه وأفعالِه ينبغي أن يكونَ حَريصاً على فَهْمِ أسرارِه وأحوالِه، فأمَّا[1] المُقَلِّدُ إنَّما يفعَلُ الفِعلَ لأنَّ صاحِبَ الشَّرعِ عليه السَّلامُ فعلَه، والنَّبيُّ صلَّى اللهُ تعالى عليه وسلَّمَ لمَّا فعلَه لا بُدَّ وأن يكونَ لسِرٍّ فعلَه، فينبَغي أن يكونَ شديدَ البَحثِ عن أسرارِ الأعمالِ والأقوالِ، فإنَّه إن اكتَفَى بحِفظِ ما يُقالُ كانَ وعاءً للعلمِ، ولا يكونُ عالماً.

١٦٨ ـ وقالَ ابنُ عبَّاسٍ رضِيَ اللهُ تعالى عنهما: ما من أحدٍ إلا يُؤخَذُ من علمِه ويُتْرَكُ إلا رسولَ الله صلَّى اللهُ تعالى عليه وسلَّمَ. رَواهُ الطَّبَرانِيُّ من حديثٍ يرفَعُه بلفظِ: «يدَعُ» بدلَ: «يتركُ»[2].

وقد كانَ ابنُ عبَّاسٍ يتعلَّمُ من زيدِ بنِ ثابتٍ الفِقهَ، وقَرأَ على أُبيِّ بنِ كعبٍ، ثمَّ خالفهما في الفِقهِ والقِراءةِ جميعاً[3].

---

(١) في «أ»: «فإن».

(٢) كذا قال العراقي في «تخريج أحاديث الإحياء» (١/ ٩٣). ولم أقف عليه في مطبوع الطبراني.
وقال السخاوي في «المقاصد الحسنة» (ص ٥١٣): هو من قول مالك، بل في الطبراني من حديث ابن عباس رفعه..، ومعناه صحيح.
وأورده السيوطي في «الدرر المنتثرة» (١٦٦) وقال: عبد الله بن أحمد في «زوائد الزهد» من طريق عكرمة عن ابن عباس. اهـ.
وانظر «الأسرار المرفوعة» للمصنف (ص ٢٦٨)، وفيه قال: ينبغي أن تكون الرواية: «يؤخذ من قوله ويُودَع» أو: «تأخذ وتدع».

(٣) انظر: «الإحياء» (١/ ٧٨).

١٦٩ ـ وقد قالَ الإمامُ أبو حنيفَةَ رحِمَه اللهُ: ما جاءَنا عن رسولِ اللهِ صلَّى اللهُ تعالى عليه وسلَّمَ تلقَّيناهُ على الرَّأسِ والعَينِ، وما جاءَنا عن أصحابِه فنأخذُ منه ونترُكُ، وما جاءَنا عن التَّابعين فهم رِجالٌ ونحنُ رِجالٌ[1].

وإذا كانَ الاعتِمادُ على المَسموعِ من الغَيرِ تقليداً غيرَ مَرضِيٍّ، فالاعتِمادُ على الكُتُبِ والتَّصانيفِ أبعدُ، بل الكُتُبُ والتَّصانيفُ مُحدَثةٌ لم يكُنْ شيءٌ منها في زَمَنِ الصَّحابةِ وصَدْرٍ من التَّابعين، وإنَّما حَدَثَت بعد سنةِ مئةٍ وعشرينَ، وبعدَ وفاةِ جميعِ الصَّحابةِ وجُملةِ التَّابعين رضِيَ اللهُ عنهم، وبعدَ وَفاةِ سعيدِ بنِ المُسيَّبِ والحسَنِ وخِيارِ التَّابعينَ.

بل كانَ الأوَّلون يكرَهُونَ كَتْبَ الحديثِ وتصنيفَ الكُتُبِ؛ لئَلَّا يشتَغِلَ النَّاسُ بها عن الحفظِ، وعن القُرآنِ، وعن التَّدبُّرِ والتَّذكُّرِ، وقالوا: احفَظُوا كما كُنَّا نحفَظُ.

١٧٠ ـ ولذا كَرِهَ أبو بكرٍ الصِّدِّيقُ رضِيَ اللهُ عنه وجماعةٌ من الصَّحابةِ تصحيفَ القُرآنِ في مُصحَفٍ، وقالوا: كيفَ نفعَلُ شَيئاً ما فعلَه رسولُ اللهِ ﷺ؟ وخافُوا اتِّكالَ النَّاسِ على المَصاحفِ، وقالوا: نترُكُ القُرآنَ يتلقَّاهُ بعضُهم من بعضٍ بالتَّلقينِ والإقراءِ، ليكونَ هذا شُغلَهُم وهَمَّهم، حتَّى أشارَ عُمَرُ رضِيَ الله تعالى عنه وبقيَّةٌ من الصَّحابةِ بكَتْبِ القُرآنِ خَوفاً من تخاذُلِ النَّاسِ وتكاسُلِهم، وحَذَراً من أن يقَعَ نِزاعٌ، فلا يُوجَدُ أصلٌ يُرجَعُ إليه في كلمةٍ أو قراءةٍ من المُتَشابِهاتِ، فانشرَحَ صَدرُ أبي بكرٍ رضِيَ اللهُ تعالى عنه لذلك، فجَمَعَ القُرآنَ في مُصحَفٍ واحدٍ هنالِك[2].

١٧١ ـ وكانَ أحمدُ بنُ حَنبَلٍ يُنكِرُ على مالكٍ في تصنيفِه «المُوطَّأ»، ويقولُ: لا

(١) انظر: «تاريخ بغداد» (٣/ ٩٩٠)، و«الانتقاء» لابن عبد البر (ص ١٤٤)، و«قوت القلوب» (١/ ٢٧٤)، و«الإحياء» (١/ ٧٩).

(٢) انظر لخبر جمع المصحف: «صحيح البخاري»، باب فضائل القرآن.

نبتدِعُ ما لم تفعَلْه الصَّحابةُ. كذا في «الإحياءِ[١]»، لكِنْ يُشكِلُ بأنَّه صنَّفَ «المُسنَدَ»، ولعلَّه بعدَما استقَرَّ عليه الآراءُ.

وقيلَ: أوَّلُ كتابٍ صُنِّفَ في الإسلامِ «كتابُ ابنِ جُرَيجٍ» في الآثارِ، وحروفُ التَّفاسيرِ عن مُجاهِدٍ وعَطاءٍ وأصحابِ ابنِ عبَّاسٍ بمَكَّةَ.

ثمَّ «كتابُ مَعْمَرِ بنِ راشدٍ الصَّنعانيِّ» باليَمَنِ، جمَعَ فيه سُنَناً مَنثُورَةً مُبوَّبةً.

ثمَّ كتابُ «المُوطَّأ» بالمَدينةِ لمالكِ بنِ أنسٍ رحِمَهُ اللهُ.

ثمَّ جامِعُ سفيانَ الثَّورِيِّ[٢].

ثمَّ من القَرنِ الرَّابعِ حَدَثَت مصنفاتُ الكلامِ، وكَثُر الخَوضُ في الجِدالِ، وكَثُر الخوضُ[٣] في إبطال المَقالاتِ.

ثمَّ مالَ النَّاسُ إليه وإلى القصَصِ والوَعظِ بها، فأخذَ علمُ اليقينِ في الاندِراسِ من ذلك الزَّمانِ، فصارَ بعدَ ذلك يُستَغرَبُ علمُ القُلوبِ والتَّفتيشُ عن صفات النَّفسِ ومَكائدِ الشَّيطان، وأعرض عن ذلك إلا الأقلون.

هكذا ضَعُف الدِّينُ في قرونٍ سالفةٍ، فكيفَ الظَّنُّ بزَمانِك هذا؟! وقد انتَهى الأمرُ إلى أنَّ مَظْهَرَ الإنكارِ يستهدفُ للنِّسبة[٤] إلى الجُنونِ، فالأَوْلى أن يشتَغِلَ الإنسانُ بنفسِه ويسكُتَ. كذا قالَه الغزاليُّ.

وهو في قَرنِ خمسِ مئةٍ، فكيفَ بزمانِنا هذا وقد زادَ على الألفِ[٥] من الهِجرَةِ؟!

---

(١) انظر: «الإحياء» (١/ ٧٩).

(٢) انظر: «الجامع لأخلاق الراوي» (١٨٥٧) و(١٨٥٩)، و«الإحياء» (١/ ٧٩).

(٣) في «أ» و«ف»: «كثرت الخوض في الجدال وكثرت الخوض». وفي «ج»: «كثرة الخوض في الجدال وكثرة الخوض». والتصويب من «الإحياء» (١/ ٧٩).

(٤) في «ج» و«ف»: «بالنسبة». والمثبت من «أ» والذي في «الإحياء» (١/ ٧٩): «لنسبته».

(٥) في «ج»: «مئة على الألف». وهو خطأ فإن المصنف توفي (١٠١٤هـ).

ولا شكَّ أنَّ البُعْد عن زمانِ الحَضْرةِ بمنزلةِ البُعدِ عن المَشْعَلةِ، فإنَّ كلَّ من يبعد يَقعُ في زيادةِ الظُّلمة.

١٧٢ ـ ولذا قالَ صلَّى اللهُ تعالى عليه وسلَّمَ: «لا يأتي عليكم عامٌ ولا يومٌ، إلا والذي بعدَه شرٌّ منه، حتَّى تلقَوا ربَّكُم». أحمدُ، والبُخارِيُّ، والنَّسائيُّ، عن أنسٍ رضِيَ اللهُ عنه[1].

١٥ ـ ومنها: أن يكونَ شديدَ التَّوقِّي من مُحدَثاتِ الأمورِ، وإن اتَّفَقَ عليه الجُمهورُ، ولا يغُرَّنَّه إطباقُ الجماعةِ على ما أُحدِثَ بعدَ الصَّحابةِ، وليَكُنْ حَريصاً على التَّفتيشِ عن سِيَرِ السَّلَفِ وأحوالِهم، وما كانَ فيه أكثرُ همِّهم من أقوالِهم وأفعالِهم، أكانَ في التَّدريسِ والتَّصنيفِ والمُناظَرةِ، والقَضاءِ والوِلايةِ، وتوَلِّي الأوقافِ والوَصايا ومالِ الأيتامِ، ومُخالطَةِ السَّلاطينِ ومُجامَلَتِهم في العِشْرةِ، أَمْ كانَ في الخَوفِ والحُزنِ، والتَّفَكُّرِ والمُجاهَدَةِ، ومُراقَبَةِ الظَّاهِرِ والباطنِ، واجتِنابِ دَقيقِ الإثمِ وجليلِه، والحِرْصِ على إدراكِ خَفايا شَهَواتِ النَّفسِ ومَكائدِ الشَّيطانِ، إلى غيرِ ذلك من عُلومِ الباطِنِ؟

***

---

(١) رواه أحمد (١٢٣٤٧)، والبخاري (٧٠٦٨)، والترمذي (٢٢٠٦) من حديث أنس ولم ينسبه المزي في «التحفة» (١/ ٢٢٠) إلى النسائي، بل إلى (خ ت)، ولعل الوهم أتى من «كنز العمال» (١٤/ ٢٥٤)، فقد رمز له (حم، خ، ن)، و(ن) تحرفت من (ت) رمز الترمذي. وانظر: «الأسرار المرفوعة» للمصنف (ص ٢٧٠)، فقد وقع في الوهم نفسه.

[أعرفُ الناسِ أَشبهُهم بالسّلَفِ]

واعلَمْ تحقيقاً: أنَّ أعلَمَ أهلِ الزَّمانِ وأقرَبَهم إلى الحقِّ في العِرفانِ أشبَهُهُم بالصَّحابةِ، وأعرَفُهم بطَريقِ السَّلَفِ الصَّالحين، فمِنهُم مَن أخذَ مَعرِفَةَ الدِّينِ بالوَجْهِ اليقينِ.

١٧٣ ـ ولذا قالَ عليٌّ: خَيرُنا أتبَعُنا لهذا الدِّين. لمَّا قيلَ له: خالَفْتَ فُلاناً[١].

فلا ينبَغي أن تكترِثَ بمُخالفةِ أهلِ العَصْرِ في مُوافقَةِ عَصْرِ رسولِ اللهِ ﷺ، فإنَّ النَّاسَ رأَوا رَأْياً فيما هُم فيه لمَيلِ طِباعِهم إليه، ولم تسمَحْ نُفوسُهم بالاعتِرافِ بأنَّ ذلك سببُ الحِرْمانِ عن الجنَّةِ، فادَّعَوا أنَّه لا سبيلَ إلى الجنَّةِ سِواهُ.

١٧٤ ـ وعن ابنِ مَسعودٍ رضِيَ اللهُ تعالى عنه مرفوعاً: «إنَّما هُما اثنَتانِ، الكلامُ والهَدْي، فأحسَنُ الكلامِ كلامُ اللهِ تعالى، وأحسَنُ الهَدْيِ هَدْيُ رسولِ اللهِ صلَّى اللهُ تعالى عليه وسلَّمَ، ألا وإيَّاكم ومُحدَثاتِ الأُمورِ، فإنَّ شَرَّ الأمورِ مُحدَثاتُها، وإنَّ كلَّ مُحدَثةٍ بِدعةٌ، وإنَّ كلَّ بدعةٍ ضَلالةٌ، أَلا لا يَطُولَنَّ عليكم الأمَدُ فتَقْسُوا[٢] قُلوبُكم، ألا كُلُّ ما هو آتٍ قريبٌ، ألا وإنَّ البعيدَ ما ليسَ بآتٍ». رَواهُ ابنُ ماجَه بسَنَدٍ جيِّدٍ[٣].

---

(١) انظر: «قوت القلوب» (١/ ٢٧٥)، و«الإحياء» (١/ ٨٠).

(٢) في «ج» «فتضيقَ به».

(٣) رواه ابن ماجه (٤٦)، والفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٣/ ٣٨٥)، وابن بطة في «الإبانة» (١٨)، واللالكائي في «شرح الاعتقاد» (٨٤) من حديث ابن مسعود مرفوعاً. وقال البوصيري في «مصباح الزجاجة» (١/ ١٠): هذا إسناد ضعيف، عبيد بن ميمون أبو عبيد قال فيه أبو حاتم: مجهول.
ورواه موقوفاً: معمر بن راشد (٢٠٠٧٦)، ومن طريقه الطبراني في «الكبير» (٨٥١٨)، والبيهقي في «الشعب» (٤٤٥٤). ورجال إسناده ثقات.

١٧٥ ـ وقالَ حُذَيفَةُ رضِيَ اللهُ تعالى عنه: إنَّ مَعروفَكم اليومَ مُنكَرُ زمانٍ قد مضَى، ومُنكرُكُم مَعروفُ زمانٍ قد أتى، وإنَّكم لا تَزالُونَ بخَيرٍ ما عرَفتُم الحقَّ، وكانَ العالمُ فيكم غيرَ مُستَخَفٍّ به[١].

ولقد صَدَقَ؛ فأكثَرُ مَعروفاتِ هذه الأَعصارِ مُنكَراتٌ في عَصْرِ الصَّحابةِ الأبرارِ؛ إذ من أعدادِ المَعْروفاتِ: تزيينُ المَساجدِ وتَرفيعُها، وإنفاقُ الأموالِ العظيمةِ في دَقائِقِ عمارَتِها[٢]، وفَرْشُ البُسُطِ الرَّفيعةِ فيها، وقد كانَ يُعَدُّ فَرْشُ البَواري[٣] في المَسجدِ بدعةً، وقيلَ: إنَّه من مُحدَثاتِ الحجَّاجِ، فقد كانَ الأَوَّلونَ قلَّما[٤] ما يجعَلون بينَهم وبينَ التُّرابِ حاجِزاً.

ومن ذلك التَّلحينُ في القُرآنِ والأذانِ.

ومن ذلك التَّعسُّفُ[٥] في النَّظافَةِ، والوَسْوَسَةُ في الطَّهارةِ، وتقديرُ الأسبابِ البَعيدةِ، في نَجاسةُ[٦] الثِّيابِ، معَ التَّساهُلِ في حِلِّ الأطعِمَةِ وتحريمِها، إلى نظائرِ ذلك.

١٧٦ ـ ولقد صَدَقَ ابنُ مسعودٍ حيثُ قالَ: أنتُم اليومَ في زَمانٍ، الهَوَى فيه تابعٌ للعِلمِ، وسيأتي عليكُمْ زَمانٌ يكونُ العِلمُ فيه تابعاً للهوَى[٧].

---

(١) انظر: «الإحياء» (١/ ٨٠). وهو في «كنز العمال» (٣/ ٦٩٠) عن ابن سيرين عن عدي بن حاتم، ونسبه لابن عساكر. وهو عند ابن عساكر في «تاريخه» (٤٠/ ٩١ ـ ٩٢).

(٢) في «أ»: «عماراتها».

(٣) في هامش «ج»: «جمع بوريا بالتركي قبة الحصير. لمحرره».

(٤) في «ج» و«ف»: «قط ما». والمثبت من «أ» و«الإحياء» (١/ ٨٠).

(٥) في جميع النسخ: «التقشُّف». والتصويب من «الإحياء» (١/ ٨٠). والتعسف: هو التكلُّف.

(٦) في «ج» و«ف»: «ونجاسة»، والتصويب من «أ».

(٧) رواه الهروي في «ذم الكلام» (٤٢٢). وانظر: «قوت القلوب» (١/ ٢٨٤)، و«الإحياء» (١/ ٨٠).

١٧٧ ـ وكانَ أبو سُليمانَ الدَّارانيُّ يقولُ: لا ينبَغي لمَن أُلهِمَ شيئاً من الخيرِ أَنْ[1] يعملُ به حتَّى يسمَعَ به في الأثرِ، فيحمَدُ اللهَ تعالى إذا وافَقَ ما في نفسِه[2].

١٧٨ ـ وقالَ بعضُ العلماءِ: ما تكلَّفَ فيه السَّلَفُ فالسُّكوتُ عنه جَفاءٌ، وما سَكَتَ عنه السَّلَفُ فالكلامُ فيه تكلُّفٌ[3].

وقالَ بعضُ العارفين: إنما انقَطَعَ الأبدالُ في أطرافِ الأرضِ واستَتَروا عن أعيُنِ الجمهورِ، لأنَّهم لا يُطيقونَ النَّظَرَ إلى عُلماءِ الوَقتِ؛ لأنَّهم عندَهم جُهَّالٌ بالله تعالى، وهم عندَ أنفُسِهم وعندَ الجاهلينَ عُلماءُ[4].

وفي «الإحياء»: قالَتِ الصُّوفيَّةُ: العلمَ حِجابٌ، وأرادُوا بالعلمِ العقائِدَ التي استمَرَّ عليها أكثَرُ النَّاسِ بمُجرَّدِ التَّقليدِ، أو بمُجرَّدِ كلماتٍ جدَليَّةٍ حرَّرَها المُتعَصِّبونَ للمَذاهبِ وألقَوها إليهم توافقهم في المشارب، وأمَّا العلمُ الحقيقيُّ الذي هو الكشفُ والمُشاهَدَةُ بنورِ البَصيرةِ، فكيفَ يكونُ حجاباً وهو مُنتهى المَطْلب[5]؟!

أقولُ: وقد يُقال: العلمُ حِجابٌ نُورانيٌّ، والجهلُ حجابٌ ظلمانيٌّ.

* * *

---

(١) في النسخ عدا «أ»: «الخيراتِ». والمثبت موافق لما في المصادر الآتية.

(٢) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (١٧٤٥١)، وهو في «الحلية» (٩/ ٢٦٩)، و«تاريخ بغداد» (٥/ ٣٦٨)، و«الإحياء» (١/ ٨١).

(٣) انظر: «قوت القلوب» (١/ ٢٩٦)، و«الإحياء» (١/ ٨١).

(٤) انظر: «الإحياء» (١/ ٨٢).

(٥) انظر: «الإحياء» (١/ ٢٨٤).

[العوام العصاة أحسن حالاً من الجهال بالدين الظّانينَ أنفسَهم علماء]

ثمَّ اعلَمْ: أنَّ العَوامَّ العُصاةَ أحسَنُ أحوالاً من الجُهَّالِ بطَريقِ الدِّينِ، المُعتَقدين أنَّهم من العُلماءِ المجتهدين؛ لأنَّ العامِّيَّ مُعترِفٌ بتقصيرِه، فيتوبُ ويستغفِرُ، وهذا الجاهِلُ الظَّانُّ أنَّه عالمٌ، وأنَّ ما هو مُشتغِلٌ به من العلوم التي هي وسائلُه إلى الدُّنيا من سُلوكِ طريقِ الدِّينِ، فلا يتوبُ ولا يستغفِرُ، بل لا يزالُ مُستَمِرّاً عليه إلى المَوتِ، فنَسألُ اللهَ العافيةَ وحُسنَ الخاتمة.

* * *

[العقل منبع العلم]

ثمَّ اعلَمْ: أنَّ العقلَ مَنبعُ العلمِ، ومُطلَقُه وأساسُه ومَدارُه، والعِلمُ يجري منه مَجرَى الثَّمرةِ من الشَّجرةِ، والنُّورِ من الشَّمسِ، والرُّؤيا من العَينِ.

١٧٩ ـ وقد وَرَدَ: «يا أيُّها النَّاسُ! اعقِلُوا عن ربِّكم، وتواضعوا بالعَقلِ، تعرَّفُوا به ما أُمِرتُم به، وما نُهيتُم عنه، فاعلَموا أنَّه مَجْدُكم عندَ ربِّكم، واعلَمُوا أنَّ العاقِلَ مَن أطاعَ اللهَ، وإنْ كانَ ذَميمَ المَنظَرِ، حقيرَ الخطَرِ، دنيَّ المَنزلةِ، رَثَّ الثوب والهيئةِ[1]، وأنَّ الجاهلَ مَنْ عصَى اللهَ وإنْ كانَ جميلَ المنظَرِ عظيمَ الخطَرِ شريفَ المَنزلةِ حَسَنَ الهيئةِ فَصيحاً نَطُوقاً، فالقِرَدةُ والخنازيرُ أعقَلُ عندَ اللهِ ممَّن عصاهُ، ولا تغتَرُّوا بتعظيمِ أهلِ الدُّنيا إيَّاكم وإيَّاهُم، فإنَّهم من الخاسرين». رَواهُ داودُ بنُ المُحَبِّرِ، أحدُ الضُّعفاءِ في كتابِ «العقلِ»، من حديثِ أبي هُريرةَ، وهو في «مُسندِ الحارِثِ بنِ أبي أسامةَ» عن داودَ[2].

١٨٠ ـ وورَدَ: «لمَّا خلَقَ اللهُ تعالى العقلَ قالَ له: أقبِلْ، فأقبَلَ، ثمَّ قالَ له: أدبِرْ، فأدبَرَ، ثمَّ قالَ اللهُ عزَّ وجَلَّ: وعِزَّتي وجَلالي ما خَلَقْتُ أكرَمَ عليَّ منك، بك آخُذُ، وبك أُعطي، وبك أُثيبُ وبك أعاقب». رَواهُ ابنُ عبدِ الله بنِ الإمامِ أحمدَ في «زوائدِ الزهد» عن الحسن مَرفُوعاً مُرسَلاً بسند جيد، فزعم ابنُ تيمية والزَّركشِيُّ أنَّه باتفاقِ أهلِ العلمِ: كذبٌ موضوعٌ مَردودٌ ومَدفوعٌ[3].

---

(١) في «ج» و«ف»: «رثَّ الهيئة». والمثبت من «أ» وهو الموافق لما في المصادر.

(٢) هو «مسند الحارث» (٨٠٢٥) (زوائد)، ومن طريقه الخطيب في «تاريخه» (١٦/ ١٢٦). وانظر: «تخريج أحاديث الإحياء» (١/ ٩٩).

(٣) قاله السخاوي في «المقاصد الحسنة» (ص ١٩٨). وأخرجه عبد الله بن أحمد في «زوائد الزهد» (١٨٦٨) عن الحسن يرفعه، مرسلاً.

١٨١ ـ وعن أنسٍ رضِيَ الله تعالى عنه قالَ: أثنى قومٌ على رجلٍ عندَ رسولِ اللهِ صلَّى اللهُ تعالى عليه وسلَّمَ حتَّى بالَغُوا، فقالَ صلَّى اللهُ تعالى عليه وسلَّمَ: «كيفَ عَقلُ الرَّجُلِ؟» فقالُوا: نُخبِرُك عن اجتِهادِه في العِبادَةِ وأصنافِ الخيرِ، وتسألُنا عن عَقلِه؟ فقالَ: «إنَّ الأحمَقَ يُصيبُ بحُمْقِهِ أكثرَ من فُجورِ الفاجِرِ، وإنَّما يرتَفِعُ العبادُ غداً في الدَّرَجاتِ زُلفَى من ربِّهم على قَدْرِ عُقولِهم». ابن المُحبَّر بتمامه، والتِّرمِذيُّ الحكيمُ في «النَّوادِرِ» مُختَصَراً[1].

١٨٢ ـ عن عُمَرَ رضِيَ الله تعالى عنه قالَ: قالَ رسولُ اللهِ صلَّى اللهُ تعالى عليه

= وأخرجه البيهقي في «الشعب» (٤٣١٢) من قول الحسن، وقال البيهقي: هذا من قول الحسن وغيره مشهور، وقد روي عن النبي ﷺ بإسناد قوي.

وأخرجه الطبراني في «الأوسط» (٧٢٤١)، و«الكبير» (٨٠٨٦)، والعقيلي في «الضعفاء» (٣/ ١٧٥)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (١/ ١٧٥) من حديث أبي أمامة مرفوعاً. وفي إسناده عمر بن أبي صالح العتكي، قال العقيلي: حديثه منكر، وعمر هذا وسعيد بن الفضل الراوي عنه مجهولين جميعاً بالنقل، ولا يتابع على حديثه، ولا يثبت في هذا المتن شيء. اهـ. وقال ابن الجوزي: حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ، وقال أحمد بن حنبل: هذا الحديث موضوع ليس له أصل.

وأخرجه أيضاً ابن شاهين في «الترغيب» (٢٥٣)، والبيهقي في «الشعب» (٤٣١٣)، وابن أبي الدنيا في «العقل وفضله» (١٤)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (١/ ١٧٤)، وابن عدي في «الكامل» (٣/ ٢٨٨)، و(٧/ ١٢٠)، وابن عساكر في «تاريخه» (٥٤/ ٤٠١) من طريق حفص بن عمر قاضي حلب، عن الفضل بن عيسى، عن أبي عثمان الهندي، عن أبي هريرة مرفوعاً. وقال ابن الجوزي: حديث لا يصح عن رسول الله، قال يحيى بن معين: الفضل رجلُ سوءٍ. وقال ابن حبان: وحفص بن عمر يروي الموضوعات لا يحل الاحتجاج به.

وانظر «الفتاوى الكبرى» لابن تيمية (٣/ ٥٠٨)، و«التذكرة» للزركشي (ص ١٨٩).

(١) انظر: «تخريج أحاديث الإحياء» (١/ ٩٩). وأخرجه الحارث بن أبي أسامة في «مسنده» (٨١٤) (زوائد). وهو في «نوادر الأصول» (٢/ ٣٥٧). وقد ضعفه العراقي.

قلت: داود بن المحبر متروك، وفي إسناده موسى بن جابان مجهول. وقد أورده المصنف في «المصنوع في معرفة الحديث الموضوع» (ص ٢٥٦).

وسلَّمَ: «ما اكتَسَبَ رجُلٌ مثلَ فَضْلِ عقلٍ يَهْدي صاحبَه إلى هُدًى، أو يرُدَّه عن ردًى، وما تمَّ إيمانُ عبدٍ ولا استقامَ دينُه حتَّى يكمُلَ عقلُه». ابنُ المُحَبَّرِ في «العقلِ»، وعنه الحارِثُ بنُ أبي أسامةَ[١].

١٨٣ ـ وقالَ صلَّى اللهُ تعالى عليه وسلَّمَ: «إنَّ الرَّجُلَ ليُدرِكُ بحُسنِ خُلُقِه درجَةَ الصَّائمِ القائمِ، ولا يتِمُّ لرجُلٍ حُسنُ خُلُقِه حتَّى يَتِمَّ له عَقْلُه، فعندَ ذلك يَتمُّ له إيمانُه، وأطاعَ ربَّه وعصَى عدُوَّه: إبليسَ». ابنُ المُحَبَّرِ من روايةِ عَمرِو ابنِ شُعَيبٍ، عن أبيه، عن جدِّه، والحديثُ عندَ التِّرمذِيِّ مُختَصَرٌ دونَ قولِه: «ولا يتِمُّ» من حديثِ عائشةَ وصحَّحَه[٢].

١٨٤ ـ وعن أبي سعيدٍ الخُدرِيِّ رضِيَ الله تعالى عنه، قالَ: قالَ رسولُ اللهِ صلَّى اللهُ تعالى عليه وسلَّمَ: «لكُلِّ شيءٍ دِعامةٌ، ودِعامةُ المُؤمنِ عَقلُه، فبِقَدرِ عَقلِه تكونُ عبادَتُه، أمَا سمِعتُم قولَ الفُجَّارِ في النَّارِ: ﴿وَقَالُواْ لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِىٓ أَصْحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ﴾ [الملك: ١٠]». ابنُ المُحبِّرِ، وعنه الحارِثُ[٣].

١٨٥ ـ وعن أبي هُريرةَ رضِيَ الله تعالى عنه قالَ: لمَّا رجَعَ رسولُ الله صلَّى

---

(١) انظر: «تخريج أحاديث الإحياء» (١/ ٩٩). وأخرجه الحارث في «مسنده» (٨١٢) (زوائد). وداود بن المحبر متروك، وأورده ابن عراق في «تنزيه الشريعة» (١/ ٢١٣).

(٢) قاله العراقي في «تخريج أحاديث الإحياء» (١/ ٩٩).

وأخرجه الحارث بن أبي أسامة، كما في «إتحاف الخيرة المهرة برواية الثمانية» (٦/ ٢١) عن داود ابن المحبر، عن مقاتل بن سليمان، عن عمرو بن شعيب، بهذا الإسناد. وداود بن المحبر متروك، وقد أورد ابن عراق هذا الخبر في الأحاديث الموضوعة «تنزيه الشريعة» (١/ ٢١٤).

وأصل الحديث رواه أبو داود (٤٧٩٨)، وأحمد (٢٤٣٥٥)، والحاكم (١/ ١٢٨) وصححه. ولم يخرجه الترمذي، انظر: «تحفة الأشراف» (١٢/ ٣٢٩).

(٣) رواه الحارث بن أبي أسامة في «مسنده» (٨٤٠) (زوائد). وداود بن المحبر متروك، وأورده ابن عراق في «تنزيه الشريعة» (١/ ٢١٥).

اللهُ تعالى عليه وسلَّمَ من غَزوةِ أُحُدٍ سمِعَ النَّاسَ يقُولونَ: كانَ فُلانٌ أشجَعَ من فُلانٍ، وفُلانٌ أَبْلى ما لم يُبْلِ فُلانٌ، ونحوُ هذا، فقالَ رسولُ اللهِ صلَّى اللهُ تعالى عليه وسلَّمَ: «أمَّا هذا فلا عِلْمَ لكم به»، قالوا: وكيفَ ذاك يا رسولَ اللهِ؟ فقالَ: «إنَّهم قاتَلُوا على قَدْرِ ما قَسَمَ اللهُ لهم من العَقْلِ، وكأنَّ نُصرَتَهم ونيَّتَهم على قَدْرِ عُقولِهم، فأُصيبَ منهم مَن أُصيبَ على مَنازِلَ شتَّى، فإذا كانَ يومُ القيامةِ اقتَسَمُوا المَنازِلَ على قَدْرِ نيَّاتِهم، وقَدْرِ عُقولِهم». ابنُ المُحَبَّرِ[١].

١٨٦ ـ وعن البَراءِ بنِ عازِبٍ رضِيَ الله تعالى عنهما، أنَّ النَّبيَّ صلَّى اللهُ تعالى عليه وسلَّمَ قالَ: «جَدَّ[٢] الملائكةُ واجتَهَدوا في طاعةِ اللهِ تعالى بالعَقلِ، وجَدَّ المؤمنون من بني آدَمَ على قَدْرِ عُقولِهم، فأعمَلُهم بطاعةِ اللهِ تعالى أوفَرُهم عَقلاً». ابنُ المُحبَّرِ، وعنه الحارِثُ في «مُسنَدِه»[٣]، ورَواهُ البَغَوِيُّ في «مُعجَمِ الصَّحابةِ» من حديثِ أبي عازِبٍ رجلٌ من الصَّحابةِ غيرُ البَراءِ، وهو بالسَّنَدِ الذي رَواهُ ابنُ المُحَبَّرِ[٤].

١٨٧ ـ وعن عائشةَ رضِيَ اللهُ تعالى عنها قالت: قلت: يا رسول الله! بأيِّ شيءٍ يتفاضَلُ النَّاسُ في الدُّنيا؟ فقالَ: «بالعقلِ»، قلتُ: ففي الآخرةِ؟ فقالَ: «بالعقلِ»، قلتُ: أليسَ إنَّما يُجزَونَ بأعمالِهم؟ فقالَ: «وهل عَمِلُوا إلا بقَدْرِ ما أعطاهُم اللهُ من العقلِ؟ فبِقَدْرِ ما أُعطُوا من العقلِ كانَت أعمالُهم، وبقَدْرِ ما عَمِلُوا يُجزَونَ». ابنُ المُحبَّرِ، والتِّرمِذِيُّ الحكيمُ في «النَّوادِرِ» ونحوِه[٥].

---

(١) رواه الحارث بن أبي أسامة في «مسنده» (٨١٥). وهو معلول كسابقه.

(٢) في «ج» و«ف»: «جدُّوا». والمثبت من «أ»، وهو الموافق لما في المصادر.

(٣) رواه الحارث في «مسنده» (٨١٩). وهو معلول وعلته كسابقه. وانظر: «تنزيه الشريعة» (١/ ٢١٨).

(٤) أورده ابن حجر في «الإصابة» (٧/ ٢٠٦) في ترجمة (أبو عازب)، وقال: أخرجه البغوي من طريق ميسرة بن عبد ربه، أحد المتروكين، عن حنظلة بن وداعة، عن أبيه، عن أبي عازب.

(٥) رواه الحارث في «مسنده» (٨٢٣) (زوائد). وهو في «نوادر الأصول» (٢/ ٣٥٦). وهو خبر معلول، علته داود بن المحبر، وهو متروك، وأورد الخبر: ابن عراق في «تنزيه الشريعة» (١/ ٢١٩).

١٨٨ ـ وقالَ صلَّى اللهُ تعالى عليه وسلَّمَ: «أتمُّكم عَقْلاً أشدُّكُم للهِ خَوْفاً، وأحسَنُكم فيما أمرَ به ونهَى عنه نظَراً، وإنْ كانَ أقلَّكُم تطوُّعاً». ابنُ المُحبَّرِ، من حديثِ أبي قَتادَةَ رضِيَ اللهُ عنه[١].

ثمَّ اعلَمْ: أنَّ العقلَ هو الوَصْفُ الذي يتميَّزُ به الإنسانُ عن سائرِ الحيوانِ، وهو الذي استَعَدَّ به لقَبولِ العُلومِ النَّظَرِيةِ، وتدبيرِ الصِّناعاتِ الخفيَّةِ الفِكريَّةِ، وكمالُه أن تنتهيَ قوةُ تلك الغَريزةِ إلى أن يعرِفَ عَواقِبَ الأُمورِ وآخرها، ويقمَعَ الشَّهوةَ الدَّاعيَةَ إلى اللَّذَّةِ العاجلةِ ويَقْهرها[٢]، وهي الغايةُ القُصوَى، والدَّرَجَةُ العُليا.

١٩٨ ـ وعن عليٍّ رضِيَ اللهُ تعالى عنه:

رأيتُ العَقلَ عَقلَين فمَطبوعٌ ومَسموعُ
ولا ينفَعُ مَسموعٌ إذا لم يكُ مَطبوعُ
كما لا تنفَعُ الشَّمسُ وضَوءُ العينِ ممنوعُ[٣]

١٩٠ ـ وقد وَرَدَ: «ما خلق اللهُ خَلقاً هو أكرَمَ عليه من العَقلِ». التِّرمذِيُّ الحكيمُ في «النَّوادِرِ» بسنَدٍ ضعيفٍ من روايةِ الحسَنِ عن عدَّةٍ من الصَّحابةِ[٤].

١٩١ ـ ورَوَى أبو نُعَيمٍ في «الحليةِ» من حديثِ عليٍّ: إذا اكتَسَبَ النَّاسُ من أنواعِ البِرِّ ليتَقَرَّبُوا بها إلى ربِّنا عزَّ وجَلَّ، فاكتَسِبْ أنتَ أنواعَ العَقلِ تسبِقَهم بالزُّلفةِ والقُربةِ. وإسنادُه ضَعيفٌ[٥].

---

(١) رواه الحارث (٨٢٠). وعلته كسابقه.

(٢) في النسخ عدا «أ»: «يقرها». والمثبت موافق لما في «الإحياء» (١/ ٨٦).

(٣) انظر: «الإحياء» (١/ ٨٦).

(٤) قاله العراقي في «تخريج الإحياء» (١/ ١٠٢)، ولم أقف عليه في «النوادر»، وانظر ما سلف برقم (١٨٠). قال المصنف في «الأسرار» (ص ٤٤١): أحاديث العقل كلها كذب.

(٥) قاله العراقي في «تخريج الإحياء» (١/ ١٠٢). وهو في «مسند الفردوس» (٥/ ٣٢٥). وأورده في =

١٩٢ ـ وقالَ صلَّى اللهُ تعالى عليه وسلَّمَ لأبي الدَّرداءِ رضي الله تعالى عنه: «إذا ازدَدْتَ عَقْلاً ازدَدْتَ من ربِّك قُرْباً»، فقالَ: بأبي أنتَ وأُمِّي، فكيفَ لي بذلك؟ فقالَ له: «اجْتَنِبْ مَحارِمَ اللهِ، وأَدِّ فرائضَ اللهِ تكُنْ به عاقِلاً، واعمَلْ بالصَّالحاتِ من الأعمالِ تَزْدَدْ في عاجِلِ الدُّنيا رِفْعةً وكرامةً، وتَنَل بها من ربِّكَ قُرْبةً وعِزَّةً». ابنُ المُحبَّرِ، ومن طريقِه الحارِثُ بنُ أبي أسامةَ، والتِّرمذيُّ الحكيمُ في «النَّوادِرِ»[(١)].

١٩٣ ـ وقالَ ابنُ المُسيَّبِ: إنَّ عمرَ وأُبيَّ بنَ كعبٍ وأبا هُريرةَ رضِيَ الله تعالى عنهم دَخَلوا على رسولِ الله صلَّى اللهُ تعالى عليه وسلَّمَ فقالوا: يا رسولَ اللهِ، مَن أعلَمُ النَّاسِ؟ فقالَ: «العاقِلُ»، وقالُوا: مَن أعبَدُ النَّاسِ؟ فقالَ: «العاقِلُ»، قالوا: فمَن أفضَلُ النَّاسِ؟ قالَ: «العاقِلُ»، قالوا: أليسَ العاقِلُ مَن تمَّت مُروءَتُه، وظهَرَتْ فصاحَتُه، وجادَتْ كفُّه، وعَظُمَت مَنزِلَتُه؟ فقالَ: ﴿وَإِن كُلُّ ذَٰلِكَ لَمَّا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۚ وَٱلْءَاخِرَةُ عِندَ رَبِّكَ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [الزخرف: ٣٥]، إنَّ العاقِلَ هو المُتَّقي وإن كانَ في الدنيا خَسيساً دَنِيّاً». ابنُ المُحبِّرِ[(٢)].

١٩٤ ـ وفي حديثٍ آخرَ: «إنَّما العاقِلُ مَن آمَنَ باللهِ، وصدَّقَ رسولَه، وعَمِلَ بطاعتِه». ابنُ المُحبِّرِ من حديثِ سعيدِ بنِ المُسيَّبِ مُرسَلاً، وفيه قِصَّةٌ[(٣)].

ثمَّ التَّفاوُتُ في العقلِ الذي هو الغَريزةُ، فلا سبيلَ إلى جَحْدِه، فإنَّه مثلُ نُورٍ يُشرِقُ على النَّفسِ، ويطلُعُ صُبحُه، ومَبادِئُ إشراقِه عندَ سِنِّ التَّمييزِ، ثمَّ لا

= «تنزيه الشريعة» (١/ ٢٤٢).

(١) رواه الحارث (٢٧٩١). وهو في «نوادر الأصول» (٢/ ٣٥٨). وفي إسناده داود بن المحبر، وهو متروك، وفيه موسى بن جابان، وهو مجهول، وميسرة وضّاع. وأورده ابن عراق في «تنزيه الشريعة» (١/ ٢١٧).

(٢) رواه الحارث (٨٣٣). وفي إسناده ميسرة، وهو وضاع، وداود بن المحبر متروك.

(٣) رواه الحارث (٨٤٥). وفي إسناده داود بن المحبر، وهو متروك. وأورده ابن عراق في «تنزيه الشريعة» (١/ ٢١٦).

يـزالُ ينمُـو ويـزدادُ نُمُـوّاً خفِيَّ التَّدريـجِ إلـى أن يتكامَلَ بقُـربِ أربعينَ سـنةً، ومِثالُه نـورُ الصُّبـحِ، فـإنَّ أوائِلَـه يخفَى خفـاءً يشـقُّ إدراكه، ثـمَّ يتدرَّجُ إلـى الزِّيـادةِ إلى أن يكمُـلَ بطُلوعِ قُرصِ الشَّـمسِ.

وتفاوُتُ نُورِ البَصيرةِ كتَفاوُتِ نورِ البَصَرِ، والفَرقِ بينَ مُدْرَك الأعمشِ وبين مُدْرَك الحاد البصر، بل سنَّةُ اللهِ جاريةٌ في جميعِ خَلقِه بالتَّدريجِ، حتَّى إنَّ غريزةَ الشَّهوةِ لا تُركَّبُ في الصَّبيِّ عندَ البُلوغِ دفعةً وبغتةً، بل يظهرُ شيئاً فشيئاً على التَّدريجِ، فكذلك جميعُ القِوى والصِّفاتِ، ومَن أنكَرَ تفاوُتَ النَّاسِ في هذه الغَريزةِ كانَ مُنْخلِعاً عن رِبقَةِ العقلِ الغَريزةِ، ومَن ظَنَّ أنَّ عقلَ النَّبيِّ صلَّى اللهُ تعالى عليه وسلَّمَ مِثلُ عَقْلِ أَحدِ السَّوادية وأَجْلافِ الباديةِ، فهو أَخسُّ في نفسِه من آحاد السَّواديَّة، وكيف يُنكَر تفاوتُ الغَريزةِ، ولولاه لما اختلفَ الناسُ في فَهْمِ العلوم.

ولما انقَسَمُوا إلى بليدٍ لا يفهَمُ بالتَّفهيمِ إلا بعد تعبٍ طويلٍ من المُعلِّمِ، وإلى ذكيٍّ يفهَمُ بأدنَى رَمزٍ وإشارةٍ في عبارةٍ، وإلى كامِلٍ ينبَعِثُ من نفسِه حقائقُ الأمورِ دونَ التَّعلُّمِ، ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيٓءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌۚ نُّورٌ عَلَىٰ نُورٍۚ﴾ [النور: ٣٥]، وذلك مثلُ الأنبياءِ عليهم السَّلامُ؛ إذ يتَّضِحُ لهم في بواطِنِهم أمورٌ غامِضَةٌ من غيرِ تعلُّمٍ وسماعٍ، ويُعبَّرُ عن ذلك بالإلهامِ.

١٩٥ ـ وعـن مثلِـه عبَّـر النَّبـيُّ صلَّـى اللهُ تعالـى عليـه وسـلَّمَ حيثُ قـالَ: «إنَّ رُوحَ القُـدُسِ نفَـثَ في رُوْعـي[1]: أَحْبِبْ مَنْ أحبَبْـتَ فإنَّك مُفارِقُه، وعِشْ ما شِـئْتَ فإنَّـك ميِّـتٌ، واعمَـلْ مـا شِـئتَ فإنَّك مَجزِيٌّ بـه». الشِّـيرازِيُّ فـي «الألقـابِ» من حديـثِ سَـهلِ بـنِ سَـعدٍ، والطَّبرانيُّ فـي «الأصغـرِ» و«الأوسَـطِ» من حديـثِ عليٍّ رضِـيَ اللهُ تعالـى عنـه، وكِلاهُمـا ضَعيفٌ[2].

---

(١) في هامش «ج»: «الروع بالضم القلب كذا في اللغة».

(٢) قاله العراقي في «تخريج أحاديث الإحياء» (١/ ١٠٤). ورواه الطبراني في «الأوسط» (٤٢٧٨)، =

١٩٦ ـ ومما يدُلُّ على تَفاوُتِ العَقلِ من جهةِ النَّقلِ: ما رُوي أنَّ عبدَ اللهِ بنَ سَلامٍ رضِيَ اللهُ تعالى عنه، سأل رسولَ اللهِ صلَّى اللهُ تعالى عليه وسلَّمَ في حديثٍ طَويلٍ في آخرِه وَصْفُ عِظَمِ العَرْشِ، وأنَّ الملائكةَ قالَت: يا ربَّنا، هل خَلَقْتَ خَلْقاً أعظَمَ من العَرْشِ؟ قالَ: نعم، العقلُ، قالُوا: وما بلَغَ من قَدْرِه؟ قالَ: هيهاتَ لا يُحاطُ بعِلمِه، هل لكم عِلمٌ بعَدَدِ الرَّملِ؟ قالوا: لا، قالَ اللهُ تعالى: فإنِّي خَلَقتُ العقلَ أصنافاً شَتَّى كعَدَدِ الرَّملِ، فمِنَ النَّاسِ مَن أُعطِي حَبَّةً، ومنهُم مَن أُعطِيَ حَبَّتَينِ، ومنهم مَن أُعطِيَ الثَّلاثَ، ومنهم مَن أُعطِيَ الأربعَ، ومنهم مَن أُعطِيَ فَرْقاً، ومنهم مَن أُعطِيَ وَسْقاً، ومنهم مَن أُعطِيَ أكثرَ من ذلك. ابنُ المُحبَّرِ من حديثِ أنسٍ بتَمامِه، والتِّرمِذيُّ الحكيمُ في «نَوادِرِه» مُختَصَراً[1].

= وأبو نعيم في «الحلية» (٣/ ٢٥٣)، والحاكم (٤/ ٣٦٠) وصححه، والبيهقي في «السنن» (١٠٠٥٨) والقضاعي في «الشهاب» (٧٤٦)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (٢/ ١٠٨) من حديث سهل ابن سعد قال: جاء جبريل إلى النبي ﷺ فقال: يا محمد! أحبب..، فذكره. وقال البيهقي: رواه أبو زرعة الرازي عن عيسى بن صبيح، عن زافر بن سليمان، عن محمد بن عُيينة، عن أبي حازم، قال مرة: عن ابن عمر، وقال مرة: عن سهل بن سعد. اهـ. وقال ابن الجوزي: حديث لا يصح..، قال ابن عدي: زافر بن سليمان لا يتابع على عامة ما يرويه.

ورواه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٢/ ٤٠٣) من طريق عباد بن الوليد، عن داود بن المفضل، عن سليمان بن عمرو، عن أبي حازم، عن سهل بن سعد، فذكره. وقال: هذا حديث لا يصح، وسليمان بن عمرو هو أبو داود النخعي، قال أحمد: هو كذاب يضع الحديث،.. قال ابن حبان: والحديث ليس بصحيح. ورواه أبو نعيم في «الحلية» (٣/ ٢٠٢)، والطبراني في «الصغير» و«الأوسط» كما في «مجمع الزوائد» (١٠/ ٢٢٠) من حديث علي بن أبي طالب. وقال أبو نعيم: حديث غريب. وقال الهيثمي: فيه جماعة لم أعرفهم.

(١) قاله العراقي في «تخريج أحاديث الإحياء» (١/ ١٠٥). ورواه الحارث بن أبي أسامة في «مسنده» (٨٢٦). وفي إسناده ميسرة وهو وضاع، وموسى بن جابان مجهول، وداود بن المحبر متروك. وأورده ابن عراق في «تنزيه الشريعة» (١/ ٢١٩)، وهو في «نوادر الأصول» (٢/ ٣٥٨) بلا إسناد.

ثـم كلُّ أحَـدٍ مـن العُقَـلاءِ يصـرِفُ عقلَـه في شـيءٍ من الأشـياءِ، ويصيـرُ في ذلـك الفَـنِّ مـن العلمـاء وغيرِه فيـه مـن الجُهلاءِ.

وإذا أردتَ أن تُفرِّق بين العلمِ والعقلِ فاعلَمْ أنَّ أحَداً من السَّلاطينِ سلَّمَ ولداً له إلى أحدٍ من الرمَّالين ليتعَلَّمَ علمَ الرَّملِ على وجهِ التَّخمينِ، فاجتَهَدَ الرَّمَّالُ في تعليمِ الوَلَدِ مُدَّةً في زمن الاستقبال، إلى أن صار من جهةِ العلمِ في غايةٍ من الكمالِ، فأتى به إلى السُّلطانِ، وقالَ: ما كانَ في وُسعي من العلمِ فعلَّمتُه في غايتِهِ، لكنْ ليسَ لي بالعِلاجِ في قلَّةِ عَقلِه وعَدَمِ فطانتِه، فقالَ له: كيفَ هذا؟ فقالَ: يُخفي السُّلطانُ في يدِه شيئاً ويُجرِّبُهُ، فأخذَ خاتَمه في كفِّه، وقال له[1]: ارمِ الرَّملَ فرَماهُ، وقالَ: شيء معدني، ورماه ثانياً وقال: مدور، ورماه ثالثاً وقال: مجوَّف، فقيلَ له: فماذا يكونُ؟ قالَ: رحَى، فلو كانَ له[2] عقلٌ لعرَفَ أنَّه لا يُتَصَوَّرُ وُجودُ الرَّحَى في كفِّ أولي النُّهى.

١٩٧ ـ ونظيـرهُ: أنَّـه قـال أبـو يوسـف يوماً في حـدِّ الصَّـومِ: إنَّه هو الإمسـاكُ مـن طُلـوعِ الصُّبـحِ إلـى غُـروب الشـمسِ، فقال لـه قائلٌ: فـإذا لـم تَغْرُبِ الشـمسُ فإلـى متـى يصوم الواحـد[3]؟.

١٩٨ ـ وقد وَرَد: ابنَ آدم أَطِع ربَّك تُسمَّى عاقلاً، ولا تَعْصِهِ فتسمَّى جاهلاً. رواه أبو نعيم في «الحلية» عن أبي هريرة وأبي سعيد رضي الله تعالى عنهما[4].

---

(١) في هامش «ج»: «أي السلطان لابنه الأحمق الرمال».

(٢) في «ف»: «معه».

(٣) انظر: «أخبار القضاة» لوكيع (٣/ ٢٦٤)، و«تاريخ جرجان» (ص ٩٤)، و«أدب الدنيا والدين» (ص ٢٧٦).

(٤) رواه أبو نعيم في «الحلية» (٦/ ٣٤٥)، والمهرواتي في «المهرواتيات» (٤٤) من طريق عبد العزيز ابن أبي رجاء، عن مالك، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة وأبي سعيد، به. وقال: غريب من حديث مالك، لم نكتبه إلا من حديث ابن أبي رجاء. اهـ.

وقال الخطيب: هذا حديث غريب جداً من حديث مالك بن أنس، تفرد بروايتِهِ عنه عبد العزيز بن أبي رجاء. =

ومن هُنا قالَ تعالى: ﴿ وَتِلْكَ ٱلْأَمْثَـٰلُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ ۖ وَمَا يَعْقِلُهَآ إِلَّا ٱلْعَـٰلِمُونَ ﴾ [العنكبوت: ٤٣]، وقالَ عزَّ وجَلَّ: ﴿وَلَـٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [الأنعام: ٣٧].

ثمَّ مُجمَلُ الكلامِ: أنَّ العقلَ سُمِّيَ به؛ لعَقلِه ومَنْعِه صاحبَه عمَّا لا يَليقُ به، كما سُمِّيَ[1] (نُهىً)؛ لنَهْيِه عن الفَحشاءِ والمُنكَرِ، ونحوِه.

والحاصِلُ: أنَّ العقلَ لا ينفَعُ بدونِ النَّقلِ، ولا النَّقلُ بدونِ العقلِ.

وهذا نهايةُ التَّحقيقِ، واللهُ وليُّ التَّوفيقِ[2].

وهو حسبي ونِعمَ الوَكيلِ، ولا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إلا باللهِ العليِّ العظيمِ، والحمدُ للهِ وحدَه، وصلَّى اللهُ على مَن لا نبيَّ بعدَه.

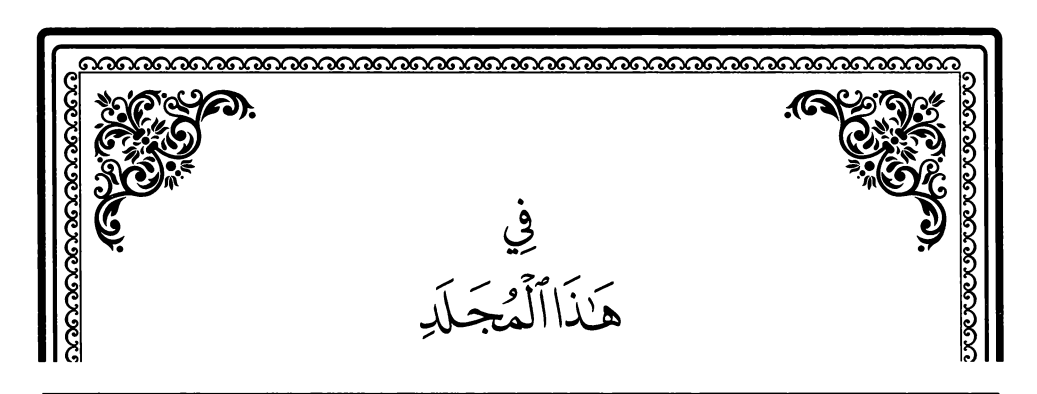
* * *

= وقال الذهبي في «الميزان» (٢/ ٦٢٨) (ترجمة عبد العزيز بن أبي رجاء): قال الدارقطني متروك له مصنف موضوع كله، ثم أورد له هذا الخبر، وقال: هذا باطل على مالك.

ورواه الحارث بن أبي أسامة في «مسنده» (٨٤١) عن داود بن المحبّر، عن عباد بن كثير، عن سهيل بن أبي صالح، بالإسناد السابق. وداود بن المحبر متروك. وأورده ابن عراق في «تنزيه الشريعة» (١/ ٢١٤).

(١) في «أ» و«ف»: «يسمى».

(٢) جاء هاهنا في النسخة «أ» زيادة بمقدار لوحة ونصف، فيه كلام لا علاقة له بموضوع هذه الرسالة، ربما دخل على الناسخ من رسالةٍ أخرى للمصنف، والله أعلم.



فِي هَٰذَا ٱلْمُجَلَّدِ

الموضوع	الصفحة

* * *